عبد القادر بغدادی رحمه

خطیله اولان بو نسخه صحت

و قیمتجه فوق الغایه حائزدر

بحث لا ابتداء فيه تفصيل مهم في المغني المراد الابتداء والانتهاء وبحث نفيس شريف ٣٣٠

فيه تفصيل استعمال الزم المصدرية والمفسرة على الخلاف فيها

في اصل الميزان حكمات مشمط دروك
خذ حكمه مسمطه اي بجوزانا فذا محكمه مسمط
اي مرسل جائز لا العيب والمسمط المرسل الذي
لا يُرد ٥

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
٨٩٦	٧٩٦	١٩٦	٤٩٦
٧٣٦	٦٣٦	٠٣٦	٥٥٦
٥٧٦	٦٧٦	٠٧٦	٤٢٦
٥٨٦	٤٨٦	٤٧٦	٣٧٦
٥٠٦	٧٤٦	٠٤٦	٣٨٦
٥١٦	٤٠٦	٧٠٦	٣٠٦
٤٢٦	٣٢٦	٣٩٦	١٦٦
٨٥٦	٠٥٦	٦٩٦	٠٩٦
١٣٦	٠٣٦	٤٥٦	٤٥٦
٦٢٦	٦٢٦	١٢٦	١٢٦
٨٢٦	٨٢٦	٨٢٦	٦٢٦
	٤٢٦		

لا اله الا الله محمد رسول الله عليها نحيا ونموت وعليها نبعث ان شاء الله تعالى

وحسبك قول الناس فيما ملكته
لقد كان هذا مرة لفلان

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ • وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحدّ • تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام • وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام • كل ما يخطر ببالك وتجيله الافكار فهو معزل عن حقيقة ملكوته • وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته • وصلواته على خاتم انبيائه • ومبلغ انبائه • محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده • وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده • **وبعد** فقد طلب اليّ بعض من اعتني بصلاح حاله • واسعفه بما تسعه مقدرتي من مقترحات آماله • تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ • فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج • والسالك لمثل هذا الفج من الفطنة الوقادة • والبصيرة النقادة • بذلا لسؤله • وتحقيقا لمأموله • ثم اتفق الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع • فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله وسلامه على مشرفه لاتفاق فيه • والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه • والله تعالى الموفق لارشاد السبيل • وهو حسبنا ونعم الوكيل

قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل تمر وتمرة وليس الجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب وقيل انه اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرها في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجمل

يقال

يقال كلمة شاعر قال تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصب على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم تكلما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد وبكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد وعمرو وبكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله **وقوله** ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما عطي عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من تلفظ وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك وضعته كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ على ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ ولا يحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول **وقوله** لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد

وكذا لفظها لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب
الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب
صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل
الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني
اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال
الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست
بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة
فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان
اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون
واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاخ الدال على السعال
ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل وعن الصوت لانه دال ايضا على معنى كحياة المتكلم به ولكن
عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات ككلغم وغيره من الهذيانات وقد مر
الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد
غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام
فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله
ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين
احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين آمنوا اي كل انسان والا لم يجز الاستثناء لانه عند الجمهور من النحاة يخرج ما لولاه
لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني
ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى
اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل
السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على
الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اي ماهية الجنس من حيث هي لان الحد انما
يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه به فان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر
المبتدأ في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية
نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة
عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اي ملفوظ به كما ذكرنا الا ان اصله مصدر

ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى
ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمات اذ هي لفظتان
وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا
ويقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان
بخلاف الثانيين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا
المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم
ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك
هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية
وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من
الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل وكذا حال اسم المفعول
والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان
يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج في معرفة بعضها
الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا
ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد
منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف
المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين
ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا تكون كلمة
بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة
فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذا
الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وفي
الاسم المنسوب اليه نحو نمري وعلوي وشجوي ونحو ذلك اما الفعل الماضي نحو ضرب
ففيه نظر لانه كلمة بالاختلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك
الحدث في الزمان الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة
عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ
فهو اذا كلمة مركبة من جزئين يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسيد في جمع اسد وكذا
المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدوال على معنى

التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة والحركات الطارئة مع الحروف الزوائد
ولا يصح ان يُدّعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادّعينا في الكلمة
المتقدمة كما يصح ان يُدّعى في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا
ان يُقيّد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ولحدّ الجزئين
مُتعقّب للآخر وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معًا **قوله** وهي اسم وفعل
وحرف انما قدّم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم
والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدّم الفعل على الحرف
لانه وان لم يتأتّ من الفعلين كلام كما تأتّى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد
بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه
الثلاثة معًا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب زيد ونحو مرّ بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف
فالجواب انه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما تقول السكنجبين خلّ
وعسل وما ذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك
ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم
الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معًا في حالة واحدة كما
يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو
او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونهما نحو قام زيد وقعد عمرو
بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان
المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بل ان اريد الحصر مع او قدّم إمّا على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في المنطق
وكذا كان ينبغي ان يذكر المص لان مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل
انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت
ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين
عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذا ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم
وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة
اسم لانه لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال
على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فنقول
هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ

وُضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ
هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضَرَبَ فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل
اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من
حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل
وهل هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى
ان من اذا استعمل في المعنى الذي وُضع له اولا فخرجت من الكون حرف وكذا
ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك
اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان
تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا في قولك الفعل لا
يُسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا
قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا
مشعور به بلفظه وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآت احدها محكوم عليه بشيء
وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم
التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين **قوله** لانها اما ان تدل على
معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة وخبرها
محذوف اما من الاسم ومن الخبر اي لان حالها اما دلالة او انها ذات دلالة ويجوز ان يكون
ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام
في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه
الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على
معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها
والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم
اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة
على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون
حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبيّن بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام
لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كما بيّنا والمركب من الجنس والفصل هو الحد **قوله**
الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم انما قدّم حد الكلمة

على الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب
لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعني بتضمنها الكلمتين تركبه منهما وكونهما
جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزءا الكلام يكونان
ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد
واحدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قائم
او المبتدا والخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة
او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك في الذكر واخص به فقولنا ان يخبر
احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام
زيد وزيد قائم وقولنا او في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت
حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من
تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة الطلب قياسا على سائر الافعال الطلبية فخفف
بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه
لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا
بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المص ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد اذ لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث
ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر احتراز عن كون الفعل
خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة
وضرب زيدا امامك يوم الجمعة ضربتين فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم
بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي
المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة
الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي
في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا
والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في
الشرطية لانه قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية
والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها
او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول

والصفة

والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا
لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي
في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد من بعض ما ركب من اسمين
كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضرب لك وعن
جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث وهي اسم مع حرف
وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد
الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون
مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي
الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يتعدى ستة اقسام الاسمان والاسم
والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما
لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم
مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته
مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او
الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا
معنى قوله ولا يتاتى اي ولا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله
بالاسناد للاستعانة اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط **قوله**
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة **ش** لم يقتصر على ما تقدم
من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول
صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على
الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا لورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما
اورد لفظة ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام
الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم جزئيها وقوله في
نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها
الكلمة كما ان الضمير في قوله تدل على معنى في نفسها للكلمة وقال المص ان الضمير في قوله ما دل على
معنى في نفسه وقوله في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا
باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها كذا في نفسها اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط
البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في

في نفسها كذا قيمة الدار

نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على
ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير للاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس
تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فضمير صفة للفظ وقد يكون اللفظ
الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل
زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ
قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه
كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث
فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ
البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن
فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل
ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام
وموجد فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم
الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا
على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل لا ان الاغلب
في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد تكون دالة على العين ايضا
كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد
الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما
ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى
من مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ
الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ
آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي
في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في
ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي الاسم
والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى
طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك
ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالآخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول
وصاحبه لا بمجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب الذي دل عليه

طويل

طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون
المتبوع معينا للذات الذي قام به المعنى ومخصصا له لكونها اياه بل المصدر في قولك ضرب
زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع
ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا يدل الضاربية
ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل
على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على
معنى في غيره كان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته
بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة
لقوله معنى ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى
في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث
يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون
الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب
والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل
عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل
على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق الله
السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدث فيه بكل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند
السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما
لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول
عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول
بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع
ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال
لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع
لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه
لاحدها معينا وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع
سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل فيه
هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل
الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ما مضى في

الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على
معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا
مثل الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة
كالغبور مثلا ان قلنا انه بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالته على احد الازمنة
الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر
وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى
كانت من الغابرين وانما لم يفسر قوله الازمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل
والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما
ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود
بها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء
الشرط واسماء الاستفهام خارجة من حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير
المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيد معناها الذي
هو الشيء المبهم ويحتاج اليه في ذلك اللفظ فان لفظه الذي مثلا يفيد معناها الذي هو الشيء
المبهم في نفسه لا في صلته وانما يحتاج الى صلته لكشف ذلك الابهام ورفعه منه لا
لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث
الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذلك عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه
كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية
فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير الكثرة التي هي معنى فيما بعدها
بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا
في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا للحد تعني الاسم والحرف من الاعتراض ولولا ذلك
لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات
الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى
ليسلم الحد واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى
معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام
اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين
دال على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال من
ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجيء بما قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال

فكان

فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اامن تضرب ومن بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب بمعنى ان من تضرب في اسماء
الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية ولو قلنا الحرف ما لا يدل الا على معنى
في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلهما وبالكاف ورب وكم **قوله** ومن خواصه دخول
اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة **ش** الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد
ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد
وتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير
مقترن كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله
لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كل ما لم
يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم يدخله
لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان تجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي
والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل
المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال
على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا نحو كل
ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله** دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف
لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في
الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام
التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر
يقول الخنى وابغض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار اليجدع
فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم
المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم
لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات الثلاث وينقصوا من المضارع
الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما
يكون معمولا وهو الرفع والنصب واما التنوين فاختص من جملة اقسامه الخمسة
بالاسم ما ليس للترنم فهي اذا اربعة اقسام احدها التنكير نحو صه وايه ووج وسيبويه

قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رأيت احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعًا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت بالاسم تمحضت للتمكن وانما اختص تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربًا فلا تمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربًا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائمًا وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسمًا ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم تثبت في قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم تثبت في الاعلام وليست عوضًا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لا نه هذا معنى مناسب الا ترى انه جعل نصب هذا الجمع تابعًا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني اقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضًا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله

ولا ارض ابقل ابقالها * فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما لم تسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم

يحذ فالمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس بيت تنورتها من اذرعات واهلها * بيثرب ادنى دارها نظر عالي * بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض من ضم الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد فهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال

اقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان اصبت لقد اصابن *

ولم يسم دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو لكمن في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز الحد وخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل النون لشبهها بالخفيفة او يكسر للساكنين كما في حينئذ على ما يجيء في آخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندًا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه العلة تخص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجع فيها الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله

يا ما اميلح غزلانا شدن لنا * من هؤليا بين الضال والسمر *

راجع الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شيء موضوع في غير موضعه كان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس الاول بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد

والتقرير والغالب فيما يفيدا لتاكيد ان يذكر بلفظين مضاعفا لكنهم اختصروا في بعض
المواضع باجرائه مجري المثني والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شي الي
مثله في اللفظ وان كان اياه في المعني ايضا فقولهم اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالي
ثم ارجع البصر كرتين في كونه اللفظ في صورة المثني وليس به واختص الاضافة اعني كون الشي
مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصص
والتعرف من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه
ومؤدب الخدام وان لم يتخصص المضاف ولم يتعرف فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف
ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المص من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله
تعالي يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الي الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا
واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم
جمع الله قيل والدليل علي ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من
التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ويجي
مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما
ان الاسمية في قوله اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من حيث المعني فالمصدر
هنا المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني فالمعرب المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل ش هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر
الا في اقسامها وكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف
الاسم ولفظ المركب يطلق علي شيئين علي احد الجزئين او الاجزاء بالنظر الي الجزء الاخر
او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا انه زيد مركب الي ضرب وضرب الي زيد فهما
مركبان ويطلق علي المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا
لاحد الخفين هو زوج الاخر وتقول لهما معا زوج ومراد المص المعني الاول وليس بمرضي
لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه فيوهم ان المعرب
من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دابه لم يورد في
حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعني المقصود اعتمادا منه علي عنايته وينبغي
ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعني المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة
فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعني المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب
في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه لمبني الاصل معربا
بل الاسم المركب مع عامله الا تري ان المضاف اسم مركب الي المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب

اعرابا

اعرابا بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب اضافي لان المضاف عامله علي قول والحرف المقدر علي
الاخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف
الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد
منه مراده به الحرف والفعل الماضي والامر علي ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل علي ما
تقتضيه اللفظ من المعني المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال
البناء علي ما ذهب اليه البصريون فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف
بل انما اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه
كما يجي في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد علي تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر
المصدر في نحو عجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي
لتقديره به مع ان اي ان ضرب والا لم يعمل فهو مشابه للماضي بدليل انه يعمل وان كان
بمعني الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبني الاصل
احترازا عن قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني
المتعاقبة علي الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعددة تعديدا
كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاث واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر
عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه
مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه
سبب الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة من السبب ويجي في التصريف في باب التقاء
الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة تعديدا ان شاء الله تعالي واما ان يبني مع حصول
الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل علي ما يجي في باب
المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف علي ما يا
فقوله الذي لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه
اخص من الفصل بوجه وهذه الاسماء مبنية عند ش كما ذكره المص معربة موقوفة عند
الزمخشري وليس بشي وكيف يعرب الشي بلا سبب للاعراب ولا عامل لفظي او معنوي وذكر
ش خلافا للاخفش انك تقول واحد اثنان وتشم واحد الضم وان كان مبنيا لانه متمكن
في الاصل وما كان متمكنا اذا صار في موضع غير متمكن لعدم سبب التمكن يجعل له فضيلة
علي ما لم يكن متمكنا في الاصل ولا يجوز الاشمام في الف با تا لانها كالحكايات من حروف
التهجي فاذا اردت اعرابها مددت منها ما كان مقصورا نحو كتبت باء علي ما سيجي في باب

الاعلام وعلى ما قال تقول في نحو غلام زيد بالاشمام في غلام اذ لم تركبه مع عامله
وانما اخترت اشمام الرفع في مثل هذه الكلمات لان الرفع اقوى الحركات واسبقها
قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ش هذا الذي
جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا
المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المص وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود
ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة
على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة
الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب
ليتميز عند المتكلم الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف
الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن
وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذا على معرفة المعرب ان قيل
اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني يختلف ايضا تقديرا وذلك في
احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل قاض فالجواب ان
المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في
المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير
اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في
آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم
المرفوع بخلاف المقصور في نحو جاء الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا
او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ومقدرا فانهما نصب
على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ وتقدير قوله الاعراب
ما اختلف آخره به ش هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه ش بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي
قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل غير ضمير
الاختلاف او ضمير ما ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه
الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب
فيها في اللفظ هي كالقلم والسكين وان كان عامل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب
الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ولكن

الاعتذار

الاعتذار للمص بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال
باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الحرف لاجل ياء
الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بانه يقال الاعراب الذي كان على الآخر
انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث
وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثنى ويائه
وواو الجمع ويائه وذلك لانهم قالوا الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب
ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد
الحاق الاحرف المذكورة بها لانك اذا اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر
عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم
يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير جامع لانها تتغير في نحو مسلمان
ومسلمون ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين وكان التنوين
لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المص انما اخترت هذا الحد
وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف
الآخر لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا
اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره ولا يختلف آخر الشيء بشيء الا
وهناك اختلاف اذ الفعل يتضمن المصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد
ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن
هناك الاختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب
اختلافا ولهم ان يقولوا هذا منه هب بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى
وانقلاب حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد والحق ان معنى قولنا
يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا
من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من
حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال
الآخر اي من السكون الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا
ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اعني المنتقل اليها
واذا كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذا ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا
هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف

الآخر، إذا احد نوعين أحدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط ورده مع القلب كما اذا
اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها
الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض
بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما جعلت الالف والواو المزيدتين علامتين
للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب
والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشيئين بعدما
كانا لشيء واحد وينبغي ان تعتقد كل واحدة من الكسرتين في نحو المسلمات وبالمسلمات
غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فيهما كضمتي فلك مفردا وفلك جمعا وكذا فتحتا
نحو ان احمد وباحمد وياءا ان المسلمين والمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس
كذا الف المثنى وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما فتبين لك
بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالاعراب وهو هو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول
حركة حركة او حرف حرفا كما لم يلزم فهي ايضا ثلاث اختلافات بحسب التحولات نحو تحول الضمة
فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة
غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا
وهو ثلاثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه
غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا
اختلاف اذ لم تتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر
من السكون الى حركة ما فيه اذ الاختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا
بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف آخره به فلم
ينقلب حركة نحو كلمة حتى يكون ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا
كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف

قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء، اعلم ان ما يحتاج الى التمييز
من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر
كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض والضرب في انواع المعروف والعين وكذا
جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل
هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لانه جاء على احد المعنيين
وضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما

والثاني

والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الآخر فلابد للطارئ
ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة
وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة
الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب
له حرف دال عليه صار كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث
والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى
الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه
الدال على معنى في المضاف وان كان ما طرأ من المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا
لا غير ككون الفعل حدثا فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب
للتلبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء فالاولى بالحكمة ان يطلب له
اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما
اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن
فيه فما احتاطوا في هذا النوع اتم احتياط وجاءوا بعدما طرأ بسببه المعنى كان هناك علامة
لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام
لابد ان يعرض فيه ما يقتضي كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد
التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى
والمجموع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما اتصلت
بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع
علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمدة وهي ثلاثة
الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة
حرف كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف
كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما
جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة
واكثر ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير
الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة
بحرف معنى نحو منتسبا الى المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب
المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على المحل الظاهر اولى

يدل على النصب المقدّر وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم بالنصب
وان سقط الجار مع الفعل لزوماً كما في الاضافة زال النصب المقدّر كما يجيء ثم اعلم
أنّ محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث
هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً
لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلَم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه
به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب
الكسائي والفراء اذ كل منهما صار عمدة بالآخر واختلف في ناصب الفضلات فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد احدهما الى الآخر صار
فضلة فهما معاً سبب كونه فضلة فيكونان ايضاً سبب علامة الفضلة وقال هشام
ابن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد لانه حصل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه
كلاماً فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظراً الى كونه المقتضي
للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهّد المذكور وجعل الحرف الموصل
لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملاً الجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم
مضافاً اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوماً مع الفعل الذي اوصله الحرف الى
الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي
عن المجرور لفظاً لكون الناصب اي الفعل مع الفاعل محذوفاً نسياً منسياً مع حرف
الجر الدال عليه فكان الاصل غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد
تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظاً فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف
ومجروره ومعنى ايضاً للدلالة على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مخصّص بالثاني وعلى
من في نحو خاتم فضة اذ هو مبيّن بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف
الجر كما يجيء فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين
عن كونه علم الفضلة ويبقى علماً للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في
المجرور المسند اليه نحو مرّ بزيد والعمل فيهما ايضاً ذلك كما بيّنا وكان قياس المستثنى غير المفرغ
بالا والمفعول معه الجر ايضاً اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضاً كالمستثنى
المفرغ لم يُعملا فبقي ما بعدهما منصوباً في اللفظ هذا واما الحروف فلا
يطرأ على معانيها معانٍ بل معانيها طارئة على معاني الفاظ اخر كما مرّ في حدّ الاسم

واما الافعال

واما الافعال فلا يلزمها الا معنى طارئ كما مرّ بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد
معنيين ملتبسين كما في قولك ما بالله حاجة فيطلبك على ما يجيء في قسم الافعال
فاعرب ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا لمشابهة الاسم خلافاً للبصريين على
ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان
اصل كل اسم ان يكون معرباً فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة
الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم في الاسماء المعدّدة قلت انما حكم بذلك لان
الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع
المفردات وان كانت اصولاً للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضاً لها غير
وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات
كنخ وجه ووه لان الواضع لم يضعها الا مفردة لانها لم تكن كلمات كما تجيء في بابها والثاني اسماء
حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف المحكية
الا الالف فلانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا
الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الالف فهو اسم الهمزة لان اوله
الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف واما قوله ع تخطّ تكتبان في الطريق لام الف
فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبة
لكانا معربين في نظره ولم يجئ انه يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معرباً على
اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيد ودم وقد صاغ كثيراً منها على حرفين كنخ
وجه وبا تا وانما صيغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابهاً
للحرف كالموصول والمضمر وكما قد علم انه يبنى لثبوت علته فجوّز بناؤه على اقل من ثلاثة ثم
نقول لا يلزم الكسائي والفراء ما الزما في ترافع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ
والخبر على الآخر من انه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر
على الآخر فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك
الشيء وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على
اثره بل هو علامة كما مرّ ولو وجب ايضاً تقدمه لكونه كالسبب كما مرّ قلنا ان كل واحد من
المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلفت الجهتان فلا دور
اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعاً للمنسوب اليه وفرعاً له واما تقدم الخبر
فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت الاسم لغرض الاخبار عنه والغرض

وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال
فيه اول الفكر آخر العمل فيرتفع كل منهما بصاحبه بالتقدم الذي فيه فترافع المبتدا والخبر اذا
كتعارض كلمة الشرط والشرط فكل منهما في الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على
الشرط اذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات من العمد فالمبتدا والخبر على
هذا التقرير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش
وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى
الى سيبويه من كون المبتدا اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى
الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان
مستنكرا في ظاهر الامر ترافع المبتدا والخبر لما تقرر في الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر
واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعيف عملهما فتسلط عليهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما
معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبريتين على ما يجيء في ابوابها فصارت
العمد في صورة الفضلة منتصبة وهي اسمات ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا
ظن ووجه مشابهتها يجيء في ابوابها والعلة جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الآخر
لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه
لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز
تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدا في الخبر
ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها
فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما
نذكره في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء
الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلي ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما في قوله
ع تداعين باسم الشيب في متثلم • وقوله بيت اذا اجتمعوا على ألف وواو
وياء هاج بينهم جدال • معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب
قوله واتواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة
ش اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيانك
بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده ببعض
الالف ولان الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات الا مجازا لما كنت تاتي
عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت الحرف الى مخرج حرف

المد

جوانبه من بصرة وسلام

المد ويضاد ذلك سكون الحرف فالحركة اذا ابعاض الحروف لكنها من فرط اتصالها بالحروف توهم انها
لا بعدها اذا اشبعت الحركة وهي بعض المتصلات حرف مد تاملوا انما قيل لعلم الفاعل رفع
لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم
مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة
على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان
شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب
نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشيء اذ المكسور يسقط
ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين
اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع
والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة والحرف
فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب
ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم الثيب يعرب عنها لسانها
اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله
فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة
الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلة في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها
بالفضلات كما مضى وعلى قول المص الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافا اليه معنى
او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في
نحو جاءني مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف
والياء في نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء
الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في
الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كما يجيء وبين الضم والرفع عموم وخصوص
اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم
العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق
الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين فهي لانواع الاعلى حركات غير اعرابية بنائية كانت
كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول
المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا

هذا الحديث ذكره في النهاية بهذا اللفظ في عرب

قوله وانواعه رفع ونصب وجر والرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا
او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة
العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر
في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف
الاسم اي كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الدال على الموصوف **قوله** العامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف
العوامل الى بيانه ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية
والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة
بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم
والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة
جعلوا الالة كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل
فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمقوم
هو المتكلم وليس الباء كما في قولك تام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المقوم
ابهاما لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير ولذا انبت ان العامل
في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة والفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في انه
العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر
نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا يمكن ههنا
عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال
عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين به كما ان نصب ان المقدرة
في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعه فاء السببية او واو الجمع كما يجيء في باب
نواصب المضارع جاز نصبه مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس
بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر نسي نسيا منسيا
والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون
الثاني مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل

العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي

ويعني بالتقوم نحوا من قيام العرض بالجوهر

تفسير مبهم ونحت

الا ايهذا اللائمي احضر الوغى
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي

معنى

معنى الاضافة فقوله ليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى
المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اراد بها النسبة التي بين
المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة
التي بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله**
فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا
جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك
وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو
والالف والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر
السالم واولو وعشرون واخواتها **ش** هذا تقسيم الاسماء المعربة بحسب
اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر
ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي معرب يكون
فبدأ بما اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلاثة اقسام
احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضمة في حالة الرفع
والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا يكون مثنى
ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احتراز عن غير المنصرف وكان عليه
ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله
المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا
يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع للثلاث قيود الجمعية
احتراز عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا
عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف
احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي
بجميع الحركات لمشابهته المفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفرده
ويكون بعضه مخالفا للبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا
لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو والنون **قوله**
بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا **ش** رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل
رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو
الحال الضمير المستكن فيه والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى

القسم الاول

يلتبسان بالضمة ومعنى الكلام ها مع هذه الحركة المعينة في حال كونها من عوامل
اي مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف
على عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا
على ما يجيء والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شيء
واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو
بالواو والياء والثاني انه يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال
او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقض هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله
اعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا
وجرا وهو ايضا شيء واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد
وانما نقض الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه حتم بتبين معربا تا اعرابه بالحروف وقسمها
ايضا ثلاثة اقسام احدها ما استوفي الحروف الثلاثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط
افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت
فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها
يتحرك عينه ولامه وجوبا لبنيته وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه
ليثبت بالحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجيء ان المقطوع منها عن الاضافة
متحرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجيء وتقييد
هذه الاسماء الستة يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها وللم في اعراب هذه
الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك
اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال
فهي في حال الرفع لام الكلمة وعينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف
اليه مع كونها بدلا عن لام الكلمة وعينها وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها
فمن ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها
كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
اعرابها كما في امرؤ وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقيت الواو ساكنة وحذفت
الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة
اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة وانى الغرض من ردها اذ المركز الاجل

القسم الثاني

القسم الثالث

القسم الاول

الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة ما قبل حرف الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا جعلها مثلها في كونها
اعلاما على المعاني وقال المص ظاهر مذهب س ان لها اعرابين تقديريا بالحركات
ولفظيا بالحروف قال الاتم قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول
الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف
وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المص كلام س به وقال
الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويعتذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب
على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة
من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والفا
لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم
يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات
والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله • ادنوا فانظور • وقوله ع ينباع من
ذفرى غضوب جسرة • وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر يسوغ
حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها
هو الاعراب واما هي فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف
لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب ودالة على
الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدوا والاعراب عليها ثم جعلت كالحركات
فذلك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية
فهو ما حمل المص كلام س عليه وقال المص ان الواو والالف والياء بعد لتمام الكلمة في اربعة
ومن عينها في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل بينه ما لم يقدم
المبدل منه وهي اعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو
وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اية محذور يلزم من
جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر
في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعني علامتي التثنية والجمع اذ
هي من سنخ المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركات
على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى الاعراب
بها لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروع الحركات في باب الاعراب

لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبدّ بها المفرد لانّ الحروف اقوى
لانّ كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبدّ المثنّى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى
ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى
منها مع كونها فروعًا لها وفضّلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف الثلاثة كلا
في موضعه وكلّ واحد من المثنى والمجموع لم يستوف فيها ولا كانت كلّ حرف فيهما في موضعه
وانّما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنّى باستلزام كل واحد منها ذاتًا
أخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصّوا ذلك بحالة الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتتقوى
المشابهة وخصّوا هذه الاسماء من بين هذه الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لانّ لام
بعضها ومعها لآخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب
حروف اجنبية مع انّ اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل
نسيًا منسيًا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة
منها الميم في الافراد فلم تردّ الى اصلها الّا للاعراب واما نحو حر فليس لانه حرف علة واما نحو
ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي
فكان لانها ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واوٌ
فاختاروها لتكون الواو التي هي اصل الرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا
منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب لتكون الالف
اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في
المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها لانّ
الحركات ابعاض حروف المدّ الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه
في الاربعة منها على انه ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقين فطردٌ للباب
ومعنى حموك ابو زوجها واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك والثاني من
الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه
ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق بآخره الف ونون ليدل على انّ معه مثله من
جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا وكلتا داخلا اذ لم يثبت كلٌ في المفرد واما قوله
في كلت رجليها سلامى زائده فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت

القسم الثاني

للمفرد

للمفرد ان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه
ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام
مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فانه زعم
انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان وكان
عليه ان يذكره وذلك لانّ معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد
معنى التثنية كما لا يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى المثنى فالثنايان
طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر
ههنا هذان واللذان ونحوهما لانّ ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انّها صيغ موضوعة
للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان
واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع صيغ
كلها موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف لانّ الحركات استوفتها الآحاد مع انّ في آخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا
من حروف المد ومن ثم اعرب الجمع المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا
الاعراب المعين لانّ الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع
علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع وهذا
حكم مطرد في جمع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتمو وهما وهمو وكما وكمو ثم
ارادوا اعرابهما فالمثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما وفيهما ما يصلح لان يكون
اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع
علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات
الّا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى به فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر
ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع
وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثانية فقيل اعراب المثنى مع عدم
استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلبت كسرًا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت
والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوًا مع ان تغيير
الحركة اولى من تغيير الحرف فان زال التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء الجموع ان
حذف نوناهما بالاضافة وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك
الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال

في المثنى لخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما ظارية
للاعراب كما ذكرنا وقال س حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه
الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذا معربان
بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول
وقال ابو علي الاعراب مقدر عند س على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة
والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى
لا لفظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف
الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة
الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على
المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا فالذي
يلزم اذا اعرب بالحركات انه لا بد لها من حروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف كان الحرف لا يحتاج الى
حرف آخر يقوم به قال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال
الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب بنفسه بنظر
اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل
فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان
في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة
وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في تلو الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب
لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل
تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صيغتها وحصولها بكمال حروفها
وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها كما كان بالحركات
فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما
اذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة الملفوظ بها المثنى
والمجموع فالذي يقوي عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها
غير مضافة فكان الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر
بخلاف النون فانه لا يكون بها من تلك المعاني شيء وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه

اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا يسقط النون معه
معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان
ويا زيدون ونحو لا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا لا يسقط التنوين رفعا
وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير
ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت
الفا بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف بعد لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل
التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر
لثقل الواو والياء وقلبها حرف العلة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن
حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا
ان كانت الفا لخفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي
ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال س النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة
والتنوين اللذين كانا للمفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض
اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل النون عوضا
منها بعد ما كان عوضا منهما فثبت معها لثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف
معها لحذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يا فتى عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد عوض من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس
عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط
وفيما قال نظر لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة وقال
بعض الكوفيين انه تنوين حرك للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا الا انا لا ندعي انه
كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو
ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف
والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين
في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع
مفردا مكررا اكثر منها ودون تصحيحه خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما صيغة مصوغان
اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي
واما كلا فانه اعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكونه آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة

القتاد شجر له شوك نروي وخرطه ان تقبض على اعلاه وتمر يدك الى اسفله

حتى يتبين عنه بالتجرد على النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال الاضافة الى المضمر
وهو بلا تنذا اشيا ونحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا
على المثنى تاكيدا له نحو جاني الرجلان كلاهما ورجلنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول
كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب
جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى انه يكون معربا فالاولى جعله
موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما
كلاكما وجا آكلاكما وكلاهما جاني واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا
يقال جاني اخواك كلا اخويك وكانه تبرعوا به مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر
صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافا الى المضمر في الاحوال كما
في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند س لا بدل التا
منها في المؤنث كما في اخت وبنت ولم تبدله التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي
هو من اليا لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا تؤثر في امالة الالف المنقلبة عن الواو وعند المص
ويجي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالام في كلا وانما
يجي بالف التانيث بعد التا ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التا لم تتمحض للتانيث
فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منها لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وبنتان ولهذا
لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اخوي وبنوي ولو كانت
لمحض التانيث لم تجز هذه الامور والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صار كانها ليست للتانيث
فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف
في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة
فخفف بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في
المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء
قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال • في كلت رجليها سلامى زائدة • كلتاهما قد قرنت
بواحد • وقال • كلت كفيه توالي دائما • بجيوش من عقاب ونعم • والجواب انهما
لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال ع كلاهما اذا ما نال شيئا افاته • وقال تعالى
كلتا الجنتين آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اذا اضيفا الى المضمر والى المظهر
كسائر التثاني واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة
لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى

واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لانه وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التوكيد المعنوي
الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى
نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث
افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت
ثم قال وفجرنا خلالهما والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال اما انما افردت اولو وعشرون واخوا
بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم لحق بآخر المفرد واو ونون دلالة على ما فوق
الاثنين وليس اولو وعشرون واخواته كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له واحد
لم يات اول في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلاث واربع آحادا العشرون والثلاثون
والاربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلاث عشرات مع كل عشر يزيد عليها عشرون
لان اقل الجمع ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحو
فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولنا ان نحد المثنى
بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنايان
ومذروان والثلاثة وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحد
جمع المذكر السالم بانه اسم دال على ما فوق اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه
اولو وعشرون واخواته واما ذو ونحوه انما فيه جمع المذكر على وجه كان لان واحده ذو
قال ع ولكني اريد به الذوينا • قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل
كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه ش هذا بيان ان الاعراب المذكور
في اي الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايها يكون ظاهرا فحصر الاسماء المقدرة الاعراب لانها
ضبطها فبقي ما لم يذكره ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه تحقيقا للضابط
وهو اعرابه واقام المضاف اليه على الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم
ان تقدير الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله
فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب
عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلاث لان الالف لو حرك
تحريكا لخرج عن جوهره وانقلبت حرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريكها الالف مع بقائه الفا والثاني
باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي
فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن لفظا فتر وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركبه
مع عامله كما تقرر في نحو الحج غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه

القسم الثالث

اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بتبوته او اتي بنفسه والمسند اليه المجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الي زيد بالاعرا
مسبوق بالاضافة لاني لما الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب نفقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الي ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين محال التين
كانتا او مثلين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه نشيئان به يستثقل في احدهما
رضا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة ويستثقل الضمة والكسر علي الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك
ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستثقل الحركتان عليها نحو ظبي ودلو
وظبي وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل علي الياء مع كسرة ما قبلها نحو رايت
القاضي ويسمي هذا النوع منقوصا لانه نقص منه حركتين وسمي نحو الفتي والعصا مقصورا
لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولي لانه لا يسمي
نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد
الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني علي ما يجيء والمقصور من القاب المعرب
والثاني في كل جمع مذكر سالم مضاف الي ياء المتكلم فان رفعه وجره مقدر فيه وذلك نحو جاني مسلمي
والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة متعذرة للادغام
تقلب انقلها الي اخفهما اعني الواو الي الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا نفعل لو كانت
الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في الادغام المتقاربين قلب الاول الي الثاني
كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخري وكسر ما قبل الياء لاتمام ما
شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم
في نحو سيل ومثل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف
وليست الياء والساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فانه في الاول
يجوز فيها وليقيل في جمع ابيض بيض وفي فعلي من الطيب طوبي واما المدغمة في المتحركة
فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد في نحو سيل كهيام وان كان الضم الذي قبل
واو وياء للادغام في الياء وعلي الخفة الاولي اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا ابقاء
الضم علي حاله فقالوا في جمع الوي لي تثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاني مسلمي
واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعين نحو في

صالحي القوم وصالحوا القوم ومررت بصالحي القوم من افقد تحرفه لظهور مرض الحذف لان الكلمتين
مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما النظة في
في الاحوال الثلاث فنقد خلت في باب غلامي فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم
المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعرا
وجوبا لاشتغال محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته
الي المبني وخالفهم المص كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرا
نحو غلامه وغلامك وغلامهم ومن لم يعلم ان الاضافة الي المبني مطلقا سبب البناء بل
لها تاثير كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا وفي بعض
الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير
المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث
ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابرهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران
واحمد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ش قوله ما فيه علتان اعلم اولا ان قول النحاة
ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعني انه اذا حصل ذلك الشيء
ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
الاصوليين ما توجبه العلة واياه عني المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط
الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضي العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من الفروع
في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع
اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما
مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره
لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء
علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منها الكسر والتنوين
لثبوت العلتين فيه في جميع ذلك ففي قوله تعذر وتجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر
لان الصرف علي قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم
مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويرد
حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف
حكم المعرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب

وعلى ما حدّ النحاة غير المنصرف اعني قولهم وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال
يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حدّ المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة فيما فيه علتان
من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين
او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل
حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا
ثم تبعه الكسر بعد بصيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام
والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين
لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمراب واجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف
والاقرب الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع
التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا
يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما
في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهة
الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا
يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني ولما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر
السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما بدل التمكن
كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب في
ان يحمى بهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون متعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد
يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة انواع احدها وهو اقواها انه يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء
كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها
ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية وتشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء
بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا النوع المشابهة للافعال اي الذي
معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه

ولكن لمشابهته بوجه بعيد بكونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق
فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها
عمل الفعل لان ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع
بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول
او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما اشترط في هذا الحكم ان يكون الاسم فرعا من جهتين ولم
يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية
اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى
وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكتف بواحدة منها الا
اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف فقد شابهه الفعل ايضا
فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما
هو من خواص الفعل وليس ذلك التطفل لمناسبة بينهما وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل
ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل
الاسماء على الافعال في المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله
معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع
آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف الفعل تضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعطي عمل
الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات
والغايات او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب
المبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء
الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل
واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف
في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء
في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف
واما الحرف فيشابه الفعل فقط وقوله والنون زائدة انتصب زائدة على الحال من
النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهي عدل ووصف اي تكون علل منع
الصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق

كما في أرطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من الغاء كالف التانيث اذا
عد الالف والنون سببًا لمشابهة الف التانيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة المنضم
من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعًا من التاء واما الف الالحاق الممدودة فلم تحتج
مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء ومثل الف التانيث الممدودة
لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو علباء في با
التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق الممدودة
في مقابلة الحرف الاصلي ولذا اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهتهما الف التانيث
لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة
حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة من علامة
التانيث اي الف التانيث الممدودة واما فرعية هذه العلل فلان العدل فرع ابقاء الاسم على
حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما
نعرفه كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام
ان لا يخالطه لسان آخر فتكون العربية اذا في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
والالف والنون فرع الف التانيث كما يجيء او فرع ما زيدا عليه ووزن الفعل في الاسم فرع
وزن الاسم اذ كان مختصا بالفعل او له زيادة كزيادة الفعل لان الاصل في كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبروها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا
وغير ذلك مما لا يحصى وذلك لاختيارهم بلا علة مخصصة قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان
لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور لانه عندهم معرب والجر انواع وعلامة جره فتح فالمنع الذي
في باجه عندهم على الجار وهو يعمل الجر لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير
المنصرف في حال الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل صيغة
تحذف علامة الاعراب مطلقا اي التنوين وبقي في حالة واحدة فقط واختص البناء في
حالة الجر ليكون كالفعل الشابر في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل
سلاسلا واغلالا وقواريرا ش قال الاخفش ان تصرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره
لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرنت
على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا
وقواريرا وقال الكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما
اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو ما جاءني احمد وابرهيم ونحو ذلك واما للضرورة

فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل
الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وبين ما هو كالمضاف وجوز الكوفيون
وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها
من الاسباب لقوتها كما يتبين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها
شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله شعر فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد
الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها
وتريث من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا واتعلوا روايتهم
بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان
ثبت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اي
اغلالا فهو كقولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني قوله قواريرا يعني اذا
قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين
تحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد
من صرف غير المنصرف وانما صرف للتناسب اواخر الآي في هذه السورة لان اواخر الآي كالقوافي
يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه الصلاة والسلام خير المال
سكة مابورة وفرس مامورة اي مؤمرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ... يسر وعال
تجيء الموافقة قبل قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث ش اعلم ان الاكثرين على ان
قيام الجمع الاقصى مقام سببين وعلته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية اما نحو غاف وزباع اي
الذي القى رباعيته ورجل شناحي اي طويل وحمار حزابي اي غليظ قصير فشواذ واما نحو حوالي
الكراسي والثغازي فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن فرخي
علمين فمنقول من الجمع وسيجيء حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى يائي
النسب فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى
يائي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها في الوزن
نحو جالي وكالي في المنسوب الى الجالة وكالة وكذا تهامي بفتح التاء في المنسوب الى التهم
يعني تهامة قال شعر ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم
قال ش منهم من يقول تهامي وشامي بتشديد الياء وهو قليل ويجيء وجهه في النسب

مؤمرة بضم الميم وسكون الهمزة اسم مفعول من آمرها الله
بوزن فاعل اي اكثرها واما مامورة فمن امر ومعنى
الا انه بكسر الميم بمعنى كثرة وقد جاء منه على خلاف القياس
للازدواج

ان شاء الله تعالى واعلم ان تعدد ياء النسب عارضة في قاريّ وكراسيّ وعواريّ وبخاتيّ
ودواسيّ ونحوها لانها ثبتت في آحادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت
في الآحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه بقياس مطرد الا ترى
انك لا تقول في جمع عجميّ عجاميّ وان كان ياؤه للوصف كما في بختيّ وقيل ان ثمانيا مثل يمان
والالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في
ثمان فانها بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين
العددين الى جزئيهما وتقدير النسب في الرباعي لنسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن
ويجوز ان تقول في الثمان انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا
في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلاثة
وقد يجيء بحقيقته في باب العدد فالالف فيها اذا غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا
من احدى يائي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في هجان وفلك وقد يجيء ثماني في الشعر
غير مصروف شاذا قال ع يحدو ثماني مولعا بلقاحها * وهو على التوهم لما رأى فيه
معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمي وقد قيل انا لا نجد
بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يكن
لهما نظير في الآحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على
لفظه ثبت في عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذلك قال تعالى مما في
بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج
ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتداد بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح
في اسم موضع لكونه منقولا من الجمع كذات ولا باجر وآنك لانهما عجميان ولا بابلم لانه لغة
رديئة شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل
قوله ع بلغتها واجتمعت اشدي * فانث الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى كان مقام سببين لكونه
نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي الاقصى نحو كلب
واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم اما قوله عليه الصلاة والسلام انكن صواحبات يوسف
وقوله ع جذب الصراريين بالكرور * جمع صراء جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة
وتحققنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له
في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال
الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد وعدم النظير فيها علة سبب مستقل لاحتياج الى

آخره: حتى هممن بزيغة الارتاج

آخره: لا يأتين عن الجوذر

الجمعية

الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اثنا عشر التسعة وقال
اللام منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد
فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث اعني الممدودة والمقصورة
مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان
اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقحدوة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجيء في باب التانيث
قوله فالعدل خروجه عن صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا
كعمر وباب قطام في تميم ش العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا
للالحاق ولا لمعنى آخر فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز
عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا ولا لمعنى ليخرج
نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل
وهو الصرف يقال الاسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله
عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخران قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول
غير منصرف وامس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة
الكلمة وبنيتها البتة لانتزاعها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق
اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديرا اي خروج مقدر ونعني
بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه
ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي
يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه
منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كادد واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما
معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث ومثلث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتها تقسيم امر
ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد
في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
وكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجدنا ثلاث غير مكرر لفظا حكمنا بان اصله لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة بمعنى
ثلاثة ثلاثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا
وجاء فعال من عشرة في قول الكميت بيت ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا
عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس

ومَسْدَس والسُّباعُ مفقودٌ بل يُستعمل على وزن فُعال من واحد الى عشرة مع اياء النسب نحو
الخماسي والسُداسي والسُباعي والثُماني والتُساعي وعند من ان منع الصرف في هذا
للعدل والوصف كما يقبل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع نحو بنسوة
اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا
ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه و وضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرّاء
يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية
كاحمر مؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكونه
مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى
اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من جهة اللفظ
لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون
وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجري على النكرة فحمل على البدل
ولا دليل على ما قالوا اذ لو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف
يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاني القوم مثنى واما أُخَر فانه جمع أُخرى التي هي مؤنث آخر
وهو افعل التفضيل بدلالة التصرف نحو آخر آخران آخرون واخر واخرى اخريان
اخريات وأُخَر مثل الافضل الافضلان الافضلون الافاضل والفضلى الفضليان الفضليات
والفُضَل فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل آخر رجل
اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد
ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى
ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاني فلان
في اخريات الناس اي في الجماعات المتاخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه
عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام
وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة اخرى
وامراتان اخريان ونسوة أُخَر قيل الدليل على عدل أُخر انه لو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر
للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة
لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف
اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات كقبل وبعد او مع ساد مسد المضاف اليه
وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتيناه حكما وعلما او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه

نحو قوله بين الاعلاة او بداهة سابح اخذ من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام
ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه القليل في اجمع واخواته من كونها
معرفات بتقدير الاضافة مع غيرهما من الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون اخر
بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره وههنا ومنع ابو علي من كون اخر
معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذلك لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي اللام
وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أُخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا
ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير وعن ابي علي انه لا يجب تخالف المعدول والمعدول عنه
تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه
بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب
ابن جني الى ان قياس أُخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في
جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول ان يكون
آخران وآخرون واواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن لفظ آخر لان اخرى
واواخر غنيا عن اعتبار العدل بالف التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون
لا يتبين فيها حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واحمرون كما مر واما اخريات
فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن كذلك ايضا لم يتبين فيه اثر منع
الصرف لكونه كعرفات هذا وفيما ادعاه كون الظواهر الفاظ المؤنث والمثنى
والمجموع معدولة عن لفظ الواحد المذكر نظر فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريفه
معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان
حقها ان يستعمل به وهو احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لتجرده عن معنى
افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجي في باب افعل التفضيل وذلك لانه
صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا لا يعتبر العدل بما فسر به المصنف من خروجه عن صيغته
الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او
او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرة معينات
لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق ببعض معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون
باللام او الاضافة وتدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه
الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب
آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما

يجي واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع
لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي الفسوي قياس كل فعلاء
ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضا والجمع مجموع على
اجمعون لا جمع وقوله ع حلائل اسودين واحمرينا • شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان
جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمونث لجاز جاني الرجال جمع قال
والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس جمع فعلاء فعالى في التكسير وفعلاوات في
التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان
اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذا على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم
او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع نعوت فالخليل انه تعريف
اضافي لان الاصل في جاني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرات الكتاب اجمع اي
جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولذا لم يقولوا انه لم
نعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجي واما مع حذفه
فالمانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا
للمعارف بلا علامة التعريف والموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله
ع تطوفت البكرة يوما اجمعا • مما كان الموكد فيه محدودا فيهما على هذا القول
شبه العلمية ويرد عليه نحو صباحا ومساء وبكرة وضحى وعتمة وضحوة معينات فانها
معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة نحو النجم والصعق فهي كالعلم
عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون
بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المص فيه وفي جمع مع العدل الوصف الاصلي
وان صارا بالغلبة من باب التاكيد فهو عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن يبقى
الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل الفضلى
لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى
نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال بيت اتاني وعيد الحوص من ال جعفر
فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا • فافعلون لا يجوز فيه لا قبل العلمية ولا بعدها وايضا
افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان وفي الخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرات الكتاب اجمع في الاصل انه قرئ
جمعا في قرائتي من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جمع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم

جعل

جعل بمعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل نعديه في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل
الثلاثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر بعينه فاجمع واخر فيهما العدل والوصف
والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل انه مونثه
جمعاء وحقه جمعى كاخرى والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض
تصاريفه عما هو قياسه ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي
هو على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء
مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور
ويذكر ايضا امس رفعا على لغة تميم كما يجي في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما
وصوابه كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلابد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما
نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فلما استقل العلم ثبت عدله
سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى
معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس فرد صفة
وذلك على ضربين مفرد كصرد ونغر وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي
بها اذا كان التي منكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء
كحطم وختع فمبالغة حاطم وخاتع فهو كضرب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل
مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المونث نحو يا فساق ويا لكاع
كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم
وختع قالوا لم يكونا معدولين لان حطم لم يختص بالنداء بل ساوق قامها للمبالغة في
شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا
لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان
الناقص معدول عن التام وسيجي لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم
ان جميع نوع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدول وكذا فعل المختص بالنداء
فرعوا عليه انك اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل
والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق
لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجي في اسماء الافعال وعلى هذا
الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل ولا عدل فيه الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما

واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم
وجحي لانه ثبت قاثم وجاح وعدم قثم وجحي قبل العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل
جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء
وهو معدول وانما حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران
وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا الى تقدير العدل فيه
على ما تقدم لئلا تنخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم
او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب
اما أُدَد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان
اختل احد الشرطين وذلك بانه لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل
ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا
قبلها فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا
عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب
على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر
السيد قال الاعشى يا بى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا
بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان
كلاهما فالكلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل فما حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب
ومكوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحببة وحية
قلت لانها وان كانت خارجة على القياس الا ان هذه التغييرات رجوع الى الاصل من وجه
فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة
فظاهر واما في موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل
بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى
الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان معتل
الفاء الواوي اكثر باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون
موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرفناه بناء على انه فوعل لا
انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف اوهمه انه غير معدول من مفعل
بالكسر وكذا ان موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم لم يقتض العدل
ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول من جمع شموس والا لزم جواز صرفه وترك صرفه

اخو رغائب يعطيها ويسألها اوله

هو ابن عم الصديق شمس بن مالك من الحماسة

كافي

كافي هذا لان اصل العدل الظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي
ساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية
فوزن حية وحيوة جميعا فعلة واما جيوة فلنا ان نرتكب كونها معدولة قوله
قطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحاة
لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام
الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كما يجيء اسم فعل كنزال ودراك
وعلم للمصادر على راي النحاة كفجار علم للفجرة وصيغة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة
وهما ايضا مبنيان باتفاق فالاول شاهد بانه نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في الثاني والثالث
بالوزن لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقال النحاة نزال معدول عن انزل
وفساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع
علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا
وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر
للوزن والعدل المقدر كحضار ووبار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء
اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة
للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف هاهنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر
الا ان بعض النحاة يقدره فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب تقدير
العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب وعليه
قال المص وقطام في تميم وليس بوجه لان تغيير العدل في المبني وفي غير المنصرف للضرورة
فلم يقدروه بدونها واكثرهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان
او لا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه
ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود
وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر ش
تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل اي في اصل الاستعمال فلذلك الصرف مررت بنسوة اربع
فلا تضره الغلبة الصرف فلذلك امتنع ارقم واسود وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع
على ان الوصف العارض غير معتبر في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا
فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله التاء فانه
يقبلها في قولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية

هذا من زيادة

ملحق بربع لان اربعة للمذكر واربعًا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يَعْمَل
ويَعْمَلَة فان يَعْمَلَة للمؤنث فالتاء طارية بثبتي وان دققوا فيه النظر لانه اذا لجاز ان لا
يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعدما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة تخرج بها
عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما
والخروج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كانت تلك الحالة قبل او بعد بل الاول ينبغي
ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع المؤنث استعمال الاصل اعني
اربعة المذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن الفعل اصل له لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث
يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يَعْمَل
قوله فلانه الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء
ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج لذلك المعنى الى قرينة بخلاف سائر
ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس
ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا
والبيت في الكعبة وكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء
حتى صار لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات
بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو كلب اسود
او غيره نحو عندي اسود من الحال ولهذا الشرح يتبين لك انه لا تخرج الاوصاف
العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف
مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف تخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما
وضع له فلا تخرج عن مطلق الوصف بل انما تخرج عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما
وضع له بل تخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد
ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا
ضعف قول المص في شرحه قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قليل ومذهب سيبويه اولى لانه
متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققه معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا
نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد
بعد التنكير لان معنى رب احمر اذا اردت مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا فمتى يجوز في
السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع

الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس
اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كما سمع
لازم لبقائه بحاله قطعا وبعضهم يبقى معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي فيكما
الشمر الابرق والابطح وانما استعملا استعمال الاسماء وكسر التكسير لم يخلع عنهما معنى الوصف
بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمنا ان معنى الوصف متحقق فيهما واذا اتى
فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم بالضرورة ان
معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى دهم
قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان
الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذا له في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما
انه لم يثبت بارنب ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة
نحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لانقطاعها عن سائر الصفات لفظا لعدم
جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها وقوله وضعف منع افعى مطلقا
على تقدير صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا
في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهموا انها موضوعة للصفة
لما راوا انها الحية الخبيثة الشديدة من قولهم فوعة السم اي شدته وكذا توهم في اجدل الذي
هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل
للدرع جدلاء وكانها مؤنث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان
ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لانه لا يستعمل لا
يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها حية
خبيثة والاجدل طائرا ذا قوة والاخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت لقيت اجدلا
فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا لا تقصد
فيه معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله فغلط ووهم قوله التانيث بالتاء
شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة
فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة بقلم
منصرف وعقرب ممتنع ش اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالتاء وتانيث بالالف
فاما الالف فتحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين

هذا موضع يلوح

كما في الزيدان والزيدون وعلي ميحيف بالاعلام قيل كما اذا صار التاء بالعلمية لازما
فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام
سببين ولا يكون سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض
فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء
مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير
حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر
ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاستدلال على كون التانيث المعنوي
ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض وامراة جريح كما فعله المص في شرحه
لان المراد بالمؤنث المعنوي ما كانت التاء فيه مقدرة كما مر لا المؤنث الحقيقي وفي نحو
حائض لا تاء مقدرة اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كطلحة
وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول في سماء سمية
وليس كذلك لانك تقول حييض وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم
اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فكذا المقدر والفرق بينهما ان العلمية تصاحب
التاء الظاهرة مختصة التانيث مطلقا لما كانت الكلمة على ثلث ثم ساكن الاوسط كثنا واخو
على لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسدها في اللفظ حرف
اخر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسدها الحرف الاخير فيما زاد على الثلاثة
لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا زائد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فمحذوف اللام
والدليل على سد مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان
تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلاثة وسميت
به لم ينصرف سواء سميت مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا اولا هذا ولا ذاك لانه
فيه تاء مقدرة وحرفا شاذا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك
الاوسط او لا الاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كما تقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر
لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه لان التاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع
القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الاوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي
وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري
فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف السادس مسد التاء وان سميت به مذكرا
حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث فيه وذلك

ومن يد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فخرج اخت
وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر
لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت منكرا انصرفتها والتانيث
بالتاء على ضربين احدهما ان تكون التاء فيه ظاهرا اشترط العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا
كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا تؤثر من دون العلمية بدليل نحو
امراة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجي الا من التانيث لان شرط
الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التانيث في
الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتبر وانما قلنا في الاصل لان الاصل
وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة
ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة
وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها
مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عائشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف
الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وقعت
الكلمة عليه لا تنفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت
به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما العلمية
في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وتبديل الحروف ان استثقلها
كما في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبرال وجبريل وميكال وارسطو
وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيبهم دونها
المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت
واما الزيادة في الاعلام فنقول لما كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى
وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل ذلك
لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذ الاستعمال على وضعه العلمي
وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير استعمال العلم
وان افاد الزيادة معنى آخر فانه لم يبق لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع
العلمي فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما
كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن بخصائصها وطلبيته وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بلا

كرجل سميته بسفر وكتاب سميته بقدم وانما لم تقدر الطرآن التذكير في الوضع الثاني
على ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سفر اسم رجل سُفَير
واما اُذَينة وعُيَينة لرجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يبد مسد التاء ولا مسد
الساد مسد شيء وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا
فان لم يكن فان سميت مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل واسم
مثلا فالخلاف في صرفه وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج وس والمبرد
جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر
التانيث وغيرهم خيّروا فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث
وما يبد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما
كهند ودعد وكذا الثنائي كيد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت
به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لاعتبارها كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مونثا
حقيقيا او لا فترك الصرف لاعتبار العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط
كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما
متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي
نعتبر في منع صرفه زيادة على الثلاثة احرف ولا نعتبر تحرك الوسط ولا العجمة وهنا
شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها المص احدها ان لا يكون ذلك المونث
منقولا عن مذكر فانه رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل التسمية
كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ
مذكر وصف به المونث لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر
وذو التاء موضوعا للمونث فكان نعت المونث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر
استعملت للمونث وثانيها ان لا يكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل
غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت به مذكرا انصرف
لان تانيثه لاحتمال تاويله بالجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان نؤوّلها بالجمع فيكون مذكرا
ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل
تانيثه باعتبار التاويل بالجماعة وهذا غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية
المذكر به وذلك لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على ثلاثة اضرب
قسم عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي به مذكر جاز فيه الصرف وتركه

اذ معناه في الاصل شخص حائض

اويغلب

اويغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مونثة
فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مونثة فليس فيها
بعد تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكس الامر اعني سميت المونث باسم المذكر حقيقيين
كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلاثة كجعفر
فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطرآن مع ساد مسد التاء او ساد مسد
الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر سمي بهما امراة فالخليل وس وابو عمرو
يمنعون الصرف حتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمي
يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى الاصل وقوله
وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا
كزينب او كعقرب وقوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المونث
وذلك لما ذكرنا ان الحرف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الوسط يقوم مقام
الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور ليست
ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره
لكون علامته مقدرة بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية
لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي وقوله فهند يجوز صرفه لخلوه
من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة
وقوله فان سمي به مذكر اي بالمونث المعنوي فشرطه وقوله الزيادة اي الزيادة على الثلاثة
ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزول
التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا استد مسد علامته حرف ولا
مقاومة الحركة القائمة او لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذا كنوح ولوط لان الجميع
المذكر فلا تكون التاء مقدرة ويجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية
بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد
وعقرب ممتنع لقيام الرابع مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها
مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان
وبنحو الثمان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها
طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس
وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان له اسم كثقيف او الحي

واتي كما جاء حجر فيه [illegible]

وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في
الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوز الصرف فيها
وترك الصرف فيها كما في ثمود وواسط وقريش نحو زها ايضا على التاويل المذكور وان جهلت
كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب موولا بالقبيلة فتنوه الصرف قال
وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ونصيفون بنت نحو تميم بنت
وقيس بنت غيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة
امراة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جاءتني قريش
مصروفا اي اولاد قريش قال تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف
المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ويجوز ان يكون صرف
مثله لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبارين شيئين
الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم
على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه
وجور واما اسماء الاعلام المبنية في الاصل نحو اتت شيب وتمغج وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية
وان اعربتها فالاولى الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجيء بسط القول فيها وفي
اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور ونحوها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون
علمية ش وذلك لان المعارف غيرها المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف
انه مسرجب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه
التنوين والكسر تبعا لما لم يكن في ذي اللام والمضاف تنوين فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال
هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة
منها تقوم مقامها لكنه لا يظهر فيهما عدم حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهته الفعل
فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر التكميل في الجمع واخواته ترتيبا للاضافة في منع الصرف
لسقوط المضاف اليه منه وتعرضه للمضاف لا لدخول التنوين فظهر اثر منع الصرف قوله العجمة
شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحريك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر
وابرهيم ممتنع ش قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال
العرب له علما وليس هذا الشرط لازما بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء
كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به
راويه عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي

لا تتصرف

لا تتصرف فيه تصرف كلام العرب كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا
وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فاستعماله جاز ان يمنع معها ما يناسبهما ايضا
اعني التنوين رعاية لحق العجمة حيث امكن فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ولم يبق لهم بعد ذلك
تأويل اللسان تصرفات كلامهم على ما تقتضيه وقوعه فيما تقرر له الطارئ يزيل حكم المطرود عليه بتقبل
الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعض نحو
جرجان وامرنجان في كركان وآذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا
مع العلمية قبل اللام والاضافة اذا دامتا فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كالجام
والفرند والابريق والبرندج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كما لو جعل الكلمة
العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس ويقع فيه الوزن
وكذا ان يخففا وان لم يكن صرف كلجام علما فلا تمنع العجمة على ما قال المص الشرطان معا ولا يكفي العلمية
في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند الاكثر الشاح تحرك
الاوسط لا تاثير له في العجمة فحكمه عندهم منصرف تخفيفا كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين العجمتين كونه
الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك لان تحرك الاوسط في
نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى تسد مسدها
شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحركه لشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع
كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز
عادة اليه اللهابات حجل الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جائز صرفه وترك صرفه مع ترجيح
الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع
نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور لا يقتضيه والذي غره تحتم منع نحو ماه
وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير التانيث هاهنا
انما يكون شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي وانما يكون سببا كالعدل في ثلاث
والعجمة فيهما وجهه من العشر الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لمنع نحو لوط
غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند
مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك لان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث
له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة
فانه لا معنى لها ثبوتي قبل معناه امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بارانية ويجوز ان يقال ان امتناعه

لكسر كونه وكما جاز ابو نوح النبي ه

من التصرف لاجل تاويلها بالبقعة او القلعة الا ان نقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح عليه السلام قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير ها كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا فاذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض ش قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع التكسير بجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الحد امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكاليب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يجي في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم انكن صواحبات يوسف وقوله ع جذب الصراريين في الكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر او لا كاجرود واب او ثلاثة اوسطها ساكنة الوسط فلو فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظين من زنة المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا تشبيها على مذهب من قال ان فيه مقام كونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع على حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا عجب في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك انهم لما اخذوه سمي الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم الجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجي في باب الاعلام ففيه اذا الشرط وعدمه وهو الصيغة من في معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل الموثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل اليس ان الجمعية والعلمية تتضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما اذا سميت جماعة معينة من الرجال بكلم مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا

اي يغني عن الجوهر

كالي

كما تسمى بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيها وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية ولما قال المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تفيد العموم فتتنافيا فنقول الاطلاق لا ينافي الخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا ينبغي ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا ان نقول لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من العموم بل الصفة الواردة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى الشمول صحيح التبعية لما تخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم انه دال على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المختص وضعيتان فلا يضر في منع الصرف عروض ما يمنع حكمه على ذلك المختص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العروض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على انه لي فيها عتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيه في باب منع الصرف نظر كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية هاهنا كالغلبة هناك فلا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة ومرجعهما الى الغلبة تخصيص بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هاتنا التهتانا وقول حسان رض وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمطلق وعقة من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح والذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف يلمح ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هاني ومحمد في المثالين المذكورين وكذا كل علم لمح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود

[illegible]

وبالعكس فكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومي اليه ايما مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي كونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر وان لم ينافيها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود بالاسم في وضع العلم غير معنى الجمعية واذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الوضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف الاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي يلمح فيه معنى الجمع وضعا اذ الم يلمح معنى الوصف فالاولى انا في منع صرف مساجد علما كما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عليه في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما على سبب كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم **وقوله** وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ع فتى فارسي في سراويل رامح. واختلف في تعليله فعند س وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف ولم يمنع الآجر تخفيفا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو كلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وهذا التانيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط السبب الجمعية الا عند الجزولي فمن منعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه علم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير علم سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويعني انه يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جمع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة القطعة خرقة قال ؞ عليه من اللؤم سروالة. فليس يرق لمستعطف وينكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال للرجل رجال الا جاء ذلك في الاعلام كمدائن في مدينة معينة ويجاب بان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لما كان مع تقدم ان ما على هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه الة مفردة نقدر لها لئلا تنخرم القاعدة وايضا انما اشتمل على الاقطاع جاز ان يطلق اسم ذلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثله يختص بوزن افعال الا قد جاء نحو قوله. جاء الشتاء وقميصي اخلاق. شراذم يضحك منه التواق. وشراذم لفظة جمع بالاتفاق والتواق ابنه وتنسب الى س ان افعال مفرد وقال ابو الحسن انه من العرب

يصرف

يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى س انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط **وقوله** واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا ينبغي السؤال وجعله هكذا ويحكى تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لا اختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فانه لو توقع على الواحد وكذا يجوز في نحو جار حزابات بتقدير الجمع وذلك تجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت جارا حزابيا وحزابيا فيقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف **وقوله** ونحو جواري المنقوص من هذا الجمع **اعلم** ان الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض اي اعلاله كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري قال الفرزدق. فلو كان عبد الله مولى هجوته. ولكن عبد الله مولى مواليا. وقال الآخر ع سماء الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر والخلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه الصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جاءني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل محذوف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كيم وشج والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلك لان مقصوره جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين وقال س والخليل ان التنوين عوض من الياء نقض بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدله التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين

اوله لما رأت عين البصير فوقه

اوله يرودها ذات الوباد كانه

وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار
عند من حذف اليا لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفي الكسرة في
وهو الحق قول من قال بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا
فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجمع الاقصى حاصلة تقديرا
لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف
ثم خاف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا
ووجد علة منع الصرف حاصلة بعد الاعلال لان الف احوى المنون ثابت تقديرا فهو على
وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف
منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله
المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول خطايا وبرايا واداوى بلا تنوين
اتفاقا لما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي
فيه الخلاف المذكور نحو قاض علم امراة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل
علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحال المنكر وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى
الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي ساكنة
ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في
الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف
بها وحدها في نحو قوله ع يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند من والخليل
فحاله نحو جوار واعيل علما كحاله نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي
بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه
كاحيي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى فتبقى بعد حذفها نسيا
ممتنع الصرف لانه بقي فيه اوله زيادة مثل الهمزة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن
نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسر الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع
قول من قال لانه لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو
ابن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة
الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فعلما كالجارية مجرى الفعل

او ولد وما كان رضي ولاحابي

اعني

اعني المحيي في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من اليا
كما ذكر وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كما سيود في تصغير اسود كما يجي في التصريف
ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة
ولا اسناد مثل بعلبك ش انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تنخلان في
وضع العلم فيؤمن حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تومن من النقصان ولولاها لكان التركيب
عرضة للانفكاك والزوال وقوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب
ابقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية لما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا باعراب جزؤه
الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني
مما بني قبل العلمية ليخرج نحو من وخمسة عشر علما فان الافصح اذا مراعاة البناء الاول على
ما يجي في باب المبنيات قوله وما فيه الف ونون ان كان اسما فشرطه العلمية كعمران او صفة
فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان ش اعلم
ان الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الفي التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول التاء
عليهما معا ولفظ جهة تسقط الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضا بوجوه اخر
لا يؤثر فيها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران كحمر من حمراء وكون الزائدين في
نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في
سكران صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة مفقودة
في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابههما ايضا بوجهين
آخرين لا يعتد بهما من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زائدي
حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما
فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة
بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين
الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني ونحو بهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي
كحمراوي فابدل النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى الى ادغام النون في الواو
وجاءهم على هذا الابدال قولهم في النسبة الى اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير
ان تبدل من حرف زيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الفي التانيث اختلفوا فقال الاكثرون تحتاج الى سبب آخر
ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به [illegible] اما العلمية

كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انهما كالالف غير محتاجة الى سبب آخر
فالعلمية مثلا في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها تمتنع عن زيادة التاء
والوصف مثلا في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفهما فلا تقوم مقام سببين
وقوله ان كان اسما اي غير صفة وانما اشترط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكر
في التانيث بالتاء وقوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة
على خبر كان وقوله فانتفاء على ان لانتفاء التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا
ما جوزه المصنف له كما يجيء في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني
فانهم يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيعرف انه اذا كان
فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى اذ كان
المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد يحصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى
بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوا على غيره ولم يصوغوا منه مؤنثا لا من المطلق
بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى
ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف
والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه
قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا
يجب لاجله تاثير الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا
ترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف
رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فثبت
بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى والخصمان يقولان بل الصرف اولى فيما
يشك فيه هل صرفته العرب او لا لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يعلم
هل انثى منه فعلانة او لا نحو لحيان له تعالى او لا فبعضهم يصرف لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع
الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب
سكران قال * كم دون بيشة من حزن ومن علم * كانه لامع عريان مسلوب * وقد جاء
الفاظ يحتمل نونها الاصالة لتكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف نحو
حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فينصرفان واما من الحس والقب فلا ينصرفان
وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلان منعته الصرف لان اللام بدل

من النون

من النون كما لا ينصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة وقوله ومن ثم اختلف في
رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن
رحيم لحصول الشرط اذ لم يجيء رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجيء رحمى ولم يختلف
في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله
وزن الفعل شرطه ان يختص به كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم
امتنع احمر وانصرف يعمل ش فعل يختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وشلم
لبيت المقدس وكلاهما في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال ونحو يزيد ويشكر في الاسماء منقولان ونحو تحلى
ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ واثمد من الغالبة في الفعل واما فعل نحو
ادلم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء
الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم
لطائر تبشر وتنوط التنويط عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل
ما لم يسم فاعله بمعنى قولهم دئل فيه اي اسرع والدألان مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من
ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دئل والتغيير دلالة على النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون
في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرئم بمعنى
الاست فهما اسمان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اوله ووزن الفعل الذي في الاسم زيادة
كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه ما لوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة
اصلية وكذا يلمق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام
كاشد والب واما الب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب والفك شاذ
ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون فعلل اصلية لصرفه مع العلمية والخفة
قال او في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن
في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن
في الاسماء او تساوى مجيئه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على هذا القول
شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم انصرف اتفاقا فلو كانت
الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف خاتم والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان
يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى ان نحو
احمر واحمد لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي

من الحماسة: هم لابن عم الصدق شمس بن مالك

ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومنها يجي افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما
اسمان واما افعل الفعلي فلا يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كافرح
واذهب لا من كلها فلم يسمع اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياسه لحسب واخال واظن واوجد
وازعم على اعلم واري قال ويجي افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء وفيه فعل ثلاثي قليلا كاشمخ
والحم واغتر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ابدع وافكل وارنب
ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اختير
انت من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ومن كل ما لم يجي منه افعل التفضيل لا
افعل التعجب الفعلي والاحجاء في فعل يفعل بفتح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في
الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على
افعل فعلاء اذ لا يجي من غرائب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله
لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلي ليست بظاهرة قال المص معرفة غلبة الوزن
في احد القبيلين لا يمكن الحكم بها الا بعد الاحاطة بجميع الاوزان وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما
على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد
كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في
الامور يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا
معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قابل به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة
بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره
بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة اذ لا فعل متصرف الا وله
مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة تقديرا ولو اما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل
فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال وزن الفعل
وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر
وافضل منك وقد لا تكون كارنب وافكل وابدع فكانها لم تزد فيه فصارت بالفعل اشد
واختص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن
يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة لان الوزن حينئذ لا يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا
تلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم
لاختصاصه بالاسم وترجح التاء في جذب الوزن في الاسم نحو نصف ارمل ويعمل مع الوصف

الاصلي

الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز لحاق التاء نحو ارملة ويعملة
اما لحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في
الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هـ خلو الاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو
استفعل واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج
ودحرج وانفعل وانفعل وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا
سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة
المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما
المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن
الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق
وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة
وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق واراق وان كان التغيير بغير
ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا
لانها تجر وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا محذوف العين كيقل ويبع
من قولك لم يقل ولم يبع ولم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش
وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا اخص لانها مطردة بالفعل اذ لا فعل ثلاثي
منصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل صار الهمزة لو لم تحرك
في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بيفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم
او الوقف رددت المحذوف لان سقوطهما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم
لا يكون في الاسماء تقول في المسمى بيقل واخش جاءني يقول واخشى وكذا في المسمى بقل وبع
جاءني قول وبيع وان لم يكن في الفعل الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغيير لازما كما سمي
بقل وبع وعد وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي فتقول جاءني قيل
وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال
في علم علم فهو عند سيبويه ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل
النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع ذا العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي
بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون فيه عارضا
غير لازم واما التغيير فالاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الا مخففا هذا
واعلم ان الوزن المشترك بين الاسم والفعل لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر

مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل ولم يغلب
فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبر عيسى بن عمر شرط
كونه منقولا من الفعل نحو كعسب واستدل بقوله • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع
العمامة تعرفوني • والجواب انه ان كان علما فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة
كتزيد في قوله • نبئت اخوالي بني يزيد • ظلما علينا لهم فديد • وان لم يكن علما فهو صفة
موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف او جلا الامور اي كشفها وفيه ضعف
لان الموصوف بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولانه
اذا لزمه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من
انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون
معها الا احدهما فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ش يعني بكون العلمية مؤثرة
ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير
او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع
العدل في اسم لم يوضع اولا كعمر والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوع
الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف
الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند
ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد وليست سببا عند المص اعتبارا
بالجمع الاصلي فيكون اذا نكر ثمانون ومع علمين منصرفا عند المص غير منصرف عند غيره واما
سراويل علما فعند ش فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد ذكرنا ان التانيث اغلب فلذلك
اعتبر كما مر في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث
والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة
الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حمراء علما سببان الالف الثاني
من الموضعين كل عدل لكان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلاث ورباع فالاخفش
وابو علي والكوفية يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد
وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول س
في احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاولى واما اخر وجمع
علمين فغير منصرفين عند س اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الحكم لان فيه العدل كما
عندهم واما ان سميت بفضل من قولك افضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل الا

والكوفيون

والكوفيون يصرفون اخر وجمع وكتع علما لان العلمية وضع آخر وقوله شرح فقيد لان العدل اثر
لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس بعضهم في سحر اذا سمي به ما وضع له لان سحر ظرف زمان او
ظرف مكان او رجل وغيره فجعله منصرفا لو العلمية الا لفظه وقيل في باب العدل نحو عمر وزفر
والحكم عندهم بخلاف فعل والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو
الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانهما يمتنعان من التاء
فيشبهان بالف التانيث فيقوم مقامها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معه كما مر
والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا
وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف والنون الزائدتين وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع
السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان
تجامع ولا تؤثر وهذا اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى على مذهب الجزولي فانه لا يلغي سببا
فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه
علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث
بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم
مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واصح ان يمكن اجتماعه سبعة العلمية والتانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط
لا يوجد بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة وعدم
النظير في الآحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول
ان كل واحد منها تضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل وفعال
ككلاث ومثلث واخر وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها من وزن الفعل ولا
اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلاثة ايضا لم تجتمع مع العلمية
المؤثرة اثنان منها اذ العلم يكفيه اذا استقل لانه لما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالهما
بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا
احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المص
ان تركيب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في نحو بل كما حكي انه يقال في اصمت علم لمكان القفر حتى
اصله اصمت بضم الميم فعدل الى اصمت فيجتمع العلمية ولم تبطل العلمية فيه على وزن الفعل والعدل
فيقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتاثير دونها لانا انا عدلنا علما كما قلنا في سحر عين مالك فاذا نكر بقي
فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل ولم يحصل غير لاجل العلمية لكنه لم يتنبه العلم اذا نكر بقي صيغته ومنه

ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله اذا قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله
كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب س السبب الاصلي الذي الغيناه لاجل العلمية قلنا
في ثلاث ومثلث ورباع انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب احمر بان زوال الوصف ههنا ثابت من دون العدد وتعين العدد بالتكرير
ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى
رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوي عندي ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفا كان
او غيره في باب احمر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول س في احمر اذا سمي
اخر وجمع بعد التنكير انهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه
الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية بقي الواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذا ولا عدل
اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية بل لكون المراد به سحر يوم بعينه وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا
نكرت نحو مساجد بعد التسمية بل فهو غير منصرف عند الاكثرين كما عند المص ولا لانه يعتبر الجمع الاصلي
مع العلمية التي ظاهرها منا قضة له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو
عدم النظر في الاتحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الاخفش الى الصرف
بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر ان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ ثقل هذا
الوزن فقد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في
تركه صرفه واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول س
ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه
عدم النظر والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام
في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرف الاخفش خلافا لس وقال
ان سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو الف التأنيث او الجمع الاقصى نحو بعلبكاء وبعلمساجد
ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير صار جزء الكلمة فليس بجميع الكلمة اذا الف التأنيث ولا الجمع الاقصى
حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير والاخير وحده لم يصرفها بعد التنكير فزال الحكم بزواله وقول الاخفش
ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الجزء الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس بجمع
الاقصى فمسلم **قوله** مؤنث حال ومتعلقه بتجامع ماو يعني بالجمع شرط فيما التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب
والالف والنون في الموضوع اسما **قوله** الا العدل مستغنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني
منه لفظ ما بعد مستثنا انها اي لا تجامع سببا غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل فكلا المستثنين
ذا الى المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤثرة تجامع
اربعة

اربعة اشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن ولا يمنث شرطا فيهما بل هي سبب معهما فاذا كانت
في اسم واحد مع الاربعة الاولى كما ذكر بيانه فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا
ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما
لتضادهما فلا يكون الاسم الا احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت
هما متضادان ليصح حكم الكلي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز
اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين
عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم واعترض عليه بانه قيل لم يكن محتاجا الى هذا
الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذ كانت العلمية اذا الحاجة
عليها بعد استقلالها باثنين والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على الاثنين والعدل
اذا كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما
ذكر قبل على ما بينا **قوله** وخالف س الاخفش في مثل احمر اذا نكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا
يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد **ش** قد اعتبار المنصرف على انه زائل ابتداء
اي خالف س معتبرا او مصدر لقوله خالف الفعل اذ معناه اعتبر س دون الاخفش **قوله** ولا يلزمه
باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لس في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقرير ان الوصف الاصلي
لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص
عن س بان هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر
وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص
وبين العموم والخصوص تناف **قوله** في حكم واحد يعني الحكم بمنع الصرف لانه تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حال واحد ولو لم يكن لاعتبار المتضادين في
حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حال واحد كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر لاعتبار الصفة وعلى
احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا نكر
احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر
رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او ابيض او احمر
فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا مع زواله لكونه اصليا وزوال المضاده وهو العلمية
فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي جاز بالنظر الى الجزء الا المانع هذا
والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه
موجودا ما اولى الاصل فيما لا يعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي رجلا باحمر من غير حمرة

وقصدت ذلك ثم نكّر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقاء اثره في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر
فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له في الاصل ولذلك تراها في الاغلب
مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سميت باجدل واسود وارقم لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في
كتاب الاوسط ان خلافهم في نحو احمر انما هو فيما يقتضي القياس واما السماع فهو على منع الصرف
هكذا قاله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته
فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل
التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التي بها يتم معنى افعل
الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل واربع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت
عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في باب كونه
موضوعا صفة فاذا انفصل افعل من لم يتميز عن نحو افكل فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو
وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذ وجود سبب
علامته للوصف اعني من بخلاف باب احمر لتجرده من العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع
مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان المتمم في متصلا
منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته
البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانمحى
عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا الحكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها
ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن فعال كحذام فيزول العدل بزوال الوزن الذي عدل
اليه بالتصغير لان الوزن من لوازم العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل التصغير به لوجوب
رده الى الواحد فيقال في رباع ومساجد رُبيع ومُسيجد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا
لزوال علامة الجمع بالتسمية ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب
بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغرته بعد التسمية به ويخل التصغير بوزن
الفعل ايضا ان لم يكن وزنه زيادة كزيادة الفعل كخُضَيضم ودُحَيرِج في خضم ودحرج واما
ان كانا والزيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب
أُحَيمد ونُرَيجس ويُشَيكر وتُغَيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبيطر ويُبَيطر واما
ان تعرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تُضَيرب وتجيلي

بعضهم

بعضهم لم يعتبروا عروضه والاكثر على انه يعتبر وذلك لان التصغير وضع مستانفا قال بعضهم يعتبر الوصف
العارض في التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مررت بنسوة اربع لكونه وصفا
مستانفا فلا ينصرف اذن تصغير اسود … للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض
الوصف في التصغير قولهم غُلَيمون ورُجَيلون في جمع مصغر غلام ورجل وقال لو كان القياس انه
لا ينصرف العلم في نحو عمير تصغير عمر لعروض الوصف الثاني للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في
التصغير لم يعتدوا به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه صفة فلا يقال شخص
رُجَيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتبر في ادنى … انه يقال انا في بني الوصف والعلمية
كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صيغته التبعية لما يختص بالذات
المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلقة
في غير المنصرف واما الالف والنون فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما
نحو سُكَيران وعُثَيمان في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان سُلَيطين
فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا يقلب سيجيء في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير
يخل بالعدل عن وزن نحو الجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل
بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر
ش اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف
الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف
التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعه الكسر بل حذفت لانهما لا يجتمعان معه اذ التنوين دليل تمام
الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافي اللام والتنوين فقد تقدم في باب نون
المثنى والمجموع ويجوز ان تقول لما عاقب اللام والاضافة التنوين صار كانه عوض منه فكانه
ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما كما ذكرنا
من خواص الاسماء فيترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه اجنبي في الاسم وقد
يكون الاسم بهما منصرفا وباقيا عليه عدم الانصراف فلاجل ذلك … ويرد على الثاني ان
كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر
فالاول وهو القول بالتبعية اولى قوله المرفوعات
هو ما اشتمل على علم الفاعلية ش قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة
الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن شبه بها
بعض العمدة كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه

الفاعل

قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير من رجعه الي المونث اي المرفوعات نظرا الي الخبر الضمير منها لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمسند اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو اذ ادل كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولي على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع العمد على ما تقرر قبل

قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل زيد قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدا والخبر حملا على معني ما انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بها الضمير في نحو زيد قد امك وفي الدار والظاهر في نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجي في باب المبتدا قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او في الاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال انه مسند الي المبتدا وان يقال هو مسند الي ذلك الضمير والمجموع مسند الي المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه مسند الي المبتدا وكل خبر غير رافع لشي كالجامد فهو وحده مسند الي المبتدا نحو انت زيد ان قيل فالمبتدا في قولك قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان تاما او لا يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلي جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهته متعلق باسند وهو صفة مصدر اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا تغير صيغة الفعل الي فعل ويفعل واشباههما لان طريقة اسناد الفعل الي المصدر بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير فكلما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب زيد وبعد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما

دون الآخر بل بها الصدور عن احدهما والوقوع على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز ان عنه لانه يدخل في الحد وعند من حد هذا الحد القليلين بفاعل وخلافهم لفظي لرجع الي انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا مع عدم خلافهما معنويا وتمثيله بزيد قام ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد العامل ان الموجب للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرت عادتهم بانه ينسبوا العمل الي الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضي في المعرب الي المقتضي كما قالوا في المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا قوله ش يعني انه يلي فعله ان يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشي اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي يجوز هذه المسالة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك انه يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره اولا مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجي وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجي مفسره فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيد في مسالتنا فانه بر مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه التبيين فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشي الغرض من مجيئه تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشي الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ها هنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع النحاة الا ما في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الي المتنازع فيه بالفاعلية كما يجي خلافا للبصريين وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي باتصال ضمير المفعول به بالفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله • جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل • وبقوله • لما عصى اصحابه مصعبا • ادى اليه الكيل صاعا بصاع • وبجوز التاويل برب الجزاء • واصحاب العصيان • وبقوله • الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب • والاولى تجويز ما ذهب اليه الاخفش لكن على قلة وليس البصريين مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن نحو اعطيت درهما

زيداً لأن رتبة المفعول الأول قبل الثاني وإن تأخر عنه لكونه فاعلاً معنى كما يجيء في باب مفعول
ما لم يسم فاعله ويقبل نحو أعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامُهُ زيداً وكذا إذا كان
للفعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه فرتبته أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر
نحو قلت بأخيه زيداً ومقتداً أخو اخترت قومه زيداً أي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير إلى
المتأخر عنه في المسألتين قوله فإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة أو كان مضمراً
متصلاً أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها وجب تقديمه ش هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم
الفاعل على المفعول بعد أن كان جائز التأخر عنه قوله لفظاً منصوب على التمييز أي انتفى لفظ
الإعراب لا تقديره قوله فيهما أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا
انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تعيين أحدهما عن
الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب
والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من
الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرف بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر
في تابع أحدهما أو كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت
موسى حبلى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو أكل الكمثرى موسى واستخلف
المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا إن كان الفاعل ضميراً متصلاً وجب تقديمه على المفعول سواء
كان المفعول اسماً ظاهراً كضربت زيداً أو مضمراً منفصلاً نحو ما ضربت إلا إياك أو مضمراً متصلاً
كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلاً لأنه قبل في المثال الذي أورد لو تأخر عن ضربت صار
الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله فإن قلت لما كان التاء فاعلاً وضميراً متصلاً وكلا الأمرين
موجب للاتصال بالعامل صار بها كبعض حروف الفعل الآتي إلى إسكان لام ضربت بخلاف ضربك
وذلك لأنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة فلما وما هو كذا المركب كالكلمة الواحدة
عاملوه معاملتها بخلاف ضربك فإن المفعول فضلة بمعنى أنه ليس من تمام الكلام فضمير المفعول
في ضربتك كأنه اتصل بالعامل إما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما كان الفاعل المتصل
غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لأن المفعول وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلاً
كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولاً فضلة قوله أو وقع مفعوله بعد إلا أي مفعول الفاعل نحو
قولك ما ضرب زيد إلا عمراً وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً
للعامل ومعمولاً فيما بعدها وجب أن يكون ما قبل إلا المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو
الحالية أو غير ذلك محصوراً في المتأخر وما قبل المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم

يدخله الخصوص ولا العموم كما إذا قلت مثلاً ما ضرب زيد إلا عمراً فضاربية زيد محصورة في عمرو أي ليس
زيد ضارباً لأحد إلا لعمرو وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد أيضاً
وبالعكس لو قلت ما ضرب عمراً إلا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد أي لم يضربه إلا زيد
وضاربية زيد باقية على الاحتمال أي يحتمل أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً وكذا في نحو ما جاءني زيد
إلا راكباً يجوز أن يكون حالة الركوب لغير زيد أيضاً بخلاف ما جاء راكباً إلا زيد فإذا تقرر هذا
تبين أن ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد إلا عمراً مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال
فلو قدمت عمراً على زيد فأما أن تقدمه عليه من دون إلا نحو ما ضرب عمراً إلا زيد وفيه انعكاس
المعنى إذ يصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز وأما أن تقدمه عليه
مع إلا نحو ما ضرب إلا عمراً زيد فعند هذا نقول لما أردت أن عمراً وزيداً مستثنيان به معاً
والمراد ما ضرب أحد أحداً إلا عمراً زيداً اختل المعنى أيضاً لأن مضروبية عمرو في أصل المسألة
أعني ما ضرب زيد إلا عمراً كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب إلا زيد
ولا مضروب إلا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة
على هذا مع أن الاستثناء لشيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقاً عند الأكثر
لضعف أداة الاستثناء إذ العمل فيه لإلا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على
البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سخا أحد بشيء إلا عمرو بدرهم ولا تقول في غير
البدل ما سخا أحد بشيء إلا عمرو بالدينار وجوز مطلقاً عند جماعة وبعضهم فصلوا
فقالوا إن كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب
أحد أحداً إلا زيد عمراً وذلك لأن الاسمين لكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان
موقع ما أبدلا منه أي كأنهما وقعا قبل إلا وليسا بمستثنيين فكأنك قلت ضرب زيد عمراً
ومثل هذا عند الأولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الأول لا بدلان والتقدير
ما ضرب أحد أحداً إلا زيد ضرب عمراً وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب
إلا زيد عمراً وكان أحدهما مذكوراً دون الآخر نحو ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضاً
أو كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب أحد بشيء إلا زيداً إلا
زيد بسوط لم يجز لأن المستثنيين إذاً ليسا كالواقعين قبل إلا وهي تضعف عن
استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور فإن أشرك من أجاز مطلقاً بقوله تعالى
وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي فإنه لم يذكر المستثنى منهما
والتقدير ما نراك اتبعك أحد في حالة إلا أراذلنا بادي الرأي أي بالبديهة

فلغيرهم ان يقتدرو لانه منصوب بفعل مقدر اي انتفوا في بادي الرأي
او بانه ظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في
اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس مستثنى وان المراد
ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا لان
اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معمول الواقع
بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما
جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قوله ندا ايتك ادلم
يبق الا الموت ضاحكا وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة
غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد معنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاعتص
الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبي
عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه واما ما ذكر من وقوع
المستثنى منه وهو تابع المستثنى بعدها فلان المستثنى له تعلق بهما من وجه
فكانه من كل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبي عن عامله
اذ قولك اذا لم يبق الا الموت معموله رايتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا
فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة اما مرفوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله • كانه لم يبت حي سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح •
وكقوله • لا اشتهي يا قوم الا كارها • باب الامير ولا دفاع الحاجب • اضمر والرعاملا
آخر من جنس الاول اي نامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي يجوز
مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان
النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر وغيره بلا تقدير
لناصب ولا رافع وابن الانباري يجوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب نثرا
الى هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان بعد الا مرفوعا
مستثنى ولهذا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وقلنا قلنا
في بيان اولي المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا
فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيدا
كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني
ما في انما من معنى الحصر وذلك لان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب

زيد عمرا

زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما
ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فلم يفد انما الحصر واستدل الا بنحو قوله
صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما الولاء لمن اعتق واجيب بان المراد في
الحديث التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا لمن اعتق كقول النبي صلى الله
عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد قوله واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد
الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره ش بيان لما يعرض
فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
اي ضمير راجع الى مفعوله وجب تاخير الفاعل عنه عند الاكثر ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدم
لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي انه يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم
هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هند ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف
والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اقل
مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو
انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في
ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو
قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته مع الا لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله
اي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير
المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله
وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله
وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع
لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال
اقام زيد قوله ش لقيام قرينة جاز ان يحذف شيء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان
الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا على ان يطابق
الجواب السؤال اولى ومن ثم قال في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال
بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولة
وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام
الى قوله الاحتفية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بالاتفاق اي لا ينفق

حظية من النساء فانا لا آلية اي غير مقصرة فيما تحظي بر النساء عندا زواجهن من الخدمة والتصنع وروي النصب فيهما علي تقديرلا اكن حظية فلا اكون آلية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال الا ان السؤال ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه لم يتبين الفاعل اذ اعلي السامع فيسئل عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سأل السامع وقال من يبكيه فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهشل ويجزؤه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجي في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد علي شي لان الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبك المقدر ليس بقوي في المعني والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح بمعني المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ورمت ولا يقال الطوحات ولا المطيحات وهو اما علي حذف الزوائد مثل ورس فهو وارس واعشب فهو عاشب او علي النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يبكي من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية ويبكيه الهلاك اي يبكي لاجل هلاك المنايا يزيد ويجوز ان تكون ما بمعني التي اي لاجل خلال الكرام التي طوحتها الطوائح وتطيح علي كل حال حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان امرها مما يتصور للمخاطب نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله وجوبا انتصابه بجوازا وجوبا علي انهما مصدران لقوله يحذف اي يحذف حذفا جائزا او وجوبا وانما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو اسمها ران الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الي مفسر لان الابهام المحوج الي التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك الابهام لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الي العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشي مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكونه احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية علي انه نسب الي الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا

التنازع

قائلا علي مذهبه اذ ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه من وجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلي ما جاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفسا اهلكته ومع ذلك انما اول الا اضمار فعل الذي للمفسر اي ان اهلك منفسا وصرح بذلك المبرد وعلي ما يجي الكلام عليه تعيد جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف بينهم في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليها الا الفعل ومثل الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدي معني الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة علي ثبت وتحقيق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعني الفعل المقدر وخبرها بصورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالي لو ان الله هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف بقائم مثل نعم اي يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجي في التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الا وادي ايضا الا بانضمامه الي غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعني الكلامي المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقته لفظة نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اي نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدها فقد يكون في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد وفي المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين ش لو قال العاملان نصا عن الفعلين او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل الكل من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر علي الاصل في العمل وهو الفعل وعلي اقل المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدها انما قال ذلك لان بعض المضمر لا يصح تنازع العاملين فيه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ولا يصح التنازع في المضمر المتصل العامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله وبما هو كجزئه نحو ضربتك كما مر ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع علي الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الي المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغي ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا

صار نهكنا ماضربت وما اكرم الا انا وما قام ابوه الا هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون انا
مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فيما قعد ولا
يجوز ان يكونا مستثنيين من ماضربت وما قام لانه لا يستقيم الا الظاهر او لا يعقد انحصر
الضرب والقيام منفيين على المتنازع بعد ما كانا مثبتين لوشرط باب التنازع ان لا
يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الا قلت في الاول ماضرب الا
انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى
في باب التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل في المنازع فيه وفينا نبه اعني الضمير
كضربت واكرمني زيد وكذا ضربت واكرمت وهند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن
المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو
المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ماضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضرب
ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للاخر على السواء وكذا يجب تقول
في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد
الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول
مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة
الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا
الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكلما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع
يجيء مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضربت وما
اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول من الاول
مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا
المجرور المنصوب المحل نحو ما مررت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل
المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك المضمر على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وعليك
نزلت المصنف ظاهر غير وارد موارده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اي
التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان
على ثلاثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية فحسب نحو ضربني واكرمني زيد
او في المفعولية فحسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فيهما الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم

زيدٌ عمرًا او لم يذكر المص هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية
والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على
ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا
او بالعكس نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لا معنى قوله فقد
يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية
مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثلاثة من اقسام المتفقين لانهما تنازعا
في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه
لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول ش اي البصريون يقولون المختار
اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يقولون المختار اعمال الاول مع تجويز
اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب
فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول في العطف في مقام
وقعدت بزيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبي لا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد
بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني
لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين
فلاحتياجه الى المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان
اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني
اضمرت الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت ش هذا بيان
انه اذا اعملت الثاني بناء على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذا اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني
واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربني واكرمت زيدا
وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا
وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات ويلزمهم الاضمار
قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار
قبل الذكر فخالفه كما قبل • فكنت كالساعي الى مثعب • موائلا من سبل الراعد

زيدٌ عمرًا

وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسره
على الجملة وان لم يجئ لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت
زيدا والزيدين والزيدين وهندا والهندين والهندات ونقل المص عن الفرا
منع هذه المسالة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعل عليه وقال انه يوجب اعمال
الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفرا في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا الفاعل نحو ضرب واكرم زيد جاز اعمال العاملين في المتنازع فيكون الاسم فاعلا
فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما دل على فساده في الاصول
وهم يجوزونه في عوامل النحو لانها ليست مؤثرات حقيقية قال وجاز ان تاتي بفاعل الاول ضميرا
بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمته زيد هو تعين عنده الاتيان بالضمير المتنازع كما رايت فكل هذا لحذر مما الزم
البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان
استغني عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف
المفعول وافق البصريون ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف ههنا
ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لانه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا
المانع مرتفع لانه فضلة تحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر
قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال
المالكي يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني انه ان لم تستغن عن المفعول اظهرته وذلك
لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لان
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد
في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض عليه بانه يجوز في
السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لا يكاد يوجد في الظاهر
بل اسقاطا هو في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القران والشعر قال تعالى ولا يحسبن
الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف احدهما وقال
لا تخلنا على غراتك انا ۞ طالما قد وشى بنا الاعداء ۞ اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا

انه امتنع

انه امتنع الحذف لما امتنع الاضمار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في
المفعول الثاني قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فالمجوز فيه وان لم يجز فهو كالفاعل فالمجوز فيه ايضا
الاضمار قبل الذكر لكونه شاركه الفاعل في علة تجويز الاضمار قبل الذكر وهي امتناع حذفه سلمنا انه
يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفرا في نحو ضربني
واكرمت زيدا هو فتقول حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره السيرافي في هذا والجواب ان يقال
في هذا الاخير ان الفصل بين المبتدا والخبر وهو المفعول الثاني له بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار
تقديره اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا للعامل وما بر قوله وان اعملت الاول اضمرت
الفاعل في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فيظهر ش هذا بيان انه اذا اعمل الاول على ما هو
اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فنقول لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فعلى
الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين وضربت وضربوني الزيدين وضربت
وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات يضمر الفاعل في
الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع فيه من حيث كونه
معمولا للاول متقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي
واضمرت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربني
وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني في هذا الوجه اقرب الطالبين
فالاولى ان لا يحط عن مطلوبه مع الامكان انه يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك
المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع
القرب انه ليس بمطلوب وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسالة اعني
عند اعمال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كيلا يخلو الثاني عن الضمير
في قولهم هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصريين على ان المختار اعمال الثاني
والا لكان افصح الكلام اعني القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله
الا ان يمنع مانع من الاضمار فيظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره
مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او
التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لم يجز حذف منطلقين
لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما
مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه
وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب

اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلّم لم يسلم
المطابقة بين الضمير المعود اليه اذ لم يلتبس الخالفة بينهما قال تعالى وان كانت ولحق وقبله فان كن
نساء والضمير الاول في الاضمار قد راتني على المعنى المقصود فنحو ضحبني وحسبتهما اياهما الزيدان
وان كان المعود اليه مفردًا او اعاة المسند اليه وكذا تقول حسبت وحسبا في اياه الزيدين غير حسبت
وحسبتني اياه هندًا قائمة وحسبتني وحسبتها اياها هندًا قائمًا وفي كل هذا النحو فاصل بفصل
بين العامل والمعمول وفيه بعضهم بين المبتدا والخبر في الاصل **قوله** وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل
المال وليس منه لفساد المعنى **ش** هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول
المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم يكسر عليه الوزن
ولا غيره وايضا لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال
مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما ترى فيه دليل على ان اعمال الاول
مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار الحذر الادنى مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الا ورد في
الاخرى الا زيادة وذلك الشيء الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصريون بان هذا الاستدلال
يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي
لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما
نحو لو كان لي ما لجئني نالجح ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي
اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر
وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا
الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله فلو ان ما اسعى لادنى
وقوله ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعيي لادنى معيشة فيكون المعنى
لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان الطلب لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو
وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من
المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول
فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم
اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذا مستشهدا بما يحتمل
العطف الاحج والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون
بالراجح وانما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود
راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فاليم توجه قوله ولم اطلب الم يكن موجها الى قليل

قيل الى

قيل الى المجد المحذوف الدال عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وتقديره المجد المؤثل
امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يتاح به من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد
حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض
ويبسط اي له القبض والبسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال المعيني
وجد به منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني
اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل بمدخر لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر واعلم
انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاث مفاعيل نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما
على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول
واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان يقال واعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول
في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي
لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرفه نحو اتعجب
ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على
اعمال الاول **قوله** مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه
تغيير صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب
اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضُرب زيد
يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت
اولى من الثاني **ش** قوله مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله
وقوله فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
لانه صيغ له **قوله** الى فُعِل ويُفعَل اي الى فُعِل ويُفعَل ونظائرهما مما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل آخره حتى يعم فُعِل وافتُعِل واستُفعِل وفُعِّل وفوعل وفُعلل وتُفعلل
وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره ليعم يُفتعَل ويُستفعَل ويُتفعلل
وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة **قوله** ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو
الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى
اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا كالثاني والثالث مفعولا علمت وكل
ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني
مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك

(مفعول ما لم يسمّ فاعله)

او الى منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ يعني الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو جئت من عندك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بل اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض يجب ما الفاعل قيل هذا القول وهذا اللفظ وكذا تجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم اولم يهد لهم اهلاكنا فصح نحو تبين لكم كيف فعلنا وما اجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لما بينا ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا يجوز في المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي اعطيت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند اليه المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لانه لا يمتنع كون الشي مسندا الى شي ومسندا اليه شي آخر في حالة واحدة الا ترى كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شي اسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشي مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك غرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم تلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة والتبس فتقع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك ان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذلك في نحو اعلمك زيدا اباك فاذا الزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل بالنفس الا افضل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا البست مخالفته نحو اعطيت زيدا الخادم فان لم يلبس لقرينة جاز العدول لقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك انه السماع

لإثبات الاهتمام اول مفعولي علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصفته وكذا الثاني الاهتمام اول مفاعيل اعلمت كقوله تعالى ونبئت عمرا غير شاكر نعمتي المراد في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث المعنى من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولى فتقول اعلم الغير زيدا اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لم يقم المفعول له مقام الفاعل لانا انما نقيمه مقامه لكونه مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر لفظا او تقديرا وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدي من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور ومفعول به لكن بواسطة حرف الجر كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن ولا يقال جئي للسمن اذ رب فعل لا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان فيه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذفت لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا طيبت نفس وانما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل فلا يجيء في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد للفعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز بعضهم اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قعدت قعود اي استحسن قيامي ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبع احتياج الفعل اليه ليصير ايضا كالجزء فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب شديد

او الضرب الفلاني بالمداد الآلم ضربٌ شديد وكذا تشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن
الفاعل فلا يقال ضرب شيء ولا جلس مكان وزمان او في موضع اي هذه الاشياء معلومة من الفعل
ولا فائدة متجددة في ذكرها وتشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في
غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بجيد واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت بي دار
ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل عند قوم لان المعنى لا يسئول
الظاهر كما في قوله تعالى واحد من المشركين استجارك لكن ليس في مسئولا المفسر صحيحا كما في استجارك لا
المفسر ولذا صارت الفعل وخبر المبتدأ ليس ظاهرا يخلو منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على
انه اذا اجتمع المفعول به شيئا ومن العوامل في النيابة تروى لم يفصل بعضهم بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور
منها لانه مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفية والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
وبعضهم المفعول المطلق لدلالة الفعل عليه التزاما وللايجاب يقال الكل ما كان ادخل في عناية المتكلم
واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اسد في الاختيار قوله والاول من باب
اعطيت اي ما له مفعولان اولهما الذي عمل الفاعل له كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني في
نحو اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتسي والجبة
مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم
الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة ش اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد
مبين الماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد واحد فافرد لكل
منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وقال الزمخشري والعلم العوامل اللفظية في حد المبتدأ نواسخ المبتدأ
وهي كان واخواتها وان واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص بل بلا دون عامل ضمنا الحد حتى
اللفظ المهمل نحو بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومة
ونحو قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء و
بجانب تركيب من الاول وحذف الدلالة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي كانت
في الاثبات كيد لكنه يشكل بقولهم الرجل الظريف في الدار جملة الرفع في الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ
ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الضم
الاشكال وهو انه ليس المبتدأ واجرا مجرى ان فاسمها اذ ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو
ولا يجوز الحمل على الموضع ولا اشكال ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والخبر رفع

المبتدأ

لكونه خبر

لكون خبر المبتدأ فان قيل نحو لا حول الصفة المرفوعة على اسم لا وهو ما بل على محل المركب الذي هو لا
مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب انه تخرج اذ هذا المركب من حد المبتدأ لقوله هو
الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الآن نقيل لما تم التركيب صار كاسم واحد
لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة اذا كان مفيدا
نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورته كاسم واحد
قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم
اانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلها بالاسم اي سماعك بالمعيدي وسواء
عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله
المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر
والمبتدأ الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلاثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ
الثاني والنحاة تكلفوا دخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله
مسد الخبر وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت
له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين
جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى
ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان واقاعدون الزيدون فانه خبر ومبتدأ
ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين
اقائم هما فانت قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام وكذا هل
الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم الزيدون وهل حسن الزيدان نحو الاخفش
والكوفيون يجوزون رفع الصفة الظاهر على انه فاعلها من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو
قائم الزيدان كما يجوزون نحو في الدار زيد على ان زيد فاعل الظرف بلا اعتماد واجرى بعض نحو غير قائم الزيدان
مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ما سوف على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل
رجل يقول ذلك الا زيد عند ابي علي كما يجيء في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه
اي قل رجل يقول ذلك وقل خطيئة يوم لا اصيد فيه اي يقل ويندر فهذان كلاهما مبتدآن لا اخبار
لهما لما فيهما من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليهما لما فيهما من معنى النفي فيلزم الصدر ورب
عند ابي عمرو مبتدأ لا خبر له كاقل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء
في باب حروف الجر ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا

الاستعمال في ظني ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير عاملا
حتى تعتمد كالفعل القسم دخول شيء يناسب الفعل عليها كحرف النفي والاستفهام او دخول ما لابد من تقدير
فعلا بعدها كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل مما يطلبان الاسمية فلا يصح
تقديرها فعلا بعدها واما العامل في المبتدا فقال البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم
عن العوامل اللفظية للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدا الثاني تجريد الاسم عن العوامل للاسناد
الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في
الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء مخصوص
فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد اليه في المبتدا الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء في المبتدا
الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه او اسناده الى
شيء حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي هذا
الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السوية ونقل الاندلسي عن [illegible] ان العامل في الخبر هو المبتدا
ويحكى هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وتحقيق هذا في بحث العامل قال
بعضهم المبتدا الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدا الاول
يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد ايضا كما يجيء **قوله** فان طابقت مفردا جاز
الامران اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتدا
بعدها فاعلها وكونها خبرا لما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان
تكون مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فان المفردة المفرد ما بعدها يحتمل
وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد متعين الاخير اي ما بعدها فاعلها والتي ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون والاظهر انه خبر
عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدا لما بعدها فاعلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتدا
الثاني تجريده عن العوامل للاسناد الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في عمل العامل يترافع هو وفاعله
كالمبتدا الاول وخبره لان كل واحد منهما معرب يقوم بالآخر كالمبتدا والخبر **قوله** والخبر هو المجرد
دخل فيه المبتدا الاول والثاني والاسماء المعدودة **قوله** المسند اخرج منه المبتدا الاول والاسماء
المعدودة **قوله** المغاير للصفة المذكورة اخرج المبتدا الثاني **قوله** واصل المبتدا التقديم ومن
ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار **ش** انما كان اصل المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد
من وجوده قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة
الفعلية فلكون العامل الحكم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي

اعني

اعني العمل والنفي الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار
بالطاري دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو قائم الزيدان مع ان كل واحد
عامل في الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا في العمل على الفعل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية
لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنى الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص
بالكامل وقصدوا ايضا الابانة من اول الامر انها فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل نحو زيد
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن نحو زيد قائم باسم **قوله** ومن ثم
اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم جازت هذه المسألة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار
قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فالمعود اليه قبل الضمير لفظا
وقبله تقديرا **قوله** وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا
التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون مضمرا قبل الذكر
فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا الخبر كطلب الفعل
المفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المص ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم
المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا **قوله** وقد يكون
المبتدا نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة
وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك **ش** اعلم ان جمهور النحاة على
انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قالوا لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد
معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما
قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان قبل
الحكم غير مخصص فيكون قد حكم على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد
معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك
لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا
فضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصتين
بوجه او نكرتين غير مختصتين شيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه
فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من
الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول
كوكب انقض الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام
زيد ان تقول قام زيد و[illegible] تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار
رجل ولولا ذلك لما وقع المبتدا معرفة اكثريا ووقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من

قال اللبيد اذ قلت له تعال الهره اذا احمله على الهريره وذو الـ
السبع يقرب في ظهور الارانب النمر ومثاله

العامل في المبتداء فيه تفصيل بحث

قوله شهر ثرى الخ قال السيد لا نظير امثاله يقول شهور الربيع اي يمطر اولا ثم يطلع النبات فتراه ثم يطول فترعاه النعم واراد ذا
شهر ثرى فيه وشهر ترى فيه فحذفنا وانما حذف التنوين من ثرى ومرعى لمتابعة ترى الذي هو الفعل

المواضع بخلاف الفاعل فانه فضلة لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب من كما يجي في باب والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وانما قعن عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف اوجار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما ارالك الا وشخص ينيض بك والسادس بعدما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وانما قلنا في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب انه ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل لا يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعض الحكم فان حكم على غير المختص فلا يتم قولهم انا في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كون الاختصاص من الخبر لجاز الابتداء باية نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المختص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجمع ايضا واما قولهم في الدار رجل في الدار ام امراة انه مخصوص وان التخصيص حاصل بثبوت الحكم عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باية نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار ورجل في الدار لعدم لعلمنا بدلالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر ههنا يخصص المبتدا قوله وما احد خير منك الى آخره والتخصيص بان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك ما احد جيد الا انني يحيط لم يبق منه احد فيه نظر وذلك لان التخصيص انه يجعل البعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بالنفي وكيف وذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانه تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل المخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا نفيت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من يكرمني اكرمه انما تحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بالنفي وقد اضطرب اقوالهم فيه فاختار الاندلسي انه الخبر هو الشرط دون الجزاء

لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه لا بد اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد في الشرط من ضمير نحو من تام قمت وفي الدعاء من كان الناس تقيته ورجاؤه فانت تغنيني ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالكلمة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر له هذا ما قيل فيه ويمكن ان يقال على مذهب من ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط وحرف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قمت اي ان قام انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول الفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول الفعل المقدر للفعل الظاهر وكذا ما في نحو ما كان ولكن وما تفعل افعل وما تفعل افعله وكذلك كلمات الاستفهام وقوله وسلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك ان معنى الويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك الله لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لان التقديم لاهم والمتبادر الى الذهن هو المراد اذ لو قدم الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخر ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى ابتدا القصيدة وقال ع على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع ع تذال مصونات الدموع السواكب هلا ان سلام يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله بمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله بمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فلم ينبغي ان يكون بمعنى سلام عليك قولي اللفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث فلما قصدوا دوام نحو سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال

لهذه الحكاية تفصيل في المثل السائر

على الحروف فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفعوه بعد حذف
الفعل لتضمنه الخبر معنى الحدوث **قوله** والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه ولا بد
من عائد وقد يحذف **ش** اعلم ان خبر المبتدا قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل المص وانما
جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين
لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام
لفظ خبر المبتدا وليس المراد بخبر المبتدا عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل
عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك زيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق
والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المص وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على
جواز كونها طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولك اما زيد فاضربه
وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع **قوله**
فلا بد من عائد لان الجملة اما ان تكون هي المبتدا معنى او لا فان كانت لم تحتج الى الضمير
كما في ضمير الشان نحو هو الله احد ونحو قولي زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا
ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما
احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابط
يربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في
بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه سماعا وقياسا
فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من
المبتدا الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور
معا فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان
معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود فهو كما في قوله ع ولقد امر
على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون محل المحذوف الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر اي الكر
كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدا
كل قال ع قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ع ثلاث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي
ليس هذا بحجة اذ كل موجب يتهيا رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم
يقال له لا تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن
صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا

بفعل النطق قال ع فثوب نسيت وثوب اجر او بصفة نحو الخلق اما ضارب زيد
انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه
عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا بالخبر كما
يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصال الصلة
اشد اذ لا معنى للموصول دونها وما يستقيم معناه بدونه نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم
الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف كجزء الجملة
بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى ولما كان الحذف في
الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات
الموصول وضعف ربما ترك الحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا على ما قال يجوز في الشعر بلا
وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فانه كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله
الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول كقوله
لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر
مقدم على المبتدا قال ع لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول فالحكم
اوضح غيره وقال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس
هذا في خبر المبتدا قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قوله تعالى الذين
آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا حجة
له مع وروده **قوله** وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة **ش** اي ظرفا وجارا ومجرورا لان المجرور
يجري مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا وانتصاب الظرف خبر المبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يعنون ان الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو
وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان ذا بنا كالظرف بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا فلا
يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو
المخالفة التي تتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وقال بعض النحاة
العامل فيه المبتدا وقال سيبويه الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك في ان تفعل
عن جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه
كذلك في ان تفعل في نحو مررت بزيد لان العامل هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من
الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان
خاصا كآكل وشارب وضارب فانه لم يجز حذفه لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاصا

اوله رحمه الله الركنين فاقبلت زحفا على

لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول

لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولايجوز عند الجمهور اظهاره وهذا العام اصلا كان لقيام
القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار
وقال ابن جني يجوز اظهاره واستدل بقوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك
يعني كائنا وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفي هذه المواضع
الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو اما زيد فكائن
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا القياس على الذي في الدار زيد وكل
رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا لما نعرف عنهم قالوا انما كان اصله
الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه
والا لكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد
ضرب غلامه وزيد ابوه غلامه ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو
نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي
تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي في الجواب
ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو
اما في الدار فزيد قائم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجي في حروف الشرط
وتعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد
بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو في الدار زيد
خلاف واتفقا فعند ابي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب
السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى
الظرف لانه يؤكد كقوله ع فان فؤادي عندك الدهر اجمع • وتعطف عليه كقوله ع
الا يا نخلة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • وينتصب عنه الحال كقوله تعالى
في الجنة خالدين فيها) قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف
او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه
بالاعتماد كما يجي في الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا الحال اذا وقعت بعد ان

المصلية

المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة لانه يصح المصدر اما قوله بيت
لحقا بني ابناء سلمى ابن جندل • تهددكم اياي وسط المجالس • فلا اعتماد للظرف
قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز
ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا اما في غير المواضع
المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدا مقدم الخبر وعند الكوفيين
والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في
نحو قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا
مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية
لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدا التقدم فالضمير متاخر
تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجيز ارتفاعه
بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد
اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان
وذلك ان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز
نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر
وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينصب ومنع بعض
البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند لان حق المبتدا لحقه
التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف الى المبتدا
فليس له التقدم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض
للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورتهما معه كاسم
واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا وان لم يكن له في الاصل وقد ورد في كلامهم
في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا
حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلاثة مواضع احدها ان يشبه العين
المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة
معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس شعر اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر
وقوله ع اكل عام نعم تحوونه • اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما
واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال المصنف لو نعتها كانت
على تاويل ليس في وقت وقوعها تنشأ كما ذكرنا ويكون اسم الزمان مسئولا عن

زماني خاص وانما العين بما تاخر فيها اي ليلة ليس كوكب ومنتجهم كريم وطي لو تلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول الشي بزمان هو غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم توجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في التبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوه في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيدها من الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب وداري مني يمين وشمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان الاصل في الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المرفوع لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبر مثل اماما مها خلافا للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا وان كان خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز رفعه واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين غير المكان والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال س كلما استعملته العرب ظرفا تنقل هو مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس فالاولى ظرف المكان في هذه الاشياء وجاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل فيما سلف في تبيين القرب

كلعب من مالك الاحلي يرى … العي
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة
يد الدهر الا جبرئيل اماما

او البعد

او البعد مما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهانا ومقعد القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيدا قال ابو ذؤيب
فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي عالي مشرف كما الاخيذ على اليابس يعني فانه مقعد اعلى منهم ليشرف عليهم كيلا يخونوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى فان كان الظرف ما للظروف بحيث له الاحتواء وبعد غيره بعيد عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من الظروف بل هو محتو عليه لكنها بعيدة عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا بحدودها واخبرت به عن اسم عين لافادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي دارك انت مني مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة وسرى ليلة ومني متعلق بما في الخبر اي تبعد مني هذا العدد وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليه يدي يعلم انه وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو داري خلفه دارك فرسخين وسيلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبه على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي داري ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي باعدت فرسخين فالفرسخان منتصبان لما كان الملا وفي امتلا الاناء ماء وما لي وجوز ان ينتصب على المصدر كقوله تعالى دنوت انملة اي دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها وخلف ظرف الخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك وهما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان من دخل بعد فيه ومثله وجوز وجهها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك فالاولى جار اذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظروف التي بعد البحور ولا التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس التمييز اذ يقال داري من خلف دارك ونسكت عليه وجوزت مني فرسخين بالنصب ايضا على انه مني خبر المبتدا اي بيني اشياعي وفرسخين حالا اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي في فرسخين اي انت منا اشياعي يا سرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصريين اشبعنا ولم تنصرف وترك الاضافة فيه قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الاصل الاضافة فاما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل

فمعنى جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغتبطا فكانا وقعا
خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعهما نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية
تجوز نصبهما على تأويله كما ذكرنا واما رفعهما عندهم فعلى حذف المضاف فكما مر وهي باقية على
الظرفية وهو الاولى لخروج التي عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم
خروجه عنه وقوله ٭ فساغ لي الشراب وكنت قبلا ٭ اكاد اغص بالماء الحميم ٭ اي قبل ذلك
يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه
على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى يوم الجمعة او السبت الاجتماع او السكون والاولى
رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين
اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام رد المتأولهما بالآن
كما يقال انا اليوم افعل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح
ان يكون ظرفا له هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو
مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتحد به معنى نحو هذا اخوك
وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما مسامحة او ترخيصا في معنى كقولك زيد عدل وازواجه
امهاتهم ويحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري مثل ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر بمعنى الآخر عينا ولكثرة ذلك
المعنى للثاني فيه حتى صار كأنه هي كقول الخنساء ٭ ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت ٭ فانما هي
اقبال وادبار ٭ وقوله تعالى ولكن البر من آمن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو ولكن
البر بر من آمن او في الخبر نحو ولكن البر بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه لا يخلو من معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدأ
لفظا يكون للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله ٭ انا ابو النجم وشعري شعري ٭ اي هو المشهور
المعروف بنفسه لا بشيء آخر كما يقال مثلا شعري مليح وبقوله انا انا اي ما تغيرت عما كنت فانه
رفوقي وتمالك يا اخي لذي لا تزع ٭ نقلبت وانكرنا الوجوه ٭ هم هم ٭ واما الجامد فانه كان مؤولا بالمشتق
تحمل الضمير نحو تحية هذا القاع عرفج كله اي غليظ فكله ههنا تأكيد الضمير ويجوز ان يكون مبتدأ
مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا لم يتحمل خلافا للكسائي فانه نظرا الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة
وهذا زيد اي متصف بالزيدية ومحكوم عليه ودلالة الخبر عرض خبره معنى الاسناد فيه اذ لم يكن في الكلام
رابط ووضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين قبله وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدأ
والخبر فالجامد كما هو عليه هذا يتحمل الضمير عند الكسائي لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق

وكذا لم

وكذا لم يجر على غيره الا الضمير البارز لضعفه واما المشتق فهو متحمل الضمير ابدا فان لم يرفع الظاهر
خبرا كان او نعتا او حالا لا مستكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم وان جرى على غير
من هو له اكد المستكن بمنفصل مثل ان كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونعتا نحو لقيته
ضاربا انا وحالا نحو لقيتك زيد يكرمه انت وصلة نحو الضاربه انا زيد وان امن اللبس جاز
ترك الضمير المنفصل فيه في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه مطلقا نحو هند زيد ضاربته
هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تعالى قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام نحو من ابوك وكانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان
الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه ش قوله من ابوك مبني على مذهب س وذلك لانه
يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام او نكرة هي افعل تفضيل متقدم على خبره
والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغيره على ان مثل هذا خبر ان
مقدما ... المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاء بك وايهم قام ومتى قام
قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام صدر
الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما اشعره
لم يتنبه السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما يجيء بعده من
الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك الحكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصديره
في نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والكلام يجوز
تقديمه على ما له صدر الكلام قوله او كانا معرفتين او متساويين ويبني ليس على الاطلاق بل يجوز
تاخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ
كما في قوله ٭ بنونا بنو ابنائنا وبناتنا ٭ بنوهن ابناء الرجال الاباعد ٭ وذلك لانا نعرف ان
الخبر محط الفائدة مما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة
اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله
قول ابي تمام ٭ لعاب الافاعي القاتلات لعابه ٭ واري الجنى اشتارته ايد عواسل ٭
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له اي فعلا
مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام لانه لو قدم اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان
الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير وبالفاعل
على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى وعموا
وصموا كثير منهم وقوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مقدمان

قد ذكره في الافعال الناقصة انه قد يخبر
عن النكرة بمعرفة في باب كان ايضا

للخبر بين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل
الفاء الذي هو للتعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط الذي له صدر الكلام لا
ادائه صدر الكلام ويجب ايضا تاخر الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد
قائم لانك لو قدمته من غير الا لانعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره والبصريون تقدم مع
الا كما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان
ضمير الشان لما يلزم من تصدرها **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان
مصححا له مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل على التمرة مثلها زبدا وعن ان مثل
عندي انك قائم وجب تقديمه **ش** هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه لو كان
الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام
ونحوه مما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني
الجملة ولا ما صار من تمام احد ركنيها كالمغير قلعنا ها كان واخواتها وسائر ما يغير معنى الكلام
في الجملة التي يدخلها فلا يقال انت من يا تبني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان افعال
من افعال القلوب وليس تاثيرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب
والقتل جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى
مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما ازيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه لفظا محل
احترام اللفظ المقتضي الصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي هل تضربه ضربت فان الموصول
وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر في صلته معنى نحو قولهم زيد من ابوه وهو من
من هو ولي بالجملة التي المبتدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد
كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع
ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة
او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد ولكن
الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ اما مع الخبر على من
راكب زيد او بمن مررت نحو علي من زيد راكب **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما علم انه لا يقع من جملة متضمنا
لصدر الخبر المفرد الا كلمة الاستفهام نحو من زيد ومتى السفر فالثاني نحو غلام من زيد **قوله** او كان مصححا اي
كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل فجواز تنكير المبتدأ ان تقدم حكم النكرة
عليه مخصص محتج قد يقوم مقام المبتدأ وقد قلنا عليه ما فيه كفاية واما الحكمة في
تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ النكرة في الاغلب ما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف

لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف خبرا عن المنكر لا غير ذلك اللبس
القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر
غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون
رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا
او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
الذي بعده فليس مما نحن فيه من هذا الباب قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لا فيك
ما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر كما ذكرنا
قبل **قوله** او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر
والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر الظرف المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور في محل
متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر
يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت
مثلها زبدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة
المبتدأ نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد
على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فانه تقدم المفسر المتعلق بالخبر على
المبتدأ ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار صاحبها فانه جاز عند البصريين وعند هشام من
الكوفيين خلافا للباقين وكان الاولى تنظيرهم المسالة المفسر تقديمه على التاخر لتعلقه بالخبر ليس
الى التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه وافق الكسائي
البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب
الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز
في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي **قوله** او عن ان مع اسمها وكان الخبر عن ان مع اسمها
وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليه حتى تقدم انه مع صلته
فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا تلتبس ان المكسورة لانك لو جئت
بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق
لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة
لانها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل والحرف يجيء خبر
المبتدأ بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر ان المكسورة او يظن في الظرف
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر عليها عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة اذ هي

حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا في حيز خبر
المكسورة لان لها الصدر فاذا تقدم ان المفتوحة مع اسمها وخبرها الابتداء لكونه
مبتدا لان جملة المبتدا مفرد تعين ان ما بعد الخبر جملة المفتوحة لا الخبر واذا كان ان المفتوحة
معمولة لفعل نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه يتقدم على خبرها لانه كفي حرف الرابط
ان الجملة التامة لا تتوسط بين اما وفائها فلا تلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير
المبتدا الذي بعد الا لفظا نحو ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا
انعكس الحصر وان قدمته مع الا يلزم تقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولانه
ذلك يجيء في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب
التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يقدم له الخبر قوله
وقد يتعدد الخبر نحو زيد عالم عاقل ش اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره والاول
نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء
واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة
اما ان تكون متضادة او لا والاول ليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
جائع نائم لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان
مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين وذلك لانه اما ان يتصف جزء
المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول
قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم
وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدا
بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى
مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم
بيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضها ابيض وبعضها اسود كما ان المراد بالاول احدهما
عالم والآخر جاهل لاتصال النقيضين بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر
واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه مع قيام القرينة
نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول الناري حمراء اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه
وحسن وجه وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني فاعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد

منها نحو

منها نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا
اذ المعنى في جميع اجزائه مز لان في كلها حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر
احدهما بالآخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد
الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين فتقول زيد كريم شجاع
وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض بقوله • الى الملك القرم وابن
الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم • وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من
الخبرين الى مجموع المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا منفك لك فيقدر
اي احدهما عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما نحو الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم
ان بهما ش اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فعالم ولا
تحذف الا لضرورة كقوله ع واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تعالى
واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم ويجيء علة الاتيان بالفاء في خبر
مثل هذا المبتدا في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدا مذكور ههنا وهو شيئان
احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصول
ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل
او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء
ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضربه اضربه وقد
يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الاية
مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتنة اي الاحراق وكذلك قوله تعالى
وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت
فر منه الشخص ما اتاه وذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا واتاه نوع آخر منه فالمعنى هو
الماهية التي تفرون منها ملاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدا ههنا وان لم يكن موصولا لانه
موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط
كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم

ولكن سيأتي في اعراض المركب

وانما وصل المبتدا الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصوف والموصوف
كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط فكان حق الموصول
على هذا ان لا يكون الا مبهما كما في قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية لانه حينئذ في معنى الشرط وكذا كان
حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبل المعنى كالشرط ومالا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة
جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون ما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور والا
يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى الذين قتلوا وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه
كالجزاء في حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي
يأتيني له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء
لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآية
الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله
كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب الجزاء ويجيء
تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا
ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك مثلا فله درهم لما ذكرنا في الموصول وقد تدخل الفاء
على خبر كل ولو كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط في الابهام
وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند
الاخفش تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدا نحو زيد
فوجد قال الشاعر . وقائلة خولان فانكح فتاتهم . واكرومة الحيين خلو كما هيا . وعند سيبويه ان
مثله بتقدير هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتدا تمنع دخول
الفاء في خبر المبتدا المذكور اما ان ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط
وليس معها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتدا لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر
في الجملة لا يدخل على جملة لها صدر الكلام لئلا ينقض الاولى هذا المبتدا لكونه فرع اسم الشرط في
الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين
فتنوا الآية والحق ان الا كما في ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما لم يجز العطف بالرفع
على محل اسم لكن كما يجيء على محل اسم ان كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان
المفتوحة في جواز دخول الفاء في المعطوف على الاسم مجرى المكسورة على ما يجيء في الموضع المشار اليه اجراها
مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاحكام في الشرطية فلا يدخلها شيء من

نواسخ

نواسخ الابتدا الآتي ذكرها المفروضة بعضهم من ذلك بعدها ضمير الشان حتى لا تخرج كلمات الشرط في
التقدير بعمل الناسخ في جملتها وذلك نحو قوله . ان من يدخل الكنيسة يوما . يلق فيها
جآذرا وظباء . قوله ولكن والحق بعضهم ان بها اي بليت ولعل في المنع من دخول الفاء بليت
ولعل لكن اتباعا للمبرد الفاء مع انه هذا الملحق نحو خلافا للاخفش ونقل العبدي وابو البقاء
وابن يعيش انه المجوز لدخول الفاء مع ان فيه خلاف الاخفش قوله وليت ولعل مانعان
باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثني وما ذكره المصنف
انه امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية
لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملانه ذلك ليس بشيء لصحة قولك
ان جاءك زيد فاضربه قال تعالى الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف
المبتدا لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله ما الخبر جوازا نحو خرجت فاذا
السبع ووجوبا فيما التزم في موضعه غيره مثل لولا علي لهلك عمر وضربي زيدا قائما وكل رجل
وضيعته ولعمرك لافعلن كذا ش المستهل المبصر للهلال وقد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا
ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع
كما يجيء في باب نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف
وجوبا ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه
قوله جوازا او وجوبا نصب على المصدر اي حذفا جائزا او واجبا او جائزا واذا في قوله فاذا السبع
للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا
الذي بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا خرجت فاذا زيد جالسا فاذا ظرف متعلق
بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة والخبر على قوله انه يكون اذا اضفنا الى الجملة الا
المحذوفة الجزاء ولا يفيد فخص ظروف المكان الى الجمل لا يصح على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب
اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع الباب في نحو قولهم
عرفت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون
في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت حصوله لا
ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر غير مضاف
اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف الباب للدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف

مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه
اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذا استعمل بالمفاجأة والمفاجأة الى معنى الكلمة قال اذا الظرفية غير
متصرفة على الصحيح وتقول عن ابن برهان ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا الخبر المبتدأ في نحو فاذا السبع
محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله
اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اي لا تقدم اي مفاجأة السبع لازمة للخروج
وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي العاطفة حملا على المعنى
اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره اي الزمته اي الزمها ان يجعل
ملازمته اي في ضبط لزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيجب حذف الخبر وجوبا في موضع تكون فيه
القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وذلك في اربعة
ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء هي الرافعة
للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل
مقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو غريب من وجه وقد دلت الظاهرية انها لو
التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يجيء في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل
لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء اذ معناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما تبقى مع غيرها من حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اعني انتفاء
وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء
الثاني كافادة لو في قولك لو لم تأتني شتمتك كما مر في بابه قال فلولا رجال يا اسمعيل في معشر
البيت يحكى منع البصريين من هذا التقدير وحكمهم على ان لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة
على لا لان الفعل بعدها اذا اضمر وجوبا فلا تبقى لا ثيابه عنه كما في باب الفاعل وليس بعد لولا
وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم
الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتدأ ويجيزون ان يكون جواب لولا خبره
كما يروى اما زيد فعالم لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف
وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لولا لانها موضوعة
لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك
من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا على الفعل قال
قالت امامة لما جئت زائرها ۝ هلا رميت ببعض الاسهم السود ۝ لا در درك اني قد رميتهم
لولا حددت ولا عذرى لمحدود ۝ اي لولا الحد وهو الحرمان ۝ وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا

نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بمعنى ما يضاف اليه كما يجيء في
بابه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر هنا مضافا الى الفاعل نحو ضربي
زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي
زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربي هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا
ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد كان ذا مال ويقال سمعي اذن زيدا يقول ذلك اي سمعي اذ في كلام
على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو
ضربي زيدا وغلامه قائم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة
وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو
لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قولك كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله وضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى
الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا
الا قائما ولم يتم الكلام مع الاستقلال وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باباشاذ
الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضرب زيدا قائما وصحح قائم الزيدان عند
وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ
وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سد
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا الضرب
المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا
لفظا والعامل في الحال المحذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب
الكوفية انهم كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه
لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع
على القليل والكثير بلفظ واحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر
لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان
حالة كذا فلو قلت مع قطع النوم ينقض الطهارة اي النوم مع الجلوس لا ينقض لكان مناقضا
لظاهر دلالة اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو قولك اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى
الجميع وشرب الجميع متعذر فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصريين
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع
على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا قائما

مطلب في بيان كيفية افادة اضافة المصدر الحصر وبه يظهر سر ما ذكره التفتازاني في شرح مقدمة التلخيص

واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال
القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام
حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذاً معنى المراد المتفق
عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك ضربي زيدا قائما وما يفيد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان
مقام الخبر عندهم هو الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا
الا اذا سد مسده لفظ وكذا نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه شربي له ملتوتا
اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا لما
لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان تقول هذا اللفظ اذا شربته ملتوتا عشر مرات
مثلا وغير ملتوت الف مرة وتريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر من عشر
ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو في تقدير
ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا يمتنع
حذفه كما قال في باب المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا والقرينة
الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية من الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن
تقييده بقيد لا يعيد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف
واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فليس اذا للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في
قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما فحذف اذا
مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا
اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل
لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد استكمال
الضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة ولم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر الكان لجاز تعريفه ولم يسمع
ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه والذي يظهر لي ان تقديره يجيء ضربي زيدا بلا امر قائما
اذا اردت الحال عن المفعول فالمعنى ضربي زيدا الا بسبب قائما اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى
ثم تقول حذف المفعول الذي هو صاحب الحال فبقي ضربي زيدا الا بسبب قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام
القرينة تقول الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف الذي هو خبر المبتدأ العامل في
الحال وقام الحال مقامه كما تقول ارشد انهد يا ابي سرور الهدى تهذيا فتكون على هذا مستغنيا عنه

من حذف

من حذف اذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله في كلامهم ولا احتياج الى الاستدلال على
ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من جوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان
يكون التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فيكون العامل في الحال حاصلا وذو الحال المعمول ضربي هذا ما
قيل وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول
عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذ كان قائما ظاهر
في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا وقوع غيرهم
فيما انهم التزموا ان يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها بلا دليل دلهم عليه والضرورة ملجئة اليه والحق
انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل
في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو اليا او زيدا فنقول حذفنا كائنا وحاصل العامل
في الحال لكونه عاملا عاما لا يحتاج الافعال كما حذفناه في زيد عندك او في الدار لكون حاله الظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال او الظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه يجوز رفع
الحال الساد مسد الخبر مضافا المضاف اليها المصدرية الموصولة مكان ما يكون نحو انما الخطب
ما يكون الامير قائما هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاجماع جوازه لان حمل انه لا الكونه
الخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثله ان يبعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول
ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز فيها اول الكلام وتتشابه الى جواز المجاز ويجوز ان يقدر فيها فعل
المذكور زمان مضاف اليها يكون نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا عند الاكثر برفع
ما المصدرية مقام الظرف نحو قولهم ما ذر شارق فيكون التقدير الخطب اوقات ما يكون الامير قائما
اي اوقات كون الامير فيكون تقديره الوقت الخطب وقائما كما يقال نهاره صائم وليله قائم ورجح
هذا التقدير بانه يجعل الخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع اليوم وايضا كثيرا ما يقع ما المصدرية
زمانا ولكنه وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كثير ومما قيل الملحقة بنائم ومنع المبرد
من قولهم حسن ما يكون زيد القيام وذلك لانه حسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه
الزجاج وهو الاولى لان الجملة حسن وان كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك انما قصد الى الجملة

قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضيعته عطفا على كل
عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وخبر مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع
قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا الكلام
اذا مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع لكونه في اللفظ العطف لم ينتصب
بعدها بالفعل او معنى الفعل بتوسط الواو وفي خبر المفعول معه لانه اذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ

في مغني اللبيب ... انهم لا يجمعون بين مجازين

في القاموس الضيعة حرفة الرجل وصناعته وتجارته

ان يكون خبرا فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو ومنعوا لامر العطف ولكونه خبر المبتدا كما هو مذهب الكوفي
وذلك انه يقول التناصب على النصب لمعه حملا على ... كانه في الاصل جاء مع فلما قام الواو مقامه يمكن ان
يكون عليه لكونه في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها في نصب المفعول معه على ما يجي في بابه فالجواب ان
اذا وقع خبرا عن المبتدا اقتضى الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعدها بل يكون منصوبا لفظا على الظرف فيتعين وقوعه
محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ سد مسد الخبر فكيف يحذف وجوبا وانما
ذلك لان الخبر يلي محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فسد مسد الخبر ولو جاز ان تقول في
المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعد ان يحتاج الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولهم ضربي زيدا قائما
لقربه زيدا قائما حاصل ما ثم ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله
فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته
وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه ليبقى الخبر
في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسد ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري
مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب
لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذا من هذا الباب فلا يرد اشكال قال
الكوفيون فان ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع على الاخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا
عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والريح يباريها ... خبرا
لكونه بمعنى يتباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين عليه السلام
فهم والجنة كمن قد رآها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا
على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل يحتاج الى الصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربا بالاتفاق ويجوزون
على ان يكون الفعل حالا لا خبر نحو زيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال واعلم
انه قد يغني ما اضيف اليه المبتدا عن المعطوف فيما يقتضيه الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان في نحو
مقاتل زيد قرياصا اي زيد ومن يقاتله قرياصا **قوله** ولعمرك لافعلن ... مبتدا في الجملة
القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه للقسم دال على
تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم
السؤال ايضا نحو لعمرك الله فعلت ويقدر الله ثم فيما آخر ما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر
ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد عندك وفي الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهاره

ذلك

في نهج البلاغة فاتقوا الله عباد الله ... الدنيا ماضية بكم على سنن وانتم والساعة في قرن وكانها قد جاءت باشراطها وازفت بافراطها ووقفت بكم على صراطها

ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر يرجع الى الدلالة على تعيين الخبر وسد شيء آخر مسده حاصلا
فوجب الحذف ولعل المانع انما ترك ذلك لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا
ساد مما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الغالب في الاستعمال تعريف المبتدا وتنكير الخبر لان
الاصل ان يكون المخبر عنه معلوما والخبر مجهولا والنكرة مناسبة للمجهول وقد يعرفان ويتنكران بشرط
الفائدة نحو الله الهنا وتمرة خير من جرادة ولا يجوز الاخبار عن النكرة الا عند ... نحو كم مالك ورأيت
رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فالفائدة في ذلك
فالجواب ان الفائدة في نحو اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخي المخاطب وهذا الذي جهله المخاطب
لا انه زيد ولا فيه تعريف لفظ الخبر لان المجهول اسناد الخبر الى المبتدا وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه يجيء
الخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير
الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد
الاسم منهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما كان
الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا
لا غير فصار الاسناد لازما له دون الاسم وايضا فان فائدة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون
مجهولا فليس ينبغي ان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد
واسناده اليه لا الاخوة واذا تعددت المبتدات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته مهرها
جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدا الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم
خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدا الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول
ويضاف كل واحد من المبتدات الى ضمير متلوه الا المبتدا الاول وان لم تضف المبتدات فكل واحد
منها الى ضمير ما قبله فلا بد ان تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدا الاخير فيكون آخر العوائد لاول المبتدات وما قبل
الآخر لثاني اول المبتدات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره
بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر عند خالد ثم جعلت هذه الجملة اي بكر عند خالد
خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر عند خالد في داره اي عمرو داره مشتملة على
بكر وخالد بامره اي بامر زيد اي زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند
مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت
المبتدات اكثر **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم
وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا **ش** اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل

خبر ان واخواتها

في رفع الاسماء الفاعل وفي نصب المفعول لم يكن له بد من ان يذهب ان كل مرفوع او منصوب
غيرهما فيما شبه بهما من وجه كما يقال ان المبتدا يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه
لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عاملها اي ان واخواتها مشبها بالفعل المتعدي
الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبهة
للفاعل واسم ما الحجازية مشبه اسم ليس الذي هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا
التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا تشبه الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول لكونها
فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمدة عمدة كانت او لا والنصب علامة الفضلة فضلة
كانت او لا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان
واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فنقول ان ان واخواتها
لما شابهت الفعل المتعدي كما تجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في
ما الحجازية لانه بمعنى ما ومعنى الفعل الذي تعمل عمله اعني ليس بمعنى واحد فكان ترتيب معموليها
كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا اللفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل
المتعدي على الفواعل بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما تجيء في بابها
فاعملت عمل الفعل في حالة قوتها وهي اذا تصرف في معموليه بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين انه
خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لان الحروف لضعفها عن عملين ومذهب
البصريين اولى لاقتضائها الجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل
المتعدي **قوله** بعد دخول هذه الحروف فيخرج خبر المبتدا وكل ما كان صلة ذلك سوى خبر هذه الحروف
لكن دخل فيه غير المحدود فان تمنى حسنا في قولنا ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول
ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه في الدار وكذا على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس
نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدا بقوله
المجرد المسند به اي صفة المبتدا في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير فالاولى ان يقال ان الصفة المذكورة
والتابع المبتدا فيقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه
الذي كان في الاصل مبتدا السالم من الاعتراض **قوله** وامره كامر خبر المبتدا وشانه كامر خبر المبتدا اي في اقسامه من
كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه متحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا
كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم **قوله** الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا
يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وانما كان ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في
العمل لا تتصرف في معمولها كما يجيء في بابها فاريد ان يكون عملها فرعيا ثانيا والعمل الفرعي للفعل ان

ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل انه يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل
عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما اعملت عمل الفرعية لفرعيتها لم تتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لانحطاطها عن رتبة الفعل وقد يجيء الخبر هاهنا خبر المبتدا فرعيا
ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا استغنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم الحروف **قوله** الا اذا كان ظرفا
استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا
لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذ ذاك حكمه فيجوز التقديم
اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان
لسحرا وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في
زمان ومكان فصار مع كل شيء كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون
حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور
والجار يحتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها

خبر لا التبرئة

مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه **شرح** وجه مشابهته الفاعل مشابهته
لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها
لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض وارتفاع خبر لا ايضا
ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر
المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وخالف الاخفش لان الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار لها
عليه سبب بنائه من تركيبها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقي على اصله من الرفع
بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب قال الم ليس تمثيل النحاة لارتفاع
خبر لا بنحو لا رجل ظريف بجيد لانه في الظاهر صفة لاسم دون المثال الذي ينبغي ان يكونه ظاهرا انما مثل
اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتماله غيره على السواء وقبحه اذا كان خبرا مثله اظهر هنا [illegible]
لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا المحتمل ظريفا الا النفس
لان المنافي المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المنفي بلا الا [illegible]
مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل وفي الذي لا هذا مشبهة بان فكما
يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا والاولى ان
يفرق بينها وبين ان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها تاكيد مضمون الجملة فكان المبتدا
باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة تتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر
كالعدم ويجعل الاسم بعدها كالمبتدا بما ظهر مع ان [illegible] تقتضي ذلك فلا يجوز الحمل على محل اسمها

الا انه تجوز ذلك اذا كان اسمه مبنيا لانه اذا كان معربا كان الحمل على الاعراب الظاهر اعني النصب اولى من
الرفع البعيد الذي اعتبر لكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهته لان ان لنفي الابتداء معه كلا النافية
اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب
تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا في الرفع تابعه حملا على
رفعه الذي كان له في الاصل لا كلا وحينئذ بعيد **قوله** ظريف فيها لانا لو فرضنا ايراد هذا
الظرف بعد الخبر وهو ظريف ان علقناه بالخبر يكون المعنى ليس لغلام رجل ظريف في الدار
وهذا معنى صحيح ومآله انضاظا هر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل والظرف
خبر له والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال الاعلام رجل قائم فيها لكان ظاهر صحة المعنى
فيكون فيها متعلقا بالخبر **قوله** وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين
نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال
والتعليه واما اذا لم تقم قرينة فلا يجوز حذفه اصلا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذا كانوا اهل الحجاز في ايجاب الاثبات

اسم ما ولا

به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند
اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **اسم ما ولا المشبهتين بليس قوله** هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ **ش** اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد
وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية التي يدخلها لا فلما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع نكرة نحو لا زيد
فيها ولا عمرو او ان يكون جزآها نكرتين نحو لا رجل قائم **قوله** وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قال لا
يجي في الشعر فقط نحو قوله ٭ من صد عن نيرانها ٭ فانا ابن قيس لا براح ٭ والظاهر انه لا تعمل عمل ليس
لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبرها منصوبا كخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا
مستصرخ هي التي في لا اله الا الله اي لا التبرئة الا انه يجيء لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة
ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غيرهما نحو لا براح وذلك لضعفها
في العمل كما يجي في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر
بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا وليس او غيرهما
من حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل ان لا تكون للاستغراق مع القرينة نحو لا رجل في الدار
بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان من لما في ما من رجل ظاهر في

المنصوبات

الاستغراق صريح بعدم العدد ولعدم القرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في
الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان **المنصوبات قوله**
هو ما اشتمل على علم المفعولية **ش** قد بين شرحه ما ذكرنا من حد المرفوعات وعلم الفاعلية كما تقدم

في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات وابالك ومسلمين
ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعول الخمسة
ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير
المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال الحال هو المفعول مع قيد مضمون
اذا المجيء في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال المستثنى
هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم آثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد هو
المفعول المطلق كما يجي فيجعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعو
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالمفعولين نظر وان

المفعول المطلق

كان الاصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون
المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على
حالة من الموقع او الموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل
فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات فقد شبهت
بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله** فمنها المفعول
المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه **ش** قدم المفعول المطلق لانه المفعول
الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به سمي فاعلا
لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به
نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل
المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل على صادرا
منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك
زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص
بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق
ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق
لان تطلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله
بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول
منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب
وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له
فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد

واما الي غيره فنحو قوله جئت بضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل
وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو علي حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا فاله
تن في قولهم جئتك خفوق النجم صلاة مبين خفوق النجم فالتسع في الكلام واختصار وليس هذا
في سعة الكلام بل بعدي به قولهم صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان لانه
ملاحظة الزمان مع المصدر كثير بحيث ان جعلت المفعول فيه كالمفعول به اتساعا واختصارا
فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه علي المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل
الي الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له علي المفعول معه اذ الفعل الذي
لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل
اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة القسمية لكان تقديم الحال علي المفعول له
والمفعول معه اولي اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما سمي نحو ضربته ضربا مفعولا مطلقا لانه
ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
قوله هو اسم ما فعله قال انما قلت هٰهنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك
ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم
اوجده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا له الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم
يطلق علي غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج
بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا
اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما [illegible] باللفظ فدخل في الحد جميع المفاعيل
فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظا وجد الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة
امامك وان اراد [illegible] لفظا هو بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا
حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعني باسم ما فعله اسم الحدث الذي فعله
ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هٰهنا فعلا الا انه
يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق [illegible] وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله
الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما [illegible]
يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب
قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير فيه عائد الي اسم والي ما قوله بمعناه
احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس
كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراهيتي واحببت حبي وابغضت بغضي علي

ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة
فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه ش المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة
شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا
للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرته بعد ضربا صار بمنزلة قولك احدثت
ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل
ويعني بالنوع المصدر الموصوف وذلك علي ضربين لانه اما ان يكون موضوعا علي معنى الوصف
كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات
كصفة الحسن او القبح والشدة او الضعف وغير ذلك كالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما
يذكر بعدها ما يبين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان
يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو [illegible]
اي [illegible] ومنه ضربت ضرب الامير لان الاصل [illegible] حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة [illegible]
ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لان الفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا لكونه
بمعنى المصدر ايضا نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في ايّ نحو ضربت ايّ ضرب
واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقد مر تقدم لانه ايضا افعل التفضيل بعض ما يضاف
اليه كما يجيء في بابه ايضا ثم يجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اشد ضرب وضربا ايّ ضرب
واما في بعض وكل نحو ضربت بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربت انواعا
واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى ويجيء في البيان مع اختلاف الانواع نحو ضربته ضربتين اي مختلفين
كما [illegible] وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الي ضرب معهود شديد او
خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه
كما ذكرنا عند س وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء وكذا القهقرى
اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم
يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه
الاسماء وصفا للشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ [illegible] حكم بلا دليل
ويعني بالعدد ما يدل علي عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت
ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز
بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او بحرف علي التمييز
نحو ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرور صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما آلة موضوعة

موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا فالاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المضاف
المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد بافرادها وكذا في ضربتين بسوط
او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت
واسواطا فثنيها وجمعها لتثنية المصدر وجمعه لا لتثنية الآلة وجمعها وما قيل ضربته
سوطين واسواطا من انه لم تضرب العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الآلة وجمعتها
لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضرب سوط
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اعني فيما قام فيه الآلة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربتين وضربا قاصدا اختلاف النوع
قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذا المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل
الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها
وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا قوله بخلاف اخويه يعني النوع
والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه ش نحو قعدت جلوسا اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر
او غير مصدر فالمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا
والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فنحو قعدت جلوسا ومذهب س في كليهما ان المصدر
منصوب بفعله المقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت
وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة الضمير الراجع
الى مضمون عامل نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
اي يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة وغيرها
الى غير مضمون عامله نحو اعجبني ضرب فضربته ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمة كلا
فانهما ليسا بمصدرين لشيء من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم
خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا ش اعلم انه لا بد
في الواجب الحذف والجائز الحذف من القرينة قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر بفعل محذوف
اي بعضه سمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا
واعلم الذي اري ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويبين ما تعلقت به
من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب فيه حذف فعلها بل يجوز

سقاك الله

سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة
في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون
لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة فنحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله
ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة فنحو ضرب الرقاب وسبحان الله
ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر فنحو بؤسا للداعي شرا وسحقا
للداعي بعدا وكذا نعدك او بين مفعوله بحرف جر فنحو غفرا للداعي جوعا وجدعا لك
والجدع قطع الانف والاذن او الشفة او اليد شكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف
الفعل في جميع هذه قياسا والمراد بالقياس ان له يكون ههنا ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل
ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
جر لا لبيان النوع احترازا من نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل
مع حذف هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيه الفعل ويتصلا به واستحسن
حذف الفعل في بعض المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد
اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما التقدم مايدل
عليه كما في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه
بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحجاجيك فبقي المصدر مبهما لا يدري
ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما
تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز قالا يقال كتب كتاب الله
ووعد وعد الله واضرب ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك واغفر الله غفرا
وذلك لما ذكرنا من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف
الفعل لاحد الدواعي المذكورة بقي المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل
رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوز انه وزان نحو
قوله تعالى انا ابن هذاك واما قولهم حمدت حمده وشكرت شكره وقصدت قصده ونحو ذلك
ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر
بمعنى المفعول كقوله ع داود لمسعد عزاه ومن هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي
ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى حمدت حمده الذي يليق به وحمدت حمده الذي
ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى وقد مكروا مكرهم ومثلت مثلك وقوله تعالى
وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا الواجب حذفه

ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفاعل كما كان ولي الفعل
والمعنى هو الذي هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من التبيينية المبينة للفاعل نحو قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الآية
نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك
واهلا بك اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا
رحبا وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة
المحذوفة المبدل الانحل لها لانها مستانفة مشيرا على ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من
استحسان حذف فعلها الاولى المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها حتى لا ينوي قبلها
تقدير بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء الافعال كما يجيء
في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذا محل من الاعراب كما
لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذا ان زادت على حرفين ليبقى مبنية على
الاعراب الذي يستحق حال المصدرية فيرجح اذا في استعمال الفاعل او المفعول بعدها الى الوجه
كما انا نستدل عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها في
المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل او المفعول بعدها استعمالها مع المصادر كما قال تعالى
هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم فعل والا
لم يبن واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها الناصب كالمصادر المذكورة
ههنا فهذه المصادر كلها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل الافعال قبلها
لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها
عرف ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها وقد يجيء في بعض
المصادر ان تستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويدا زيدا وبله زيد
وبله زيدا ويجوز ان تكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كمعاذ زيد
بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر
كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر
لم توضع افعالها نحو ذفرا له اي نتنا وبهرا له اي تعسا اما بهرا بمعنى غلبة فله فعل يستعمل
فيهما مثل القهقرى والقرفصاء اعني انه جنسها مصادر لا فعل لها على مذهب من لا فرق
بينها انه نحو ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبينا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل
ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لذفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظه والتقدير انتن ذفرا

مطلب وقوع من البابية موقع الخبر وذكر التفتازاني في حاشية الكشاف عند قوله [illegible] ومنه [illegible] انما الاشتغ [illegible] فتأمل

وتعست

وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هي آلة مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا
اي ربت ريبا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينها مثل الفرق بين
والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا
وهي مثل قم قائما اي قياما ويقال جاثيا والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد
قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات
قامت مقام المصادر كآها لك اي ترحما وواها لك اي طيبا واقا واقة لك اي
كراهة فيقدر لجميعها افعال عن معناها ويلزم اضمارها حسب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبين
بالجار نحو ايها اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة عن الاشتقاق والتصرف
وللمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها
صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع
عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعوله
المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان تكون على حرفين ثانيهما
حرف مد نحو وي لزيد وذلك الصخ آها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو
اف لكما واوه على الضاف وآه من ذنوبي والظاهر ان ويلك وويحك وويسك
وويبك من هذا الباب واصلها كلها وي على ما قال الفراء جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع
المضمر نحو ويك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله
فخير نحن عند الباس منكم * اذا الداعي المثوب قال يالا * فصار معربا بتمامه
ثلاثيا فجاز ان تدخل بعدها لام اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى
باب المبتدا فقيل ويلك كما نقل سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن
ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استبشعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه
ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه
ومه وطيخ وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير اسم
فعل على ما تقدم ويجوز في كل صوت يدعى به او يزجر ان يسمى به فيبقى على صيغته
ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل نحو صه انت وزيد نحو صه
انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاما
كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا
ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم

كلمة تستعمل في موضع [illegible] للتعجب

قاتعه بتاء فوقية مثناة وعين مهملة في المكتوب المكاتعة المقاتلة وام كرم تجمع بها الشيخ يعني لما كره المواجهة بلفظ القتل غيروا الحرف ليخف معناه فالكناية هنا لغوية قال في شرح الهادي قاتعه وبلا ظاهر الشيخ فجعلوا التغيير له كناية وقاتعه منهم من ابدل قاف كافا ايضا كما يفعل غالبا كلام هو الا انه عبارة النحو الريفي اي قالوا قاتعه وكاتعه ويقولون جوعا دعا على الرجل بالجوع ويقولون جوعا ونوعا وبعضهم يقول جوسا ومن ذلك قولهم ويحك ويسك انهم الا انها دونها بمنزلة ما سبقى انتهى كلامه

عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق بعربيتها
عنده من منصوبان على المصدرية وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال ش
عمرتك الله الا ما ذكرت لنا • هل كنت جارتنا ايام ذي سلم • ولا يقال قعدتك الله
واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون بجوابه ما فيه الطلب كالامر والنهي قال ش
قعيدك ان لا تسمعيني ملامة • ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا • وان زائدة
وقال • ايها المنكح الثريا سهيلا • عمرك الله كيف يلتقيان • هي شامية
اذا ما استقلت • وسهيل اذا استقل يمان • وقد ذكر الجوهري استعمال قعدك
وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك
الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعمل
الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله
كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد ذكرنا انه في
البيت قسم السؤال والاصل عند من عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام
الفعل مضافا الى المفعول الاول وكذا قعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت
الله ان يعمرك فلما ضمن معنى السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله
ولم يستعمل اي جعلتك فاعلا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله
ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدرية ويكون التقدير
اسال بعمرك الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله تقعيدك اي تقعيد
وتمكينك على حذف الزوائد واسال يتعدى الى مفعولين او يكون المعنى اسال الله بحق تعميرك الله
اياك اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله اي تسبيبك اياه الى التقعيد اي الدوام
والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا
الزوائد مضافان الى الفاعل والله منصوب بالمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله
بكسر القاف بمعنى قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان
لقعدك ويؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بعينه • فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف
والحليف فعلى هذا مذهب من وهو ان نصبهما على المصدرية على تاويلهما باسال تعميرك وتقعيدك
ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء
للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال لانه قد يتبع السؤال بالدعاء للمسؤول كما في قولهم اسالك بعمرك
افعل كذا قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون

خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الا سيرا وما انت الا سير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا
ش قد ما وقع مثبتا الا هذا المصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه
خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكون صاحب ذلك المصدر والثاني
ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت
سيرا وزيد سيرا سيرا او المنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتدا نواسخه نحو كان زيد
سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان
المقصود من هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا
نحو قولك زيد يؤدي الكريم ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وكذا الصفة المشابهة
لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم
لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل
لمشابهته فصار العامل لازم الحذف فاذا ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو
زيد سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها ع فانما هي اقبال وادبار • فيجيء اذا
عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل مع عدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل
هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدمنا
ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او بحرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيينا
لمعنى الدوام قال • عجب لتلك قضية واقامتي • فيكم على تلك القضية اعجب •
قال س سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه
ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطه لانه لو كان منفيا نحو ما زيد
سيرا ولم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف
الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على الاسم صفة للنفي وليس
دخول النفي على الاسم المذكور شرطا ولا الترتيب كما قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما
بعد تلك الا سير البريد الا ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون
لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذا ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن شيء لا يكون هو
اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا
واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معناها قد يكون منكرا او معرفا اما بالاضافة نحو ما
زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا الذي مكرر اعني ما زيد الا سيرا سيرا قالوا

ثم حذف الفعل اوجب لقيام الاول مقامه **قوله** او وقع فيه نوع اخلال لان مراده
او وقع مكررا لبعد باسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا
ولا يمثل العبارة هذه انها ترد الا بكلف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء **قوله** يعني جمهور الجملة مصدرها مضافا
الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون فائدته
ومقصوده وعرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض منها التي يحصل بعد حصوله الله
كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط
هذا القسم ان تذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض واذا ذكر
تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب
افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك
المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اعني افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام متضمن المصدر الذي
هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق
والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فصل الله تعالى هذا المطلق
بقوله فاما منا بعد واما فداء ونقول في الخبرية زيد يكتب فقولك يعد ونيا وعمرو يتزود
طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى
ش يعني ان قولك صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار **قوله** بعد جملة
يعني بها قولك له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ
المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير
المجرور باللام في مسالتنا وكان ينبغي له ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم
المضمون الجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو
له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان النصب فيها اذا يكون من نوع لا بفعل الجملة
المتقدمة لانه لا يدل على تعيين الفعل اعني على الحدث والنصب على ان هذا المصدر منصوب
بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية
عنه فلذلك وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم
مقام المصدر كما في اعطاني عطاء وكلمني كلاما وظاهر كلام ش ان المصدر منصوب بقوله

له صوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني
ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانه تدل على المصدر الحادث الذي
ما قام به ذلك المصدر وتدل قرينة الجملة ما دل على زمان المصدر الحادث على الحال الماضية
وهو لقد مررت في مسالتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا الوجه قوي وقيل ان العامل في
المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا التصويت والتصويت
مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجي في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من
ضربك ضرب الامير اي من ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب
عمرو ضرب وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان مع فعل
منه ويصح لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ الثكلى حاصل
لان معناه ان يفعل لا يصح تقدير الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له
صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله
ظاهر ويجوز ان يبتنى على القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى صنع الله وعد
الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة
بالمذكورة قبلها القائمة مقام افعالها والجار غير حسن رفع هذا المصدر المنصوب اعني
نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل
الكل من الكل كما يجي في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل
على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجوز اذا تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان
مثل لا يتعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد
عليه س وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد
مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله قليل كما
يجي في باب الوصف فلما لم يعرف فهو عنده لا يكون الا بدلا واذا انتصب المصدر اعني نحو صوت
حمار جاز ان يكون حالا على حدتها وعلى المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في
له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال س
يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد
اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مغاير لم يفد الاول فلم
ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لاخر من جملة وصفه مع معنى الوصف ليس [illegible] فلكونه
مع وصفه كاسم واحد الحقيقة انه جعل الحال او لم [illegible] لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله

آ انا انزلناه قرآنا عربيا وهذا كما قال تعالى في نحو له ماء ماء باردا فان كررت نعتا او وصفا
فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون فجعل الثاني لكونه تكريرا
للاول موصوفا بشي كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تابعه في
الظاهر لا فيه ولا يمتنع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجي في
باب التاكيد واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او الحال
وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه للفظ الاول ومعناه
فالاولى ان تجعله تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من
غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت
حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى
فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت
صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذا كالفعل لخلوها عما اسند اليه
الذي في معنى ولابد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب فيه على المصدر او الحال كما في ذي
في بيت رؤبة * فيها ازدهاف ايما ازدهاف * نصب ايما مع انه لم يكن صاحب الاسم والذي
وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره
نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه **ش** يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا تحتمل
تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا تحتمل الجملة اذا من المصادر الا ذلك المصدر ولهذا
قيل ان المصدر الظاهر هو نفسه فاعترافا في له علي الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا
مضمون الفعل الذي هو الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وضعا على الضرب والزمان وكما
مسالتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم
الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اي الاذان الذي هو الدعاء الحق اذ هو دعاء الى
الصلاة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله * اني لامنحك الصدود وانني
قسما اليك مع الصدود لاميل * لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحلف في الكلام السابق بسبب ان
واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة الله
وكتاب الله ووعد الله لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر ويجي بالمصادر
مضافة الى الفاعل لانه حصل الياس من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر وبالجملة
لوجوب حذف فعلها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا يمتنع في كلها هو توكيد

لنفسه

لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها
معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره **قوله** ومنها ما وقع
مضمون جملة غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا لغيره **ش** اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك
رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمله الاداة المحتمل في الاولى جملة وفي الثانية فعل
اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس مؤكدا
لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشي ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فتكريره تأكيد
يؤكد نفسه وبيانه كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة المورد للمؤكد لغيره اما صريح القول
او ما هو في معنى القول قال تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا القول
الحق لا القول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول لما فيه مصدر مبين اي قولا غير قولك بمعنى هذا زيد
هذا زيد بمعنى قولنا انا ابو النجم اي هذا هو ذلك الشخص المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك ومنه
هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب *
اذا ما احتبيناه على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل * اي قولا جدا وكذا قولك لا افعله
البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به
ثم يبدو لي فاجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا
قولهم افعله البتة اي جزمت بان تفعله وقطعت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى
القول المقطوع به كما ان اللام فيه في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها
فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان تجعل الجملة المتقدمة مفعولا لقلت وهذا المصدر
مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة
فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج
وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيه لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ
جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو
نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس يراد به ان الكذب مدلول لفظ
الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلوله
اللفظ ثابتا وكذا ما يجي بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل عليه دلالة نص لان الامر
قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال ع
اجدكما لا تقضيان كراكما * وان يستعمل الاسم انثى فليس بمؤكد للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم
لو كان قوله اجدك كما قال لا تقضيان لكان مؤكدا للمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع

اوله: خليلي هبا طالما قد رقدتما

زيد القهقري لان عدم القضاء يكون اذا هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل القهقري وغيرها
فان قلت ليس كما مضمون عدم قضاء الخاطبين لان ذلك قد يكون نحو جئتك وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا
للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسند الى الخاطبين او غيرهما ونحو
نحو رجع زيد رجوع القهقري فان القهقري في هذا المثال بيان لرجع زيد لا للرجوع المطلق ثبت انه كلا
مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره اذا اكد معنى الفعل الذي هو مضمون الجملة
لكونه معمولا ولا يجوز ان يتقدم واحد كما اقول لا تقتضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اتيتنا على
كلها التهمة للفساد والمعنى غضب اجلك اذا بطح البلاء والمعنى بحبيبك كما قال الاصمعي مثله
قوله • احقا بني ابناء سلمى بن جندل • تهددكم اياي وسط المجالس • اي افي حق وسنحقا
واجلك مستعار بانا ونعتها مستصابر على الحال كما في ضلته جهدك على الخلاف الذي يجي في سوالعا
في اجلك كالفعل الذي بعده اذا لم يكن مستدركا لان لها صدر الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير
اخبتك حقا ثم بين ما يسال عن الجد فيه وهو القضاء فيكون اذا ما يجب حذف فعله بفنا
اضيف الى الفاعل وقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله
الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسه ويقوى ذلك انه لا يجوز
ان تقول زيد قائم غير حق وهو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر انه قولهم في نحو
متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشي اذ
ليس في قوله زيد قائم دلالة على الخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في جهدك او على المصدر
لكنه غير مؤكد ولا يجوز انه نصبه لكونه مضافا الى الفاعل فاذا انت هذا عرفت انما قيل ان هذه المصادر
مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لان الجملة تؤكد بمثل هذا لتاكيدا اذا توهم المخاطب
نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى
لفظا محتملا للمعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا
يذكر لمثل هذا الغرض فيسمى تاكيدا لنفسه وهذه عبارة المتاخرين ومن يسمي التوكيد لنفسه
التوكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال الاكثر معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتماله
غيره وليس بشي لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف
الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائب عن الناصب من حيث الدلالة
عليه وقائمتين مقامه اعني فعل المصدر ولا يجوز تقديم المصدر على الجملتين لكونهما كالعامل
الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا اري باسا بان تكون
الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدر لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر عليهما

لضعف العامل فلا يكون اذا من هذا الباب والاضافة الى الفاعل في صبغة الله ووعد الله
للامن من التباس الفعل مع حصول ما تنبغيه قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك ش
ليس قوله شي من المصادر التي مر ذكرها وجوب حذف فعله سوا كان المراد بالتثنية التكثير
كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا وكان لغير التكثير نحو ضربته ضربتين اي
مختلفين بل الضابط الموجب لحذفه في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل
ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس
بوجه لبقائها ياء مضافا الى الظاهر قال • دعوت لما نابني مسورا • فلبى فلبي يدي مسور
قال ابو علي متعذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف
على الافعى بالياء واصل لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال ما موريه ولا ابرح
مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ثم ارجع البصر
كرتين والمعنى الباب كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده
ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كما لحقه ليفرغ المجيب
بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال
لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى
نزه وسلم بمعنى جعل سالما فليسا من سبحان الله وسلام عليك وكذا قولهم سعديك اي مثل
لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه
يتعدى باللام وقولهم دواليك اي تداولا بعد تداول وهذا ذيك اي اسرع اسراعا بعد اسراع قال
ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا • اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ع جاؤا بمذق هل رايت
الذيب قط • وحنانيك اي كفا كفا بعد كف كلها مصادر لم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف
حنانيك ومثل حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنانك وحنانا قال • فقالت حنان ما
اتى بك ههنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف • ومعنى حنانيك اي تحننا بعد تحنن
ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كلما كان توبيخا مع استفهام كان او لا نحو
قوله ع ارضى وذو بان الخطوب تنوشني • وانكرا وانت في الحديث وقياما وقد علم الله وقد فعل الناس
وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انجاز التوبيخ على ما انكر عليه وقد تستعمل الصفات
مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد علم الله وقد سار الناس وكذا
قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجي في باب الحال وما يشبه ان يكون قياسيا

كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما تقول المجيب
للطالب نعم ونعمة عين أي أفعل وأنعم عينك إنعاما أي أقرّها فحذف الزوائد وأضيف إلى
المفعول أو نعمت عينك نعمة أي قرّت وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضا كما تقدم وتقول
الراد لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا همّا وهو مصدر كاد أي قرب ويقال بضا ولا كيدا ولا كادة ويقول
الراد على المتمني لا أفعل ذلك ورغما وهوانا وتقول اهتديت ولا اهتداء الغراب واهتديت ولا
اهتداء القطا أي ولا اهتديت اهتداء الغراب بل أسرع من ذلك وإنما وجب حذف الفعل في هذا
المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر وإغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل إليه
تبتيلا عند قوم وهذا آخر القياسيات وقد يجيء الجملة قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك أي
فا الداهية والمعنى دهيت دهيا والأصل فيها لفيك واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال كلمته فاه
إلى فيّ أي مشافهة ويجوز أن تكون من ما ينبا بمعنى المصدر أي كلمته مشافهة إلا أنه لا يجب حذف نا
كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر أي إصابة داهية
فانجرّ بمعنى المبتدأ والخبر وكذلك صار معنى فاه إلى فيّ في المصدر أي مشافهة أو مشافهة من غير أن
يفهم من المضاف والمضاف إليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب
منه ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر أو الحال
فقيل في فوها ونحوه فاها وفاه وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب
فاها على أنه مفعول به أي جعل الله الداهية تلقي فيك أي جعلها مشافهتك المفعول به

المفعول به

هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا وأعطيت زيدا درهما ش قوله ما وقع عليه فعل الفاعل
لفظ جار الله بيده ما وقع عليه وجرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا وأوجد
ضربا وأحدثت قتلا كأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكأن الضرب كان شيئا وقعت عليه الإيجاب
وقيل المراد وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل إلا به فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد
وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولا بها ولا شك أنه يقال إنها
مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم
وكلامنا في المطلق وأيضا فإن معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يتعلم بعد إسناده
إلى أحد زيد أي آخر هو عمرو أو غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والأقرب في رسم المفعول
أن يقال هو ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت أو المجهول مثبتا
فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المعمولات إلا المفعول المطلق فلا
الضرب في قولك ضربت ضربا وأحدثت ضربا فإنه كان مفعولا للمتكلم في المثالين إلا أنه يقال إلى

الضربا

أي ضربا مضروب ويقال في الثاني إنه معروف وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ
من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا إن الليل اليوم مسير فيه
وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه وكذا لما مفعول له وكذا في قولنا ضربت بزيد وقت الجديد زيد مجرور به
ومعتوم إليه وزيد في قربت زيدا وجئت زيدا ونصبت زيدا ما إلا وكلت زيدا طعاما وبعت
زيدا شرا وإنما المفعول به بحذف حرف الجر لأنه مقروب منه ومجيء إليه ومبيع منه
ومكيل له ومبغي له وقولنا المثبت أو المجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت
زيدا وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء
الثاني مضافا إلى الأول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن نصبتهما معا لتعلقه
بمضمونهما معا ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر فكأن لو حذفت
أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت وأعطيت متعد إلى مفعولين حقيقة لكن
أولهما مفعول هذا الفعل الظاهر إذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى
وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة مكتساة ومعطوّة أي مأخوذة وكذا أحفرت
زيدا النهر زيد يحفر النهر فالمعنى حملت زيدا على أن يكتسي الجبة ويعطوها أي يأخذها
ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم أي أحفر فحفر النهر
لأنك تقول أحفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لأنه متضمن لمعنى الجعل
وذلك الفعل للمطاوع أي حملته أن يحفر النهر كما مر وأما باب أعلمت زيدا عمرا قائما في الحقيقة إلى
مفعولين فإن المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت وأعطيت فنصب الثاني
والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وحكم المفعول به الصحيح منه
إلى الألف واللام أي الذي يفعل به فعل أي يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا
قال تعالى وما أدري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه وإنما ناصب المفعول
الفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم معنى المقتضي للرفع أي الفاعلية والمعنى المقتضي
للنصب أي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد الفاعل أن هذين القولين أولى بناء على أن النصب علامة الفضلة
لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين إن عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل إن عامله
الإسناد كما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل ش هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعول
الحقيقي سوى إلا المفعول معه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف فتوضع
أثناء الكلام ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة أو مخففة

فلا يقال زيدًا ضربت ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل
غير مهتم والاهم يؤخر عن مرتبته اي الصدارة وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهتمًّا به فتنافيا في الظاهر
وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت
عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان ناصبه فعل التعجب نحو ما احسن زيدًا لانه لا يتصرف
في معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة الحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدًا فلا تقول عجبت من ان
زيدًا لانه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها كما يجيء في باب الموصول ويجب تقديم منصوب الفعل
ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين
تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيته فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي
في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف الشرط
من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت
وتخلي الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدًا وكذا ان سد شرطًا آخر مسد شرط اما نحو اما ان
لقيت زيدا فاضرب خالدا لا يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدًا غلامه ضرب لان
زيدًا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر
الى ضرب لانه معموله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى
ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متاخر
من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصريون وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع
الكوفيون نحو غلامه او وغلام اخيه ضرب زيد واية شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد
ودليلا لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان
الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرًا وهذا بخلاف
ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقدمه عليه واجازه البصريون وهو الحق
نظرًا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وهو اي الفاعل اخرناه اي المتصل
ضمير المفسر فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد غلامه وكذا مسعوا نحو ما احاط كل الا
زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة واكتفيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك
بانه قد تقدم على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه
يمتنع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا يتبعه فلا يقال زيدا ضرب كما يجيء في المضمرات
على شريطة التفسير **قوله** وقد يحذف لقيام قرينة جوازًا كقولك زيدًا لمن قال من اضرب ووجوبًا
في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا **ش** القرينة الدالة

علي تعيين

على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدًا وقد تكون حالية
كما اذا رايت شخصًا في يده خشبة قاصدًا الضرب لشخص فتقول زيدًا **قوله** امرءًا ونفسه اي
دع امرءًا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة
الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف
المنادى فان الضابط كونه منادى **قوله** وانتهوا خيرًا لكم تفسيره انتهوا عن التثليث واتوا
خيرًا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرًا لكم وليس بوجه لانه كان لا تعتبر قياسًا فلا يقال
عبد الله المقبول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على ما قال لجاز اتق الله محسنًا اي تكن
محسنًا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاءً خيرًا لكم وقولهم حسبك خيرًا لك ووراءك اوسع لك
بتقدير حسبك اي هذا وائت خيرًا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يتقوى مذهب
اي تقدير ائت في الآية وكذا قوله • فواعديه سرحتي مالك • او الربى بينهما اسهلا • اي ائتي
ائت مكانًا اسهل وكذا قولهم انته امرءًا قاصدًا اي انته عن هذا وائت امرءًا قاصدًا وقرينة ائت في
هذا القسم المعنى في الاول من شيء ثم جئت بعد ما لا يدخل معه بل هو مما يؤمر فيجب ان ينتصب
بائت او اقصدا وما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرءًا قاصدًا مما يجب حذف فعله على ما ذكر وقد ورده
الزمخشري في ذلك ولو ورد نحو وانتهوا خيرًا لكم وحسبك خيرًا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انه
وائت امرءًا قاصدًا باظهار ناصب امرءًا ولم يسمع اظهار ناصب خيرًا لكم وخيرًا لك والاولى انه لا يقاد
المعنى ومعنى امرءًا قاصدًا امرًا ذا قصد والقصد في الامر خلاف التقصير والافراط قال كلا
طرفي قصد الامور ذميم **قوله** اهلا اي ائت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانًا سهلا
لا وعرًا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبًا اي رحبًا واهلت اهلا
اي تاهلت تاهلا وتقدير رحبت فعلا وان لم يجئ له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهلت
موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة وهو من الواجب حذف فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك
كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيما الصدق صادر من
قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير لا ازعم هذا ولا ازعم
او لا ازعم هذا ولا تزعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدًا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى
بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت ذاكرًا زيدًا او تذكر زيدًا وانتصاب زيدًا على
من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون وقال
هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدًا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد
فهو الى في النصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر

كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المؤلم واعذره وعذره بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الآلة
الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير
ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال • جاري لا تستنكري عذيري • سيري واشفاقي
على بعيري • بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها فيقال هذا
اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام في
فعل المكروه اليه او الى الشخص اي الى العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى ... لانه من اجل
الاساءة اليه وابدا اي انت معذور فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال لا يهلكون اعذر فيه من جانبه اي من جهة تاديبه وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى
يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومعاقبهم فيعذر من انفسهم اي من جهة
انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من يحملني ايذائي اياه اي ليعذرني فيما ابدا به
من يعيذني فيه ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كانت الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل
اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك
واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام
وتمر لآخر اي هذين تريد من الزبد والسنام فقال الآخر كلاهما ومنها قولهم الكلاب على البقر ارسل
واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب
شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل وان اي فتاتي اهل الليل وانه راعي الكلاب بالليل والنهار
وديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل
وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمر وكل شيء
ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجب الحذف في جميع ما ذكر واشكالها لكونها امثالا وكالمثل
في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجيء فيها
وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسن ... اذ الغرض في
التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو
مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول فهو على ضربين
منوي كما في قوله تعالى لمن يشاء اي يشاؤه وغير منوي وذلك اما لتنزيل الفعل منزلة اللازم كقوله انما
يحالفون عن امرها بعدله وقوله • وان تعتذر بالمحل عن ذي ضروعها • الى الضيف يجرح
في عراقيبها نصلي • اي يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطي ويمنع قال
الله تعالى والله يقبض ويبسط **الثاني المنادى** وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو

المنادى

لفظا او

الاولى ليتقبل بدل ... ذكره قاله في الاخبار خلا يكون زيد حينئذ مطلوبا اقباله بل مخبرا عن طلب اقباله

لفظا او تقديرا انت اي الذي تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه فالمراد بالطلب اخرج
المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو خرج نحو زيد في قولك
اطلب اقبال زيد وقد تكلف بهذه العلة وقال ان الزمخشري لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حده
بامر معنوي اي كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد في اطلب اقبال زيد ولو حده بلفظ اي ما
دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره
لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخل عليه يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به في فصل
احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام س انه منادى قال الجزولي المندوب منادى على
وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي
لا تبعد اي لا تهلك كانهم من شدة تفجعهم بالميت يتصورونه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اي لا تمت
ولا تهلك وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلاه وواثبوراه وواحزناه اي احضر حتى تتعجب منك
... والدليل على انه مدعو قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا اي هو بقول
واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا
للماء وبالدواهي اي احضر حتى تتعجب منك وكذا لا يرد عليه المخصوص فانا نقول هو منادى نقل الى
معنى الاختصاص والعارض غير معتبر هذا وانتصاب المنادى عند س على انه مفعول به
وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس
ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذا من هذا الباب اي ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف على
المذهبين ليس في جملة النداء احد جزئي الجملة فعند س جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدران
وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى
سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى
وما اورد هنا انه اما ان الفعل لو كان مقدرا او كانت يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم
لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضي اي دعوت اي ناديت لان الاغلب في
الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضي قال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع
بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال في يا
اخواتها لكثرة استعمال النداء يجوز فيها دائما ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بانه
الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا لمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم
والجواب ان اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كونه غائبا او حاضرا ومضمرا غائبا او متكلما

او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر وتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في
مثناهما ومجموعهما وان كان راجعا الى النداء بمعنى فصل الكلام استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اغناء يعني
انتجرا وتنجرت وذا في اف ان بمعنى اتضجر او تضجرت وقيل لو كان اسم فعل لتم به وان المنادى يكون جملة
والجواب انه قد يتبين بالحاجة ما لا يستقل كلاما بركة كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا تدل … ينادي واعلم انه قد
عامل المنادى المصدر اتقانا فاصبا يا زيد دعاء مختار يجب له يكون مثل نداء كبرا عن قال الحق … حقا
اي مشبها بالعامل مقدرا كما قيل في … واجاز المبرد نصبه الحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته في حال القيامة
ومنه قوله ع يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام • واللام ههنا عامله بؤس الذي بمعنى الشدة وهو مضاف
صاحبها الا ان الجهل تقديرها الزيادة اللام فهو مثل الحسني يجي زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان
مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون ش انما قال على ما يرفع به ان كان ليكون داخلا تحت
قوله يبنى على الضم كما نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو
وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعني ان التجرد فيه عامل
الرفع كما قال بعضهم في المبتدا بل المراد انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد ان يعرب ثم انه لو
جزناه لنا بها لجعلنا فيها ياء المتكلم اذا حذفت الياء ولو … لنا … رفعناه ولم ننونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل الرفع ولا يعترض عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الخبر
قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر من المرفوعات فنصب
فالمنادى عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيداه كالمندوب
ثم اكتفى بيا … الالف فصار كالغايات فيبنى على الضم ونصب المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الالف
يا زيداه فكما … نصبا طارد به ما يقول في نصب المضارع لوقوع المضاف اليه المفرد النكرة
ولم يجر المضاف مجراها في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له
فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا اقصده سواء تعرف بالنداء
او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو
يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء في المنقوص ويسوي
منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص تابعا للسكون … الا في الاضافة ولا يجوز في
يا مرعي بن الادا … خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك هذا
الكاف كالكاف في ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان المقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل
بعينه لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم

المفرد النكرة

المستغاث

المفرد النكرة لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز يا انت نظرا الى اللفظ
قال ع يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا • وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما
ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابيه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين
المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال • سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام • وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة
البناء بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين
حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك
ومن قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاقها الفا ولا لام نحو
يا زيدا وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين ش هذه اللام
المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت
علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها المقام اذ المستغاث
مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته
فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه والحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول
وجاز ذلك اللام ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف … كما
تقول ضربت لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في
المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه قد يجي بما هو
مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع
المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجي في حروف الجر فان عطفت على المستغاث
غيره نحو قوله ع يا للكهول وللشبان للعجب • كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين
المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو قوله ع يا لعطافنا ويا لرياح • وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله
يا لله للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه
مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعلقمية وحكى الفراء عن
بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو
يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو ع فيا لله من الم الفراق •
وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة
في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمعنى يا لله للمسلمين اخصك بالدعاء

لاجل الملابس وقد يتجنب من المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المتعجب منه نحو
لا فصل لك الا فعلها . يا لبكر انشروا لي كليبا . يا لبكر اين اين الفرار . وتوهم انه ههنا لام الاستغاثة كانه استغاث
بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز حذف اللام
في غير المنادى المذكور فلو قلت يا لزيد وكذا وكذا وانت تحكم انه يجوز ولا تستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء وكانه اولى بان يتوسع فيه باستعمالها في المنادى المستغاث
والمتعجب منه معربين عند اللام وانما كانا معربين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة الاسم
المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء
ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواها اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث باللام كما
الالف وما سواها الا ثلاثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف كل اسم
شيء من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او ما عطف عليه عطف النسق
على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين
وحسنة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان
علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب س وكذا لا تقول الا ثلاثة وثلاثين عندي فقال الاندلسي
وابن خروف انما يضارع المضاف اذا كان علما واذا لم يكن علما فانه في غير العلم الا ثلاثة والثلاثين ودرا قلادة
كما نقول للحارث معا اذا قصد جماعة معينة والاولى بالاثنة وثلاثين نحو يا رجلا وامراة الغير معين
او الجملة قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد والاشد وانما يعيب
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال . ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله . جرير ولكن في كليب
تواضع . وقال . اعبدا حل في شعبي غريبا . الوما لا ابا لك واغترابا . وقال . ادارا بحزوى هجت للعين
عبرة . فماء الهوى يرفض او يترقرق . وقال . الا يا نخلة من ذات عرق . عليك ورحمة الله السلام
فكل هذا مضارع للمضاف فسواء جعلته على الاول او لم تجعله على ما ذكرنا انه نكرة بالقصد كان ذا رجل
ولذا لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين للنكرة
ويا عبدا حل في شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان
القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل اقتحمن وادارا بحزوى
الدارسة لكنه كره وصف الشيء المعرف بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل اغفر لي
الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مع الجملة المعطوف اسما لشيء واحد بل كل منهما اسم لشيء مستقل
نحو يا رجل وامراة وان لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف

لانه يجوز

كالنكرة المقصودة وان يجوز نصب ما وصف من معرف
بقصد واقبال وبه نزعه قال الفراء النكرة المقصودة
الموصوفة لانه داة ... العرب يقولون يا رجلا كريما اقبل
فيختارون النصب ه

لانه يجوز جعله معرفة لمعرفة مستقلا فتقول يا رجل يا امراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف
يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف يا ثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل بدون الثاني في المعنى
وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمفرد الا بعد ان لا تتوقف بالاطلاق لا يعجل ولا
على كون الفعل ان الجملة او الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون في الجمل نحو يا
حليما لا يعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف يا رجلا ظريفا فان قيل
اجعل الجملة او الظرف صلة للذي فتقع صفة للمعرفة قيل يبعد الكلام اذا جعلا على صلة بزيادة الذي
والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصرح الكسائي في الفراء بتجويز يا رجلا
راكبا المعين على انه مضارع المضاف فحكى انما اجاز يا راكبا المعين على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه
ما ينبغي ان يجاز نحو يا رجلا راكبا المعين وغيرا شكالا الا يستقل لا يا رجلا راكبا ولا كالحمل جوازا وانما سائر التوابع
من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز انه يكون المنادى بها مضارعا للمضاف فلان شيئا منها
ليس متبوعه اسما لشيء واحد كما في ثلاثة وثلاثين في العدد ولا يلزم من رفع متبوعها فساد كما لزم في
نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا الغير معين لقول الفراء والكسائي يجيزان ان النكرة مفردة بل موجبا
الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله . فيا راكبا اما عرضت فبلغن . ندامى من نجران ان لا تلاقيا
انما جاز عندهما اما لكون راكبا صفة للموصوف تقديره يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يجيز البصريون
بان لكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من حمله على الظاهر فلما خرج
المنادى المضاف والمضارع له اذ جاز دخول اللام عليه نحو يا ضارب الرجل وياضاربا يا رجلا وانه
لا يجوز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يخرجهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذا لا يجاز يا زيد الحسن
الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد الا النصب ولم يجز في المضارع للمضاف اذ لم يجز
لان موجبه المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والخليل في المعطوف
يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضاف اي
اضافة معنوية تنصب كالبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بابن
مضاف الى علم يختار فتحه ش كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي بغير اللام نحو
زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيد او عمروا ولا يجوز عمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وكذا
توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب
المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فيجيء الكلام عليه في باب الاضافة قال الاصمعي لا يوصف المنادى

المضموم المشبه بالمضاف الذي لا يجوز وصفه فان ارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير
انت الظريف وانتصابه على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين البدل وعطف النسق المجرد عن اللام وغيرهما اعني التوابع
الخمسة وهي النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام فالضرب الاول كالمنادى المستقل
اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما مضموما او لا
فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التعريف كما
يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا
عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق حيث
المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ
كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على التوهم
اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر فرق قال ولو تنظر [illegible]
وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيد بالنصب وحكى انه
بناء على انه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل سادّ مسدّ المتبوع فجاز قيامه مقامه
فجاز ان يكون في اللفظ كالمنادى المستانف والزجاج يجعل عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب
التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال زيد بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل
كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالفتح كما يجيء في التوابع فان قلت لما كان البدل والمعطوف المجرد عن
اللام في حكم ما باشره الحرف الباشر لمتبوعهما يلزم يا رجل غلام احمر في البدل والاعلام وجاز تركيب في
العطف قلت لم يطرد ذلك فيه لما الذي بناؤه اسم لا التركيب على ما قيل والتركيب مع كون احد جزئي التركيب
معدولا لما ان العامل الضعيف لضعف مشابهته لان كالذي في باب [illegible] الا اتصال الحاصل بين الا بالفصل
بينها وبين معموليها نحو لا فيها غول ولا هي جاز نعتها بتكرار اسم فاذا ضعفت عن العمل [illegible]
فكيف تعمل مع تقديرها خلافه يا علي ابن ترجاء الاعلام ويجاز ركيه بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني
من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان غير البدل وعطف النسق ذو اللام فنقول كانت
تابعة المنادى المعرب تبعية لمحلها بعارض فكانت ان تكن تبعا لمحل المتبوع وقال الاخفش في عطف النسق
ذي اللام التابع المعرب يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا الظريف ويا عبد الله الحارث وذلك لانه
كونه في حكم المستانف معنى فكان باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا اجاز ثم عطف البيان
المفرد التابع المعرب نحو يا اخانا زيد قال هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وغيره
وقد تقدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم انه لما كان مفردا تبع المعرب والمبني

التوابع المذكورة تابعة المنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا
قاضي ويا فتى ويا هؤلاء في التوابع حال ان تكون مضافة او لا المضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه
قال • يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه • حجر تمني صاحب الاحلام • وكذا المضارع المضاف نحو يا هو الاه
المعروف رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة
فيجوز فيها الرفع والنصب لانها في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس
واجب النصب كالمضاف لما اذا كان منادى يجعله حكم المضاف في وجوب النصب والثانية
اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد اخا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف
ويا تميم كلكم ويا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام
لا يكون مضافا اضافة حقيقية واما الانباري فيجوز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد ولو
لم يكن التوابع المذكورة مضافة تجوز رفعها ونصبها فتقول في الوصف يا زيد الظريف معا وفي عطف البيان
عند الغاة يا عالم زيد وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث
واما التوكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى وكأنه
حرف النداء باشره لمباشرة الاول وقد يجيء على ابن ربعان ونصبا قال رؤبة • اني واسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصر نصر نصرا • وفي حمل ابي علي يا زيد زيد بلا وصل [illegible] عطف بيانه نظر لانه
البدل وعطف البيان بعد ذلك ما يفيد الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد
التاكيد وان وصف الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي
للاول موصوف او بدل منه لما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
كما ذكرنا في الحروف صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز
هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان ينصب يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد
الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذا رفعه وذلك لانه لما وصف صار مع صفته
كالوصف للاول وعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منه لو لم يوصف لصيرورته
مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قوله يا اباردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المعرب حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس
لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني
هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي على الحرف
البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوال حرف النداء صارت كالرفع وصارت
حرف النداء كالعاملة لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلما شابهت الضمة الرفع جاز ان ترفع التوابع

المعرفة لانها كالتابعة للمرفوع وقبل شيئا من حركتها رتبية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف
الاصل لكون ذا الرفع غير عيب فيه هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف
التابع المضاف فاذا المنادى المضاف واجب النصب على ما بين لا اعتبار به فلم ينظر الى تقدير وقوعه
موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعه المرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا
وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل فلم لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف
كما جاز لا رجل ظريف تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الجنس قلت انما
جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكانت لا باشرت الوصف وذلك لان معنى
لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة في لا ينفي الظرفاء لا المنفي
فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان العرف
على اي او وحدا الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الظريف
ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد مر ان عطف البيان هو البدل **قوله** والخليل في المعطوف
يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويزه النصب نظرا الى المعنى لانه منادى
مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع دليل تنبيه على استقلاله معنى كما في يا ايها
الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لان اجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان
تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان يبطل الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع
متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع
والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم **قوله** وابو العباس ان كان كالحسن اي ان كان اللام
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكان انزل اذا
مجردا عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء
له مطلقا فكيف بضم ويحتاج هاهنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها فنذكر ما به يتطلع الى العلم
فاعلم ان الغالب اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله في واحد من ذلك الجنس حتى صار مختصة سوى بحيث
ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله في ذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص
بمعرفة الكثرة الاستعمال عاملة ويستغنى بالعلم لاتفاقي كان اللام في مثله لازمة لانه لم يصر علما الا
مع اللام مضافا كبعضه [illegible] ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة
كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير [illegible] غالبا فاما ان
يكون منقولا عن الصفة او المصدر او لا المنقول عن الصفة كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء
والنضر بكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانهم لم يجعلوا مع اللام اعلاما حتى يكون كجزء منها بل انما جعلت الاول

بجعلها

في شرحها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى
ان كانت تتضمن المدح كالحسن والحارث وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما
وكذا لو خرجت عن العلمية واطلقتها على المسميين اوصافا ومن ثم قيل في المثل لما سميت ما بنا
فالصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما تصلح له كما نحو اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب
وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جاز دخول
اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا عن الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول عنه بمعنى
المدح والذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا بنو الليث في
بني ليث بن بكر بن عبد مناة وان لم يكن في الاصل المنقول عنه ذلك لم تدخله اللام الا اضطرارا وقد اشتراك اتفق
فيه اما ان تتضمن فعلا ويترشح باللام كما كان في الاصل فعلا ايضا وليس اعتبار مع تعرفه قال ﴿ علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم ﴿ باشيه ماضي الشفرتين يمان ﴿ وقال ﴿ رايت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا باعباء الخلافة كاهله ﴿ واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والاربعاء والخميس ففي
الغوالب فيلزمها اللام وقد يجيء اثنان منها باللام دون الخواتم نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه
وانما حكمنا بكونها غالبة ولم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس
محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما
مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك مما لم يجيء الفاظها
اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى خاص لا للعلمية والحوادث كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء
وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه
كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا نعرف ما معنى الاشتراء فيه ولذا لا تعلم وما لم يعرف من
هذا الجنس اصله فليلحق بما عرف وعند البعض ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها
في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلاثاء والاربعاء والدبران والشعرى ليس من
الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها
وانما التركيب تلك الطريقة اجل اللازم لانها تجري واحدا في التقدير له وكان الاكثر مما ثبت
جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند بعض ثلاثة اقسام
احدها ما ثبت جنسيته لفظا وعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولغيره كالنجم والصعق
وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء وثالثها ما لا
يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت

قوله دون الخواتم يرد عليه حديث كان اكثر ما يصوم الاثنين والخميس فقيل له
فقال ان الاعمال تعرض كل اثنين وخميس رواه احمد عن ابي هريرة
وحديث ابن عمر كان يأتي قباء كل سبت [illegible]
وفي شرح الصحيح [illegible] من جمعة الى جمعة عند مسلم في النهي
والعمل تعرض الاعمال كل خميس واثنين وفي صحيح البخاري
من كتاب الايمان [illegible] قوله اليوم اكملت لكم دينكم حديث عمر
قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي صلى الله عليه وسلم
وهو قائم بعرفة يوم جمعة قال الكرماني [illegible] عرفة غير منصرف
[illegible] للعلمية [illegible]
[illegible]
والجمعة صفة [illegible] للحمل على الاثنين [illegible]

جنسية لفظه كالدبران والعيوق لكونه لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا بطولى ومذهب
المبرد وليس ما قاله العليه بلمم ولا يرد عليه كلامه وذلك لانه قال ان كانت اللام في العلم اخترت
مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية
وكانه تجرد عنها لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان
اللام اذا تفيد التعريف فليس العلم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا
اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه قوله والمضاف المعنوي الى التوابع
المضاف وهي غير معمول لها قوله قبل وتوابع المبني المفرد وليس في نسخ تقييد المضاف بالمعنوية ولابد منه
اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفرد وذكر في شرح المفصل في يحيى بن الوضع في قوله ع يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه
وفي نسخ يلصلح يا ذا الضامر العنس سمى انما مثلنا بمثالين احدهما صفة اسم الاشارة لانه لا يكون الا
مفردة كالمجيء في باب الوصف كما ترى يا ايها الرجل الضامر العنس صفة في الحقيقة مفردة والثانية
ان اللام في الضامر والمخبر اسم موصول والموصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكما
قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قوله الذي ضمرت عنسه بتقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان لفظه ووقع
علمناه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون فيه الالف واللام موصولا الا
في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف ايضا كما في الاول ما قدرنا وهو ان المضاف اللفظي وان كان
مضارعا للمضاف لكنه لا يجري ما يجري على المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجرى المفرد اذا كان تابعا لمنادى
غير ما ذكر يختص في اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا والعلم
الموصوف بابن متصل بعلم ابن فيما ذكروا واما بنت فليس مثلها في النداء نحو يا هند بنت عمرو وجهان والاول
المنع لان التخفيف سببها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والثاني العلم
موصوفا بابن متصلا به صفة احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يخفف المنادى في مثله
او مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد ابن عمرو في الابتداء على ان ابن خبر مبتدا وكون ابن متصلا كما ذكرنا
وكونه مضافا الى العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى والاكثر
وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا
لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك كون الفتحة حركة المتبع فالاصل
لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن عن ابنه والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف
باي صفة منصوبة كانت نحو يا زيد الطال وبعض البصريين يجيزون فتح المنادى المفرد المفتوح
هما كاما اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف

بابن وا

بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا
ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله ع جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف
التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما ولا جمعهما وتصغيرهما لانها لا
يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لا المثنى والمجموع اليهما بعلمين وايضا لا
يكثر استعمالها قوله واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزم
رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة ش لو دخل اللام المنادى فاما
ان يبنوه معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قيل بناء الاسم معها كالخمسة
والخاز والآن فاستنكر دخولها سطوة اي المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد
لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال
بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهية اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما
من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا ان عليا بحيث في موضعها قالوا وليس
الحد ولاجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل المنع
اجتماع اداتي التعريف بحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم
تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله ويا عبد الله وقال المازني في اسم الاشارة تنكر ثم تجبر
بحرف النداء التعريف الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا قبل اي يا هذا ولا حاجة الى ما ارتكبا
اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي عذر وقعا جمعا مثل هذين
التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال
على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا
الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام وذلك لان من ضرورة المنادى ان
يكون متميز الماهية وان يكون معلوما انك تنادي نحو يا شيء ويا موجود الان يكفي فيهما
عن ان المخاطب ما فيه شيء ما يكون في العقلاء الا من يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا
مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اي بما قطعه على الاضافة
اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين
لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الاشارة فانهما وضعا
مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية او بالوصف واما
اي فباسم بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده
وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل

واما الموصول فانه وان ازال الابهام بما بعده لكنه بجملة ثم نحوه اذ ايا المقطوع عن الاضافة احتاج الى
الوصف باسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع منبهًا ان الاسم بعده يحتاج الى اسم الاشارة فانه قد
يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت
يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف
يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه واجاز الرفع
والنصب في يا هذا الطويل واما المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة واي
قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اي المتوسل بها الى نداء ذي اللام عن الاضافة
لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم
يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء
التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه ومن تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدله من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا
بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد هاهنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء تنبيه
ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه والغالب وصل
اي الى ذي اللام لان اسم الاشارة في الاصل ما يشير به المخاطب الى شيء فهو في اصل
الوضع لغير المخاطب والمنادى مخاطب فيجرد عن الخطاب كما يجيء في بابه فتخفى شيئا في بعض الاماكن
فلا يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء فيفصل بينهما باي في بعض المواضع لتشاكلها
في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايها
الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما ذهب اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصولة
وذو اللام بعدها خبر مبتدأ محذوف والجملة صلتها ... وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف
للمنادى ولاسيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ايها ويضعف تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة
في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم كما
ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا لكونه داخلا على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء لانه اسم دال
على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجلية وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال
بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء

بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو
الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فيه
ثم نحو نعتها من الصفات المشتقة لانها تخص بعض الماهيات نحو هذا العالم وهذا الابيض واما
التعريف باللام فلان تبيين الماهية حصل بلفظ الجنس وتبيين الفرد من افرادها على اسم
الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ
هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة
احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هاهنا فلا تقول هذا اليوم الرجل
كما يجيء في غير هذا الموضع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله
والتزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا لو كان القياس جاز نصبه ايضا كما في
يا زيد الظريف لكنهم نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنه باشر حرف النداء واما
الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تحقيق
نصبه قبيل قوله وتوابعه اي توابع اي رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة يتبع
متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع
سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما تقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة
للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل
او لزيد واما في اي فلان التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لانه هو المنادى في
الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل
ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذا ان يكون عبد الله
صفة لاي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها
الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه ولما ابدل من وصف اي فجعل البدل
منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول
يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها زيد برفع ويجيء في باب البدل
انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد الفهم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع
والنصب ولا يجوز يا ايها الرجل زيد بضم زيد بلا تنوين لما تقدم ان التابع الذي بعد وصف
اي لا يتبع ايا واما اذا جئت بعد وصف الاشارة بتابع فيجوز ان يكون تابعا لاسم الاشارة
لان اسم الاشارة قد يستغنى عن وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الرجل
وزيدا بالضم وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا

على الوصف نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفاً لهذا واسم الاشارة لا يوصف
الا بذي اللام كما قلنا فانى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعاً ولا نصباً على المفرد الذي هو صفة المنادى المضموم
نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق
المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو وقال الخليل يقوى النصب
عطفاً على زيد ولجاز الكل ذو نيابة بالرفع حملاً على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه
في كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى انك تقول يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب ان كان
القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظاً
ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في الصورة تقديراً لا لفظاً
قوله لانه تابع معرب يعني الصفة المعرب لا بحال له او الحال لا يحمل على محله ويرعى ظاهر اعرابه التوضيح
تطولها الاولى فلان المضاف اليها اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه
ومضروب الغلام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فلانه وان كان ظاهر الكلام منع
الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ولهذا جاء في لفظاً
ما يوهم خلاف ذلك فهو يحتمل ما لا الحمل فيضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب
عمرو ولا يجوز في نحو الحسن الوجه والبدن الرفع في المعطوف كل هذا كراهية لان لغته التابع لفظاً مع
المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيداً
وعمرو ولان يركب له الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان
مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله • فان لم تجد من دون
عدنان والداً • ودون معد فلتزعك العواذل • بنصب دون وقوله • فلسنا بالجبال ولا
الحديدا • ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل لانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه كان صفة المنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه
كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود
بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار
نحو الرجل في يا ايها الرجل كالعلامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشره
حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه فان قيل فيجب ان يجوز في توابعه ما جاز في
توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني
لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله وانما جاز ذلك لاجتماع شيئين فيه لا
لزومهما الكلمة فلا ينفصلان عنها الا نادراً كقوله • تسمعها لاهه الكبار • وكونها بدلاً من همزة آله

بينهما

بينهما الا ثقيلا قال • معاذ الاله ان تكون كظبية • ولا دمية ولا عقيلة ربرب • اما النجم
والصعق والدبران فلانها لازمة لكن ليست بلازمة لفظاً واما الناس فان اللام فيه
عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا في الشعر كقوله • ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا
الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول كالكتاب من
العبادة وأله بفتح العين اي عبد فالاله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام الغالبة
كالصعق كانه كان عاماً في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اي يعبد
وصار مع لام العهد علماً له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزته اغلب من تركه
وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا تعتقد اجتماعهما بحيث يجعل الفرد
كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يجئ الاله في السعة اورد ابو الفرج الاصبهاني في ابياته لابن
كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة ونقلت حركتها الى ما قبلها كما هو
القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا يدغم لو خفف
نحو الالهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عوضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين
لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر بان الالف واللام نحوا
عما كانا عليه في الاصل وصار كالجزء الكلمة حتى لا يستنكر اجتماع يا واللام فلو كانا باقيا على
اصلها لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل
على الاصل ويجوز ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته
واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى السعة
وخواصه ما في اللهم ويا الله وآلله وها الله ذا والله مجرور بحرف مقدر في
وآنا الله بقطع الهمزة كما يجئ في باب القسم وقوله • من اجلك يا التي تيمت قلبي • وانت
بخيلة بالوصل عني • شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله • فيا الغلامان
اللذان فرا • اياكما ان تبغيا الحينا شرا • اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذي اللام
مطلقاً في السعة والميم في اللهم عوض من يا اختصا تبركاً باسمه تعالى وقال الفراء اصله
يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع
بين يا والميم المشددة ضرورة قال • اني اذا ما حدث الما • اقول يا اللهم يا اللهما
وقد زاد في آخره ما قال • وما عليك ان تقولي كلما • سبحت او صليت يا اللهم ما
اردد علينا شيخنا مسلما • ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا توصف اخواتها من الاسماء
المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه

لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند س
على النداء المستأنف ولا ارى في الاسماء المختصة بالنداء ما يمتنع من الوصف بل السماع
مفقود فيه **قوله** واذا كرر المنادى في نحو يا تيم تيم عدي فالضم والنصب **ش** يعني بمثله المنادى
المفرد اذا كرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني واجب النصب ولك في
الاول الضم والنصب قال • يا تيم تيم عدي لا ابا لكم • لا يلقينكم في سوءة عمر • وقال
يا زيد زيد اليعملات الذبل • تطاول الليل عليك فانزل • اما الضم في الاول
فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على ما ياتي في بابه
واما نصب الاول فقال س ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تأكيد
لفظي لتيم الاول وقد تقدم في توابع المنادى ان التأكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم
الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة
فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف وشبهه س باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في
لا ابا لك لتأكيد اللام المقدرة واعلم ان تأكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا
يفصل المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين يعوض منه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل بينهما فيما تقدم مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه
الا في الضرورة وذلك بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة ولانه كرر الاول
بلفظه وحركته بلا تغيير فصار كأن الثاني هو الاول فكأنه لا فصل هنا كما لا ترى انه نحو قوله
ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار
ان النكرة المنصوبة بها ومع لا التبرئة واجبة الرفع مع قوله تعالى لا فيها غول وقال **بيت**
فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • مع ان حرف الجر لا تدخل الا على الاسم
ويمكن ان يكون قوله ع وصاليات ككما يؤثفين • من هذا فلا تكون في البيت دليل
على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر دل عليه هذا
الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما في ابد في قوله تعالى وكلاهما لان القرينة
الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم الثاني
فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه في مثل مع اختلاف المضافين
نحو قوله ع بين ذراعي وجبهة الاسد • وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما
اجوز لان كثرة التكرار داعي الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه
بعدها مثلهما وعند س ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقته المبرد في ان اصله

اولى رد
بابي اي عارضا اسريه

يا تيم عدي

يا تيم عدي تيم عدي انه تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف
قال لما حذف المضاف اليه سقط الثاني فبقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول س
وكذا يقول هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد لانه لا يطرح ههنا ان يقول ان الفصل كلا
فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي قال الاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافي وجها
رابعا في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في
يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في تعارض العلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى
العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان الاول فهو كالوصف في التبيين **قوله**
والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلامي ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي
ويا ابت ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي وقالوا
يا ابن ام ويا ابن عم **ش** اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لانها ضمير المفردات يعطي الى
الكلمة مثل الفاء واحد دون تركيبها مع كلمة على حرف واحد كالعطف ونائب باء الجر ولامه وياء
المتكلم اصلها الحركة لئلا يلتبس بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة لا
يحتمل الحركة الثقيلة مثل الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو
الاصل وقولهم الاضمير يخل الى الكلمة لانه لا فيه ما هو ممنوع وحالها ظن في المضمرات التي حال تركيبها
بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر
في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرح وضعه للكلمة التي هي في حال التركيب علة البناء على الاشد
الحرف فان الحرف جاز وضعه على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير كان بحرفا ومن هذا
وعلى كل حال فلا خلاف في اسكانه يا ابا الكلم الثرا استعمالا لان ذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك بعد
الاحتياج اذا اعطى حركته لوقوعه بعد كالطويع فلا يبتدأ به مع كونه حرف علة وهذان
اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو غلامي وغلامي واما يا غلام بحذف الياء
في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود فيه غير مقصده
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخففت ياء غلامي بوجهين بحذف الياء
وابقاء الكسر دليلا عليه وبقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذا الوجه
لا يكون في كلها داخلا في ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء حتى يشتهر
بالمنادى المشهور على الياء المتبوعة بالحذف والقلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا
في المنادى نحو يا غلام ويا ابا بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف واما فتح يا بني فاصله يا بنيا
فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوف وذلك في

الاسم لفا لبه عليه الاضافة الى اليا وللعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في
الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر ربما للازدواج
قوله وبالها وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجي في باب الوقف واذا وقفت على
غلامي بسكون اليا وصلا فالوقف عليه بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما يحذف
ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجي في الوقف واذا
وقفت على يا غلامي بفتح اليا وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح
قوله وقالوا يا ابه ويا امه يطرد فيها ما في سائر المنادى المضاف الى ياء المتكلم ويزيد عليها
بجواز ابدال اليا تاء وتا تانيث هذا عند البصريين كالواو والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما
وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام
مظنتا التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث
ويا الاضافة مقدرة بعدها ولو كان كذلك لما قالوا الشعر يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه
التاء المبدلة من الياء للترخيم ويلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء
الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى
الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء
كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما فتحت هذه التاء لانها بدل من
يا حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصله يا ابتا ويا امتا فحذفت الالف
وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل
الثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة
كما يجي في نحو قوله • كليني لهم يا اميمة ناصب • وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل
من الاول وكسر التاء فيهما لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين عوضين
بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل باب يا غلامي لانه مضاف الى اليا واذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غير الام والعم
والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى كما مر يجوز فيهما تخفيف اليا قياسا بالحذف او القلب
الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في
باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه بما مر فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء بالفتحة
عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام وقيل لما صار ناتجا فيهما
فتح الميم وكسرها اكثر من حذفها نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهي في غيره ضرورة

وقيل ان اسمه بنطق الكوكب

ش انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكونه المقصود في النداء وهو المنادى له
فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف آخره اعتباطا قوله وهو حذف
في آخره تخفيفا قوله يعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض
وعصا والا فكل حذف الا ذكره من تخفيف ويقولون له ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط
مع انه لابد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره
ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اراد الحد الشامل للجميع اشباهه قلنا
هو حذف آخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد آخر
الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف قد صار آخر الكلمة بدلالة
تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف اليا في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى
ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا للاعتباط
ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب لا للاعتباط قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا
مستغاثا ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف واما بتاء تانيث ش شرط ترخيم
المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا له ولا يكون مستغاثا
ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الآخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما
زائدا على ثلاثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يرخم المضاف لان حكم المضاف
وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله • خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا • اواصرنا
والرحم بالغيب تذكر • وقوله • ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة • سيدعوه داعي ميتة فيجيب
اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة
ديار مية اذ مي تساعفنا • ولا يرى مثلها عرب ولا عجم • وقول المتنبي • لله ما فعل
الصوارم والقنا • في عمرو حاب وضبة الاغنام • وبعض العرب يرخم الجملة بحذف
عجزها نحو يا تابط والقول والاخفش جوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط على لان حركة
الاوسط كالحرف الرابع فيرخمه نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم
الثلاثي علما سكن وسطها وتحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تاء وليس
وعلمية على تقديرين الاستقلال كما ذكر وعلى نية المحذوف عند س والمبرد يوجب تقدير الاستقلال
واستدل س بقوله • الا اضحت حبالكم رماما • واضحت منك شاسعة اماما • اي امامة
وانما لم يجز ترخيم المضاف عليها اختاره البصريون ولا ترخيم الجملة عليه لانهما اذا سمي بهما تحكى الحال

جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي في باب التركيب فلما كان
كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لبراعاة حالهما قبل العلمية والمجي
بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث
المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس اخر
الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني والحذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية
بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج
بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بالبسرة وحذف آخر بدليل ان اعراب المضاف
باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف
آخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف
اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء
الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما
لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه
الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة
علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف
وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير
المزيد فيه قليل **قوله** ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب
التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم زيادة على
الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اعني الثلاثي
بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل
غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة
ظاهرة تلجئه الى الحذف فان قلت المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل
من ثلاثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمه مشبهة للرفع
على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو
شاة وثبة فانه مرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة فرق الاول ان وضع التاء على الزوال كما
بينا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط
الحرف الاصلي عن آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان
بقاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا من ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها

امتزجت

امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل في المثل قبل
البكاء كنت عابسة وقبل النعاس كنت مغتمضة ولو اعتبرنا ستمال التاء مستجزئة
الكلمة بكونه متعقب الاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يلتفت بما تصير اليه
حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو غرفات وتعلق به في
نحو الدار والشمس وليس الغي التانيث هذه الاحوال فالتي كل اسم في آخره تاء فان حذف
التاء في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء ثلاثة او اكثر وسواء كان الاسم علما او لا والغالب الترخيم
فيه عومل الآخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله
كليني لهم يا اميمة ناصب ٭ وليل اقاسيه بطيء الكواكب ٭ فصار في المنادى غير المرخم
وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا
وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلحة يا طلحه وقليلا ما يقف بسكون الحاء وذلك
لانهم يلحقونه هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة اعرابية والحقيتة بها نحو ره وقه وانه
وكيفه والمه يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقها كان هنالك هاء
في الاصل اولي ويغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله ٭ قفي قبل التفرق يا ضباعا ٭
ولا يك موقف منك الوداعا ٭ ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من
نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال المنادى وليس لغيره ذكرنا انه لا
الكثرة كالكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قاله مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح
ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال ٭ فقالوا تعالوا يا يزي بن مخرم ٭ فقلت
لهم اني حليف صدا ٭ وكانهما راياه ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا
رخم الكلمة تحذف شيئا من جوهرها لا يزاد عليها شي من الخارج فعلى هذا الا يمتنع عندهما مجي سائر
التوابع **قوله** فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله
مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد
ش قسم ما يحذف في الترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في
احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا المعنى واحد لان
كل واحدة من زيادتي سلمان وكلا سلمون بمعنى آخر فلا زيدتا معا لطرفتا معا وهاتان الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون
ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان
وخراسان وياء النسب وما اشبههما نحو كوفي وروحي والفا التانيث كحمراء وهمزة الالحاق

بالاعما وهي مجامع الاستقبال الاستنقاص الكلام
النعاس كنت مستترة بغضب البخيل بغيض
بالاعدا وصحح الاولى كما ٥ بخيلا ودافع
قبل البكاء كما ٥ وهو ما يعربا بعيز بيني
بكونه العصور اخلفته وبغضب البخيل بغيض
بالاعسار وهنا كاصدا اليسار بما فيها اسي
هنا تكاه ودرها لهم فيتنقلعم

مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء **قوله** اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اي
الحسن على ما هو مذهب س لا افعالا كما هو مذهب غيره لانه اذا لم يكن من باب عماد
لانه من باب حمراء وقد يجيء في التصريف تحقيق المذهبين فيه وترجيحاتها **قوله** او حرف صحيح كان قبله
الف نقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وهي للاحتراز لانه لا يحذف في نحو عفرناة وسعلاة
الا الهاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة
فيه وانه لم تحذف كما في مستعار ومستجير ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا
والمشهور خلافه وسعي بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسها فلا يحذف
مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور وغرنيق لتحصنهما بالحركة وتقويها
بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلها من جنسها سواء كانا للالحاق نحو سنور وبرذون
ملحقان بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذا للحروف الصحيحة بقلة
المد فيهما وانما حذف الحرفان لان المد في الغالب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما
قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش في نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد به وانما حذف
الحرفان هنا لانه كان لا بد من حذف المدة لان المعنى لما لم يكن لنحو الترخيم حذف الكلمة يجب حذفه
فالحذف للحرف الاخير هنا مستطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل الاخير حرف
مد وهو اكثر من اربعة احرف كعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف
علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا **قوله** وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لانه لا يبقى بعد
الحذف على حرفين وانما لم يجز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في نحو
عمار ومسكين ومنصور **قوله** وهو اكثر من اربعة احرف ثم قبله او حرف صحيح قبله مدة لان في
حكم زيادتان في حكم الواحد لان نحو سلمان ومروان وقنون وقلون وعدتي يرخم بحذف زيادتيه
الترخيم لانه بقاء الكلمة على حرفين فيما لم يحتمل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة
وشاة وفي نحو الجمع حذف الحرفين في نحو بيانة ونبون ونحو ما الامر الاول وانما الحذف نها
شبها بهما غير تاء بناء الواحد كان البين جمع المذكر السالم وكان مثل عمرو ولما كان الفاعل حذف العين في
الالف في نحو حمراء والنون حذفتا الزيادتين معا وبعضهم يجيز يا حمراء بفتح الهمزة قياسا على الثاني
في نحو ثعلبة ... باسمية يا سمير والوجه الثاني لانها اختصاص في حال الياء لما ذكرناه من كثرة وقوع
الترخيم فيه وقوعه لغير المرخم في مسالة الرخم ولا كذلك نحو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم
المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذا الاكثرين منهم منعه ترخيم المثنى وجمع المؤنث
السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فالصحيح ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا لانه لا التباس والمجوز كذا

لايجوز

لايجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ الرخيم لا يلتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف
الى الياء وهذا كما منع س ترخيم نحو قائمة وقائما عن غير علم على لغة الضم لانه لو كان كما ذكر وانما
اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا يذكر لما اذا ... لفعله فيلتبس به قال المص الظاهر
جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا وقول الاشكال ان اللبس فيما قال ليس اغلب والا كان غير علم يجد
ما ذكره غيره لان جميعها مشروطا بالعلمية واشتهار السيوطي يعلمه ما يزيل اللبس الغالب ثم الخلاف كل موضع
كانت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كما على نية المحذوف وفي
ولان لاط الفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية
المحذوف لئلا يشتبه بالحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لانه يعني نية المحذوف ان المحذوف في حكم الملفوظ
والكوفيون يحذفون في نحو لا ايا وبنو رايا الاحرف الثلاثة على الاغلب الياء في نحو زيادة
الجميع والبصريون يجتنبون ... الالف الاخيرة لتحصن الياء بحركتها من الحذف **قوله** واما المركب
مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان بموضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتين
كعنطين منفصلين فهو كالاخر عن مفاصل المتصل بعضه ببعض لاتقربا العهد
بالاتمام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فان رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة
اقبل وفي الوقف يقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاركا ولو سميت رجلا بابن ... في
الوقف باسلتها بالهاء لانها لتطرفت لفظا ولم يوقف على التاء بتحكه الا في بعض اللغات قال واذا
رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
المحذوف كما تقول ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواته
كما يجيء في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاقبته
النون حذف الالف معه حذفها مع النون **قوله** وان كان غيرهما فان كان في آخره زيادتان حذف منه حرفان وهو
ذو زيادتين في حكم الواحدة وهو حرف صحيح قبله مدة زائدة وغير ذلك حذف منه كلمة وهو ز
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حا
ويا ثمي ويا كرا **ش** اي المحذوف للترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على
ما كان عليه وكان القياس ان يكون بحيث جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه مثل الاكثر لان المعلوم من استقراء
كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت وكذا بقي ما قبل المحذوف
الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان في الحكم يلحق ما قبل المحذوف
في نحو غد ويد ودم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه
لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف

فى النداء يا قضى يا عكن حتى صلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه خصوصه
المتعرضى ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك للتخفيف كما مر لان الندا
ليس مخصوصا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجى بعده من الكلام المنادى لاجله
حذف في الترخيم مطرد الا الواجب نحو مال الرخم فاقا الا في الاغلب منها اماله نحو حمضا وقاضي العلم
فيه مطرد لا واجب ومن جملة اسبابه انه نظير الكوسج كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب
فاذا كان المحذوف سوى حرفي الثبوت لم يغير ما بقى الاخر من سلطعم بعضهم يختلف فيه وبعضهم يتفق
عليه فمنه اسم ازال الترخيم سببه عن حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو علوي وتحفو
على هذه اللغة يا علي ويا قاضي برجوع الالف واليا لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى
حذف فاله وقال الخصم ونعم ما قال لو قيل يا علو ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن
الاخير الثابت لفظا والخلاف في رد الالف واليا في اللغة القليلة على لغة الضم لزوال
الساكنين لفظا وتقديرا ومنه اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى مع السكون كان
مدغما فيما المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت
تسمن عليه الابل فسكن ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنا
فتح الاخر اتباعا لما قبله كما في عضّ وذي ولم يلده ابوان وقولهم انطلق في
تخفيف انطلق وذلك الاخر لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه
الفعل الذي هو اصل في التصرف فحرك بالفتح لالتقاء الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله
كما اتبع في الفعل فيما تعذر اله من الكسر بما امكن نحو لم يلد وانطلق وايضا ان الفتح على الوجه
المختار وغيرهم يجيز في نحو اسحار الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما ولما انه
لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ازدّ وخدبّ فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة الى نحو
كما في مرتقى والفراء يحذف الدال الاولى ايضا في اسحار رسم الالف قبلها والساكن المدغم في
ازدّ ثباتا على اصله في مرتقى فاما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون فانه يرد الى الاصل
حركته اذ لم يلتق ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي رادّ يا راد
وفي مضارّ اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه
اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى الاصل حركته لانه لا يحتج كما ذكرنا سكونه
الحرف الاخر في الترخيم فتقول يا محمر بكسر الراء ويا مقنسر بسكون القاف وفتح العين في مقعنسس
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدبّ لانه قادر على ازالة سكون الاخر بغير
الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو خدبّ اذ لم يكن للساكن اصل

في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى الاصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم
يا قاضي ويا علي في المسمى بقاضون واعلون لان الالف الساكن فرق بينهما بان الياء
في قاضي اصل لا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في محمر
فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف
منوي الثبوت بعد حذف الدال فبقي فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع
الفرا من ذلك لان الواو في اللفظ من آخر الكلمة وقبلها ضمة ومثل ما قال في ترخيم هرقل
على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء حركة الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت
جعل المحذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من نحو يا عم
ويا سع ويا عم في ترخيم حمود وثمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما
براسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا منص ويا قمط
في حارث ومنصور وقمطر وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا
مثنا في قاضية ومثناة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت
الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يات في
كلام العرب اسم متمكن آخره واو وقبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي
والادلي لما يجي في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان
كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتهما الفا تقول في غليان ونزوان يا غلى ويا
نزا وفي الكثيرة يا غلي ويا نزو لانك اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى تقلب
الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا او ياء
بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقا ويا خزا في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو
ويا خزاي لان مثل هذه الواو والياء انما يقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف
وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فانه عرفت مما تقدم من الاصول
رده تقول ايضا يا شاه في ترخيم شاة او ثالا في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد
العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بابقاء حركة العين عند غيره كما يجي
في باب النسبة الاخفش يقول وشيي ودييّ وشويي ولفظ لم تعرف ثالث الاصول جعلت
الثاني ذا اللين كما تقول يا لا في المسمى بلا ولم يكن الثاني حرف لين لم ترد المحذوف كما
تقول يا اب ويا عد في ثبة وعدة وكل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات
ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى

المعرب على حرف واحد وان ادت هذه اللغة القلب الى قلب ما لا يكون منقلبا كما في خمر
حبليات وحبلوي وقد ذكر المبرد انه لا يجوز اذا لانها نون عجالى كون الف فعلى منقلبا عن
ياء او واو ولم يتهيأ الا للتانيث غير منقلبة عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانها اذا
يكون ملحقا بجندب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل الا ان هذا الذي
عرض ليس ببنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية الاستقلال فيه
الى وزن لا نظير له انه لا يجيز الا على بنية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام
وفرزدق وقذعمل وسفود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميع
على نية الاستقلال نظرا الى انها مثل ليست باصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا ان تقول
في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خضم يا خض مع ان مفع وفع ليسا من
ابنيتهم فتقول يا طيلس ويا فرزد ويا قذعم ويا سعي ويا هندل ويا عيق في الواو اذا
رخمت صحراوي على القلي قلبت الواو همزة فلما زالت عن التطرف فيه لان همزته اذ ليست
منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف
التانيث فبعد للتانيث فيه والاولى ان لا تصرف نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا صيغ النداء
في المندوب وهو المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى
ولك زيادة الالف في آخره ش هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا
ما عليه فلا نعيده قوله المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما
قال بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة
لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها ام الباب فتصرفت
ودخلت في جميع انواعه وقد ادخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو وا
حزنا وواويلاه واثبورا قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب
لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل
وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال
وا زيد واعبد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على
التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه
اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى
مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما تحمل
العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص

المندوب

اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء المشار وكذا له في معنى الاختصاص
كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف في آخر المندوب ويجوز
ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء
المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب
الالحاق معه تقول يا محمداه يا علياه بالالحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتح عن الف
الندبة نحو يا زيد وا زيد ولم يثبت وقد تلحق هذه الالف المنادى غير المندوب قال
ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه في غاية البعد ومنه يا هناه في
المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه ش
آخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او
والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف وتقدر الاعراب نحو واضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل
وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركة قياسا على مدة
الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل
مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فكانت
فيها الالف دون الواو والياء لان المد في الالف اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا ولا ياء الا
لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مد تاما فالمطلوب مد ما فيكون بالالف بل بحروف العلة
فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن وهنا امكن
لكونها اعرابية ولم يؤد لحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلم ان المشهور في الحق
الالف انها الاصل في مدة الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمد تتبعها
مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء اللزوم قال حتى وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني
ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو
اخترنا ههنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وتقلب الالف ياء بعد نون
التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها في زيدانيه الكثير وازيداناه لئلا يلتبس المثنى
بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو واجحميّ اثناه متيناه وان كانت الحركة
غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام
المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب واغلامهوه في المسمى عنه لئلا يلتبس بالمسمى عنها والحق
في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما
المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو

اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع وغيرها اما التنوين فيحذف للساكنين واتباع المد حركة ما قبلها نحو وا غلام زيداه وان غلط فحذف مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى وهو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها لاجل الف الندبة وانما فيحذف للساكنين واتباع المد حركة ما قبلها نحو وا غلام زيدنيناه على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المد كسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفت لالف الندبة عند النحاة نحو وا سعلاه وا غلاماه لان حذفها ولها الساكنين اذا كان مثلها هو القياس كما يجي في التصريف وقال الحلم بل يستغني بها عن الف الندبة وان كانت واوا او ياء فان كانت الحركة قبلها حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا ابنياه ويا يرماه ويا سعد وله واما اذا ندبت يا غلامي بسكون الياء فلك تنوينه عند سيبويه يا غلاميا لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وا انقطاع ظهراه وقال المبرد فيه القياس فيها ولا يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال الحلم الحذف ليس بوجه وقال نحو وا غلاميه او جعلها لان اصلها السكون فيمن قال به الصغار يزيد عليه مدة الوجه كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك نحو مصطفاه ولا يرد الالف الى اصلها استغناء بها على الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف التثنية مجي المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون العارض فيه كالاصلي فيقوله ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يستغنى عنها كما ذهب اليه واما الياء فلا تقول الا يا قاضياه في يا قاضي وان لم يكن الواو والياء اصلين في الكلمة فان كانتا مدتين اي ما قبلها من الحركة من جنسها نحو وا غلامهوه وا غلامهيه وا ضربوا وواضربي فانك تكتفي بما فيها من المد عن الف الندبة لكونهما اصليا بخلاف مدة يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست بلازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مدة نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مدة اصلي وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قابل لواه ويا قابل كيا واما ميم الجمع فلا بد من الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو وا غلامكموه وا غلامهميه والواو والياء بعدها انما اثبتناهما في الجمع للاستغناء بهما في المضمرات ردتا لمدة الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه وغلامهيه واما الف المثنى فتقلبها واوا او ياء والتنوين اما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا نحو يا ميناه في المسمى بمن وحذف نحو وا قنسريناه اذا سميت به وقال الكوفيون

المسمى بالجمع المذكر السالم ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه واذا اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذا ان يلزمه الياء كما يجي في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيدينا وا قنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والكلام ليس يجي اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية في الجمع حتى يمتنع فيما امتنع فيه وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثنا عشراه بالالف في الاول غير مضاف وعشر بمنزلة النون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله والحقها في الوقف ش يعني ان الحاقها السكت بعد الياء مدة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم اوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب هذا القائل مع والانها يكتفي في الفرق بين الندبة والنداء ولسيبويه قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف كما مر في الباب الحاصل مع الالف ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بياء الخفي المد لاسيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبين كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجي في باب من التصريف وحذف الهاء تحرفه وصلا وربما ثبتت في الشعر اما مكسورة للساكنين ومضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتح بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجل الوصل مجرى الوقف قال ع يا مرحبا بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وا رجلاه وامتنع وا زيد الطويلاه خلافا ليونس ش هذا الذي ذكره في المتفجع عليه واما المتوجع منه فلا تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة وبعني بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وا هذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب في الندبة اذا كان المندوب مشهورا الايلام الناديب في التندبة عليه ولو لم يكن كذلك التفجع عليه مشهورا لم يكن لذلك الاسم حاجة في ندبته تقول يا من حفر بير زمزماه اذا كان حفره مشهورا التفجع عليه والمشهور وكذلك يا حسناه وجهوه في المشهور فلذلك خصا بالمندوب ان يكون مع شهرته سواء كان تعريفه قبل الندبة او بعرف الندبة تقول وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بير زمزماه لاشتهار الرجل بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير لا المؤمنون فلو الحقت مدتها المضاف لا يفك عن المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه واللام الف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المنازع الفصل والطا حبلا.

وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وا من حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفه
آخر الموصوف نحو وا زيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وا زيداه الظريف
لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته
وليونس ان يقول انه متصل به على الجملة لفظا واتصاله به في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته
والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها
ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا سقاه وقد
استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعرف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم ربما نوّنوا المندوب في الوصل نحو واذيدا لا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس
والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل
وافتد مخنوق واطرق كرا ش يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا
رجل او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام كاضحوا يا
حسن الوجه ويا ضاربا زيدا حصرت هذه الثلاثة والعلة بعينه اولا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف
التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادي مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفه
انها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هو اذا حرف تعريف وحرف
التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف
من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي معينة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان
ينبغي ان لا تحذف من ايها ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما
كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها
من غير ان تصفه بذي اللام كما لا يجوز الحذف من يا فل فثبت ان الاعتبار في حذف
حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل وبوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز
الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان معرفة قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في
الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كونه اسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر
فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا
وهي حرف النداء والكوفيون يجوزون حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهدوا
بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجيء في الحروف فتبقى في هذا على العادة
التي هي حذف الحرف منها العلم والمضاف الى غير ما ذكرنا كانت او موصولة واما المضمرات فيشذ نداؤها

نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي وقال في ضبط ما يجوز حذف حرف
انه يحذف مما لا يوصف به اي بل يجاز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما
لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث فلان الغالب فيه تنبيه باطالة
حرف التنبيه فكونه المستغاث له اولى بهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما ما دابه مجاز
منها حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء
فيها مجاز الزموا لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها ولم تذكر المصنف لفظة الله فيما لا يجوز حذف
الحرف وهي منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه في آخره على المشهور ولان الاصل فيما فيه
اللام ان يتوصل الى ندائه بايها او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم
يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اي ادخل في الصباح وهو مما قالته امرأة جذيمة زوجها
امرئ القيس تبرما به وكان مفركا وقيل انه سألها عن سبب تفركهن له فقالت لانك ثقيل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة قوله اطرق كرا رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
ان النعام في القرى ما ان ترى هنا كرا فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل يضرب للمتكبر الضخم
اي عامره المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخل ايضا وقيل ذلك
افتد مخنوق قاله شخص وقع في الليل على السليك بن السلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد
مخنوق فقال له السليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغتالك فذهب مسجا الليل في
الصرع ثم ضغطه السليك فضرطه فقال سليك أضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد
يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا ش المنادى منصوب به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة
عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه
حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه في النصب اي فهم لا يهتدون الى ان يسجدوا
ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اي فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من اعمالهم
اعمالهم فلا تكون لا زائدة اي فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا واعلم انه قد جاء اسماء لا تستعمل في
غير النداء وهي فل وفلة وليس مرخم فلان والا لم يجز في النداء يا فل الا على مذهب الفراء كما تعلم
من تجويزه نحو يا عم في يا عماد ولو كان مرخم فلان لقيل في المؤنث يا فلا بحذف تاء فلانة ومن ذلك
يا مكرمان ويا ملأمان ويا نومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي يا لكع وكل ما هو
على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على
فُعَل في سب المذكر وفَعال في سب المؤنث نحو خُبث ولُكع وخَباث ولَكاع وفَعال هذا قياس

المنصوب على الاختصاص

عند من كان الحي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعال في مذكرها ومنعلات سماعي وربما اضطر الشاعر
الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ع في لجة امسك فلانا عن فل
وقال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع ولم يتم شيء من الاسماء المختصة
بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك انه تاتي باي ويجري مجراه
في النداء من ضمه والمجيء بها التنبيه في مقام المضاف اليه ووصفه اي بذي اللام وذلك بعد ضمير
المتكلم الخاص كانا والمشترك فيه كنحن والقصد الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها
الرجل اي انا مختص بالمسكنة من بين الرجال والمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا الافتخار
ولا التصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقول ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس
به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب
الاختصاص لما ذكر من مشاركته بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما
يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي عن معناه
بالكلية فمحل الظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما في النداء
لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لو قوعه موقع الحال
اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في سواء اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر
جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة بتقدير مفرد عطف عليه اسم آخر اي سواء
قيامك وقعودك له كما يجي في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب
دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او
مضاف نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء فينا بكء اي قلة كلام وقوله
نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال ع بنا تميما يكشف الضباب قال ابو
عمرو ان العرب نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال ع
انا بني ضبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص
ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها كما ان العلم المعرف باللام ليس منقولا عن النداء اذ المنادى
لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا
عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما يجي في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كما في

او الخص

او الخص او امدح قال بعض النقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصابه بنحو العرب هذا كلامه والاولى
ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى حمل الباب الاختصاص مجرى المنادى ثم نقول
لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب
الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يلحق بالاختصاص الذي باللام والاضافة ما بعده ضمير
الغائب نحو سبحانك الله العظيم وبك الله الرحمة قالوا وان كان الاختصاص باللام والاضافة فيعد ضمير
الغائب نحو مررت به الفاسق وبعبد الله الظريف نحو الحمد لله الحميد وكان المختص منكرا فليس من
هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو اطعم الله الخبيث او الترحم
نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا نطير وقوله ويأوي الى نسوة عطل
وشعثا مراضيع مثل السعالي بفعل لا يظهر وهو اعني او الخص في الجميع وامدح او اذم في
الترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لانك في الجميع معنى الاختصاص
فيكون تدرجا في هذا الباب مجرى واحدا وكما ينتصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله حمالة
الحطب ينتصب عليه ما فيه بر في القبح مما قبله كقوله لحى الله جرما كلما ذر شارق وجوه
كلاب هارشت فازبارت وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من
تجادع واعلم انه ليس الا في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة
للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اضرب ما سرا ابالك واحب اخاك الصالحين
فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هم المسلمان واعني الصالحين كما يجي في باب النعت
واما اذا قلت يا زيد وعمرو والطويل والطويلان فيهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا
واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم
الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف
لمانع لفظي ترفع او تنصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا
فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كما في الوصف قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره
ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست ش اعلم وجب اضمار الفعل هاهنا لان المفسر كالعوض
من الناصب ولم يوجد الا عند تقديم الناصب فلتعين المفسر الناصب فاظهار الفعل يخرج تفسيره
بحكم الناصب بحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل
وعند الكسائي هو الفعل الذي هو ناصبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عنده اللفظ المتاخر عنه اما

الاشتغال

بقي

لذلك ان يصح المعنى بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربته عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما
لغيره ان لم يختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما
في زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسد مسد جاوزت
وفي عمرا ضربت غلامه لسد مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر اصلا عند [illegible]
وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في [illegible]
لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون بمنزلة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تاكيد
ايقاع الفعل عليه وليس المضمر المؤخر عندهما احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او
بيانا لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذلك الا ترى الى نحو زيدا مررت به
وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او
متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيدا ضربته
بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت
اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا
في داره وزيدا لقيت عمرا اخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك
عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في داره وبقولك عمرا اخاه فانه ملابس زيد بكونه
ملاقيا له هو ظهر زيد وانما كانت الملابسة في الصورتين بينة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا ولهذا
البصريون كون المنتصب معمولا للفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك
قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدا لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفيين ان يرتكبوا
ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع
النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل الجملة نحو زيدا ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه
الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضرب وزيدا انت ضاربه
قوله او شبهه ليدخل نحو زيدا انا ضاربه وانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول
اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لانه لا ينصب بنفسه لو سلط لانه معمولا كما يجيء ومنصوب المصدر
لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصحبه [illegible]
للفعل لما اذا كان صلة اللام فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع والناصب نحو ان زيدا [illegible]
[illegible] وكذا شبه الفعل بما يعتمد عليه لما قبل الاسم المجرور نحو زيد هند الضاربته هي او بعلم نحو زيدا انت
محبوس عليه وزيدا ضاربه وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا انت ضاربه الان وما زيدا انا ضاربه
البكل والالف واللام بنصب ضمير الاسم المجرور وما تعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجيء زيدا انا والعمران كما يجيء

زيدا بضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير
الراجع اليه اما بنفسه او بتعلقه الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولو لا ذلك العمل فيه وهو احتراز عن نحو
زيدا ضربت لانه ليس من هذا الباب لان ما بعده ظاهر وهو الفعل المؤخر عن مفعوله كما في زيد قائم
ايضا لان الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر انه قوله بعده او ما
هو هو او ما ناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره ولا معناه كما ذكرنا ان الى
الضمير يعلق في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل
عنه بضميره مشتغل عن نصبه بنصب ضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او
اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والمتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كون زيدا ضاربا الى
ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا اخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف
لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه
وزيدا ضربت الذي يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا
ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله كلا ازائم اصبحى
يعقلون صيحات مالك طالعات بجزم ما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون
كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير
منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به وانا ضاربه بل الشرط
انتصابه لفظا او محلا وانتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او
مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها والحق ان بقولهم مشتغل
عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل
كلمة واجبة التصدير كان واخواتها نحو زيدا اني ضربته وعمرا ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه
وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدره ما الكم
نحو زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف
التحضيض نحو زيد هلا تضربه او الا او لو لا او لوما وكذا الا اللتي نحو هند الا جل تضربه وكلم ولم
الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما ولا وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا
فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها كما قال قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع يروي برفع كله ونصبه اما لن فيتخطاها لكونها نقيضة سوف
التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلاختصاصها بالفعل بتغيير معناه الى
الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال

وان زيدا لن اخرج ونحو هذا لكان الرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة احسن نظرا
الى كونه التي لها صدارة صدر الكلام كقسم ومما يغير معنى الكلام الشرط بين رجحانه عند تجرد الفعل
عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد او ضربته
ضربك وكذا زيد ان تكرم اضربه اذا جعل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب البصريين حيث لا
يجي في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان تكرم اضربه واما
معمول الشرط فلا يجوز عند الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنه الاسماء التي فيها معنى
او الشرط نحو هندا من تضربه اضربها ولكم يضربها ولا يجوز ايضا على الاسم الذي بعده فعل التعجب
لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا احسنه او احسن به وكذا فعل التفضيل في نحو زيد
انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصريين نحو زيد عليكه وكذا الصلة والصفة اذ
هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تاويل اسم
مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحد منهما مع معمولها المتقدم عليه كلا فالرفع اذا واجب في نحو
ايهم اضربه على انه اي موصولة وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل
الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيد انت تضربه خير وزيد رجل يضربه يوفق وكذا لم تعملا
قبلهما كراهة لو تقدم المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف
وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا ضربته لان القسم له الصدر
في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما زيد الا يضربه كما هو الذي ذكرنا في باب
الفاعل لان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة جملة
قصدا للاختصار واقتصر على عمل ما قبل الا فيما بعدها فقط ولم يجوز عمله فيما بعدها الى ما قبلها على الاصح
كما ذكرنا فكيف يجوز عمل ما بعدها فيما قبلها وشرط هذا العمل فيه هو جملة واحدة على الحقيقة
الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به على اسم بعده فعل مسند الى
ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا
الاسم الا الرفع على الابتداء فلو انك لو سلطت عليه الفعل المذكور وقلت زيدا ظن منطلقا لم
يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يعمل في الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو
ولم يجز الاول اعني زيدا ضرب ولا العكس لئلا يلزم كون الفاعل والمفعول عبارة عن شيء واحد اذا كان ضميرا متصلا نحو
ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان يكون التخالف المتوجه بين المفسر والمفسر

هو الغالب

هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيرا له لفظا ومعنى ولكن نعلم ان التخالف بين الفاعل والمفعول في ما
هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعجب على ان الضمير له حيث ان المعنى اعجب نفسه لان المشهور تغاير
المفعول في ذاته وما لم يكن المفعول الاول في باب ظننت هو المفعول حقيقة بل المفعول في
المعنى هو مصدر المفعول الثاني منسوبا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظننتني منطلقا والضمير لزيد
وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن منطلقا ولم يسند الى ضمير زيدا لكنه كره اجتماع
العامل الذي اليه يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تاخيره رتبة واما نحو ضرب زيدا
سيفه وما ضرب زيدا الا هو فلا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو الضمير
المضاف اليه ولا فعل الا فيما قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا
فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضربه الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل حيث
انفصل لعوارض استقلاله صار كالاسم الظاهر فكما جاز نحو ما لا يجوز في المضمرات نحو ما ضرب
جمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين
هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو نفس
وكذا جاز ان يقع الفعل المسند الى الضمير المتصل على معموله بالفعل العامل في المفسر نحو ضرب
زيدا ضرب اي ضرب زيدا الذي ضربته وهو كالاول كانه قلت ضاربة زيد ضربه ... القراءة
المسائين وينبغي ان يجوز نحو ما اضيف اليه المفعول المقدم الفاعل في نحو غلام هند ضربت انه
يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل المفعول ايضا نحو ضربه غلام هند لان المضاف اليه كالجزء المضاف فيه
فيكون ... في نية التقديم كما كان صحيحا في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي يدعي انه كما هو الفاعل
المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذا لا يجوز ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز
ضربت غلام هند وكذا لا يجوز ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار التارك
اذ السماع في المسائل التي ... والقياس ايضا ... لان ... على انه لا يجوز احتياج ... التعلق الى
نفس المفعول فلا يحتاج له الى دليل ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه التعلق الى نفس الفاعل
فكذا الى دليله ايضا نحو ضرب زيدا شيئا وضرب زيد شيئا فان قيل كل واحد منهما محتاج
التعلق الى نفس الاخر فلا يستلزم وكذا احترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه
عما بعده واو العطف وثم وغيرهما من حروف العطف وكذا الفاء السببية الواقعة موقعها فان
بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانه دال على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها لكن ... ما بعد
معمولها قبلها اذ ... لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واما نحو قوله تعالى اذا جاء
نصر الله ... فسبح ... عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اي فعلى المذهب الصحيح كما يجيء في الظرف

المبنية فان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء لم تكن في موقعها موقع السببية وصورة
صورة لبيان على الخصم ما بعدها لا قبلها لزوم الجملة الشرطية كما يجي تحقيقه في الظروف المبنية واما
في قوله وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في جواب السببية
وجاز عمل ما بعدها فيما قبلها ليحصل الفاء غير مصدرة للغرض الذي نذكره في حروف الشرط
فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما على مذهب
المبرد كما يجي نحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لان الفاء سببية وقعت موقعها اذ هي في الخبر
الخبر المتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة او الصفة كالشرط فاشبه الفا الاقبل
كالجزاء وبل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اي ان الاصل اما يكن من شي
فاجلدوا الزانية والزاني ثم حذف بفعله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجي في حروف الشرط
ويشتغل الجملة بعد متعلق الضمير كان من هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على مذهب الفراء ولا
ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه وعنى اما هذا فليذوقوه وعنى ضعيفا لمجي الفا ايضا خوفا
ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا وهو من جملته
وذيوله تخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند من اذا التقدير عند
فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيد اضربنه والقصر بنيه لان الفعل المؤكد
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال المصنف ان المختار نصب الاسم المذكور لاجل انه لو سلط عليه
او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا
وعلى شغل العامل بحيث لو لم يشغله بذلك الاسم المنصوب المقدم اعني بضميره او متعلقه لنصبه
فلم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا ذيل كلامهم
فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا لم يفسر بالظاهر ويؤدي
الى صحة مذهب الكسائي والفراء الجائيين ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون
العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب المراد في منشر الاخر في نحو
المحرم الاخر اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل المرفوع فيما قبله
قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر اذ كونه ناصبا يصلح وكذا دالة على التفسير
حمل عليه ولما لم يكن له محل آخر اصلح الجملة مفسرا مع امتناع كونه عاملا في نحو زيدا هل ضربته
وهلا ضربته لان الفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا حملناه عليه لما لم يصلح للعمل فيه بل
ولما في محل اخر هناك ولو لمح احتمال العطف لم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا

لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام الا لم
يضطر اليه وكذا لا يجوز في زيد قام بل تقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كان حرف الفعل الذي
لا يلزم الاضطرار الى حمل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار
الاخفش في نحو ازيد قام ان يرتفع بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى الهمزة الاستفهام وسيبويه قال
في نحو أانت زيد ضربته ان رفع زيد اولى لانه انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا فيجي خبر المبتدا وهو
ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله ضعف عدم قرينة خلافه
واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم الصدور ظرفا نحو االيوم زيدا ضربته فالمختار
النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذا ان تقدر داخلة
على الفعل وقال الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة الاستفهام لان انت
فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل الضمير الفاعل المتصل
ونظيره قوله ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسير العامل كما
كان عنه سند ونحوه ويلزم الاخفش تجويز ان ترفع زيدا بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا
فعلى هذا نقل الامر لا يكون الا مضمرا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل
كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره ما هو في الظروف
الحقيقية مثل ما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة
اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحكم لا يتم
والاخرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه لا يدخلهما من مناسب نحو نصب زيدا
لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح
المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا بنفسه بل ضربت الى انك اهنته بضرب غلامه فكنا
اذا يحتمل في الموضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على الظاهر الاسم معنى كما لا يتعدى
اليه الا بحرف جر نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني
ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيدا
ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير
بالحرف جر ان يسلط الفعل بعينه على الاسم المجرور وبعد تعديه الى المتعلق مضافا الى
الضمير كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت ايضا غلام زيد فتقول اذا حصل لنا بطنان
احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن النصب بالضمير
او متعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا كان نصب ذلك

الفعل او شبهه او مناسبه او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يكون لاختلاف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله
ازيدٌ عمرًا ضربه تنصب عمرًا بضربه المقدر بعد زيد المبتدا المخبر عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه
والكوفي يجيز ارتفاع زيد بكونه فاعل بضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد
عمرا ضربه كما تقدم من مذهبهم واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع
والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا انا بسوط زيدا ضربته وقد
تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخبز
اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه فقد يكتنفه اسمان نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيد
عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان نحو اليوم الخوان منصوبان بمقدر وقد يتوالى اكثر نحو ازيدا اخاه
ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي البست زيدا اهنت اخاه
ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون
المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر لا لفظ عين المفسر
واللفظ غير المفسر كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلاثة اقسام لانه امكن
ان يقدر ما يساوي فعل بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معموله الى الفعل الظاهر خاص لاح
اي معموله كان فهو الاول نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت به سواء
كان مررت بالذي بلحا او في به او في بغلامه او في باخيه او في اي شي كان الثاني ومعناه
باعتبار التفاصيل ... الفعل الظاهر مع معمول المفسر الخاص الذي نصبه
ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيدا ليس بمعنى
ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو بمعناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ما يجري مجراه الى
الاكثر انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن بمعنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا
ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف
جاوزت فانه بمعنى مررت مع اي معمول له كان وان لم يكن هذا الثاني ايضا اعني قدرت معنى لابست فانه
يطرح في كل فعل مشتغل بضميره او متعلق الضمير بمتعلق كما سوله ان تقول في تعيين العامل
المقدر بالفعل كان او ما صيانك تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة قدرت
لنظائر المفسر بعينه كما في ان زيدا قام وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر
كما في ان زيد مر به وان زيدا مررت به فالحال ان تقدر فعل الملابسة مطلقا اي ان لابس زيدا
وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لابس الخوان
وان لابسته واما ان جعلت الخوان اكل عليه اللحم فالتقدير لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل

المبني

المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم كذا السوط ضرب به زيد والخوان تقصل به
تقول ان كان هناك فعل متعدي الي الضمير بنفسه بمعنى ذلك الاولى اضمرته كما في ان زيد
مر به وان زيدا مررت به اي ان جوز زيدا وان جاوزت زيدا وان لم تفعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان
اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فالاولى ان تضمر فعل الملابسة مطلقا
اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لابس زيد
وان لابست زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه والاولى ان تفصل فتضمر في
العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مسندا الى الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب
غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه
فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ويسمى الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي
عمرو اخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه بعيد اضمار
المرفوع في ان زيد تام غلامه بالمعنى اي تام متعلق زيد تام غلامه وتضمر في العامل في متعلق
الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول
في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق
زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وان زيدا اكلت
على خوانه اي ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان جاز في جميع
الصور المذكورة ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت
الحكم لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع
فان كان المفسر مما يعمل فيه مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا
ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم اكل عليه
اي ان لابس اللحم الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند وجود
اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا المفاجاة شرح الاسم المحدود له اربعة اقسام اما
ان يختار نصبه او يستوي رفعه ونصبه او يجب نصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه
والمثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بجر وبه تحقق فاعلية الفاعل بان
يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لا تحقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد
تقرر انه يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره
والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا ... المفاجاة وواجب الرفع
في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجي ثم اعلم ان الاسم المبتدا به يختار رفعه لان الرفع هو الاصل

لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبيّن بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع
ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا انتصب فعل قوله عند عدم
قرينة خلاف القسم فهو خلاف الرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع
بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بالجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا
ما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له
والقرائن التي تتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال ذلك زيد ضربته وانما يرى بمطلق قرينة
النصب ومع عدمه ليعلم الاسم ما يخير فيه بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه
وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك المقدر لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضمار مع الاصل
عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما
اخترنا في رفع المبتدا نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر ومن النصب قوله او وجود
او عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة
النصب فتكون اقوى منها شيئان نقتصر على ما ذكروا اما واذا المفاجأة اما اما فتجامع ثلاث قرائن
النصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف
الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا
واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء فانما ما
فانما يرجح الرفع معهما على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب في نحو لما بين لما انما
كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته
ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمته فاذا
صدرت الجملتان بأما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم
اعطيت فانه اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يقصد
التناسب معها لكونه وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني للاستيناف فرجعت بنيتها
الجملة الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع السلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست
متضمنة للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر لكن علّمها في الصورتين انما منعت مقتضى النصب من التاثير فبقي مقتضى الرفع بحاله وهو
كون الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله • ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها • فهي وان كانت مستانفا بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف
كما الاسمية لانه لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف

في ذلك

في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء
فقط لا مع سائر انواع الطلب نحو زيدا هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم
فاما مع الثلاثة فتغلب نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت تغلب
لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى
اذ لا يمكن لاختصاص الطلب بالفعل الا نعه الى الاقتضاء موقعا الطلب الفعل كحروف الاستفهام والعرض
والتحضيض واما في اما تقاسمت الا انه يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك
في نحو زيدا اضربه وكذا هل زيدا ضاربته وزيد هل ضربته وعمرو لا تضربه واما قولهم ان قوله نحو زيد اضربه
ولا تضربه بالرفع لنا قضية الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي
لا تحتملها الا بتأويل بعيد بخروج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه
زيد اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية نقيضها بما يخرجها عن كونها خبرية
مع انه ليس الخبر فيها خبر المبتدا نحو انا زيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل
ضربته وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدا احتمال الصدق والكذب وانما يجب في اصطلاح
كان الفاعل يجيء فاعلا ولم يصير الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن
النصب كما ذكرنا واما البيت من نوع الرفع كما تبين بقي التعارض في نحو اما زيدا فاضربه فرجح الطلب
واصالة السلامة من الحذف والتقدير فترجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في
كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة
فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها
شيء كما تقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف
بمعنى ان الرفع اذا اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا الكتب يضربه عمرو وفيها
قالوا انظر وذلك انهم اتفقوا على انه لا يجيء بعدها الا الاسمية فرتابتها وبين اذا الشرطية من الحق اولى
الامر قياس فيوجب وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها
مع العاطف المذكور لكان لهم ان يتولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب
المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه
واما مع علم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على
جملة فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر
والنهي وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر قوله هذه قرائن يختار
معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن

وبل بعد الى لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في نحو رب رجل لقيتها ربّ عمرا
وهندا لقيتها لعطفه على ما شابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو وبضربه فلا يترجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدث لحقا بالاسماء كذا قال الرضي والظاهران الثانية اعتراضية
لا معطوفة قوله وبعد حرف العطف وهي لا وما وان نحو قوله ولا الحسبَ تحوتُ به لئيم • ولا الجدّ
اذا ازدحم الجدود • وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة
لمضمون الفعل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه فيلائم لفظا
او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يفصل
معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته
لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس ففيه قال ابن خروف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده
واجب الرفع بكونه اسمه والجملة خبره بعده نحو ليس زيد ضربته وبعضهم قال بحرفيته جوز
الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب
ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الالغاء وليس
والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان
يكون اسم ليس فيه وفي قول الطيب وزيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله فانها
لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي وقال الرضي ليس
جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة
بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا احسن حال الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة
وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى لما امكن كما ذكرنا والتحضيض
وحرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية
نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها
فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل
كما يجي في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل
زيد قائم لمناسبة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو
هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب له توليه اياها ولذا تقبح دخولها على فعلية
مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدرة بعدها مفسر بفعل ظاهر

نحو هل

نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين س والاخفش في ان
الرفع اولى او النصب في نحو انت زيد ضربته والوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته
والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل يدخل على فعلية فعلها ملفوظ به نحو متى زيدا ضربت ومتى
زيد خرج فالرفع في نحو زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل وحين نحو زيد خارج كل ذلك
لان كل متطفل على شيء يختص بلزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها
على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو ازيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام
هو الاسم المجرور فرفعه اولى نحو بايهم ضربت كما في زيد ضربت والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها
خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون
الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله ع اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب • ونقل عن س والاخفش
موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعفه والاكثر كونها عندهما فعلية اما
ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن
المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اي اذا انشقت السماء
فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب س والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعله المبرد لانها ليست في الشرط كان ولو
ولا ظاهرة في تضمن معناه لكن ويتحقق كما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا
يجوز بعدها الرفع الا على وجه اذكره وصوات بعضهم تجويز في جميع ما ذكرنا وبذكر ان ينتصب
بفعل مقدر يفسره الظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيل في
نحو هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته ووجه الكوفيون • لا تجزعي ان منفس
اهلكته • واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي • اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس
فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة • اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته •
فقام بفاس بين وصليك جازر • على رواية رفع ابن اذا بلغ ابن ابي موسى فالاولى
مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث دالة على الحالة في
المكان كاذ في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكون استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل
من استعمال اذا ولانها تدخل على الاسمية التي خبر ما اسمية اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا كسعت بما نحو حيثما فهي وسائر اسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما
لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال • فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه
كاس الساقي • وقال • صعدة نابتة في حائر • اينما الريح تميلها تمل • فلو اضطر الشاعر

الى المفصل نحو متى زيدًا تلقه يكرمك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها **قوله** وفي
الامر والنهي كذا تقدم ذلك بعلته **قوله** وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر
ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارًا وانك لم تملك احدًا منهم الا بالشرى بهذا
الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص في المعنى المقصود لانه
التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته
خبرًا له وبعشرين متعلقًا به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود
ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقوله بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من
المماليك فهو بعشرين فرفعه اذًا اسلف لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف
للوجه الاول اذ ربما يكون له غير الوجه الثاني منهم من اشتراه الى غيره بعشرين او باقل
منها او باكثر وربما يكون ايضا له منهم جماعة بالهبة والوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصود
فالنصب اذًا اولى لكونه نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي ورده
المص من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت
في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصلح اذا للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء
كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه صفته مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات
غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله
على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه واذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء
خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه
صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات
سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني
ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن مستفهم بجملة فعلية كما اذا قيل ارأيت احدًا
او لقيتم او غلام ايهم رأيت فتقول زيدًا رأيته وانما كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في
كونهما فعليتين وكذا اذا قيل الضارب الزيدان اخاك قلت زيدًا ضربته لان معناه ايضرب
الزيدان اخاك فهو مقدر بالفعلية وانما اختار هنا النصب اذ الكلام لاسم المحدود بعده اسم كالفاعل
في المعنى نحو زيد هند يضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ كضرب هند
او الى الاسم كانه قيل يضرب زيد هندا **قوله** ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته **يعني**
يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الجزئين بجملة

فعلية

فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون بعدها الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى
فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسميتين وان
يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما
فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون كلام المعطوف اقرب
الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو اكرمته مثال اورده ش واعترض عليه
بانه لا يجوز فيها العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع
عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا وليس في عمرو اكرمته ضمير راجع الى زيد
وعبارته اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد عمرو اكرمته
لم يجز وعبارته اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وقد اعتذر
لش باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض ش لم يكن تصحيح المثال
بل تبيين ان جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها وعلى الجزء منها وتصحيح المثال بزيادة
ضمير نحو عمرو اكرمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت ش عن هذا اعتمادا على علم السامع بانه لا بد
في الخبر اذا كان جملة من ضمير فيصحح المثال اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس مسلم ان حكم
المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى انك تقول رب شاة وسخلتها ورد بان سخلتها
ايضا نكرة كما ياتي في باب المعرفات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرًا
ولو قلت زيد عمرًا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن
اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب
لها واشد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال لما جاز ش مستويا
بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش بل جعل المعطوف على الصغرى وجوّزه
ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرًا راجعًا الى المبتدا الاول
فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرًا اكرمته قولك انا زيدًا ضارب عمرًا وبكرًا اكرمته يستوي
فيه الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرًا
اكرمته فالرفع اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل كما
يجيء في باب الاضافة فلا تقدر في الضعيف المشابه للفعل نحو زيد حسن وجهه **قوله** ويجب النصب
بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان زيدًا ضربته والا زيدًا ضربته **ش** حرف الشرط ان ولو
نحو لو زيدًا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان
النصب في نحوها انما وجب لجعل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء فيه

منتصر بنحو زيدا لم يكن من هذا الباب وتقديره أيما يكن من شيء وليس للشرط حرف غيرها ان الثلاثة
الا اذ ما عند سيبويه وتقع الفصل بينه وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما
زيدا تضربه كما ذكرنا في نحو وحيثما قوله وحرف التحضيض هي اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل
ان الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء قوله في قوله ع الا رجلا جزاه الله خيرا والتقدير
الا ترونني اي هلا ترونني وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقلال اتفاقا منهم وقد
يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله تعدون عقر
النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذلك ولو
فانه يقدر الفعل بعدها بلا تفسير نحو انه سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ومثله
الا التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معانيه تليق بالفعل فكان القياس اختصاص
الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها
اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها تستعمل في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام
وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا النفي الجنس
وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان احد من المشركين يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدا والمشهور
وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع ش
اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا
عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا
وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم
برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره وهذا على ما جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول
اسناده الى المصدر تقديره ازيد ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب
فتنصب الاسم السابق بحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في النصب بالمدلول عليه
بفعله ويجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون
قبل الاسم فعلا متعديا بالباء اي اذهب شخص زيدا ذهب به فالاسم مفسر المتعدي كما ذكرنا
قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ازيد مر به لازم الفعل الظاهر على العكس اي جزت زيدا
مررت به وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحذوف لضميره او متعلقه في الرفع او النصب
ضميرا او متعلقه نائبة كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتقول في ان زيدا ذهب
ذهب غلامه او غضب بغلامه رافعا وتقول في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضرب غلامه

او حتى علي

او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج
بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوه لم
يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ذلك علقنا الجار والمجرور بفعلوه ونحن لم نفعل في الزبر
اي في صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار
نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثبت في صحائف الاعمال وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف
المعنى المقصود حالة الرفع والمراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء
اي كل ما فعلوه ثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا
الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب ش جميع الشرائط فيه حاصلة في بادي
النظر لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا
ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا
يجوز على غير المختار تمحل النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فقول
ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الخ فنحو كما يجيء في
الظروف المبنية او تكون الفاء غير واقعة موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر
واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية كذلك
لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكره مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن
الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هاهنا جملتان اي الزانية مبتدأ محذوف الخبر
اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا هي الذي وعدوا ان حكم
الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناها فاجلدوا فخرج ايضا بقوله
مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد
وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب الحقيقي اقوى قرائنه وتقدير
المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم ان كل ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور
او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فتقدر في نحو ان زيدا لم يقم
الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ما ان تضرب زيدا لم تضرب الا
اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع مع الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى
انك لو اقمت مع الفعل المقدر مقام الضمير من المفسر وكذا ان زيدا الا زيدا
ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا ومفعولا مثبت

لا غير اي الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس فعل الاسم المذكور الا منفيا فيقتضي
نفي الفعل المقدر كما تقتضي الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب
ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو
وكذا تضرب زيدا يوافق في المعنى لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران
للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به لكن الذي يحتمل الامران رفعا
ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميريه كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلا
او متصل ومنفصلان ومنفصل فان كانا منفصلين فلا يخلو فيها اضمار فعل رافع لذلك
الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت
هكذا لم يعطك زيد لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو
وان رفعته اعتبارا بالا هو قدرت هكذا لم يعطك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذا
نفي الا لا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع
ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل فيجب ان كان مرفوعا اضمار الرافع
وان كان منصوبا اضمار الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كونه
الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم تضرب الا اياه التقدير ان
اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم تضرب زيد لم تضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير
ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك
مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تاخيره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك
فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم تضرب الا اياه لكان التقدير
ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا
لم يضربه الا هو اي ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد
والفاعل مفسر المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل
من افعال القلوب او ما الحق به كعدمتني وفقدتني وان اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين
ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجي فيها ان شاء الله فان كان الاسم المذكور ظاهرا اوجب رفعه
اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا
علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز الا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول
نحو زيدا علم قائما فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان
كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك

بعد

بعد مجيء ذكر زيد انه اياه علم قائما اي ان علمه علم قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله
وبالتسليط انه اياه علم قائما ويجوز انه هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما باستتار الضمير لظهور
العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به يحتملان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب غلامه
وان زيدا ضرب غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب
غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا ضمير الى زيد ولا
يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي
متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسر الفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير الى المفعول
مفسر الفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط
يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسالتين منفصلا
جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيد لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو
بتقدير الرفع في المسالة الاولى اي لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم تضربه غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها
ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا لم يضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير
المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء
وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا
اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا ضرب غلامه الا هو على تقدير النصب
وبالتسليط ايضا ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير النصب انه زيدا لم يلابس يضرب غلامه
الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور يحتملان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب
اخوه اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه
اباه وتقدير النصب ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اي اباه زيد
ضرب اخوه وعلى تقدير المعنى ان زيدا لابس يضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب

التحذير

قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا مثل اياك والاسد وايا
وان تحذف والطريق الطريق ش سمي لفظ المحذر به نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده يؤذن بان لفظ التحذير
هو اياك وما العطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ
التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعض مقدر نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر مع
المحذر منه بعده معمولا لبعض مقدر قوله تحذيرا مما بعده معمول له والعامل في المصدر امتي
التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده الى المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق

ههنا فيه سبق الشماجة من حيث المعنى اذ يبطل المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا
من الاسد اي نحيته ولو قال ابتعد من مح او بعد منكان اولي قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك
ان ذكر مصدر نفي عطفه علي قوله معمولا نعم من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضافا اي هو ذكر
معمولها او ذكر المحذر منه مكررا وفيه نظر ايضا لانه يراده بالتقدير هذا المنصوب اثر في تقبل المنصوبات
الاتي الي قوله الثاني المنادي الثالث ما اضمر عامله فلا يحسن الرابع ذكر منصوب بحكمه كذا في النسخ
او ذكر لفظا ما لم يسم فاعله وليس بوجه لانه وههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل
المذكور كما في ضربت زيدا وعمرا ولو كانت منفصلة تجاوزت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها نقول
انا مقيم غير ... فنقول وامشي بمعنى بل انا امشي فيكون الاضراب علي الاول والاثبات للثاني كما
يجي في حروف العطف قال تعالى في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال ولا تطع كفورا لانقلب المعنى
لان او اضرابية بمعنى بل فيكون الاضراب عن النهي عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا
عن قوله معمولا بتقدير اتق ولا يستقيم فعلي كل وجه في لفظه نظر وضابطة هذا الباب ان تقول
كل محذر معمول للمحذر او بتقدير شبهها مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة
او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لتقدير نحو خلها او تعرض للابعاد والاتقاء
والشر وما زرا سك والسيف فالمحذر ايضا اذا اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجي الا مضافا
الي المخاطب والمضمر لا يجي الا مخاطبا وقد يجي متكلما كما ... واذا كان معطوفا علي المحذر جاز
ان يكون ضميرا غائبا نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب شاذ من
وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الي الظاهر ومن يقدر
نحو اياي والشر بنحو لاحذر ونحوه فيكون علي هذا تحذيرا لا تحذيرا قال الخليل وبعضهم يقول للاياك
فتقول اياي اذا اقبل منك واستجابه كانه قيل احذرني واحفظ وغير من يقدره في نحو اياي
والشر حذر مضطربا كما في اياك وقيل ان ... ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياي ... والشر
وقيل نحو قوم لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب العصا وليذكي لكم الاسل الرماح ... الكلم
اي لتعتد نفسي ... شاهد ... من مثل ... واما الثاني
المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه
واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا وجوز قوم ظهور الفعل
مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الي ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف
العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا وسنعيد الاخرى وهو لا يعلم سماع ذكر العامل مع تكرير
المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر يوجب حذف عامله وحكمه اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر

كون تكريره دالا علي مقاربة المحذر منه المحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه علي الجزم ما
يمكن وذلك التكرير ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر والحاكم كثيرا لا سماع اظهار العامل
قال المصنف اصل اياك والاسد اتقك ثم اتقك لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول
اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الي الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذف
النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فوجب الكاف فعلم ان
يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجي في باب المضمرات فصار منفصلا ولا حاجة هنا الي
ارتكاب تطويل يستغنى عنه والاولي ان يقال هو بتقدير اياك باعد ونح باضمار العامل بعد
المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت
الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وهو ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي
ليس ضمير المتكلم بل هو المستثنى منه المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول ليسا في
الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلنا الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر
مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب علي شريطة التفسير لكونه مستقلا بنفسه وقد صرح السيرافي
بجواز اياي ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم علي الفعل فيه معنى الحصر وان
المص في شرح المفصل عند قوله تعالى الله الله احمد فمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك
اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لان في معنى الكلام الذي ذكرنا انه
يجب حذف فعله لان معنى اياك اي تبعد نفسك من الاسد وتحرج هذا الكلام احذر الاسد ومعنى
اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك باعتباره
كما انتحاك الاسد الاسد فانه قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه
وهما متنافيان فكيف جاز العطف قلت الجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في
الجهة التي تنسب المعطوف عليه الي عامله وجهة انتساب اياك الي عامله كونه مفعولا به اي
مبعدا وكذا الاسد مبعدا اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن
ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير من ش اذا جاء
المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا فالذي بغير ان نحو اياك الاسد يجوز فيه
وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي
تبعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان
تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول تطول بصلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها بتأويل اسم فاستطالوا لفظها وهو في الحقيقة اسم ولهذا جاز فيها التخفيف قياسا

يجوز في حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا اذا المصدر به وبعد حذف الحرف صار ان مع
صلتها في محل النصب عند من يجوز الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر
والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا نحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر من غير ان وان
سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبناه الفراء على يجيء اليه وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف
الجر قياسا اذا تعين وان كان ضعيفا لانه حذف لم يثبت فالمختار الا يجب حذف الجار الا بالاسد
اذ لم يسمع فان قيل فلما حذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قيا
مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا
على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعا
وللشر جالب واما الضرورة الشعر واما الا اياك اياك من باب الاسد الاسد لان المحذوف منه مكرر
والمراء منصوب باحذر وهذا قول حسن واما ان المراء بمعنى ان تماري فحمل في جواز حذف حرف الجر
على ما تقدم بوسع هذا الاجتهاد قياس ساير المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحاق ولا يمتنع ان يريد
ان لا والذي في المحلة بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا آخر مما يجب فيه اضمار فعله قياسا وهو الاغراء
وضابطه كل معرفة مكرر او معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو اخاك اخاك ان الاخاه
من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو ناقتك والجح ونفسك وما يغنيك
والعامل فيه الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في
المكرر هنا مثله هناك والقسم لم يتكرر وخلا من العطف ولا خلاف في عدم وجوب الحذف فيه كما هنالك وكذا
يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **المفعول فيه** ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان شرح
يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الحدث المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف في ذلك
لان اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اي تكلمت به اليوم والضرب الذي هو مضمون
فعلت امس فليس مما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا يراد ان فعل في يوم الجمعة فعل لكنه لم تذكر الا الفعل في لفظ الكلام لكن ليس في السلام منصوبة
وكخير يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعده وشرط نصبه تقدير في
يعني ان المفعول فيه بعضه ايضا ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقدير في وشرط نصبه تقدير في واما اذا
ظهر فلا بد من جره وهذا لانه اذا قلت اعطيت القوم فانه لا يطلق على المفعول فيه الفعلي المنصوب بتقدير في
فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور وشرط نصبه تقدير في قوله
وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست
وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح شرح

الاغراء

المفعول فيه

المكان ؟

ظروف

ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان
هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له
نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان
شرح وظروف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء
لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في
الزمان وهو اولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرف
فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات
الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم
جانب وما هو بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه
بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال بل في خارج
كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف لادخال العدو في
في تفسير المبهم بان قال المبهم ما يثبت اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسمى بالفرسخ
داخل فيه كان ذلك المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر
خارج عن مسماه وقال الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع
فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك
المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما
نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار
ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت
وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فيها ولم يزل من اسم مكان لانه انما بنيت مثل هذا
الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان نعم انه لا ينتصب كل
ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل
وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا فالثاني
لا ينتصب على الظرفية الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية من المكان نحو دخلت ونزلت وسكنت
وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق
مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسكن والمقتل والمبيت تقول اقمت مقامه
وجلست مجلسه واويت ماواه وسكنت مسكنه وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق
مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد

وجلست منزل فلان وقعدت مركبه كقوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نبت سبيته واقمت مشتاه
وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته
مكان القتلة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثر وهو من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست
والموقتة سواها وهذا القول هو الذي ذكره المص في الكافية ثم قالوا وحمل عند ولدى وبين ووسط الدار
من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها الجهات في الابهام قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات
لا لابهامها وفات قولك جلست مكان زيد لا ابهام ههنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله ظرفا في تخفيفا
ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا فيما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانه
ضرب زيد كادنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثرين ان تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لشابهتها في
في الاشتمال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل تجعله ابتداء وفعل انتهاء وكذا في
للخلف قبلها واليمين شمالا وعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لانه يدل على الازمنة الثلاثة
مدلوله فطريق النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية
لا لفظية اقتضى فعل الابدا سماك ان تنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو الاوساط الذي
وهو غير المحصور منه والمعدود وجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة
تعدد تستعمل وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه مشتقا للمصدر بمعناه الاستقرار فيه في ظرف مضمونه
بكونه ظرفا للحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرفا لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل الا جرم لم ينصب على
الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى
اليه الفعل نصب هنا لما تستثنوها الاشتراك في لفظ المعين وذلالة الفعل عليه على المعين كسائر الازمنة
الثلاثة لا على المعين المراد ههنا اي المحصور كاليوم والليلة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم
اليه غلط ومغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء
الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدله عقلا على مطلق المكان
لا على المبهم من المكان التعيين الذي يفسره **قوله** ولفظ مكان وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوها بالشرط المذكور في
الكل وهو انتصابها بما فيه معنى الاستقرار **قوله** وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على
الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمالها
من الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر تخفيفا في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال
الجرمي متعدية فما بعدها مفعول به لا مفعول فيه والاصح انها لازمة لا متعدية في الامكنة بعد دخلت يلزمه في نحو
دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثر ما يستعمل في غير الامكنة الينا بعن نحو دخلت فالبلد كما
في قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقيل نزلت في الخان ويكون مصدره دخلت الدخول والنزول

في صادر

في صادر اللازم اغلب وكونه سند ضربت وهو لازم اتفاقا يرجحان كونه لازما في غير الظرفية الا سيما
نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا الاخفش لازم وهو شاذ وكذا قوله فلا تغبننكم
واقبلت الخيل لا يبتغي غدا اي في قنا وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان
يدل على معنى القرب او البعد حتى كاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد
القابلة ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعضا اهمله المص من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه
الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره
الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن
كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والذي يصلح
جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا معدودا كان كيوم الجمعة او لا
كالزمان الماضي معرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد او نكرة كان يجاب
عنه معدود او غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا الوقت ثلاثة ايام من رمضان والوقت الليلة الاولى من رمضان
جاز لاختصاصه ويعم في جواب متى التعميم والتبعيض ان يصلح الفعل لها كيوم الجمعة في جواب متى سرت
والا وجب التعميم نحو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة
في جواب متى خرجت من البلد وما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح
الا جوابا لكم المعدود غير المختص كثلاثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص
كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة بالالف واللام لا تصلح الا جوابا لكم يعني
الليل مستوعبا عليه النهار كقوله تعالى يغشي الليل النهار اي الدهر كما اذا قلت سير عليه النهار
او سير عليها الليل يريد النهار وليل مستقبل فيقعان جوابا لمتى وقال تعالى اسماء الشهور كالمحرم
وصفر الى اخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير
قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فانك
تستغرقها بالسير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه
كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاني وقد بينها من حيث المعنى **قوله** كانه قيل سير
عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى
كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وعدمه من الظرف فنقول
المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجيء متى بالجر

ومجيها ايضا ويعج اليه بالايضاح عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المختصة اكثرها
بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو خرجت من عندك
وهبط علي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره
بمن والاولى كالظروف المبنية الا نحو ما كان ذا وذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء
ويوم يوم كما يجيء في المركبات ومنها حيث واذ متصرفين على ما اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله
تعالى بعد اذ انزلت ومن المعرب غير المتصرف بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات
غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا
غبوق فهذه الاربعة بغير هاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات
سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها كما قال شاعرهم ● عزمت على اقامة
ذي صباح ● لامر ما يسوّد من يسود ● واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما
يجيء في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة والخواتر
يجيء في باب الاضافة وقولهم بعيدات بين في الحديث يقال انه اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه
ثم يسلك نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه
الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عيّن من غدوة وبكرة وضحى
وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان
تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها
فتقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا يريد
بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء فيكونان اذا متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة
مبني على كونها معينة من دون علمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف
كهذه الظروف المعينة لازمة الظرفية واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك
لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات
فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة
من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها فتعريف هذه الاسماء وكونها معدولة عن اللام فهي معدولة
وليست متضمنة لها اذ لو تضمنتها لبنيت في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذ لو تضمنته لبنيت بناء امس والدليل
على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهمة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن
مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان عهدا اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول
بل يجب سحر وجملة هذه الاسماء المعينة صنو طالب المعرفة ما فظ الحقيقة غير معدولة عن اللام

ولو كانت اعلاما لتعرف

لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تنوينه متضمن للام فهو معدول مبني كامس عند الحجازيين
وعلى الاول القول فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكرة ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها
منونة اتفاقا قال الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر
عتمة وضحوة معينين بسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونين نكرات
ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما
كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك بكرة وهو
يريد الاتيان في يومه وعلى هذا يكون الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كان الاغلب على
الجنس كما يجيء فتقدر العلمية فيهما كما في سحر الظرف المقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على
تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف وتعينها كذا ان مستند الى السماع فلا يقاس عليه في مثل هذا
التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت اذا عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر
المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه
غدوة واذا انصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة فتقول رايته عند السحر الاعلى ولا
تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين
اتفاقا وان لم تكونا متعينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم
غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام اول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمتنع صرفه في الحالين
فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد مضى
الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينهما جاز
ايضا تنوينهما اتفاقا قال تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة ورب غدوة وبكرة
فهما منونتان لاعتبارهما نكرتين بدخول كل ورب المختصتين بالنكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة
اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيأل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد
وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هو الجنس كقول الصمة غداة بانت ونحن
في غلاة طيبة وقيل غدوة تجنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشي قال السيرافي والاصل في هذين
الاسمين غدو وبكر فحملت عليه لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كان بعضهم يحمل على بدع في
حذف الواو واما قالوا الغداة لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كاسامة وحكى ابو علي عن
ابي زيد لقيته فينة بعد فينة والفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهو علم الجنس كما تقول
لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر ان بعض العرب يدع التنوين في فينة

كما في غدوة يعني ان جعلها الشاعر علم جنس ورده المبرد وقال العينية تنوين على حالها الكافرات الشرف وكان تنون
حين لا نون وسحر غير منصرف لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف
المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى وسوى وبين بين بلا اضافة وحوال
وحوالي وحول وحولي ولحوال والحتنية التكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا
هنا ولحواليه وبدله ومكان بمعناه ولفظتا يمين وشمال كغيرها التصرف وكذا اذا كانتا اليمين وذات
الشمال وما بقي من الجهات ستو وسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم تركب والحيث ووسط
ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ع صلاية ورس وسطها
قد تفلقا . ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان
آخران هي فيهما متصرفة وذلك بمعنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد رتبة
عالية والمخاطب من تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف في هذا
المعنى نحو هذا الشيء دون اي خسيس ومعناها الآخر غير ولا تتصرف بهذا المعنى وقال تعالى
قد اتخذوا من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة اكتفوا بهم وتركوا الله الذي
هو خلقهم ووراءهم فيهم كانهم قدامه في الكتاب تعالى الله عنه وما لزمه الظرفية عند
صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله . الا قالت الخنساء يوم لقيتها . اراك حديثا ناعم
البال افرعا . اي زمانا حديثا وجوز في لفظتي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو
قولك سير عليه قريب مليّ من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غيرهما فانهم تحاموا
في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على
موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرتم من الظروف
فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جزر جزور وربت
وسير عليه ترويحتين اي مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين
قال تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي انه
المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولي الفعل
ولذلك ينصب الفعل مبهمها وموقتها بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج
فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى
وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المكان الذي هو
نحو شبت غلوة سهم ورميته نشابا اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث يقطع النبي
صلى الله عليه وسلم زبير احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه

اوله ... صف فرخ
استه بحلوم كان جبينه

الذي هو

من معلقة لبيد العامري
باكرت حاجتها الدجاج بسحرة
لاعل منها حين هب نيامها

الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو آتيك طلوع الشمس والقرآ عين وقت طلوع
الشمس والقمر ومنه قوله . باكرت حاجتها الدجاج . اي وقت صياحه هذا اذا كان باكرت
بمعنى بكرت لانها لبث بالبكور الا انه قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به
نحو يسوغ انه تضمنه مستغنيا عن لفظة في كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة
المشتقة منه نحو قوله تعالى مكر الليل والنهار وقوله ع يا سارق الليلة اهل الدار . وقد اتفقوا على انه
معنا متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع في
ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلاثة محصور
فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلاثة فلم يجوزه الا الاخفش
قال الجمهور تخرج الى غيرها لانه ليس عندنا متعديا الى اربعة ثلاثة وجوزه ابن الناقصة نحو يوم الجمعة
ليس زيد قائما هذا ما قال الجمهور الذي ارى ان جميع الظروف يتوسع فيها نحو قولك خرجت يوم الجمعة
كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كما يصح المجرور مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به
من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه
الفعل بنفسه بعدما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا
ان حذف حرف الجر في ... صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان
وان وليس بقياس في غير الماضي الثلاثي فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا
وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما
لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع
المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان
الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فمنقوض بنحو
خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا لدلالته صفته وقوله ان الزمان في نحو
مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون
الا فاعلا ومفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به الا انه لم
يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فتقول
اضافة الصفة الى الظرف كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة
وقد يكون بمعنى اللام كاللام الذي لا يجيء اضافة المصدر الى الظرف كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام
فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله ع باكرت حاجتها
الدجاج بسحرة . اي حاجتي الى ... في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره

بادي ما لابسه نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف فجميع المصادر المضافة الى الظروف نحو ضرب
اليوم ونوم الليل ونحو ذلك وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجيء في باب الاضافة قوله وينتصب
بعامل مضمر وعلى شريطة التفسير ش اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز
الاظهار او بمستتبعه كما في المفعول به اذ هو كما ذكرنا فالاول يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي
سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني
كما في المنصوب على شريطة التفسير حسبما ذكر في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه
وما يختار نصبه ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت
فيه ويوم الجمعة سرت فيه او لا تسر فيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما
يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه
وهلا يوم الجمعة سرت فيه المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت
عن الحرب جبنا خلافا للزجاج فانه عنده مصدر ش قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل او شبهه
وهو المصدر كما ذكرنا في باب المفعول فيه قوله مذكور احتراز عن قولك وقد بينا هو تضر مثلا
لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه
هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض الحدان بنحو ضربت وقد اعجبني
التاديب وسرت يوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم
وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول
له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تأخر عنه كما في
جئتك اصلاحا لحالك وذلك لانه الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل
وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة
من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله والباعث للعامل عليه كما ظن بعضهم نظرا الى الظاهر نحو قولهم
ضربته تاديبا ان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لان اللام لا تطرد في قعدت جبنا وجعل المفعول
له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة
لان اللام فيه للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلول نحو جئت هذا لجذب العلة قوله خلافا للزجاج
مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق وذلك انه راعى كون مضمون عامل
المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيانه
فكانه قلت ادبته بالضرب تاديبا وتحريره ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في

المفعول له

كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فانا نقول ليس بان
الجبن والانفعال القعود مجبنا الاجبان وكذا ان قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح
او نحو فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله
نصحتك ومجي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى [gloss: ته]
تاديبا ضربته التاديب اتفاقا وقولك التاديب ليس بمفعول مطلق كذا تاديبا الذي معناه
وفي الرد نظر وذلك ان ضربته تاديبا ايضا يفيد معنى التاديب اتفاقا لانه مفعول مطلق
اتفاقا دون الثاني وانما يمنع فان يتفق في المعنى المنصوب المختلفان في الاعراب الاترى
ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما
يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا ولذلك لم تنكره ويقدر في نحو لبسني الخز
محاذرة الموت لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور الا ان تجعلها مصدرين للحالين المقدرين قبلها اي زعلا
زعل المحبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وحدك على ما يجي
في باب الحال ومذهب البصريين اولى من البواقي للسلامة من الحذف والتقدير واللازم من غيره
قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل ومقارنا
له ش يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو [gloss: السمن]
ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه
حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان
كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل لها المجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون
المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحد المفعول له الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به
حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل له ان يقوما بشي واحد كما في
الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان ان يقع الحدث في بعض زمان
المصدر كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر
نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ابتغاء
الهذب النفيس واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته
تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة
حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء
هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشي لا يكون علة لنفسه

بل هي اثره اي ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التأديب لم ينصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشاركه الضرب في
الزمان كما قال ابن دريد • والشيخ ان فقته من زيغه • لم يغير التقفيف منه ما التوى
وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو
كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو
الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المومنين علي عليه السلام في نهج البلاغة
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخط ابليس والمعطي
للنظرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذا لا يكون حالا
من الفاعل وكذا انجاز العدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج
يركب كل عاقر جمهور • مخافة وزعل المحبور • والهول من تهول الهبور • فان الهول
بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم التشارك في
الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام
فقوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له
وهو الفعل المعلل وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر
المص على شرطين مما شرطه في المفعول له ولم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل
المعلل ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لمه وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم
ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لان الحامل على ايجاد الفعل والحامل
على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاقي ولا تبقى حتى تكون حاملة على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب
تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه
وينتقض بما قال العجاج جئتك اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو
بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا نجوز انا جئتك
اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز نحو جئتك سمنا
ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فيحق المفعول له على ضربين اما
ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت عن الحرب جبنا فهو من افعال القلوب كما قال واما
انه يتقدم على الفعل تصورا اي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئتك

اصلاحا

اصلاحا قال اللهم وانما شرط مجي زحذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما
تجي جامعة للشرطين فصار تن مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض لكون
هذا المعايد له على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى
الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وبيت العجاج نادر عليه وكذا قول
حاتم • واغفر عوراء الكريم ادخاره • واعرض عن شتم اللئيم تكرما • وكذا قوله تعالى حذر
الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك لاكرام لك ومنعه
الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر ابن ريحال تنكيره لشبه الحال والتمييز في
كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك لان الاية الى قوله تعالى فبظلم
من الذين هادوا حرمنا والباء السببية هاهنا كاللام قال المالكي اذا خلص الشروط فجر المقرون
بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله
والاول اي المضاف ذلك الى السماع ولا يطلب **المفعول معه** هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول
فعل لفظا او معنى ش قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو كل رجل وضيعته
فانه مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في
ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد
اي وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف لمشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير
في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا كما
في سرت وزيدا نظرا الى الاعم في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوفا اتفاقا لا مفعولا معه وينتقض
ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فانه كالمفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما نقنين
عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف وانما
يعدل عما يعدل عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في
جاء زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجي ويحتمل مجي احدهما قبل الاخر والنصب نص
في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب
في العطف الذي هو الاصل ظاهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى
وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
لان المعنى ما تصنع ش اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او
معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه

المفعول معه

اخصر لفظا واصل هذا الواو العطف التي فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى المعية الا
لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل
على عاملها وجوز ابو الفتح تقديمه على المعمول المصاحب تمسكا بقوله • جمعت وفحشا غيبة ونميمة
ثلاث خلال لست عنها بمرعوي • والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون
هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على
العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك
جاء البرد ولابست الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس
الواو والاولى رعاية اصل الواو فيكون غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا النصبت في كل رجل
وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظرف وذلك لان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية
والواو في الاصل حرف ولم يحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته
قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا وانما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو
انه يجوز فيه الا العطف ولعل مراده بذلك انه يخالف الاصل الذي هو العطف لا الراجح وهو ممنوع
لان مراده انما هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثال قام زيد وعمرا كما
ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر لوجوب ذلك لان تركيد المرفوع المتصل
بالمنفصل في الاغلب وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على
مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجيز نحو جلس زيد والسارية اذ لا يقصد الجلوس الى السارية وكذا لا يجيز
ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا
بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار النيل بل جرى ولمن يقول ان ذلك لاستعارة السير للجري
لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم
بالغدو والاصال وقريب منه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على
حذف جري في المعطوف كقوله ع علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف
في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى هنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة
فاستوى ولمن يقول بجواز العطف في هذا المثال ايضا وتقول استوى هنا بمعنى تساوى لا بمعنى
استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة
ارفع من الماء والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء ووقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك
انت اعلم ومالك لانه لا يقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت

اعلم بحالك

اعلم بحالك فانت ومالك ثم حذف بجزئيه معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه ما التفيه
القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول
من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت
ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك
ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا
يستعمل فيما التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجتراءك عليه لما علمت من تركه مكافاة المجرمين
فانت وربك اي انما مقترنان فلا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه يحسبك وهذا المعنى انما
يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك بمجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا في المفصل ان تقديره انت اعلم
من غيرك وربك اعلم منك وهذا بعد ما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله
وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا شرح جمهور النحاة على ان النصب هنا
لا واجب وذلك يبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل الا تاكيده بالمنفصل وبلا فصل بين
المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجي في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان
كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشتقا يتضمن معنى الفعل الا انه
ما لك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك او صنعتك
فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا
لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك
والحائط وامرا ونفسه وشانك والحج لانه جعل الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على
الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد
وعمرو وما شانه زيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يعدل الى غيره لغير ضرورة
وليس ينبغي ان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس ضرورة قلنا
لم لا يجوز مخالفة الاصل الراجح وان لم يكن ضروريا وقال غير المص العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى
ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو ما لك وزيد وما شانك
وعمرا لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه في السعة العطف على الضمير المجرور
بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك
باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المص هنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم
التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف اذا لم يقصد النص على المصاحبة

ذا الله من ورجل كافيه كفي وكافيك من رجل
وكفي وكفيك من رجل مثله الكاف
حسبك

وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب
مثل هذا اعني ما شانك وعمرا وما لك وزيدا وما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل
المدلول عليه بما شانك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها
الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل فقط فقوي الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا الاعراب
لفوات ما الاستفهامية وقال س تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك
عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو منصوب بالمصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنى لا
يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان س اراد تقدير ملابستك
ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف
الموصول مع بقاء صلته وابقاء البعض الآخر كما يجي في باب المصدر وانما قدر س هذا ليبين المعنى فقط
لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل الحاصل ان المصدر المقدر هو العامل والمجاز ههنا لقوة
الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدها نحو وزيدا دلت على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور
لذلك الاسم ولاسيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان
مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلابس
كما تقلت في الا انت زيدا والواو دالة على معنى الباء وانما ارتكبنا هذه التقادير لما لزم من نصب
الاسم بعد مقدر صالح له نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم لانه اذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك
الفعل المقدر فيؤدي مذهبهم في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي
لا يكون في لفظه شيء العامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التجدي
وما المتعوق فيهما العطف اولى بلا خلاف وان تضعفت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال
عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية قال س اذا انصبت ما بعد الواو
ههنا مع قلته وضعفه تقدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا
والتنبيه ان الكثرة توجب في موضع جواز حذفه تخفيفا وصار كا ثم مستطلق ببعض رد البرد تقدير س وقال
لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي بعضهم س بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل
على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز نحو قول الراعي • ازمان قومي والجماعة كالذي •
منع الرحالة ان تميل مميلا • اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف ان كنت
واياه في لحاف اعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد بالنصب وذلك لانهما
ما وكيف الفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يلفظ العامل في
قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل غير اتفاقا والماضي كل رجل و ضيعته

وانت وزيد

وانت وزيدا فالرفع واجب لانه تعذرت المصاحبة لعدم فعل ومعناه ولجاز الصيمري نصبه بالخبر
المقدر وانكره ابن بابشاذ ويجب على تجويز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته
فان اظهرت الخبر على هذا الوجه تم الكلام فيجوز نصبه هذا كله بناء على المصطلح وانا لا ادري منعا من
تقدم المفعول معه على عامله اذا لم يخرج عن المصاحبة كل ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل
جاز نحو زيدا وعمرا الغيث فتقول العامل في الجماعة وايا كالذي وفيه خلاف وانما امتنع النصب في
الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال او ما قبله خبر
عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في المطابقة ما قبل حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد
يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا متعلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى
والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش
وابن علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم
الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقال الواحدي ان تكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم
بعقد اي واجمعوا شركاءكم فحذف الفعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان انما اجمعت زيدا **الحال**
ما يبين هيئة الفاعل او المفعول لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد
قائما ش قال الاعلم لا يدخل في النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحد بعدها ان يكون لفظ الحدود
دالا على ما ذكر في المعنى الصالح في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم
على انه بيان الهيئة فاعلاه لفظ عالم ههنا مثله في قولك زيد رجل عالم من انه مبينة الهيئة خبر المبتدا بل
انما علم كونه حالا في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل فالحال فانه
راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا اللفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو
قلت رجل قائما لم يخل الى تمييز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل فقوله لقائل ان يمنع ان الحد ورد بلفظ
يدل على كل ما يذكر فيحمل على ان يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق
معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم من موضع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في
حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون
غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير في حالها نحو قوله • يقول وقد ترّ الوظيف وساقها
ألست ترى ان قد اتيت بمؤيد • وقوله • وقد اغتدي والطير في وكناتها • بمنجرد
قيد الاوابد هيكل • ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال
وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم حنيفا وقوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وقول الشاعر • كان حواتمه مذنبا • خضبت وان لم تكن تخضب • وقوله • عوذ وبهثة

الحال

سيذكر مجيء الحال من النكرة اعني قوله وان كان صاحبها نكرة

حاسدون عليهم ۞ حلق الحديد مضاعفا يتلهب ۞ واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع
ثواكم اي ثوايكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا اي المنصوب
فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضا ولذا ضعفوا ان الحال عما اضيف اليه غير العامل
في الحال لايجي الا اذا كان المضاف فاعلا ومفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما
انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم جاز وكان حالا من المفعول واذا كان المضاف
فاعلا ومفعولا او هو جزء المضاف اليه فكانت الحال عن المضاف اليه هي الحال عن المضاف كما في قوله
تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف
الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكانه تعالى قال ان يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكان حالا عن
مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كان حواشيه مذيلا اي يشبه حواشيه مذيلا او اشبه حواشيه مذيلا
فكان حالا من الفاعل او من المفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نقول الحال على
ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول
مضمون تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجراهما فبقولنا جزء
كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب عمرو ركوب غلامه اذ المجموع كلام لا جزء كلام وبقولنا يتقيد بوقت
حصول مضمون المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمون
ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمون
ذلك التعلق وقولنا او ما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا
وكانه خارجا من جنب صفحته ۞ على الحكم الحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او
مفعولا للمضاف المصدر اي المنسوب ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يتيه وقد تقدم الوصف وفي قوله
وقل لمعتديه والمبين في كتابه ۞ وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء في
فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ۞ ثم اعلم ان الحال قد تكون عن الفاعل
وحده نحو جاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا اعني مجردا واذا قلت لقيت زيدا
راكبا فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب الحال جاز ان تجعله لاي شئت من الفاعل
او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت
راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا
متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا تمنع من التفريق نحو لقيت راكبا
زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز

وقوعه كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن قرائن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه
نحو لقيت منحدرة زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا
مصعدا منحدرة او تساع تأخير الظرف اذ مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال وتأخير الحالين وتقديم حال
المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه ما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه
ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال
وانا سوف تدركنا المنايا ۞ مقدرة لنا ومقدرينا ۞ وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء للشيء الواحد
احوال مختلفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى
اخرج منها مذؤوما مدحورا كما يجيء ان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم في الحال متضادة كانت اولا
قياسا على الزمان والمكان فجعل مدحورا حالا من ضمير مذؤوما واستكر ذلك في المتضادة فمنعها
مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو
جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على
تكرر الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان والزمانان نحو
جلست امس وقت الظهر امامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما
في قوله تعالى مذؤوما مدحورا وقيدتا في محلين غير متزاحمين كما في اشتريته ابيض اسود
او متزاحمين كما في اشتريته حلوا حامضا فلا بأس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب في
نكرة اما نحو ضربت اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا الا ان تكرير في الاغلب كما يجي في اسم لا التبرئة نحو جاء
زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاءني زيد لا راكبا ۞ قوله لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول
اي لفظيا او معنويا او ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو هذا بعلي
شيخا فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلالة هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما
الفاعل المعنوي فكما في قوله ۞ كانه خارجا من جنب صفحته ۞ سفود شرب نسوه عند مفتأد
والمعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا تتنسى با شبهه خارجا لان المشابهة هي العلة بحالة
الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر
لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك
زيد خرج راكبا والاحسن فكون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجب كون الحالين في المثالين عن
زيد الا عند من جوز تخالف عامل الحال وصاحبها ۞ قوله وعاملها الفعل وشبهه ومعناه ش
يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور

قوله ويجوز عطف احد حالي الفاعل على المفعول

مطلب تعدد ظرف الزمان والمكان

وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوّز ها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجي في حروف
التنبيه واسم الاشارة نحو هذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو
ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي
ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجي لكون
مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كأنه راجعا اليث وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه
من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو
عليك زيدا راكبا واما نحو ما شأنك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه
ولم يعمل في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانهما لا يشبهان الفعل لفظا وينتقض
ما قال باسم الاشارة وحرف التشبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كان
التشبيه واخواته فانه يشبهها لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم
وان لا نعلله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به
وحده ونحوه متأول ش انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور بها كما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هنالك فلو عرفت وقع التعريف
ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها
من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى
ان يبين الشي اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا لو كانت
المعرفة حالا لكان التعريف عبثا ضائعا ولو وقعت النكرة ذا حال لكان غاية ما فيه انه على خلاف
الاولى فنقول غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب
قوله وارسلها العراك هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا
اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة
نحو فعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف
موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى
الوسع وكذا الطوق وهو اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد يقال وحد
وحدا كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الخليل بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده والحال مؤكدة
والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده
مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل

اليه

اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل ان يكون نحو في قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب
وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها تعترك
العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع
عائدا عوده وكلها ايضا نظرا الى الفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق
فهذه المصادر وان قامت مقام الحال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما
قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها
العراك صدر بيت للبيد ويروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمار والاتن والدخال في الورود ان يشرب البعير ثم يرد
من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
ويقال للشرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب
اي اوردها مرة واحدة ولم يشفق على انها لم تشرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم
بقضيضهم فالاولى ان تقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع منقضهم
اي كاسرهم مع مكسورهم لان القض مع الازدحام والاجتماع كاسر ومكسور والاصل ان يكون فيه
قضهم مبتدأ وبقضيضهم خبره مثل كلمته فوه الى في ثم انمحى عن الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه
الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم
كما قدرنا قامت الجملة مقام مفرد وادت مؤداه اعربت ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في فاها لفيك سواء وكذا ينبغي ان
تقول في بايعته يدا بيد اي ذو يد بيد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم بعت
الشاء شاة بدرهم اي كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اي كل رجل كقوله تعالى علمت نفس
ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته
اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب ههنا الجزء الاول لقبوله الاعراب وقال الخليل
يجوز ان تاتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم الزم ما كان مبتدا
التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى في شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه لينكر
لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء في الفم قال المتنبي ع وقبلتني على خوف فما لفم
فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا الذي قد عرض لنا استطرادا
ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في
نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم

اما على التاكيد على ان يكون اصله جاءة فيعطي جزؤها الاول اعراب جميع الخبر وربما بمعناه
كما ذكرنا في الحال الاول وعلى البدلية اي جاؤا قاطبتهم مع منفضيهم ومذهب الكوفيين انه انتصاب وحده
على الظرفية اي لا مع غيره فهو في المعنى ضد معاً في قولك جاؤا معاً كما انه في معنا كلا هو منتصب
على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد ولذا اختلف في وحده في نحو جاؤ وحده اقوى احوال
اي منفرداً او ظرف اي لا مع غيره وما وحده مجروراً فضل نحو معدودة قريع وحده ونسيج وحده
اي انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج على منواله ما ينسج لتقطع النظر ويقال فلانه
جحيش وحده وعيير وحده وحجيل وحده في التعجب برايه ويقال جاء على وحده اي على انفراده
وعلى جمع مع وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف
ظاهراً من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال المراة
جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر يعني الغافر اي الساتر بكثرتهم
وجه الارض حتى فعال بمعنى المفعول بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقتيل رحمة الله تعالى
وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ● ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ● ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيراً لو منه قولهم دخلوا الاول فالاول قال
الله عليه وسلم يذهب الصالحون اسلافاً الاول فالاول اي مرتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد
يتبع ما قبله اما على البدلية نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء الرجال ثلاثتهم واربعتهم وخمستهم
الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى الضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال الواقع
موقع النكرة اي مجتمعين في المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تاكيد له وربما عومل
بالمعاملتين العدد المركب نحو جاء الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش ايضا فا
كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في وقال الكوفيون هو منصوب براسه عاملنا في
وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا قياس على قولهم كما الى في فلا يقال
ماشيته يده بيده ونحو خلافاً للمشابه واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين عليه السلام في صفين
فما بال من اسمى لسد الثريه ● وما بالنا اليوم نشاء النجف ● فعلى حذف المضاف اي مثل السد الثريه
ومثل شاء النجف ويجوز ان يوضع لا اشتبها نادراً بالتقدير مضاف كما قال ابو فحيل
ونحو قوله فانه كما يصلح نكرة وجب تقديمها شرح اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص
كما جاء في الحديث سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فاتى فرس له سابقاً وكذا قولك
مررت برجل ضعيف قائما وبالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل غيتاله او سبقه نفي او شبهه نحو قوله
ع فاحل سعد يحيى غريبا بلدتي ● وقولهم جاءني رجل راكبا او مجيئا واستفهم وذلك لانه يغير التنكير مع سبق

هذه الاشياء

[illegible]

هذه الاشياء مستغرقاً فلا يبقى ضعفاً لما كما ذكرنا في باب المبتدا وكان معرفة مشاركة لنا بالتنكير في الحال
نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه يومن ان يلتبس الحال بالصفة اذ الحال
الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا نحو جاءني رجل راكبا فقد يلتبس فيه الانتصاب في
بالوصف نحو رايت رجلا راكبا فطرد المنع رفعاً وجراً ولما استشهد من لتقديم الحال على صاحبها المنكر
بقوله ع لمية موحشاً طلل قديم ● فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش
من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند من غيرهم كون الضمير في لمية ذا الحال
نحو اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كونه لمية عاملا في الحال وكون طلل فاعلا بها ارتفاعاً
بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب من راى ان الطلل مرتفع بالابتداء
وهو العامل في الحال الابتداء فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على انه الابتداء بالطلل الا مسند
اليه مقيداً بكونه موحشاً فكيف يعمل في الحال ما ليس معناه مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام
الدليل نحو الذي ضربت مجرداً اي ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا
على المجرور في الاصح شرح قد عرفت قبل العامل المعنوي واما الظرف منه وكذا الجار والمجرور
ما قالا لم ينبغي ان لا تتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيز اصلا نظرا
الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء
على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر نحو في الدار زيد كما تقدم
في المبتدا واما تاخر المبتدا عنه والحال فوافق سيبويه في المنع فلا يجيز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار
زيد اتفاقا وذلك لان تقدم الحال على عاملها الذي فيه ضعف تا عند الاخفش ايضا الا مع
تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدا اما في نحو زيد قائما في الدار فقد
جوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها الى المتاخر عن صاحبه ولم يجي
ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها فالحال
متاخر عن صاحبه اي زيد ما عمل فيه في الدار قائما وفي الدار قائما زيد فجائز اتفاقا واما اذا كان
الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او
جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان تقع موقعا لا يقع فيه غيرها نحو ان في الدار بين
ايديهم فالمومن ذلك البر الكثير بستانين اي الكثير منه بستانين فنعم العامل فيهم المشوق
والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد يضمن معنى الفعل
كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو
مثله وغيرها واسماء الافعال كلها لان ضعف مشابهة الفعل لعدم مواقعته له في التركيب واذا

ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن زيد
فانك تمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها الفعل
وظاهر لفظها بالله في المفصل يوهم يجوز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل
افعل التفضيل لانه لا يعمل في رفعه الظاهر فلا يحتاج الى شرط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم
هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما احسن منه قاعدا فكذا نحو عمرو قائما على ما سيجيء الكلام عليه عن
قريب والمعاني نحو حاجيان تقول درهمك موزونا درهم عبدالله اي تمثله ثابتا درهم عبدالله
فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر ومن درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل والحال كانه اظهر
الكاف وقلت كدرهم عبدالله يجوز ان يكون حالا من عبدالله حال الجر لا يتقدم عليه ويجوز ان
يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع ظهور الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو
لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم
الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدرا لتقديره بان الموصول وما في حيز الصلة لا يتقدم على
الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او بحرف مصدري كما ولان تقدم الحال اذا
على هذه الموصولات يجيء تقدمه على ما تأخر عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الجمع
من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتها فلا تقول مجردة الضارب
هند ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا مجردة تضرب زيد هندا واما فيما ذكر لموصولات صحيح اذا
راكبا زيد فانه يجيء للفصل اتفاقا واذا كان الفعل مصدرا بلام الابتداء ولام القسم جاز تقديم الحال
عليه بان تخرج عن اللام نحو ان زيدا لراكبا سار ووالله لراكبا اسير كقوله تعالى الا الله تحشرون
وتقديم على اللام لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول
اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا زيد وزيد راكبا ماش
ومجردا مضروب **قوله** بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها الظرف من حيث المعنى لانك
راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو
الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله لقوله تعالى
كل يوم هو في شأن وتولهم كل يوم لك ثوب والحال لا تتقدم عليه عند قوم مطلقا ويتقدم عند
الاخفش بشرط تأخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكما قال المص ان تقييد
بقوله بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لا انه يتقدم على معنوي غيرهما مثل التنبيه
وغيره للاتفاق وليعلم ان اذا كرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مستقل في الحال الحالي حقه
ما يجوز رفعه على انه خبر عن المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي

لكنه

الجنة خالدين فيها وقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها الكوفيون يوجبون انتصابه على
الحالية كما في الآيتين لانه لو رفعته خبرا على احد الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين
فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذا يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني مستقل بالخبر ويكون
الظرف الاول مستعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان
الظرف في الثاني غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر انه يكون متعلقا بعقيدة خبرية الاسم
الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف وجب عند البصريين نحو فيك زيد راغب لكونه الظرف
متعلقا بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة
زيد والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في
شيء فهو يرغب فيك **قوله** ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان تقدم الحال على عامله وتأخره عنه
هل يحكم بتقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان
صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال
مرفوعا والحال بعد العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد ويمنعون
ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذ كان الحال فعلا نحو ضربت تجرد زيدا واما
اذا كان ذو الحال ضميرا فيجوزون تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك
لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضمير
يعود الى ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا الضمير الذي كان في عود ضميرها على مفسرها واما
جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان العامل ولي
الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون مضمرا قبل الذكر وعند البصريين جاز تقدم الحال على صاحبه
المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون
اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله
تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما ان كان ذو الحال مجرورا فان كان بالاضافة لم يتقدم
الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو
جاءتني ضاربا هند زيدا لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا
يتقدم تابعه ايضا واما اذا كان الحال مجرورا بالحرف فسيبويه والبصريون يمنعون ايضا تقدمه عليه
للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما
ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معدي للفعل كالهمزة
والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت

اذ مت راكبة هنا قال الشاعر • لئن كان برد الماء حران صاديا • الي حبيبا انها لحبيب • وقال
اذا المرء اعيته المروءة ناشيا • فمطلبها كهلا عليه شديد • وبعضهم يجعل كا فتحا الاصل وحالا ثانيا
لما الفتح وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابرهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور معنى
غير عامل في الحال كالمجرور في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبه لا اشكال
فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل
لان المعنى ملة ثبتت لابرهيم حنيفا وهو ضعيف لانا ثبتنا فيها العامل ان تضمن معنى الفعل قد انطمس في
مثل وقال بعضهم لما كان المضاف ليس بعامل في الحال ... الي ما يؤد ماشيا
او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل
عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كان المضاف
ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على خلافه تقدم
حال المضاف اليه على المضاف في نحو يعجبني ماشيا قد زيد مع انا ذكرنا قبل امتناع تقديم حال المضاف اليه على
وقد يجب تقدم الحال على صاحبه اذا كان صاحبه بعد الا ومعناها نحو ما جاءني راكبا الا زيد وانما جاء
راكبا زيد مثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرت عن صاحبه ويجب ايضا اذا اضيف
ذو الحال الي ضمير عائد الي ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه • وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا
نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا • ش هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كانت
جامدة تكلفوا ردها بالتاويل الي المشتق قالوا لان الحال في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا
في نحو هذا البسر اطيب منه رطبا هذا متبسرا اطيب منه مترطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذا فائدة
كلام تراه والله تعالى اعلم وهو الحق لا حاجة الي هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده
وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذلك قد تعلم اشتراط
اشتقاق الصفة كما يجي في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والصفة الاشتقاق فمن الاحوال التي
جاءت غير مشتقة فيها الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا
وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض صحابة امير المؤمنين علي عليه السلام
في بعض ايام صفين • فما بالنا امس اسد العرين • وما بالنا اليوم شاء النجف • وقول المتنبي
بدت قمرا ومالت خوط بان • وفاحت عنبرا ورنت غزالا • وفي تاويل مثله وجهان احدهما انه
تعتبر هنا فاقبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان تؤول المنصوب بما يصح ان يكون
هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لا يفهم

يجعلون

يجعلونه الشيء المشهور في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى
بتعرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطه ان يقصد
التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزائه بجزء اقسطا وتنصب ذلك المقسط على الحال وتاتي بعده بالحرف الجزء
اما باسم او العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكاة ماله
درهما عن كل اربعين وقامت بدرهما في درهم اي حصلت في مقابلة كل درهم منه درهما ... ونحو ذلك
نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا لكل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة
الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا رجلا ورجلين رجلين او ...
رجلين ورجالا رجالا اي متفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان يؤتي التفصيل بعد ذكر
المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا بالفاء او بثم نحو دخلوا
رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة ثم الكبكبة اي مترتبين هذا الترتيب المعين ومنها ما هو حال الاصل لصاحبه
نحو يعجبني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له
نحو يعجبني الحلي خاتما والعلم نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وضابطه
ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه
بغير الة التشبيه وبدونها نحو هذا بسرا مثله رطبا وهذا بسرا كهذا رطبا واختلفوا في
عامل الحال الاولى في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل غير معنى الفعل في هذا ولا يجوز
ان يكون افعل التفضيل واداة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما ويشكل عليهم بمثل
قولك زيد رجلا احسن منه راكبا فانه يجوز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنى الفعل ومثل تمرة
بسرا اطيب منه رطبا اذ لا شي يعمل ... بسرا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل
بالاتفاق ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل بعد ذلك لان العامل في الحال المتقيد بها فلو كان
هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فيجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية كما ان
الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم تقع الا حال شيخوخته والمجي في قولك جاءني زيد راكبا
لم يكن الا حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال
البسرية واستدل المص على امتناع عمل اسم الاشارة في بسرا في الحالية بان المبتدا انما تقيد بحال
لم يتقيد الخبر بالحال الا نحو ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك
الحال وفي نحو هذا البسر اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا تتقيد المبتدا بالحال وهذا
الدليل في غاية من الضعف لانا نصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدا والخبر معا
بالحال في مثال معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من

تقييدها اليوم في غيره وامّا ثانيا فلان المدّعي في المثال المذكور المتنازع فيه انّ المبتدأ مقيد بالحال
والحال المجيء اللغوي وهو لم يبيّن في نحو هذا زيد قائما الا استحالة تقييده بالحال ولهذا قلنا لم يمتنع ايضا الاطراد فالحق
استحالة تقييد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بالحال الاخرى
اذ لا يصح ان يقال العامل في الحال الاولى ايضا افعل التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولنقدّم
على بيان تعليله مقدّمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصح كل واحد من الحدثين العمل فيما يخص احدهما
ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمجرور الآخر نحو تضارب زيد وعمرو وضارب زيد
عمرا فانّ تضرب كل واحد منهما تعلّق بالآخر ويقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو تنازعنا الحديث
ومثل هذا العوامل لا يتبين منصوب حدثها من منصوب الآخر منفعلا كما قد يتبين حالاهما نحو تشاتم
زيد قائما وعمرو قاعدا اوظننا هاهنا تشاتم زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكون لعاملين ولا
يختلف زمانا هاهنا الا الغرض وقوع الحدثين معا وتبيين مستثناها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الآمين
واهل الكوفة الآن الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير محدث الآخر وبغير ما
تعلّق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد افضل
من عمرو ويجيء لاختلاف مضروبيهما وكونهما غيرها نحو زيد اعلم واضرب من بكر لخالد الكلام الكفر
ويمنذا قرب منهما الايمان نحو كذا يجيء لاختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكانان نحو زيد عندنا احسن منه عندك وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا
آلة التشبيه تدل على حدثين يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما
نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معيّنين عن حدثي الفاضل والمفضول
بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة التشبيه فلا
يدل بصيغته على حدثين معيّنين بل يدل معناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك
حالة يشتركان فيها فلها حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى لكن
زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت جاء زيد شجاعته في اللفظ وجاءن يوم الجمعة [illegible] يوم السبت فالظرفان
منصوبان بمعنى لكن الحالتان اللتان نتبين بهما من كل حرف لانه كالحرف والحال والظرف [illegible] كالضرب والقتل
الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كذا بك [illegible] للحويرث قبلها · بما [illegible] بمعنى [illegible]
ولم يصح وقد يتقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق به ما يتعلق بالجار في
بيت امرئ القيس بما ابك المكني به على التمثيل وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هرون من
موسى اي قريب مني قرب هرون من موسى قال · ولقد نزلت فلا تظني غيره · مني بمنزلة المحب
المكرم · وتقول ما انوالي بمنزلة الثريا من التنا ولها به بعيد مني بعدها منه اذا تقرر هذا

قلنا

قلنا لما لم يتعين كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه وبابي فاعل وتفاعل غيرها
ما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب
صاحبه المصرح به فقيل بفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامي زيد في الدار
عمرا في السوق وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد بغي كعمرو منك وبكر الضعيف اكرم منه المحاذ
وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت
ليتعلق حدث المفضل والممثل بجنبيهما ويتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبيهما دفعا
للالتباس وحرصا على البيان فلهذا يتقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل
وفي آلة التشبيه فهو وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم وصح جعله كلا ولا
باسا بان يقال وان لم يسم زيدا حسن قائما منه قاعدا كما قال امير المؤمنين علي عليه السلام في الجا[illegible]
والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا
لعدم الالتباس بجوابه يقال على ضعف زيد احسن منه عمرو قاعدا قائما على حال من الجميع وقائما
من الضمير المرفوع كما مرّ في هذا الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ويجي
الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل
في الرجولية علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اي عالمات العالم
علما والذي جاز عندي ان المصدر في مثله تمييز لانه رفع الابهام [illegible] انت الكامل علما اي علمه وهو الكامل شعرا
اي شعره والدليل عليه انك تقول هو تام دون كثيرا والخليل عرضا ومن يحمل وهذا ليست باحوال
مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر تقع حالا بل تقتصر على المسموع نحو قتلته صبرا ولقيته فجأة
وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان
من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطأ ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فالاتفاق على انه
ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان
انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو
مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرها على ان انتصابها على الحال لا
على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة تقع مصدرا في نحو قم قائما على
احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال الا تحمل جميع ذلك على حذف المضاف
اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مرّ في خبر المبتدأ وما جاء من الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم
كلمته فاه الى فيّ وهشام تبيّعه عليه كما مرّ ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر
مجيء الحال معرفة وما جاء الا تعيينا وصاعين ثلاث كما قال المنصوب خبرها الاخبار كما يجيء

في فتح البلاغة عن امير [illegible] عليه السلام لما قبض رسول الله
صلى الله عليه وسلم وخاطبه العباس وابو سفيان
بن حرب في ان يبايعا له بالخلافة [illegible] ان اقل
يقولوا حرص على الملك وان اسكت يقولوا جزع
من الموت هيهات بعد اللتيا والتي والله لابن
ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه

في الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف
والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او بأحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة ش انما جاز كون الحال جملة لان مضمون الحال قيد للعامل ويصح ان يكون القيد
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجب كونها خبرية فلان المقصود من الحال تخصيص وقوع
مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ففي قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل
واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما
طلبية او ايقاعية والاستقراء انت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون
العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فالمتكلم بها لا ينظر ايضا الى
وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجرد ايقاع مضمونها مقرونا في الفصل وقت الوقوع الى ...
بالعقل لان دلالة اللفظ وقت التلفظ باللفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية بالواو والضمير
اما ربطها بالجملة الحالية بالواو والجملة التي هي خبر المبتدأ اكتفي فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام
الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط
اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة
والصفة فانه لا تجيء الواو فيها لان الخبر تمام الكلام والصلة تتم جزء الكلام والصفة التبعية للموصوف لفظا
وكونها المعنى كانها من تمامه فاكتفي في كلا منها بالضمير لشدة اتصال الصفة والخبر والصلة بما قبلها فحصل
لها ادنى انفصال وخلا الطوق بعد الاخير ما حسبتك الا وانت بخيل وملجأ فيها الا وهو فضيلة الصلة
فلا تخرج لها من هذه الحالة فلا يرتبط بما قبلها الا بالواو قوله او بالواو والضمير اجتماع الواو والضمير لان
وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال
الاندلسي انه كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجبت الواو ايضا نحو جاء زيد وهو راكب ولعل ذلك
لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاء زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر ان
الحال جملة وان ادت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظر فان كان الضمير في صدر الجملة
سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله ع خرجت مع البازي
على سواد فالحكم بضعفه يجوز على الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا
بل فيها فصل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وكان الضمير في اخر الجملة كقوله ع نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا
على ما ذهب اليه المصنف تقول جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد ان ليس الجملة
بل هو مفرد تقدير او كلامه في الواو وعند الشرط ... اذا اعتمد على ما قبلها ... يرتفع الظاهر كما في

بالاثر

اذا ... اولم ... اخر
ورقيته النبيل الكبرى

الى المبتدأ الذي لا او وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالحاديات قد ودت
جواجرها في صرة لم تزيل وقوله وان اتوا الشرع اليك وقد ومن الارض شموما تحدثه
شمائل ولو كان مفردا لم تجز الواو ايضا نحو القيته وعليه جبة وشي والحكم لم تكن جملة لم تدخل
عليها الواو ان الجائز لا يمتنع ان يقدر مفرد فيسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم
الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس لحرف النفي على
الاسمية لدلالته على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها
بخلاف كان وما كان نحوها فقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قوله حرج
زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا والاسم هو يصلح للحال وضعا وبين
الحالين تناسب وانه كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قمت واصك
عينه وذلك ما لانه جملة وانه شابه المفرد واما لانه بتقدير وانا اصك فتكون اسمية تقدير الخبر
في المضارع الواقع حالا الاخلو من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وقالوا ان الحال الذي يكون
في باب الحال الذي يدل عليها المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك اضرب زيدا غدا تركب
لفظ تركب حال بلفظ المعنيين في حال الآخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه
الجملة المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن
التناقض هنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظ قد ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان الامر انه
حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لانهم كانوا يستبشعون في اللفظ
لفظ الماضي والحالية في قولك جاء زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد فيه الظاهر الحالية كان
التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع
المثبت وهو الاخر اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد على
ما ذكرنا ثلاثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاء زيد
وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد الا ركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه
جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال المص وقال الاندلسي المضارع
المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير او لا وعلل ذلك بانه يحتمل ان يذهب ما لم يضرب معنى الى قرب كما
ان ضرب لما تضمنه الحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة لمسه الحال لفظا او تقديرا كذا الحكم لم يضرب
محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح معه قد لانه قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا نفي
المضارع بمفرده ما لم يدخل الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل هو بظاهره

اسم

على الحال وهو ماض فلهذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى للمضارع بلا لزمه الضمير كما
يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى
جا في زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب
عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز انه تربّ في لا زيد لسو فلا زيد ولا زيد كما جاز
انه ترب في ازرك و فا زورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر
بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابها
للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا بد من الجملة
هو الحال والمنتفي المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل **قوله** ولابد في الماضي المثبت من قد
ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة قول النحاة الا الاخفش والكوفيين غير الفعل الماضي لم يوجبوا قد في
الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استشهادا لا يخفى **قوله** كما استغنى المضمر بالفعل
وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهما وجوه كما مضى والاول قريب وقيل اي
في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال وتجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة لا انه شرط الحال اي
ان قام او قعد كما يجي في حروف العطف ولو كان بعد الا فيمتنع معه قد والواو فيه من الماضي الواقع
واذ الحال الماضي بعد الا كتفاؤه بالضمير دون الواو وقد التزم فيما قبله الا لكون ما بعد الا كما
دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو شبيه بها بل الا كان مالي فصار كالمضارع المثبت وقد يجي
مع الواو وقد تخرج ان ما قبله الا وقد لا يكون مع الواو وحدها في ما قبله الا وكيف لا تجي الواو
مع ان يدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما جاء الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد
من دون الواو في ما قبله الا وقد كفى وفي غير هذا الموضع سيظهر فانه كان مع الماضي المثبت ضمير
فثبوتها قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم قالوا
انه قد مقدرة واجتماع الواو وقد مع الضمير اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو نحو جاءني
زيد قد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ولم يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما كقوله بغوا وقد
تخذ الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ولا يقال جاء زيد وقد خرج عمرو
ولعل ذلك لانه لابد من ضعف حصول الحال في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس يحمد لعدم
السماع والقياس ايضا لكون قد للتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله** ويجوز حذف العامل كقولك
للمسافر راشدا مهديا وجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون مقررة
لمضمون جملة اسمية **ش** اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا ايضا في مواضع قياسية وللا
من غير قرينة مع الحذف جاز الحال لا يحذف بالحال لا يحذف ما حذف لحضور معناه كقولك للمسافر راشدا

كلدبا

واني لتعروني لذكراك هزة

مهديا اي سر راشدا وتقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف جاء زيد
زيد وغير الاستفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين
ومن المواضع التي يحذف فيه قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد شي او غيره شيئا فشيئا مقرونا
بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او ثم زائدا اي اخذا
في الازدياد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضه بدرهم والباقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل يوم
جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي فذهبت القراءة زائدا اي كان كل يوم في الزيادة ومنها
ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما
لا ينبغي من التنقل في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى
وقوله افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي اتتحولون
وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا
لعلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي
والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب س وهو المختار ان انتصابها على
المصدر قال اي تتحولون تحولا اذا لا تحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا
بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال
مع الهمزة وبدونها نحو اتطلع قائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد
قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند س والمبرد والزمخشري في الصفة
فانها تتنقل المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران لمبتدا اتتحول اي انت تميمي
مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرنا
ما هو حال كثرة استعماله **قوله** ووجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في جميع المؤكدة هذا
على مذهبه في ان الحال المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقوله تعالى جاثيا وقم قائما قال تعالى والشمس والقمر
والنجوم مسخرات بامره على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى كالتي نقضت غزلها من بعد قوة
انكاثا وقوله الحال والعامل اذا الغرض تاكيد والاولى ان يكون هذه الصفات التوكيدية
كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب س في نحو قاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست تقييد
تقييد بل عاملها كالمنتقلة والحال بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين جامدين ويجي
اما التعريف بنفس الخبر وتاكيده واما الاستدلال على نفس او مضمون الخبر انا فخر كقوله

يلا

أنا ابن دارة مشهورًا بها نسبي ۞ وهل بدارة يا للناس من عار ۞ وكقولك انا حاتم جوادًا وانا
عمرو شجاعًا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو
بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما لتعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصا
غرا نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير الغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا
الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد
معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على
مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا
لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم
يكن القسم الاول الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
حتى يؤكد بمصدقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقية
القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي
بعد الاسمية فقال بعضهم العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر
اي تحققته الامر وعرفته اي تحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ الاحسن ان يقول تيقنت الامر
وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى عليه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم مسمى سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته حاتما
ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه
انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل الضمير والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في
المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك
مصدقا وذلك لان الجملة وان كان جزآها جامدين جمودا محضا فلا تنفك من تحصيل اسناد
احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني الفعل لان معنى انا زيد انا كائن زيدا فعلى هذا لا
تتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيهما
هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز
الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر ما لقيته
الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة وطرا ايضا وقد تقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة

غير حال

غير حال وقد خطئوا فيه **التمييز** ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة
ش قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال بعض انه احترز
من الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات
لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع
لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدات الذهاب عنه
لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل
فرد من افراد الرجال فتبين كل احد وما فيه مما يخالفه كما يتبين طويل عن قصير فطويل رفع الابهام
المستقر الثابت وضعا على ما فسره المصنف عن الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو
جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو مررت به زيد اذ يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كانه
نعم رجلا وربه رجلا ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان
معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل المجرور في نحو مائتا رجل وثلاث رجال والا ان يعتذر بان المجرور
بالعدد في هذين داخل في حد التمييز والتمييز نفسه قد يجر كما صرح به آخر نصبه
كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب
لقيامه مقام الفاعل وكذلك في ضرب زيد يوم الجمعة ونحوه **قوله** الابهام المستقر قال
احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك
في نحو ابصرت عينا جارية لكن ذلك الابهام ليس بوضع الواضع والذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع
الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى
ثم اتفق ان من ذلك الواضع ومن غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى آخر فيحصل الابهام عند السامع
لاجل الاشتراك فلما رفع مثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع قلت معنى المستقر في اللغة هو
الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق
الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما
في جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما فسر والحد لا يتم الا بالفاظ والالفاظ المجملة
للحد مما يخل به **قوله** عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة
قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما وسياتي واما في غيره
نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا وقفيزان برا وكما عجبنا الا ان تقصد الانواع
ويجمع في حطبه ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار مثل
خاتم حديد والخفض اكثر **قوله** قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة **قوله** عن مفرد

لفظ عن في مثله تفيدات ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال ضللت هذا على الكم
وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصول ذا التمييز صادر عن المفرد اي المفرد لانه سبب
او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة له لانك تنسب شيئا الى شيء في الظاهر والمنسوب
اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة انما سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ما يكمل الاسم فيتم
جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا
لانه لولا انه اسند طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي
طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قوله ينتصب عن تمام الاسم وعن
الكلام اي ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام
ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاولى
عن مفرد مقدار غالبا يقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات
مقدرة والاولى ان يكون الاعن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار
والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما مقاييس مشهورة موضوعة
ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف
به قدر الموزون كصنجات الوزن كالمثقال والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك
وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومقاييس
غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا
واما غيرك انسانا وسواك رجلا فتحمل على مثلك في التقدير وقولك بطولك رجلا وبرهيته ارضا
ومغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييزات
المقدرات لا المقادير لانك في قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
به ليس هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن
وكذا في غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح
اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا الثاني
في المقادير وغير المقادير فانه محتاج الى التمييز وينصب التمييز على كونه مثل الاصل
في التمييز بخلاف الجنس فانه علم الاشتقاق وفي غير المقادير لانه اسم لكل جزء من المقادير
الخفة مع الجر لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وانه لم تتغير تسمية البعض بالتبعيض
نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد جاء في القليل الذي يكون
فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف وما يثنى عنه كالثلاثمائة

العدد فالتزموا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ وضعا لاصل خمسة اثوابا وما يتين عاما
وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف والمضاف اليه كاسم واحد لفظا فلو اضيف
العدد المركب الى مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل الثلاثة
اسما كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلاثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت
الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه ليس
الاسم الا ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في فصل الاعراب بل مشابهة
لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها النون الجمع
فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا والاكثر منه
اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال ع وستوك قد كربت تكمل. اجاء له مجرى احد عشرك

واما في غيرها اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا
لبيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين
وقد ذكر مقبلا واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفيه
واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها
ومثلها هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد
لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملا به الشيء فجاء التمييز بمثل وزيد ابنيس
ملء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين
ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما فيشبه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد
تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لشبهه
بالفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي يتم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام
لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما
لا بشيء آخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر
وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا
ويا لها خطة وما احسنه رجلا ولله دره رجلا وحسبك رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا
وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في
التقدير لمن قال ما لقيت رجلا كما ان قبل لقيت رجلا وان رجل ردا عليه ولا ريب في انه

التمييز في نعم وما يعدل عن المفرد ومع الضمير لما فيما قبله اعني من ويله الى يا له فينظر فان يكون
الضمير فيهما مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقول امير المؤمنين علي عليه السلام
في نهج البلاغة يا لدمي لما يا بعدت وقول امرئ القيس * فيا لك من ليل كأن نجومه * بكل
مغار الفتل شدت بيذبل * وقول ذي الرمة * ويا لها دوحة والريح معصفة *
والغيث مرتجز والليل مقترب * وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين
كقولك جاءني زيد فيا له رجلا ويا لمه فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا
او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك
فليس التمييز عن المفرد لا لابهام اذا في الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك
اذا كان المضاف اليه ظاهرا نحو يا لزيد رجلا كقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة *
مع الكثير يعطاه الغنى المتلف الندي * ولله در زيد رجلا كقال * لله در انوشروان من رجل
ما كان اعرفه بالدون والسفل * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتله الله من ... ولقيت
زيدا فقاتله الله شاعرا او من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى بزيد
رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه
المتعلقة فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة
هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا
مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيها اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا
فمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا لان العامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم
الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تعلق اي الناصب نعم رجلا وبئس رجلا
وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا
ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات
المذكورة اما ان يكون عن عدد او غيره والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به
الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز عن الاول يجب خلق عن تمام الوزن نحو عشرون
ضربا او تمرا والثاني فيجب كذلك نحو عشرون ضربا وتمرة فالاول لبيان عدد الانواع
والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين
اي ان كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يتمحض
مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها وان كان عن غير عدد وليس بجنس وجب افراده

نحو عشرون رجلا وورد هذا والتي عن غير العدد وان كان جنسا وقصدت الانواع فيجب اما اردت الثنى
والجمع ان قصدت الجمع لانه فرد نحو عندي مثله تمرا وتمرين او تمورا وان كان جنسا ولم تقصد
الانواع فالاولى وجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت بها تقصده مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثله رجلا ورجلين ورجالا لا تقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونفي الجنس مما يتبع لفظ
الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فيتم وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله ثم ان
كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة غالبا نحو ايثار التمكين وذلك نحو رطل زيت
ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه تنوين مقدرة وهي في بابي كم
الاستفهامية والخبرية لانه في من احد عشر واخواته لا تضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابها قوله
والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة
بل هي مشبهة له واما قولهم في حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة
ولا اضافة في التمييز عن المفرد وكقولك ملء ماءه ومثلاه ماء وملآن ماء وانا اكثر الناس مالا انتصب
التمييز عن التنوين لفظا هو المقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلأ
الاناء ماء وقد ذكر من شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع لان ... اسم يرجع المضاف
اليه محلا اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان امتنع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي
مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت
في عندي ملء عسل ... قوله ومن
غير ... كما ذكرنا ... قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد
وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا
شرح يعني الثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه
جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا واسم المفعول معه
نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا والصفة المشبهة معه
نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبني طيبه ابا او كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلم زيد رجلا
ويا لزيد فارسا ونحو له ... اوفى اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة في نحو يعجبني طيبه نفسا
وقد ذكرنا ... الجملة ... ولله دره فارسا ... ذكرنا انه يكون عن نسبة
ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما اذا كان دره مضافا الى ضمير مجهول ... التمييز
عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره فارسا ع ويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة
ايضا لان فيه معنى الفعل تعجبا من زيد فارسا وتعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا

تفصيل التمييز الكائن عن النسبة وذو الاحتمالات اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله
در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعني بالمنتصب عنه التمييز الاسم الذي اتم مقام التمييز حتى نصب التمييز
بسبب تمامه ذلك الاسم بمقامه فضلة كما في نحو طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا الارض في
قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا فان الاصل فجرنا عيون الارض وكذا في نحو كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو
زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة
نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة فانه يجوز ان يكون المعنى طابت ابوته لغيره وطابت ابوة ابيه واما
ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الكلية
ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه او لا فالاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا
كطاب زيد ابوة او لا كطاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا عرفنا ان نضج بالثلث مهنا قلنا
فكفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فان الذات المقدرة
هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا ظهر صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا
مضافا اليه شيء ورجلا تعيين لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في
هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل وشبهه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز
الى مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل
زيد وطاب اب زيد وطاب كما ان التمييز متعلقا لما انتصب عنه او وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز
الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد علم زيد او دار زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق
له حتى صح اضافته اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه
والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان تقصد الانواع وان كان صفة كانت
له وطبقه واحتمل الحال ش يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله
لما انتصب عنه او لا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كما
في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيد ابا او ان يكون اب زيد كذلك جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة
لمتعلقه ايضا كالابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد به ابوته لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان
ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يصح ان يكون لمتعلقه وكذا
علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة
الاولى ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته
لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والجمع يعني فيما جعلته
لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت التمييز ما قصدت اليه وهو المنتصب عنه

اي زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت به ابا واحدا
او وحدت لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد
ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء لان المقصود
مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون آباء هل التمييز
لما انتصب عنه او لمتعلقه فلا يرجح الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه
افرادا او تثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء
وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا لبس فان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطلاق
ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا نحو طاب الزيدان والزيدون ابوة فاللبس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا لا تطابق به ما يتصل فيما
لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين ودورا كذا قال الله [illegible] فقوله فيما
يجانس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه الا انه لم يلتبس الا الافراد وعدم المطابقة نحو
حسنوا وجها وطيبوا عرضا ويحيي زوجها والعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
وقال ابو الهول بنيت علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا البس فالمطابقة الغير الجنس
طيب ابا وان تريد آباء او ابويه وكذا الا تقول طاب زيد دارا ان تريد دارا ودورا قال تعالى
وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه لانهم
كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع الشيء اذا لم يلتبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى
الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا
قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا ان المراد بالجنس ههنا فتقول طاب ابوة سواء اردت ابوة نفسه
او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا تقول طاب الزيدان او الزيدون ابوة وتريد
الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد
علوما او علمين على حسب ما يقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قيم قوله ان كان
اسما يعني ان الصفة لم تجيء صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما في الاسم بل لم تجيء الا لما انتصب عنه
فيجب ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك
نحو لله در زيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحتمل الحال قال الاكثرون وهي تمييز وقال
بعضهم هي حال لانها عجبه في حال الفروسية ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا
بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان
التمييز عندهم ما احسن فروسيته فلا تعرضه في غير حال الفروسية الآن وهذا المعنى هو المستفاد
من احسنه في حال فرسيته وتعرض لمعيريه في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا

قوله عن نسبة أي التمييز عن المفرد مقدر وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل قولهم
بها في نحو لله دره فارسا ونحو كفى بالله شهيدا رجل وحسبك
رجل أي هذا ك هو وحسبك هو والضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم
تقديره في جميع التمييز على النسبة نحو طاب زيد دارا وكرما وليس بوجه وإنما معنى قولهم لله دره الخ
في الأصل ما يدر أي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وإنما نسب فعله إليه تعالى قصدا للتعجب منه لأن الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه
ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه نحو قولهم لله أنت ولله أبوك فمعنى لله دره ما أعجب فعله قوله ولا
يتقدم التمييز والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ش أي لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان
عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ع ثلاثون للهجر (?) حولا كميلا ضرورة وأما إذا
لأن عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما أن الفعل
يتم بفاعله أما إذا كان عن نسبة فإن كان عن الصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل
مما ليس من الأسماء المتصلة نحو لله دره فارسا وويلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على
عامله لضعف الصفة عن الفعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر مقدرا بالحرف الموصول
وليس العامل فيه نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم ولما إن كان
العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد أبا أو اسم الفاعل أو اسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد
نظرا إلى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لأن التمييز في الأصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد أبا أو فاعل
الفعل المذكور ولهذا جعلته لازما نحو وفجرنا الأرض عيونا أي تفجرت عيونها أو فاعل الفعل
المذكور في جملته متعديا نحو امتلأ الإناء ماء وأصله ملأ الماء الإناء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وليست العلة مرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى فيه الأصل كالمفعول ما لم يسم فاعله كان في الأصل
كان منصوبا أن يتقدم على الفعل لما قام مقام الفاعل التزم الرفع وكونه بعد الفعل كما يتم مانع آخر
للفاعل أيضا إنما صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل لأن الأصل في التمييزات أن تكون
موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد أو عن نسبة وكان الأصل عندي رطل زيتا أي زيت رطل
مثله وسمن منوان وكذا كان في الأصل طاب زيد نفسا أي زيد نفس طابت وإنما خولف بها الغرض
الإبهام أولا ليكون أوقع في النفس لأن تشوق النفس إلى معرفة ما أبهم عليها وأيضا إذا فسر تردد
بعد الإبهام فقد ذكر إجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض
من جعله تمييزا لم يستعمل ولأصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود رفع الإبهام وهو
يحصل بالنكرة وهي الأصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا وإنما كون نحو سفه زيد نفسه
وغبن رأيه وبطر معيشته وألم بطنه ووفق أمره ورشد أمره وزيد الحسن الوجه وغيرها البصريين (?)

معنى سفه نفسه أي سفهها أو سفه في نفسه والمجلد (?) مضمن معنى شكا ونحو أمره ورشد
أمره وبطر عيشه بمعنى جار (?) وفي عيشه والحسن الوجه شبيه الضارب الرجل كما مر في باب
الإضافة واعلم أنه قيل إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى شيء فالذي يجري عليه أفعل بعض المضاف إليه
نحو هذا الثوب أحسن ثوب ولله نصبا بعده على التمييز فالمنصوب بسبب لا يرجع على أفعل نحو
زيد أحسن منك وجها ففي قوله زيد أفره عبدا زيد هو العبد وفي نحو زيد أفره منك عبدا زيد
مولى العبد قيل وليس هذا على حده لأن نحو الذي نقوله هو أشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين
على حده هما أشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز
هو من جرى عليه أفعل التفضيل لا سببه والدليل على أنه تمييز قولهم هو أشجع الناس من رجل وهما خير
الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا على
التمييز على معنى خير من حافظ فهو كحسن الوجه نحو خير حافظا وخير حافظ فهما لغتان كالوجهين في قوله
تقول ابنتي عبد الرحمن أبرحت ربا وأبرحت جارا أي رجلا أي جئت بالبرح وضربت ذا برح
والبرح الشدة فمعنى أبرحت أي ضربت ذا شدة وكما أي بالغت وكملت ربا فهو نحو زيد
رجلا أي أبرح جار هو أنت وكذا قوله ع يا جارتا ما أنت جاره لأن ما الاستفهامية تفيد التفخيم
كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة أي كملت جارة فمعنى ما أنت كملت والمنصوب في عبارات
النحاة في نحو قولهم شيء أحسن منها ابن (?) على معنى تمييز عن النسبة تقديرا كما في
مبتدأ لفظا يعني كان لفظه مبتدأ وكان معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم المستثنى متصل
ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا بإلا وأخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير
مخرج ش اعلم أنه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد من حيث المعنى فإن ذاك ذات
ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد لأن الحد يبين الماهية بذكر
جميع أجزائها مطابقة أو تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتفقان في جميع أجزائهما حتى يجمعهما
في حد والدليل على اختلاف حقيقتهما أن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج ولم يمكن جمعهما في حد
واحد باعتبار اللفظ لأن مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور
بعد إلا وأخواتها هذا آخر كلامه ولقائل أن يمنع اختلافهما في الماهية لكن الاستثناء من الماهيات
الاعتبارية ولقوم اعتبروه قسمين وحدوا كل قسم بحد فدل على أن المخرج من ماهية المنقطع ولا يكاد
من حيث اشتمالهما قوله لأن أحدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج جعلنا الفصل كون المتصل مخرجا
من متعدد جزء ماهية الحقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد إلا
وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا أو تقديرا إن

المستثنى

شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم إلا حمارا المخالفة
للقوم في المجيء قوله من متعدد أي من شيء ذي عدد قوله لفظا أو تقديرا لتفصيل المتعدد
فالمتعدد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم إلا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني إلا زيد أي ما جاءني أحد
إلا زيد قوله بإلا وأخواتها ليخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد لا أوله قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد
كقولك جاءني القوم إلا زيدا مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد أو لم يكن نحو جاءني القوم إلا حمارا
فقد تبين أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ذكره بعضهم ثم إن الاستثناء مشكل باعتبار معنى
لأن زيدا في قولك جاء القوم إلا زيدا لو قلنا إنه غير داخل في القوم فهو خلاف الإجماع لأنهم اتفقوا على أنه
استثناء متصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول فإن جاز الشك في مثله لم يصح نحو له علي دينار
إلا دانقا للعلم بأن الدانق مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وإن قلنا إنه داخل في القوم
والإخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاءني زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر
ينبغي أن يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى
فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الألف ولم يلبث تلك
الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم نختار أنه غير داخل والمراد بالقوم في قولك
جاءني القوم عام مخصوص أي إن المتكلم أراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله إلا زيدا قرينة
تدل السامع على مراد المتكلم وأنه أراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء
مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول وأيضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو له علي عشرة
إلا واحدا لأن الواحد داخل في العشرة بقصده ثم أخرج وإلا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو
محال وقال القاضي عبد الجبار ذاهبا هو وغيره وإن لم أحفظه أن المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء
بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة إلا واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من جهة فلا دخول
هنالك ولا إخراج وهذا أيضا غير مستقيم لقطعنا بأن عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوعة
هي له مفردة بلا استثناء وهي الخمسات والآحاد لا تفيد الاستثناء والواحد هو المخرج وتسعة لا تدل على شيء
من هذه المعاني الثلاث وأيضا إجماعهم على أن الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما نرد له
في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا لأن الناس
جنس مع المستطيعين وغيرهم فيكون كأنه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم
وحله ما قال الآخرون وهو الصحيح المندفع عنه الإشكالات كلها ما أوردناه وهو أن المستثنى
داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل البعض داخل في المبدل منه والبتة في مجيء زيد وانتفا

مجيئه فجاءني القوم إلا زيدا غير لازم وإنما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوبا إلى القوم فقط وليس كذلك
بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا كما أن نسبة الفعل في ضربت غلام زيد ورأيت غلاما
ظريفا إلى الجزء الأخير لكنه بحكم العادة بأنه إذا كان الفعل منسوبا إلى شيء ذي جزأين أو أجزاء
قابل كل واحد منها للإعراب أعرب الجزء الأول منها بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوبا إليه في
ذلك الموقع وما بقي من أجزاء المنسوب إليه يجر إن استحق الجر كالمضاف إليه ويتبع الأول إن استحق
التبعية كما في التوابع الخمسة وإلا فيستحق شبيها من ذلك فينتصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول
في مجيئه بعد المرفوع وإن كان جزء العمدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم إلا زيدا لأن المجموع هو
المسند إليه فزبدة الكلام أن دخول المستثنى في المستثنى منه ثم إخراجه بإلا وأخواتها إنما كانا قبل
إسناد الفعل أو شبهه إليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم إلا زيدا لأنه بمنزلة قولك القوم
المخرج منه زيد جاءوني ولا في نحو له علي عشرة إلا درهما لأنه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها
واحد له علي لأن المنسوب إليه الفعل وإن تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التي يقيد بها الفعل إذ المنسوب إليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي
الاستثناء لما كان المنسوب إليه هو المستثنى منه مع إلا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة
قبل النسبة فلا بد إذا من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو منصوب
إذا كان بعد إلا غير الصفة في كلام موجب أو متقدما على المستثنى منه أو منقطعا في الأكثر وكانه
بعد خلا وعدا في الأكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون ش شرع يبين إعراب المستثنى فبدأ بما
يجب نصبه إذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الأول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه
بعد إلا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج إلى قوله غير الصفة لأنه في نصب المستثنى وما
كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لأن غير
الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء والخلاف في عامل النصب في المستثنى فقال البصريون
العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط إلا لأنه شيء يتعلق بالفعل معنى إذ هو
جزء مما نسب إليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه
إلا لقيامها مقام أستثني أي بشرط العامل أنه يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن أستثني كما
أن حرف النداء نائب عن أدعو وقال الكسائي هو منصوب إذا انتصب بأن مقدرة بعد إلا
محذوف الخبر فتقدير جاءني القوم إلا زيدا قام القوم إلا أن زيدا لم يقم وليس بشيء إذ يبقى الإشكال
عليه بحاله في انتصاب أن مع اسمها وخبرها لأنها في تقدير المفرد وأما الاعتراض بأنه كيف يعمل
الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يعمل فلا يرد عليه لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم

الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة
للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها فلا تكون عندهم كالنائب عن ان المقدرة وقال
الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان وان اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان معنى قام القوم الا زيدا قام القوم ان
زيدا لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا
اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه
لان الاصل الذي ادعاه لم يثبت وورد نادرا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات تقول جاءني
زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد وايضا فيما قال عن لا انها مركبة ولا اخوي عن تخفيفها
وفكا لا ترتبين بها مرة وتتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف
عليه قليلا ما يحذف والمستثنى الذي هو المعطوف عليه عنده يحذف كثيرا نحو ما جاءني الا زيد وقال
بعضهم هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بادعو والا وحرف النداء دليلان على الفعلين
المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع
ولا يلزم ذلك لانا نقول لو ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى
انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد
انت والاسد قال الاندلسي في شرح المفصل العامل في المستثنى منه بواسطة الا على الاثر وما يكون في ذلك
قبل الا معنى فعل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا الاعراب على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في
اخوتك معنى الفعل وان كان بمعنى الاخوة النسب اي منتسبون اليك بالاخوة فجاز ان يعمل العامل الضعيف
فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا
لان اصل الواو العطف فروعي فيه الاصل ولم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل جاز ان ينتصب المستثنى اذ
الجملة ليست بانقص شأنا من الفعل التام كما ان ما بعدها من المفرد الذي تم بالنون والتنوين فينتصب التمييز
وايضا مع تقويها بالا الاستثناء واليه ذهب ابن عصفور في كتابه فيما تقدم تعمل فيه ما قبله كعمل العشرين
في الدرهم وهذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب بعضهم الى انه ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما
انتصب المتصل به وذلك قول في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم
وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهي وان لم تكن حرف عطف الا انها كالحرف العاطفة
المفرد على المفرد فيوقع المفرد بعدها فالحاصل ان فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك ما زيد شيء الا انه يتقي
والمتاخرون المالوها بمعنى لكن والانه الناصبة بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف
نحو قولك ما جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء الا ... في قولهم الا قوم يونس

لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها
كانتصابه في المتصل وقال البصريون هي فيه بمعنى لكن لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا
واثباتا كما في لكن وفي سوى معنى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني
وذلك اذا كان بصفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيه دفع توهم المخاطب دخول
ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب
في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجيء والابدال ايضا لا يجوز فيه نحو جاءني القوم الا
زيدا لان المبدل منه في حكم الساقط فيرجع الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا
النصب **قوله** او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب
لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل
لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس عن بعض
العرب يقول ما لي الا ابوك احد بجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثلك احد
واحد بدل من مثله وعلى ذلك تقول ما لي الا ابوك صديق على ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصديقا
حال وتقول ما لي الا ابوك صديقا فلي مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت لي احد الا ابوك
وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا او عمرو فتنصب عمرا بالعطف على زيد وترفعه على انه
مبتدأ محذوف الخبر وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما
نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخره عن المستثنى منه
نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم
وقوله • وبلدة ليس بها طوري • ولا خلا الجن بها انسي • شاذ عندهم للضرورة وقيل التقدير
ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم المستثنى منه وهو انسي الظاهر تفسير له فاذا قام
المستثنى مع الا الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا لم اكن لم اتخذ وجوز الكوفيون في السعة تقدم المستثنى
على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربت القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا
لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من
المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر
انك اذا اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة
المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز كثيرا
تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا في الفرع

الذي ليس فيه الا الحكم بجمع نفقته عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وههنا عند من جعل العامل في المبدل
الابتداء الا العبس قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه
مطلقا لان البدل هو الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا فهنا
يجوز عندهم البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا
او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا الحمار اذ يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب فان تمس
في كابر رهوة ناويا فانيسك اصداء القبور تصيح ومثله ما لي عتاب الا السيف طلس في
مثله ويجعلون هذا البدل واحدها جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخوله في المبدل منه والثاني
ان الاصل في نحو ما جاءني احد الا الحمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها الا الحمار لكنه خص الابكي جعل
المستثنى منه المحذوف المقدر مانعا لاستبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تطلب ان
المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا للنفي كون الادمي فيها فلما ذكرت ذلك المستبعد
ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك
المذكور على هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه
من باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاءوني وهذا لا يطرد له في جميع الباب
نحو قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن وقوله ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك
والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قوله
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها التخيل
والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عشية لا تغني الرماح مكانها
ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني فهو من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء متصل وقال الرازي في
المراد بمن رحم الراحم اي الله تعالى الا الرحيم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان
في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وموادعة قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى
بسلام يعني سلام اي مشاركة متابعة ويجوز ان يكون الثاني البدل الذي تسلم عليه وترد ابداله
سلامه ولا يخفى الطه الكرسي هذا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر فما فيهما مصدرية وابو سعيد
وابن مبرمان يقولان انه مجازي ولكن الانتصار او سعد لكن النفع اسره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا

في المنقطع

في المنقطع مفرد كما مر قبل والا بمعنى لكن قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من
قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما يبقي من المال باقيا فظاهر فيه اول
وجهي بين المذكورين وذلك لان الشاعر قصد جعله من المتصل المبالغ في المدح اي ان كان
ولا بد من العيب فيهم فعيبهم واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد
وهو جوده الكامل المحرق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في
التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء وكما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب
فيه فتنفي عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر
الجر بعدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر وقال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكرت واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك
ذم وانتصابها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي
ام الباب ولهذا الغرض التزم اضمار فاعل خلا وفاعل عدا ولم تظهر معها قد مع كونهما في محل
النصب على الحال ولهذا وجب اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعدت في غير الاستثناء ايضا
وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان
زيدا لم يكن معهم اصلا فلا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو
الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا
كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق الكلام والنصب في قوله ما النساء
وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ما مؤول بالادوام ثبت قوله وما خلا وما عدا فالتزم النصب بعدهما
لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها
اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فيجب النصب والمضاف محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا
اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك لان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه
وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون وهما ايضا في محل
النصب على الحال اذا تضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غير نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك
وفاعلها واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مفهوم من الجمع المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل
ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذاك واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرفا باللام
الجنسية نحو ما اتاني رجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا تكون فلانة وليست فلانة

فلحقتها اذ اما الحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رايت رجلا الا يكون زيدا
وليسوا زيدا ولم يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على الاكثر قال الاخوص
نا تركك الصنع الذي قد تركته ولا الغيظ مني ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلم الا
في الاستثناء المتصل غالبا فانه تستعمل في المنقطع ايضا كقوله • وكل أخٍ يا سل غير أبيك اذا عرضت
اولى الكلم الى اسل قال ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما
فعلوه الا قليل والا قليلا اقول اعلم ان اختيار البدل في المستثنى بشرطين احدهما ان يكون بعد الا متصلا
ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود بكلام تضمن الاستثناء
وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يخرج ما فيه الضمير الراجع قبل
الاستثناء الى الاسم الصالح لان يبدل منه معمولا للابتداء او لاحد نواسخه نحو ما احد ضربته الا زيدا
يجوز الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث
المعنى وكذا الحال الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد اتيته كريم الا زيدا وشال دخول النواسخ
ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فيظنني
الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج اليه وبل الكوفيين في غير الموجب ولو لم
يرجع الضمير الى المبتدا في الحال في الحال لا والاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت
احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال ابن اذا قلت
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتدا
هنا قوله وانا لا ادري بانه في غير نواسخ الابتدا ايضا في الابدال من ضمير راجع اليه ما يصح الابدال منه اذا
شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما لقيت احدا يصحبني الا زيد لان المعنى ما اصحبني احد كما تدان الا زيد
ومنه قول عدي بن زيد • في ليلة لا ترى بها احدا • يحكي علينا الا كواكبها • وتتحد فيه العين
فيحمله من رؤية القلب كما ذهب اليه من نظر لكنهم نظروا في معنى البيت فالا ضافة في
والحكاية منفيا معنى لان المعنى لا وذي احدا يحمد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يحمد لان
التوحيد ليس بمنفي بل الاذى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان
معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي كليهما في وصف معمول غير الموجب نحو ما اتاني
غلام احد الا زيد فقولنا او مؤول بريد قوله نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو
واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال ابو علي قلما بمعنى
النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نواصب الفعل
قال ويجي بمعنى اثبات الشي القليل كقوله • قلما عرس حتى هجته • بالتباشير من الصبح الاول • والا

فيما لم يستعمل في المفرغ

في الاستثناء يجوز النصب والمختار البدل في غير الموجب

الاول ولكون اقل رجل مبتدأ ولا النفي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على الثانية ومن ثم كان
وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي ان يدخل على الفعل فلا تقول اقل رجل
ذي جمة يجيئني على ما قال الاخفش قال ابو علي وصفه بغير الافعال لا يجوز في القياس قال
ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل لا ترى انه سمع اجاز حكاية لبيد وعاقلة اذا سمي به كالجملة
وفاعل اقل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي اقل مبتدا
حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وقيل انه لا يحتاج الى خبر
لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان
موجود قال وتقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم
خبره يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل
رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما يثني ضمير
يقولان ويجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت
مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف
الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ما في قول ابي علي
لانك تقول اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بدلها من وصف وكذا في اقل
رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذا وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال
زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذا في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي
ثبت وصلاحيته للا البدل في الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه لطرحته
في التقدير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام سرفوع كان او نكرة
من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول بالكلام او التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقوله
ذلك الا زيد وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى في الكتاب بل لا يكفرونا
ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فيحمل على التجوز نحو الى القوم ان
يا تونا الا زيدا وحيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر
كما في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم
يبق الناس سوى الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان
قام احد الا زيد قت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت فنفعها
ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا للوم على ما فات
دلالة على انتفائه وقدره النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية

يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي

المفرغ لا يجيء في الموجب الا نادرا

وتاويل النفي في غيرها نادر
نشربوا منه الا قليلا لم يطيعوه

ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا الا النصب لا غير وتعلمنا غير منصرف ودبر كلام تقتضي الاستغناء احتراز
عن نحو ما قام القوم الا زيدا اعلي من قال قام القوم الا زيدا لان النصب ههنا اولي لقصد التطابق بين
الكلامين وقولنا وان لا يتراخي المستثني عن المستثني منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
ههنا الا زيدا فان الابدال ليس بمرضي ههنا لان النصب اذ كونه نصا للقصد التطابق بينه وبين المستثني
منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصريين
لان عندهم يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الحرف عطف نحو
الشرط والخلاف بينهم في معني الا وانه الاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه
كلام واحد والمستثني من حيث المعني بخلاف المستثني منه في آخر لان معني ما قام القوم الا زيد قام
القوم وقام زيد والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية ثم ان بعضهم لو كان بدل البعض
وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام
والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الي الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لان دلالة المستثني بعض
المستثني منه قال ثعلب كيف يكون بدلا وهو مخالف للثاني في النفي والجواب انه لا يمتنع منه مخالفة
المتبوع لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي
بعده صفة لرجل والاعراب علي الاسم لكن ان يحتمل في نحو ما جاءني القوم الا زيد قولنا الا زيد بدل
والاعراب علي الاسم والفراء يمنع النصب علي الاستثناء اذا كان المستثني منه منكرا فيجب البدل في نحو ما
جاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد ولعل ذلك [illegible]
ظن انه يتصل المستثني منه الا المستثني منه منكرا فلا يجوز ما جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم
المنكر غير قطعي حتي يخرج بالاستثناء وليس بشيء لانه ان استلزم ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول
وفي غير الموجب المستثني داخل في المستثني منه المنكر وهذا لانا اذا اعلم في الموجب دخول المستثني في
المستثني منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الي انه يجب
النصب علي الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا
فانه يصح جاءني القوم الا زيدا وكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه ومنقوض
بقوله تعالي ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل
للايجاب نحو ما جاءني الا زيد وما جاءني من رجل الا عمرو فانه يجيز النصب والبدل اذ لا يجوز جاءني احد
الا زيدا حتي يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل الفراء مع هذا القائل قياسا غير
الموجب علي الموجب ومن ابطل ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة
وكان اكثر القراء علي النصب في قوله تعالي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة

الاكثر

فاسر باهلك الاية

الاكثر محمولة علي وجه غير مختار وفقا للمراد بالرفع بدله من احد وبالنصب مستثني من قوله تعالي
فاسر باهلك لا من قوله لا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المص بانه يلزم تناقض القراءتين اذا ولا يجوز
تناقض القراءات لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر
يقتضي كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسريا بها لان الالتفات
بعد الاسراء فتكون مسريا بها وغير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في اللفظ
الا انه في المعني مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك
تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن علي هذا ان شئت من فاسر او من لا يلتفت ولا تناقض
وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثني بعد المستثني منه
وقبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه انه اولي من النصب لان
المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكي يونس النصب علي الاستثناء والمازني يختار ذلك علي
الابدال نظرا الي ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثني منه وايضا فان الابدال
من نفي علامة الاستغناء عنه والغاية وصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتبار بالذي بعد

في الاستثناء المفرغ

الاستغناء منه بعيد قوله ويعرب علي حسب العوامل اذا كان المستثني منه غير مذكور وهو في غير
الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعني نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال
زيد الا عالما ش هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا
لانه لم يشتغل بمستثني منه ولعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما ذكرنا واذكر مع المستثني منه صار
مع المستثني ولما اعرب المستثني منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثني لانه الجزء الاول والمستثني
بعد في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثني للمستثني منه في الاعراب فهو
اولي كما في ما جاءني القوم الا زيد لانه يكون من تمام المنسوب اليه وعمدة [illegible] نحو
حذف المستثني منه وقيام المستثني مقامه علي البدلية وذلك في غير الموجب ولم يجز حذفه كما
في الموجب لم يجز اتباع المستثني اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا والعلة في امتناع
حذف المستثني منه في الموجب وجوازه في غير الموجب ان المستثني المتصل كما ذكرنا فيه يجب دخوله
تحت المستثني منه عند النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم
يكتفون بصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتي اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه
لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يجوز حذفه
اذا قام عليه دليل والدليل المستمر الدال علي المخرج منه هو المستثني لانه يعرف به ان المخرج منه بعض
من جنسه نوعه ومثله وذلك البعض المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق

إذا دخل المستثنى فيه ولأنه يكون سببا لتعيينا لما يدخل فيه المستثنى لحصول العلم بقيام قرينة في الأغلب على
مثل ذلك البعض فلم يجب التعميم في الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه ونقدر جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو
ما قام إلا زيد لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منهم أو عليهم ومخالفة واحد إياها في
ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل منهم أو عليهم ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما
يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الأسفل في الأكل إلا التمساح ويعلم الله تعالى الأشياء العالم
ذاته ويستطيع كل شيء إلا المستحيلات وقرأت اليوم كذا ضربت إلا السوط قال تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
إلا متحرفا لقتال ويمكن أن يقوم في مثل هذا على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه
دليل كما إذا قيل لك ما لقيت من أهل البلد فتقول لقيت إلا زيدا لكن الأغلب عدم التفريغ
في الموجب ويجوز التفريغ في موجب يؤول بالمنفي كما في قوله تعالى فأبى أكثر الناس إلا كفورا ولكنه لما كان ذا
تقرر هذا قلنا إن المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب إليه كان هو المستثنى منه
مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم أولى بأن يعرب بما يقتضيه العامل
لكونه جزءا وله صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الإعراب إذ لم يبق من
المنسوب إليه القابلة للإعراب غيره فعلى هذا استقط الإعراب بالتركيب يسند الفعل المنفي في
نحو ما قام إلا زيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لأنه ليس تمام المسند إليه في الحقيقة في نحو ما قام
إلا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند إليه في ما قام القوم إلا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند إليه حقيقة
وإن كان المسند إليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر
أما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب إلا زيد وما يضرب إلا زيد وليس منطلقا إلا زيد والمفاعيل
نحو ما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد وإن نظن إلا ظنا وما رأيته إلا يوم الجمعة وإلا قدام ملك وما
ضربته إلا تأديبا وأما المفعول معه فلا يجيء بعد إلا لا يقال لا تمش إلا وزيدا ولعل ذلك لأن ما بعد
إلا كأنه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا وإثباتا فالواو تؤذن من حيث المعنى
بالاتصال وكذا الواو فإنها تجيء على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل والاتصال في التابع بعد
عطف النسق فلا يقال ما قام زيد إلا وعمرو كما تقع الصفة وأما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءني زيد
إلا وغلامه راكب فلعدم ظهور كل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويتبع سبد إلا من الملحق بالمفعول
الحال نحو ما جاء زيد إلا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الإناء إلا ماء ونحو قوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا
ولها كتاب معلوم والحال لأن صاحبها عام وقيل إنها صفة للنكرة وإنما جاز دخول الواو للفصل بين
الموصوف وصفته التي هي جملة بإلا فحصل للصفة انفصال عن الموصوف بوجهين بكونها جملة وبإلا
فجيء بالواو الرابطة ونحو ذلك فعلم في خبر ليس وما ليس أحد إلا وهو خير منك وما رجل إلا أنت خير منه

وكذا في

وكذا في قولك ما كان أحد إلا أنت خير منه وكذا المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا إلا وهو
فاضل وعلى مجيء الواو في خبر كان بني الحريري قوله لأمير المؤمنين علي عليه السلام قد كنت وما أهوى بالخبر
تشبيها لها بالحال وأما التفريغ في المبتدأ والخبر وفروعهما فنحو ما زيد إلا قائم وما قائم إلا زيد وما ظننت زيدا
إلا قائما ومن لم يكن زيد إلا قائما وما المنتقل إلا جاهلا ولم أعلم أن فيها إلا زيدا وغير زيد إسما إن وأخواتها
أعلم أن إلا زيدا فيها وضربت إلا زيدا كما لم يأت لم يجز لما تقدم أن إلا لا تتقدم في المفرغ على الحكم وفي
غير المفرغ لا تتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف إلا زيد أخوتك وأين إلا زيدا أخوتك
لأن العامل الحاكم أين وكيف وإلا تتقدم عليها والمستثنى منه إما الضمير فيهما وإما أخوتك وكذا
تقول من إلا زيد أخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك إلا زيد أحد وما عندك إلا زيد أحد
ولا يجوز ما إلا زيد عندك أحد وأهل إلا زيدا عندك أحد لتقدم الاستثناء عليها وفي المفعول المطلق
إذا كان للتأكيد وقع بعد إلا إشكال كقوله تعالى إن نظن إلا ظنا وذلك أن الاستثناء المفرغ
يجب أن يستثنى من متعدد مقدر معرب بإعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل
فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظاهر حتى يخرج الظن
يقينه وكله أن تقول إنه محتمل من حيث توهم المخاطب إذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير
الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم
كما إذا قلت جاءني زيد جاز أن يتوهم أنه جاء من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع ذلك التوهم
فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت إلا ضربا المتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا إلا ضربا وما أعتقد الشيء إلا اعتقادا
قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أي إن نحن إلا نظن ظنا وما أعتقد إلا الشيء اعتقادا
وهو تكلف وأما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو جاءني أحد إلا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ
ولا تمنع من كون سائر أنواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد إلا ثوبه في بدل الاشتمال وما ضرب زيد إلا
رأسه في بدل البعض أي ما سلب زيد شيء منه إلا ثوبه وما ضرب زيد عضو له إلا رأسه وعطف
النسق لا يجيء فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لأن عطف البيان لو جاء لكان مستثنى
من مقدر متعدد هو أيضا عطف بيان وكونه متعددا ينافي كونه عطف بيان لأنه إما علم أو مختص
مثله وكذا التأكيد لأنه لم يوضع ألفاظه عامة شاملة لألفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكلهم وغيرها
حتى تعدها وتخرج لفظا للتأكيد وأما الصفة فنحو ما جاءني أحد إلا ظريف وما لقيت أحدا إلا أنت
خير منه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد إلا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد إلا راكبا إشكال لأن المعنى يكون
إذا الجائي أحد يتصف بصفة إلا بصفة الظرافة وما زيد متصف إلا بصفة القيام وما جاءني

يعلم انه الاقدم العالم اوحد وبذاته وبستطيع الا المستحيلات
والمسئلة كلام منقح فليطلب في ١٢٥ فليراجع
المفرغ يجي في جميع المعمولات والمبتدأ والخبر
ان نظن الا ظنا
المفعول معه لا يجي بعد الا
في المبتدأ والخبر وفروعهما
وفي المفعول المطلق إذا كان للتأكيد
واشكل قوله ان نظن الا ظنا
وحله
قال ابن يعيش الكلام محمول على التقديم والتأخير وهو تكلف
في التوابع
فيما لم يجي فيه المفرغ
وصف
حال

زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب ومثل حال الا انه لابد للمتصف بصفة الطول من الاتصاف بغيرها
ولو لم يكن الا التغيير ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في شرحه وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة
في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما عسى ان يتوهم انتفاؤه من الوصف المضاد
للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انها صفة
بدل معروف ليعملها في محل الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر
لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا الا الاستثناء
والمص والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله نجا لبني عجمي
نما من ناقة وما لي الا عفو الا الاتباع ويجوز ان يريد اثنانية فجاء الخبر في غالبها ضرورة
وما اجازه من وجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في ان الغالب على ذلك خدم
الامر قائم مقامه وهو يمين ما قام الا زيد **قوله** وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب
النهي والاستفهام والنفي الصريح او المؤول كما ذكرنا **قوله** ليفيد فقد تقدم انك لو قلت قام الا
زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة تخصيص جماعة من الناس من
جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب **قوله** الا ان يستقيم المعنى
يستقيم في الايجاب يعني الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الا يوم كذا
اذ لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف
والجار والمجرور والحال كما تقدم **قوله** ومن ثمة اي من جهة ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب
امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم
كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال
ولقائل ان يقول اجمل الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليه مما لا ينافي ثم استثني
من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفية او احمل الكلام على المبالغة في
نفي صفة العلم كما مر قلت لا يمكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم الا حملت هنا على
المبالغة في اثبات الوصف قال المص ووجه آخر هنا في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك
ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعده لا للاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا ولقائل ان
يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يحيله الى النفي مطلقا كما ان ليس لنفي خبرها الا
اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا **قوله** واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل
على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به لان من
لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض

بالاختلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة
هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما **شرح** اعلم انه يتعذر البدل على
اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدتين لتاكيد غير الموجب
ما زيد وليس زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا
غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها
وضعت لتقييد تاكيد عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني
من رجل او كان تابعا لما باشرها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا الآتية بعد غير الموجب ناقضة
لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ
المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء
كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما
زيد بقائم ولا قاعد والا الآتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب ومع بطلانه كيف يجيء سوكيدا
وكذا تعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لانهما عملا للنفي كما ذكرنا
قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجيء على مذهب الاخفش ايضا
الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب
قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يركب جواز
زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزائدة في نحو التعجب
وكفى بالله وبحسبك ليست التي يجيء فيها التي لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من زيادة الباء في
نحو التعجب اعني في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا في ما زيد بشيء الا شيء وقد اجاز الكوفيون اعمال
من والباء المذكورتين اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد
الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب
وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل
على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لشدة ما ينبغي ان تدخلا
وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك
لان العلة المذكورة تعم في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان
يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي الشلوبين يجوز البدل في نحو ما جاءني
احد الا زيد بعينه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة وعمل لا التبرئة
فيه ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه اتبع في ذلك تقا منهم ولا

في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابدال الفاضل على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز
الابدال على اللفظ اسم لا وخبرها المذكورين لان لا انما عملت فيهما لانها تقتضي بقاء نفيها بعدها اذ لا تعمل
الا للنفي ويجيء الا يقتضي زوال نفيها بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس نحو
اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت ليسا
تساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لعمل ليس فيما بعد الا لانه لا يقتضي بقاء نفيها بعدها
اذ عملها ليس للنفي بل للكون فلا ضلتهما لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت
لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول بها وهو الفعلية وما شابهها المعنى
اتفاقا فيلزم ان يكون فيها ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان
وانما حكمنا بذلك لالحوق علامات الافعال اياها نحو لست ولستما ثم سلبت الدلالة
على الزمن الماضي فبقيت معينة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى
نفي كون مضمون الخبر هو معنى ليس ونفي مضمون الخبر هو معنى ما فهما واحد في الحقيقة
والمغزى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في اتحاد معنى النفي في لفظ آخر غير
ذلك هو معنى ما ثم قيل لانهما بمعنى واحد في الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف
ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون
وهو الناصب للخبر وبقي النفي بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس انما تعمل
اتحاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الجملة بعدها فينبغي ان تكون حرفا ولا يكون فيها معنى
الفعلية فالجواب ان النفي عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى
نفيهم كسائر الافعال التامة فادخل الكون النفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون للثبت في
غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر
ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدا والخبر يتبعان كما ترجح حال الاعراب الا ان النواسخ اذا
دخلت على المبتدا والخبر غلبتهما لكن يبقى حكمهما تقديرا اذ كان العامل حرفا ضعيفا في نحو
اذ كان العامل حرفا له بعض سعيه فاعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو
وان ضعف المعنى فقد يعتبر ذلك المقدر اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار
ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان
بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي اتفاقا نحو ما زيد رجلا الا شريف

والماضي

وانما هو بدل او الغاية بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي جائز اذا وجد لغالب نظائر هو مرجوح غير
كثير كما في العطف نحو ضرب زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فلا مانع اذا اضطر الى
الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد ولكن قاعد
كما في خبرها فالواجب الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو ما جاءني احد فيها
الا زيد وجهان البدل من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قوله فيها كما قلنا في نحو ما
رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع وكذا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه هاهنا اقل من النصب في نحو
ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم مع قلته في نحو
لا رجل فيها الا زيد ملتبسا بالاخير من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل في المحل لا بقطعا
الا زيد واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه يلتبس بدله بالنصب على هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد
فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر: مهامها وحزونا لا انيس بها . الا الضوابح والاصداء
والبوما . وقال ع . ولا ارى للمعصي الا مضيعا . وقال الخليل مستشهدا وجاز تنكير الحال
لكونه حالا كما نرى للمعصي امرا مضيعا واما نحو قولهم لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف
الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل
وهو خبر محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا
ومما يتوجب ما ينحو من جهة الحمل على المعنى قولهم لانه كان ضعيفا خبيثا على ما قال نحاة احد
الا يقول ذلك الا زيد نسبة رفع زيد على المضمر في يقول فترفعه وهو احد فتنصبه وانما حسن لان لفظ
احد لا يستعمل الا في غير الواجب وانما نفيت معناه او حيث انما فقيد ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان
المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى
ابو من زيد على ما يجيء في افعال القلوب فلما جيء به مجرى الواقع في حيز النفي جاز ان يكون الا زيد
بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه
واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فاراهم الا زيد بالرفع بدلا من الضمير وان
كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان نذكر بعض
احكام الاستثناء وهي ان لاحدها انه ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لما قلنا
في الا السببية وما والسلف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى
بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة
شيئان بلا عطف خلافا للقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا
المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما في باب لما

وفي رفع ما بعد الا

لا اله الا الله ولا فتى الا علي

احكام الاستثناء

وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية فلا يقال له علي عشرة الا خمسة وكذا لا
يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين
توهموا ان المتكلم يتجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق
فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق
فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون
الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل
من النصف وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه
فلنرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم
الا زيدا لو قلت جاءني عمرو وبكر لم يكن نصا على انه لم يجئ زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك
غيره واذا قلت جاءني القوم الا زيدا افاد الغرضين وكذا فلم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا تقول
في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك
زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان فائدة الاستثناء هذا الغرض
وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما وتقول مع هذا لك لو قلت ابتداء بلا داع الى
تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جوابا من قال لي عليك عشرة
او حصل هناك داع آخر الى تفصيل العشرة لم يستهجن وان بقي لغو في قولك لك علي عشرة الا تسعة
ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا
وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما تاب واجاب الا زيدا ابي زيد اب باب
واجب بار فانه لم يكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا
زيدا لانه الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول فلا نعطي فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر
فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما ادعى وصي نبينا الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان
تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه
بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه معنى وذلك نحو ما فضل الا زيدا ابا ابن
ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاولى الاقرب نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد ويقول الاخفش
عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمقدم احق به لان اصل المستثنى التاخر عن المستثنى
وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقول ايضا الاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وان
اختلف العاملان فيه نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى

فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا نحو جاءني وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها
للتاكيد او لا فان تكررت للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد من حرف العطف قبل الا
نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل
البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاء
الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان
كررت لغير التاكيد فاما ان يكون استثناء كل تال من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في
غير العدد فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر
الا النصب على الاستثناء لانه غير موجب والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء
لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع
والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي خارج وكل
شفع مثبت داخل فيكون في مسالتنا قد جاء من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم الا عقيلا
وتقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيل فالقياس ان يجوز في كل وتر
النصب على الاستثناء والبدل لانه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على
الاستثناء لانه عن غير موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسالتنا قد
جاء من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما والنصب في العدد نحو له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا
سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا في الموجب وكل وتر منفي خارج وكل
شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة
بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية
اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير
العدد وتقول في غير الموجب من العدد ما له علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الى آخرها فالقياس ان
يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه
سبعة تصير ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليهما خمسة تصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلاثة
يضم اليها ثلاثة تصير ستة يسقط منها اثنان يبقى اربعة تضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان العرف قد يخالفه اذا قلت ما له
علي عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ما له علي عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له علي
واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له علي الا تسعة وفي الفرق نظر

لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا
وزيد لو ان ضربوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وعنه وهو ان الاستثناء من النفي لا يكون موجبا
تمسكا بنحو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز انتفاء سائر
شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة
فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تاليا من متلو فانه كان في العدد نحو قوله له
علي عشرة الا ثلاثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا الى ان الاول تاليه الثلاثة مستثنى خارج والشيخ
اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد
ذلك الا اربعة تدخل بها الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر وهذا تطويل لان الاستثناء بعد المنفي
انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو اما من
العشرة كما ان الثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فتكون الاربعة
على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثناء الثاني من
المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا
له بطل الاستثناء الاول وحمل على خمسة الاستثناء وكذا اذا قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة الا سبعة
الثاني لانه عند غير الفراء لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو بل يلزمه
احد عشر وان كان في غير العدد حكما ان يكون المستثنى منه واحدا ولا ثاني كما مر طه ولم يكن الاستثناء
بعضها فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا
زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال واحد منها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلا حد
المستثنيات سواء كان الذي يلي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب
النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه والكلام فيما قطعته بتابعه
ما جاءني احد الا زيد الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسط المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب
لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء والباقي واجب النصب بعد
الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا وبكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل
ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد واستثناء
الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا خالدا ونقل عن
الاخفش نحو ان اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس ذلك باضمار حرف العطف
بالقياس المشهور واعلم ان جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنيات مخرجة من متعدد
واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا مخرج

من احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي
من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالد فالكل مستثنى من النفي الاول فيكون
الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر
بعد خروج زيد منه والذي خرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني
القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا فالحيهنا التفريغ والابدال فههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم
الا عمرا اي غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه
اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحتج في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل
احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه
المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكر جاز في المستثنى الاول الابدال
والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان في الكلام موجبا فلا بد من ذكر
المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا
والنصب واجب فيما المستثنى لانه غير موجب واما الثاني فالقياس جواز ابداله ونصبه
على الاستثناء لانه في المعنى غير موجب بسبب تقضي المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز
الا زيدا والا زيدا وان كان المتقدم في اللفظ في حين الايجاب وساد سها ان الجمل المعطوف بعضها
على بعض بالواو واذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا
لهم شهادة ابدا الآية فالذي تقتضيه مذهب محققي البصريين وهو ان الجمل كلها عاملة في المستثنى
مشترك في الاستثناء وان العامل معنى الفعل يكون الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب
تنازع العاملين فصاعدا المعمول واحد لو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين
مستقلين او اكثر وهذا ما الحق زعم حمل العوامل على العوامل الحقيقية واما اذا كانت الجملة الاخيرة
مستانفة والواو للابتداء فالكلام في انفرادها بالعمل كقوله اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون
الا زيدا قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشى في الاكثر ومخفوض من
عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه
مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجة القراة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر
وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر قوله وبعد حاشى في الاكثر من
حرفية حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك لامتناع
وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا عند فعليته على ما يزد ونقل الاخفش قول الشاعر

وابيت اللعن ما حاشي قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا • وما حكي المازني عن بعضهم اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشي الشيطان وابن الاصبغ بنصب الشيطان اي بجانب الغفران الشيطان شاذ
عند س وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير اللام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال
وهو بعيد لارتكاب محذورين اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو
وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليته اللام نحو حاشي لزيد تعين عنده فعليته
هذا ما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السمال حاشا لله فينتصب انتصاب مصدر
بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال • سبحانه ثم سبحانا نعوذ به
وقبلنا سبح الجودي والجمد • فيجوز على هذا ان يركب كون حاشا في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها
وتنزيها لما حذف التنوين في حاشا لله لاستكراههم التنوين فيما غلب عليه حرفيته من كلا الاصل الا فانه
وهذا كما قال بعضهم في قوله ع سبحان من علقمة الفاخر • ان ترك تنوينه لاجل علميته لا لاجل
البناء على نية المضاف للعلم لما استعمل مضافا كما يجيء في باب سوى ويجيء ان مفعول ان حاشا
الجارة حرف وهو في نحو حاشا الله اسم بني لمشابهته لفظا ومعنى حاشا الحرفية واستدل المبرد
على فعليته بتصرفه نحو حاشيت زيدا اي استثنيته قال النابغة ع وما احاشي من الاقوام من احد •
وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشا حرفا او اسما كقولهم لوليت اي قلت لو ليت
ولاليت اي قلت لا او سبحت اي قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان
المشتق الذي هذا حاله بمعنى قولك هذه اللفظة التي اشتق منها كالتسبيح قول سبحان الله والتسليم
قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد فلا يستدل
على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو
سو افعل في سوف افعل وكثير في حاشي وقيل ان الحذف في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا
في الاستثناء وفي غيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره او فيه فلقيت بر لانه
هذا المعنى وباالله واستزير شخص من سوء فيبتدأون بتنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرؤون من
اراد وابرائه على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون اكد واصلح قال
تعالى قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل ما خلوهم عاد الا فعل فهرها فيكون تكريرا
معنى الكلمة الاستثناء وجوز الاخفش دخول الا على حاشا الجارة قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء
كما حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء نحو لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره ش قوله غير صفة جر اعلم ان اصل غير الصفة
المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو

قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به فالاصل هو الاول والثاني فعلى صفات الوجه الذي تبين
اثر الغضب فيه كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالثلاث ولما فيه المستثنى كما ذكرنا في حق معنى المغايرة
لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما
قبلها حملت غير على الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت على غير الا في الاستثناء في بعض
المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا
كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تشترط مغايرته له ذاتا او صفة
كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف
فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره من تعلق المستثنى
متعديا عليه وبالكلية في جميع مسائله الا انه لا يدخل على الجملة كما لا تتعين الاضافة اليها ولم تحمل الا على غير
الا بالشروط التي نذكرها لان اذا حمل الا على غير والا في الاصل حرف لا تتحمل الاعراب وغير على اصلها فجعل
اعرابها الذي كان تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا في الاصل
من حيث كونه اسما جاز تحمل الاعراب وما بعد الا الذي صار مستحق تطفل غير على الا مشغول بالجر
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اعني اشتغاله بالجر على
نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ما قال بعضهم ان انتصاب غير في الاستثناء كما قال بعضهم لجهة
راي انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لشبهه
الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير التي بعدها هي على الحقيقة
عليها عارية كما كان غير هي الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها
حقيقة جواز العطف على محله نحو جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى جاءني
الا زيد قال الفراء يجوز ان تبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف
يعني الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا
خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله ع لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • كما يجيء في باب الاضافة
ويجوز ان يكون نحو قوله • غير انّ قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء • من هذا الباب
اي مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما في قوله تعالى مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجيء الا في المنقطع منه قال النبي
صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد اني من قريش وبعضهم يقال ميد بابدال الباء ميما لاضافته الى ان
وانه يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الا
على غير في الصفة قوله لجمع اي ما يدل على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا

الشرط الثاني في جعل الا صفة حملا لها على غير تعذر الاستثناء وذلك لانه لا يصار اليها في الاستثناء بان يستثنى منه متعدد لفظا
كان او تقديرا كما تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز تقديمها على الموصوف قبل الا وصفا كما جاز
في غير في الصفة لكونه ظاهرا فيكون في صفة وشرطها كونه الجمع منكرا لانه اذا كان معرفة نحو جاءني الرجال الا والعموم
زيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل العهد اي بعض الجماعة تعرف المخاطب انه
فيهم زيدا فلا يتعين ايضا الاستثناء الذي هو الاصل فيه لان السامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء كان مع
كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع الى حمل الا على غير الاستثناء
ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل الا زيد او رجال الا
بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم الا درهم وما اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب
دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة
الا درهما او ربما كان المنكر محصورا او يجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال
الا زيد فتعينه الصفة لا غير وكذا في المحصور الافراد نحو جاءني رجلان الا زيد وما جاءني رجال الا عمرو
فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا
معنى ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فيه فيتعين في مثله الا الا
الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كله مبني على ان المستثنى يجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب
جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذين الشرطين ايضا لانه يكتفي في صحة الاستثناء
بصحة الدخول وقال الاندلسي واما الكوفي لا يعتبر الا اذا كانت صفة من متنوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه
منكرا او معرفا باللام الجنسية قال • أُنيخت فألقت بلدة فوق بلدة • قليل بها الاصوات الا بغامها •
ويجوز في البيت ان تكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا عند
من جاءنا فوقوع الا صفة مع صحة الاستثناء لا يجوز في الحسن اما في ذلك الا زيد لان يكون الا زيد بدلا
وصفة وعليه المثل الثاني تمسكا بقوله • وكل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان •
وقوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم قال الكسائي تقديره في البيت الا ان يكون الفرقدان
وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف مع ابقاء الحرف وغالب الذي يذكر في نحو هذا البيت للشاعر وقال الاخفش
البيت شذوذ او مشكل وقال ابن الحاجب المشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة الشاعر لانه لو جاز لم وصف المضاف اليه وهو السنة
يقول المتقدمين لم تجعل الا صفة بل كان يجعلها استثناء والشذوذ فيه اي التقديم الفصل بالخبر بين
الموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال لا يجوز ههنا الا الوصف

لانك

لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة الا الله بالنصب لفسدتا لم يجز لان البدل لا يجوز الا في غير الموجب والشرط
وان لم يكن موجبا ظاهرا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال في الكلام ولا يجري الشرط النفي المعنوي كالنفي
الا في قلما واقل رجل وابى وشبهها كما ترى كما سيجيء في قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء
ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله تعالى غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو
وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم
واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه
قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
الآية مجرى النفي فاجاز البدل في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتحضيض فجاز الابدال
والتمني معها مجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد
لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا
صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع الشروط المذكورة كما في قوله ع وكل اخ مفارقه اخوه البيت
ضعيف هذا عند المص ولا يضعف عند غيره واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء
النصب على الظرف على الاصح قوله انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو
مكانا كما قال تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر
من معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل
سوى استعمال لفظة مكانه الذي هو بمعنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل
سد مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم بدل زيد
افادت ان زيدا لم يأت فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكان مستو
ثم صار بمعنى مكانه ثم بمعنى بدله ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع من المعاني فالذي يجوز فيه
غير على المعنى والتركيب بينهم وجب انتهاؤه الى المعارف فلا يجيء جاءني القوم سوى رجل منهم
طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم والنصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف
والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والله
قليل الكثير فيه معنى الظرفية والاستدلال على ظرفيته في الاصل وقوعه صلة نحو جاءني الذي
سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا كغير
لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء كما قال • ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا •
وقال • تجانف عن جو اليمامة ناقتي • وما عدلت عن اهلها لسوائكا • ومثله عند البصريين
شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه

استثنا كالرفعة فيقولون جاني سواك وفي الدار سواك وشاهد في استثناء الرفع فيما اعلم
انتصابه على الظرفية قوله ولم يبق منهم دون ضلالة ولقد تقطع بينكم وتعلي في نوق الشدائد سوى ودون
الشاعر واعلم ان المستثنى قد يحذف بعد الا وغير اذا كانا بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه
غير اذا كان بعد لا نقول جاني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف
اليه كما يجي في الظروف المبنية وخبر ليس محذوف اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف
المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله ع خالط من سلمى خياشيم وفا ٭ وهو ضعيف من وجهين
احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقا المضاف على حاله قليل وقد
يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه
الاخفش في الحالتين نحو ليس غيرٌ وليس غيراً كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش
ليس غيرُهُ وليس غيرَهُ وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على انه
اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش ان يأتي بعد لم يكن نحو
جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال وتقول جاني ليس غيرك
وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده
منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عدوه من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم
فاذا نحو ما بعده مضاف او شيئا اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل
منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وكان
كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل
وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ع ولا سيما يوما بدارة جلجل
نصب يوما ايضا تكلفوا في النصب وجها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل
اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا
القول منه مؤذن بجواز نصبه تمييزا على التمييز لان ما تقدر بالتنوين كما في كم رجلا اذ لو كان
باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم ولا سيما ان اتيته قاعدا
ما ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثل ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما
في بعض المواضع كقوله ع ولا سيما يوما بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله ٭ فانت طلاق والطلاق
وهي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاني القوم ولا سيما زيد اي ولا
مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني اي هو كان اخص به واشد اخلاصا في المجيء

لا سيما

الرواه
فانت طلاق والطلاق عزيمة
ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم

وتفضيل

وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء
مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على
انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى
باب الاختصاص بجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال
مع بقائه ظاهرا على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم ايّ ورفع الرجل فكذا لا سيما ههنا يكون باقيا
على نصبه الذي كان له في الاصل يعني كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام
خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا
من مفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في الجملة ولا سيما وهو راكب
وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان
ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا
راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش في قولهم ان
فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجي
الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر لعدم مجي الا ان بحيث النحو هي اعتراضية كما ذكرنا
ويجوز ان تكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال الا سوى مقام لا سيما والعلم انما يستعمل الا
ان تدخل على الاسم وتدخل في المفرغ فعل مضارع او ماض لتبدد كقوله ما الناس الا يعبدون وما
زيد الا يقوم او حال نحو ما جاني زيد الا يضحك او صفة نحو ما لقيت منهم رجلا الا يقوم وتقعد
ويجوز ان يكون هذا الالعموم ذي الحال وانما شرط التفريغ لتكون الا ملغاة عن العمل على الحقيقة
التوصل به الى الاعمال على الفعل الآخر فيهما دفعا عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالالغا
كون الفعل مضارعا لمشابهته الاسم واما الماضي فجوز ان يليها في المفرغ بلا حرف قد وذلك
اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ما
ينفي نحو ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من
بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك اذا قصدت لزوم تعقب مضمون ما بعد الا مضمون
ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان تحصيل هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء
في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك والجزاء في الاغلب لا يكون الا مضمونه متعقبا
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا وان كان
هذا انما احترز في فهذا انسان والتعلق الانسان ... لكن تعقب مضمون ما بعد الا

لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول فجاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء ودلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما ازوره الا يزورني وشبه هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رايت وجاز ايضا ان يخلو الى كونه مثل هذا الفعل حالا لا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيوتى به اما ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرتني الا واكرمتني ولا ازوره الا ويكرمني وانما الطرح الواو مع هذا التقدير لكون هذا الحال غير متعقب مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفقد ايضا منفصل عن العامل لا نحيازه ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بما قبلها لفظا بحرف الربط الي الواو فنحو ثم اطرح نحو ما انزوره الا ويكرمني وقد قيل واصكّ وجهه كما مرّ في باب الحال ويجيء الماضي مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الكلام فالجزاء لا يجيء مع قد الا مع الفاء اذا كان مع قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه بمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك نحو قولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد وكذا معنى الخبر اي ما ال الشيطان من نجاد من جهة غير الشيء الا عارضا على اتيانهم من قبلهم جعلوا المعز وعليه الجزم بكا الوقت الحاصل وقد يحيد الاولما بمعنا ها على الماضي اذ انتقد بها في السؤال نحو نشدتك الله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتاب الى عمر وكتب ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن ويكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى يبغيك الهتا اي ابغي لكم اي طلبت لك الله ليعين بين جميع ما يقسم الناس لا تقسم به كما عليك ومعنى الا فعلت لما فعلت لا تطلب مني الا فعلك الذي تضمنه القسم اذ احلفت غيرك بالله فسؤال الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فتعلت بمعنى المصدر منصوبا بما الطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته ماضيا لتقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين

ونادي اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا يجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع

خبر كان واخواتها

هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة قوله لما اتي هو المسند يدخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل خبر فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل فيه حتى نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم لانه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا وغير ذلك او غير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمنها قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لانه لما كان دالا على المضي فوقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون زيد يقوم بمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه يجيء ولا يجعلون عبارة المنع لان الفائدة فتقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيده التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يصبح زيد يقول وكذا ابو علي الا ولي كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا نقدرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه قد وفي قول الشاعر

وكان طوى كشحا على مستكنة ٭ فلا هو ابداها ولم يتقدم ٭ ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ٭ اخني عليها الذي اخني على لبد ٭ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان بمعنيه ما زال ولا زال ومرادفاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الحال المنتقل اليه كقول المريض كنت مريضا فصرت متى ازال نكست وكذا ما زال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الان نحو ما برح زيد قائما وما زال يصلح للاستمرار وهو اسم الفاعل والصفة نحو زيد قائم او غني ومضروب او الفعل المضارع نحو زيد يتقدم في الحروب ويحيى بوجوده اي هذه عادته وان كان في الاصل للحال والاستقبال الا انه لما كان يستعمل في الفاعل لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله حالا اذا قلت كنت رايت زيدا الا انه على الاستمرار واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فتناسب الكلام الى الجامد والصفة والمضارع

لصيرورة الحين للاستمرار ان تتبع اخبارها الصار وما زال واخواتها بخلافها لما منح تزالا يستعمل
في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة ثم لم تتبع خبرها هذه الافعال الحالا ما دام فلم يتبع خبرها ما ايضا لا
ما العيد للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم
الافعال فالمعنى لا تفرق الحلب ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى ما دمت فيهم واما
ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب س على ما تبين في الافعال الناقصة والمستعمل الاطلاق
من دون تعرض الزمان ماضيا وصفة او مضارع لمشابهة اسم الفاعل على عكس ما
واجاز الابتدائي وتوع اخبار جميعها ماضيه والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله ونيقلم معرفة هل
بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا فرق بينه الالتباس لما ههنا فلا
لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهوره في احد
احدهما نحو كان زيد فضلو ينبغي ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة لا يجيز التقديم
كان الفتى هذا قوله وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثله
اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت ثم اي لان كنت قوله عامله اي عامل
خبر كان واخواتها وما كان ينبغي هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف
كان مع اسمها بعد ان ولو كثيرا نحو اطلب العلم ولو بالصين اي
ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا قوله قد يقال ان
حقا ولكن كذا ما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا وتقول لا ترحلن ان فارسا وان
راجلا ولو فارسا او راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا او راجلا
اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن فيجب ان يكون بعد ان اسم وخلفها
الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فتقول
ينظر فيه فان مجانس كان المحذوف بعد ان تقديره فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون
باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير يعني غير مقصود لان
مراد المتكلم ان كان عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لان المراد او في تلك الاعمال خيرا ولا ان في
يده او في صحبته وقت القتل سيفا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ
فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبرها الذي هو فيه او معه المفعول المفصل حذف في كما في
واجبا اذا كان الخبر جارا ومجرورا والظرف حذف مع اسمه الذي هو كينونة ولا سيما اذا كان خبر مستقلا
فانه قيل فتقدر للرفع كان التامة تقلب ضعيف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف
ولكنه اشهرت دالة على المحذوف واضعف تقدير مثل الحتفين نصبا اولا نحو ان سيرا كما تقول ان راكبا

فراكب وان ضرا جلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وجواب بعد ان وان ثلاثة ما بعد
فانهما انما رجوع ضمير كان الى المقدر البعض ما عدى نحو قد جوز في المرء مقتول بما قتل به ان
سيف فسيفا اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل
صالح ان لا صالحا فطالح اي ان لا يكن المرور برجل صالح فالمرور برجل طالح ومررت برجل ان زيد
وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول انما
يحتمل او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو
شائع كثير واما نصبه فانما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق
نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه جزء من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف
كان وخبرها وفيه نظر لان الناصب المذكور وقيل لانه يجيء الفاء ومع الجملة الاسمية اكثر منه مع
الفعلية وجوز ان يقال الذي يجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل خاصا واما اذا كان مقدرا
فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيد اضربتني اذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثاني اصل فعكسه يكون
اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد
قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان مصدرية ما عوضا عنها ما في قوله ابا خراشة اما كنت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور فيما بعد
ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه والحال انه البصرية فظهر
كان على ان ماذا انت راحل ولا تستقل ذلك الى الضمير ثم ادغم النون في الميم فكذا في نحو امتي بالضمير
المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت منطلقا وتقول ايضا اما زيد
ذاهبا قيل قد قال الكوفيون ان ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجيء عنه بمجيء ان المفتوحة
شرطية فالوا الفاء في قوله تعالى ان تضل احداهما فتذكر اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما
عندهم ايضا عوضا عن الفعل المحذوف ولا ادري قولهم بعيد عن الصواب لما عرف اللفظ والمعنى بانه
اما المعنى فلانه يصح معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدة فلست بشيء واما اللفظ فلا الفاء يجيء
في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر مع عطف
اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلق
انطلقت معك بالرفع والكوفيون يجوزون الجزم به لان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جزاء
الشرط لكون الشرط معنوا ما لحذف الازمنة ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال من دخل في ان
معنى اذ فاما بمعنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بعد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار
والمجرور اعني فيما انت ذا نفر الذي هو بمعنى لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك الفعل تاكلهم لان معموله

وجب حذف كان

نحو ان لا يتعلم عليه والمانحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجي الكلام عليه في حروف الشرط وان بينا ما بعد
الفا لا يعمل فيما قبل الفا والجمع لما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما نعمة ربك فحدث واما مقدرة
نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط فيقدر ابصر نحو اما انت ذا نفر تكثر وتقيد ويجي في هذا الحكم
قوله فالله يكلي يجاب اما انت والعامل فيها ما انت من خلا يصح وفيه اي يكلي لعا الله الجبل الى خالك
وكله تكلف والاولي ان يقال ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة ان يحذف شرطها حيث لم يتغير
حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكان ان حذف شرطها وجوبا ثم
مفسرا كان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها مكسر الهمزة
الي الفتح لانه بقاؤها علي وضعها الاصلي مع قطعه وجوبا عن مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مستنكره
فاذا غيرت عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها علي سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الاصل
حرف الشرط وابدا لنا من ما لكثرة كالحذف لها عن مقتضاها اعني الشرط ثم لا يحتاج لها عنده الصريح او
تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف وحدها فان كان الاول وجب في نحو الفا اليه اذا
اما امنا في الهل حذف الشرط لان الفا هو السببية في الا في صورة حرف السببية اعني ان وسقط علي
سبيل الوجوب جميع اجل السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فمنطلق الي الحاكي
في الدنيا شي فزيد منطلق اي ان يكن شي موجود او يوجد انطلاقه اي هو منطلق لا محالة فلا بد
اذا من الفا لتعين الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شي كما يجي في حروف الشرط وان كان الثاني
فالفا وخبر الاسم بل يجي حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر
فان قومي لم تاكلهم الضبع اما الشرطية مقدر ويحط فالشرط كما اثبته الكوفيون فليس بشهور وقد
تحذف كان بعد ان المكسورة قليلا وقال بعض لم يجز حذف الفعل بعد اما الكسورة قال ابو علي
لان ما التي بعدها الحقت اللام في تاكيد الفعل فمن ثم جاء في اما تخافن ع ومن عضة ما ينبتن
تتكيها النون كما جاءت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجي في نون التاكيد فلم يحسن حذف
الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء كان الناقصة مجزوم حذف نونها بعد لدن واخواتها نحو لدن
لدن حتا تماما اي علي كنت تاما قال ع من لد شولا فالي اتلائها اي من لد كانت شولا
والاتلاء ان تلد الناقة فتصير ذات تلو اسم ان واخواتها هو المسند اليه
بعد دخولها مثل زيد في مثل اخوه في قوله ان زيدا قائم اخوه المنصوب بلا
التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبها به مثل لا غلام
رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مفردا فهو مبني علي ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير ومخوضه ولا مانحن فيها ومثل قضية ولا ابا حسن لها متأول وامتنع بقيل اسم لا التي لنفي

الجنس

الجنس قال اسم ان واخواتها لانه كلها في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس بمنصوب
بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الي التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا
الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا او مشبها به وان يليها فلما اختل واحد منها لم ينتصب كما
يجي ولو قصد الحد اسم لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد
دخولها قوله يليها نكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها المسند وفيه والحال الضمير المجرور في اليه
قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد يسمي المضارع المضاف
في باب المنادي قوله فان كان مفردا اي فان كان اسم لا مفردا ولم يجر ذكر الاسم لا تصريحا لكن
سياق الكلام يدل عليه ولا يعود الضمير الي قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا قوله علي ما ينصب
هذا اولي كما مر في باب المنادي من قولهم مبني علي الفتح ليدخل فيه نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين لك
ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما واغلوا مع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه ذلك
انه قال ولا يعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فقال المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انه نصبه اولا
لكن يعني بعد ذلك انه يخفف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج
بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة
فحذف التنوين مع كونه معربا لثقله بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد انما ركب مع عامله لان لا
لا النافية للاستغراق لما افاد ترى الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب
هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من تركب معها تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين
لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة والاولي ما ذهب اليه المبرد وهو انه مبني لانه حذف التنوين في حالة
الوصل عن الاسم المتمكن لغير الاضافة هو البناء وغير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين
المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال الرضي انما حذف
التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا مع معمولها في موضع ابتداء فلما خالفت ان مع الحاقها
خالف لفظها بما يختص به بالتركيب وكون ما بعدها مبتدا بسبب بناء معمولها علي ما ذهب
قال ببنائه او بسبب حذف تنوين معمولها عند من قال بالاعراب لانها مجموع الشيئين ما لا يتفق من سائر
العوامل كلها ولهذا اتفقوا في عملها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول وحذف التنوين
منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان نقول انه مبني لتضمنه معني الاستغراقية وذلك لانه قال لا رجل
نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي

تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل
اذ يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان
وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها كما
بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على حركة استحقتها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبنوا المضاف ولا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب ولا يكون المضاف
الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا
قال لم يركب المضاف والمضارع له لان التركيب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فيجيء حكمه
ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال بل لان النون كالتنوين الذي هو دليل
الاعراب فتنتقض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين
لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون في المثنى والمجموع كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل
عنه انه قال لان المثنى والجمع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف
فيجب النصب ورد بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامرأة وله ان يقول اردت به
عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء نحو ثلاثة وثلاثين
ولا شك ان المثنى والجمع مثل هذا النسق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل
انما قال ذلك لانه ليس شيء من المركبات يتحرك فيه الجزء الثاني وبعض الجواب انه لم يقم دليل
قاطع على ان لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس منافيا للتركيب كما مر بيانه
وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجيء في باب المثنى
واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسم لا على نظرائه
الا ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى من عرفات وهو منتقض بنحو يا مسلمات
مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم تكن للتمكن فهي مشبهة
لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين والخلاف في عموم قوله يبني على ما ينصب به
والمازني يفتحه بلا تنوين نحو قوله . أودى الشباب الذي مجد عواقبه . فيه نلذ ولا
لذات للشيب . حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان منصوبا
بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قيل ليطرد الباب على نسق واحد واعلم ان الجار اذا دخل على
لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر
تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجيء فسلبها
بطلت المشابهة لان ان لا تدخلها حروف الجر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك

كانهم لا التبرئة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش . لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها . اليّ لامت
ذوو احسابها عمرا . فلا زائدة وقد اعتبرت فبني الاسم لها فاذن يجوز البناء مع عدم زيادة
لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند من وجه مد الفاعل الظرف بعد
المنفي الى تعلقه بالمنفي وانه كان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد فالظرف
متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجيء العكس وكذا
قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود
عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله ولا
تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك صيغة اللفظ بل هو مثله متعلق
بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
كان او منفيا كما تقول الانكار عليك والايذاء للمسلم ومثل الخوف ونيل الاستعانة وما عليك من العول
وليس لك الالتجاء ومنه لا تثريب عليكم وفي كل ذلك المقدر وههنا معنى ما يتعلق به الجار غير معنى المبتدا
لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار وعلى انت بل الجار خبر عن مار فاذا
قدرنا مدلوله لا عاصم لقوله من امر الله وتعلق لا مصليا في الجامع اذا نفيت في الوجود من يوقع
صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي
في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره
هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم
من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان
مثل هذا مضارع معرب لكنه ترك تنوينه تشبيها بالمضاف قوله وان كان معرفة او مفصولا
بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان لا
للمبالغة في النفي وان للمبالغة في الاثبات او بمعناها لتحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما
توغلتا في الطرفين اعني النفي والاثبات تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة
ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهته الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة
بالمشبه والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا فالمشابهة وتقارب ضعف هذا
تشبه لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله مع دخولها على العلم
اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها ولذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا
من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكما لم يجز العمل في المفصول لم يجز بناؤه لان الموجب
للبناء تضمن معنى من الاستغراقية ودليل تضمنها لا التبرئة فلما بعد عنها ضعف امر التضمن ومن قال

ان الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب
بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب
استغنى بتعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة
غير منفصلة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول
او جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرها ولا يجب ذلك اذا اعملتها او بنيت معها وذلك لان المقصود
قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا
يكون ذلك الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فلا نرجع لتكريرها سببا على كونها لنفي الجنس في النكرات
لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس
الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة وجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اما
المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال
بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ۔ ركائبها ان لا الينا رجوعها ۔ واما مع النكرة المتصل
فنحو لا رجل في الدار قال ۔ وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا ۔ حياتك لا نفع وموتك فاجع ۔ ومثله
قول الاسود وقوله ۔ فانا ابن قيس لا براح ۔ وقوله ۔ تركتني حين لا مال اعيش به ۔ وحين جن
زمان الناس او كلبا ۔ واجيب بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعل فهو
في المعنى من الداخلة على المضارع وذلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول وهو ههنا
بمعنى المفعول اي ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله
والبيت نحو قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح ولا مستصرخ ولا مال وتقول الاسود وقيل ان لا
في النفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل ذلك
على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين
احدهما ان تكون داخلة على الفعل في الاخبار تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر
نحو لا مرحبا اي لا لقيت مرحبا ولا رحبت موضعك مرحبا ولا اهلا اي لا اتيت اهلا ولا سهلا اي
لا وطئت سهلا ولا نعمة اي لا انعم عينك نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية
بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه
قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه في باب المفعول ولا اصابك السوء واذا دخلت على غير ذلك وجب نحو قولك
ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وسواء اسم الاستواء موضوع موضع اسم الفاعل وقد تقدم في باب المبتدا
ان الوصف الواقع بعد حرف النفي والف الاستفهام قائم مقام الفعل فلذا لم يجب تكرير لا الداخلة عليه لكن
يجب تكرار لا الداخلة على غير الوصف لاصل الاسمية فانه لا يتم جملة بالضمير المستتر الا في نحو قائم كما يتم جملة الفعل

في كتاب البديع لا نولك ان تفعل العطاء
ومعنى الكلام ليس العطاء ... بكرم ولا العطاء
يليق بك

كقول علي امير المؤمنين عليه السلام لا سواء امام الهدى وامام الردى لتم جملة بالمستتر ايضا كقولك
بعد ذكر زيد وعمرو لا سواء اي لا يستويان اي لا يستويان وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها
اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى
على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان لا تكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء
سواء انجر بالاضافة نحو ما ابن لا شيء او بحرف الجر نحو حرف كان يحكي كنت بلا شيء وغضبت من لا شيء
وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو ان لا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء وثانيها
ان يجيء ما بعد لا بعد الجار قبلها نحو كنت بلا مال ولم يجئ الا في لفظ شيء الا من حرف الجر علم
يثبت انجراره بالاضافة واما قوله ۔ ما بال جهلك بعد الحلم والدين ۔ وقد علاك مشيب حين لا حين
فلا لالغاء لانه كما في قوله ۔ في بئر لا حور سرى وما شعر ۔ اي علاك الشيب في وقت وقت
اي المشيب قبل اوانه اي في وقت يكون فيه ابناؤك وقت الشيب والوقت الاول من الثلاثين الى
ما فوقها فلا تضاف الاول الى الثاني لاختصاصه الصفة وكلا المعنى لا حين لائق على ان اول وقت لائق
اللهو كما فوق الثلاثين واما قول الشاعر ۔ حنت قلوصي حين لا حين محن ۔ فحين مضاف الى
الجملة اي حين لا حين فيه حاصل وثالثها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير كقوله تعالى
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس
ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو فقالوا الا انهم راعوا صورة لا غير بجعلها بمعنى غير فانها
يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود قصدا فهو في حكم النكرة فيجوز
عدم تكريرها مع النكرة قيل جعلها بمعنى غير نحو الرجل والظريف رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام
لا التبرئة فالظاهر منع تكريرها نحو الرجل في الدار ولا المراة وليستضعف هذا التعريف بعد
خروج لا الى معنى غير لضعفه ايضا فهذا الخروج فيجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا
الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كانت لا بمعنى غير مجردة عن هذه الشروط
لزم تكريرها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب وقولك زيد لا
راكب ولا ماش ومحا ضربة لا راكبا ولا ماشيا واما قول العجاج ۔ انا لا راكب والا انسان من
الاحلام فغير مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول معللا بكثرة استعمال الاسم شيء
وهو مع الشرط الثاني معلل بسبب اهمالها عن كونها للتبرئة وذلك بتقدير عدم تكرير لا مع اسم
بعدها المتعذر دخول حرف الجر والجار نحو جئت بلا زاد بغير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل
بكونها كالنكرة لان غير مبناها ونحو يكون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم التي بعدها كغير فلا يكون
لما حصل الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر علم انه قد يقول العلم

المشهور ببعض الخلال نكرة فينصب ويمنع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري
وكذا لا صعق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة في
لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال
لا هيثم الليلة للمطي ❊ وقال ❊ أرى الحاجات عند أبي خبيب ❊ نكدن ولا أمية في البلاد
ولنا في تأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام
وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف
بالاضافة الى المعرفة فكان لرعاية اللفظ واصلاحه وبعد ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه
لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة والثاني ان يجعل
العلم لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها
لا فيصل لها اذ هو عليه السلام وكرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله
عليه وسلم اقضاكم علي فصار اسمه عليه السلام ورضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفيصل والقطع
كلفظ الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار
فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة بلا تأويل في
الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه هنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا
قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثاني ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف ش ويكون لا بمعنى ليس
وفتح الثاني يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل منها بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما
ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسميهما كالمفرد فتكون كل منهما مع صاحبتها ويجوز على
مذهب س ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان لا
المفتوح اسمها لا تعمل عملا في الخبر فهما في موضع الرفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ المقدر مرفوع
لانه خبر المبتدأ الاخر فيكون الكلام حينئذ جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده ان تقدر
لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره
وهو ان المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في المنصوب اسمها فيجب ان تقدر الخبر لهما واحدا
لان الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وهما وان كانا عاملين لا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم
واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في
حالة واحدة في معمول واحد عملا واحدا قياسا على امتناع حصول اثرين من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان
تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لتأكيد
نفي الاولى كما في قوله ما ان زيد لا عمرو كان نعت لا حول ولا قوة كقوله ❊ فلا أب وابنا مثل مروان وابنه

على ما يجيء فلا يجوز عند س ان تقدر لهما خبرا واحدا لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر
لا قوة مرفوع بلا التي كليس الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر فاذا كان العامل فيهما مختلفين
فلا يجوز فيجب ان تقدر لها خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عنده
لا مع اسمها ويجوز ان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الاول
الثاني لان العطف ههنا على المحل كما يجيء في لا اب وابن فعند س يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا
لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لابد لكل واحد منهما خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء والعامل في الخبر ويجوز ان
يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون ما بعدها
نكرة غير منفصلة لضعفها في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لا مع النكرة سواء
سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا
ولا قوة على ما يجيء بعيدا او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسألتنا وهي لا حول ولا قوة وتقدير الخبر
جعل الثانية لا التبرئة سائغ مع جعلها لا زائدة سواء ولا تقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم
لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا
نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع فتح
على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين
بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كما قلنا ومذهب س وغيره
في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما
خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان لا
الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم من تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل ليس
كما ذكرنا فاذا اتفق هذا فلا حاجة بنا الى ما ذكره المص من تعليل رفع الاول على ضعف لكونها بمعنى
فانا لا نستضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وقطاني الجمعين
اصلا اليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة العنت ولم يبق فيه النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر
في هذا الوجه كما في الوجه الثالث سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل
ومعناها الاستفهام والعرض والتمني ش قال الاندلسي لا عرف احدا يقول الحق ان الف الاستفهام
اداة النفي فيكون الالف للحقيقة الاستفهام بل لابد اما ان تكون للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض
الذي قاله مخالف لظاهر قول س لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا
كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان ❊ ألا طعان ألا فرسان عادية ❊ إلا تجشؤكم حول التنانير ❊

وفي المثل الا تاجر بالعتق يغرب لمن ذهب بعدها وتنوينه ولم يذكر حتى ان اتصال الا فيها للعرض كما هو قبل الجزولي بل ذكره
السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها فيقضي الا زيدا تكرمه واما اذا كان الا للتمني
كقوله الا سبيل الى خمر فأشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج والمازني والمبرد لا يحكمان بحكم
المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء كثيرا نفعته والا ماء وخمرا شربتهما وخبرها
عندهما اما ظاهر او مقدر كما في المجردة واختار المص والجزولي مذهبهما وقال الزمخشري لا يجوز حمل
التابع على الموضع اذ التمني بعينه من الخبر ويصير بمعنى اسم بمعنى المفعول فمعنى الا غلام اتمنى
غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر نحو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما واما ما يلي الا
الاستفهامية فلا خلاف بينهم انه لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع
والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت معنى
فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسنذكره في قسم الحروف والفعل
محذوف اي هلا ترونني رجلا وروي الالفاء في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي
الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفرد اليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا
رجل ظريف وظريف وظريفا والاتي الاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا شن
قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبني خبره وقوله مفرد اليه حالان من المضمر في مبني والعامل مبني
اي يبنى النعت اذا ولي مبنيا لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انتفاء علة البناء التي هي
سبب البناء اذ هي تقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لا اجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه
في المعنى هو المبني الذي يليه اعني اسم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون النفي في المعنى داخلا فيه
لان النفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكانه لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف
فلذلك تبنى صفة المنادى في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التي
هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما اسم الخ واحد وهو مبني ولهذا النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني
بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده
فلا يبنى كريم في لا رجل ظريف كريم وان يلي النعت المبني ولا ينفصل بينهما فلا يبنى الوصف في نحو لا غلام
فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء
الوجه الاول من الثلاثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الاول والثالث غير من الثلاثة
المذكورة اذ هو المبني بلا وليها ينبئ بينهما ولم يبن النعت وما بعده لانتفاء الاول والثالث لانتفائهما
لم يبن النعت المفصول من المبني بنفي النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان

اذ اوليها

اذ اوليا لا اسمين لما فكيف يبنيان لها جزئي اسم ولا تقول ههنا النعت المبني انه مركب
مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذا الى رفع الاعتراض الوارد في جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة بل
تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافي تقصيا من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة تركيبه
مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفة تعمل في محلها كما تقول في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر
ولنا ان ندعه على ما ذكرنا من ان كان تركيب اسم النفي في هذا الموضع وفي غيره ومن تركيب المنفي معها
مع نعته قوله ويعرب رفعا ونصبا سواء كان منفصلة مفردة او مضافة او مضارعة لها وقال
يحيى بن معطي صفة المبني المضاف منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاس على صفة المنادى
المبني فقد ولا رد ان يفرق بينهما بان المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب
وفي صفة ما باشره ويجوز في المضاف الذي باشره لا الرفع وقال … اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار والا غلام … فلم يمتنع النصب لما وقع صفة ما باشره وايضا الضم في المنادى بناء فكان
وصف المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركته الاعرابية واجبا خلاف
المبني لا فان الفتح فيه بنائي على قول وعلى ضعيف على الآخر والرفع اعرابي فكان يحمل صفة المنادى
الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائز فلذلك ذهب ابن برهان الى ان
اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى
ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان اما ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف
دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا
اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام كما ان كان ليت ولعل وكانه ونحوها لم يجز رفع
اسم ووصف اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسماء تلك لانتفاء معنى الابتداء معها وللقائل ان
يفرق بين لا وليت وبين لعل ونحوها بضعف عمل لا التبرئة … الفعل وبدخولها على المرفوع
ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه … ابي البرد في عامل ضعيف يعمل مشابهة ان …
ان … فلا حرج يجوز اعتبار اسمها الاصلي اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل
ظريف حسن الوجه بالرفع وصف المنفي مضافا فان كان المنفي مفردا او مضافا كان الوصف
او مفردا اصله الاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو
القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاءني هؤلاء الكرام بالرفع
وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها الاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها
فكانها عاملة حركتها كما مر في نحو يا زيد الظريف ويجوز ان تقول ان النصب في الصفة حملا على محل
اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل

جاء بما قلنا في الصفة سواء هذا إذا لم يكن المعطوف معرفة فإن كان معرفة وجب رفعه وامتنع بناؤه نحو
لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفي المبني ومن قال رُبَّ شاة وسخلتها لم يمتنع نحو لا غلام
ولا خاه لأن مثل هذا المضاف نكرة كما يجيء في باب المعرفة ولا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في الوصف
لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة فلا يجوز إلا نصبه كما قلت في البدل [illegible]
وقال المصنف لا عطف إلا ما يليه أو كان في حكم ما يليه فتقول لا رجل وامرأة
بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المبني نفس لا لا الابتداء أن يجيز في العطف حملا على
المحل القصد للخبر كما في إنّ وقال الأندلسي الذي يقتضيه القياس في التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان
والتوكيد اللفظي والمعنوي لكن ينبغي أن يكون حكمها حكمها مع المنادى المضموم فيبنى البدل ويجوز
البناء إن كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وقال الأندلسي البدل إذا كان نكرة كان مرفوعا أو منصوبا
وإن كان معرفة وجب رفعه وقول الأندلسي أقرب إذ لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفي المبني إلا بلا
لا يقصر عن النعت الذي يبنى جاز إذا اجتمع الشرائط بل هي تدل عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل
ابن مالك فرق بين البدل والوصف بأن الوصف مركب مع الموصوف وأما البدل فيجعل المبدل منه
في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لأنه والخالة في البدلية
في المتقدم بعد التركيب أمر لفظي لا يعتد به أقول قد تقدم أنه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا
بين الموصوف والوصف وأما عطف البيان فهو البدل كما يجيء في بابه وتذكر في باب البدل أنه يجوز
اعتبار البدل تارة مستقلا وأخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله أحد
ولا كزيد رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس ◦ ويلمها في هواء الجو طالبة ◦ ولا كهذا الذي في الأرض
مطلوب ◦ ومما يدل على أنه يجوز في صفة المضاف حملا على المحل إذ لا فرق بين عطف البيان والوصف
وإذا حمل على اللفظ قلت لا مثله رجلا ولا كزيد رجلا ويجوز أن يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما
في قوله لي مثله رجلا ويلمه [illegible] وأما قول جرير ◦ لا كالعشية زائرا ومزورا ◦ فيحتمل انتصابه بتقدير
الفعل أي لا أرى كعشية اليوم أي كزائر عشية اليوم زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذو الحال العشية
ليست إلا زائرا حتى يكون عطف بيان [illegible] مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا الآخر هو الأول
كما في قولك لا كالعشية عشية وعشية يجوز أن يكون زائرا بناء على اللفظ هذا كله على مذهب النحاة وقد
يجيء في باب التوابع أن عطف البيان هو البدل فحكمهما واحد وأما التأكيد فيجوز تأكيد المنفي المبني تأكيدا معنويا
لأن النكرة لا تؤكد التأكيد المعنوي كما يجيء في باب التأكيد وأما التأكيد اللفظي فالأولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ الأول
مجردا عن التنوين ويجوز الرفع والنصب كما ذكرنا هنا ويجوز كونه مبنيا بلا فصل بين الاسم [illegible]
الثاني في نحو لا ماء ماء باردا إن شئت بنيته لأنه في نظر الكلمة تأكيد النفي وإن شئت أعربته [illegible]

وذا الأول لما وصفته صار معه كالشيء الواحد وصف الأول كما قالوا الموطئة في نحو قوله تعالى إنا أنزلناه قرآنا
عربيا فالإعراب في المكرر المنصوب أولى نظرا إلى كونه كالصفة [illegible] الإعراب في المكرر وصف الموصوف وأما وصف
المكرر أعني باردا الثاني فليس فيه إلا الإعراب قوله ومثل لا أب له ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف لمشاركته في
أصل معناه ومن ثم لم يجز لا أبا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه ش يعني أن الكثير أن يقال لا
أب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء أيضا على قلة لكن الجيد الشد ذلك في المثنى
وجمع المذكر السالم وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن يعطى حكم الإضافة بحذف
نون المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا أبا لك ولا أخا لك
[illegible] ولا يجوز أن يكون نحو لا غلام لك مثله [illegible] فيكون معربا ثم اعلم أن مذهب
الخليل وسيبويه وجمهور النحاة أن هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل اللام لا تظهر بين المضاف
والمضاف إليه بل تقدر [illegible] اللام ههنا أيضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة كتيم الثاني في
يا تيم تيم عدي على مذهب من قال إن تيم الأول مضاف إلى عدي الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف
إليه كالفصل [illegible] الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة
دون سائر الإضافات المقدرة باللام أنهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير تخفيفا
وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكريرها ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف في الظاهر كأنه
ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا فلما لم يقصد بهذا الغرض [illegible] المعاملة
مع المنفي المضاف إلى النكرة ولا يقولون لا أباك إلا في الشعر كذا قال الخليل [illegible]
قوله ◦ وقد مات شماخ ومات مزرد ◦ وأي كريم لا أباك مخلد ◦ فصرح بالإضافة وهو شاذ لا يقاس
عليه فلا يقال لا أخاك ولا يدي لعمرو وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لأجل الغرض في المنادى
وهو شاذ كقوله ◦ يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام ◦ قال المصنف لا يجوز أن يكون مضافا حقيقة إذ لو كان
لكان معرفة فيجب رفعه وتكريرها والجواب لم يرفع ولم يكرر في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام أن
لا ترفع ولا تكرر فكيف ترفع وتكرر مع الفصل باللام وقال أيضا لا أبا لك ولا أب لك سواء في المعنى اتفاقا
ولا أب لك نكرة بالاتفاق فكذا ينبغي أن يكون لا أبا لك إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب أنهم اتفقوا على
أن معنى الجملتين أعني لا أبا لك ولا أب لك سواء ولم يتفقوا على أن أبا لك وأب لك بمعنى واحد
المقصود من الجملتين واحد مع أن المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة فالمسند إليه خبر لا أي لا أبا لك محذوف أي لا أبا لك
موجود ولما في لا أب لك الخبر هو لك أي موجود لك فالجملة الأولى بمعنى لا كان أبوك موجودا والثانية بمعنى
لا أب لك أي لا أب لك ونحو الجملتين واحد مع كون المسند إليه في إحداهما معرفة وفي الأخرى نكرة [illegible]
الوجه في مثله أن يقال هو عام لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فأعطي حكمه

المضاف من اثبات الالف في ابا والغلام وحذف النون في غلامي ومسلمي لا لاربعة مشابهته المضاف فلزم مضارع
المضاف بالتعليل الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولهما نظائر كثيرة
الله ولينا فانه ابالشواب التنصيص شيء واحد من حيث المعنى وذلك في لا اب لك لا اخر الا وصفه
والمعرفة لا يصير الصفة ولا الخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلام ظريف ولو
كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته له اي لمشاركة نحو ابا لك
لا بان المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وهو الاب الحاصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله
اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم للمعرفة الا واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص
اصلي وتعريف حادث بالاضافة كما يجيء في الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل
معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة القطع انه حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز البناء ولا
رقي عليه لان المضاف قبل الاضافة لم يكن مبنيا فيه وعلى قوله لفساد المعنى يعني ان المعرف لا يكون منفيا بحكم
كما ذكرنا من تعريفه ولو كان كذا ذكر لم لم يجز ايضا في المنكر الا بالرجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم
يختص بهذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لا يحذف النون من غلامين اتفاقا اما
على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهبه
فللفصل بين شبه المضافين بما لا يفصل بين جزئيهما واما ان فصلت بالظرف نحو لا يدي بالجرور النافي
دون الظرف المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل بالظرف
فصل لكثرة ما يتسع في الظروف ولم يجزه س والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر كما في
قوله • كانّ اصوات من ايغالهن بنا • اواخر الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل
لا عليك اي لا باس عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر
الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وتوهم لا كزيد بان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر
محذوف اي لا مثل موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد ما ولا المشبهتان بليس هو المسند بعد دخولهما وهي حجازية واذا زيدت
ان مع ما او انتقض النفي بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه بموجب فالرفع ش قوله هو المسند
بعد دخولهما اي دخولهما في مسألتها ولا في مسألتها لانهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر ان قوله
وهي حجازية اي هذه اللغة وهي اعمالهما ولا عمل ليس وعلة ذلك انهم لا يعملون على حملا على ليس الحجازيين والاصح عنهم
اعمال اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذا ادخل ما وحدها دون عمل ليس بنو تميم الحجاز
وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يزاد كما في قوله
وما ان طبنا جبن ولكن • منايانا ودولة آخرينا • اعلم ان العمل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ

قياس

قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسماء والفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها
وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها
ليس لان معناهما سواء في الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما
لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعيفا
انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشبه ان
النافية لفظا فكانت ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان
كالا النافية للنفي في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها
وقد جاءت ان بعدها غير كافة نحو قوله وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي • بني غدانة ما ان انتم
ذهبا • ولا صريفا ولكن انتم الخزف • وان العاملة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي
نافية زيدت لتاكيد نفي ما لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فرد عليهم بانه لا يجتمع
حرفين متفقي المعنى الا منفصلين بغيرهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو
لقد سمع الله سمعان فيكمل معنى التحقيق وفي الا ان اسما ثم في الا معنى التحقيق فلان قد
يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقع فلم تكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى
التنبيه ايضا وانشد الفراء ع الا الا واريّ ما ان لا ابينها • بالجمع بين لا النافية وان النافية
والرواية الا الاواري لاياما ابينها وما ابعد حاصل الجمع التناقض نفيه لان عملها انما كان لاجل النفي الذي به
ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد
فيجاله وما الدهر الا منجنونا باهله • وما طالب الحاجات الا معذبا • واجيب بان المضاف
محذوف من الاول اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل
قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر فان كان او
غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع
كالفعل وقال ابن عصفور وتبعه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا
ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل ان واخواتها قال ابو علي زعم ان قوما يجوزون اعمالها
متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي لا اعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما
قول الفرزدق • فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • قال س وبعض
الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي ما في الدنيا بشر ومثلهم
حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة
ويروى عنهما شيئا من عتب قال وعلى نحو قوله • لو ان بالحسين خلقت حرا • وما الحرات ولا الخلائق

وما زيد بن لعد الا الاواري لا ما البنيا

اليه بالتي لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس المجرور
بالباء شيئا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال
معاوي اننا بشر فاسجح • فلسنا بالجبال ولا الحديدا • ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على
الجملة والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع النصب والرفع
نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد على توهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرها وذلك كما
في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر
لانه لا تكثر الباء في مثله حتى يتوهم المعدوم كالثابت وقد يعمل هذه العامل المعطوف على منصوب
اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر
وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا سببيا مرتفعا بما هو من سبب اسمها نحو ما زيد
قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية
متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما او ليس زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل
ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون معمول المعطوف عليه
ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي ومعمول المعطوف حالا لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك
غلامه قاعد فظاهره الحال واما ليس فمعمولها المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي
بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان
زيد قائما ولا عمرو قاعدا ولا قاعد فاذا نصبت كان القيام والقعود منتفيا في الماضي واذا رفعت فالقيام
منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيد وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا ولا قاعد فالجملتان حاليتان
رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر
على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد
قائما ولا قاعد ابوه برفع قاعد ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف
بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعد ابوه ولا في ليس لانه لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على
اسمها بل يجب ان يكون قاعد فيهما على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز في نصب قاعد في ليس زيد
قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه محل معتمدا على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسألة
جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطف المفرد على المفرد او جعلناه على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب
الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقدم وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسألة
في قائما نحو ليس زيد وما زيد بقائم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه الذي ذكرنا

دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري
امتناع دخولها على خبرها التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانه تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا
نحو ما ان زيد بقائم قال • لعمرك ما ان ابو مالك • بواه ولا بضعيف قواه • ومنع ابو علي والاخفش
دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمتنع دخول الباء في خبرها بعد
انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل الباء على خبر مبتدأ نحو
هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي فيما بعد نحو ما ظننته بخارج وقد زيدت في خبر لا التبرئة نحو لا خير
بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وقد زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الآتية بعد ان وليت
منفيا كقوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر وقد تدخل في ليس كقوله
كرمت على … كان صبي ثلث بام في جوف عكم • وما يبطل عمل ما ان يتقدم الاسم … الظرف على الاسم
المتقدم على الخبر نحو ما زيد لعمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى وما منكم من احد عنه حاجزين
وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان
الباء زائدة فاذا لم يثبت الحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية
مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفر الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض
بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس ايضا
الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما استغناء بدله موجب نحو ما قائما الا زيد اي ما
احد قائما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المقدر فيكون تقدم
ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما يبطل العمل فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز
ما الا زيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف
ومع انتقاض النفي قوله واذا عطفت عليه ابي على خبرها بسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة
قوله بموجب وذلك اذا عطفت عليه ببل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يجيء في باب حروف العطف
قوله فالوجه الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء
فلا نعيده وقال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف في نحو ما زيد بقائم لكن هو قاعد وعلى هذا ليس هذا
عنده مما نحن فيه من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف غير
على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن
جني … عطفه على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند … نحو قوله … رفع
وهذا كتوهم الجر في نحو قوله • مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها • والبادي نصب

سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم ما تكرر افعلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد
فالرفع اجود من النصب لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة
ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا اي اقامة الظاهر مقام المضمر لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع
التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله تعالى نؤمن حتى
نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمه بالضمير يرجع الى الاسم نحو ما
زيد قائما ولا ابو زيد بخبر لان الجملة تجعل في اللفظ مرتبطا بها بلا تكرير الاسم ونحو ما زيد ضاربا
زيد وان قصد ربطها بتكرير الاسم لفظا فانما جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا
ولا مقيمة امها لم يجز نصب مقيمة لخلوها عن ضمير المرفوع بعدها على انه الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت
موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو وقلت مع ما نصب قاعدا لان عطف الا بنصب
ان يكون قاعدا عطفا على الخبر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب
في المعطوف عليه ان يكون خبرا وفيه ضمير يرجع الى الاسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي
هو قاعد ولا ضمير فيه لم يرتفع عمرو ولا في معموله فاذا امتنع عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة
فوجب الرفع قاعد لتقدمه على الاسم او جر فان جوزنا دخول الباء على خبرها المتقدم على الاسم على ما
هو مذهب الربعي هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز
الرفع على عطف الاسمية وجوز الخبر بالنصب اي الاخفش من تجويز العطف على عاملين مختلفين لانه
يشترط في المعطوف عليه ما يشترط لكون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف
وبعض القدماء يمنع من نحو ما زيد قائما ولا ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير
العامل بعد العاطف ولا يجوز ولا عمرو ذاهبا وننقض عليهم بنحو ذلك على ما زيدا ولا ابوه ذاهبين لحاجة
والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجيء في التوابع واجاز الكوفيون اعمال
ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ۞ ان هو مستوليا على احد ۞ الا على اضعف المجانين ۞ وليس لهم وجميع النحاة
جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وهو لفظ الذي يكر ذكره قال الاندلسي ينبغي ان لا اعمال لا عمل ليس
مراعاة الشروط المتقدمة لاعمال ما لما عرفتها اولى فانها اضعف منها قال الكوفي النحاة لا يذكرون في كتبهم الا
شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يشترط ايضا هذه
الشروط وقد تلحق التاء لا فتصير لات فتختص بلفظ الحين معرفة كان او نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل
على لفظة اوان وانشد لساعة ولفظة هنا ايضا وقال الفراء تكون مع الاوقات كلها وانشد ۞ ولات ساعة مندم ۞
والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا انما التانيث للكلمة اي لا وللمبالغة في النفي كما في علامة
فاذا وليها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص

نـدم البغاة ولات ساعة مندم
والبغي مرتع مبتغيه وخيم

[illegible]

وتعمل عمل ليس شابهت ليس كما بان ثبت التاء اذ تنبيه على عدم تحرير سكة الوسط ولا تجي بالا بعد تنقض الاسمية
كما في نحو عبد الله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على انه اسم
لا والخبر محذوف اي لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا مع عدم احد الجزئين هنا قيل بشرط وعند الاخفش
ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل والمرفوع بعدها مبتدأ او خبره محذوف وفيه ضعف لان في
حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا سوى هذا تقييدة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرئة وتقدير ما
تنكير ما اضيف اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف
اي لات حين حين مناص كما في لا عليك وقد يجر بها حين قال الشاعر طلبوا صلحنا ولات اوان اني ابو
حين ما من عاطف والمطعمون زمان اين المطعم وفيه ضعف لعدم شهرة حين في اللغات
واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال لا اوان ولا هنا والما لات
اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي وانه ليس بمحتاج اذ لو كان لجر غير اوان
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم نسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذا وايضا
لو كان حرف جار لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به وان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى
الجملة فمعنى قوله ۞ طلبوا صلحنا ولات اوان ۞ فاجبنا ان ليس حين بقاء ۞ اي لات اوان
طلبوا ثم حذفت الجملة وبني وا على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر
النون لالتقاء ساكنين كما كسر ذال اذ او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم
اجتماع ساكنين ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا في اذ
كما ثبت له ولا يبدله في نحو قبل وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكما
يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قال الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا
في الاصل للمكان استعير للزمان قال ۞ حنت نوار ولات هنا حنت ۞ وبدا الذي كانت نوار اجنت
وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال ۞ اني اتى لك طعان يمينك تلمح ۞ نعم
لات هنا ان تلبك مشيح ۞ اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة
تميم وذلك لحملهم ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها والعلة
ذلك المعنى لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع ويجوز ايضا ان يكون الا
المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا
ولكن ذلك بلزوم حذف خبرها بلا اسناد مستند اذ لم يثبت المجرورات
هو ما اشتمل على علم المضاف اليه يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف
اليه كما مضى ثلاثة الكسر والفتح والياء المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف جر

جرّ لفظا او تقديرا مرادا **اش** يعني الامر اولا علي ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد
سماه بعض ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو مشهور الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق
لفظ المضاف اليه يراد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول لاجل الاضافة واما من
حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر

قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد قوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصابهما
لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى
اي يتوصل بالجر لفظا حالا او مقدرا **قوله** مراد الحال بعد حالا اي مقدرا لها اذ الحال المحترز به مرادا
عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه فيهما غير مراد ولقائل ان يقول ان اراد انه
غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل
مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجر
والمقدر في الاضافة مراد اي عمله وهو الجر باق كان كما لو قلنا المضاف اليه كل اسم وصفه كالمجرور بحرف جر
مقدر فيكون علي نحو الاكثرين من حذفهم المرب بالمرتا تحلف آخره ويبقي الله ونحوه لا لزمهم اذ كون المضاف
اليه مجرورا يحتاج اليه معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته تجر بعد ذلك كما قلت في
الفاعل انما تعرفه ليعرف فيرفع ثم جعلت في حده معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى
مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج من هذا الحد اذ
ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر لانه هو كالمضاف اليه في زيد
ضارب عمرو وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه
ايضا ولم يحتج في المضافة اليه الى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد تعدى اسم الفاعل بحرف جر في
المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل في هذا
وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال لان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدر وكذا ان قلنا
العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب ان يجر الفاعل والمفعول والحال
وكل معمول الفعل بل نريد الاضافة التي كانت بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم
ما قال ابو علي في هذا الباب لتعمل الجر الا للنيابة عن الحرف العامل له اذ لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين والنون لاجل الاضافة وللجار الله
الاصل مقتضية الجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي عوامل لعرف ان العامل ما يتقوم به من
المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب والمنسب العمل اليه ما يتقوم به المقتضي فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يتقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب

فالتقدير

قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها **ش** قال في الشرح الغرض بيان شرح
بيان اللفظي والمعنوي ثم بين فصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة
الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الجر فيه مقدرا
لكيف يندرج في التقدير وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان
المضاف اليه فيه يكون فعلا ومعنى الفعل **قوله** مجردا تنوينه اي التنوين وما قام مقامه من نون التثنية
والجمع وكذا ما يبنى فيه التنوين والنون تقديرا لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في حواء جل
وهو حواء جل بنت الله والضاربات الرجل فانما حذف التنوين والنون لاجل تمام ما هي فيه كما
ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما اراد الدلالة على مزج الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية التعريف
او التخصيص حذف من الاولى علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف ما الثانية ما اين الليلي
كقوله تعالى واقام الصلاة وايتاء الزكاة وقولهم ابو عذرها ولا تقام على غلامه وقالوا ان الفعل يقتضي عليه

قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى
اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه وبمعنى من في جنس المضاف وبمعنى في في ظرفه وهو قليل
نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة وشرطها
تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
ش اعلم انه لا تتميز المعنوية الا باللفظية فعرف المعنوية بضد اللفظية التي هي كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها اي هي غير ما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون
صفة لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو ضارب مصر والله مخالف السماوات لان اسم الفاعل
بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلاثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في **قوله** فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه غير
جنس المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف وعلى
غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم وثلاثتهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل
لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان بعض منه ونصف منه ويد منه لان
من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرطها ان يصح الحمل
اسم المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلاثة دراهم
وان دخل فانما كيف فيها المقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلاثة هي الدراهم والمقدر
هو الحل وبهم تقول دراهم ثلاثة ونخل القود وثوب ذراعان وانما كان المقدار في الاصل
الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد

علي قال ت ... ٥٥ [illegible]
لا لطف ... [illegible]

• قوله وتخصيص آ ... معنا في ...
• منها اذا قبل التعريف • وليست ... اذا ... الطف

وطور سيناء ويوم الجمعة بجعلهما اذا بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التأويل
لان الثاني بمعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يعن الا الاول فالجامع فيما نعرفه هو المسجد لا غير
ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يحسن التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام
فقولك طور سيناء ويوم الجمعة بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله قال الاولى الحاله نقول في اليوم
وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله في المغني ولا تقول ان اضافة الظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى
ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقوله احدهما للجني الخشبة الصليب مستطر فكوكب
كوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يتعلق الحاء الاضافة لادنى ملابسة فتقول لكل ما لم يكن غير المضاف اليه جنس
المضاف فهذا الاضافة المحضة فهي بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهو بمعنى
من ولذلك لها قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني ان الاضافة المعنوية تخلو
اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتعيينات الجملة بما دل عليه المضاف مع المضاف
اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب وكان لزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد لما يكون اعظم غلمانه او اشهر يكون غلاما له دون غيره
او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
وكذلك كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم قد يقال غلامي غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد ان معنى
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين
من غلمانه ان كان له غلمان او جاء بالغلام المعلوم لزيد انه لم يكن له الا غلام قوله وتخصيصا مع النكرة
نحو قولك غلام رجل فانه تخصص من غلام امرأة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف
كما ذكره في اللام بعد حكم يعه وان كان طائفة بان يجعل الكلام جملة من نحو سيد الطرف نحو قوله ثلاثة الاثواب
يوم انقارا سلي زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من العلمات
والمبهمات لتعذر تنكيرها وعند عيان نزيد اضافة العلم بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا
اختلفا كما ذكرنا في باب النداء ومنه الحكاية نسب العلم الى ما هو متصف منفصل بمعنى نحو زيد الصدق نحو ذلك
لا يكون في الدنيا الا زيد واحد وقوله لم سخر الحجر اسراء ابنا رابنا راحما ربنا ربنا الخيل قال لانه اضافة ليست للاشتغال
المتقى هلال ما هو عنها المضاف في الاغلب عن التعريف انه المقصود من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو
المعرف فيكون تحصيل الحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي اضافة المعرفة التخصيص
زيادة وهي التعيين والعلامة بمثل هذا ما تقدم قيل في الكتب بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية

نحو غيرك

اللاضافة في نحو حسب رماني ذكرت في بحث الندبة من المنادى

نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم تتعرف لانه مغايرة المخاطب
ليست صفة تختص بذات دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذات من مخاطب غيره وكذا المماثلة
زيد لا تختص بذات دون الاخرى مثلا المختص من غير الكمال المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر
والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السراج انما اضيف غير الى معرفة فلم يصح
فقط تعرف غير لاختصار الغيرية كقولك حليك بالحركة غير السكون فلذلك كان مختلفا عن المعرف
صفة الذين انعمت عليهم لتخصصها بالمنعم عليهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصدت الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرف والنكرة بمعنى هما
تكل شيء مثلما اذا عينته من سائر ما تثبته فهو معرفة وقد قدح ابن السراج في قوله وهذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي
كنا نعمل بان سمي غير الذي كنا نعمل بالصالح لانه عليهم كان فسادا او يقول الشاعر ان ملتت خبرا كان خيرا
غيره وقلت انه على البدل لا الصفة لو جعل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصص بالمضاف
اليه وقد جاء قبل غير معرفة لما اضيف اليه غير نحو لا رجل غيرنا رب سالم لتضمنه معنى الى المضاف اليه فيجعل المضاف
فلا تقول انا زيد الفاضل ضيف رب والغاية زمن هو لم يجز ذاك الحكم عنه عليه لا نا قلت انا زيد الاضافة وعلى
لا يمكن فيها تعبدا وذا الحكم نقدمه في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل الاطفل عن والدليل على ان جميع العطف على
تكريرها ما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين كما ترى الا لا المنصوب عليهم ولا الضالين وسمع تنكير
شبه وقياس عليه يوحي ومعرفة من الصحن بعينه عنه جاء عن زده غيره ومنه قولك الكلي والسامع انزع ولا
اذا اعضل القياس وكلهم سمعوا اخبرته ايما رجل واحدة رجل لعدم السماع وانما لم يغنه القياس قال والمعنى
شبه يتعرف بالاضافة اختصار الشبه في جميع الوجوه وذا لاجل للمبالغة التي في هذا التركيب كما في قولهم
فعني بمررت بالرجل شبيهك اي من بينه لك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وشبهك وما بمعناها
انها لم تتعرف لكونها بمعنى اسم الفاعل مضافا الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فتكون لفظية
غيره وشبهه مطلق واضافة اسم الفاعل والمفعول انما تكون لفظية اذا اريدت الحال والاستقبال في الحقيقة
ان الماضي والحال والاستقبال لم يشترط فيه احد الازمنة او يقول شرطها كون اضافة اسم الفاعل والمفعول
لفظية ان لا يكونا بمعنى الماضي لان يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما يجيء في هذا الباب لاحتمال كما يجيء بعد
والاطلاق بعيد الاستمرار وكذا لو في حسبك وشرعك وكفيك ونحوك وهكذا كلها لم تتعرف بالاضافة
لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وانما بنيت قدك وقطك نحو جارك
دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وقد يدخل
عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ان حسبك الله لانها اقتضى معنى الكلام ولا تقع انما حالا
هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لانها بمعنى الفعل وتكون صفة للنكرة نحو مررت برجل

للاسود بن يعفر وهو جاهلي

حسبك وكفيك ويحك ... العرف ... هذا عبد الله حسبك وكحولك منصوبين ولم يتصرف فيه من الاسماء
الا في الاحوال ... ولم يجمع لمشابهته تقديرك ... الغير المتصرفين وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من
رجل وبرجلين كافياك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيتك من امرأة ... فعلم التعريف
مجرى تقديرك ... وقد استعملوا ناهيك على الاصل من التصرف فقيل برجلين ناهياك من رجلين
وبامرأة ناهيتك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل همّك من رجل وبرجلين همّاك
من رجلين وبرجال همّوك من رجال وبامرأة همّتك ومعنى همّك اي اثقلك وصفه محاسنه
ولجريه مجرى تقديرك في عدم التصرف ... فقالوا نحو برجلين همّاك
وبرجال همّوك وبامرأة همّتك وبامرأتين همّتاك وبنسوة همّتك ويجوز ان يقال
فحسبك وهمّك ... ونحوها على انها لم تنصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل
واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم: اماويّ اني رب واحد امه * اجرت فلا قتل عليه ولا اسر
وليس علة ... المضمر ... مضاف الى ... ولم مضاف الضمير ...
لكان كتعريف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى المتقدم عليه من صاحب
ذلك المضاف نحو رب رجل واخيه ... وكذا في قولهم رب ... واحد امه اي رب رجل
واحد امه وسيجيء في باب المجرورات ان الضمير المجرور ... غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها
فان كان ذلك المضاف المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد وحلقته وكذا ان كان
نكرة مختصة ... نحو رأيت رجلا هو ... وكذا ينبغي ان يكون في ...
وابن ابيه ...
الانفصال ... غلام زيد ظريف ... في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وقد يكتسي المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف
يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بعينها قال: لما اتى خبر الزبير تواضعت
سور المدينة والجبال الخشع * اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة وقال: اذا بعض السنين تعرقتنا
كفى الايتام فقد ابي اليتيم * وقال: مر الليالي اسرعت في نقضي * اخذن بعضي وتركن بعضي
اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذت ... وقال: فما حب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن
الديارا * فاكتسى التأنيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية قوله
وشرطها تجريد المضاف من التعريف وقد تقدم وجهه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الخمسة
في كل عدد مضاف الى مميزه نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف
قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف لغوا

واما الاستعمال

واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء ... على غيرهم وقيل وجهه على ضعفه
ان المضاف بحسب المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة والمعنى المضاف اليه ...
بيانه ان المضاف ... جنس يعرف المقصود بالنسبة ... من حيث ذاته لا التعريف ... فهو
ثم ... بعد التعريف ... تبيين ان هذا ... نوع ... ذكرت اولا اي عندي
ثلاثة ... ثم ... الثلاثة ... ثم بينت نوعها
بقولك الثلاثة الاثواب وهذا هو ... الثلاثة اثواب ... الاسم المعرف الى
النكرة ... اللفظ ... استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو
ولان ... للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر لما ... المقصود بالنسبة في المعنى
المضاف هو المميز ... العدد ... كمية المميز ... ونحو رجل
... بالعدد ... الا المضاف ...
بقراب ... واما ثانيا ... قوله
واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد ...
للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها * وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه
والضاربك ... قوله ان تكون صفة اي يكون المضاف صفة
احترازا من نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها ... احتراز عن
الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر ... وزيد ضارب عمرو ... جميع صفات
لا الى معمولها فانها محضة ... ومن ذلك ... يوم الدين ... عجيب وذلك ان
يوم الدين اما ان يكون ... فيكون المضاف اليه ... من حيث المعنى
فيكون ... ضرب اليوم ...
لكنه ليس بصفة فالاضافة حقيقية واما ان يكون ... بالمفعول به
كما يدعيه النحاة في نحو: يا سارق الليلة اهل الدار * فهو ايضا ... الصفة فتكون الاضافة غير محضة
رب ابن عم لسليمى مشمعل * طباخ ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المصنف حمل مالك يوم الدين
بتقدير اللام ...
...
... اي يوم الدين ...
قوله وسيق الذين ... ونادى اصحاب النار ... وقيل ... يوم الدين

جرت علي الله علي وجه البدل من الاول والي والمتفق عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الي فاعله
او مفعوله كما يجيء واسم المفعول المضاف الي مفعوله ما لم يسم فاعله الي المفعول المضروب والصفة المشبهة
المضافة الي ما هو فاعل لها معني بعد جعله في صورة المفعول لفظا علي ما يجيء في بابها ان شاء الله والمختلف فيه
هل هي لفظية او معنوية ثلاثة اشياء اضافة ما هو من اسم موصوف مضاف في الحقيقه او ما لفظا هو صفة
مضافة الي موصوفها واضافة افعل التفضيل عند من يجيء بيانه في باب ما نحن بصدده اما اضافة
اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة المشبهة لفظية مبني علي كونها عاملة في
محل المضاف اليه اما رفعا ونصبا وذلك لانا كما ذكرنا الذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فتكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد باضافة اللفظية لكن الصفة
ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فيجيء حكمه بعد واما
الصفة المشبهة فهي ابدا عاملة عمل الفعل فاضافتها ابدا لفظية واما اسم الفاعل والمفعول فعملهما في موضوع جاء
مطلقا سواء كانا بمعني الماضي او بمعني الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلاثة بل كانا
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد قائم غلامه وضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه
وذلك لانه ادنى مشابهة الفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا
الا ترى الي رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه علي مذهب ابي علي ونحو مررت برجل بصري حماره
وكذا برجل خز صفته ترجمه اذا كان كذا فاضافته الي السبب مرفوعا مما معنى لفظية دائما لان معموله من حيث اللفظ
واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له
غلام قائم وكذا موجب الكلام وحسن الوجه والنعت هو المعين الموصوف المخصص له لا التعريف ومخصص
فلم يكن تعيين هذه الثلاثة بما اضيفت اليه ولا تخصيصها منه بخلاف غلام زيد وخاتم فضة وغلام زيد كان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة المضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما الفاعل والمفعول
في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب علي بابه بكر
لكن الظرف كما ذكرنا يكفيه ادنى شيء ذلا فعمل فيه بجواز تقدمه الي الصفة وارتفاعه بها فتسقط الاضافة في الكلام
ولا تجوز ذلك الحالة خبرها ما الشكل يجيء وكذا تعمل اذا في الظرف الجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
الفعل نحو مررت برجل ضارب اسم الدار ومضروب بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهته بالظرف
وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي والمفعول اسم الفاعل والمفعول في المفعول به ونحوه من المعمولات المحتاج الي الفعلية
المختصة الكونها اجنبية وهو مشابهته الفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرطان اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال
او الاطلاق المقيد للاستمرار لانه اذا ثبت ما للمضارع مع المطابقة لفظا والمعاني الثلاثة المذكورة في اسم
الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المقيد للاستمرار

فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته الاسم الذي اصله
وصفه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو بموجوده اي هذه عادته واذا ثبت ان اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحال والاستقبال او بمعنى الاستمرار كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذا كانا الي الاجنبي لفظية لان هذا
مبني على العمل كما تقدم وابنية المبالغة كذلك الا اذا كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت كما تقدم الا ان بناء ثوابتها الخ
ضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول ايضا لا تصح اضافتهما الي الاجنبي الا كان
الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء شيء الخ
المستمر كان الاضافة لفظية كقوله ع منجرد قيد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قوله تعالى غافر الذنب
الطول لجراء عابرة يوم كقوله ع يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة
لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونهما
بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا وجاعل الليل سكنا
المعرفه هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت
واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان تتخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد في غلام زيد الخ
واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه حتى يتعين
بها او تخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك
لانه من حيث كان بمعنى الماضي ومع الآن استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه فيصح تعيينه به او تخصيصه فكان
تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك المعروف بضربك كما تقول مررت
برجل شبيهك اي المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى جعل الفاعل اصل الجر بدر نعتا كما
صاحبك وان كان المضاف اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدره كانه جامد قال الله تعالى تنزيل الكتاب من
الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الي الاجنبي المنسوب
زيد معطي الدراهم اي معطى الدراهم ومكسو الجبة اي مكسي الجبة ونحاة الكلام اسم الفاعل المضاف الي المنصوب
كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الي معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته الفعل
لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة هي
ان بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول
ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلم يقو شبه الصفة لم يكن لها بد من رفع اما ظاهرا او مضمرا بخلاف المصدر
كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة قوية الشبه بالفعل كانت اولى بعمل عمل الفعل فكان تقدير الانفصال
اظهر فيه ثم كان اضافته الي معمولها لفظية واضافة المصدر الي معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته

الى فاعله او مفعوله لا تفيد تخصيصا كما تخصص الغلام برجل وتعرّف بزيد قال له قلت فيتخصص ذكرت ان كونه
عمل الصفة عمل الفعل لعلّه عمل المصدر عمله والامر بالعكس نحو ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة
فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اليه لكونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما مثّ
في ابوابهما قلت ليس الامر كذلك لان المصدر المتعدي يطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لاجل طلبهما
لكونهما من ضروريات عقلا ووضعا فبعد حصولهما له يكفيه العمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل
والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الذي يطلبهما فبعد حصولهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع
الفعل ... حتى يعملا عمل الفعل للحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وطلبهما
ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فظهر ان كان المصدر المضاف في الحقيقة الا استعمالا
من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة الفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملا فاقتضى كونه
بمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فظهر انه لا يجوز في اللفظ عاملا فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل
مرفوع فان لم يكن في الحقيقة عاملا كقائم الغلام وحسن الوجه فذلك انما هو في تحقيق العمل من المصدر وكان
اضافته ... الى الانفصال ... اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لاجل طلب
الفاعل والمفعول قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهته للفعل قوية فكان اعمالها
عمل الفعل وهي الاصل ... التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا
يكون الا في المضاف وحذف التنوين والنون نحو ضارب زيد ومعطي الجزية وضاربا عمرو ومكسو
القرآن واما في اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى السببي والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف اليه
والمضاف معا نحو زيد قائم الغلام ومررت برجل حسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين
وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه
وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في بابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام
والمؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة
ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل بالاضافة
الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بلا اضافة وكذا في التخصيص معنى
نصبه وجرّه ومقصودنا ان الاضافة غير مخصّصة ولا معرّفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن
الوجه اي من جهة انها انما لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز في هذه المسألة
وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة النكرة ولجاز الثانية
لكون المعرفة اذا صفة المعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف اذ التنوين قد كان سقط بالالف واللام لا بالاضافة ... اجاز الفراء

محل الضارب زيد

نحو الضارب زيدا ما لا نتوهم ان لام التعريف دخلت بعد الحكم بالاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين
بسبب الاضافة ثم عرّف باللام واما الثاني فانه قاسه على الضارب الرجل الا ان الضارب زيد فانه جاز الاضافة فيه مع عدم
التخفيف فليجز فيه ايضا قال المصنف الاول غير مستقيم لانه لان لام التعريف دخلت بعد الحكم بالاضافة
فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك مع ان الحكم التعريف اما هو قبل التوهم ... الا
سابقة ... على الاضافة فرط الاضافة فرط ان الظاهر انه بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف
ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس
بوجه وذلك لان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف
ومشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة
من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فنتو ... لما
ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء
باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير
في غير هذا المقام مطردا او في غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله ع لحافي لحاف الضيف
والبرد برده والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة
والصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة ...
قصد جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل فصح الاضافة
اليه لانهم لم يضيفوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ المرفوع من الصفات نعت في المعنى
بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى انك في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام
دون عمرو وهم يلحقون في الاضافة اللفظية بما الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة
الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لا يجوز في اللفظية ايضا ... فجعلوا
المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كالمضاف الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل
ان المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب الرجل
وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما شبه الحسن الوجه في النصب بالضارب
الرجل مع ان خفة الرفع لتصحيح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل
التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فيشبه الضارب زيد
بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجهه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز
في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا ينبغي ان يجوز الا في اللفظية وقد ذهب ابن مالك الى ان الفراء
انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى النكرة فلا فعلى هذا له ان يقول

ولم يحكه غيره

الضارب زيد لفظيا بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان
والمشهور ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز
هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل ويزعم انه [illegible] وبابه هذا الموصى ربه مع هذا
الموصى به رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام
جملة اسمية في التقدير ولا يجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة
قال السيرافي فعلى قوله ما استقال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه
وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما قياسه على الضاربك فلا يخفى
وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب
على انه مفعول فقياس الفراء عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة
الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربك لما انه اضيف بلا نظر الى التخفيف واعلم انه
اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانه لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا
تلزم الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره اما
تنوينا او نونا وهما يشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم
تضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في ضاربك
من غير نظر الى التخفيف حمل الضاربك عليه في الاضافة ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق
بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام
في الضاربك في وجوب الاضافة على المجرد منه لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع المتنافيين
والمتصل فيما ذكرتم انهما من باب واحد فهلا جاز حمل ذي اللام في الضارب زيد على المجرد منها
وهو ضارب زيد في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي اللام وهي حصول التخفيف بناء
على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردة عن اللام
ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما
في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما
فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه معمول ظاهر
او مضمر فالظاهر ان وليه المجرد جازت اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان وليه المقترن باللام
جازت الاضافة اذا كان المقترن بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النونين
نحو الضاربا زيد والضاربو زيد وكذا يجيء اذا كان المعمول معرفا باللام وان كان الوصف المقترن
خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربا الرجل والضاربو الرجل

المنافية

لمنافاته الحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهو قد جاز نحو الضارب وجه غلام الرجل
قال ابن مالك ومضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضاربه غلامه وقد تقدم على ضمير المعرف باللام
عند مجوز المعرف باللام وكان هذا على قياس من قال انه يجوز الضارب على الاضافة فاذا اعاد الضمير على
ذي اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل
المعرف باللام كما في قوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها • لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل
في المتبوع كما يجيء عن قريب واما المقترن باللام المجرد عن النونين فهو اذا كان المضاف اليه ظاهرا
لم تجز اضافته الى ما ليس فيه اللام كما مر وان وليه المجرد عن اللام او المقترن به مضمر فحذف التنوين والنون
فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم جواز ضاربنك وضاربني في الشعر وانشد ع وليس
حاملني الا ابن حمال • وقيل ان النون للوقاية تشبيها بيحملني والعكس شاذ ايضا وقيل الرواية
يحملني لا حاملني وانشد ايضا • هم الفاعلون الخير والامرونه • اذا ما خشوا من محدث الامر معظما
قال سيبويه البيت مصنوع وانشد ايضا • ولم يرتفق والناس محتضرونه • جميعا وايدي المعتفين
رواهقه • قال سيبويه هذا ضرورة الشعر وجعل الهاء كناية وقال المبرد والهاء في الامرونه ومحتضرونه
للسكت حركها اجراء للوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لها بهاء الضمير لانها تثبت وصلا الضمير
بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا بالنصب عند الاخفش وهشام فانه عندهما الاضافة لاتصال
بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه انه ان لم يكن ذو اللام مثنى او
مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر في الضارب زيد
كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا
على الاضافة ومنصوبا كما في قوله ع الحافظو عورة العشيرة • بالنصب وقال الرماني والمبرد في الضاربه
وبابه ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه
اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فقد يجيز فيه ما لا يجيز في المتبوع فاجاز الضارب
الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على
ما يأتي في باب [illegible] البدل [illegible] الاسم المبدل منه لم يجرد تقديره وكذا الحال كما ذكرنا في
المنادى في نحو يا غلام زيد يا غلام زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا بما يمكن وقوعه
موقعه فينشد ع انا ابن التارك البكري بشر • نصب بشر الاخفش حملا على محل البكري وقال
تعطف على المجرور بذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله ع الواهب المائة الهجان وعبدها • تقديره وعبد المائة
قال واما اذا عطفت عليه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور ومذهب

اوله الا فتى من بني ذبيان يحملني

لا يأتيهم من [illegible]

علي الطير تربة وقوعا

اذ قد يحتمل لفظ الناس ما لا يحتمل في المنوع لان التعجب فيه ابين بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز
قطع يا زيد والحارث وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمات فاما ان يكون
مجردة عن اللام او مقرونة بها فان كان في المجردة ثم ظاهر سببي مرتفع به جاز اضافتها اليه بعد نصبه
كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك
حسن الوجه وحسن وجه ابي غلام وحسن وجهه وحسن وجه ابي الغلام ومضاف الى ضمير ذي اللام
كذلك اذ لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر
مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند س الا للضرورة قال الشاعر على ربعين الجاذبا
صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا الموصوف حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب
منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد اذا حذفت التنوين من رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند
الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن وجه الاخ
جميل فعله وقد يجي في باب الصفة المشبهة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية
الصحيحة في بيت طرفة رحيب بالتنوين والمجردة ثم [illegible] عليها وجعلنا في التجوز زيد حسن
الغلام لكن [illegible] الكسائي علي [illegible] نقل عنه ان [illegible] لا يجيز النصب فيه تفسيرا بالمفعول كما في حسن الوجه
وتخفيف التنوين والنون المعاقبة للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد ولا
ذات اللام ظاهر سببي مرتفع به فلا تضيفها اليه وجب ان يكون ذا اللام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه الغلام
الا انه يجوز الحسن وجه والحسن وجهه كما يجي في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير ذي اللام
باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام
والجميل ولا يجوز اتفاقا قال القياس يجوز اضافة ذات اللام التي فيه نحو الضاربه والجموع الى ما فيه كما يجي الى المضاف
الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجل الحسني غلامها والجميلة وكذا الرجال الحسني الغلام
والجميلي وجهه ويجي في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله ولا تضاف الصفة الى مرفوع
غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب جدار نوله لما لا تعرف الصفة بنفسه مرفوع به في الظاهر كما ذكرنا
في اسمي الفاعل والمفعول **قوله** المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك
على ما يجي في باب الجمع **قوله** وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت عوذا تزجي خلفها اطفالها
العوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق **قوله** ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى
موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربي وصلاة الاولى وبقلة الحمقاء متناول ونحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب متناول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة
بخلاف كل الدراهم وعين الشي فانه يخصص وقولهم سعيد كرز ونحوه متناول **قوله** اعلم ان الاسمين الجائن

الاطلاقها

الاطلاقها على شي واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام
والخاص والتأكيد والمؤكد على مذهب اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص
او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمختلف على جوازها اضافة احدهما على الآخر اما ان يحتاج
الى التأويل او لا الاحتياج كالتي لا يحتاج الى التأويل العام بعد الخاص والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم
وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحوه الحصول غاية التخصيص
في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يشكل الامر ايضا اذا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال
ثلاثة زيد نفسه الى المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتفي بتغيير الابهام والتي يحتاج الى التأويل
المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود
بالنسبة نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظة الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كما في ثم اسم السلام عليكما وكذا
الشيب ولفظ الحي مضافا الى المقصود بالنسبة نحو قول الحي حي رباح اما الاسم المضاف الى اللقب
اذا اجتمع الاسم مع اللقب فحكمها ان اللقب لا اشهر من الاسم كما يجي في باب العلم ويجي ايضا اتباع
نسب اللقب المفرد ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وان كانا
مفردين جاز تركهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي اكثر وظاهر كلام البصريين الى الظالم تقطع
رفعا او نصبا وجعلها غير لازمة الى اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان ونصب
نحو جا في قيس قفة وان كانا مضافين او الاول وحده تجز الاضافة بل يجب القطع لحصول اللقب مدحا او
ذما والاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر كما ذكرنا في هذا اذا قلنا ان قيل سعيد كرز ان لفظ
المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ فكانه كما يطلق اللفظ ويراد به المدلول يطلق ايضا اللفظ ويراد به
ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا ضربت زيدا تريد المدلول وكتبت زيدا وهذا اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز
اي صاحب هذا اللقب ولا يشكل الاولى اذا قيل ان الاول هو الثاني مدلولا حتى يكون بمعنى جاءني كرز اسم
المسمى لانهم يعبرون به بالاول الا يصح نسبته الى الا الى اللفظ نحو ضربت سعيد كرز فقال سعيد كرز ان قلت لم
يقدم اللقب مضافا الى الاسم وعن مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكر الاسم او لو تقدم اللقب الاغنى عن الاسم
اذا اللقب يفيد حقيقة الذات التي يفيدها الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب
اشهر منها بالاسم واما ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيفت الى المقصود بالنسبة نحو ذلك ما تقدم ان التأويل
المذكور اذ معنى جئت ذا صباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فدلالة الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف
وكذا الجمعة ذات يوم اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاصه ايا البعض وذات بالبعض الآخر يحتاج
الى السماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما
يشرب فيهما فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما

تملّكت نوازع من قلبي ظماء والبب • اي لصحاب هذا الاسم وجانفة واشتاق صاحبها هذا الاسم كما يجي في باب الجمع واما قوله آل حم وآل مزامير في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة الي هذا اللفظ كما ان آل موسي بمعني الجماعة المنسوبة الي موسي واما حيّ في نحو قولهم هذا حيّ زيد فتاويله شخصه الحيّ فكأنك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام الي الخاص وانما ذكروا لفظ حيّ مبالغة وتاكيدا فمعني هذا حيّ زيد اي عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحيّ توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حيّ زيد فكأنك قلت فعله هو بنفسه وهو حيّ موجود لا امر ينسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حيّ زيد اي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعني ذاته وعينه وان كان لشيء ميتا قال • الا قبح الاله بني زياد • وحيّ ابيهم قبح الحمار • وقال • يا قرّ ان اباك حيّ خويلد • قد كنت خائفه علي الاحماق • وقد حكم بعض النحاة بالعلم الحيّ في زيادة في مثل هذا الموضع كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله • الي الحول ثم اسم السلام عليكما • ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر • وفي قوله • تداعين باسم الشيب في متثلم • جوانبه من بصرة وسلام • وفي قوله • لا ينعش الطرف الا ما تخونه • داع يناديه باسم الماء مبغوم • وبالغاء لفظ المقام في قول الشماخ • ذعرت به القطا ونفيت عنه • مقام الذئب كالرجل اللعين • والحق ان الاسم في الموضع المذكور وله معني فقوله اسم السلام اي لفظه الدال عليه وكذا معني سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمي مدلول اللفظ والصوت والدليل على زيادة الاسم فيما ذكر التنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول لانهم يقولون اسم زيد بلغ اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مما يتعلق باللفظ حتي لا يعني وتناديه باسم السلام من عين زيادة السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اي صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذي هو فيه والخلاف في جواز اضافة احد المتحدين الي الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون يجوزون اضافة الموصوف الي صفته والعكس استشهادا بالاولي بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي بالثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف اللفظ بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كما في مسجد الجامع اذ اصله قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الي معمولها عندهم اذ ذاك للتخصيص ولا تعريف على هذا فان الاول هيهنا هو الثاني من حيث المعني لانه موصوف وصفة فتخصيص الثاني وتعريفه تخصيص الاول وتعريفه وانما نسبوا هذا الوجه بالحسن وان كان هو الوجه على ان جعلته لغيره في الفعل هو بسبب الضمير المستتر فيه الاجر الي غيره فبعد ترى في التنازع المجرور من فاتر التبعيد فعلي هذا قوله هذا

مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الي الموصوف ولا العكس لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب فلو اضيفت اليه لانجر الموصوف بها والمنصوبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان علي شيء واحد فهو اضافة الشيء الي نفسه ولا يتم لهم قياس الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الي نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجيء من مذهب الفراء ولم يجيء في غير ما يمثل الجائز في الاول في احد هذا زيادة فان كان في نفسه زيد وقال البصريون لا يجوز ذلك لان الصفة والموصوف في الاعراب واجب ولا ينبغي لان ذلك انما يكون اذا ابقيا بحالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا يسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء وكيف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول وممر الناس والاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامعا للناس في مسجد الصلاة وجانب المكان الغربي وصلاة الساعة الاولي اي اول ساعة بعد زوال الشمس ويصلون فيه ونحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعني شيء جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الي جنسه للتبيين اذ الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعني من ويجوز عندي ان تكون اضافة الموصوف الي صفته من باب جود وسيناء وفلان ان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولي صلاة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحملة الي هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولي كصلاة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب الغربي كجانب اليمين واما الاسمان المتلاصقان في احدهما زيادة فانه كثير النوعي وليث اسد فالقول يجيز اضافة احدهما الي الآخر للتخصيص اذا لم يخرب تجنيا اضافة الشيء الي نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله • فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه • سيرضيكما منها سنام وغاربه • النجا هو الجلد والاضافة قليله كثير الممكن دفعه كما في نهج البلاغة لنسخ الرجاء منهم شقشقات وحلم وقوله وشكا الحواعود الذعة ولو قلنا ان بعض الاسمين في كل موضع من الاحتمال الى تعسفا كثيرة وما الخلف غير متلاصقة نحو منه ام لا عليها تقدم فعل التفضيل فنقول هو في فعل الاضافة فعلي ضربين احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه علي كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما الا يراد به ذلك وقد يجيء احكامه في بابه والمقصود هيهنا ان اضافته بالمعني الاول في الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعني من والجار والمجرور فصل النصب بالتزمني انعل كما الظاهر من فانه الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور منصوب المحل وانما فصل في افضل القوم صفة مضافة الي معمولها الذي هو المجرور بعد سواء اعترض عليه ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل المضاف الي

قوله ويجوز عندي الى آخره ليس هذا هو الوجه المذكور في شرح الجامي لانه على تقدير جعله من الصفات الغالبة الجارية مجرى الاسماء قبل ان يضاف صار من اضافة احد المتباينين الى الآخر وان غلب اما ان يغلب على الزمان او المكان فان غلب على الزمان وهو يوم الجمعة صار من اضافة العام الى الخاص وهذا هو الذي ذكره المحقق الرضي وهو ان غلب على المكان الجامع في وقت مخصوص صار من اضافة العام الى الخاص وهذا هو الذي ذكره المحقق الرضي ... باستعمال الجامع والعصماء لما التبس عليها هذا الله ... ويعرف نقصان الدروان كان المنتخب ماكتبه في هذا المقام ... الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس ... وبقلة الكزبرة وجانب الغربي ... بعد ما غلب على الوقت صار من اضافة العام الى الخاص وهل هذا الا الزامه بما لم يصرح به ولم يتم عليه قرينة وعلى هذا ففي مثل هذا التركيب ثلاث تاويلات فاعرفه ولا تكن من الجاهرين

الحبة بكسر الحاء بزر البقول

بحث

مفعول نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل
من مبدأ هو القوم صعودا وكتبهم له في اكمل الفضل لا انه لنقصان درجة في مشابهته اسم الفاعل
عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا
ولا شبه مفعول فلا يقال لا احسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه
وينصب التمييز الذي ينصبه الجامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره
قول الشاعر ٭ ملأت اضلع البويتر لا يوجد فيها لما الادبر كفاء ٭ وقوله ٭ ولم ار قوما مثلنا
خير قومهم ٭ اقل به منا على قومهم فخرا ٭ ومذهب [illegible] ان اضافة افعل التفضيل حقيقية
مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما تجيء فيقصد
فيه تفضيل الشيء فيما اضيف اليه والمعنى فيه انه صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر
المشتق هو منه على كل واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد
افضل الناس مفضل في الفضل على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم
الزائد في الفضل على كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لانك
لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه
فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وثلثهم وجزؤهم وواحدهم ولو كان
بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من التبيينية
كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطلقا على المضاف كما ذكرنا في فصل هذا الباب ولا يقع
في نحو هذا افضل القوم فاذا كان المضاف فيه بهذا المعنى كان مضافا الى بعض القوم فهو بتقدير
اللام مثل [illegible] مخصصة بدليل [illegible] فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البويتر
خبر مبتدأ محذوف اي هو اضلع وخير قومهم نصب على المدح والثاني ان يكون مفضلا على جميع
افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال
المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله
اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد [illegible] مصر لا للتفضيل على
اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول ان افعل بالمعنى الاول اما ان
تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة فلم يجز ان تكون مفردة نحو افضل الرجل
زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ
مفردها على القليل والكثير نحو [illegible] الطيب التمر اذ الرجل ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد
افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد

الباقين

الباقين واما اذا اضفته الى النكرة فيجيء [illegible] الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال ليحتمل القسمان صاحب افعل والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز
افراد الصفة المضاف فقياسه وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي
في الاضافة حكم افعل بمعنى انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت
الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او
موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعل التفضيل بالمعنى الاول فقولنا
جزءا من جملة تخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز بالمعنى الاول اذ ليس جزءا
من جملة بعده وقولنا معينة لتخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا دلالة في كونه افضل رجلين على
جملة غير معينة من غير [illegible] كما لتخرج نحو [illegible] رجلين زيد فانه لا يجوز اذ وضع اي
وكيف ليتعين واحد من جملة غير متعينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله لتخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو
قولك اي زيد احسن اوجهه [illegible] فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي
بغداد اطيب اي [illegible] دورها الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور
بغداد فان اي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعده
على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا قلنا لم يجز افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا مشتملا على
زيد وغيره بخلاف قولك [illegible] الطيب التمر وقولك اي التمر هذا لان التمر جنس يقع على القليل والكثير وجاز
افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال
واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال فهو على كلا التقديرين جملة معينة
واما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميع ذلك ليس في الظاهر جملة معينة
لما ذكرنا ان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا بجميع اجزاء المسؤول ومن امثاله فيكون في الحقيقة
جملة معينة منقسمة الى المسؤول وامثاله كانك قلت اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا
رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال
اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجالا رجالا وكذا افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين
والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا [illegible] سواء اضفته الى المعرفة
او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله [illegible] افرادا وتثنية وجمعا فلا تقل الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لها [illegible] مثل الزيدين تثنية بل [illegible] وجاز الزيدان افضل
الرجال والزيدون افضل الرجال لان الرجال [illegible] رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين

كان زيد بعض رجال ايّ بعضا لا كل الزيدين ولا نطلق اني ما جعل التفضيل منفصل على مجموع اقسام المضاف اليه فيقول
في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل
هو قسم من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه فمعناه كما في
نحو ايّ الرجلين منك اذ ليس الرجال اقساما كل واحد منهم شيء حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز ان الرجال
هذا المال الرجال منك وهو لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتهم افرادا وتثنية وجمعا فان قيل كيف
جاز التعبير عن استغراق الجنس اجزاؤه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال
ولم يجز ذلك في المعرفة قلت لان النكرة لا يختص بحسب اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعبر بها عن كل واحد
على البدل الى ان يعني المعنى تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا تطلق مع ذلك التعيين
على غيره وايّ وافعل التفضيل كما قلنا يجب ان يكونا في بعض ما اضيفا اليه ولا يجوز وجه العطف نحو ايّ
زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد وعمرو لانه يكرر المجرور والعطف ولا يجب تكرير المسؤول عنه في ايّ والمفضل
افضل زيد وعمرو وهذا افضل رجل وامراة وايّ رجل وامراة هذا وهند وامّا قوله ايّي وايّك فالمراد به ايّنا
لكنهم قصدوا التنصيص على ان المخاطب والمتكلم مسؤول عنهما اذ لو قالوا ايّنا لم يتعين ان المراد المخاطب
اعادة ايّ رعاية لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على المضمر المجرور ولا يعطف المضمر المجرور على شيء الّا
باعادة الجار ذكر ايّ الثانية على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الّا في
ضرورة الشعر قال • فايّي ما وايّك كان شرّا • فقيد الى المقامة لا يراها • وجاء مثل في الضرورة • اخلقي
واي مصريبع [illegible] اما معنى الشرط او الاستفهام او هو من موصول الموضوعة للاضافة المرجحة لجانب الاحتياج المقتضية
للاعراب ولم يحذف المضاف اليه الّا مع قيام قرينة تدل عليه حتى قيل انها ما المعرفة الاسماء اي اي اسم
وتجريدها من الإضافة في بعض احيان لغة كما يجيء في الموصولة قال ابن ابي رضي عنه قوله
وايضا فانه اسم ما لا يقبل المضاف اليه في العموم اي لا يقال كل الجنس ولا جميع الكل لانهما مثلان في العموم قوله ليث اسد
وحبس منع ثان الخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء يريد انهما معينان كزيد عمرو كما تقول
زيد الآن والشيخ عين العين وقد يخل الملم ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان نذكر ما احدها حذف المضاف اذا امن
اللبس وهو ايضا في الشعر اللبس قال • فهل لكم فيها اليّ فانني • طبيب بما اعيا النطاسيّ حذيما •
اي ابن حذيم فاذا حذف الاول جاز قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسأل القرية
وقد يترك على جره على ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى مثل كما يقال ما كل سوداء
تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال ولو لم يكن هنا المضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين
مختلفين ولا يجوز عند وعند غيره يجوز في التلافيه معناه وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه
وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك ولا مثل ابيك ولو جعلت المضاف هنا فتكون

حذف

حذف المضاف حيث لا يبقى المضاف اليه على اعرابه لانه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ايّ رجل هو مثلها
يقول ذلك العدل المجرور اي معنى اي مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل
المعطوف والمعطوف عليه المجرور وانه يجوز كما يجيء في باب العطف ولو كان بدليل في المسألة الثانية عطفا
على الخبر لقيل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسألتين لكان الخبر عليه لا المزيد معطوفا على
ما انسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد لا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو
اذ المجيء ليس منتفيا عن زيد بل عن غلامه وانما قال المص عن الاستدلال كلها ما اصلنا هنا كناية وليس مقصود
فكان نفسه مقدوم يقال مثلك لا يفعل هذا ما انت لا ينبغي لك ان تفعل وكذا مثلك اذا كان مقصودك المكنى
عن المخاطب مرادا وعند الحذف لا يفسد المعنى لانه لا يمتنع ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله كما تقول
لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان اذ متصوفا كانه قال ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك ولا
يجب الغناء لان المذكورة قال بعضهم في هذا الباب نظر وذلك انه وان كان المثل في المعنى المنفي
هو المضاف اليه بحق المعاملة لفظا مع هذا المثل فلا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول انا
لا تقول انت ومثلكم لا تفعلون اقول اما لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانها يصح
اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال الجزء من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا الاعم من
اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حصل الاستغناء في الكلام الذي
عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله • مرّ الليالي اسرعت • واما التثنية فكقولك ما مثل
اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله • فاحبّ الديار شغفن قلبي • واما الفاظ الغيبة
معنى الخطاب فلم يجئ الاصح حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب لجاز في المثنى مثل
اخيك وابيك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف
اليه مقام المضاف في التذكير قال • يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفّق بالرحيق السلسل
اي ماء بردى وبعضهم قال تصفق التذكير يقوم مقامه في التأنيث نحو قطعت السارق فاندملت
اي قطعت يده وفي الفعل كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال
هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفة اضيف اليه مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله
فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اي مثل صوت حمار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اي مثل
اخي زيد استضعفه سي وقال الوحبان هذا الجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما
قولهم قضية ولا ابا حسن لها فالجمل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى كما ذكرنا في عوض سوى
ذكرنا في النكرة وقد يحذف بعض مضاف وهلم جرّا القيلم المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتني
من خزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة اصبع وثانيها حذف المضاف اليه كما ان المضاف في ظرف كا

فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او شبيهه به في الابهام كغير وحسب ولم
يعطف على المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها
قط وعوض ومنذ وحيث كما يجي في الظروف المبنية بجميع احكامها وان كان عطف على المضاف مضاف
الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من غيرها كقوله
يا من رأى عارضا اسر به • بين ذراعي وجبهة الاسد • وقوله • الا علالة او بداهة سابح
نهد الجزارة • لم يلزم من المضاف اليه تنوينه ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بانتشره الثاني
هذا على قول المبرد ومذهب س انه الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة
الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول
والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب التوابع في يا تيم تيم عدي ومنه قطع
في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مع ان مذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما يلزم س من
الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة ولما في يا تيم تيم عدي فرعا ينفرد الى ضعفه لان الفاصل
بلفظ المضاف ومعناه فكأنه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه مثل ذكرنا
وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال
ورفعنا بعضهم فوق بعض واذ اقطع كل وبعض عن الاضافة فلا بد من ابدال التنوين وامتناع دخول الالف
فيه وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذنا المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان
معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور واما الفصل بين
المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور وغيرهما كقوله • لما رأت ساتيدما
استعبرت • لله در اليوم من لامها • وقوله • كان اصوات من ايغالهن بنا • اواخر الميس
انقاض الفراريج • وبغيرهما نحو قوله • تمر على ما تستمر وقد شفت • غلائل عبد القيس
منها صدورها • وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة
بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل
بالمفعول اذا كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم
وهو مثل قوله • فزججتها بمزجة • زج القلوص ابي مزادة • وقوله • تنفي يداها الحصا
في كل هاجرة • نفي الدراهيم تنقاد الصياريف • عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد
والحق انه جاز الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا نقول بانه الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت
لقلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح
في الشعر وهو عند بعضهم قياس كما مر في باب لا التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل

مفعولا كان الفاصل او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ولا تعلم قراءة القرآن بالسبع وان
ذهب اليه بعض الاصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة
او ساكنة فان كان آخره الفا ثبتت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين ش الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه
صحيح كرجل وعدو وزيد ونعني بالملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو
وكرسي وآي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة
لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن نفسه
قوله كسر آخره لان الذي ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبته ولهذا جوز هذيل قلب الف
المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا فتي ولهذا الوجه لا فصح في تقلب الواو ياء
كما يجي قوله والياء مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما
فمفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجي
حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك قوله فان كان آخره الفا اي ان لم يكن الاسم
صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف ثبتت في اللغة المشهورة
الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كفتاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية ياء وكانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا
ان حرف المد من جنس الحركة ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة
قبلها فغيروها الى الياء لتكون كالكسر قبلها واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره
بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب
الالف ياء بل لو ابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا فان قيل فكان الواجب على هذا ان لا
يقلب واو الجمع في جاءني مسلمي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك لان اصل الالف
عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لاجل استحباب
لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه الموجب
للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم للتباس في
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في
الشعر قلب الالف ياء مع اضافتها الى كاف الضمير قال • يا ابن الزبير طالما عصيكا • وطالما عنيتنا
اليكا • لنضربن بسيفنا قفيكا قوله وان كان ياء اي ان كان آخر الاسم ياء وذلك في المنقوص
نحو يا قاضي وفي المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمي ومسلمي قوله وان كان واوا وذلك في

وه اصلي في المجموع بالواو والنون رفعا لانا قلبنا الواو ياء لانه قياس لمنهم كما مضى في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء
وسكن السابق منهما قلبت الواو ياء واد غام اولهما في الثانية واغلب بقية كراهة لاجتماع المتقاربين في الصفة اي
تخفف بالادغام فقلبنا الياء لاحد الى الاخف الى الياء وسهل الادغام تقريبها الا بسكون الاولى وقلب الواو
سواء كان ما قبلها مفتوحا او ثانيا كسبه لحصول المكي وسيد فاذا حصل الادغام فان كان ما قبل الياء الاولى فتحة نقيت
على حالها لخفتها نحو مصطفى ودعلي في مصطفون واعلون وان كان ما قبلها ضمة فالم يو قبل الياء
وجب قلبها كسرة كما في مسلمي ليسهل ذلك قريبا من الاخر الذي هو محل التغيير فلم تقلب في سيل ونيل ايضا
لا قربها الى التخفيف في نحو مسلمي الادغام فيه وتقلب الضمة كسرة بخلاف نيل وان ادى الى اليجي كانت خفيفة قلبها
ولبقائها نحو لبي في جمع الوعا اذ يشتبه فعل بفعل **قوله** وفتحت الياء الساكنين يعني انه الاتي قبل الياء الضمير الياء الواو
ساكنة ولا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحق به لئلا اجتماع الساكنين واذا كان اخر الاسم ياء مشددة
مكسور ما قبلها كما في نحو حواري وكرسي جاز عند اضافته الى ياء المتكلم حذف الياء الثانية وادغام الياء الاولى في الضمير
الحديث لكل نبي حواري وحواري الزبير بنحو الياء على ما اختاره الوضاح وادغامه فتح ما قبل الياء المشددة وتجاز
حذف المدغم فيه قبل الياء الاصلية في النداء خاصة تعويضه الفتحة يا بني وذهب الحلبة من الكوفيين تخفيف وان لم
يكن ثقله في الغاية الا ترى الى التخفيم وتخفيفا كما مع الالف في قراءة نافع محياي ومماتي وذلك لما لان
هذا
الالف اكثر مدا من الياء فهو يتميز بتمام الحركتين بجهة صحة الاعتماد عليه واما اجراء الوصل مجرى الوقف ومع
فهو عند النحاة ضعيف وجاء في لغة بني يربوع كسر الياء قبلها وجعل التشبيه الياء بالهاء بعد الياء في نحو
عليه وبه وقوله حمزة ما انتم بمصرخي وهو عند النحاة ضعيف كقوله قال لها هل لك يا تا فيّ **قوله** واما
الاسماء الستة فاخي وابي ولهذا المبرد ابي واخي وتقول اخي وهني وحيا ليغني في الاكثر وفي **ش** هذا حكم الاسماء
الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم ويجمعها باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا تثنيه فان منعني وهي
ذو وحكم هذا النوع يعني هذا الباب اذ عني حكم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى
مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعل بحذف عين الكلمة ولام الكلمة محذوف وهو فوك عند بعضهم انه
وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك في الاكثر لا يقطع عن الاضافة الى
المتكلم واما قبل الاضافة فانه في حال القطع يجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه والبقاء ما هو المفتوح بقيا الاسم المتمكن
على حرف واحد والاصل الاعراب انما يعرب على اخر الكلمة فلا بد من كلمة اخرها او على انه ابقاء ولا بد ادغام الموزون
الى اجتماع الساكنين فيؤدي الى البقاء على حرف واحد الثلاث اصله فم بفتح الفاء وسكون العين لاجل الفاء وفتح
بنيا
فم بفتح الفاء والكسر افصح من الضم والكسر واما سكون العين فلاجل انه الحركة بالاصل السكون فمن كلامه ثنيا
فلم تقلب الواو ونيا لان الاعراب على العين كما في يدعو فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنا
الالف والتنوين فحذف الالف فلما استحذفها وابقاها طلبت الحرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم

كون بها شنوءة يعني لما قوله **ع** بنا اطيبين على حيا شيم وفا فقيل حذف المضاف ضرورة واصله فاها فابدل من
يجوز ان يكون على الغفص لم يبدله من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال **ع** كفى بالناي من اسماء كاف
وقال **ع** واخذ بنيه كل يحيي مشتم وهذه افتحها الا لافعلا الالف عين الكلمة فلم تبق المعرب على حرف وما
اتنا فيها الى ياء المتكلم فهو يكون على اللغتين اشهرهما في في الاحوال الثلاث وقياس اصله فوي كعدوي ثم ياء في حكم الواو
وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان تقتصر من جملة الحركات
على الكسر المتناسب وكانت العين هنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة
الياء في الاحوال الثلاث قبل ياء المتكلم كانت الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية تشبيه الكسرة التي ليست باعراب
ولا بنا عند الجمهور او تشبيه الكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة
البنائية في يا زيد الاعرابية بتغيير بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية
في لا رجل الاعرابية فيجي بدلها بالياء في لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض ولما صارت الياء التي هي عين
شبيهة بالاعرابية كما قبل الياء ما اعرابية في اسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال في فمي في
وفم زيد في جميع حالات الاضافة قال **ع** كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والتوهم
اشح وافصح لان علة الحلبة الى ابدال الواو ميما عند القطع عن الاضافة هي حذف العين الساكنين ولا اضافة
في حال الاضافة فاذا قلت في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو فقال
هما نفثا في فيّ من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف
بعضهم معتذرا بانه جعل الميم بدلا من الهاء التي هي لام قد رتت على العين واما اضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف
فيه اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاث احوال احدها
القطع عن الاضافة والاعرف فيه حذف لامها وقد تثبت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها اضافتها الى
ياء المتكلم والاعرف فيها اذا في ابوك واخوك حذف لامها اعرابا وفيهم وصحة حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثها
الاضافة الى ياء المتكلم فالجمهور يجب حذف الامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم فما كان لعرض جعلها
اعرابا بالحروف بالياء لم يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا يلتحق ردها سهو ولهذا المبرد يقيسها على الاضافة الى غير ياء المتكلم
رد الام في جارية كما نقل عنه ابن يعيش وابي ما اليه في اخي وابي فقط كما نقل عنه بعض اهل العلم فيه لما رد ها
الى الياء فلم يجي فجعل الياء شبهته قول الشاعر **ع** وابي ما لك ذو المجاز بدار وهو محب بانه يحتمل الكون
ابي جمعا لاب سلما بالياء لذي يقال في الاب ابوه قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا
كما قيل في اخ اخون قال **ع** وكنت لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا يثبت بالمحتملات **قوله** واذا قطعت قيل
اخ واب وحم وهن وفم وفتح الفاء افصح منها وجاء حم مثل يد وخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد
مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع **ش** اعلم ان في الاب والاخ اربع لغات وفي الحم خمسة فاللغات المشتركة

ان يكون محذوف اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان وفمان والجمع
ابون وفمون كهان والثانية ان يكونان مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكون مشددي
العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اغرب ما حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما
بالحروف مضافين واللغة المختصة بالاخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات ابتدي منها
بالافصح فالافصح على الترتيب اولاها اعرابها بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم ونقصه حال
القطع عنها والاعراب على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان
يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء مطلقا والسادسة
ان يكون كرشا مطلقا واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب
بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم تكن هي المشهورة زعم بعض الافاضل انه ليس
من الاسماء الستة ولم يذكرها الزجاجي ايضا وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في
الاضافة نحو قوله • رحت وفي رجليك ما فيهما • وقد بدا هنك من المئزر • فلضرورة الشعر وليس بلغة
رابعة وفي فم لغات اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم
حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء مخفف في
الاضافة مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدلت منها الميم تقلب في حال
الاضافة الفا وياء وتكون حركة الفاء في الحالات الثلاث اذا تثلث الاعراب نحو تثليثها في الافراد لغير الاعراب
ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فم مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل
منه او الميم بدل من اللام قدرت على العين كما مر فيكون قول العجاج شيئا فالثامنة والتاسعة فم مشدد
الميم مطلقا مضموم الفاء ومفتوحها قال ع حتى اذا ما خرجت من فمه • قال ابن جني هو للضرورة
وليست لغة وكان الميم بدل من العين واللام والجمع افمام والعاشرة اتباع الفاء للميم في حركات
الاعراب نحو هذا فم ورأيت فما ونظرت الى فم وكانه نظر في حالة الاضافة الى الميم اعني قولهم وفيك
وقد يتبع فا ومن ايضا حرف اعرابه فيقال مرء ومرءا ومرء ونحو ابنم وابنم تابع لحرف الاعراب
اتفاقا وفي ذو ثلاث لغات الفك بها والتضعيف كذب وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور

قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع لانه لم يوضع الا ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسم الجنس
صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاؤوا
بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جعل المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة لا يجئ لم يتوصل
بذو الى الوصف بها ولو كان يريد التوصل بها الى الوصف اسماء الاجناس
التي هي نحو الذهب والفضة

وقائل ايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه الضمير او علم لم يجز قيامه مقامه لامتناع الوصف
بهما واما قولهم صلى على محمد وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله
فلا اعني بذلك اسفليكم • ولكني اريد به الذوينا • شاذ ايضا وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم
ذو زيد وذو عمرو على النبي بل العلم الجنس اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا
واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد
منقوصة لكنها لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها بالحروف كما ترى في اول الكتاب ولم يكن فيها منقوص
حملوها في غير الاضافة عليها حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال
كآباء وآخاء وآحماء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء
على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل
تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصلها ذوات كنواة وقولهم في مثناها ذواتا فحذف العين في ذات
لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو
فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو والاصل ذوات وذواتا وقال القول الاخر ساكن العين
في الاصل ولعله قال الخليل لقلة آخاء واما هن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستدل به على تحريك عينه
ومؤنثه وهو هنة التحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح
العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات
واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء
ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء
وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى واذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحم وهن واو
لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان لامه ذات
وجهين وكذا لام حم قد يكون همزا كما نبين

التوابع

قال كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
ش قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا كخبر كان وان واخواتهما ويشمل ذا
الحال وثاني مفعولي ظننت واعطيت قوله باعراب سابقه اي بجميع اعراب سابقه يخرج الحال لانه
خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن
المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال المصنف يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة
كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه
اوليهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به
وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا عنه فلا لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدة

في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصابا بالاسماء المذكورة من جهة ولحوق وهي كونها مفعولا لها
بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني فلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف
من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة
لمبتدا نحو وهو الغفور الودود الاية وكذا المنصوبات في نحو علمت زيدا عالما ظريفا وكذا الاحوال المتعددة
نحو تتعقبه مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا بشرا ليس لها
ولا بجهات اعرابها فينبغي ان يدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي لاعراب
انه في لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد
بيان ماهية الشيء لا حصر جميع افراده ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التاكيد
المتكرر وعطف النسق المكرر لانه ثان بالنسبة الى المتبوع كالتابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه تفصيل
اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيه ثلاثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع
وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل الثاني
مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب الى التابع مع تابعه
فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرف
وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار
التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب وكان الثاني هو الاول في المعنى كما لا في الجلي انسحب عمل المنسوب
عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد
الا ان الثاني ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيه معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر
لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير
العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار اليه الا لضرورة اذا امكن العمل بالظاهر واما البدل فالاخفش
والرماني والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع
اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا وغير ذلك من الايات والاشعار واما
القياس فلكونه مستقلا مقصودا بالذكر ولذلك لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا والجلي
من الاول ان الظاهر بدل الكل والجميع والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل العامل في المجرور
محل بدل من الجميع لم يسم فعله بدل الاشتمال لان الجار مع المجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت يشتمل على
السقف وكذا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذين استضعفوا قلنا اللام لم يحصل
من اللام الا التاكيد فجاز ان يجعلوه كالعدم ويجعلوا بدل الاشتمال من المجرور والاكثر في لفظ
في البدل من المسؤول الاعرف في الجر لكونه بعض معنى المجرور والجواب عن القياس انه مستقلا لانه

وكونه مقصودا ايضا لا ينافي كون العامل هو الاول لاقتضاء آخر لان المتبوع اذا كان لسانا فكان العامل
لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وغيرهم ان
العامل في البدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم المطروح فكان العامل الاول باشر الثاني في
هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل بعينه فيما ذكرنا حكم البدل واما
عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال قال بعضهم العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال ابو علي
في الايضاح الشرح وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك
يا زيد وعمرو وافق له لكنه ليل فيه اذ علة البناء في المنادى تعرضه وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع
من البناء كما كان مضافا نحو يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته حرف النداء
المقتضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كأن حرف النداء باشر التابع لا كونه مقدرا اذ حرفا آخر واستدل ايضا
بقولهم قيام زيد وعمرو وقيل المصدر الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام هنا ليس بعرض واحد بل هو
مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظ واحد والمراد هنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا
الجواب في قام زيد وعمرو واذا هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير بلفظه فهو فقام الزيدان كقام
الزيدين فيكون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل مقدرا لوجب تقدير القيام في جاءني غلام زيد
وعمرو وهو يحتمل ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد هما معا بدرهم وايضا
لم يجز يا زيد والحارث ولم يجز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير يا
وليس بعد لا وايضا لم يجز زيد ضربت عمرا واباه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل
حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه احد القبيلين كما هو حق العامل وخالف في ذلك
في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عنده وقال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه
عنده وقال العامل فيه هو الاول هذا وانما قدم اسم النعت على سائر التوابع لكون استعماله اكثر النعت تابع
يدل على معنى في متبوعه ش قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام
كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا اولا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال فيقال في نحو زيد قائم وجاء زيد راكبا انه يقال
انها صفات ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاءني رجل صاحب قال العام ما دل
على ذات باعتبار معنى هو المقصود ويدخل فيه اسماء الآلة والمكان والزمان لان المقتل مثلا دال
على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ عليها فيرد سؤال نفسه
وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع للذات باعتبار
الذكورة والانسانية قال المجيب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها
الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات ولقائل ان يمنع في الموضعين اي في الاسماء والصفات

النعت

ونقول اذا اردت بقولنا في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل انسان معين الرجولية والخلاف ولو اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا يتميز لانه الصفات ايضا اذا ذكرت مجردة من متبوعاتها فلا يدل على الذات مع المعنى المتعلق به وكذا اذا ذكرت مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولذلك معنى ذو ذات وضرب معنى يحل الذات وكذا مضروب وحسن ولو قلنا انه لما كان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول في الصفات ان المقصود به المعنى الذات مما قضى لهوان في حد الصفة الدالة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات مع ان المقصود به المعنى فان قلنا وهل دلالة اللفظ على الذات مع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء فان المراد بالقصد القصد الاهم كما تقول ضارب وانه دال على الذات لان المقصود الاهم بل الحدث المتعلق بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ فلا يكون يمنع المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى لان المعنى كان يدل عليه تركيب ضرب فلم يوضع منه هذه الصيغة المختصة الا لدلالته على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن موضوع الذات مطلقة يقع عليها الضرب والحسن قوله والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا فانه يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع وقولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت يدخل فيه البدل في نحو اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه سوى متعلقه لكان اعم ليدخل نحو برجل قائم ابوه فيه ثم تقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد اللفظي فهو بكون هذا اللفظي وسنوضحه فظاهر واما التاكيد المفيد للاحاطة فلا يدخل في هذا الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فانه قال الشرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان ابعيتهم من المتبوع والشمول بعينهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فان الحاجب ذكر هذا الشرط ليس في حد الصفة مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين نعتا قوله مطلقا تقصد به اخراج الحال نحو تعجب زيد مجردا فانه مجرد ادل على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقوله تخرج الحال نحو هذا بقوله تابع بعده لا تزال ليس باعرابه سابقه من جهة واحدة هذا لو تعين الوجه دونا الوصف العام ايضا وضعت الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا فانما نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه يصلح للتبعية لكل ما يختص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية فانها وان وقعت نعتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لانه وضع لمجرد العدد وكذا اسماء المقادير نحو عندي ذنب رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد والحق زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك لا يحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل

ليس

ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فان اسد معصوم في رجل اسد ورجل صوم صفة وكذا يخرج نحو برجل انت في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فانه تضمن نفسه لا يدل على معنى في شيء بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاتها تروجا في القوم ثلاثتهم عند التميميين كما مر اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعهم اجمعهم وجميعهم وقولنا صاحبه يخرج المصادر وقد يدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا يصح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع بصحة التبعية لغيرها بل لما جرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثعب ليلس في الاصل حيث الوضع كما رفي برجل جار وقولنا لكل ما يختص مثله يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان يتبع بالوضع الا المبهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا في اسماء الصفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة لتخصيصه ونحو اي رجل لانها لا ينعت بها كل ما وافقها تعريفا وتنكيرا لا يجيء بعض الموصوفات ويدخل فيه قولنا يصح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغيرذ الصفة نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وصفا فقوله في حد الوصف الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع نحو هذا الرجل وبرجل ايما رجل وبرجل تميمي وبرجل حسن وجهه وبرجل جار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد علمه قوله وفائدته تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثناء او الذم او التاكيد نحو نفخة واحدة اقول معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وفي المعارف نحو رجل الجيم الصعاليك رجل عالم كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت عالم قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع سوف نتربص به يجيء لمجرد الثناء او الذم او التاكيد تقليل وانما تكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان له مشارك في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان له مشارك فيه نحو جاءني زيد العالم الفاضل والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا بتحصيل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالمتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان افاد المعنى المصرح به في المتبوع ضمنيا لا المطابقة فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجال كلهم والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين اثنين انما هو اله واحد وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجيء لمجرد الترحم نحو انا زيد المسكين البائس الفقير قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل

غير تميمي وذي مال والمخصوص بما مثل مررت برجل ايّ رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا ش قال الشيخ
يعني ان شرط النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالته كذلك صح وقوعه نعتا
ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير
من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة
شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذا استضعفوا نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
ربما استحالة الاحكام يشترط في الوصف اي الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يتبعون نحو
ذلك فيهما معا والحق انه لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا
ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى
في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم الجنس فانه لما كان موضوعا في جميع المواضع
اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه . ومن الجملة الموضوع
كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما وذو الطائية الا الذي تام بمعنى القائم
او خصوصا يعني بل يصلح للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد
بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذا موضوع للدلالة على معنى في متبوعه اي في اسم الاشارة نحو هذا الرجل
كما ذكرنا في باب النداء اما لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية
فليس الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز اذ يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سوى ما ابهم بالتنبيه غير اسماء الاشارة لجاز وصفها
بها فيقال مررت بالشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد فان شخصا وسبعا
مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل بتنكير اسماء الاجناس
لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل
ورجل عالم فان العلم والطول لم يكونا في لفظ الرجل ولهذا حسن حذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه
نحو قوله ° ربّاء شمّاء لا يأوي لقلّتها ° الا السحاب والا الاوب والسبل ° وكالاورق في
الحمام والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فلما صار الموصوف
جعل الوصف ههنا ظاهرا معتمدا وفيه ابهام الرجل الموصوف مع حرف النداء مباشرة في اللام
ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا على ما قال المصنف اسم الاشارة في نحو مررت برجل
ايّ رجل ومررت بهذا فانه انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصد المدح واسم الاشارة يقع وصفا
للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص منها واما في غير هذه

المواضع

المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان ايّ رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هي
منقول عن ايّ الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا
عند جهل المسؤول عنه ثم استعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله والجامع
بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن
ثم قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في ايّ الواقعة صفة ان تكون صفة
للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام كامل اذ معنى ايّ الرجلين هو
هو من هذين الرجلين وكذا ايّ الرجال من جماعة ايّ رجل هو فمعناه ايّ رجل هو من افراد
هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو مررت بزيد ايّ رجل
ويجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايما امة
وايّما امة واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة
لان الموصوف اخص منها وفيما ذكروا اما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدّه من الموضوع
للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر من الجامد قياسي عموما كان كالمنسوب وذو والموصول
ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كأيّ التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم
الاشارة التابع لما ذكرنا وقد بقي من الجامد الواقع صفة اشياء لم يذكرها المصنف وهي بعضها
قياسي وبعضها غير قياسي كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى
نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت
الرجل كل رجل وجد رجل وحق رجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك
لان الوصف بهذه الالفاظ الثلاثة كالتاكيد اللفظي ولهذا لم يحسن انت المرء كل الرجل وليس في
زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق
رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال ومعنى
جد الرجل اي كان ما سواه هزل وحق الرجل اي من سواه باطل وهما من باب جرد قطيفة
ويقال ايضا في الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك
ما شئت من كذا المقصود على النكرة نحو قولهم ايّ رجل ما شئت من رجل وما امّا نكرة موصوفة بالجملة
بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة النكرة اي هو الذي شئته او شيء
شئته ويجوز ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعملها دون الذي لانه
ما المبهم منه وان كان ما وصلها بالعلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله اني نذرت لك ما في بطني
محررا وما غرض فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي رجل ايّ رجل

من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال فحيك او هناك او كفيك من رجال ورجل
هل من رجل وهذا نسب من رجل كما مر في باب الاضافة والجار والمجرور في جميع ذلك يفيد
ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين
رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجي مثل ذلك
مع كثيرا ما يقصد به المدح والتعجب نحو لله من ليلي ولله در زيد من رجل وقاتله الله من
من شاعر وقال الزمخشري قائل والمعني في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب من جملة هذا
الجنس اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اي
مهموم لك اي مقصود لك ومن هده اي اذا بك اي يزيلك وصف محاسنه كقولهم هدك
اي يثقل عليك عد مناقبه من هدته المصيبة اي اوهنته وكسرته ومن المقيس ايضا ان
تكون الموصوف وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندي رجل رجل صدق وحمار
حمار سوء المراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك ان
الصدق في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق
وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا اصدقوا الاغراء بشي قالوا كذب
عليك قال عمر رضي الله عنه كذب عليك الحج ... كذب عليك العسل اي العسلان بمعنى عليك
... ويجوز ان يريد به العسل المعروف قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف
اي عليكم بها والاضافة في نحو رجل صدق وحانوت سوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى
مصدر الصفة نحو جرد قطيفة ... فمعني رجل صدق رجل صادق اي جيد كما انك قلت عندي رجل
رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع صفته صفة الاول كما مر في
التمييز في نحو لله دره ما وبارد ولوجهان يكون الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى الناصية ناصية كاذبة
خاطئة الآن وصف بقائه نكرة وتكرير ... ومن القياسي الوصف بالمقادير
نحو عندي رجال ثلاثة قال صلى الله عليه وسلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة ولحق ونقول عندي
بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع ونحوها من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك والمسموع على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل
نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضا اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف
اي ذو صوم وذو رضى والاولى انه بتأويل اطلاق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنه من كثرة
الفعل تجسم منه واما غير شائع وهو ضربان احدهما جنس مشهور بمعنى من المعاني يوصف به جنس آخر
كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اي مثل الاسد ويقوي تأويله قولهم مررت برجل

اسد شدة

اسد شدة اي جري مثل الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل المضمر كما في قولك
الكوفي مثلي شاء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وعند الخليل برجل الاسد شدة وهو عند
... ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار وقولهم
مررت برجل نار حمرة اي مثل النار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة
فلا يكون بتقدير المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه
ايضا تمييز من نسبة الكامل الى الضمير المذكور قال المبرد بتأويل النحو ... في مثل هذا مما يليق
من الاوصاف فمعني برجل اسد اي جري وبرجل حمار اي بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسد شدة
على هذا التأويل قال الشاعر ولو يبيتون الا على عمل النار في بطيئة عن خلاف اللبن نحو بالطعام
كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها اي سودا اعاليها وكثيفا كسورها
والثاني جنس يوصف به ذلك الجنس بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية
ورايت اسدا اسدا اي كاملا والثالث جنس يصنع منه الشي يوصف به ذلك الشي نحو هذا الخاتم حديد
قال ابن كيسان نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال المبرد في
اذا قلت مررت بسرج خز صفته ونصحية طين خاتمه وبرجل فضة حلية سيفه وبدار
ساج بابها واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيه غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها
وانت تريد الاسد السبع بعينه لان هذه جواهر لا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت التمثيل اي الحمل
على المعنى جاز قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه ان فضة حقيقة وكذا
طين خاتمه لكنه يجوز على قبح الوصف بالجوهر الى المعنى بتأويل بعموله من طينه ومحلى من فضة
وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اي
كائنين عربا اجمعون وان اراد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته سرج لين صفته كالخز
وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمه فالتشبيه فيه بعيد
ومن غير ذلك قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجمل الخبرية
وتلزم الضمير ش اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف
جعل الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى الخارج في الوضع كما يجي في باب
المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها فقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف
والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت
لمناسبتها النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قولهم رجل ذهب غلامه او ابوه ذاهب قام رجل
ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيد وكل جملة يصح وقوع المفرد

مقامه

فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل
في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم ان الجملة انما كان لها محل لكونها فرعا للمفرد لان
ذلك دعوى بلا برهان بل نقول في كل جملة ذات محل وقوعها موقعها يصح وقوع المفرد
هنا لكنا في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات لان الحكم
بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم
ما ذكرنا ان الكلام على كون الذات غير مشار بها الى الخارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان الحكم
الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب
كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه كما ان زيد في جاءني
زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيد في المتكلم [illegible] زيد فلا يلزم من تنكير المضمون تنكير
المتضمن الذي هو نفس الخبر والصفة ولو لزم ذلك لزم تنكير كل خبر وكل نعت لانهما محكوم بهما
يلزم بطلان نحو جاءني زيد العالم وانا زيد وجاز هذا منطلق بروايتنا وحسبك في الجملة التي هي صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين عنده كما
المخاطب يعرف قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما عنهم بالصفة والصلة تعينهما فلا
الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين بحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولما لم يكن
خبر المبتدا معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة
اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول فقد يوصف بالجملة
معرف باللام لا تشير به الى واحد بعينه كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما
يجيء في باب المعارف ولا تعترض على دخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا وهذا
كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل
ذلك ان مثلك وخير منك نعتان على نية الالف واللام وانما تجري فيه الجملة على اجتماع شيئين كون التعريف
في الموصوف لفظيا لا معنى تحته فلا يجوز في العلم [illegible] بعبد الله مثلك وكون الوصف
مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام [illegible] بحسن بالرجل خير منه بك لانك تقدر فيه
على ادخال اللام نحو بالرجل الشبيه بك [illegible] لا يكون [illegible] في كل جملة بل في الجملة المصدرة
بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق

الموصوف

الموصوف تقديرا وانما تدخل اللام في الاسم ونحوه او في المضارع اللام نحو يقول وقال [illegible]
حيونك ومثاله بدله لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل
به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف
والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمرو ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو
اليه او معه [illegible] الرجل متصفا بقيام عمرو فيه ان وقد يحذف الضمير كما مر في خبر المبتدا وقد
تقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة كقوله ع جاؤوا بمذق
هل رايت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول كما تقع حالا نحو لقيت زيدا
اضربه واقتله اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن نحو وجدت الناس
اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه نحو مررت برجل حسن
غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
يتبعه في الخمسة الاولى وفي البواقي كالفعل ش قوله بحال الموصوف كالجار والمجرور في محل الرفع
فاعل بيوصف اي بحال الموصوف اي هيئته وصفة له وهو الكثير كما في رجل قائم وظريف
وحسن وقد يجعل حال المتعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لتنزله منزلة الحسن برجل حسن جاره
في حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعا ونصبا وجرا
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب اخوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون ذا اسما الفاعل
والمفعول الناصبان للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما ليسا معملين بمعنى الماضي
وان كان صفة فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجوز اضافتها الى فاعلها
نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضي
لا يضاف الا الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف لانه [illegible] ولا يجوز اضافة
الماضي المتعدي الى الفاعل لانك اذا اضفته الى الفاعل فلا بد من ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام
[illegible] الفاعل الى المفعول [illegible] اسم الفاعل سببي وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان
اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده
مرفوعا نحو برجل ضارب عمرو غلامه امس وبرجل ضارب غلامه عمرا ولو لم تذكر الفاعل لكان
اسم الفاعل غير سببي وتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببي ماضيا
فعند س ان يعمل به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب
غلامه زيدا الان او غدا سواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا [illegible] كالقائل

والقصار رجل او عمرو الا رجل كالعالم والعار رفيع الخالط والملازم وقال يونس الخليل بن احمد يكون حالا او مستقبلا
فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان ملازما او لا نحو مررت برجل ضاربه
عمرو وبزيد مخالطه داء والرابعة من تجويز نصبه على الحال مع كونه عن نكرة قبل لازم الملازم عنه من اجل انه على الاول
الاتصال فينبغي ان يجوز نصب مخالطه دب الرجل قلا لانه سبب القصار رجل على الحال واما نصبه في نحو بزيد
المخالط داء في باب الالتبس لانه بالاسم ليس مضاف الى الضمير وكلامنا في القصار قبله نحو الضمير في
محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه
ملازما كان او لا والحجلي انه يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه
ضاربه عمرو وحسن يوافقه فجواز النصب في الاول والرفع فيا لثاني يوافقه في وجوبها استشهد
بقول ابن ميادة • ونظرن من خلل الستور باعين • مرضى مخالطها السقام صحاح •
واستدلاله على هذا لا تطلاق من حكمه حكم الحال والمستقبل كما يشترط الاتصال والرواية مخالطها
بالجر واستشهد غيره • حتى تراقت في الصفا وتركته • برقت والى بحاله الخمض برفع مخالطه ولو
انه يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان ملازما وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا
واما غير الملازم فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب ابقاه على الاصل وعن يونس
ايضا في الوجوب لا في الجواز والذي نص الاصمعي الجماعة عنه وذكر الشارح قال المصنف ان فلانة تطيقه كالملازم
عند العرب وعند النحاة والنحويين سبقا كالصغار وغيره يجوز تجويز على الاول ملازما كان او لا حالا كان
او مستقبلا لكن ان ينبغي ان يكون الصفة في الملازم تقديم ولا يسبب في الاتصال عارض لا يجابه فالرفع او
النصب ما يجاب احدهما بلا موجب كحكم هذا كله اذا وردت على الاسم الفاعل بعد الفعل ما اذا لم يرد ذلك
وعملت اسما ليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل
ملازمه بمنزلة ما لم يحضره الفعل كما يحمل صاحبه كذا ضي وهذا تقول في التثنية والجمع برجل ملازماه
او يلزمه وملازموه بنو فلان وما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله وما جاء من غير
على قبح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء
على الابتداء الخبر فعلى هذا يقبح كون انذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع فاعلا سواء في قوله تعالى ان
الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على انه يكون في محل مرفوعا على انه خبران بل الاجمال رافعا
وما يجمل على الابتداء والخبر قد رأيا مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب ما حلا واحدا كجمل وكذا الاولى
لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين فصاعدا ومن الاسماء في القبح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل
ابوه اي كامل وكذا الفاصل نحو برجل رجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الخبر المصنوع

منه التي

منه التي نحو برج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى مثل العالي نحو برجل
اسد غلامه اي جري وكذا في العدد برجل ثلاثة ابوه وبرجال عشرة ابوه وهذه كلها الجوامد
التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه اي الوصف بحال الموصوف يتبع
الموصوف في اربعة من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد الاربعة واحد من الثلاثة التي هي
الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار فعلى ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان
البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها
سمل اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك
الشي المركب منها جاز وصفه بها وخرا ثم عليه للتكون افضل الجمع فكان تحكمه حكم الواحدة العدد ستة كم
ما في بطونه والضمير للانعام وقال من افعال الواحد لا جمع وجاء قميص شمل اخلاق ولم يخلو في العمر ان من
واحد من التعريف والتنكير ولم يجز بسبب هو فيجب وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه ملح وقد استشهد
بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما
يجي في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران تقوما
مقامهما والاوليان بدله او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من
انواع الاعراب الحقيقي الرفع والنصب والجر واما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى قوله والثاني
تبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق تبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاولى
اعني واحدا منها لاثر انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وقيامها في كالفعل اي هذا
السببي في الخمسة الباقية اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اي ينظر الى
ما عمل فيه فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا
او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي
التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو تطرف حتى النظر لوجدته الاول وهو الوصف بحال
الموصوف ايضا في الخمسة الباقية مثلا الى فاعله وكانه كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه
الراجع الى الموصوف والفعل اذا اسند الى الضمير لحقته الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون
في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك تلت برجل ضارب ورجلين ضاربين وبرجال ضاربين
وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل ليضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه
قعود غلمانه قوله اي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه الا ان الغلمان مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف جاني

ورجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر
المثنى والمجموع ضعيف كما يجيء في آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه
لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء
بخلاف الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى في
اول الكتاب ودليله انهما علامتان ينقلبان في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في
المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه
وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة
الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدين
غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية
الى الحرفية او يجعل الظاهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ مثل هذا سيعرف وتقول
برجل قاعد غلمانه لا ابواه لانه كقعد غلمانه لا ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قال
والمضمر لا يوصف ش اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه
اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف
المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب ايضا
لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف
في الاغلب واما الحمل على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في
المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوي له حتى تقع صفة له وقال
بعضهم لم تقع صفة لانه لا يدل على معنى في متبوعه الذي هو من حقيقتها بل عليه مفسره فلو رجع الى ما يدل على
معنى كما في الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لم يدل ايضا عليه كقولك مررت بزيد كريم وانت هو واجاز الكسائي
وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله
على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف المضمر لانه يتبين ذلك من قوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه
لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قال والموصوف اخص او مساو ش ينبغي لك ان تعرف انه ليس مراده
بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او
مساويا له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول جاءني الرجل العالم
وهذا الرجل ولقيت الشيء الجيد واما في النكرات فانك تقول رأيت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او
واجبة الوجود بل مراده ان المعارف خمسة اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذو اللام والمضاف
الى احدها فلا يوصف بما يصح وصفه منها بما لا يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص

المضمر لا يوصف وفيه تفصيل وتقرير

اعرف من صفته او مثلها في التعريف فتقول الرجل العاقل الثاني فيه وان كان داخلا من الخاص من
جهة مدلوله اللفظي الا انه من جهة التعريف الطارئ على مدلوليه الوضعيين متساويان وفي قولك
هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بحضرة واحد الى الجمع مشار اليه كالرجل لكن
التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجيء فعلى هذا تخصص في قولهم الموصوف اخص او مساو
بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى ينبني عليه الامر
في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن س وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم
الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر
واما الغائب فلانه احتاج الى لفظ يفسره وجعله بمنزلة وضع اليه وانما كان العلم اخص واعرف من
اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم
الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان تعرفه بالاشارة
الحسية فكثيرا ما يقع عليه اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا
في كلامهم ولذلك لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام
يعرف بالقلب وحده فما اجتمع فيه معرفتا العين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف
ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجيء في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام
واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند س
واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده يجوز الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بل الاصلح هو
عنده ان هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعلتهم ان
العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق
مشاركة فيرجع الى ان يختلف سائر المعارف كما يجيء في باب المعارف وعند ابن كيسان الاعرف المضمر
ثم العلم ثم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين
والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص حيث لا يتفق
لمشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام ابن الذي لا يتقدمه مفسره
ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه
الجمهور مذهب س فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل
عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج لا صفة

غيره وعليه نص ... ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدأ المتكلم بالاخص
فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى نعت والا زاد عليه من النعت ما يزيد ابهامه
فان انتهت الحال بعد ذلك الى التفصيل وبينا على مذهب من في ترتيب المعارف اذ هو اولى
فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذا اذ
انقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمد واشقر اذا
سميت بها ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي والتي واللاتي وبابه
لمشابهته لفظا الصفة المشبهة في كونه على الاكثر مضاعا عن الخلاف من وما واما اي الموصولة فلم
يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فرع على ذلك الموصولة اما
يوصف بذو الطائية وان كانت على حرف فيه كما في قوله • قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا •
هلم فان المشرفي الفرائض • لمشابهته الذي والموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل
ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال الزجاج ان الموقوف صفته
لمن آمن كما يجيء والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهم وذي اللام
والمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف
من العلم اذ اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي
اللام والموصول كما يجيء وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة ونعت اللام لا يوصف الا بمثله وبالمضاف الى مثله او بالموصول
لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد
قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب من لم يجعل مثل ذلك فهو بدل لا صفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام والمضاف
الى المضمر والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل
واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما
المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه
الثلاثة واما المضاف الى ذي اللام فينعت بذي اللام والمضاف اليه وكذا المضاف الى
الموصول ينعت به هذا كله على مذهب من الذي عليه الجمهور والا فبعد ان عرفت مذهب
غيره ان تضيف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غيرها ما ينقضه
مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على قياس وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم
لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله • هذا

المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام ومن ثم
ضعف مررت بهذا الابيض وحسن بهذا العالم ش كانه سئل فقيل كان الواجب بناء
على غلط الموصوف اخص او مساويا ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو
بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله
للابهام اي ابهام الاشارة تبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية
او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا
يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف فالمراد وتعريف المضاف بالمضاف اليه الا يليق
بالمقام مع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من
غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذو لام وان
كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا الطرف من حال المبهم الموصوف بذي اللام في باب النداء فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي ومن جهة
ان المراد من وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليه ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لانحصر
نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا العالم فان العالم يختص بنوع من الحيوان
كانك قلت بهذا الرجل ولا بأس ان نذكر بعض ما غفل المصنف من احكام النعت وهي اقسام احدها جمع
الاوصاف مع تفرقة الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل والعمل معنى متفقان في الاعراب بسبب
عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في
في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان
ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما في النعت غلبت التذكير على التأنيث كما رأيت والعقل على
غيره نحو مررت بالزيدين وفرسيهما المقبلين وكذا في خبر المبتدأ والحال ونحوها نحو الزيدان
والحمر مقبلون وجاءني زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف
واحد فلا تقول هذه زيد وفرسه الراكبان وان اتفقا لا يستلزم تطابق النعت والمنعوت تعريفا
وتنكيرا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا ... فلا يجوز جمعهما في وصف بل تفرد كل منهما بوصف
او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون باسم واحد معمولا اول وثانيا والى
العامل عامل وعمولا مختلف الاعراب فاذا اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان تفرد

بكونهما بوصف او نعتهما في نعت مقطوع فان قدرت فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو
لقيت زيدا الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقيت زيدا عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت
الاول بعد نعت الثاني ظاهرا اذ كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته فصل احدهما من صاحبه اولى من
فصلهما معا كما سيجيء مثله في الحال وكذلك اجاز البصريون اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا واجاز
هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هذا انما
يقبل مع ما يجانب اللبس على الاثر مستعمل الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب
يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا لفظا ان يكونا لعمل واحد او لا
وفي الاول ان كان العاملان كررت الا انه كما جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وظاهره لم
يكن مكررا للتاكيد وان كان العاملان من نوع واحد كانا رافعين او ناصبين او كانا اسمين جائز في
او مبتدائين او خبرين وكان صاحباهما معطوفا على الآخر والعاملان مشتركين في اسم واحد كان يكونا
فاعلين ومفعولين او خبرين او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا
وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد وابن عمرو
الظريفين وهذا رجل زيد وابن عمرو الظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبرد
والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس
اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذي امراة منطلقان لاختلاف معنى الاشارة فيهما
فيتعين عند سيبويه نحو جعل خبريهما كما على الخلاف بين ان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشتركا في العامل
فاسم واحد ولم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلانة
كرام على ان كلا منهم وصف لاخوي ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوي
ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل وفي الدار آخر
كريمان لان الظاهر لم يشتركا في اسم واحد لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل
كريمان بل يقطع لاختلاف العاملين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف
العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد الى الصحيح انه لم يكن الصفة معمول العاملين وله
لان العاملين من نوع واحد نحو ضرب زيد عمرا [illegible] وهذا الغلام زيد فالجمهور وصفوا جمعهما في
وصف واجاز بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب
قطع النعت المشترك فيه [illegible] جمعهما في وصف فقد تقدم وباعتبار المعنى نحو ضرب زيد عمرا
والمبرد نحو الظريفان لان زيدا وعمرا [illegible] معا واعلم انه لا يجوز نحو عبد الله وهند ابنا الرجلين
الصالحين على القطع [illegible] ولا يجوز ان تخلط من تتبع ومن لا تتبع فتجعلهما بمنزلة

ولحق

ولحق ثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوفات اذا كان مجموعا او مثنى واردت الصفات
فاما ان تجيء الصفات على عدد ما وصف او اقل فالاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على الخبر لمبتدأ محذوف او
او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت برجال شاعر وكاتب ونحوي واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر
وبعضهم كاتب وبعضهم نحوي ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم نحوي وان اختلفا تعريفا وتنكيرا فقطع الكل
الى الرفع او الى ان لم يكن هناك الحال نحو برجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب على الحال
ان كان ظاهرا نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يتعين في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا
الى الرفع في خبرها لبخ المثال نحو قوله • فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب • وآخر معزول لدى البيت جانب
اي بينهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله • فاصبح في حيث التقينا شريدهم • طليق ومكتوف اليدين
ومزعف • اي منهم طليق وقوله مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني فيما كان الصفات فيه
اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض
محتجا بقوله • كانت حوايجهم الثلاث سعت • ثلاث [illegible] اكلب [illegible] واما ان كان الموصوف متحدا والصفات
متعددة نحو مررت برجل كاتب شاعر نحوي فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا
يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب نحو فالتنبيه قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم انه يجوز القطع
مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو [illegible] نفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو
متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد
في نحو اخذ القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر صحة علم السامع من لخصائص المنعوت بدون النعت
ما يليه التكلم الا ان لم يعلم المنعوت يحتاج الى النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا
اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر [illegible] القطع
في ذلك الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم التبجيل ومع اجتماع
الشرطين يجوز القطع وان كان نعتا اولا كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب وقوله الحمد لله الحميد وشرط
الزجاجي في القطع تكرار النعت والاكثر رد عليه بقوله انه كان النعت المراد قطعه معرفة
وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى النعت ليتبين به
وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر متبع واما ان يكون النعت الثاني ايضا للتخصيص لانه
اذا احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف يجيء نعت
النكرة المقطوع بالواو الدال على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فاكد
القطع بحرف هو نص في القطع اعني الواو قال • ويأوي الى نسوة عطل • وشعثا مراضيع
مثل السعالي • ويجوز في المرفوع ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق • لا يبعدن قومي الذين هم

سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ • النازلين بكل مُعْتَرَكٍ • والطيبون معاقدَ الأُزُرِ • والواو في النعت
المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجيء مخالفة النعت المقطوع المنعوت تعريفا وتنكيرا
كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او
اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذ الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع
ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون
تخصيصا نحو بزيد التاجر حتى وقد ذكرنا في النداء عامل هذه المنصوبات والمرفوعات وانه
اوجب الاتباع في الترحم على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رايته البائس ومررت به
المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني
المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز وصاحب الثياب الا بعد ان يعلم ولكن لا يرجح قطع ما بعد
على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لم تقصد او كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب
والاستدراك فهو مؤذن بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما
بل قاعد ولكن قاعد وجاز قطع النعت الاول بالواو وبالاتباع ايضا بجامع اذا طال ذيل المنعوت كما قال
الزجاج في ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا
من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يجز كما في الامثلة
المذكورة في القسم الاول من جميع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف
اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف
فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء
ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونه مقدرا
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في
قال تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي ما منا احد الا له مقام معلوم
وما الدهر الا تارتان فمنهما • اموت واخرى ابتغي العيش اكدح • اي منهما تارة اموت فيها وتحكي
للمتنوعات التي ابنيه فيحال كذا قال • فكلتاهما خطت وبي كلاهما • واخرى على الحج احرى من الحجر
وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم • يفضلها في حسب وميسم • وان لم يكن كذا لم يجز الحذف الا في الشعر
الا في الشعر قال • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني • وقال ما لك عندي غير سهم
وحجر • وغير كبداء شديدة الوتر • جادت بكفي كان من ارمى البشر • وقال كانك من جمال بني اقيش
يقعقع خلف رجليه بشن • واما الشرط المذكور لعموم الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله
فيكون كالمذكور ثم اعلم انه اذا صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه كقوله

مررت

مررت بظريف رجل قال • والمؤمن العائذات الطير يمسحها • ركبان مكة بين الغيل والسند
ومنه قوله تعالى وغرابيب سود لان غرابيب اصله تبيع سود لكونه تاكيدا له نحو احمر قان واذا لم
يصلح لمباشرة العامل اياه لم يتقدم الا ضرورة والنية به التاخير كما تقول في جاءني رجل ظريف في الدار
ضربت رجلا ظريفا او وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين في الغالب
كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى
وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة قال الشاعر
وليل يقاسيه بطيء الكواكب • وربما نويت الصفة ولم تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة
بالضحى • على خالد لقد وقعت على لحم • اي لحم اي لحم ولحاولي النعت لا واما وجب تنكيره كما ذكر
في الحال قال تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه
لفظا والنعت للمضاف فالم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف
فيجعل ما هو نعت الاول معنى نعتا للثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف الى ما يضاف اليه
نحو في البيان المضاف عن هذا جحر ضب خرب وهذا حب رماني والذي هو للحب والرمان
والخليل اشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا
يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا جحر ضبين خربين خلافا لسيبويه واستشهد بقوله • فاياكم وحية
بطن واد • هموز الناب ليس لكم بسي • بجر هموز فقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب
خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا القائم مقام المضاف
المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف اي حية فبقي هموز
نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه وقوله • كبير اناس في بجاد
مزمل • ان جعلت مزمل للبجاد ورفع لانه تقدير الا البجاد وذلك لان الطالب مع المجرور ومتعلق مزمل
والتقدير كبير اناس مزمل في بجاد

العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وستاتي نحو قام زيد وعمرو ش قوله مقصود بالنسبة
يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قالوا لان المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع وذلك
تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك
اذا بينت شيئا ببيني فالمقصود هو المبين والبيان فرعه وكذا ما تحرى بالتاكيد ان المنسوب
اليه مقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غير واما البدل فان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه
غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا وغيرهما ونسبة الاسم اليه اذا كان
مضافا فان قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه

العطف

في بابه وذلك لأن عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وأم وإما
وأو لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الحاصل من
تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة لأن التسعة تعطف نعتاً على نعت كقوله إلى الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب ويجب
أن يعترض على الحد بمثل هذه الأوصاف فإنها تطلق عليها أنها معطوفة إلا أنه ينبغي أن يخص هذه العطف وليست
بمعطوفة إطلاقاً لتعلم العطف عليها مجاز قوله وإذا عطف على المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل ضربت أنا وزيد إلا أن
يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد وإذا عطف على المضمر المجرور أعيد الجار مثل مررت بك وبزيد ش
إنما أكد بالمنفصل في الأول لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث أنه متصل ومعنى
أيضاً لأنه كالجزء إذا الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث أنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف
عليه بلا تأكيد كان كالعطف على بعض حروف كلمة فإذا أكد بالمنفصل لأنه يدل على ظهور أن ذلك
المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيصل له نوع استقلال
ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا
المعطوف أيضاً تأكيداً للمتصل وهو محال لأنه كالظاهر والضمير منفصلاً نحو ما ضرب إلا أنت وزيد
لم يكن كالجزء لفظاً وكذا أن كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنى فيجوز تأكيد
المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربت أنت وضربت أنا قوله إلا أن يقع فصل فيجوز تركه سواء
كان الفصل قبل حرف العطف كقوله فلست بنازل إلا ألمت برحلي أو خيالتها الكذوب
أو بعدها كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي ومع الفصل
قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا
آباؤنا فقد لا يؤكد لأن الأمرين متساويان فلم يقال فيجوز تركه وإنما جاز الترك لأن طول الكلام قد يغني
عن الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قوله حضر القاضي امرأة والحائط عورة بالنصب فكيف
لا يغني عما ليس بواجب بل هو الأولى وذلك هذا مذهب البصريين أن تأكيد المنفصل هو الأولى
ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح لأنهم خطئوا من أصلاً أن يجوز أنه يرتكب وأما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله وإذا عطف على
المضمر المجرور أعيد الخافض وإنما لزم ذلك لأن اتصال المضمر المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل
المتصل لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان
ظاهراً أو مضمراً فكره العطف عليه إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فلم يجز إذا عطف

وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض

على المجرور

على المجرور إلا بإعادة الجار أيضاً نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس المجرور ضميراً
منفصلاً كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به أولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم
يبق إلا إعادة العامل الأول سواء كان اسماً نحو المال بيني وبين زيد أو حرفاً نحو مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الأصلي إلا إذا لم يختل به المعنى لأجل الغرض وأنه لا يمكن كما في قولنا بينك وبين زيد
إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان بين بالنسبة إلى زيد وحده وبين آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده
لأن البينية أمر يقتضي طرفين فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط فإن التبس نحو جاءني
غلامك وغلام زيد وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز بل يجيء لو قام قرينة دالة على
المقصود فإن قلت فما تقول بعد إعادة الخافض فقوله الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور
أم تقول المجرور عطف على المجرور والنظر المستقيم يقتضي أن القول بالثاني أولى وذلك لأن
القول به في نحو المال بيني وبينك متعين إذ لا معنى لك وبزيد فإن أمكن أن يكون الباء الثانية
فيه معنى إذ لا تقتضي الباء الأولى من حيث المعنى أن تنجر به كما اقتضى معنى بين ذلك له
إذ يمكن أن يكون استوفت معنى الجار والمجرور فيكون سبب الاستيناف للباء الثانية فيه معنى
ولم يمكن ذلك في بين الثانية إلا أنا لما عرفنا أن الباء الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذي اجتلب له
بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفاً على المجرور هنا كما في مسألة بين فإذا
تقرر هذا قلنا إن قولنا المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجروراً به قبل تكريره أعني العامل
الأول لأن وجود الثاني لأمر لفظي وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال في نحو لا بالزيد
إن جره بالأول فإن لام الظاهرة والأولى أن يحمل جره على العامل المكرر إذ ليس قبل من حرف
الزائد نحو كفى بزيد فإنه لا تلغى مع زيادته وهذا الذي ذكرنا أعني لزوم إعادة الجار في حال
السعة والاختيار مذهب البصريين وجوز عندهم تركها اضطراراً كقوله فاليوم قربت
تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال
السعة مستدلين بالأشعار ولا دليل فيها إذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون
به والأرحام بالجر في قراءة حمزة وأجيب أن الباء مقدرة والجر به وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل
في الاختيار إلا في نحو الله لأفعلن مع أنه أيضاً الوجه الحامل كان العطف الأولية كما ذكرنا ويجوز أن يكون الجر للقسم
لأنهم يقسمون بالرحم أو القسم السؤال لأن قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون إلا مع الباء كما يجيء
والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبعة وذهب الجرمي
ومن الحجة العطف على المجرور المتصل بلا إعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت
بك أنت وزيد قياساً على العطف على الضمير المرفوع المتصل وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك مع التأكيد المجرور

ولا يعاد العامل الأصلي

أجاز الكوفيون ترك الإعادة

بحث مهم

ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر السبعة

بالمرفوع خلاف القياس مع اعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل
في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد
الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة للجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل
ليسا باجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل
المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما
وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم يكن خروجهما عما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله
لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه
لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فاذا كان جزء ما هو مستقل
كالاجنبي عن متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طردوا الحكم
على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتاكيد
متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان
النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه
فلو لم يؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس لفظا اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني نفسه
وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان حصلت مزيتها بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان
لم يلتبس واما كل واجمع فلا يلتبسان بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا تلي العوامل
الظاهرة اصلا الا قليلا فلا تقول جاءني كلكم ولا رايت كلكم ولا مررت بكلكم بل يلزم استعماله مبتدا لا غير اما
لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التاخر عن خبر المبتدا كما اخترنا في
اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل بانهم
كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تاكيد ولتطفل لا يستعمل
الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه **قوله** والمعطوف
في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية **ش** لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة
وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى والمجموع وبالعكس بل المراد به
ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم
في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكذا

اذا اقتضى

اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف
ع الواهب المائة الهجان وعبدها • وتقول في رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجيء في
باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه
عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا لكون اللام في
المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب
مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان
ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في
لا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف
في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يا زيد
وعبد الله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب
المعطوف في لا رجل وزيد عندي لان نصب اسمها ليس بالنظر الى لا والى تنكيره بل الى النصب وهو التنكير المضاف
والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فتقول لا يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل
شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا قد يتجرد ايضا
عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من ضمير
مبتدا او في معناه فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه
مقامه **قوله** ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع **ش** وذلك لانه لما وجب
لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا وجب ان يثبت مثله في المعطوف اذ هو مشتق
وهو قولك ذاهب عمرو ولان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف
مشتق مثله ولا ضمير فيه فلا يجوز ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو **فان قلت** فجوز ولا ذاهب عمرو
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر **قلت** ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى
يكون في حكم الاعراب لان الاسم في الاول متقدم على الخبر يجاز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فيجب
في عطف الجملة مثل الغلام رجل ولا تريد عمرا في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع فيما
على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم
الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل
قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان
المعنى لا قاعد ابواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وقيل لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين
راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا

على الجملة

قولك مررت برجل حسنة جاريته لا تحسنة جاريته ق وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الى ما اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب
زيد فتقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك فيغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة
في جملة يكون فيها ضمير كما في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب انه لا يجوز وقد جاز بالاتفاق
واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص والذي يقوى
عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة
بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا او لا وبغير المجاز بجرد احدى
الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي جزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية
كما في مسالة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد فجاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد
لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء زيد فغربت الشمس
وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجيء في ثم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وكان
متراخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد
وكذا التي جاء ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لانه متى
جمع هذا وهذا كما تعطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته هند و عمرا
او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا واباه وانما جاز ذلك
لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم
تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد
اجزائها فاكتفى بالضمير في احداهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو
الذي قام وقعدت هند زيد لم يجز لان تعلق المضمون بالمضمون معنى فحقق الذي قام وقعدت هند
في [illegible] ولا تتنبه [illegible] الاقتران
من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران
وغيره كما كانت في الفاء وثم تعلق معنوي بين المضمونين فلو قال فيه [illegible]
اتفاقا بالواو وفي المسالة اذا ذكرت مقام الواو الفاء او ثم او لا وخلاف [illegible]
عما يصل مع الفاء وثم واما الاحتجاج الى تعديد [illegible] المعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا
الواقعة في الجمع فلا احتجاج الى تعدد يفعل وليس بجيد لان العامل [illegible] في المعطوف كما تبين في حد
التوابع ولو [illegible] جاز على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء [illegible] تعلقا معنويا بالاولى [illegible]
ضربت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد [illegible] عمرا [illegible] اباك [illegible] التاكيد بانه المسالة

وان تصرف

وان تصرف الاستيناف فانه اسند الاولى [illegible] الخبر على الضمير ق وانما عطف على عاملين مختلفين لم
يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا للاخفش ش معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف
واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين
نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا فهذا العطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب
غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا نعطف المعمولين على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم
على حذف المضاف واما عطف المعمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا باس به
نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما
وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجب ان يكون كعامل يعمل
عملين او ثلاثة او اكثر واعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل
بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالد فهذا لا يجيزه اجماعا منهم من يجوز العطف
على عاملين ومن لم يجوز اما عند من يجوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند
من لم يجوز فلذلك وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فانهم
اطبقوا على المنع لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسالة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو اجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي
هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور العاطف فلهذا
جوز الاخفش في زيد قائم ولا عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف
العطف عن كونه يقوم مقام عاملين مختلفين نحو قولهم مررت الى [illegible] وكما لا يجوز اجماعا
الا [illegible] وليت حرف العطف [illegible] وبين العاطف الذي كالجار ولا يجوز [illegible]
كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان تقول وامس بعمرو واما الفصل
او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فتختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في التسعة
وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا غير معطوف لعامل المعطوف المرفوع والمنصوب بالذي
بين نحو ضرب زيد عمرا وبكر وجاءني زيد اليوم وعمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال اتعرف ام لا رسم دار
معطلا من العام يغشاه ومن عام اوّلا قطار وتارات خريق كانها مضلة بو في رعيل تجلد
فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في
المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا واما نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو
كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بالذي ليس
بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما لا يفصل بين العامل

قطار وتارات يغشاه

ومعموليه ولجاز قال غيرهم في السعة لجاز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار
ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وفاقًا لابن
المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو ولانه تكون الجملة اذن جوابًا للقسم فيلزم منه حذف الجواب ولا يكون
ما بعد القسم عطفًا على ما قبله بل الجملة القسمية اذًا معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو
اكرم زيدًا ثم ان اكرمتني عمرًا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو وبالشرطان لا تكون العاطفة الفاء والواو لكونهما
على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفيهما ولا ام لانها ام العاطفة اي المتصلة بل يليها مثل ما يلي همزة
الاستفهام ولا في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع
من صور العطف على عاملين الا ما فيها الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا ويمنع غيره مطلقا والفرا
كما نسب اليه ابن مالك فيجوز بخلاف الاخفش وهذا اي تجويز الفرا يضمن الجار في كل صورة
توهم العطف على عاملين نحو قوله ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وقوله تعالى آيات
لقوم يعقلون ... آيات تصرف ... واختلاف الليل والنهار الى قوله آيات
لآيات على القراتين بانه اي الآيات اعيدت تاكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين
الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا ما استثناه الجار كما هو مذهب سيبويه والقول واما ابن
مالك فالاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الجاني العاطف قال لانه
ليس نحو آخر الكلام ولو قال اذ اقترنت في المعطوف عليه بالخبر على الخبر نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الجر على الخبر عنها قلت يلزمه تجويز نحو في الدار زيد يخرج غلامه
وعمرو اخوه وان زيدًا يخرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمتجوز بالعقد
الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم يأتي
المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرو الا العلة التي
ذكرها الاعلم اي الذي ثبت في كلامهم وجد الاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالقانون
المذكور فيجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذا العطف على عاملين مختلف فيه مطلقا فان
ثبت ورود فصورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزمهم ما الزم الاعلم من تجويز الصور التي ذكرها
لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم الصورة المعينة بالجواز دون غيرها وان كان العطف على
عاملين مخالفا للاصل فهلا عمل باجماع الكل فهو كما قال سيبويه والفرا حتى لا يكون تحكما وبخلاف الاول يعني
الذي يجوز مطلقا وهذه الاحالة نادرة كما ترى الافي نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا وقياسا
عليه اذا كان مع القانون المذكور وبخلاف الثاني اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان في القانون المذكور ولنذكر
بقية احكام العطف فمنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل لك الذي يخرج وزيد هو

قلت اشتراك

قلت اشتراك عمرو اي اشتراك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية وكذا الم
معطوفه كقول المصلي قال انا اصلي ليلا ونهارا اي الليل تصلي اكثر ام النهار وقد تحذف الواو مع
دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى ابو زيد
سمكًا لبنا تمرًا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك سمكا لبنا اي او لبنا وقد لا يحتاج
قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى ونعم كما تقول لمن قال ما قام زيد بلى
وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لان حرف التصديق تدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما
تجيء في بابها وكذا تقول لمن قال ما قام عمرو بلى وزيد وبلى ثم زيد وبلى وزيد وبلى الزيدان بل الايجاب
بعد النفي فيكون التقدير بلى قام عمرو وزيد وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن عمرو اي نعم ما قام بكر لكن
عمرو اي لكن قام عمرو لان نعم تقرر ما سبقه نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد
كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال مات الناس بلى وحتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى
عمرو او نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حرفي
التصديق اذا كان العاطف ام واما وهو ان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة
واما تقتضي سبق اما الاخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تعالى
ام من هو قانت آناء الليل ساجدا كمن هو ... اي خير ام من هو قانت ويجب تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو
ولا الا لضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت عمرا وزيدا ... عمرا او ... عمرا ولا عمرا زيدًا بشرط
ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا ضربت وعمرو زيد وذلك لان العامل في
المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ورتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع
مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فلو ثم لم يتقدم على معمول الترتيب
انتهى عامله فلا يقال والا سد اياك انه يكون اذا استقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه
لزم اتصال عامله به فلا يقال وزيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدا او خبر
الخبر يدخل عليه حرف ناسخ او لانه لا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف
فلا يقال اصح الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد منطلقا والذي وابوه زيد منطلقا وا
انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما
الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا
لتأخره عن العامل على المذهبين وتشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مجرورا بالا وغيرها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وكذلك الكون ما بعد الا في حيز
غير حيز ما قبلها لانها نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يتقدم قبلها المعطوف الذي في حيز ما

بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحده مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو
زيد وعمرو جاءاني وما شاء الناس حتى الانبياء ... والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين
يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله
تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه اي يرضوا احدهما لان رضاء احدهما رضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو
قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء
بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وحده معطوفا على المبتدا اذ لو كان لقلت قائمان واما
الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم
حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اي زيد قائم فعمرو واما من الثاني نحو
زيد قائم فعمرو اي فعمرو قائم او فعمرو كذلك الا الواو ولا يجوز المطابقة لاختلافهما في الترتيب ... كما
في الاضمار والمجاز الباقي مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاختلاف في الضمير لا يدل
على انتفاء الترتيب حتى ينافي الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والا
في هذا سواء وفقاما وقام الرجلان مثلا لا ... احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر
المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو وقتلتهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقاي واما
ولكن وبل ولا ولم واو واما فمطابقة الضمير معهما وتركها سوى ... قصدك فان قصدت احدهما
فلا ... واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني
وزيد بل عمرو قائم وزيدا وعمرو ... وكذا تقول زيدا وهندا جاءني ولا تقول جاءاني لان المعنى احدهما والثاني
والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وزيدا ضربت لم عمرا او ... حته
وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيدا او عمرو جاءني مع اني
دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول ... الا ... الحسن او ابن سيرين
وناجه ... وكذا ... هذا الملبس ... واما ... تقول ... قال الله
تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما اي ... قال بعضهم ... جواب الشرط محذوف
والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا تاسوا ... اولى بالغني والفقير ... قال تعالى واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها بافراد الضمير ... لان الضمير ...
لهوا ولا يستنكر ... الى المعطوف بل و... المعطوف عليه وان كان ... الا ان استعمل
او كثير في الاباحة نحو ... الحسن او ابن سيرين ... بيت
فكان سيان الا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح ... سيان ... والخبر محذوف
وتقول ... ام عمرا وهما مستحقان للضرب ... ومنها ان

النعم الابل

يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فالق الاصباح وجعل
الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن
ويقبضن قال ... بات يغشيها بعضب باتر ... يقصد في اسوقها وجائر اي يجور ولا
مررت برجل طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على
المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة
وان الذين كفروا ويصدون ... ارسل الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يتعلم ... ولا
يتعلم زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تناسبا بالتاويل نحو
زيد ابوه كريم وعالم الخبير لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها
ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب نحو مررت برجل ظريف وابوه
كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وظريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لانه يتطابق
الصفة والموصوف اكثر منه بين المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان
تعريفا وتنكيرا دون الاخيرين فتقول جئتك لحافيا وراكبا وهند ابوها كريم وشريفة
ليس في الفصيح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويحسن عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس لان التنافي
فيه ... وذلك في الواو ودون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب
اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب
والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حمل على المعنى اذ معنى
لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوده الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى او هو مجلف وا او
منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف
على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة
او الشمول** قوله يقرر معنى التقرير هاهنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع
ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان المعنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد
ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر
اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيظن المتكلم
بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او يظن به التجوز فالغرض الذي
وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع

التاكيد

جملة يتصدع في محل جر على الوصف
لبا تر وجائر في محل جر معطوف على
يتصدع لانه في تاويل الفعل اي يتصدع ويجور
ولو كان حاله منصوبا لا عن عضب
لقال وجائرا بالنصب لكنه يلزم
اختلاف القافيتين بالجر والنصب
وهو العيب فيه لانه رجز
متفق القوافي

ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه
او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيدا وضرب ضرب زيد ولا يجيء هنا التكرير
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فغلطت فقلت نفسه بناء على انه
المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه للغفلة عن السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحروف نحو ان ان زيدا
قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع في حد المصنف لانه قيد بقوله امر
المتبوع وكلاهما في النسبة او في الشمول ولا يضر ذلك لانه في حد التأكيد الاصطلاحي والغرض الثاني ان
يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلاثة انواع احدها ان تظن به تجوزا في ذكر
المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء تجوزا وانت تريد المبالغة لانه بعينه فعل الفاعل منسوب اليه
كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا وتقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن
وليها فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين
فربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع
غلامه بامره فيجب اذا اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه
او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا
لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات
المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بكل وكلا واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونها
شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى يقرر ما يتعلق به المتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ
الشمول يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا قوله في النسبة
او الشمول بيان للامر والمراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك في العلو اعظم من ان يوصف
والمرعي في الفقرتين على الترتيب في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوبا اليه في
باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحو قوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين
انما هو اله واحد فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن
لم يكن ذلك الامر في باب كون المتبوع منسوبا اليه لقوله الذي هو قوله تعالى لا تتخذوا ولا في باب شمول
النسبة للاحاد وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ
شاملا لاحاد النفخة اذ لا احاد لها وتقرير ذلك على نفسه الاعتراض بنفخة واحدة فقال ان لفظ

واحدة

واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تأكيدا فاجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن لانها
تتضمنها مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة من مدلول هذه اللفظة تضمنا
لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من ان يدل بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع
امر لان المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني
الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء يخرج منه لحظ
منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة
اعني كونهم مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا
موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا ومع ذلك تأكيد فان قلت بل معنى كلاهما في
جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة
وكذا معنى جاءني القوم اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة قلت
هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان اللذان هما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله
مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظة اثناهما والاثنان مدلول لفظ
الزيدين تضمنا لا مطابقة واعلم انهم ذكروا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل
لم يضيفوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع
قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس ولما اذا اريد
الوحدة او الاثنينية او الاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الى لفظ
جميع فالتي الغالب فيه ان يجيء قطعه عن الاضافة مع قصد الاجتماع المذكور باعتبار نسبة الفعل
وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرب فبعضها لم يجيء الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط
تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجيء الا تابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه
اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا وقد يستعمل في العوام
نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعا مضافا في التقدير
على رأي الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءت بنو القبيلة جمعاء والقبائل جمع وهو قليل
وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة ويؤكد به لكن بالباء الزائدة نحو جاءني القوم باجمعهم والقبائل جاءني القوم
اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها بالباء وبدونها نحو لقيته عينه ورأيته بعينه واما جميع فهو بمعنى
ويستعمل على الحال والاكثر ان يجيء اما منصوبا على الحال نحو قوله تعالى عسى الله ان يأتيني بهم جميعا اي بهم
اجمعين وليس معنى مجتمعين في حال المجيء واذا اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معا لان معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان بها او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا

غير تأكيد بالبيه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تأكيدا وهو اقل الاثر نحو جاءني
القوم جميعهم وبعضهم يستعمل عرية تأكيدا على التأكيد ومنه حال اكثر ذا الفعل الاثر وما فوقها كامر في باب الحال
نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاؤني ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثتهم ولعل ثمة التعبد انه يبين لفظا لحكمية العدد
قبل ذكر لفظ التأكيد وان لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فيتبين بعد
انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة نصا على
تعيين العدد وتقول في التأكيد والحال وهما بمعنى واحد هاهنا وحده وكلاهما والجمعونه
لغير معين العدد نحو ثلاثتهم واربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت الوصف لم يكن
في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد والحال فلا بد من
الى متبوعها او صاحبها يعني ان شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلنا انه لا بد في
بين هذه الالفاظ تأكيدا ومعنى ثالث ان النظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ عن حد
التأكيد الا بقوله او الشمول فالكلم يدخل عطف البيان في قولنا بقوله من المتبوع ويخرج بقولنا
في النسبة والشمول قوله كان معنى التقرير بما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه
فيخرج جميع ما هو عطف البيان مدلوله اهليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد فالفاضل عمرو اذ لا
دلالة العالم على زيد ولا دلالة بعض متبوعاته عليه ومنه الدمع قلة الاشتراك نحو ع اقسم بالله ابو حفص عمر
اذ لو ضبط انه ليس هنا التعين حتى يحتمل الا اثنان وثلاثة واما كلا الحلول بالتقرير التوضيح الوصف
فيه ايضا لو كان فيها آخر غلبي بواضح وينبغي صياغتها في اصرف مثل هذه الحاجة ق وهو لفظي ومعنوي
فاللفظي تكرير اللفظ الاول مثل جاءني زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ محصورة وهي نفسه وعينه
وكلاهما وكلتاهما وكل واجمع واكتع وابتع وابصع فالاولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول نفسه نفسهم انفسهم
انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن وباقي الصيغ
الباقي في جمع جماعة جمع جمع ش اعلم ان التأكيد التقرير وشمول النسبة نحو ان يكون من حيث المعنى ما فهم
من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلاثتهم واربعتهم ونحوها او لما التقرير اصل النسبة وهو ما يتكرر
اللفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير
اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا وغير ذلك والكلام المستقل
او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل
وكل حرف لا يأتي بعده سمي الجملة ويختص سعه في الغالب وجاء ونحو بالاتفاق جميع نحو الرفع على اسم الابتداء
به فغير المستقل ان كان حرفا على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء او كان بعد الجواب الصيغ الله باوله نحو ان الخ
كحرف الجر لا ينفك عن مجروره بعدها او يأخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكون وحده الا يجيز في الشعر

كقوله

كقوله • فلا والله لا يلفى لما بي • ولا للما بهم ابدا دواء • وقوله ع وصاليات ككما يؤثفين •
والكاف ها هنا لام على حرف واحد مع وجوب اتصالها بمجرورها بل يكرر معها نحو مررت بك بك والك
وضربت ضربت وانه كان العامل في الاول متصلا بها على ان الثاني اعيد بضمير لاتصاله نحو كفى لك زيد
قائم في الدار فيه ولو لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب اتصاله جاز تكريره وحده نحو ان زيدا ان
قائم والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان جعل الاول عملها ظاهر اخبرها الثاني
بضمير نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليته قائم ويجوز عن نظائر هو ايضا وقد يجوز والاخبر تكرير
الضمير المتصل مع حق آخر غير تكرير العامل وهو ان تكرر منفصلا تحقق لفظ المرفوع ضربت انت وهو
لابد تكرير اللفظ وان كان الثاني خلاف الاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكرر
متصلا بلا عماد اذ لا يتميز المتصل بغير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لاضمير مجرور منفصل
حتى تؤكد به فاستعير المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل اذ
للمنصوب ضمير منفصل نحو قال الله اياك اياك ورأيته اياه لكنهم اجازوا تأكيده بالمنصوب المنفصل
اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو لان المرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا
لا لكل متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا وانما كان كذلك دون المنصوب المنفصل لقوة ولما
اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر ومن ثمة لم يتم الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل
كما يجيء في باب الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ما ضي كما الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل النصب
والمجرور الاخوة كالضاب المتحد وجبي التمييز وبابه ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل فيه تأكيد
تأكيد وفيه ضربتك اياك بدله وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بعينه فيجب ان يكون
تأكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يجيء فجعل كل واحد منهما وقال الزمخشري
في مررت بك الثاني بدله وهذا العجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل وهذا
مثل قوله في باب البدل جاءني الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي على ما يجيء في باب البدل
والاشتمال الابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو تلك الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنهما
اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجيز اذ البدل البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو وكما جاز الادغام لك في
التأكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكان با نسبه الناصب فاحتيج الا في الى تقوله
باب اللفظ يا زيد الخ فيجعله كالنداء المستقل هذا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرر بلا فصل
نحو جاءني زيد زيد قال • فاين الى اين النجاة ببغلتي • اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس • وقال
في الحرف المستقل • لا لا ابوح بحب بثنة انها • اخذت علي مواثقا وعهودا • ومع فصل كقوله ع
نكركيها من ابل نكركيها • وقال تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وحسن التكرير لما ذكرت مما يطلب

وسوبره

آل حماله ذيل فنكر المستوجب بعذاب ذيل الذي لم يحيط به الحجب بالياء الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته
ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تعيد اللفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد
او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون
للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى
متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت البير اي استخرجت ترابها وقولهم اكتعون ابصعون
ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها منفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام
ومن بصع العرق اي سال ومن بصعه اي روعه ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
قال ابن برهان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكما تصحبها اما من القسم الثاني او
من الثالث بالنسبة الى اجمعون نحو حسن بسن او خبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني
كحيص بيص وحيث بيث كما يجي في المركب وبعضه معرب كما عرفت في باب الاتباع بما يمكن
فلهذا قلب الواو في بيص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي العطف نحو والله ثم والله
وقوله تعالى فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على
بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا اجمعون في
القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه عما
تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
مستغنية عما تقدم عليه فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع
فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه ولهذا لم يجز العطف
في مثل التاكيد اللفظي الا بثم فلا يجي في حروف العطف وقد يبين بعض الابدال معنى الشمول
فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل
في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كل فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل
وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر
قومنا ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التاكيد لافادة المعنى ومطرت
اماكننا كلها ومطرت اموالنا ومطرت اوقاتهم كلها بحذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان
يكون ارتفاعها على التاكيد واجريها مجرى اجمع بحذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض
والاشتمال فيقال ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا

الزرع

الزرع والضرع ومطر قومنا الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم سيك يوما على اسناد الفعل
المبني للمفعول الى الزمان وقد جا بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على نزع الخافض
اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو
دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل وتقول مطرنا
الظهر والبطن بنصب على الظرف فيا المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على
الظرف فيما ذكره الخليل ويقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول
مطر قومنا الليل والنهار على الظرف وهذه جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله
يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فالواحد المؤنث بتغيير الضمير فقط تقول
في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغة مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان
والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على الحكاية بكيسان عن بعض العرب والاولى
لان مثنى ما يكون اولى من قلبه كما يجي في باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن
قوله والثاني يعني المثنى المذكر وكلتا المثنى المؤنث تقول كلاهما وكلاهما وكلتاهما وكلتاهما قوله والباقي
اي كله واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفرد والجمع باختلاف الضمير فقط في نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
وكذا اجمعهم وباختلاف الصيغ في البواقي بحسب جمع وما بعده تقول الواحد المذكر اجمع
اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وللجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون وللجمع
المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز للواحد ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على
جمع التكسير سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالايام
كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء بالجماعة ويجوز للمفيد الجواز جميع الجموع الا جمع المذكر السالم
مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور كلها جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات لكونهما جمع كثرة
الا ان لا يجمع المذكر الا ما يجيء اذا كان مكسرا اي تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات
جمع اقبلن من تهلالة وطوين على تلاحق خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة
اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات وليس يجيء ذلك في الحا جاز في
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر
اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهي
غير مسموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما كقولك القوم كلهم واشتريت
العبد كله بخلاف جاء زيد كله شرح يعني الذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال لان لها افرادا يتميز
في الحس بعضها عن بعض والذي يصح افتراق اجزائه حكما لا حسا متصل الاجزاء كالعبد الذي فانه

يتفرق اجزاؤهما حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع فيجوز اذن تركيبين بكل يعني اشتريت العبد كله
فانه يصح شراء بعضه دون بعض ولا يتفرق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا تقول جاءني
العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق في النسبة الى المجيء اذ لا يجيء بعضه دون بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا
القياس لو قيل اختصم الزيدان كلاهما لم يجز لان كلاهما انما يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا من
اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده ولهذا اجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مدفوع بما ذكرنا ويعتبر اجزاء التابع
وذلك يحتمل في اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الاجزاء حكما كما احتمل المفرد اعني في اشتريت العبد
لكنه لم يكن مع ذلك الاحتمال للتاكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال الافتراق الا حكما الاشتريته
برفع احتمال الافتراق الكلي حينئذ والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني في الشهر حسبما لم يظهر اليه فلا يحصل
فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبد وجميع اجزاء العبيد اذ لا لام كلهم
يؤكد التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال الحاصل في نسبة الفعل الى المتبوع او رفع عموم نسبته لا فراد المتبوع
ورفع الاحتمال المعنى فاسأل لكن ولم اي شيء هو اولى برفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفته ذاته
اي الاحتمال في النسبة فتوصف النكرة لتبيين ما عن غيرها اولى من تاكيدها ويستثنى من هذا الحكم المذكور اعني
منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله صلى الله
عليه وسلم فنكاحها باطل باطل باطل ومنه قوله تعالى دكت الارض دكا دكا وهو مثل ضرب ضرب زيد واما
تكرير النكرة في نحو قوله تعالى الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة
تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور سورة
مختلفة وجاء الملائكة صفوفا واجاز الكوفيون تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار من قبل الدرهم دينار وليلة ويوم وشهر وحول
ولغوات لا بالنفس والعين ولكنهم كما ذهبوا اليه بسبب الاحتمال لتعلق الفعل ببعضها الا الموقت
فعلى هذا الايراد تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال
ودراهم مما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيدها واستشهد الكوفية بجواز ذلك بقوله
يا ليتني كنت صبيا مرضعا • تحملني الذلفاء حولا اكتعا • وقوله الاخر قد صرت البكرة
يوما اجمعا • واما قوله • اولاك بنو خير وشر كلهما جميعا ومعروف الم ومنكر • فحمل
كلهما على البدل عند اهل البصرة اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز ان يجيء كلهما غير
تاكيد اذا كان تابعا كقوله تعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما
وليس هو تاكيدا للمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قوله اما يبلغان هو بدل والكلاهما معطوف
على البدل وقد يحذف المؤكد والكثير ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه اي ضربته
نفسه وبعدها نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة اعطيت

كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة
وخبر المبتدا ومن الصفة اولى منه في خبر المبتدا وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف
للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال هشام اذا عطفت على شيء لم تحتج الى تاكيده
ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انه لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد زيد
وعمرو لانك ربما تجوزت في نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت في ذكر زيد وارد ضرب
بكر وعطفت بناء على ان المذكور بكر **واذا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل**
نحو ضربت انت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **واكتع واخواته اتباع لاجمع فلا**
يتقدم وذكرها دونه ضعيف اعلم انك اذا اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم كلا ثم اجمع ثم اخواته من اكتع الى ابتع اما تقديم النفس على
كل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيه فتقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم
النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها بها
من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه اي ذاته واما تقديم
كل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق الجامد اولى لانه اذا كان المشتق على وزن
الصفة وهو افعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ ودون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم
اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية المأخوذة من جميعها ولما تقديم ابتع في الصحيح
على ابصع فلكونه اظهر في افادة معنى الجمع منها لانه من تقطع حول كتع اي تام وهذا المعنى
خاف فيه وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على اي شئت ومن النفس
الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمتقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل
من دون العين واجمع ومتصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على
ما حكى الاندلسي عنهم جعلوا الثلاثة ابصع ومتصرفاته ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا
يدل على قلته والبغداديون جعلوا الثلاثة ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابصع ابتع
وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري عما صحح والمشهور
ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع وجب
الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز
تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع والقول الثالث
انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاث الباقية والقول الرابع
جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاث الباقية على بعض وسمع جاءني القوم

اكتعون ونحو ايضا اجمع ابصع وجمع بصع وايضا جمع بتع وايضا جمع بصع بتع والاختلاف
انما فاذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان
اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد
لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية
وقال المبرد والفراء في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دالة على الاحاطة واجمعون على ان
السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول
والاحاطة اتفاقا لا انهم اجتمعوا في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم كانه كررها تاكيدا في
المعنى والجمع لا محذور فيه مع قصد المبالغة **البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه**

البدل

قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال **قوله** دونه يخرج عطف
النسق لان المقصود هنا اي التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه انما
دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه
عطف نسق **قوله** وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف
البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فمثل
عبد الله كانه قيل بمن مررت فقيل بعبد الله ... مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى
صراط مستقيم صراط الله وقال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد ايهم عبد الله
وزيد وخالد قال ايا اخوينا تقتدي يوما ولدتم او تخلفكم الدهر خلافي عمرو وعبد يناب والذي
عهدت يطلق بعمر ابي الظلم كتابي قال الرضي والفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول وطبعي الاخضر ان المقصود
في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا ان الفاضل كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول
وانما قلنا ذلك لان الحكم في ابدال الثلاث منسوب الى في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لتحصل الحكمة
كما يكون فكل واحد من الثلاث صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء
كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه ادعاء خلاف
الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما احد امرين اما الاستقرار لما كون الاول مشهورا والثاني متصفا
بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد برجل صالح زيد فتقول في
الثاني المجرد التفسير بعد الابهام معا لتعيين في الاول لانه ليستغني الثاني وهذا الابهام اولا ثم التفسير ثانيا
وتاثير الاحوال الا ان بالقسمين اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من برجل غير حاصلة من زيد مع زيادة التفسير
لكن الغرض ما ذكرنا ونحوه الفكرنحو بزيد رجل اذ لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم نقول بعد البيان من جملة

بدل الكل ما يكون الثاني في موضع الاول وذلك اما ان يكون للشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص
منه نحو قوله ع اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كان يعرف اشهر منه ابا حفص ولو فرضنا ان الناس يعرفون
الذي باسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الى آخره واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض
افراد الاول سواء كانا اشهر من الاول او لا نحو اذا كان الى خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال
مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه
لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما يطلق عليه اسم زيد فكان في
الصورتين اخص من الاول بعد الاقتران وانما خص بعد الانفراد فاحدهما اسما والآخر في الشهرة لان كل
واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم
يحتج الى المتبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله ع فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم
والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول
في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف ولا يقال ان الثاني
في جاءني الرجل الطويل في الطويل انما هو صفة ولا تاكيد فانه وان كان جامدا لكنه لو حذف كان
مفهوما من المتبوع لو سكت عليه فهو من اعتبار مستقلا اي لا يحتاج في معناه الى المتبوع حتى
الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره
مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كانت علامة تبعية الاول جاز ان يعتبر
غير مستقل نحو جعلنا الاول نحو يا زيد الخ ويا اخانا زيد منبهه والثاني نحو يا غلام بشر وبشرا
معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا قوله ع انا ابن التارك البكري بشر وكذا النسق
يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث العلة المذكورة بعينها والغالب
نحو يا زيد وعمرو وبالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان الحرف كحرف
النداء والمعطوف صالح لمباشرته والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة
بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه
وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد الثاني نحو اعجبني زيد
علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه عليه
المضاف ويجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال الرضي في قوله رايت قومك اكثرهم و
وجوههم اولها انما المراد رايت اكثر قومك وعرفت وجوه اولهم وكذلك نسبت الحكم تو كيدا كقوله تعالى
فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب لانه بالتفسير بعد الابهام اشبه فالحاصل الفرق آخر الكلام للبدل

في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك ففيما تكرر العامل فيه ظاهرا فتباين شيء يعرف المخاطب ذلك
فيما لم يتكلم ولنا ان ندعي ذلك فيما سمي عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقا بينهما
بعدم وجوب توافق والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب بتجويز
المخالف فيما سمي عطف بيان ايضا وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما
والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح
اذ مدلول قولك جاءني زيد اخوك لو كان عين مدلول زيد لكان تأكيدا ونحن نعرف ان الاخ
يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليه زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان
كان احدهما يدل على معنى فيه لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل البعض جزء الاول
نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بغير الاول والثاني ملابسة بغير الكلية
والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره واشتريت زيدا
اخاه والاشتمال يكون من بدل الغلط وانما قيل لمثل بدل الاشتمال [illegible] لاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه
ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول مشتوقة الى ذكره منتظرة له فيجي الثاني ملخصا لما اجمل
في الاول مبينا له وقال المبرد والقوافي [illegible] يسمى بدل الاشتمال لان الفعل المسند الى
المبدل منه طالب للبدل ليفيد [illegible] لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا
يكتفي به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر في انه لم يسلب
نفسه بل سلب شيئا منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد لانه
يمكن ان يكون الحكم [illegible] وكذا اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا بتعليق ما [illegible]
من المعنى بخلاف ضربت زيدا حماره فانه بدل الغلط لان ضرب زيد غير محتاج الى شيء اخر والقول [illegible]
الاشتمال نحو قتل الامير سيافه [illegible] الوزير وكلاؤه [illegible] لا [illegible] وهو من المبدل
منه معينا بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير مجمل اذ
يستفاد ضرورة من قولك قتل الامير القاتل سيافه وكذا في امثاله فالحق ان مثل هذا البدل يطلق
ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول او لا والاول بدل
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني بعض مدلول الاول او لا والاول بدل البعض والثاني اما ان يكون
الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما او لا والاول بدل الاشتمال والثاني
بدل الغلط وهذا الدليل يجي بدل الغلط على الاثر اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد

واما اذا كان طالبه [illegible] البدل فقد لا يوجد الا في بدل الاشتمال وفيه بحث

ونقول

وتقول في توهم انك غالط كمن [illegible] جنبيا وهذا استعمله الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة
وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك
وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اذا
اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان
وهو ان تتعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه
بذكر المقصود ولا يجي الغلط الصريح وبدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن غفلة وغلط تراه
ما يكون في شعر [illegible] في كلام [illegible] الاضطراب عن الاول المغلوط فيه بدل ومعنى بدل الغلط البدل
الذي كان [illegible] الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل
يجب موافقته المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا في التعريف والتنكير
واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها المبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل
والمبدل منه في الابدال الاربعة يتعادل معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس فالاربعة
في الاربعة ستة عشر امثلة الكل بزيد اخيك برجل اخ لك برجل اخيك بزيد اخ لك امثلة البعض
بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له
برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان
نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هو في بدل الكل من الكل
وان [illegible] نكرة بالنسب في المعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة قال ابو علي في الحجة ومعنى
يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس طوى اذا لم يجعل طوى اسم الوادي بل جعل كان مصدرا [illegible] من الطي لانه قدس مرتين
كانه طوي بالتقديس وكقول الشاعر من: انا وجدنا بني جلان كلهم * كساعد الضب لا طول ولا قصر
اي لا ذي طول ولا ذي قصر فعلى ما ذكرنا في هذا البيت فان لم تفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز
لانه يكون اتيانا بعد التعريف نحو بزيد رجل [illegible] لا فائدة فيه ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين
ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة للبدل مستانفة للابدال
وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر من قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار [illegible] كانت باعتبار
التعريف والتنكير امثلة الكل [illegible] زيد اخوك واذا كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم
انا نعلم لفظ الزيدين واخوتك وكان الزيدين اخوة المخاطب [illegible] مع المخاطب
يتوهمون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي [illegible] كلامهم في

قدم الشارح المحقق انه سيعتبر رجل خير منك فالبدل انما هو النكرة الموصوفة غايته انه حذف الموصوف وبقيت صفته [illegible] ويمكن ان يقال تقدم على مذهب [illegible] وبعضهم [illegible] لاجل جمود البدل الا لاجل وصف النكرة المبدلة فتامل

مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر
نحو اخوك لقيته زيدا اياه بتقدير لقيت زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يجيء آخر الباب لكان تاكيدا
لفظيا ايضا لا بدلا كقولك رايت زيدا زيدا كما اضمر سيبويه ان تكرير اللفظ عندهم اتفاقا والمظهر من
المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا
يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والغالب [illegible] فيه مثله
نحو يد زيد قطعت زيدا اياها [illegible] هو [illegible] مر بلفظه في جملة واحدة ونحو
ذكر لجملتين [illegible] الكلام [illegible] والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال
كرهت زيدا جهله والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهله وابغضته اياه والمضمر من المظهر كرهت
جهالة زيد وابغضت زيدا اياها والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا
دابته والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر نحو كرهت زيدا
اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر نحو زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل البعض من الكل
بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض ولا
بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول
واما [illegible] بدل الغلط فيجي على قلة ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود
النار ذات [illegible] وقصتهم [illegible] الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز ان يكون اللام سد مسد الضمير نحو قولهم
مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف المضاف سهلها وجبلها ومنه نحو قوله [illegible]
[illegible] قال الاخفش [illegible] زيدا الاخ [illegible]
السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر [illegible] اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط
اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب كما اذا عرفي بدل البعض [illegible]
[illegible] وقال في بدل الاشتمال ذريني ان حكمك لن يطاعا وما الفيتني
حلمي مضاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم
المعول [illegible] لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه [illegible] لم يجز [illegible] لفائدة بدل البعض
والاشتمال والغلط لان الظاهر [illegible] هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول
الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اعني المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف لكان البدل انقص
في التعريف من المبدل منه فيكون انقص منه في الافادة اذ الدلالة واحدة [illegible] زيادة التعريف
وجاء الاخفش [illegible] في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو [illegible] كان الثاني تاكيدا
لا بدلا لان فائدة الثاني في المثالين زيادة [illegible] المسكنة والكرم ظاهرة [illegible]

ولم يجي منه غلط [illegible]

في التعريف

في التعريف مع ابدال الادنى من الاعلى نحو مررت برجل عاقل غير نكرة [illegible] المعرفة وانه كان في
المعرفة فانه من التعريف الذي ليس في تلك النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه
الذين خسروا انفسهم [illegible] مقطوع [illegible] اما مرفوع الموضع او منصوب [illegible] ان يكون كل
منتصب مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا [illegible] قال ابن مالك لا يبدل [illegible] من الضمير [illegible] استتار [illegible] فعل امر وتفعل في الخطاب وافعل
ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني جمالك
ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا [illegible] ولذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا [illegible] متضمن الاستفهام [illegible]
قوله تعالى عم يتساءلون عن النبأ العظيم [illegible] الاستفهام [illegible] واختلف النحاة في المبدل منه
فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه [illegible]
من [illegible] البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى [illegible] بدل الغلط [illegible]
ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان
ضمير [illegible] يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت [illegible] اخاه زيدا
كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال وكان [illegible] كانه ما حاجبيه معين بسواد
لم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الاعضب وقد
يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف
له العذاب وكقوله ان [illegible] على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجي طائعا ولو كان الثاني بمعنى
الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا [illegible] ولا اعرف [illegible] والذي يتصل به
مذكور [illegible] وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز فيه التفصيل الاتباع والقطع كقوله تعالى قد كان لكم
آية في فئتين التقتا فئة تقاتل [illegible] وكنت كذي رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويروى [illegible] فان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال
رجل فاضل وآخر كريم [illegible] بالوصف
واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم البدل ثم بالنسق [illegible] بالنعت قبل التاكيد
[illegible] النعت يفيد [illegible]
الاول [illegible] التاكيد وانما يقدم التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول
التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على النسق فلان البدل له نسبة [illegible] المبدل منه اما بالكلية
او البعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والنسق اجنبي من متبوعه عطف البيان تابع

عطف البيان

ولو كان في حكم الطرح [illegible] التابع

غير صفة يوضح متبوعه مثل أقسم بالله أبو حفص عمر وفصل من البدل لفظا في مثل أنا ابن التارك البكري بشر
قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لأنه لا يوضح المؤكد بل يحقق أصل نسبته أو شمول النسبة لأجزائه
وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند النحاة لأن الأول عندهم في حكم المطرح وفي حكم
المعدوم فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة ولا يخفى أن يخرج بهذا
الابدال الثلاثة فيدخل غير عطف البيان كما ذكرنا ويخرج بدل الغلط باعتبار المعنى مطلق البدل قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر قصته أن أعرابيا أتى عمر بن الخطاب فقال إن أهلي بعيد وإني على
ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الأعرابي فحمل بعيره ثم استقبل
البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر
اغفر له اللهم إن كان فجر وعمر مقبل من أعلى الوادي فجعل إذا قال اغفر له اللهم إن كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فأخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فإذا هي نقباء عجفاء فحمله
على بعير وزوده وكساه قوله في مثل أنا ابن التارك البكري بشر إلا أنا قلت في مثل إشارة إلى أنه
الفرق يتبع في غير هذا الباب أيضا كقولك يا أخانا الحارث ولو جعل بدلا لم يجز يا الحارث
وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والقول بجواز الضما
وينبغي ألا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد أنكر رواية الجر وقال لا يجوز
في بشر إلا النصب بناء على أنه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الأسدي وتمامه
عليه الطير ترقبه وقوعا قوله عليه الطير أي ينتظر التارك أن يجعلنا ما يبقى من البصير والأحسن أن يجعل قوله
ترقبه حالا من الطير أي كائنا عليه وإن كان مبتدأ قوله حالا من المضمر المستكن في عليه ومعنى قوله
أعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده لأن الأول فيهما كالعطف بيانه والمعطوف عليه محذوف والأصل
أعجبني شيء من أوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا أكرمت من زيد أي بعضه فحذف
منه المبدل منه وهو المعطوف عليه وأقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه فهذا
ما جاء في الأربعة وهذا آخر قسم المعربات من الأسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله أجمعين
المبني ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب قوله المبني كما مر في حد المعرب احترازا بأنما بني لفقد
موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدودة كواحد اثنان ثلاثة والفاعل نحو ألف وزيد وعمرو وبكر ولما بني
لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهة الحرف أو الفعل الماضي وهي التي تجمعهما أنه بني
لكونه اسم فعل كما يجيء لأنه لا يناسب مشابهة لفظه أو لأنه لا يحتاج أحد الشيئين ههنا لا للأشياء التي بنا في بيان اللفظية
قال المصنف قول فيه ما لا يخلو آخره كما سر في انتفاء الاختلاف فيه على تقدير ماهية المبني فيه من سعيد
فعلى ماهية المبني بالشيء أن يجعل تعقل ماهية المبني في على معرفة انتفاء الاختلاف فيه على ما ذكر كما ذكر

في

المبني

في الإعراب فعلى هذا وقد بين الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد أيضا لا يعرف ماهية المبني على
الإطلاق ولا يعرف إلا صحة المبني لو لم يعرف الآن إلا تعريفا للمبني المبني لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله
ضم وفتح وكسر ووقف قوله أي ألقاب حركات أواخره وهذه المذكورة ألقاب الحركات وحدها دون
ألقاب الإعراب فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضا كما مضى فيقال في الفاعل في نحو
زيدو الزيدان والزيدون مرفوع ولا يقال في نحو لا رجلين إنه مبني على الفتح ولا في يا مسلمان ويا مسلمون
إنهما مبنيان على الضم وسكونه والضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات
المبني كقولك حيث مبني على الضم أو حركات المعرب كقولك النون في زيد اترى يحلم بالضم في حال الرفع أو هذا
وذلك كقولك في جيم رجل المنون مخلوط بالضم ولا يقع على حرف البناء ولا يقال لا زيدان مبني على الفتح
وأما ألقاب الإعراب فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضا فيقال في نحو في زيد والزيد
والزيدون إنها مرفوعة فعلى هذا يذهب المصنف والذي يغلب في ظني أن المتقدمين من النحاة يطلقون ألقاب
الإعراب أيضا أعني الرفع والنصب والجر إلا على الحركات المعينة كالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر
كالكسر ثم إنهم يطلقون على الحروف القائمة مقام حركات الإعراب أسماء الحركات بحسب اطلاقهم في
نحو الزيدين إن الزيدين منصوب مجازا وكذا في الحركات القائمة مقام بعض الحركات مقام بعضها كالمطلق
اسم المنصوب على النائب مجازا في نحو في السموات واحد في خلق الله السموات وياء من المنصوب
والثاني مجرور فلا يبقى لما نحن فيه إلا أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء أسماء تلك
الحركات مجازا فيقال في نحو لا رجلين إنه مفتوح وكذا في لا مسلمات إنه مبني على الكسر ويقال في يا زيدان
ويا زيدون إنهما مبنيان على الضم مجازا لكونه إذا قيل ألف الثانية الملاحقة في يا زيدان مبني على الضم
ولا رجلين على الفتح وجه هذا التمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما
في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب
في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركبات
والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف قوله حصر جميع المبنيات جملة فليطلب كل
واحد منها علة البناء ولأن أصل الأسماء الإعراب كما مر في أول الكتاب ولذا كان مبنيا على الحركة فليطلب مع
ذلك علة ما أوجب لها أحد اللبناء على الحركة فإن أصل البناء بالسكون لأنه ضد الإعراب والحاصل كونه ولم
الحركة المعينة لم اختيرت دون أخواتها قوله المضمر ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره
لفظا أو معنى أو حكما قوله أعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان
إلا لمعينين وكذا الضمير الغائب نحو قولك زيد ضربته هو المذكور بعينه في جواب من ذلك زيد أو ضربت وفي
المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء الظاهرة فإنه لو سمى المتكلم والمخاطب بعينهما

المضمر

ربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحرف في
وضعها على اقل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن واياك مجراها
طردا للباب واما لشبهها لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
كاحتياج الحرف الى ما يتبين به معناه واما لعدم موجب الاعراب فيه وقال بعضهم لاستغنائها عن الاعراب
لان الاعراب يحتاج اليه الاسماء لتوارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف
المعاني عن الاعراب الا ترى ان لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضميرا خاصا قوله ما وضع لمتكلم
يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب ونحو للمخاطب يا زيد افعل كذا وقولك الغائب زيد فعل كذا لان لفظ
زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب
المتقدم الذكر لان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر وغيره ثم قوله
كلها تطرأ الا في حال المنادى قبل النداء ولهذا تقول للمسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت وكذا في قولك
للمسمى بزيد زيد ضربت لانه ليس لغائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما فلا بد ان يقال كلام الا ان يا دليل
الخطاب والتبس غيره زيد ضرب دليل التكلم ويدخل في حد لفظ المتكلم والمخاطب الا انه يقال لما وضع
لمتكلم به او لمخاطب اي المتكلم بهذا اللفظ بعينه والمخاطب وكذا في حد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد
فيقال لما وضع لمشار اليه حتى لا يدخل لفظ المشار اليه قوله لفظا او معنى او حكما قسم التقدم اللفظي
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب
غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما
ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان وثانيهما ان يدل سياق الكلام على المفسر
التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك
السياق ان يكون ثم مورث فرجع الضمير اليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان التقدم
الا انه لا يجوز ان يجعل التقدير قسيم اللفظ لانه كما قال في اول الكتاب في المعرب باختلاف العوامل
لفظا او تقديرا فقال بعد التقدير فيما يتقدم حكما والتقدير فيما عداه فيجعل نحو ضرب غلامه زيد
تقدم معنويا لانه متقدم معنى وتقديرا لا لفظا اذ لم يجز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال
ليس لفظ المفسر متقدما قبل المضمر فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت انه كان متقدما من حيث
التقدير قيل نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كان متقدم اللفظ ايضا
في التقدير ولا فرق بينه الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو
اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي الى المفسر الملفوظ به

او المقدر

او المقدر وتقدم على الصواب في باب الفاعل وهو قوله نحو ضرب غلامه زيدا لانه متقدم يرجع اليه هذا
الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز
فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقال التقدم اللفظي ان يذكر المفسر
قبل الضمير وكلاهما سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى
مقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى
متاخر عن الفاعل على ما علم اذا تقدم ما يصلح للتفسير ثم ان فسر عليه فالمفسر هو الاقرب للتفسير نحو جاءني زيد
وبكر فضربته اي ضربت بكرا ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته اي العالم
والمتقدم المعنوي الا يكون المفسر مصرحا بتقدمه بل هناك شيء غير ذلك الملفوظ يقتضي كون المفسر قبل
موضع الضمير وذلك المقتضي اما العامل المقتضي لكون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد
ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه على الثاني
نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير المتصل
بذلك الفعل نحو هذا سواء له القرآن بينه او منفصل عنه نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله
لمن خرجهم وكذا الصفة كقوله اذا زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر
استلزاما قريبا كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله
تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر اذ
النزول في ليلة القدر التي هي في رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان
الذي انزل فيه القرآن وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة مع ذكر على ظهرها دال على الارض
وكذا الفناء مع ذكر لفظ عليها في قوله تعالى كل من عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت ... الحالة
ولحق اذ هو في باب الوارث والمتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه
على محل الضمير الا ذلك الضمير نحو انه زيد قائم لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا
الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضي ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب
ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره
خلاف وضعه **فان قلت** فاي شيء حمل العرب على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه **قلت**
قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوق نفس السامع الى العلم
على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا وبالتفصيل
ثانيا فيكون آكد **فان قلت** فهذا الضمير في هذه الحالة استحق على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط

والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب
سعيه في الغنى والسفيه الى خلاف

التعريف يعني تقدم المفسر قال ومتى يعني الذي عاد عليه ان نكرة كما يجي في باب المعرفة وعند النحاة يسمى معرفا
لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فيتقبل الوصول الى التفسير فيبقى الابهام
الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا بتعريفه مع وضعه من التعريف
لا تتصل حين لم ... فانه اتى بالمفسر ... بالاصل فيصح النحاة الذي يكتفي التعريف من ... فاذا ... ثانيا
الجنيان في ربه رجلا ونعم رجلا ... رجلا ونساء مثلا فهذا هو الاسم الجنس المنصوب لم يوت به الا للغرض
التفسير والتبيين فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير تم مقام المفسر المتقدم فالحمل في مثله
في غاية الظهور وقريب منه ضمير ... مبتدا مفسر ... لم يوت بالبدل الا للتفسير واما في
ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم تات لهذا التفسير كالتمييز المذكور بل لمجرد التعليل لان قصدهم التفخيم
الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا فسهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير ... وله
الاوله واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فلم يجوز ذلك لانه بعيد لان
يجوز تاخر المفسر لفظا ومعنى قصدا لتفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفخيم لا لفضل كما في ضمير رجلا زيد
او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير ... في ضمير التنازع معدوم اعني قصد التفخيم
والمجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير فضعفه من ثم حذفه الكسائي في مثل الفاعل مع ان فيه
محذورا ايضا ليس بدون الاول وما اجازه ابن جني والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير
المفعول المتاخر بالفاعل المتقدم ليس بضعف ما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل
والمفعول لاجل ان العامل واحد اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في
باب التنازع قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي ... اصرف ... للتفخيم فيتنقل المفسر في ذهنك
ولم تصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى المتنقل في خاطرك راجعا الى المذكور قبله وذلك
المتنقل في حكم المفسر المتقدم ولا يتم ما ذكره في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم وهو متصل
ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني بالمستقل بنفسه
انه لا يحتاج الى الكلمة التي قبله لكونه كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو اياك ضربت
ايا ك او اتصل به نحو ما انت قائما عند الحجازيين وذلك الظاهر يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله
نحو ما اليوم انت قائما الا ... ما قبله ... لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي
قبله ويكون كالتتمة له لان العامل وكبعض حروفه كالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب وزيد يضرب وهند
تضرب وضربت واضرب انا وتضرب واضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب
والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقه ولعل المستغني ... في نحو زيد ضرب
هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي ... الباب في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل

كما يجي شرحه وهو منفصل عن عامله فانك تقول زيد الضارب اليوم هو وعمرو وهند زيد ضاربته اليوم هي ومر
مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفع والنصب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك
خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى
ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي الى غلامهن وبهن اعلم ان الضمير
انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس ... اوله
وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ... لم يكن المجرور الا متصلا لان المتصل
كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والجر وكذلك ... الفصل
جائز بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قوله ذا ... الظاهر فرقنا ... في الضمير الذي هو
اشد اتصالا بعامله من الظاهر فلم يلتفت الى الواضع في الضمير وكل ... الخمسة
لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر
او مؤنث فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين
يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم
لان المشاهدة تكفي في الفرق وانما لم يجعل لمثنى المتكلم وجمعه صيغة هي انا وكذا قولك
نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه
لان مثناهما انتم انضم اليه لفظ آخر ... بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت
يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك
فصل قلت انا وزيد او انا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت
انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الآحاد
والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجري عليه سائر الاسماء
والمجموع فان جعلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب المشاهدة
وكثيرا ما يجي في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
المعظم نفسه نحن وايانا على النفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك

نحو ضرب وضربت وضربا وضربنا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين التثنية
والتاء حرف تانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في
المنفصل البارز نحو هو وهي هذا وبقية الانواع الخمسة مجارية هذا المجرى اعني
ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة
لها اثنا عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع
المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول
انما ضم التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس
وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم تخفيفا
وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب
المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص الفرق بالخفيف فلم
يبق للمؤنث الا الكسر لان رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث اولى وزادوا
الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت
فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف
العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة
لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذا ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو
وحذف واو الجمع مع اسكان الميم اطرادا لما ضمير اشهر من اثبات الواو وضم ما قبلها
وذلك لانهم لما كثروا الضمائر وحموها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم ياتوا
بنوني المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها في هذان وهؤلاء واللذان واللذون فبقي
الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو
وسكنوا الميم التي ضموها لاجل الواو لئلا يلتبس بالمثنى لثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت
الواو وضم ما قبلها فلان ذلك مستعمل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف واما الذي
يسكن ميم الجمع يخفض بضمه وجيء في الامر فصد لجوع الضم والواو ولان الضمير ايضا صار كبعض
حروف الكلمة فكان الواو تطرفا ويجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الترخيم
ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها وبعض
كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختار
النون لمناسبتها بسبب الغنة للميم والواو معا مع كونها الثلاثة من حروف الزيادة واستنق
ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب

ارادوا

ارادوا ان تكون ضمائر الغيبة اخص من ضميرها فابتدأوا في المفرد بغاية التخفيف وهي التقدير
من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هي علامة
التثنية في كل شيء وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال
ولو ان الاطباء كان حولي ۞ وكان مع الاطباء الاساة ۞ استثقالا للواو المضموم ما قبلها
في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو اذ الكاف نون واحدة وقول النحاة ان الفاعل
في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تقريب لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع لهذين الضميرين
لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه من نوعه مثل حالة المعنى الا ان المقدر فوق ذلك
المصرح به وكيف لا ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت
بل المفصول غير المصرح به المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في
ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان الضمير المفرد ينبغي
ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف تانيث لا ضمير بدليل
ضربت هند وقد قيل بجعل الالف والواو والنون حروفا كالتاء كما يجيء في اخر
الكتاب نحو اما الحارث واكلوني البراغيث ويعصرن السليط اقاربه ۞ هذا
كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة
بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون
وكذا نفعل نحن في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى الضمير ابدا واما تفعل فانه وان كان محتملا
للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميرهما اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز
ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف
تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانه استكن كحكم كون ضمير المفرد افعل ونفعل
المثنى مع ان القياس يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل
للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني
ان الحروف الاربعة في المضارع والاخر اعني الالف في المثنيات والواو في جمعي المذكر والياء في
المخاطبة والنون في جمعي المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون
وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك لحمل المضارع على اسم الفاعل واستنكارا
لوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها اعني النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها جزء عرضي في اقتضاء الفاعل واقتضاؤها
له لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يجيء بعد

وايضا الالف علامة والواو في مثنيات الاسما وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت
علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت في مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها
لان الصفات فرع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع
فلم يمكن ان يجعل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير بعد الالف
في المثنى والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو
لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو جاءني زيد راكبا غلامه
ثم يعمل جائي في غلامه وكذا استكن النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل ولهذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار في مفرده اذ هما اجدر فلزم الاستتار في الكل
فان قيل لم لم تجئ الضمائر بعدها منفصلة كما في بعض المواضع قلنا لم يجز انفصال الضمير بها جاء بعد
منفصلا نحو ما انت كريم على انه يجئ للصفات المرفوع للفعل المضارع الاتي في نحو قائم هما وما قائم
انتما ولا نجعله على ضمير لما بينا في الصفات الاتي نحو قائم هما وما قائم الا انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو
فهو المنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما يجي ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل للافعال
والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو
هنا وقد تتقدم ... انا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون
مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف
فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلذا اكتب بالالف لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف
على نونه ساكنة وقد يعرف فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فزدي انه قال ان كنت
ادري فعلي بدنه * من كثرة التخليط اني من انه * وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في
السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله * انا سيف العشيرة فاعرفوني * حميدا قد تذريت
السناما * وجاء في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة
قال ابو علي لا اعرف فرقا بين الهمزة وغيرها فلا ارى ان اثبت الالف وصلا الا في موضع ومذهب الكوفيين
ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها
هاء السكت له وقفا دليل على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نا في المرفوع المتصل
في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة العامة وتحريك الساكنين وضمه لما كانت ضمير مرفوعا واما الدلالة
على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكانوا عند صيغ
الخطاب للمخاطبين والمخاطب ... وكان القياس سيبويه بالتاء المضمومة فان ان للمتكلم
لما كان اصلا جعل ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعدان كالاسمية في الاسناد فيه

التصرف

التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو
التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما فعل
بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك والمخاطب وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فلما ارادوا استقلال
لفظها لتصير منفصلة جعلوا اياك عمادا لها كما لضمير ... هذا القول بينا اقرب الى الصواب
في الموضعين وقالوا في الغائب هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة
وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف
الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ للحركة الحاصلة بها الاستقلال والاشباع على ما ظن الكوفيون ... الذي اردت من استقلال
سكن الواو والياء تخفيفا وهو وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهوم وهيم وهين فخفف بحذف
الياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النون في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء
وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة للاسم والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانها لا تشترك بين الماضي والمضارع
نحو الاتي الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا والضاربه هما وتسكين هاء هو
وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها كبعض حروفها فجاز تخفيفها تشبيها
بتخفيف عضد وكبد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهي خفيفة فاستثقل الضمة والكسرة عليها
وشبهوا ثم هو وثم هي بقولك فهو وهي لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله
فقلت اهي سرت ام عادني حلم * وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله
فبيناه يشري رحله قال قائل * لمن جمل رخو الملاط نجيب * وقوله دار لسعدى اذه من هواكا * وتسكينهما
في بيت واحد وتشديدهما همدانية قال * وان لساني شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم * ثم انهم لما
فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها
بواسطة فابتدؤا بالمتصل لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعيد فوضعوا للمتكلم
ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان في المتصل المرفوع والكاف للمخاطب
مثل التاء في التصرف نحو لك لكما لكم لك لكما لكن وبعض العرب يلحق بكاف المؤنث اذا اتصلت بها الضمير الياء
وبكاف الضمير ايضا كما يحكى عن اعطيتكيه واعطيتكيها تشبيها للكاف بالهاء نحو اعطيتها واعطيتهوه قال
ابو علي وقد تلحق الياء بتاء المؤنث مع الهاء قال * رميتيه فاقصدت * وما اخطأت الرمية * وربما
كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما
وعليكن وعليكم والكلام في حذف الواو من عليكم وعليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم ثم لما
ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا وافردوا من المرفوع المتصل الغائب فحذفوا

يشترك فيها الماضي والمضارع م

اوله: تعرضت للطيف مرتاعا فارقني

اوله: هل تعرف الدار على تبراكا

تبراك موضع ك

حركة الواو والياء من هو وهي وتقلب الياء في اللغتين ... لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو عليها
تذكرها في التثنية من المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان الاكثر تكسرها الا
فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو وعليهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهي اذن كانها غير
حصين فكانه الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فتقلب ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها ولاجل الساكن
قبل الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكي عن علي انه ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمع نحو
منه ومنهما ومنهن ومنهم اتباعا للكسرة وهذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها
فنقول ينظر فيها الذي كان قبلها فان كان متحركا اشبعت حركتها نحو بهي وعليهو ومنهو وغلامهو وفيتو له
من الضم واو ومن الكسر ياء ومنهم من يختلس وكلهم يجوزون حذف الصلة اي الواو والياء بعد المتحرك اختيارا
مع بقاء ضم الهاء وكسرها نحو به وغلامه ويجيزون ايضا تسكين الهاء ايضا كقوله · فبت لدى البيت العتيق
اريغه · ومطواي مشتاقان له ارقان · وغيرهم يجيزونها اي اختلاس الحركة وحذفها للضرورة الشعر
لا اختيارا فان وليت هاء المذكر ساكنا فان كان الساكن حرف لين كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة
اعني ترك الصلة لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصلها مطلقا نحو عليهي ومنهو
ونحوهما فلهذا يجيء فيها الذي قبلها كسرة او ياء اعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات
والكسر اكثر والقراءة في اكثر الهاء من غير وصل بياء وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسرة في الاول شبه التقاء
الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسرة اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة
ضم الهاء بلا صلة نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو وتجيء فيه اذا كانت بعد الكسرة لغة
خامسة وهي اختلاس كسر الهاء وشيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبلها المذكر حرف لين نحو يرضه
ويصله ... اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا
بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف نحو يؤده في الكتاب العزيز
واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة فهي مضمومة بلا خلاف نحو غلامهما وغلامهم ولهما ولهم
وفاها وما سكن صحيح فكذلك الا ما حكي عن علي من نحو منهما ومنهم واضربهما واضربهم على اللغة الفصيحة وعند الحجازيين غير
حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فقد قال في الواحد نحو عليهم وهم اهل الحجاز كالذي في المثنى والجمعين
ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاميهم وعليهن وبهما وبهم وبهن وحمزة يخص بالضم في
جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل لان الياء فيها بدل من الالف ولعل الياء حكم الاصل فيها قبل
كلمة والاصل كذا على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يضم في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه وعليهما
وعليهن ولعله اتبع الاثر مع ان الحجازيين يضمونها في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر
هذا كله في حركة الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا تخلو من ان تقف عليها او لا فان وقفت عليها

فلابد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذا في جميع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم
الا الالف في ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا تخلو من ان يكون بعدها ساكن او متحرك فان كان بعدها
ساكن تكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو بهم الدهر وعليهم الذلة على قراءة
ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم
غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراءة ابن كثير واشباع الكسر
في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم بلا
مع اختلاس لئلا يترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وكذا ان كان
الميم بعد الهاء المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز في بهم وعليهم وعلى ما هو المتفق عليه في نحو لهم
وغلامهم وقفاهم وكذا منهم على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلامكم ففيها ايضا خمسة احوال حالتان
قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في
غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو
الثالثة وهي مختصة بميم قبلها كسرة او ياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة
الياء او الكسرة قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي ثم لما فرغ من وضع
المنصوب المتصل اخذ في وضع المنصوب المنفصل فجاء بايا متلوا بصيغة ضمير المنصوب
المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو
ايا لا غير وما يتصل به بعده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما
كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضى
وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل بايا اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه واياكم الشواب وهو ضعيف
لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك
وقال قوم من الكوفيين ايا عماد وما بعده اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا
المضمرة ما يختلف آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر
هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قلنا في
انت وقد تفتح همزة ايا وتبدل الهمزة مفتوحة ومكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان
المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما
مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء قوله والمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي
للغائب والغائبة وفي المضارع المتكلم مطلقا والمخاطب والغائب والغائبة وفي الصفة مطلقا
ش اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعول به

والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فتجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل
لأن الفاعل وخاصة الضمير لاسيما المتصل منه كجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر
الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما أبقي دليل على الملقى على ما مضى في الترخيم وعلة استتاره فيما يستتر فيه
قد مضت ولا يظهر أصلا الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته وفي المضارع في أفعل ونفعل وتفعل
ويفعل مخاطبا وغائبة وتفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل
لا ظاهرا ولا مضمرا وهي أفعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل أمرا واسم فعل الأمر مطلقا أي في الواحد
والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن أنت وزوجك تأكيد للمستتر الفاعل بدليل أنك لا تقول افعل إلا
أنا ولا تفعل إلا أنت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل الظاهر والمضمر المنفصل نحو
ضرب زيد وما ضرب إلا هو وتضرب هند وما تضرب إلا هي وكذا في الصفة المفردة نحو أقائم الزيدان
وما قائم هما وكذا في الظرف عند البصريين إذا اعتمد نحو أفي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل
إذا كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما قوله ولا يسوغ
المنفصل إلا لتعذر المتصل وذلك بالتقدم على عامله أو بالفصل لغرض أو بالحذف أو بكون العامل
معنويا أو حرفا والضمير مرفوع أو بكونه مسندا إليه صفة جرت على غير من هي له نحو إياك ضربت وما ضربك إلا
أنا والشر أنا زيد وما أنت قائما وهند زيد ضاربته هي ش اعلم أنه أصل الضمائر المتصل المستتر لأنه أخصر ثم
المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب إلا أنا
ضربت مثلا بمعنى وأخصرية لفظا أولى لأن الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما مر لأن يكونا متصلين
ومنفصلين بخلاف الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما فنقول إن الأصل في المتصل المرفوع والمنصوب أن يتصلا
بالفعل لأن المتصل كما مر كالجزء الأخير من الكلمة التي يليها لكون الشيء كجزء كلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية لها
بالأصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع لكن المنصوب ثم لا يخلو فعل منه فجعل يجعل الضمير
المرفوع كالجزء الأخير منه وأما سائر ما يرفع فهو إما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لأن المتصل
كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس بكلمة وإما مبتدأ وخبر كما اخترنا في أول الكتاب والمبتدأ اسم
والأصل في الاسم ألا يقتضي المرفوع كالفعل أيضا والخبر أيضا اسم والمبتدأ ليس المرفوع أيضا من لوازم أحدهما وأما
ما الحجازية فليست أيضا كالفعل في طلب المرفوع لأنه حرف نفي يدخل على الاسم والفعل ثم كان النصب فيما
بعدها أشهر أولى من الرفع ولضعفه في العمل بطل عمله عند غير أهل الحجاز وأما أن ولا فإن الاسم المرفوع بها لا يجوز
اتصاله بها نحو ما زيد إلا أنت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الأشياء إلا منفصلا وأما اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة والمصدر فهي أيضا لا تقتضي بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه
الأشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالأصالة

وسائر

وسائر ما ينصب الضمائر وهو إن وأخواتها وما الحجازية نحو ما زيد إياك واسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر واسم الفعل إنما ينصب بمشابهة الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب أيضا أن لا يتصل
إلا بالفعل والأسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز
اتصاله بغير الفعل أيضا إذا شابهه كما يجيء فإذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب إما أن
يعمل فيهما الفعل أو غيره وفي الأول يجب اتصاله بعامله إلا في ثلاثة مواضع الأول إذا تقدم على
عامله ولا يكون ذلك إلا منصوبا نحو إياك نعبد إلا في إذا كان العامل محذوفا نحو قتلهن إياه ضربته
وإن أيا مضمر يفسره وإن أنت ضربت ونحو إياه لمن قال من أضرب وقد مر في باب التحذير إياك والأسد
من باب تقدم المفعول على ناصبه وإنما لزم الانفصال في الموضعين لأنه لا يمكن أن يكون كالجزء الأخير
من العامل والمحذوف لأن الضمير المتصل ما يكون كالجزء من عامله فإذا لم يكن قبل عامل بل كان إما مؤخرا أو
محذوفا فكيف يكون كالجزء منه الثاني أن ينفصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل وذلك في مواضع
أن يكون تابعا إما تأكيدا نحو اسكن أنت وزوجك الجنة ولقيتك إياك أو بدلا كقولك بعد ذكر لفظ
إنجيل أعطيت زيدا إياه أو عطف نسق نحو جاءني زيد وأنت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها أن يقع
بعد إلا نحو ما ضربت إلا إياك وما ضرب إلا أنا وإنما قوله وما نبالي إذا ما كنت جارتنا أن لا يجاورنا إلاك
ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا إذا وقع بعد معنى إلا كقوله ع كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا ومنها أن
يلي إما نحو جاءني إما أنت أو زيد وما أنا إياك وعمرا والغرض منه إفادة الشك من أول الأمر
ومنها أن يكون ثاني مفعولي علمت وأعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول كما إذا أخبرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا إياك وأعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت زيدا إياه أو الذي أعطيت
زيدا إياه عمرو ولا يجوز أن تقول الذي علمته زيدا ولا الذي أعطيته زيدا لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول
فأما إن لم يلتبس جاز الاتصال في باب أعطيت أولى والانفصال يجب في باب علمت كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني
في باب أعطيت زيدا درهما قلت الذي أعطيته زيدا درهم أولى من قولك الذي أعطيت زيدا إياه
درهم لأنك تعقد على المتصل لا مانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لإزالة اللبس
في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو أعطيت زيدا عمرا وإذا أخبرت عن الثاني في علمت
زيدا قائما تقول الذي علمت زيدا إياه قائم أولى من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة
ولرعاية أصل المفعول الثاني لأنه إنما هو في الأصل ما يجب انفصاله عنه كما في كنت إياه على ما يجيء وإن
كان الضمير مع غير الفعل فإما أن يكون مرفوعا أو منصوبا فالمرفوع لا يكون إلا منفصلا إذا كان مبتدأ
أو خبرا أو خبر ما وأخواتها أو اسم ما وأما إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة
أو اسم الفعل أو الظرف أو الجار فإنه ينفصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل كما ذكرنا في الفعل ووجب الانفصال

نحو زيد قام اخوه وانت وضارب انا هو لا اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار هو
وانت ومثل الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها اذا علمها
كما في سكن انت وزوجك ومثل المعاملة تقول بمعطوف على الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان
ضاربا هما هما وقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعد هو غلامه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول
ضاربهم نحن وضاربيها هما فان ثبت ذلك فهو على ما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف
اذا كان مع المرفوع بهما جملتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انتما واقائم انتما
ولفظ الدار ها هنا ... بعد ذلك لا تنبيه على ما ذكرناه من رفعهما جملتين باعتبار الوضع لكونه احد جزئي
الجملة فيظهر اذا في اللفظ قرينة كانا احد جزئي الجملة وبينا انه لم يكن كذلك يجب انفصال اسم الفعل غير الضمير
احد جزئي الجملة بنفسه يحتاج الى العرف فلو اتصل الضمير نبه على انه حق ما شابه الفعل يحتاج في الاستعمال الى ان ينفصل
الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما يجب اتصال المرفوع به لكون اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واجبة ساد مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة
كما يحتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن هذا المتصل جزء الاشياء المستكنة لكونها اضعف من
الفعل في اقتضاء المرفوع لانه فرع عليه في ذا العلم يجعل المرفوع به كالجزء منها في الظاهر كما جعل
الاصل الذي هو الفعل كذلك اما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يتصل بالفعل
الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذ التضعيف والاضافة اكثر لانك تقول اخترت اعجبني ضربك
زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان العامل لما وجب انفصاله
عن المنصوب بعد كما الحجازية نحو ما زيد اياه ... وجب انفصاله كما ذكر
في ضمير الفعل نحو انا ضاربه الا اياك وانك ضارب الا اياك ... وانا ضاربك الا اياي وجب انفصال الضمير كما
رايت وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد ولانك في الدار ولا تقول ان اياك ولا اياك وذلك لان الحرف غير مستقل
فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية
فهو يحتاج الى منصوبه لانه لما صار بمعنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به كقوله
تراكها من ابل تراكها وتقول رويدكه وعليكه وحيهله وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين
لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال في الفعل الكافي اسماء
الافعال نحو عليك اياه وعليكه ورويدك اياه ... كما يجيء وان لم يكن الكلام
ذلك خلاف ولما المصدر فانه كالصفة في لم يتصل المنصوب مع التنوين لتنافي التنوين الدال على تمام
الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر الفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب زيد اياك ام تضعف

والاضافة

والاضافة اكثر ولا تمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربانك وضاربوك كما مر في باب الاضافة
ان يكون حذف التنوين في ضاربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا وان كان المصدر فالاكثر
الاشهر اتصال الضمير به نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة وتجويز
الاخفش الضاربك والضمير منصوب واما اسم الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين
كانا او لا الخلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما
الفعل اكثر من مشابهة المصدر ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو الضاربك
وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياه ومعطيكه
واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب ولنعد
الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيد اياك
فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه
فان قلت اليس تقديم الفاعل على المفعول مفيدا لان ذكر المفعول ليس اهم ولو قدمت المفعول على الفاعل
افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون لاتساع الكلام
بل قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والاولى ان يقال انه يفيد الحصر كقوله تعالى بل الله
فاعبد اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول
ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم
الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له وقد ذكرنا انه ليس مسندا اليه
الصفة بل هو تاكيد المسند اليه ثم نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له
ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند
برجل ضاربته هي او حالا نحو جاءني زيد ضاربته انت او صلة نحو الضاربه انت زيد
او خبرا نحو زيد هند ضاربته هو فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد مع ما هو له في الافراد
او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة
او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب لزيد
لا لهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل
فلما كان المتحمل صفة ولا يرتفع هذا اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو
والزيدان العمران ضاربا هما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمع وان اختلفا في الغيبة
والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او ضربت والزيدان نحن ضربانا

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير

او نحن ضاربنا وهند انا ضربتني او تضربني لانّي غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبتيه مع المخاطبين
نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانها والهندات انتنّ تضربانكما فان اللبس
ههنا حاصل ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع
بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم
وكقولك المؤنث انا هند ضاربتها انا فالمراد رفع الالتباس بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد
الاتيان به عند البصريين في صور الصفة الثلاث اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان
لم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فلم يجوزوا ترك التأكيد المنفصل في الصفة الا عند امن اللبس نحو
هند زيد ضاربته قال • وان امرأ اسرى اليك ودونه • من الارض موماة وبيداء سملق •
لمحقوقة ان تستجيبي لصوته • وان تعلمي ان المعان موفّق • وكذا اذا لم يرتفع بالضمير بعد
في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره الملتبس لعلم يلتبس لان التأكيد
فيه لا يرفع اللبس الا في بعض مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانها و هند
انت تضربك والهندات انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد فيها حاصل في كل
موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا
الاختلاف واقع اللبس مع نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء تعرف ان ضاربه مستند الى انا اذ لو كان مسندا
الى زيد لقلت انا زيد ضاربه فلم يكتفوا به قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس كما
ما يجيء نحو خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بضمير لا يجيء نحو حذفه لمجرد رفع اللبس ولو واذا
اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتكه
وضربتك والتي هي منفصل نحو اعطيته اياك او اياه • ش اذا ولي ضميران عاملا الخ اليا من انواع
اتصال الضميرين المذكورين فان كان الثاني تابعا فلابد من اتصال الاول والانفصال نحو اسكن انت ورايتك
لا لان الاول التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كالجزء منه وان لم يكن فان كان
احدهما مرفوعا فاتصاله هو الواجب لتقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا
في الاتصال وكانه كالجزء من الفعل حتى يسكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي الفعل المرفوع فلابد من كونه متصلا سواء
كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بشيء المتصل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه
على ما سبق وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكه زيدا وجاء المنصوب المتصل
بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتكه فالضمير الذي يلي الى المنصوب اما ان يكون انقص منه مرتبة في التعريف نحو

اعطيتكه او اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند س وغير س جوّز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه
زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيته اياك وكذا خلتكه وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل
الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا انفصاله على الاول بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من
جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول لعله لا يجب انفصاله كالاتصال المرفوع والانفصال
في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في
باب ما لم يسم فاعله فكان للثاني اتصل بغير الفاعل وفي نحو خلت بعيد الخبر للمبتدا والخبر الاصل فيه
الانفصال ووجب اتصال الاول لما تقرر من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل وان كان الثاني
اعني الاعرف فيجب انفصاله عند س وحكي بعض النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهوني
قال انما هو شيء قاسوه ولم تكلم به العرب فوضعوا الحروف غير مواضعها واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما
اوجب س في الثاني الانفصال على هذا المذهب لان الاول لما كان انقص [illegible] كونه
متعلقا بما هو اعلى منه والذي يجوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث
اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول انه كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال س جاز
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد
يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه س والنحاة القائلين بجواز اعطاهوك
واعطاهاني استحسنوا اعطيتنيني اي خشيتني تخشيني وهذا دليل على انهم يقولون به وانما كان
الانفصال ههنا ايضا اولى لانزواء نفس الثاني من التعلق بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما
جاز في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح
اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجيء في التابع نحو ضربتهوه كما جاز اعطاهوها لان طلب الفعل
المتعدي الى المفعول ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه التأكيد فلما كان ضعيف المعنى ما اشد كان اتصاله
ابقى من اتصال التأكيد هذا كله في الضمير بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما
مرفوع متصل ولا يكون الا مشتقا كان نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله
ايضا نحو ضاربك اياك وان كان الاول مجرورا فكان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل
منصوب اي ينظر الى الثاني هل هو انقص تعريفا او ازيد او مساو فاذا كان ما بعد الضمير المجرور
انقص تعريفا كان لك الخيار في الانفصال والاتصال قال • فلا تطمع ابيت اللعن فيها • ومنعكها
بشيء يستطاع • وكذا اسم الفاعل نحو معطيكه او معطيك اياه فهو مثل اعطيتكه واعطيتك
اياه الا ان الانفصال فيها اعني الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد
في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته

وكذا يجب الاتصال في الثاني اذا كان ازيد لوسا ويا ايخبرك يعطيك وضربهو قال ٭ وقد جعلت
نفسي تطيب لضغمة ٭ لضغمهماها يقرع العظم نابها ٭ وان كان بعد الضمير المجرور مرفوع
فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا
يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند
هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور
قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الثاني
اعرف او لا قوله فان قدمت احدهما اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب
انفصال الثاني نحو اعطاه اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما
اعرف ولم تقدمه وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط
الثلاثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف متقدما كان لك الخيار
في الثاني وعلل جميع ذلك مشهورة مما قدمناه قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاه
اياك وان كان اعرف لكن ليس متقدما كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رأيت
والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها وجاز لولاك
وعساك الى آخرها انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لانه ليس في الحقيقة مفعولا
حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما
قيام زيد كما يجي في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة ٭ لئن كان اياه لقد حال بعدنا ٭ عن العهد
والانسان قد يتغير ٭ وقال ٭ ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عريبا ٭ ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا
وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني قال ٭ عددت قومي كعديد الطيس ٭ اذ ذهب القوم الكرام ليسي
وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود ٭ فالا يكنها او تكنه فانه
اخوها غذته امه بلبانها ٭ ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته قوله والاكثر
لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا وعسى الضمير المرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل
فعل محذوف وما بعد عسى مرفوع باتفاق فيجب على الوجهين الانفصال وقد يجي بعدهما الضمير
المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا
كقوله ٭ لولاك في ذا العام لم احجج ٭ وقوله ٭ وكم موطن لولاي طحت كما هوى ٭ باجرامه من قلة
النيق منهوي ٭ والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون
لبعض الكلمات مع بعض حال لا تكون لها مع غيرها فلولا الداخلة على المضمر حرف جر مع انها غير عاملة قبل حرف جر
بعدها نحو لولا انت ومثل ذلك لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها

تنصبها كما يجي وفي قوله نظر وذلك ان لعل اذا لم يكن زائدا كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا
متعلق فيه ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع
بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لانه غلط مما يكفيه بتقدير زيادته واذا لم يكن زائدا فلا بد له
من متعلق فيكون مفعولا لان المتعلق لا يستلزم وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدهما
ضمير مجرور نائب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه
بان التغيير عنده تغيير واحد وهو تغيير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فان فيه
تغيير غير واحد فيما يرجح مذهب الاخفش بان تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب
بخلاف تغيير لولا بجعلها حرف جر على تكلف خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب
خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذا الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا
فعل ما بعده فاعله وقد جاء بعده الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وعساه ففيه ثلاثة مذاهب قال سيبويه
عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كما هو حمل
لعل في اسمه فتنصبه به ويبقى خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون
الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر
لعل في الاصل خبر المبتدأ ولا يقال انت ان تفعل فلا تقترن المضارع في عساك ان تفعل لانه سبب خبر لعل
وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك حملا لعسى على لعل
في اسمه فاخوذ خبره ايضا في طرح ان عن خبره لكن لم يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج
كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا بان حملا على عسى في الخبر وحملا كما حمل عسى عليها
ان تفعل على لعل في اسمه وحمل قوله ٭ لعلك يوما ان تلم ملمة ٭ وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك
تهلك ان تلم ملمة الهلاك تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير
عن اصله والضمائر تجارينا على القياس تبعا لتغيير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب
الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما ان جر لولا مختصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج
كما لا يقال لولا زيد اتفاقا فانهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال
ولي نفس تنازعني اذا ما ٭ اقول لها لعلي او عساني ٭ لان هذه النون لم تلحق اليا بعد الفعل الا اذا
منصوبة وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسما لعسى
وقولك ان تفعل او تفعل يعني بلا ان منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت
تفعل ونقل عن المبرد وحده في نحو يا ابتا علك او عساكا ٭ احدها ان الضمير البارز منصوب بعسى
خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجوه احدها

ان يجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني ان ذلك لا يستقل الجاء بدل الضمير المنصوب الفعل المضارع
مع او بحذف اخرى عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل انه تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال لعين
على الاول انك مثلك ويكون يفعل في عساك ان تفعل حالا من الكاف وتفعل اسم عسى عليه حسب مدلوله
الكلام كما تقول في عساك تطغى بالمراد على الوصل اي ان تطغى او يكون المضارع بتقدير ان كما في
قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا التكلف ايضا
وايضا ليس لذلك الفصل وغيرها مر وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى
جنب الفعل لانه متصل به كما في ضربك زيد والاسم المحذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على
حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيد واما مذكور كما
قال عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير انه اقول انما احتج حذف الفاعل الظاهر ركما
الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب منه الكسائي في
في جواز حذف الفاعل كما مر في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون
عسى الا ان تفعل عنده بمنزلة كاد ربك الفعل كما كان عسيت انه تخرج عند النحاة بمنزلة كاد ربك
الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرا الا ان احدهما والآخر حدث الا ان تقدر في احدهما مضافا اي
عسى حال انك تفعل او عساك صاحب انك تفعل كما يجي في افعال المقاربة ونون الوقاية مع الياء لازمة
في الماضي ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن واخواتها مخير ويختار
في ليت ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما
قبل ياء المتكلم يجب كسرها كما مر في باب الاضافة ولما تشبه الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح
والياء التي هي كما تبين في اول الكتاب كره وجودها فيما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مما اتقى تبعيض
من الجر كما دخلها في نحو اعطاني ويعطيني اما الحقت الباب فانها الكسر مقدرا على الالف والياء او لان النون
كما في عصاي وقاضي ومع الخامس نون الاعراب نحو يضربونني ومع نون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع
المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل
ولم يحفظ الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل ادعوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء
الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة والتاء في الكلمتين في نحو قل ادعوا
مستقلة فنقول تلزم هذه النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب
والتي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان ويفعلون وتفعلين فتلزم النون في غير
هذه الامثلة سواء كان معه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الثقيلة او الخفيفة او لا وقوله
هل تبلغني دارها شدنية * لعنت بمحروم الشراب مصرم * الاولى غير خفيفة والثانية نون الوقاية

وانما جاز

وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع
المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا يستغرب كونها للوقاية اذ اعراب الفعل ليس لمعنى كما
هو مذهب البصريين على ما ياتي في خواص الافعال وكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونون التاكيد
هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية لكون الحذف والثقل حاصلا بها لا من نون الاعراب اما على قول
من قال وهو ان المحذوف نون الاعراب انها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم
حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون
الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال * تراه كالثغام يعل مسكا * يسوء الفاليات اذا فليني
ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون الاعراب في نون الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احداهما وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما
بلا ادغام وقرئ قوله تعالى اتحاجوني على الثلاثة الاوجه قوله ولا تحذف نون الوقاية من لدن الا في
عند س والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في
السعة وعلى كل حال كان حقها ان يذكر والم اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي
لانه قال فيلا انه انت مخير والعلة حملها على ما قال الا الحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا
لمحافظة على سكون النون اللازم واما لم يأت بها في علي والي ولدي وان كان آخرها ايضا ساكنا يكون
لازما لانه من الكسر اذ ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك لان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا
او ياء حركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كما تبين في باب الاضافة فلا احتاجوا الى نون الوقاية
في نحو فتاي وعصاي وقاضي ومسلمي في قاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون
ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان لا تجلب في نحو يدعو ويخشى ويرمي
واضربي ورما في نحو ضرباني واضرباني واضربني وان نفيتوا بخو يدعوني وضربني ورماني واضربي
واضربي قلت ذلك لاجل ان الباب الفعل يجري على نحو واحد لان الاصل الفعل هو الصحيح الذي
التالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم تجلب نون الوقاية لدخلها الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله
الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل بالضمائر المذكورة قوله وان ولكن واخواتها يعني اخواتها
ان وكان ولكن واما ليت ولعل فيجي حكمهما بعد والمجاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها
الفعل على ما يجي في الحروف والمجاز حذفها فلان الحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان
ولكن وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت الاشهر في ليت ان تحذف نون الوقاية
لا يجوز الا للضرورة الشعر لا في السعة كذا قال س وغيره * كمنية جابر اذ قال ليتي * اصادفه وافقد
جل مالي قوله ومن وعن وقد وقط كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند س الحذف في

هذه الكلم ضرورة ولا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لستُ من قيسٍ ولستُ من قيسٍ
ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما التي النون في
هذه الكلم للعلة التي ذكرنا في لدن اي المحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون دون الضم ولم يحافظ على
الفتح والضم اللازمين قال سيبويه لا يقال في ليت وليس ولا ضربت اذا اضفتها الى الياء لقلت ليتي كما في
الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو مني وعني وسيجيء في الاسماء المتمكنة لحفظ
السكون الذي لا يدخلها اذا جرى مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى
لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة النون فتقربها في المخرج وليس بين الاول والاخير الا حرف
اعني العين ولانه جعلنا تها ... وكذا المنقوصة ... وليس خاليًا فيه وان كان ساكن الآخر مثل عن وقط
كل لحقه لام ساكنة قبل النون وتكسر النون يقال ... ولفظ ليس كلية ... الاثبات معها اولى قال عليه رجلاً
ليتني وجاء ليس قال عم اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عسانيه حملا على لعلي في الكثير
عساني ويجوز الحاق النون في اسماء الافعال لان انها بمعنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل
حكي يونس عليكني وحكي الفراء مكانكني وقوله ع وليس حاملني الا ابن حمال شاذ فسوى جعل النون
للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربني منك
وما احسني وما اجملني قال الشاعر لست ادري من العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم فيما افعل في انه
لا انه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل
مطابق للمبتدا يسمى فصلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل
كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدا وما بعده
خبره ش قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدا
والخبر وهي باب ظننت نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور وما الحجازية نحو ما زيد
هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لان الاختلاف في
انه هل هو ضمير او لا ولكن لا اختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في
الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو انني انا الله وانه هو الغفور وانك
انت الغفور وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب كقوله وكائن
بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي هو المصاب قوله
يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون
ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر
الخبر فجيئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه فصلا لانه فصل الاسم الذي

اوله عددت قومي كعديد الطيس

اوله ألا فتى من بني ذبيان يحملني

قبله ما بعده بل المراد على انه ما بعده ليس من تمامه بل هو خبر وما آل المعنيين الى شيء واحد لانه
ان لم تتم بها احسن من تعريفهم والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن
الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن
النعت وكان القياس ان لا يجيء الا بعد مبتدا بلا ناسخ ومنصوب بفعل القلب لم يشترط كون معموله
ضميرا وكون خبره دالا على تعريفا صالحا لان يكون وصفا المبتدا والمنصوب لان الذاخل على المبتدا ناسخ تعين به
الخبر على النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان زيدا القائم وما الحجازية لم يحتج الى الفصل ولهذا كان انه
المبتدا نكرة لم يؤت بالفصل لانه لا يفيد التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناؤه في باب التاكيد
وانما قلنا ان الفصل يفيد التاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكن ليس تاكيدا لا نه قد
يجيء بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا تدخل عليه
اللام نحو ان كان لانت الحليم واليقال لانه زيد النفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف
لفظيهما في تاكيد الضمير هو نفسه وضربته اياه هو نفسه فيكون مثل قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد ولهذا
الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء
على ذلك ظننته هو اياه وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث
المعنى كما مر فانه فصلت بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم ايا جاز لعدم الاجتماع وانما
قلنا كما صح المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه لا يكون غير الضمير لالتباس الخبر بالصفة
لان الضمير لا يوصف وقلنا كما صح الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا
افاد الحصر للتاكيد فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل في المبتدا الخبر عنه بذي اللام الا ان يجيء
بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه الصلاة والسلام الكرم التقوى والحسب المال
والدين النصيحة اي الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة لا ان المعنى كل الكرم
التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام
في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او
للعهد نحو ليت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم المعهود سواء كان اللام موصولا نحو انت القائم
او لا الا ان الموصولة نحو انت الذي قال كذا فلان الشرع في الفصل فما دخل حيث اللبس بعد
ايضا ودل على عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند
كون المبتدا ضميرا نحو قوله انا الغفور وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح الوصفية المبتدا كقولك الدين هو النصيحة
وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه المشابهة كونه مخصصا حرفا ينقضه افعل

التفضيل بمعنى عن غيره فهي بالنسبة بين ومتصل بعده كان مخصص ذي اللام حرف متحرك بعده

أي اللام ومن ثم جاز ما جيء بالرجل خير منك أن يفعل كذا وكونه من التفضيلية كاللام معنى فلا يجتمعان

فلا تقول الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز أهل المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما أظن أحدًا

هو خيرًا منك قال الخليل والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه فصلًا وإنما جاز ذلك لأن مستبعد في المعرفة مع أن قيا

كان من قالك بالنكرة وأجاز الجزولي وقوعه بين أفعلي التفضيل نحو خير من زيد هو أفضل من عمرو وقد جوّز

بعضهم وقوعه قبل المضارع ونحوه نحو زيد هو يقوم وهو خير منك وكذا جوز نحو مثلك هو مثل زيد

لكونه نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليه وكذا جوز بعضهم وقوعه قبل المضارع

إلى المعرفة نحو إني أنا أخوك وبعضهم جوز وقوعه قبل اسم نحو أنه أنا زيد والحق أن كل هذا دعاوٍ يحتاج إلى

بينة من قرآن وكلام موثوق به ولا حجة في قولهم إني أنا أخوك إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ

ما بعده خبر والجملة خبر إن وما ثبت في كلام بين الاستدلال به نحو ما أظن أحدًا هو خيرًا منك وكان

خير من زيد هو أفضل من عمرو وإنه زيدًا هو مثلك أو غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت أنا الخا

ولتعتقد أنت زيدًا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور فيمكن الحكم بكونه فصلًا وإلا فيجب التحري في

القياس والقاء الفصل بين منهما ينبغي أن يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الاتصال بين معرفتين

ذات اللام أو غير معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل كما ذكرنا وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته

للاسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز نحو زيد هو قال لأن الماضي لا يشابه الأسماء

حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى بلا حجة وقوله تعالى

ومكر أولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلًا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله تعالى إنه هو قال

ليس بحجة لقوله تعالى إنه هو أضحك وأبكى قوله هؤلاء بناتي هن أطهر لكم روي عن محمد بن مروان وهو أحد

قراء المدينة هؤلاء بناتي هن أطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير قال أبو عمرو بن العلاء

احتبى ابن مروان في لحنه يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبه وقد أجاز الفصل بين الخبر وإذا

المبتدأ خبره معرفة باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول وأما

لا عرف له شاهد تطبيقًا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لأنه من التباس الخبر

بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت أنت الرقيب

مع الأول فصل للبس هذا وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ ليكون في صورة مبتدأ

ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدأ الأول فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت إذ الخبر لا يوصف ولا يكون

مبتدأ حقيقة إذ لو كان كذلك لانتصب ما بعده في ظننت زيدًا هو القائم وكنت أنت القائم

ثم لما كان الغرض من الإتيان بالفصل ما ذكرنا أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف وهذا

هو معنى

هو معنى الحرف أعني إفادة المعنى في غيره صار حرفًا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة

أي صيغة الضمير المرفوع ولم تتغير بتغير ما بعده عن الرفع إلى النصب لأن الحروف عديمة التصرف لكنه بقي فيه

تصرف واحد كان له في حالة الاسمية أعني كونه مفردًا ومثنى ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا ومتكلمًا

ومخاطبًا وغائبًا لعدم مراعاتهم في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد من معنى

الاسمية ودخله معنى الحرفية أيضًا فادته في غيره وتلك الفائدة كون الإشارة التي قبله إلى مخاطب

بر واحد ومثنى ومجموع مذكرًا ومؤنثًا فإنه صار حرفًا مع بقاء التصرف المذكور فيه فإن قلت أسماء

كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كأسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية فهلا كان الفصل

وكاف الخطاب كذلك لم تنقلب عنها قلت فرق بين الحالين أسماء الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها

دالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية ليستا إلا على معنى في غيرها وقد تقدم

في حد الاسم أن الحد الصحيح للحرف أنه يقال هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل

على معنى في غيره واعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة إذا كانت بعدها اسم ظاهر وكان ما

بعدها منصوبًا نحو كان زيد هو المنطلق وإذا دخلها لام الابتداء وانتصب ما بعدها وإن كانت بعد مضمر

نحو كنت أنت الكريم وظننتك أنت القائم إذا كانت بعد مضمر الأولى ابتداء فيجوز كونه تأكيدًا للضمير متصلًا منه

المنصوب لأنه تأكيد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء وأما إذا كانت بعد ظاهر وانتصب

ما بعدها فلأنها لا تكون تأكيدًا لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر ولا تكون مبتدأ لانتصاب ما بعدها وكذا إذا

دخلها اللام لأنه لا يجوز انتصاب ما بعدها فإنه لا تدخل لام الابتداء على التأكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما

بعدها وقوله تعالى إنك لأنت الحليم يحتمل أن يكون مبتدأ ولا يجوز كونه تأكيدًا لأجل اللام قوله ولا موضع له

عند الخليل الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغى لا محل له من الإعراب بمنزلة ما إذا ألغيت نحو إنما وكذا

قال الخليل والله إنه لعظيم لأن الغاية أن يسهل كالغاء الحرف وقال بعض البصريين هو حرف لأن أصل

تخلي الاسم عن الإعراب لفظًا ومحلًا لما ذكرنا قبل من طروء معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون له

محلًا من الإعراب ويقولون هو تأكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيدًا للمنصوب في

نحو إنه هو الغفور بأن الضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التأكيد نحو رأيتك

أنت ومررت بك أنت ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به الظاهر فلا يقال جاءني زيد هو على أنه تأكيد

لزيد ونحن نقول إن زيدًا هو القائم ويرد عليهم أيضًا أنه لا تدخل في خبر إن لام تدخل في التأكيد

الاسم فلا يقال إن زيدًا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الإعراب حكم ما بعده لأنه يتبع ما

بعده كالشيء الواحد ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو قوله تعالى إنك لأنت الحليم وهو أضعف من

قول الكوفية لأنه لم يثبت اسم يتبع ما بعده في الإعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره

الاسم

فلا ينصب ظ بعد صمي في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترني انا اقل بالرفع وقوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه فيه الامران وجعل حدها انه في يكون ضمير الشان والثاني ان ضمير
المولود والجملة الاسمية اعني قوله ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه
اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبرها
فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا
مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوبا
ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم ش قوله ضمير غائب انما لزم كونه غائبا دون المفصل لانه
يكون غائبا وحاضرا لانه عائد الى المراد بالفصل هو المبتدا فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا
الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجي
وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مقدر تقول هو الامير مقبل كانه سمع
ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان
هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي
يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له فبان انه بعد ان الجملة بعد الضمير لم يوت
لجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما بيّنته والقصد بهذا الابهام ثم
التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان بضمير هذا الابدان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتني
فلا يقال هو الذباب يطير ويجوز تانيثه من غير الامر المستبهم تقديرا له المفرد تقول هو الامير مقبل حتى
يتم عليه ضمير ما فيه قال ابو الطيب هو البين حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شي وقع من الصائب
فقال هو البين وقوله حتى ما تاني بمعنى حتى ما يفهم مما يستعظم امر البين المستفاد من ابهام
الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا تتاني خماعات الابل الضاوجلبا فراق الاخوان ضمير
الشان عند حصول الجملة بعده كان قائما زيد وكان قائما الزيدان والزيدون يعلي ماضا قائما في
جميعها خبر هذا الضمير وما بعده مرتفع به وكذا الجار تقول كنت محتاجا زيدا والزيدان والزيدون
وكذا ليس قائما اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يعيبون جميع ذلك ولا يجوزون الا
نحو ليس قائما اخواك وما هو بذاهب الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وقائما
خبر مقدم وكون اسم ليس ضمير الشان والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وكذا لما في التجويزا
لجازه الفراء وحكى ما هو بذاهب الزيدان وجها فذا لا ان الصفة تسمع فاعلها فيمضي اضافة
الزيدان جملة لانه مبتدا مستغن بمعمول الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بالجملة وفيما ذكر نظر على مذهب

البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النفي
او على المبتدا ويقول البصريون يمتنع نحو ليس بذاهب اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان
قوله الا ان الشان يفسر بجملة ولا تكون ابدا في خبرا ولهذا اذا كان مفردا واما قوله تعالى وما هو بمزحزحه
من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون هو ضمير التمييز الذي تضمنه قوله لو يعمر وان يعمر بدل منه هو او يكون هو
راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل مزحزحه نحو ما زيد بنا قوله فضلة والمبرد يجيز حذفه ولا المصرح
بجزء الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استغناؤه عنها عن نفسها نا الكوفيون عدم
التصريح بالجزء فيها نحو انه ضرب وانه قامت والبصريون شاهد وهذا الضمير يسمى الكوفيون ضمير
المجهول لان الشان مجهول لكونه ما تقدم اليه يفسره ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره
لا من خطاب المبتدا ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لان المراد الابهام المقصود منه
وتانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصة اذ كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا
لان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل
بالادنى وان جل ما يمضي والشرط ان يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة ولو
لا يكون كالفضلة فلا يختار انها كانت القرآن معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلة و ذلك
لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيثه وان تضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياسه ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتدا فلابدان يكون مفسره
جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى انها لا تعمى الابصار وقوله انها تعفو الكلوم
ونحو قوله فيكون منفصلا وذلك اذا كان مبتدا واسما ويكون متصلا منصوبا بان واخواتها او في
ومتصلا مرفوعا مستترا في باب كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير
لعدم الدليل عليه اذ الخبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يجوز حذف المبتدا ولا غيره الا مع القرينة الدالة
عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة ولم يات بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة
الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وقوله ان
من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب ولذلك لا يدخل نواسخ المبتدا لا
تدخل على كلم المجازاة كما عرفت في باب المبتدا قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اذ خففت المفتوحة
جاز ان عملها في المضمر الظاهر واعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابو جعفر كقوله تلك
اعملها في الظاهر اكثر وقال الملم كما يجي في الحروف اعمالها في الباب رئيسها كقوله فلو انك في
يوم الرخاء سالتني وان كن مع الاهمال ظاهر انها تعمل في ضمير شان مقدر حملا على
المكسورة الملغاة فانها اذا الغيت ظاهرا الغيت مطلقا لم تعمل في تقدير لا عمل الحقيقي

وانكم البخل وانت صديق

الثلاثة ظاهر لان ضمير الشان بعد ان لا يحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط معتد به من حيث اللفظ بسبب
هذا الضمير لانه يكون ضعيفا باسمه ارتباطه ولا سيما بالحال الارتباط فيحصل بينه وبين الجملة ارتباط وانما طلبوا
الارتباط اللفظي بينهما لان الارتباط بينهما معنوي غير تام وذلك لانه حرف موصول وهو مع جملته في تقدير المفرد
اي المصدر لانه حرف مصدري وكان ذلك وحده اسبق حرف ذا الطرفين بخلاف ان المكسورة فانها
مع جملتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني ان المفتوحة تعمل في حال
الغائها لفظا وقد اجاز بعض ان يكونا لا الغاء فيهما كالاولى في المكسورة اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا
تقديرا لكون كالمصدر مع جملتها فتقدير المفرد مع ان لا ربط بينهما لفظا وهذا المذهب ليس ببعيد
واعلم ان اعرف الضمائر اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت
او هو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر وللمثنى ذان
وذين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذي وللمثناة تان وتين وللجمع اولاء مدا وقصرا ويلحقها حرف التنبيه
ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فتكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى اولئك وكذلك
البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك وهنا وهناك وثمة للمكان خاصة ش اعلم ان اسماء الاشارة بنيت
عند الاكثر لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع
لها حرف يدل عليها وذلك لان عادتهم جارية في الغالب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد تمامها ان يوضع له
حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والنهي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه
والتشبيه الموضوع لها ما ولا وليت ولعل ومن والى وها وكان فالجزاء ان يوضع لها ما يجري مجرى الحرف
في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي
الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب ولذا المعنى العارض المضاف
اليه انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو مضروب وضارب ونحوها وفي
اسماء الاشارة معنى لم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط والاستفهام على ما ذكرنا
فجعل الاسم حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناها وقيل انما بنيت لان وضع بعضها نحو ذا
وتا وتي وضع الحروف وحملت البواقي نحو اولاء واولى وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة
لابهامها وهي الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت فالمضمرات وجميع المظهرات
ايضا محتاجة الى ما يزيل ابهامها لان الضمير مشار به الى المعود اليه والمظهرات ان كانت نكرة
يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب ان المراد من قولنا
مشار اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها مشار اليها اشارة

اسم الاشارة

ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فالحمل على هذا لا يحتاج الى بيان والاشارة لا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى
محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله
وذلكما مما علمني ربي قال المصنف ما معناه انه ليس حد لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه ما يلزم
الدور كما لزم منه في قوله العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة
اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد بالاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة
اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الا
كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا
السؤال غير وارد والاشارة في قولنا اسم الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة
اللغوية كما ان قوله لمشار اليه لغوي والعالم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف
المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليه اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية
او مكتسبة بغير ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان من حكى فيه الامالة
وليس في كلام العرب تركيب حيوت فلامه اذا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه ثم حذفت العين ... قلب
اللام الفا ولما حذفت اللام اعتباطا ثم قلبت العين الفا لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب
العين الفا لتحركها بعدها ... قيل فعله ساكن العين وهو المحذوف لسكونه والمقلوب هو اللام
قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحذوف العين اعتباطا
كثبة وكثر المحذوف اللام كدم ويد ونحوهما وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت
ثم اما ان نقول حذفت اللام فقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذفت العين وقلبت
اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كما مر فالحكم كما يجعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون
الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله ثلاثيا
ان التثنية غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره
ويضعف قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية ان الاجتماع الالفين ... الصلة
وقد يحذف في المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش الاصل ان يقول هو ثلاثي كما
ذكرنا واما اذا سميت به قلت ذاء تزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم
الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسميت بها ولو كان اصلها ثلاثيا قلت ذا في
رده الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة
البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد ولو بنيت عليه لقيل ذيان

فذان صيغة الرفع وذين لغيره من النصب والجر كما يجيء بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف
العوامل واحتجاء ان كل واحد منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر وقال الزجاج لم يبن نحو
المثنى لانهم قصدوا ان يجيء اصناف المثنى على نحو واحد اذ كانت التثنية لا تختلف في مذكر ولا مؤنث
ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف المثنيات اعرابا او بناء بخلاف الجمع فانه يجيء انواعا بعضها
معرب في الذات والذين كما في جاءني الذين وذين وقد يجيء ذان وتان بتشديد النون والتاء في الحوالة
الثلاث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان ولمؤنثها تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صار تا او بقلب
الفه ياء حتى صار ذي وقالوا ان التاء والياء فيهما علامة التانيث كما في ذيت وتضربين وذي من ذا كهي من
هو وفي الجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء او الياء فيهما علامة التانيث بل نقول تخصيص اولهما
بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في طلحت وبنت وكما قلت انها
ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء واصل ذلك التاء تقلب هاء في الوقف لما تقلبها ياء لا يجي
لها الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الوصل ايضا وتر بقلب الالف تاء وقد ذكر الجاربردي
باختلاس الكسر من غير صلة نحو ذه وتر في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي
الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه وقد يقال في المؤنث ذات ومثناه تان وتين على
الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام وقد يجيء منونا مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه وان كان اولاء معرفة وفيه
فائدة البعد حتى يصير المشار اليه كالمنكور وفيه فيكون اولاء كالاول والك وقد يقصر فيكتب بالياء ولان
الفصيح ان اصله لعلي الياء لا استثقال الكسرة في ثقل الكلمة وهما الضمة في اوله والواو في آخره لكن
يكتب اهل الكوفة الفصيح المتروع والمضي بالياء مع انا اصلها واو وحينئذ يبني بعض العرب مضموم الاول من
هذا الجنس كله بالياء وان كان الفصيح عوا ايضا وقد تبدل الحرف الاول من اولاء هاء فيقال هلاء
وقد تضم الحرف الاخير وتحذف الواو ربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هولاء
على وزن تولات قال تجلد لا يقل هولاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس لغة بل هو تخفيف
هولاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها انما يلحق
من جملة المبهمات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن اليها من الاشارة
الحسية فجيء بها او الحاجر حرف يتنبه به المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى المشار اليه
يتميز من الاشياء الحاضرة فلا يحتاج الى ذلك الا فيما يكون مشاهدة وابصار من الحاضر والمتوسط
لا في البعيد الغائب وكان مجيئه في الحاضر اكثر منه في المتوسط بعد ما كثر استعمال هذا لان تنبيه
المخاطب لابصار الحاضر الذي يبصر ابصار اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذي ربما يخفى بعينه

حال

حال علم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا ينبه العاقل لحال ما يرى ما لبس فيه فان قلت
قالوا لا يجتمع ها مع اللام فلا يقال هذالك قوله ويتصل بها حرف الخطاب قد تقدم ذكر الفصل
على كون هذا الكاف حرفا ويعتد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم
يمتنع ذلك كما في كاف ذلك وقد ذكرنا هناك فائدتها ولنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد
بها دون القريب فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل فنقول لما كان وضع اسماء الاشارة للمحسوس
والقريب على ما قلنا ان المشار اليه حسا والاشارة الحسية في الاصل الى الحاضر والقريب الذي يصلح
ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب بما خرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في
كلام واحد الا ان يجمعا في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما وانتما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو
انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار
ذاك مثل غلامك فيما اخرجته الكاف ان يقع مخاطبا كما اخرجت عن غلامك ان نقول يا هذا لك كما
لا نقول يا غلامك كما ان الكاف قد توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك كان كذا فلا يمتنع
حضوره اذ قد تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف في اسم الاشارة معنى الغيبة
وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص على البعيد جئت بعلامته وهي اللام فقلت ذلك
ثم تقول لمن ذكر الك ان تجاريه رجلا دبر الى كالغائب عينا كان ضاصعو تحكي عنه او لا ثم بقي باسلام الا فاء
تقول في العين جاءني رجل فقلت لان الى الرجل وفي المعنى تضارب واضرب بالمنيا فهل الى ذلك الضرب
وانما تورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكي عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان تذكر
اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل وما الى هذا الضرب اي هذا المذكور عن قريب
لان المحكي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وكذا يجوز ذلك في القول المسموع
عن قريب ذكره اشارة بلفظ البعيد كما تقول بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن كذا
قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مثل الضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ذلك الذين
اتبعوا الباطل الآية واعلم ان ذلك ان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاغلب
في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذا قد يجوز الاشارة بلفظ البعيد
مع ان المشار اليه شخص قريب تنزيلا الى بعد مرتبة المشار اليه ودرجاته بجعل بعد المنزلة منزلة
كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان امر
بكذا ومنه قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة
المشار اليه المشهور وقوله فقلت له والرمح يأطر متنه تأمل خفافا انني انا ذلكا من باب عظمة المشار

ذكر ان العرب يعني اسماء اسم الحسنى وقال الله العجب
ذا البر آن يكون ما سوى البجلي وعظيمه والعظمة ذكره
الحكم و الالحن فيما بعد هذا القسم وهو
الذي يجوز ولا يجوز

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريباً للحصول وحضوره عن هذه القيامة قد قامت وعكس ذلك
فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعاً للاشارة الحسية فاستعماله فيما لا يدرك بالاشارة
البعيد والمعاني مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازاً لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم
الاشارة الموضوع للبعيد اذا اعني به ذلك كضمير الغائب يحتاج الى مذكور قبل او محسوس حتى يشار
اليه كضمير الجمع وقد تلحق كاف الخطاب الحروف نحو بلى والنظر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت
وكذا رويد والنجاء وهيهات وارايت بمعنى اخبرني قوله ويقال ذا للقريب اى للدانى المحكوم استعمالها
ذي في القريب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا جاز
الشارح فاختص بعضها بالقرب وبعضها بالبعد فلم يا خذ منهما ولم يقطع بشيء منهما عموما
نقال ويقال ذا للقريب يعني لم تحقق ذلك عندي واقول ان الاكثرين لهم خلاف في اختصاص بعضها
بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم انهم منقسمون فذهب بعضهم انه لا واسطة
بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف
للقريب والمقترنة بها او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة
فقالوا ذا للقريب ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ان الكاف والهاء في ذاك وذي وذه تكون ايضا
وكذلك ايضا انما اختلفوا مع اشباع كما تقدم وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتالك
واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي
وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك ثلاثتها قليلة واما تحريك اللام بالكسر في ذلك وسكون ما قبلها
الالف خفيفة فلم يقصد حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا في تيلك لطول الياء التي هي الفتحة
قريبة من الالف في الخفة واما ان اصله ذا ثم دخل اللام التي في على فيقع تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسر والياء
بل بقيت على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما ان لا يحذف الفتا فلغة قليلة والمثنى ذان وذين
وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنين بدل من اللام في ذلك وقال لكنه اذا دخل
اللام مكسورة تمنع التثنية لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في حد الصدا ولا يجتمع الكلمتان فقلب
اللام نونا والقياس في الادغام قلب الاول الى الثاني لان المراد تغييره عن حاله بالادغام في
تغييره بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية الى الاولى ليبقى النون الدال على التثنية ويجوز ان يدخل
اللام قبل النون فيصير ذانك فتقلب اللام نونا وتدغم فيه كما هو القياس والاولى ان يكون اللام بعد تمام
الكلمة واذا ادغم اللام في النون ليس بقوي كادغام النون في اللام كما يجيء في التصريف الا انه يقال قراءة ابن
ان التشديد عوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في تثنية الذي والتي اللذان
واللتان مشددتي النون عوضا من الياء المحذوف وايضا لو كان التشديد عوضا من اللام لم يقل هذان

بالتشديد

بالتشديد مع ها كما لا يقال هذلك قال الاندلسي لا فرق عند النحويين بين المشدد والمخفف في
القرب والبعد والخطاب فرقا بينهما وذلك صحيح وعلى مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عنده غير المشدد
واتباعه في المثنيين بلفظ واحد وفي جمعها اولاء واولى ثم اولئك واولالك ثم اولالك واولاء
بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام في افادة البعد وعلى الي اخر ذلك ثم اولاك واولئك
واولالك وزعم الفراء ان ترك اللام في الكل لغة تميم فيكونون قد اقتصروا للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها
وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك الذي خيبتم ولعنتم وتعلق ذلك من حيث انه تعمل الكاف
بالواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه بتاويل المثنى
والمجموع المذكور وربما استغني عن الميم في ذلكم باشباع ضم الكاف ويتصل ها التنبيه عن اسم الاشارة
المجرد عن اللام والكاف تعويلا على العلم بانه لما كثر استعمالها معه وذلك اذا وانتم كثيرا نحو
ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا كما يجيء وجود التنبيه وبغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله
تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لاها الله ذا اما قلت كما يجيء في باب القسم او غير قسم كقوله
ها ان تا عذرة ان لم تكن نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم
هذا لها ها وذا ليا اي هذا لها وهذا ليا فنفصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لما هو مثل ذلك الذي للبعيد لانه الذي للقريب
واضح لانه المجرد عن الكاف واللام وكذا الذي للمتوسط اذ هو المقترن بالكاف وحدها ولما هو كذلك
ففيه بعض الاشكال لسقوط الياء في تالك وانقلابها نونا في ذانك وتانك مع عدم اتصالها باولاء
الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور قوله وثم وهنا وهنا للمكان خاصة يعني ان ها هنا الفاظ
مختصة بالاشارة الى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا
لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن والى فقط فهنا للقريب وهناك للمتوسط وهنالك للبعيد
واما ثم وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الافصح وهنا بكسر الهاء فكهنالك للبعيد وقد تصحب
هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقد يراد بهنالك وهنالك وهنا الزمان
قال هنا هنا الحال والاشارة اليه حينئذ كما قال حنت نوار ولات هنا حنت اي لات حين حنت
فهي ظرف زمان لا تضاف الى الجملة كما يجيء في باب الظروف المبنية ان شاء الله تعالى الموصول
ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد قوله انتصاب جزءا على انه خبر يتم ودل على الافعال الناقصة الحقها
عليها يعني في بابها فمعنى يتم يصير جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملها عشرة اي صيرها عشرة
كاملة قال المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من قام به العلم اي من باب
تعريف الشيء بنفسه وذلك ان المجهول في قولنا العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعلم ان

الفاعل والفعل فلو بين العلم في الحد وقال الفاعل من قام به الماهية الفلانية لم
يلزم دور وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية
الصلة اي شيء هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يعرف الا بعد معرفة ذلك الشيء الا
من قبل المص انما قلنا انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه
لان معنى كلامه اذا ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح
ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شيء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي
وصلته جملة خبرية لم يرتفع الاشكال فقد اقر ان في نفس الحد اشكالا من دون
التفسير قال ولو قيل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال ههنا حق قوله لا يتم جزءا
اي يصير جزء الجملة ويعني بجزء الجملة المبتدا والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم
ان تكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي لو اريد ان
تجعله جزء الجملة لم يكن الا بصلة وعائد قوله وعائد اي ضمير يعود اليه قال وهو
احتراز عما يجب اضافته الى الجمل كحيث واذ فانها لا تتم الا بجملة ايضا وليس بموصول
في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجيء فحذف
المص والمحتاج الى العائد ولا يكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثرين نحو امرتك بان قم
وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبرية اي امرتك بان قلت لك قم ويجيء البحث فيه
في نواصب المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحروف نحو ما ومن
واللام على ما قيل ثم حملت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة
وعائد كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية قوله وصلته جملة خبرية والعائد ضمير له
ش انما وجب كون الصلة جملة لانه وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو نعبد الله الذي
يبقى ويفنى كل شيء او الذي هو باق او في احد الازمنة نحو الذي ضرب او اضرب
او الذي هو ضارب او بكونه متعلقا بمحكوم عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا او
في احد الازمنة نحو الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب غلامه او
غلامه ضارب ويعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سببيه محكوما على شيء دائما
او في بعض الازمنة نحو الذي ما خولك هو او الذي ما خولك غلامه او الذي ضرب هو
هو او غلامه فبهذا يصلح دليلا على الاشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا

وذلك لانا

وذلك لانا قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه
خاصة المعارف وبه يسقط اعتراض من يعترض بان تعريف الموصول اذا كان
بصلته وهي جملة فهلا تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو لقيت رجلا ضربته لان المعرف هنا صلة
كان ينبغي ان يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصولة او موصوفة
وذلك انا نقول كما سبق ان تعريف الموصول لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم
والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها موصوفة
فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل بقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب
لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذي ومن الموصولة
فان وضعها على ان تتخصص بمضمون صلتها والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان
تخصص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك
قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه غيرها اخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كما
تقول رأيت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد وكذا قولك الحمد لله الذي خلق السموات
والارض ونحو ذلك ان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل
كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل
وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بصفة
فالمقصود ان تقييد الشيء بالشيء تخصيص وان كان المقيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة فاسد لانه انما يتعرف بسبب الضمير فيعرف الموصول لم يجز
لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان تقيدها لان لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم تكن لها
به ارتباط اذ تقول بوجه هو الذي ضرب عمرو فيصح وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة للسامع في اعتقاد
المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم
حصوله للموصول فلا تقول انا الذي قد تعنى البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم انك تعنيها وقال بعضهم لا
يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط لا لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما
اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا
مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها
ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شيء بشيء هو مضمون الجمل وما اشبهها من الصفات كما علمت
مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول الحكم وضعيا استعمال ليستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له

الصلة الا بالنية وصل الجملة وخبرية ظرف او جار وشبهه فعل وفاعل هو العائد ومتعلق الظرف
انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا تعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها
واما قول الشاعر • واني لراج نظرة قبل التي • لعلي وان شطت نواها ازورها • فعلى تقدير حاك
عنه هل رايت الذئب قط اي التي اقول لعلي ازورها وقد تقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم
لمن ليبطئن اي لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ادري منه مانعا وقد تجعل بحروف نحو التعجبية
صلة من حروف القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتاخرين وهو الوجه
لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد الى الموصول لان ما تتضمنه الصلة من الحكم
متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول
في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر العائد
في الصلة لبقي الحكم اجنبيا عنه لان الجملة مستقلة بنفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يقع الظاهر موقع
العائد على قلة نحو جاءني زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول قد ذكرنا
ان الصلة يجب ان تكون جملة واستدرك ذلك ههنا بان قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لكنهم
لما اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء
الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي
فلما تروعت الثلاثة المذكورة مع صلتها التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فيما قال الرضي كما يكون الواحد
احد جزئيها جملة تخفف الموصول تارة بحذف بعضه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال
ثم اقتصر ولم ينه على الالف واللام وتارة يخفف بحذف بعض الصلة اما الضمير ونون المثنى والمجموع نحو
الحافظو عورة العشيرة • كما يجيء والاولى انه نقول اللام الموصولة غير اللام الداخلة على الذي زائدة
بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المرور به
زيد واجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب غلامه زيدا الرجل الضارب
غلامه زيدا وفيما ذكره نظر لانه يحذف اسم احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول بغير معتمد على ظاهر احد
الامور الخمسة الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام وعملهما بغير اعتماد على
شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير الى موصوف مقدر
فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان الظالم عامل في
الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف المقدر بعد
نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك مع الجار

يكفيه رائحة معنى الفعل واما قولنا الضارب زيدا ضارب غلامه ولا حسنا وجهه بالاعمال وقد رجع الضمير الى
مقدر فذلك غير مستند الى شاهد من كلام موثوق به ولا اتيان في السعة بالحسن وجهه على
رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللام في الاتيان الحسن وجهه في الاختيار بل
يجيء مثله في الشعر نحو قوله • بسود نواصيها وحمر اكفها • وصفر تراقيها وبيض خدودها • ولجاز عمل
اسم الفاعل والمفعول ذوي اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه بمعنى الماضي كالعمل الحقيقة بل
كان هو الاولى تركا للعمل الفعلي لانه دخله على وجه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعد
عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لحذف النون تباسيا في نحو الحافظو عورة كما لا
يحذف مع المجرد عنها فتقول بناء على مذهب الجمهور اتصال الضارب بالمجرور بالضرب والضرب
فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل لما لفظا هو واما معنى
فلتصير ورتها للصريح بما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فغيروا الفعل الى صورة الاسم الفعل المبني
للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متفقان وايضا معنى
زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب وكون معنى الصلة فعلا في صورة الاسم
حملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يبطل كالمجرد عن اللام بمعنى الماضي وكان حق
الاعراب ان يكون على الموصول كما تذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية
كما في الا التي بمعنى غير على ما مر في باب الاستثناء فقلت جاءني الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب
فان قيل ما حكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن معنى المفرد ان
الحكم المطلوب في الصلات لمشابهة الفعل لاجل وجه الصلة وهو اسم الفاعل والمفعول تضمنا بحق الالف واللام
وقلتم ان عمل اسمي الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى
لا يحتاج الى ان تقولوا انما عملا لانهما في الحقيقة فعلان فالجواب انه عملهما بمعنى الماضي مع اللام
دليل على انهما في الحقيقة فعلان لان الاعتماد اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف
النفي سار تطلبها الفعل اقوى من طلب الموصول لها لاقتضائهما معنى الماضي وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة
مع تضمنها الحكم المقتضي مشابهتها الفعل لانها لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان
في باب الاسناد وهو معها يقدر بالمفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية
ايضا وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكي العقل كلامه رجلا قبل قتل اللذ اخرها هونا فتأمل
السامع بها فهذا وقد وصلت في الشعر بالمضارع في قوله • وتعجب اليربوع منها وقاصيا • ومن حجر
تري الحجة اليتقصع • يقول الخنا وابغض العجم ناطقا • الى ربنا صوت الحمار اليجدع • وقد ذهب اهل
اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا كما قالوا في قوله • لعمري لانت البيت اكرم اهله

واضعف في اقسامه بالاصالة ان النقيب ملا الذي اكرم اهله لكنه موصول غيرهم كسائر
الاسماء الموصولة وعند البصريين اللام غير مقصود تصله والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني والفلجان مررت بالرجل القائم ابواه القاعدين علم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذي
لاستنادهم الى ضمير في القاعدين وظهوره في تعدد مضاف الموصول في القاعدين وظهوره في الذي
تعلقه كما لو قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه
هو المقصود بالكلام وانما جي بالصلة لتوضيحه والدليل عليه ظهور الاعراب في ايّ الموصولة نحو اضرب ايهم
ضرب وكذا في اللذان واللتان عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول
احتجاجا منه انها صفة للموصول لتبيينه له كما في الجمل الواقعة صفة النكرات وليس بشي لان الموصولات
معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف كما مر في الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة لان الاصل
اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر الجمل الا اذا صح
وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وفي الصلة لا يقع الاسم المفرد والاسم
والفعل على نحو كل واحد منهما سرد والصلة جملة لا غير وهي الذي والتي واللذان واللتان بالالف
والياء والاولى والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن وايّ وايّة وذو الطائية وما بعد
الاستفهام والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة الذي عند البصريين على وزن عم
وشجي ادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن ودخول اللام
الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوف كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لان سائر الموصولات
معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بلا لام وانما التزموا اللام الزائدة لانها لو نزعت تارة واثبتت
اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وانها لم تكن على وزن الصفات نظرا
الى المعنى اذ هو على لفظ الذي يوصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذي الذال
الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف
الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل
قريب من دعوى علم الغيب وتقول في المحل المؤنث التي تقلب الذال تاء كما قلنا في ذا وتا وقد تشدد ياءاهما
في الذيّ والتيّ فاذا شددتا فقد ذهب الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في ايّ ولا وجه لاعراب
المشدد الا قليل التشديد موجب للاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين
قال: وليس المال فاعلمه بمال ... وان اغناك الا للذيّ ... ينال به العلاء ويصطفيه ... لاقرب اقربيه وللقصيّ
وحكى الزمخشري انه يجري على الضم كقبل وبعد وقال الاندلسي لعل الجزولي سمع بعضهم كما نقله الزمخشري
له في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد تحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلها او ساكنا قال الشاعر

في الكسر: واللذ لو شاء لكنت صخرا ... او جبلا اشم مشمخرا وقال اخر في التسكين: كاللذ تزبى زبية فاصطيدا
وقال: فقل للت تلومك ان نفسي ... اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي الوجه انها لغات الى تشديد
الياء وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان يكون لضرورة الشعر لانها لغات اذ تخفف بتشديد
وكذا يكتفى بها بالكسرة عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان يستعملها في حال السعة لا في الشعر
فيسهل اذ لا ضرورة وتثنية الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياء وجاز تشديد النونين ابدالا
من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذا واللتا
في الاحوال الثلاث في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مثنى المضمر فنحو هما وكما
وقلنا فيها هو من بعض الحروف ولم تزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانهما صيغتان مبنيتان فهو وجمع
نسق المبنيات وقد تحذف النونات في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال: ابني كليب ان عمّي
اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال: هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي
في ذي وعلى الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر وعلى الذون في الرفع هذلية قال جار الله اعلى الجمع لغة
من شدد الياء في المفرد وهذا كما قال الاخفش بنا ان الذي شدد الياء اسم وكان اصله الذييون فحذف
احدى اليائين ثم عمل بها على قياس ويحكى عن الخليل اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء
فحذف الياء فيه وقد تحذف النون من الذين تخفيفا قال: ... طيب المشرب
من روس قومك ضربا بالمصاقل ونحو الذي ايضا قال: وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم
كل القوم يا ام خالد ويجوز فيه ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع
الذي والجيش الذي لكنه لم يرجع اليه الضمير استوقد نارا ثم قال ذهب الله بنورهم حملا على المعنى ولو كان في الاية تخفيف
الذين لكان ... وكذا قيل في والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثير اعني كون
الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين فجائز في الذي
قالوا كذا فهو قليل ... وقد يقال للذين ... بلا لام وجمع الذي غير
لفظه الاولى وجمعه الالى والالين رفعا ونصبا وجرا وتحذف النون تخفيفا ... اللائي بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قال الاخفش واللائي يولعون من نسائهم وقد يقال اللاء
بحذف الياء وقد جاء اللاؤون رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللاتي ... جمع
كالجمال والباقر واللائي الحمر كالذين ... وهو كثير في جمع المؤنث واللواتي في جمع التي ومن جمع الذي
واللواتي واللوائي كانهما جمعا الجمع وقد تحذف الياءات من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات
واللواء وقد تسهل همزة اللائي المجرورة والياء لكونها مكسورة على لغة من قال ... ومن اللاء
وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابي عمرو والبزي في القرآن وهي لغة قريش كما

حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا اجراء للوصل مجرى الوقف وقد تقال اللاء
بحذف التاء والياء وقد يقال اللاءات كاللاءات مكسورة التاء او هي مرفوعة اعرابا كالمسلمات واللاء جمع
التي ايضا لا من لفظها الذي والتي بمعنى كان في الاولى والاخيرة الالى الاول مختص بجمع المذكر الالى واللائي
بالعكس وبعض الذين ومن جمعهم من التثنية والمجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة لكونه معرفة والا
انما ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار ومعناه حقيقة المضروب قال الاسماء يحيل بكونه على المستقبل ...
نوزع فيه فلم يكن له مستند الا ان قال كذا الخليقة يعني كذا صنعها الخليفة قال له السائل استجيب الخبر يعني
انه هذا ايضا متنازع فيه وقد قال الاستعمال بها ذات اضلال على موضوعة للابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل
التي اقتضي متقطعم ولا بد فيه بخلاف الماضي والحال فانهما محصول اتصفا كاخذ الابهام في المستقبل كغيره
في غيرها استعمل صيغه اي الموضوعة على الابهام وليس يتجه لاختلافها الابهام معنى ولا تعلق لاحدهما بالآخر
وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على التعيين
واذا اريد بها المؤنث جاز الحاق التاء لها موصولة كانت او استفهامية او غيرها نحو ايهن لقيت وايتهن قال
الاندلسي انما بنيت خبرتنا ذكا شرفي كلمتهن وخيرة الناس عشرة الناس من بعض العرب تبنيها في جمعها
ايضا في الاستفهام وغيره نحو يا ايهم لخوان وايهم اخوتك وهما شاذتين للنا بيه ويجوز ها نصرفها
في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر في ذو الطائية انه لا تتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا
وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن وقال وبئري ذو حفرت وذو طويت انحا التي تصرف بالاعراب
قال في الحسنا المرء دوبا يما عيا فلم قادر الخرف في الفواتين ولم ينقل فيه جاء وفي ذو الطائية اربع
لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصرفها مع بنائها والثانية حكاها الجزولي ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه
وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا ان قيل الجمع المؤنث
ذوات مضمومة في الاحوال الثلاث والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب اعني
جميع تصرفاتها حال الموصولة في التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهام
واما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما الاستفهامية كما كان وبعدها الا
نحو قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي انتم الذين وقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق
اي الذي تحملين وقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا لكونها بعد ما
الاستفهامية اذا لم يكن ذا لغوا وبعضها اذا اصنعت يحتمل كونها لغوا وبعض النحاة يقول ان ذا الذي
في زيادة وفي هذا بعد بل استفهامية من ذا التي تعد من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا واعتذر البصريون
عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا لللاشتراك الذي هو خلاف
الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في

صلتها ضميرا راجعا اليها وما كان اثر عن المصدر فتقوله تعالى بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته والبرجه
اذ لم يعهد الضمير بغير الحدث وضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعائد
المفعول يجوز حذفه قوله حائد اللف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لمنافاة موصوليتها والضمير احد
دال الموصولية كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف العائد الا بشرط اذا اجتمعا في الفعل نحو الذي
ضربته في داره زيد اذ يستغني بعد المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا
او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا لعدم الفضيحة في الذي ما ضربت الا
اياه واما في غيره فلا مانع نحو خير الزيد ان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا ضارب
زيدا عضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا والاصل النصب كما يجيء الا النصبا نا ضارب زيد
والشرط الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيدا الا الضمير اذا اضمنه بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف
الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيحذف بشرطان بجر باحد فرضيه تناصبة او عقد
نحو الذي انا ضارب زيد بعد هند كما تقدم او يجر بحرف جر متعين والشرط الا لا ين معه حذف المجرور
من حروف ايضا اذ لا يبقى معه جر بالجر وفيه ان يتعين حتى لا يلبس بعد الحذف بغيره كقوله
الشيب لما نامرنا الى نامرنا براي بالكراه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر اي تؤمر به اي بابطهاره قال
فقلت لها الا الذي ضجت حاتم اخوك فهلا بني غيره ما يحتاج انم اليه وتتعين حرف الجر قياسا اذا
جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت وكما
مثالك وكذا اما تعلقا بهما ومثال الموصوف مررت برجل الذي مررت ويجوز ذو المجرور بحرف
وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وانما تحمل سرت بمعنى مررت به او عليه
ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وصول حذف حرف الجر اولا فيتصل الضمير
بالفعل فيصير منصوبا فيحذفه ومذهب س والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا
في كل موضع والحق لم ينالا استطالة الصلة ومع هذا التجويز فلا بأس بحذفهما مع المجرور واما الضمير
المرفوع فلا يحذف الآحاد الا ان يبتدأ ولا فيبقى ذلك لما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ احتمل قليلا لكونه اذا
في الكلام دليل عليه الا ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل لجملة الصلة لان المحذوف هو المبتدأ الكثرة ووقوعه
والثاني هل ولا يجوز حذفه واما خبران واخواتها ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الا
الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر المبتدأ وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا واما اسم ما الحجازية
فلا يجوز حذفه لضعف علمها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان لا يكون خبره جملة او ظرفا او جارا او
مجرورا اذ لو كان احدها لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء اذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما
لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ الشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر

نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله ع فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس
الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان فيها من التمكن ما ليس لاخواتها
فانها تضاف وتعرب فتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي حذف الاستطالة شرط
استطالة الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله لطول الصلة بالعطف عليها ولما كثر
فيجوز مع طول الصلة بالمفعول وغيره في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بعدمها كما قرئ في
الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا واعلم انه اذا كان الموصول او
موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي
قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال امير المؤمنين علي عليه السلام ورضي الله عنه ع انا الذي سمتني
امي حيدره قال المازني لو لم اسمعه لم اجزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب
نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن التشبيه اما معه
فقليل لان الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المئين اي مثل حاتم وان كان ضميران في
غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ والآخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل
الذي قال كذا وضربت زيدا وان كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب لم يجز الحمل على
المعنى لا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار كما اذا قلت الذي ضربت
فقد علم ان فاعله المخاطب وهو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا فظهر بهذا ان قولهم القائل انا انت
ليس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا واعلم انه حذف الضمير في المعطوف على الاصل احسن
حذفه من المعطوف عليه نحو هذا الذي ضربته وقتلت وكذا حسن حذف الضمير في المعطوف على
الجملة التي هي خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وانه يصح حذفه من المعطوف عليه قوله واذا اخبرت بالذي
صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي
ضربته زيد وكذا بالالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر
امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير
المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه ش هذا باب يسميه النحاة الاخبار بالذي وبالالف واللام وغرض
من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في سائر ابواب النحو من المسائل كتمرينه اياها ليتذكر
مثلا ما عرف من ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرهما وما عرف من ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر
عنهما لانهما لا يتصلان بمضمر وما عرف من ان ضمير الشان لا يخبر عنه لانه يجب تصدره والغرض الابهام قبل التفسير
فتقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي ضع من هذه الجملة جملة اخرى
اسمية واخبر في الثانية عن ذات متصفة بما تتصف به تلك الذات في الاولى عن تلك الذات بالذات في

الاخبار بالذي

الموصول ولا تغير الجملة عن وضعها الا بقدر ما يقتضيه هذا الاخبار المذكور فلا بد اذا ان تجعل في التقدير ب
مبتدأ مصدر الاول المسؤول منك ان تخبر عنه زيد التالي ب والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ او المبتدأ
الصدر ولا بد ان تجعل مكانه ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول ان تصف ب بالوصف الذي كان لا
بلا تغيير نحو من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان المصدر ب مبتدأ فلا بد ان تكون ناسيا هو
الضمير العائد اليه مكان آ ولا بد ان تؤخر آ في الجملة الثانية خبرا لانه المسؤول ان تخبر عن ب بالخبر
عن الموصول تمام الموصول بصلته فعلى هذا المخبر عنه ب الموصول بل المخبر عنه ب الموصول لا
آ لان آ المخبر عنه ب والمبتدأ في المعنى هو الخبر اصطلاحا على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن
فقد اخبرت عما يطلق عليه فكانك اخبرت عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو
المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوع عند المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور قبل وضع
الثانية واما قولك في السؤال ب بالموصول فليس معناه ما اجعل ب خبرا بالباء وفيه الاستعانة
كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدأ ومثال ذلك
ان تقول العالم للمتعلم ليدربه اخبر عن زيد في قولك ضرب زيد بالذي فالمعنى اجعل الذي
مبتدأ وخبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهو ضرب زيد صلة الذي بلا تغيير شيء منها الا ان تجعل مكان
زيد ضميرا راجعا الى الذي وتؤخر زيدا خبرا عن الذي فتقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى
والثانية انك اذا قلت ضرب زيد فقد تخاطب به من لا يعرف ان له مضروبا في الدنيا ورب ما تخاطب به
من يعرف شخصا ضرب ويتهمه لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على
الوجه الثاني اي تخاطب به من يعرف ان له مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما
كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد فاذا لم يعرف ذلك فالموضع الاخبار رفعه بانه زيد فصار نفيا للجملة الثانية نفي
في المحتمل الثاني في الجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ قوله واخرته خبرا نصب على
الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متأخرا قوله وكذا بالالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر
بالالف واللام الا عن اسم في الجملة الفعلية قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها وقد ذكرنا ان
صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وحذف ذلك انه لا يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع
اذا كان الفعل مبنيا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اي
ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب
لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او يضرب وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعه بمعنى
الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعهما اسميتان في نحو الضاربان
الزيدان وما مضروب البكران لكن في اول الحرفان بعيدان من وقوعهما صلة اللام كما سيجيء بعد

ويجب ان يكون الفعل الذي يبنى منه صلة لال الا فعلا متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب
ان لا يكون في اوله من الداخلات على الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرفا النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر امر منها اي امر من الامور الثلاثة وهي تصدير الموصول
ووضع عائد اليه مقام ذلك الاسم وتاخير الاسم خبرا فالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر
الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند
الاخفش الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم لا يرون دخول الموصول على الموصول
اذا اتفقا لفظا اما قوله من النفر اللاء الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب قعقعوا
فيروونه من النفر الشم الذين والكوفي يجوز الرواية الاولى لانه من باب التكرير اللفظي كما ان قال
النفر اللاء اللائي فان تغاير الذي من لفظا كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول
الموصول على الموصول لم يجئ في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلم وتدريبا لهم نحو الذي
في داره عمرو زيد فتقول فيه ان في داره صلة الذي الاخير وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي
الاخير وهو مع صلته وخبره صلة الذي الاول وعائد الاول الهاء المجرور في داره وزيد خبر الذي
الاول وكذا لو قلت الذي ساكن داره عمرو زيد فتقول الذي التي اللذان ابواهما قاعدان اليه
كرعاية عزيزة هند محسن تبتدئ بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر استغنا
بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعدان صلة اللذان وعائده
الضمير المجرور في ابواهما وخبره كرعاية وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد
اليها من صلتها الضمير المجرور في اليه فالتي مع صلتها المذكورة وعزيزة خبره والجملة صلة الذي
مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدا
خبره محسن وهكذا العمل ان تكاثرت الموصولات فاقتصر على حقيقتها حذرا من الغلط واعط كل موصول حقه
واما الشرط الثاني وهو وضع الضمير عائدا الى الموصول مقام المخبر عنه فيخرج الفعل والجملة والجار والمجرور
اذ لا تضمر هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز
المنصوب وكذا نكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتعميم في ما رجل والاستغراق في كل رجل وافضل
رجل وما من رجل وكذا كل اسم لازمه النفي نحو احد وعريب وكتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه
لكن يلزم ظهوره كغا على جيد والمعارف الساقطة مسد الحال كالجماء وحده وجهده وسائر ما ذكرنا
في باب الحال لانها لا تضمر بل تلتزم لفظ الحال والاضمار ينافيه وكذا المصدر العامل اذ لا يجوز نحو سروري بزيد
حسن وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر مراعي في العمل انما هو من جهة التركيب اللفظي شبها بالفعل فيعمل

والاضمار

والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة
العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في
الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو لغات
سقيا وعندابن السراج يجوز اذا النصل تاما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه ولما جاز المازني جاز فتح
الاخبار عن ضربا في ضربت ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه جملة والمفعول
اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وبا تاء وحتى ومذ ومنذ وكذا اللام في
بعدها اذ شرطه لفظ الزمان ولتغيير الاعداد المجرور فان المحققين يستقبحون الاخبار عنه لوجوب
المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي هذا اما سته الف درهم
وكالمعادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو اقتحظا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف
دون المضاف اليه اذ الضمير لا يضاف وكالموصوف دون الصفة وكالصفة دون الموصوف
بدونه صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا
يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين كالصفة
فلا يفرد من المبدل منه ولانها تخلو الصلة من العائد في نحو اخبر في زيد ابوه ان اخبرت عنه
عن البدل عندمن يجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم جاز الاخبار عن كل واحد منهما
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول
مخبرا عن المبدل الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد
باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل وتجوز ان تقول برجل هو واصفا الارفع مقام
المجرور والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجاز الاخفش اذ الضمير نفس
المبدل منه ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال لعقلانه نكرة خبر الموصول
وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في فائدة
واتيانها يفجح الموصول تاكيد المؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه
من الكنى والهام للاناسي وغيرها كابي القاسم وابن الفتى وابن اوى وابن عرس
وابن قترة وابن معرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه فيها صار
بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكالتاء في فترس ثرتح وكما في جزء المركب
نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك ولم ذو منذ فانها لا تضمر وكذا كل ظاهر قام مقام
المضمر فيضعف الحاقه ما الحاقه وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء مما ظهره يفيد
التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن جركاته والاصل جوازه لانه كخبر المبتدا ويخرج ايضا

ما جاز اضماره لكن الضمير هاهنا حال لما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل
نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا ترجع الى مبهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير
مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد
قائم اذ المبتدأ استحق الضمير في هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان جعلت
الضمير كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى
الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولنا هو في الاخر ليس في
الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا
من عائد الى المبتدأ وقولنا هو في الاخير ليس في حيز خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليها اي
الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف
مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ قوله على
الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر فان رجع الى
ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه فيجوز لك الاخبار عن اي ضمير شئت
منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم
فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لانه في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو
يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اخبر وزيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فائدة
وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصلة لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصا في
زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك اذا اخبرت عن هاء ضاربه
يكون المعنى الذي ضاربه اخوه زيد تقدم عرفنا بالمبتدأ ان هاهنا شخصا هو مضروب
اخيه زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا وعمرا فقولك اذا في الخبر زيد تعيين فائدة
محققة ومحالة زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه كان
المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب
ان هاهنا شخصا اخوه ضارب زيد فتستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال
صاحب اللب لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ اسا[illegible] في اسقاطها
لها ويتوقف المبتدأ على ارتباطها به كارتباط الضمير الواحد وليس بشيء اذ لا يلزم
بنائه ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار [illegible] قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء نحو
ضربت ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين بل يكفي احدهما فنقول الاول جاز
الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضميرها [illegible]

تقدم

تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون له ضمير في جملة ثانية بعد ذكر المعطوف
في جملة اولى له تعلق له بالثانية كما تقول عند الخليل تقول وقد ضربته فيصح الاخبار عنها ضربته
وما لم يرد ما الثالث وهو تعليق الخبر عنه ضمير ايخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لحصل
الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مميز بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب
ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما واين وكذا كم الخبرية وكاين لتضمنهما معنى رب
معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة
وشبيهات بين وكذا سحر وعشا وبسا وسبحان وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان ولبيك
ونحوها فان لو اخبرت عن ظرف متمكن جاز في ضميره نحو كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك
سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول
منه مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار
عن المفعول له نحو الذي ضربته له تاديبا هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو
بارز متصل ولا يكون مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في طلب زيد او قائم زيد واما
بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدين في ضرب الزيدان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في
ما جاءني الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المنفصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام
وجرى صلته على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضارب زيدا
انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل وقد
عرفت مواضع كل واحد من الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل
فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا او منفصل
كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن
ضمير كان صلة بعد تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب
فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري
ضربتك فلا يجوز الحمل على المعنى كما في ع انا الذي سمتني امي حيدرة لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار
عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربته انت فليس في قول القائل الخ
يجب عليك تقدم الاشارة اليه ان الاخبار بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات الا باللام الاسمية
وهو اكثر استعمالا ولا يكون الموصول في الاخبار باللام الا لفظ اللام فاختاره ايضا لكثرة التغيير معه
بسبب الفعل اسم فاعل ومفعول وابراز الضمير كما في نحو الضارب زيدا انا زيد في ضربت زيدا حتى
تحصل الدربة فيه اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى

اصله
كيف يخفى عنك ما حل بنا
انا انت الضاربي انت انا

في باب التنازع ان لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب التنازع بين عليها لما امكن كما مر في بابه فحينئذ لا نجعل
من ان لا يغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطر ترتيب اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعل
واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام
زيد ضمير استتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل الاخبار الى زيد اذ لم يكن هنا
تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما كان في الخبر لما ذكرنا في باب التنازع ان لا تنازع في الضمير
المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتأخرين الضارب والمكرم زيد عطفت
الفعل الصريح وهو اكرم على الضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل
اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن الموصولين فتقول الضارب والمكرم
كما تقول العاقل والكريم زيد وكما مر في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه
مقدر وهو مثل قوله • الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم • وعزي الى الرماني انه
ولعل ما يخبر ان يحيل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المستدعي للخبر نظير الفعل
والفاعل فتقول في مسألتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد مبتدأ والمذاهب اولى لانه
اقل تغييرا من الثاني واولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية
فيه باق في الحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من
حيث كون المتنازع فيه يحتاج كل واحد منهما فهو الرابط بينهما وان اعملت الاول في مسألتنا قلت في
الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في اكرم لا في ضرب لان الغرض انه
فاعله وكذلك في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد
وقياس قول المازني في الضارب والمكرم هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية هي جزء المعطوف
عليها كما كانت الفعلية في الاصل معطوفة على الفعلية هي جزءها واذا وجه العاملان من جهة المفعول به
واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضربت واكرمت زيدا انا او انا
جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى
فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب
حيث المعنى يجوز حمل الضمير على المعنى … تقول الذي ذهبت انا … الاخبار والتنازع هنا باق على
حاله لجواز انتصاب زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعضها الا انه اجنبي كما يجيء في
هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع
غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني في

الضارب

الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على البناء[ين]
الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيدا الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته
زيد بابراز ضمير المفعول في الضاربه وان كان يحذف في الاصل لان الضمير في الفعل اللام لا يحذف كما
ذكرنا وابن برهان لا يجري الصفة على غير من هي له ويبطل المتقدم بينه في حمل اللام في مثله نظرا الى
الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انه
مبتدأ وخبره المكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسألة اذا اعملت الاول نحو ضربت
واكرمته زيدا بابراز الضمير في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي
ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين وعند
الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا فقدمت زيدا الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض
صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمته كالاخبار عن تاء ضربت
سواء عندكم واما الاخبار عن زيدا بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد فتصل الضمير القائم
مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الحاوي الضمير
هو الضمير القائم مقام زيد وابن برهان لا يجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا
زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر الضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت
والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني
وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء بالذي الذي ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول
ضربني لان ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذي
ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول
بالالف واللام الضاربه هو وضارب زيدا انا ابن برهان هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق
وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيدا لان الاضمار
قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في
جميع المواضع وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان
يقال الضاربه زيدا انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربه هو مبتدأ وخبره الضارب زيدا انا
والاولى الضاربه زيد كما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لم يكن بقاء
التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربه وضربته زيد وعند الاخفش
الضاربه والضاربه انا زيد بابراز انا لجريه ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربه هو
والاولى الضاربه زيد الضاربه انا زيد فاذا اعملت الاول والمختار ضربني وضربتها هندا باظهار ضمير

المفعول كما مر في باب التنازع قلت في الاخبار عن التاء والياء بالذي الذي ضربته وضربك هند انا والتنازع
باق وبالالف واللام الضاربته وضربها هند انا هند فاعل ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند
والضارب انا قدمت هند ليجتنب عامل الملابس فصل بين بعض الصلة وبعض الاجنبي وعند المازني
الضاربته هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها هند وبالالف واللام
الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربتي
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضربني هند بالذي عند اعمال الثاني الذي
ضربت وضربني هند انا والذي ضربني على التقدم وبالالف واللام الضارب وضربني هند انا وعند
الاخفش الضارب والضاربني هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربني هند انا
والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب انا والضاربته
هند انا واذا اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني هند والضاربها انا وضربتني هند اذا اظهرت
المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين يحذف مراعاة للاصل
وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني
الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذي عن الياء او التاء
الذي ضرب وضربته هند انا وبالالف واللام الضارب وضربته هند انا والتنازع باق فيهما وعند
الاخفش الضارب هند والضاربته هي انا بتقديم هند ليجتنب عامله كما مر ويقول المازني مخبرا
عن الياء الضارب هند والضاربتي هي انا واخبر الضارب وعن التاء الضارب هند انا والضاربته
هي انا وتقول مخبرا عن هند التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا والضاربتي هند
وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند
خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطى
واعطاه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش
المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يريد في ذلك كل ما حذف منه فيرد مفعول الاول نحو
المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بجيد لمخالفته الاصل في الفعل الاول من غير ضرورة وفي
الثاني باتيان الضمير […] مقام معمول الظاهر بلا ضرورة وليس […] في هذا الباب سبيل في التقدم
الي […] الكلام جملتين لان المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا واذا اخبرت عن زيد قلت
الذي اعطيت واعطانيه درهما زيد والمعطيه انا واعطانيه درهما زيد باعادة اللام وبعض المتقدمين
يجوز حذف […] وبابراز انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي
بالافراد والمعطي ايايه كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي مراعاة الاصل وعند المازني المعطي

من اظهر

من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان الباب للضمير […] فانه لا يحذف فيه عائد
كان […] وليس […] افعال القلوب حتي يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعول الاول كما هو
مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه والمعطي اياه زيد كما ذكر في باب المضمرات في نحو ضربني
اياك وضربتك ولو قلنا المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الي درهما لاضمرت
المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر واذا اخبرت عن الياء في
قلنا الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلنا الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطا
نيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي انا بحذف الضمير والمعطيه انا والمعطي اياه زيد درهم كما مر
ومذهب المازني في […] المعطيه انا زيدا والمعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني
زيد اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظننت وظننيه زيد اخاك انا وباللام الظانه وظنني زيد اخاك
بحذف مفعول الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظانه والظانني زيد اخاك انا والمازني لو
جعله جملتين ورد المحذوف قال الظانه زيدا اخاك انا والظانني هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام
والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها واذا اخبرت عن زيد قلت
الذي ظننت وظننيه اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننته زيد نحو خلتك وخلتكه
علي ما مر في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل
واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الاخر وابرزت
الجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانني اياه زيد وعن الخبر
عن اخاك قلت الذي ظننت وظننيه زيد اخوك والظانه انا زيدا اياه وظننيه او
ظنني اياه اخوك وجاز بعضهم الظانه انا زيدا […] ولا يجوز […] لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني
الضمير يجب انفصاله عند الالتباس […] وعند الاخفش الظانه انا زيدا اياه والظانيه هو اياه الخ
او الظانيه هو اخوك لا مرفي خلتكه وضربتك واما الضمير في الظانيه هو والظانيه هو اياه لكون الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكنهما لم يتحدا من حيث اللفظ
في هذا الباب وتقول فيما علمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي علمت واعلمه
زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا
انا واذا اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي علمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلمه انا واعلمني عمرا
منطلقا زيد هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الاول وعند من لم يجز المعلمه انا عمرا منطلقا واعلمنيه
اياه وعند الاخفش المعلمه انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم تقتصر فالمعلمه
انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه زيد فاياه الاول للعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربتك

فرد لبيان ان الخبر عن عمرو اعلمت النحاة علمت واعلمني زيدا منطلقا عمرو والثاني المعلم انا زيدا
اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يجز حذفه
لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلمه التبس
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب
ذكر الثالث قيل وجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول
اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لانه
ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى على عكس ان بقيا
وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من ذا ولا يرى ان الضمير ليس المفعول الاول تقول على مذهب الاخفش
المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمه هو اياه اياه عمرو تاياه الذي بعده ضمير اللام وهو القائم
مقام عمرو المخبر عنه والثالث ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي علمت واعلمني
زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها فصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل المنصوب
الاول وذكرت الثاني اعني عمرا الذكر الثالث اعني ضمير اللام ولما ذكر الاول اعني زيدا فلعل المذكور يجوز
اعلمنيه اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمه هو اياه منطلق والمعلمه اياه هو وانما برز هو
لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة
واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شيء وصفة **ش** لما كانت في المبنيات ما يرادف لفظه
لفظ الموصول لم يجعل الباب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل من المبنيات
في اسماء الافعال كحلبلب وحيهل ومع باب فساق وباب قطام لموافقته لباب نزال ولولا قصد الاختصار
ورعاية المناسبة التعليمية لكان القياس يقتضي ان تجعل ابوابا براسها فيهما **قوله** وما الاسمية
اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي تجيء على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء ترك ذكر اقسام ما
الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحروف **قوله** موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعت
صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله ع ما انت ويب ابيك والفخر ومعنى التعظيم كقوله ع
يا سيدا ما انت من سيد والحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها اي لا تذكرها
على احد التاويلات وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند اتصالها بحرف جر او مضاف
وذلك لطلب تخفيف الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير
الجميع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف
الالف دليل التركيب ولم يحذف آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونهما صحيحا ولان آخر في

ما الاسمية

اولم
يا زبرقان اخا بني خلف

الجر بمجرى الصحيح في تحمل الحركات وتدحرجه الالف ثابتا قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ
في رماد واذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم تحذف الفها نحو بماذا تشتغل وذلك لان ذا لما كثر
زيادتها ولا تكون موصولة الا بعد ما صار ماذا كالكلمة ولحق نصار الالف كانها في وسط الكلمة والحذف قليل في
الوسط لتحصنه من الحادث وكذلك لم تحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في
التصدر فالشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة
كقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان تكون ما هنا كافة في قوله تعالى
ربما يود الذين كفروا وقال اللهم الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف وابقاء
الجار والمجرور وتفويض الامر معا مع ان ذلك قليل الا ما لشرط المذكور في باب الصفة هذا قوله ولقائل ان يقول
لا يمتنع ان تكون من متعلقة بنكرة وهي للتبعيض كما في قولهم اخذت من الدراهم شيئا
فكلامنا معناه نكرة من الامر شيئا وقوله فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود وقصده ويجوز ايضا
تضمين نكرة معنى تمييز وتعجب ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند
س ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري والخليفة وتكون ما ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا
موصولة عند س بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذا في دققته دقا نعما اي نعم الشيء
ونعم الدق وما المصدرية حرف عند س واسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر قبل وكما
الذي المصدرية فالخلاف فيها سببه الامر فيها وذلك نحو قول امير المؤمنين عليه السلام في النهج
نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول الذي نزلته في الرخاء **قوله**
وصفة اختلف فيما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم بمعنى قوله شيء لا
اي مثل وقال بعضهم زيادة تنكير حرف فالاولى زيادة للحروف اولى من زيادة الاسماء لاستبداد
بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لغاية الفصل وايضا ثبت
زيادتها نحو فبما رحمة ووصفها لم يثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى ومعانيها اما
التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما والتعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ع ولامر ما يسود من يسود
او التنويع نحو اضرب ضربا ما اي نوعا من انواعه اي نوع كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام
وتاكيد التنكير في عطية الانفر من حقارتها وامر مجهول لعظمته وضربا مجهولا غير معين **قوله**
ومن كذلك الا في التمام والصفة **ش** اما من الموصولة فظاهر نحو من جاءك والشرطية نحو من تضرب
اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضرب والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا
فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من انضجت غيظا صدره
قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي فانه

في نهج البلاغة من خطبة في وصف المتقين
فالمتقون فيها هم اهل الفضائل منطقهم الصواب
وملبسهم الاقتصاد ومشيهم التواضع غضوا ابصارهم
عما حرم الله عليهم ووقفوا اسماعهم على العلم النافع لهم
نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء

لامر ما ن

اوله
عزمت على اقامة ذي صباح
وتقدم في المفعول فيه

يجوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبائل والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي والاثرون ناسا معدودا
وانشدوا ايضا يا شاة من قنص لمن حلت له * حرمت علي وليتها لم تحرم * والمشهور يا
شاة ما قنص وعلة بناء ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة
واما الموصوفتان فلاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما لمشابهتهما الموصولتين لفظا وكذا ما التامة
ومن يجيء بها للذي العلم ولا تقع لما لا يعلم خلافا لقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله تعالى
ومن استعمالها في غير العالم تغليبا قولك اشتر من في الدار اذا كان فيها عبيد وحمير ومنه قوله تعالى فمنهم من يمشي
على اربع وذلك لانه تعالى قال ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى ابو زيد
سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت ايمانكم ويستعمل ايضا في الغالب
في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل
ايضا استفهامية كانت او غيرها في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال الحقيقة التي ماهية وهي
منسوبة اليها والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او تقول انه منسوب الى ما هو على جعل
الكلمتين ككلمة واحدة كقولهم كنتي تقول ما هذا فيقال انسان فاذا عرفت انه انسان
مثلا وشككت انه زيد او عمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا
عن الوصف ولذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون موسى
عليه السلام اجاب ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تعالى لا يعرف الا بالصفات
وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه
تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث فاذا عني
بهما بعض الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة اكثر واغلب لانما كان دلالة
اللفظ اقرب الى ما يطالع العبارة المحمولة عليها من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى وكذا في غيرهما وما تقدم
ذلك الملخص لفيته واذا كان مؤنثا قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول
ثلاث انفس من الرجال وثلاثة اشخص من النساء وهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد وان
تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختير مراعاة المعنى وذلك المحمول
كقولك من هي من احبها [illegible] فلذا لم يختلف القراء في تذكير من
يقنت ومن تأت بخلاف قوله ولا يعمل الا نبحا [illegible] وهو عاضد للمعنى فلذا قال نؤتها
اجرها وان حصل مع مراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول من احبه وانت تريد من

النسوان الا ان تكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو
من هي محسنة امك ولا يجوز من هو محسن امك لان خبر المحمول على معنى الذي بمعنى التي والخبر يستحق ان يطابقه
المبتدأ تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا والجائز الخارج من هي محسن [illegible]
من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف صدر الصلة كما في قولهم ما انا بالذي قائل لك
شيئا وقيل من محسن اليك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على
اللفظ كما مر فتقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعيان
كان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من
تحتها الانهار ثم قال خالدين حملا على المعنى ولكونه اولى رجع بعد ما حمل على المعنى في خالدين الى الحمل على
اللفظ فقال قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول
الامر فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف واما اللام الموصولة فانه يمتنع
ذلك فيها اذا قلت الضاربه جاء [illegible] وموصوليتها ثم ان كان ايت [illegible]
الضاربه غلامها وهم المذهب [illegible] لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها
وان كانت صالحة ككل من وما للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها
وكونها كلام التعريف [illegible] فكانت الضمير راجع الى صاحبها [illegible] وان لم تجيء بصاحبها جاز
مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن المولى اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه
صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن قوله واي واية كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر
صلتها قوله تقع كما علم اي في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع [illegible] الموصولة نحو [illegible] ايهم
نحو ايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف
معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك [illegible] نكرة
موصوفة نحو بالذي يحسن اليك [illegible] تقع صفة ايضا بالاتفاق كما كانت فيها خلافا [illegible] ولا ادري لم
لم يذكره المصنف ها هنا بل [illegible] تقع صفة ولعله راى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل
اي رجل برجل عظيم [illegible] لانه لعظمه [illegible] كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة
فاعتور عليها اعراب الموصوف واية معربة من بين اخواتها الموصولات على خلاف في اللاتي وذو
الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم اياها الاضافة [illegible]
الاسمية وليس كل مضاف معربا الا ترى [illegible] اعراب خمسة عشر [illegible] الاضافة
وكذا يضاف لدن الى الجمل ايضا كما يضاف الى المفرد والاضافة الى الجمل كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية
وانما الزموها الاضافة لان وضعها للتقييد بعضا من كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه

تامة لم يكن معتداً له فيعرب كما في المثل وان كان معتداً به بني على الضم كما في قوله تعالى أيّاً ما تدعوا الآية في
كأيّن وفاتر متطوع من الامثلة فتسمع اعرابه وذلك لانه كالمبني على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر
صلتها وهي اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شيء فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها
اي المبتدأ بشرطان يكون ضميراً راجعاً الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب ايهم غلامه قائم واتهم زيد غلامه
وانما يحذف كثيراً مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستغلة عن صلته بلزوم اضافتها وانما لم يحذف احد
جزئي الفعلية لان المتضايف الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذ الا ان ضمير الموصول لانه كان المطلوب
الموصول كالاسم الكلمة على الولا يعني كان يحذف المبتدأ صار مبنياً كاخواته من سائر الموصولات وذلك لانه لما شابهه
قارق اخواته لعارض فيه وشدة الاحتياج اليه فاذا حذف يرجع الى اي وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد لانه حذف
بعض ما يوضحه ويبيّنه اعني الصلة اي البيئة للموصول كما انه كما يحذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين
هذا هو مذهب س وهو الاكثر اعني كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ قال س والاعراب مع حذف الصدر لغة
جيدة في الشواذ اي ايهم اشد على الرحمن عتياً بنصب ايهم وعند الكوفيين لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما
يعتمد القائل اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احداً يقول في نحو اضرب ايهم
افضل الا منصوباً وانه لم ينضم مع حذف المبتدأ نحو اكرم اياً افضل كلام العرب الاعراب ولهذا زعم بعضهم البناء
قياساً لا سماعاً فنقول اكرم ايّ افضل مضموماً بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايّ افضل لكن
اما على الحكاية والتعليق كما يجيء في مذهبهما قال س لا يبنى نحو اضرب اياً افضل لانه لا يبنى ايضا على الضم قياساً
على ايهم افضل الا ان ذلك مخالف للقياس ولم نسمع من العرب الا اياً افضل منصوباً ولو كانوا قالوا اي ايّ افضل
او ضمنوا قال الجزولي العوام مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه معرباً اذا حذف المضاف اليه
يترجح جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع مرفوعة على
الابتداء ما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا هي في الآية بعد لنزعن اشد من كل شيعة معمول
كما تقول اكلت من كل طعام وقال تعالى واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم
صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما
قال الاخطل ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولاً فيّ لا حرج
ولا محروم اي هو لا حرج قال س لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث على معنى
الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثله يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله
ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب ايهم افضل
كما يجيء في افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب في نحو اضرب واقتل لا يكون

عبارة ابن الانباري في مسائل الخلاف قال ابو عمر الجرمي خرجت من الخندق يعني خندق البصرة

جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي في نحو اضرب وأقتل لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها
الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بمن وقال الاخفش في الآية من في ثم لننزعن كما هو مذهبه
من زيادة من في الواجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال
المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو
ايها اذا اعرب فيها ما قبلها فالبناء بسبب المضاف نحو اضرب ايهم لقيته قال المبرد بالاضافة والتأنيث فلا داعي
على بنائه ففي التعريف للام من المضاف تعريف الموصولات واعتد بالتأنيث بلا علية وعمرو بصري فيها
وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والآخر اي شيء وجوابه نصب
ش اعلم ان ذا يجيء موصولة وذلك اذا لم تلحق الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو الزيادة
ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي بعد ما الذي من هو على حذف المبتدأ نحو ما ذا بالذي قال لي واما
قال من ذا قائماً فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان تكون زائدة
وان تكون اسم اشارة كما في قولك من هذا الذي هو جندكم وها التنبيه تدخل على اسم الاشارة وقد
جاء ذا وان لم يتقدمها الموصولة قال دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل
ان يمنع مجيء ذا موصولة مطلقا ويحكم في ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى
يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله ألا تسألان المرء ماذا يحاول أنحب فيقضى
ام ضلال وباطل فلان ما مبتدأ والفعل بعدها الذي خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي
خبر ما والذي حملهم على ادعاء كون ذا ههنا موصولة رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ذلك
يرتفع الجواب لانه غير مطابق للسؤال وان ذا لا يجيء وان لم يكن كذلك لم يجز ذلك عند عدم التطابق بين
البدل والمبدل منه فوجب ان يكون ما ذا اي ما والجملة اسمية تخبر المبتدأ فيه فعلية واما ما ذكروا حذف الضمير
في خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب
فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه
اكثر من حذفه من الخبر كما في المبتدأ انما قل يجيء الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات
للزومه لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها ما او من وكان الاستثقال الحاصل
باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وهذا كما ان حذف
حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها لاستثقالها بالمضاف اليه وانما كان الجواب او
البدل مرفوعاً اذا كان ذا موصولاً لان ما ذا اذاً جملة ابتدائية فالمبتدأ او ما خبر مقدم لكونه نكرة
وعند س ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال
فرفع الاسم على انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى ماذا ظاهر الاولين

اي الذي تتلونه ربنا اساطير الاولين ليس بجواب لقولهم الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا لكان
المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا كفارا لا يقرون
بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انه منزل انما هو اساطير الاولين واذا كان ذا
مزيدة فما منصوب المحل بمعمول الفعل المتاخر عنها لان السؤال اذن جملة فعلية فيكون الجواب فعلية اولى
للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال
عليه فتقول في قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مطابقا لجواب الكفار
لان النصب تصريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل الاستيناف كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل
تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تعالى العفو وان يكون المبتدا غيره والكلام مستانف
كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعدما اذا بضمير منصوب نحو ماذا انتفعل به ومتعلقه
نحو ماذا انتقضيه حتى يكون ما مبتدا والجملة بعده خبره جاز ان تكون ذا زائدة ايضا لان الرفع في ذي علقته اولى من
النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذا اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في
ماذا قيل وماذا عرض وقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا وماذا احل لهم مما ليس بعده فعل ناصب لما قبله
ولا مشتغل عنه بضميره ومتعلقه فالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة فرفع البدل اذا والجواب رفع
الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر: وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا * سوى ان يقولوا انني لك عاشق
قيل ذا فيه زائدة او موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا
فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت طلبية مع
عجزيها كقوله: واني لراج نظرة قبل التي * لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان
فان قدر القول ههنا جاز للنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا اسما واحدا
لكون ان موصولة فالتقدير لن يتحدثوا به هذا ولنا ان نذكر بعض احكام الموصول من احكام الموصول
والحكام منه ما وايهما في الاستفهام وما يناسبها نقول الموصول والصلة كجزء اسم وقد ثبت للموصول
التقدم لكون الصلة مبينة له فيجب للصلة التاخر فلا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول ولا تعمل الصلة ولا شيء مما يتعلق
بها فيما قبل الموصول لانه لا يعمل الا فيما لو تقدم عليه جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا تتعلق الصلة بما قبل
الموصول الا ان يكون مصدرا نحو بل او كذا ولام جواب القسم ويخرج لك ما اذا تعلق بما قبل الموصول لانه في اللفظ
المتعلق به المقدم لانه جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع الموصول
كالوصف والبدل والعطف والتاكيد ولا يخبر عن الموصول الا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد
تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على اخر قبل ما بعدهما او صلة الجامعة او صلة الاخير وصلة الاول
محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك كقوله: من اللواتي والتي

واللاتي

واللاتي زعمن اني كبرت لداتي • ولا يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت
لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز زيدا ما ان كان الموصول حرفا فلا يجوز عجبت ان زيدا ضربت لان الحروف
الموصولة حرف مصدرية وهي والجملة بعدها بتاويل المصدر فتطلب قربها من تتقوى المصدرية وكذا في
الالف واللام الموصولة اذ لا يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل
عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما كما لا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض العطف على الجملة
التي هي صلة كما تقول في باب التنازع بعمل الاول الذي ضرب وضربني غلامك زيد اذ ليس للفصل باجنبي
من الصلة وكذا تتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم ابوه والذي ضرب زيدا اخوه لانه لا
مانع منه فان قيل اليس كما ان الموصول والصلة كجزء اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزئين فكما
ينبغي لما لا يتقدم بعضها على بعض كما لا تتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما
كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل يجب تعقيب كل منهما الاخر بخلاف الصلة والموصول فان
تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لما مر فتبين بهذا فساد قول بعضهم ان خبر ما لم يتقدم على اسمه
ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال: نحن اللذون صبحوا ناس
انما هم حتى لا ادرع الثيابا • وقد يقوم حذفها مع اللتيا مطلقا علما التي اذا تصدت لها الدواهي يعنيه
حذف ان الله هيئتين الصغيرة والكبيرة وصلتا للحد في العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل تحت تمييز البيان
فلا ترى كما على ابهامها بغير صلة مبينة ويجوز ان يكون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله: دويهية تصفر
منها الانامل • واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات الاسمية خلافا للبصريين كما في قوله
تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام وقول المتنبي: بيض الليالي ... من ...
ويجوز ان يكون من هذا قوله: لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد في افيائه بالاصائل • ولا وجه لمنع
البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وان كانت فاء او عينا كثيرة
منه وليس الموصول بازيد منها ولا يجوز حذف الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في
الافعال المنصوبة وذلك لضعف الدلالة عليها وكون الحروف التي تجيء كالنائبة عنه واما احكام من وما
واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل وقفت على من جاز لك حكاية ذلك المذكور
وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل
رايت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني رجلان او اذا قيل رايت رجلين ومررت برجلين
ومنون اذا قيل جاءني مسلمون ورجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني امراة او طاق
وكذا في النصب والجر لا تختلف علامة التانيث ومنتان اذا قيل جاءتني امراتان وفي النصب والجر منتين
ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او نسوة وكذا في النصب والجر لا تختلف لما اشتراه الاستفهام عن المذكور

اوله
وكل اناس سوف تدخل بينهم

بتامه سوف تامين ...

الحكاية
الحكاية

في الحكاية فلا تحكى هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية تحصيلا لتلك العلامات حتى
تحكى وشرطهم في الحكاية ان يتبين للمخاطب المسؤول عنه بما ذكره بعينه لا غير حتى يكون نصا وانما
اشترطوا في لحاق العلامات المذكورة بمن كون سؤالك عن نكرة لان المعارف لما استفهم بمن عنها ذكرت
بعينها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن
النكرات فلم يطلبوا التخفيف بحذف المسؤول عنه كما فعلوا في النكرات ولو ذكرت بعينها النكرة لم يجز
حكايتها بعد من لان النكرة اذا كررت فالاغلب فيها ان لا يكون لعهد التعريف فالمذكورة ثانيا غير المذكورة
اولا كقولك في جواب من قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية اذ الحكاية ذكر اللفظ المذكور
بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فانه لم تقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك
ونحوها واما حصلته وهو انه كثر حذف النكرة واثبتت العلامات في لفظ من وسهل حذفها قصد
التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلما كان تحذف بعد من لكثرة دورانها
ومع الحذف فالحكاية فيه اولى لاجل التنصيص على ان المستفهم عنه هو النكرة المذكورة
لانه اذا لم تلحق في لفظ من ربما توهم السامع ان المستفهم عنه غير ما بعدها واما اشتراط العقل في
الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف [illegible] ولم يشترطوا ذلك في ايّ بل تقول فيه ايٌّ
يا فتى وايًّا يا فتى وايٍّ يا فتى كما يجيء لان ايا معربة فتتمكن على الاعراب فاستولت حكاية الاعراب عليها
في حالة [illegible] على المفرد المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعربوا تنوين التمكن
وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما [illegible] كانت مبنية فلم تتمكن على حكاية
الاعراب لا وصلا ولا وقفا فلما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا الحركات
المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف بحركة بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من
الحركات حروفا تشبهها ساكنة [illegible] لحركات تناسبها هذا مذهب الجمهور وقال السيرافي بل اشبعوا الحركات
لحكاية الاعراب كما في ايّ ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت
الحروف وكلا القولين ممكن ولم يكتفوا بحروف المد الدالة على الاعراب [illegible] ان يكون في
الوقف [illegible] اكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب
فرع الذات فاذا امتنع اجتماع علامة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجدر [illegible] في ترك
حكاية اعرابها ولما كانت [illegible] مسلمات وهندات في الوقف فانه لا تثبت
فيه شيء من حركات [illegible] منو ومني ومنا فانه بمنزلة [illegible] ورجل وثبت فيه حال الوقف [illegible]
مع حرف المد بعدها اما في الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في الجار [illegible] مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات
واللواحق بعدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة

اللاحقة هي بها بل الحكاية تانيث كلمة اخرى فعلم ان من وافقها في الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث
وتمنع من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم تتمحض التاء للتانيث بل كانت
بدلا من اللام وربما اسكنت النون في المفرد نحو منْهْ والاكثر تحريكها لانه لم نقل فيه المفرد على حكاية
الاعراب كما ذكرنا فلا تكون حكاية تاء التانيث كما هي [illegible] وانما في المثنى فقد حكيت الاعراب بحرف
في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو منان ومنين وربما قيل منتان بتحريك النون التي قبل
التاء. هذا والذي من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد
على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حكاية الاعراب فقط ولا تحكي علامة
المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول
اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا في النصب
والجر وثانيهما ان لا تزيد على حال بلا حكاية الاعراب ولا العلامات اخرى كما في حال الوصل هذا حكم
المستفهم بها عن المنكر واما ايّ فاذا استفهمت بها عن المنكر والمنكر رجل اطلقها حكاية الاعراب وعلامات
المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها لا لانها تلحق حروف المد المذكور بل تعرب بالحركات في الوصل
عما تقول ايٌّ يا فتى وايًّا يا فتى وايٍّ يا فتى وفي الوقف تسكن الياء في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال
النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فتسقط في جواز الحكاية في لفظة ايّ [illegible] كانا
في الحكاية بمن هما العقل والوقف اما العقل فلان اصل ايّ ان يستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من
واما الوقف فلانه في من واما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من ولك في ايّ
وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب ايّ مفردة فتقول ايٌّ وايًّا وايٍّ في المفرد والمثنى والمجموع
مذكرا كان او مؤنثا في الحكايات اللاحقة لا يتحمل الحكاية في ايّ [illegible] فتكون مبتدأ محذوف
الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا
تثنية ايّ وجمعه لغير الحكاية ضعيف [illegible] ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباع
اللفظ المتكلم على وجه الحكاية وحملها رفع على الابتداء والتقدير من هو وايّ هو [illegible] رجل هو
يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على ايّ فقال منو يا فتى ومنا يا فتى ومني يا فتى وعليه حمل قول
الشاعر أتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس بنحو لانه لم يتقدم
منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع من اعرابي مَن مَنا [illegible] الضارب والمضروب [illegible] هذا بعيد
وقال يونس ايضا [illegible] وذلك التقدم العامل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقيل
حكاية كأنه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا فقال [illegible] علة البناء والظاهر انه ليس
بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى انه قال منو انتم وليس بمحكي

كان عم يونس انه لا ينكر مذكور قبله من العلامات المذكورة لا لحق من الاتي آخر الكلام لانه فيه اثر الوقف
فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت منه ومنه واذا قلت رايت امراة ورجلا قلت منه ومنا وفي جانب رجل
وامراتان صين ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال على العاقل نحو من
وعن غير العاقل اي نحو ضوا ايت فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف فبعد من
فنقول فيها اما العلم واما غيرها ففي الاعلام فيه ثلاثة اوجه اشهرها انه الحكاية فيه ولا يحذف من بعد حذف
وحكي البرجعي عن يونس وابي الحكم عنه تعلي انه يذكر بعد من حكية كالاعلام اذا اتى لا التعلق المرات لخالد به
قلت من لخالد يدعو لجاز ذلك الحسن على وجه الاختيار كما قيل دعني من تمرتان وليس بقرشيا ونالها
انه حذف وتثبت علامات الحكاية كما في النكرات ولذلك اختص بالمعرفة المذكورة عند السلم بمجهول كالنكرة
وذلك كما حكي عن انه يقال ذهبت سهم فقال من سنين ويقال قد رايته فنقول منا اما الاعلام الذي
سبب من فيه مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط
وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى
والمراد من الحكاية تحصيل المذكور وقد يراد رفع الابهام بكثرة الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير منقض
فيما فيه التصرف من الزيادة والنقصان كما مسمى بخايب غير المنصرف فناسب ان لا يتصرف في اعرابه
ايضا وهو سبب الحكاية بالشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا
معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه التبوعات مع توابعها تنوع عن حكاية اعرابها اذ يعرف
الخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتعين المرفي قال رايت
زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيدا ابو محمد
بالرفع لا غير نعم ولو وصف بابن واسقط تنوينه لو نوعه بن علي لم تمتنع حكايته عند اهل الحجاز
لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا انه تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف
منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في النداء فيجوز الحكاية فيه
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو تعلق فيه
من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير واما عطف النسق بالتكرير فهو كسائر التوابع عند يونس في
امتناع الحكاية معه سواء كان العلمين او احدهما وحكى عن قوم استحسنوا انه يجوز الحكاية ان كان
المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيدا والغلام لمن قال
لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا والغلام والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني غير الاول في الاسناد
واقع الاسم المرفوع عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن
المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لانه المتبوع

لايجوز

لا يجوز حكاية فيه كما في سائر التوابع واما ان عطفت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا ومن زيدا ومن
اخيه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم وذلك لكون كل واحد من المعطوف
والمعطوف عليه مستقلا بما يستحق كانه كل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد ومن الشروط انه لا يدخل
حرف العطف على من نحو ومن زيدا وفمن زيدا فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس لاخذ المعطوف على
كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية
خلاف والوجه جوازها لانه علم ايضا على الصحيح في بابه وكذا اختلف في حكاية شبه العلم ومجموعه
فالصحيح نقل الي واحد وهو المانع نقل المحتوى الا العلم بالتثنية والجمع كما يجيء في باب العلم تقول اذا حكي
ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية اعلي انه خبر
بالرفع الذي يكون الجملة الخبرية مقدر خبر وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على
الخبرية فالكل مرفوع الموضع تقدير اعرابه لاشتغال المحل بالاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكر
في اول الكتاب وقيل ان ما بعده في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر فلا يجيء منه ضعيف لما
هنالك وقد يجيء حذف العلم بعد من واثبات علامات الحكاية نحو قيل لفعل عبد الله فقال الصابي
دار منجيو اما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فانهم يرفعوه
على كل حال بالابتداء اجراء على القياس واما اذا سالت بمن عن المعارف فلا خلاف بينهم في انه ما
لا يحكي فاذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت من زيد بالرفع لان الاعراب بعينه ايني فكيف يوالات
ينجالف الا انه يخالف من زيدا من زيد هذا وربما يحكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤاله
ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندي تمرتان فالاسم حكمه اعرابه
يقوله رجل سالمه فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سالت عن
الواحدة عن غير العلم ايضا كما حكي واذا سالت بمن عن ما قبل نسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم
عاقل او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج حبا ذلك تقول اللمني
ايجا البكر يحيا والقرشي او التميمي ثلاثا في من مكان المنسوب اليه كما قلت وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك
في المسؤول عنه اعني البكري مثلا الى صفة العلم المنسوبة التي لا بد فيها من الالف واللام وتلحق اليه النسب
آخر من كما كان في آخر المسؤول عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فتقول آلمني
بالمد والتسهيل كما يجيء في التعريف في باب تخفيف الهمزة وانما ادخلتها لانه كان الي في المسؤول عنه لو
صرحت بعض البكر يحيا القرشي وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف معنى الاستفهام
بمعاملتهم معاملة المعرب بالتي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليه والحاق ياء النسب باخرها
وبعضهم لا ياتي بهمزة الاستفهام فيقول المني اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام ويحكى في لفظ المني

اعرابه اعراب المسؤول عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في المنطاة سواء فتقول لمن
قال جاءني المنيّ يا فتى وكذا المنيّ والمنيّة وكذا المنيّان والمنيّتان والمنيّون والمنيّين والمنيّة
والمنيّتان والمنيّتين والمنيّات ويأتي السؤول الجاحظ عن نحو اعرابه المنيّ تقول رأيت زيدا فيقول
المنيّ فتقول القرشي على الخبر وصف لزيد المذكور او لانه بكلامه ويجوز الرفع في الحكاية ايضا بالابتداء هو
القرشي لان المراد الموصوف بتوسط الاستفهام قال سيبويه سألت المبرد اذا قال الرجل رأيت
زيدا واردت ان تسأل عن صفته قال تقول المنيّ كما تقول القرشي والعالمي او البصري قال
السيرافي هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كما تحمل الياء في القرشي وشبهه للتاكيد كما قيل
في احمري وخوارتي وان كان صفة العلم منسوبا الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوز المنيّ اتفاقا
قال الجرمي القياس ان الماني او الماوي قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع ولم يجز الاخفش الاستفهام
بايّ على غير النسب اعني ان تقول الاييّ فصل المنسوب الى العاقل وغيره والوجه المنع لعدم
السماع ولاستثقال الياآت **اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضي مثل رويد زيدا اي
امهله وهيهات ذاك اي بعد** اعلم انه انما بني اسماء الافعال لمشابهتها مبني الاصل وهو فعل
الماضي والامر وايضا اقول انه اسم بمعنى المتكلم ومنه لا يتغير اذ لو كان كذا لكان اسم بهي بل ها بمعنى
اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كان كذلك لكان اعرابا لمشابهتها
بل ها بمعنى تضجرت وتوجعت الثانيين ويجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء
لا اصل لها البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
فليس هذا الاحتياج الى العذر المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها اسماء
مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها
وتدخل اللام على بعضها والتنوين على بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا وانما
نعني باصولها انها عن اي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف وبعضها
ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام بالكسر وامامك زيدا وعليك
زيدا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك
بالرفع والنصب واما مك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا في الاصل وانه
لم يثبت استعمال مصدرا كشتان وسرعان ووشكان وهيهات فانها كلها في المصادر
وكيفيتها فانها كفعلان وفعالة ونزال فانه كفجار وتيعلضرب فنقولها كانت في الاصل مصادر
لانه قام دليل قطعي على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر
للمناسبة بينهما وزنا ولالحاقها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء ولا يضر عدم استعمال

اسماء الافعال

مهما فدا لك الاقوام كلهم
وما اثمر من مال ومن ولد

مصادرها

مصادرها اذ رب اصل مرفوض والظاهر في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها
الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية
ولم يصر اسم فعل نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب لاستعمالها منونة ومعربة
وويلك وويحك وويسك وويلم وعليا مر في باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال
نحو صه منونة ومه ودع اي انتعش وبله اي ارفق وهيا وهلا وحي على وهيك وهيك وهيت
ويجيء معانيها ويجيء ذلك يتبين في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صه ومه وايه
وهي منونة للتصوير وفي الضرب الثاني بقاؤه على الاصل منونا وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت
كما مر في المفعول المطلق واما اخ وكخ واف واوه وبخ اذا لم تستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب
نحو افا او تبين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال انها على ما كانت عليه اي لم تصر مصادر ولا
اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في فرطك بمعنى تقدم واحذر من تداماك مثلا بعدك
اي احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والنجاء النجاء ان يقال انها باقية على المصدرية
اذ لم يقم دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما واحذر فرطك
اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا اي احذر عمرا احذارا والنجاء النجاء
اي انج النجاء والكاف حرف كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر
الاصلية او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فاحتج اذا
باعتبار الاصل الا في هذا الاسم ولا في هذا الفعل بعدم استعماله بحسب الاصل الا بعد ما ثبت كونه عارضا
بالدليل اذ رب اصل مرفوض وها رضي لانه واما امين فقيل انه سرياني ليس الا بنا وزان العجمية كقابيل
وهابيل بمعنى افعل على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم حين سأله ابن عباس رض ويجيء على النحو
ويخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم والاشبه ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون عربيا
مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان يقال لاسم الفعل الذي
هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه وويها انه اسم النطق
الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل
نقلا غير مطرد كالمنقول في حال قسر ولم نصر مزيحا ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب
اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يذهب الى ان اسماء الافعال موضوعة المحل على انها مبتدأة لا خبر لها كما
في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وهو شابه الفعل اي اذ قيام فصح كونه
مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك تسمع بالمعيدي خير
تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذا كان في الصورة كالفعل عند من قال

انه حرف كما في كل واحد منهما محل من الاعراب فلما انتقلا الى معنى الحرف فينبغي ان يسلب منهما ذلك لان الحرف لا اعراب
له وكذا اسم الفعل كان في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل الاصل لا محل له من الاعراب
في الاصل لم يبق لها ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكر بعضهم من ان اسماء الافعال
منصوبة المحل على المصدرية ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة
مقام الفعل فلم تكن مبنية والتحقيق في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار
كفتح نحو جعفر وكذا التحقيق في عليك واليك اسمي فعل انهما جار مع مجروره استعملا بمعنى الفعل بل
المضاف والمضاف اليه في الاول صار الكلمة وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر
اذ كانا اسمي فعل مثل المفضل وبتة علمين لانك وصار الكاف والمضاف اليه والجار والمجرور
في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرا علمين فهي منقولة عن اصلها الى معنى الفعل نقل
الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ
الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه ايضا
ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام وغير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود
المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة • كذب العتيق وماء شن بارد • ان كنت
سائلتي غبوقا فاذهبي • اذا روي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير نضو فقال لصاحبه
كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السري ان مضر تنصب بها واليمن ترفع فمعنى كذب
عليك البزر الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان وما يغري بصاحبه
الكذب عليه فصار بمعنى كذب فلان لا اغرا به اي الزمه وخذه فان تركه كذب فلذا قلت عليك فصار الجميع للاغراء
كانك قلت اغري عليك بعزيمة ثم استعمل في الاغراء بكل شيء واشتهر فيه لكن ما نصب منها الكذب كقولهم كذب عليك
العسل اي عليك بالعسل قال • وذبيانية اوصت بنيها • بان كذب القراطف والقروف • اي عليكم بها
اي عليكم بها وكذب الحج اي عليك به وكلما جاز ان يغري عليك بها اليك بمعنى فعل الامر فتنصب به جاز ان يصير
كذب وكذب عليك بمعنى الامر فتنصب به كما تنصب البزر قال ابو علي في كذب عليك البزر ان فاعل كذب
مضمر اي كذب السمن اي علم يجد والبزر منصوب بعليك اي الزم ولا يتاتى هذا في قول عنترة كذب
العتيق وما ذكرنا اقرب واسماء الافعال فيما تعدى عمل الافعال بحكم الافعال التي هي بمعناها الا ان
الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفه في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول به
ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر او ظروف او جار ومجرور امتنع
تقدم معمولها عليها واما صه ونحوه فجامد فضعيف منتقل الى المصدرية ثم منه الى اسم الفعل واما ظرف وجار
ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكونهما علما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله

[illegible]

يا ايها

يا ايها المائح دلوي دونكا • اني رأيت الناس يحمدونكا • ورويدك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل
بل هو مثل في حمد الدلو عنايه دلوي تركت ما لك ... ثم ان هذه الكلمات اعني اسماء الافعال بمعنى الخلافة الامر كلها انما يكتفى فيه
بالاشارة عن التنطق بلفظه فكيف لا يكتفى بالنطق بما قام مقامه ولا تكن الكلمة تجري معاني اسماء الافعال لما امثل
كانت ادعى وابلغ واكد من معاني الافعال التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها لما كانت مصادر او ظروف
والاصوات الصادرة مصادر ثم اسماء افعال فلما انتهى في المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا
واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان في الاصل امامك زيد
ودونك زيد فخذه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفعل عنه المرغوب لتبادر المامور
بالامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي
ضم رحلك وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تأخر وراءك نحوه في كلها الاختصار لغرض التاكيد
وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان
اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطاه والتعجب هو المتاكد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع به وبعض
في يديه دليل فعلية وانه ليس بها كهلم وهاء وهات ليلحق بها حرف الكاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه
الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظرنا فان يكون متصلا
بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك وعليك ولا هو في الاصل اسم مجرور نظرا الى الاصل وفي الثاني
ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف صالحا مصدرا مضافا او اسم فعل معا نحو رويدك زيدا
احتمل ان تكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان تكون حرف
خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا والاظهر كون الكاف مضافا اليه فهو حرف
خطاب كما في هاءك ... اي هاء زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد ... وان لم يكن اسم فعل
على انك قلت الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء لانا نعرف ان الكاف
في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا الى
يمكن دعوى ذلك في نحو هاءك وهاء لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل
مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل فلا ينبغي ان يقال ان في نحو رويدكما تجرده
عن الكاف ضميرا مستترا ولا يقال بحذف الكاف لان الفاعل وقال الفراء الكاف في الجميع منصوب وهو
اضعف لان المنصوب مقدر يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف في الجميع
حرف خطاب كما في ذلك وهذا يبطل قوله بما ورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند
الجمهور للتنكير وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا كما ذكر
في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لا التنوين

منها أما مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أو لانه منقول عنه إلى باب اسم الفعل ثانيًا كما مر فصه بمعنى
سكوتًا وإيه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين ما لحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود
المعين وبين المصدر تعيين متعلقه أي السكوت حتمًا أي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين المأخوذ
على هذا أن لا تسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه وكذا معنى كف عن هذا الشيء وإيه أي هات الحديث
المعهود فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلقه وأما التنكير فيه فكأن للإبهام أو التفخيم كما في قوله
الا أيها الطير المربة بالضحى على خالد لقد وقعت على لحم أي لحم وأي لحم فكأن معنى صه اسكت سكوتًا
وأي سكوت أي سكوتًا بليغًا أي اسكت عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم
دليل التعريف بل تركه فيما لحقه تنوين التنكير دليل التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما
تدخل عليه دليل كونه موصولًا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الأول
وسكون الثاني قال الأول وقوله ذي حالاته وقفنا وقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع أي إنما
غير منون وقد وصل لأنه نوى الوقف فيكون التنوين عنده في الأصل تنوين التمكين الدال على كون ما لحقه
موصولًا بما بعده غير موقوف عليه تجرد عن معنى التمكين في هذه الأسماء وحصل الدلالة على المعنى المذكور فقط
ها هذا هو الكلام على هذه الأسماء إجمالًا وأما الكلام عليها تفصيلًا فمنها ها اسم فعل بمعنى خذ وفي المتعدي
ها وهو لسيبويه وفيه ثماني لغات الأولى ها بألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرًا كان
أو مؤنثًا الثانية أن تلحق الألف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف نحو هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم
هاؤن الثالثة أن تلحق هذه الألف كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم
هاكِ الرابعة أن يلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة ها بهمزة
ساكنة بعد الهاء كالكاف السادسة أن تصرف هذه الخامسة تصريف خذ ودع السابعة أن تصرفها تصريف خف
ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الحم ما أهاء وما أهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة
أن يلحق الألف همزة وتصرفها تصريف نادِ والثلاث الأخيرة أفعال لاتصال ضمير المرفوع البارز بها ومجيء المضارع منها
باسمًا أفعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ وإذا قيل لك هاء بالفتح قلت
ما أهاء أي ما آخذ وما أهاء على ما لم يسم فاعله أي ما أعطى وعلى هذا الذي قال هي على السابعة نحو خاف وما أخاف
ومنها هات بمعنى أعط وتصرف بحسب المأمور إفرادًا وتثنية وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا تقول هات هاتيا هاتوا
هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت وهات إن كانت بك مهاتاة وما أهاتيك
كما قال الخليل قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى بها وعلى ما قال المصنف تمام التصرف قال الخليل أصل هات
آت من آتى يؤتي إيتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم فعل قال الجوهري الضمائر بل لقوة مشابهته
للأفعال ويقول في نحو هاتيا وهاتين إنه مشتق من هات كما في حاش ويسمل من بسم الله

ومنها بله

ومنها بَلْهَ أي دع ويستعمل مصدرًا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالإضافة إلى المفعول كترك زيد
وبله زيدًا كدع زيدًا وحكى أبو علي عن الأخفش أن بله بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله
تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق بنصب الأكف ورفعه وجرّه ولهذا كان بمعنى
كيف جاز أن تدخل من على بله كما في الحديث ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من بله ما اطلعتم عليه أي كيف
ومن أين ويروى من بَهْلَ على القلب وذكر الأخفش في باب الاستثناء في قوله أعطيهم الجهد مني
بله ما أسع أن بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه بله ما اطلعتم عليه ومنها تيد زيدًا
أي أمهله وحكى البغداديون تيدك زيدًا قال أبو علي لم يجيء الحرف الحاق الكاف بله قال وقياس
قول من جعله اسم فعل جواز إلحاقها بر ضلا لما قال الكاف حرف يجيء بجميع أسماء الأفعال
قياسًا وفيه نظر كما مر قال أبو علي تيد من التؤدة قلبت الواو تاء وأبدلت الهمزة ياء كما حكي من بسط
الرجل في بشى ومنها رويد زيدًا وهو في الأصل تصغير إرواد مصدر أرود أي رفق تصغير
الترخيم أي ارفق رفقًا وإن كان صغيرًا قليلًا ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق وهو يتعدى
إلى المفعول به مصدرًا أو اسم فعل لتضمنه الأمر الصحيح معناه ويجيء على ثلاثة أقسام أولها
المصدر وهو أصل الباقيين نحو رويد زيد بالإضافة إلى المفعول كضرب الرقاب ورويدًا زيدًا
كضربًا زيدًا الثاني أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ما صفة للمصدر نحو سيروا رويدًا أي
مرودًا أو حالًا أي مرودين ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف وقولهم أمهلهم رويدًا
يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال
بأن يقام المصدر مقام الفعل قبله نحو رويد زيدًا بنصب زيد وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية
وقولهم رويدك زيدًا يحتمل أن يكون اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو أردت الدراهم
رويدها الشعر أي دع الشعر ومن اللازمة صه أي اسكت ومه أي اكفف وإيه زد في الحديث
أو في الفعل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين بالكسر مع التنوين للساكنين وزعم
الأصمعي أن العرب لا تستعمل إيه إلا منونًا وخطأ ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم
وقال ابن السري إنه أراد التنوين إذ معناه هات حديثًا أي حديث كان من أم سالم فتركه
للضرورة ومنها إيها أي كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز أن يكون
صفة قائمًا مقام المصدر منصوبًا كشفيًا ورعيًا أي كفًا يقال إيهًا عنا ويجوز أن يكون
اسم فعل مبنيًا فالتنوين إذًا كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين
نحو ويلًا وحيهلًا ويهًا وجوز ابن السري في إيها الفتح من غير تنوين على لغة واحد وغيره تنوينه
وقد تبدل همزة إيها هاء فيقال هيه وهيهًا ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلًا فداء

قال في الأصول لابن السراج إذا فتحت إيه فهي زجر وهي كقولك إيه يا رجل إذا كففته فإذا لم تنون فالتعريف تريد والزجر عن شيء معروف وإذا نونت فالتنكير الزجر عن شيء منكور

الا له قوائم كلهم وما امرتهم بقتال ومن ولكن اي ليبقى لك ومنها هَيْتَ مفتوح الهاء مثلثة التا
وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه أقبل وتعال وقال الزمخشري أسرع وقد يبين باللام نحو
هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما في كما الآن فيجوز اعرابها لكنه المصادر نحو انا اليك وهيت
واجل البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا وقال الجزولي يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل
فيكون اسم فعل معه انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال
انها اسماء افعال يجوز ان يقال بيناه على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها حين كان صوتا
وهو الاولى في نحو فعل اذ الضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن غالب الباب على ما بيناه هناك فالاولى
اذا ان نقول انما هو في صورة المنصوب نحو افا وتفا بني على الفتح والتنوين فيه كما في صه
الاصل بقاء كل شيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا
تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعني الدعدعة بمعنى قول دع دع للعاثر ومنها هَلَا
وله معنيان اسكن واسرع قال الا حييا ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت أمرا أغر محجلا اي
اسرعي ومنها هَيَّا وقد تلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف الالف فتلحق الكاف نحو هيك وقد تخفف
هيك فيقال هيك والمعنى أسرع ومنها قَدْكَ وقَطْكَ وبَجَلْكَ وكان الاصل قدك وقطك
اي اقطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل ثم قام مقام الفعل فبني فخفف
المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي كفاك وكذا قد بجلي
اي كفاني الآن الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لاكتف
قال فقد بنى بنصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال ومتى أهلك فلا أحفله
بجلي الآن من العيش بجل ولم يبين حسب وان كان كذلك في المعنى اسم فعل بل هو معرب بتصرف
بتغير مستلحقا لكما في باب الاضافة فيجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونها
على حرفين دون ما في باب المضمرات ومنها حَيَّ اي اقبل يعدى بعلى نحو حي على الصلاة اي اقبل على
معنى الخطاب اضيف المرء بقوله حيهل الصلاة وقدجا حي تقي بأ بمعنى ايت قال
انشأت أسأله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب قد ذهبا وقد يركب حي مع هلا الذي بمعنى
أسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى أسرع ايضا فيعدى بالى نحو حيهل الى الثريد وامالبا نحو
حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذا بعمر وبمعنى أقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد
او بمعنى ايت فيعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا للتركيب
حتى يكون كخمسة عشر وقد تسكن هاؤه لتوالي الحركات كما قيل خمسة عشر وقد يلحقه التنوين مركبين
فيقال حيهلا او حيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا

قوله بخلاف قد وقط يرد عليه قول النابغة قالت الا ليتما ... الا ان يدعى ان الرواية فتحي ويرد على التكلف قولهم فقطاً الا ان يقول تصرف فيه بزيادة الفاء

ولغات الالف فيها في الوصل للعقد دية وقال لبيد يتمارى في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل
سكن اللام للقافية ولا يجوز فتحها في الوقف وفي الكتاب للمعرب عن ابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه
وعند ابي علي حال هذا الاسم التركيب في احتمال الضمير كحاله قبله من حيث ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل
التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ذلك هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى أسرع او أقبل او
ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا للمعلوم لان في كل منهما ضميرا لتنحي عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال
اما قوله بحيهلا يحيون بكل طبع نقل لهم يوم كثير تناديه وحيعله فضمة اللام حكاية اعراب وهو مفرد
بالضمير في التاني كل لفظ سبق وجهله نسب الفعل لسماع او ان تحكيه كقوله ضرب فعل ماض قال
بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجري مجرى الاعراب
كقوله ع انه لو اوان ليتا عنا وقوله تناديه وحيعله كما يجي في باب العلم وتقديره حيعلك
وما جاء متعديا ولازما هَلُمَّ تميما قيل فيتعدى بالى يقال هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم
شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معه لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمعه اي اجمع
نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدي فلما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل واحضر
بعدما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان
اصلها التصرف ولم يقولوا الم كما هو القياس عندهم في اردد وامدد ولم يقولوا هلمّا وهلموا كما يجوز ذلك
في مد كل ذلك لنقل التركيب وقال النحاة هلم شهداءكم لم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام
وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو
القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب قال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم
انه هل بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم وقال الزمخشري هل ساكن اللام بمعنى
أسرع فتضمن أم عند الكوفيين معنى أسرع واقبل فيتعدى بالى في اللازم واما في المتعدي نحو هلم زيدا
فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره وبنو تميم يصرفونه نظرا الى الاصل وليست بالفصيحة نحو
هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب في لغة الحجاز هلممن بابقاء هلم على حالها وزيادة نون
قبل الف على مدغم في النون لتبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على حاله فالنون المزيدة لتبقى هلم
على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في مني وعني محافظة على سكون نون من وعن قال ويدل عليه
في بعض اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك عند من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل
دخول التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب ويروى عن بعض العرب هلمين
بقلب النون المزيدة قبل نون النساء على يا وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراه ولم يكن في الاصل
مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو هلم لك

هيهات تسلا توعدون وحكي الاصمعي انه يقال هلم الي كذا فيقول المخاطب لاأهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب لاأهلمّ معدي بنفسه كانك قلت لاألم والهاء المشتق ذلك اولا ومحي المذهب الآخر ثم بقي في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر **هيهات** وفيها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الاصل الاخير مجراه في الوقف وقد تحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق هذه الاربعة عشر كاف الخطاب نحو أيهاك وقد تنون ايضا نحو أيها وقد يقال أيهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذا بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة كمسلمات فالوقف عليها بالهاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذف في الف هذان وياء الذي في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل الاشبه ان تقول التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا تمنع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حيث كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا وكان القياس بنائها على هذا الوجه الخيرا اعني ان اصل هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالهاء وانما يوقف عليها بالتاء في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى وكان تاؤها مثل تاء قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين لانه باب قلقال اكثر من باب سلس ويبعد نحو ددن **شتان** بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال على غير الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي • لشتان ما بين اليزيدين في الندى • يزيد سليم والاغر بن حاتم • وانكر الاصمعي وقال الشعر لمولد ونحن نبناه على مذهبه وصوابه شتان مثني شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهمه شيان احدهما لغة في شتان وهي كسر النون الثانية لا المرفوع بين لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة المعنى وهي فتح النون يبطل مذهبه وايضا لو كان نحو الجاز تاخره عن المبتدا اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع فما خالوكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان

بمعنى افترق فلان لفظ ما لا يصلح هنا ان يكون هنا عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحال اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمرو حالتان بخل وجود شلا على معنى ان لاحد الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك نهر ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والآخر بجنب الآخر بل لا يقال فيما المعاني بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابة او عداوة مشتركة فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فنقول جاز ان يكون بينهما علي ان شتان بمعنى بعد لانه لا يلزم فاعلين نحو بعد وما كان يحمل النحو الخلاف اي بعد ما بينهما من التباعد ويجوز ان تكون ما زائدة كما كان من عند بين وشتان بمعنى بعد وتكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قال بينكم مستعمل لكنه لم يخرج استكمال الاخراجه عن النصب المستمر في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي وردت الخاتمة دون السوايخ وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر الافعال وورد لتاب كذبذب ومنها **سرعان** و**وشكان** مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقربه وما اسرعه ومنها **بطآن** بضم الباء مفتوحا اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها **أُفّ** وفيها احد عشر لغة أُفّ مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وأُفّى كبشرى بالالف واُفي كحتى واُفة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال اُفة وتفة وقد تتبع تف كويل ومنها **أوه** بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآو بقلب الهاء الفا واوّه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوّه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واوّ بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوّة بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوّة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد يمد الهمزة فيقال آوّة كآمين فيما بين ولبت على وزن فاعلة اذ لو كانت ايّا ما انقلبت اللام ياء كما في تاويت من قويت ويقال في أوّة آوتاه وفي أوّه أوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء أُوَيّة تحقيرا وهو تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وهذا اجدر لانها اقل من قال ويجوز ان يكون تصغيرا وهو تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها تجري مجراها كمكانك ومنها نب شاذ اثقيلا ويحول عليه سحقا ليتني وقوله صلى الله عليه وسلم من اشتهى منكم الباءة فعليه بالصوم فانه له وجاء نعندك ودونك ووراءك عند بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذ وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعد على الابتداء فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف وكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعل عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها

حين كانت ظروفا لا كأمثالها في المصادر الصائرة اسماء افعال لا يعمل ما لها كذلك المصادر لقيامها مقام الافعال
لووروا لها ان تلحق اماما الذي تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال ان معنا امامك في الظرف فنبرا ذلك
لا تنصبا صنعوا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك او امامك وكذا مكانك ويقال عليك زيدا
اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك اي تنح الاصل ثم نقل الى تنح عني فاقتصر ذكره وسمع
اي الخطاب من قبل اليك فقال الي اي اتنحى فهو شاذ مخالف لقياس الباب اذ قياس الظرف وشبهه
ان يكون لعامل فاتنيا للمخاطب دون غيره قياسا عليه واما علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر
اذ هو امر لكون الضمير المجرور فيه بمعنى المفعول يقال علي زيدا اي قربه والقياس ان يكون المجرور فاعلا
وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشد من علي لجره الظاهر والكسائي يجوز الاغراء
بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تأكيد الضمير المجرور
البارز في هذه الظروف وفيها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال ويجوز
تأكيد الضمير المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى
الامر من الثلاثي قياس كنزال بمعنى انزل وفعال مصدرا معرفة كفجار وصفة مثل يا فساق مبني
علما مؤنثا كقطام وغلاب مبني في الحجاز معرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار ش
فعال المبني على الكسر اربعة اضرب الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال ابن جني هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته
قال المص لو ذهب ذاهب الى ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن ببعيد لانه جرى من الفعل على
صيغة واحدة كجريانه صيغة افعل قال وكانهم لم يقولوا ما ذكرنا لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء وهذه
علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعال ولما
راوا دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى زادوا نون الوقاية تحرزا منه
وهذا منه غريب ونحو فعال في الاصل لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لاتصل به الضمائر كما في سائر
الافعال وقال المبرد فعال الامري من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع
صيغة لم تقلها العرب ولعله لنا في ابنية المبالغة ان نقيس فالمعقول في نحو كونها فيشكر وغفر قيل وهذا
القول منه مبني على ان فعال معدول عن فعل المبالغة وكذا يقول الاكثرون وفيه نظر كما يجيء قال الاندلسي منع
المبرد قوي فالاولى ان يقال ما قال سيبويه ان اراد بالاطراد الكثرة فكان قياسا لكثرته واما فعال في الرباعي
فلانه لم يات منه الا حرفان قرقار قال ع قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار وهي لعبة للصبيان
وهي لعبة لهم قال ع يدعو وليدهم بها عرعار قال المبرد ليس في الرباعي عدل انما قرقار حكاية صوت
الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال الاندلسي لو كانا حكاية الاصوات
لم يختلف التكلم بها الا انه بنيا على الكسر ولو لم يكن حكاية لقال قرقار وعرعار وعند الاخفش يقاس

في الامر

صح

للنابغة الذبياني
تكنفني جنبي عكاظ كليهما
يدعو وليدهم بها عرعار

امرا من الرباعي قياس واعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهل
الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول وفعل في المبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو نشاص وشكان وسرعان
انها معدولة والفتحة هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل
انزل انزل ثلاثا او اكثر فالثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل انزلي حتى الحقوا الفعل الياء التي هي
ضمير المؤنث دليلا على التكرار المنطق كما الحقوا الالف في القيا في جهنم دليلا على التكرار المثنى واصله
الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذا مؤنث كما ان انزلي مبني ثم جعلوا
الالف التي هي دلالة تثنية العامل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل دليل
تأنيث الفعل الذي كرر مكررا ثلاثا او اكثر والدليل على تأنيث فعال الامر قوله ولحفتها شجعم بلسانه اذ
دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان تكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل اذ
لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل على الوجه الذي
اتى عبد القاهر وتأنيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال فعل مكرر بل هو
لتأويل نزال باللفظة والكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم وكذا الكلام في قسمي المصدر والصفة من معنى
المبالغة نحو فجار ولكاع البلغ في الجد ولكعاء الثاني من اقسام فعال المصدر وهو علم على ما قيل
مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني
كبرة وسبحان على ما يجيء في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة
وعلم الشخص لكونهما مؤنثين كما يجيء وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله اما اقتسمنا
خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الضعف
اذ حمل الكلمة على الاخرى في التأنيث والتعريف مع عدم استعمال الكلمة معرفة ومؤنثا شيء بديع بل لو ثبت
وصف فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة جاز الاستدلال به على التأنيث والتعريف على ان
السيرافي يجوز كون برة بمعنى البارة وكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت
الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجيء في القسم الثالث ولو سلمنا
فابتغي الدليل على تعريفه هو من هذا القسم الاول قولهم في الظباء اذا وردت الماء فلا عباب وان فقدن فلا
اباب واذا لم ترد فلا اباب اي لا تولع اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر
ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي حمدا وقيل ان العرب لا تستعمله الا مبنيا كما هو في التنكير ومن
كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنث فاذا سمي بها مذكر وجب عليه
ان يصرفها كعناق عند سيبويه وعند الفراء يجعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على انه ليس في كونها مؤنثة

قبله
أنبئت يوم عكاظ حين لقيتني
تحت الغبار فما خططت غباري
أي ما اقتفيت البيت

في العباب الاباب النزاع الى الوطن
وقال ايضا وقولهم لا عباب اي لا تعجب

[illegible]

والثالث الصفة المؤنثة ولم يجئ في المذكر وجميعها تستعمل من دون الموصوف وهي بعد
ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة
ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا لخصاف ويا لكاع كلاهما بمعنى الضارطة ويا لخراق من الخرق
وهو الذرق [illegible] وانما جعل باب اللازمة للنداء علما للجنس لانه لا يكون بسبب الغلبة فهو صفة بحيث تصير
علما كالصعق وغيره على ما يجيء في الاعلام واما غير اللازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة
علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة
لكل ما يحلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بمعنى المنايا وكذا حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو
الشي والبراح والبلاح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وبساط للحمى لانبساطها في البدن
من الخبز البسط ومثله كثير ككلاب للخرزة التي تتخذ بها المرأة زوجها سميت كلاب لانها تكلب الزوج
اي ترده بزعمهم يقال يا كلاب كليه [illegible] وقثاث وحياد وصمام
للداهية لانها تنشغ اي تخرج ريح الكبر وتجبذ اي [illegible] سميت بها لانها تصم اي تشتد
يقال قثاث [illegible] ويقال حي حياد
اي ارجعي [illegible] ويقال صمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي زيدي في الشدة او ابقي على
شدتك [illegible] عند طلوع من يكرهون طلعته
حل [illegible] يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا
متسعة علينا [illegible] وقاع وهي علم كية على الحاعرتين وانتصابه على المصدر
من كويته اي كية واقعة لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانه طامرة اي واثبة ويقال للضبع
قثام وجعار [illegible] من القثم وهو اللطخ [illegible] وهو تفريج ما بين الرجلين [illegible]
وانما هي اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة [illegible]
النداء معها في نحو [illegible] حذار [illegible] كما مر في باب النداء والضرب الثاني
من غير اللازمة للنداء ما بقي على وصفيته نحو قطاط اي قاطعة كافية قال • اطلقت نار الحرب حتى
اذا ما • قتلت سراتهم كانت قطاط • [illegible] ولا تبل فلاذا عندنا
بكل الجي بالله اي [illegible] عندي [illegible] قال ع والخيل تعدو في الصعيد بداد
اي متبددة متفرقة والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها
مذكرا [illegible] وقوله • فكنت اخيتكم اسود خفية • ذا الصاف تبيض جماعة الحمى بتذكير الضمير
الراجع الى الصاف لتاويله بالموضع ويروى تبيض فيه وصاف منزل من منازل بني تميم
في المثل [illegible] خصاف [illegible] بعض الملوك [illegible] قمعة وخصافة

وكذا حضار بكوكب وظفار بمدينة وقد يسمى بعض هذه المؤنث رجلا كما يسمى بنحو سعاد وزينب قطام
وحذام ورقاش وغلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لفرس وكساب وخطاف لكلبتين
ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وجميع المصادر والصفات
مبنية اتفاقا وقد اختلف في علة بناء فعال المرد فيها فالاكثر اسباب التانيث والعدل والعلمية قاله
بسبب انه يسلب الاسم معنى التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء
وفي هذا نظر وذلك انه لم يتم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر ولا على علمية
جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو [illegible] المصادر لم [illegible] العلمية ولو
سلمنا اجتماع الثلاثة فهو كاذربيجان ونحو اذا سمي به مؤنث كما نراه اذا اعرب اتفاقا مع اجتماع
التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمن تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث في
المصادر وهو مستبعد بنحو هند [illegible]
سحاب وكلام وحمام [illegible] فضم اليه [illegible] للعدل المحقق فالدليل
عليه [illegible]
لفظا [illegible]
ذلك كما ذكر [illegible] قلنا
نقل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاولى ان يقال
بني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو نبات
وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كحمام وحذار فكان حقها الاعراب
لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ وجب اعرابها كما يسمى بابن [illegible] على ما يجيء
في الاعلام لكنها بنيت لانها الاعلام الجنسية اعلام لفظية على ما يجيء في باب العلم فمعنى
الوصف باق في جميعها واما الاعلام الشخصية كقطام فبنو تميم يجرونها على
القياس باعرابها غير منصرفة اما الاعراب فلخروجها عن معنى الوصف واما عدم
انصرافها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى
للوصف فيها حتى يرد الى البناء الذي يكون لها في حالة الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين
الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان
كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر
من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء بجامع العلمية
وقال المبرد هي غير منصرفة عند تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض بالعلمية باجتماع

الاصوات

العدل والوصف في نحو فساق عند النحاة والعدل والعلمية في فشار بحو وفياح ونحو
من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا هو مذهب
الاكثر من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون نحو ذلك الاعلام الشخصية الا ما كان
آخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الشخصية مستنبط لكن قد
يترجح احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي مستحسنة والمصحح
للامالة هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء الا اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني
كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف والامالة
ايضا مستقيمة لو منع واما القليل من بني تميم فقد جعلوا قياس منع الصرف في الجميع دون تقدير
البناء وقال المص في المتن الاخرى العلم الشخصي انه مبني عند اهل الحجاز لانه تقدير لا يحصل لمشابهته
لباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء باب
سلام وكلام قال واما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحذام كما
ليس لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديري والعلمية
وفي نحو قطام التانيث والعلمية لانا غير مضطرين بمنع الصرف الى العدل اذ اكتفينا بحاصله
بالتانيث والعلمية قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير
العدل لحمله باب العلم الشخصي فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصي المضطر في بعضه
اي ذي الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل قوله الاصوات كل لفظة حكي به صوت او
صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ شرح اعلم ان الالفاظ التي يسميها النحاة اصواتا على
اقسام احدها حكاية صوت صادر عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية
ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك
اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد
اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة
لانه لا يتعذر عليهم ويتعسر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من
مثل الانسان الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار
الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة
وضعا بل هي لازمة طبعا على معان في انفسهم كاف وتف فان المتكره للشيء يخرج من صدره صوتا
شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شيء مستكره يصل منه صوت شبيه بتف وكذلك اوه للمتوجع
او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كأح اذ طلب السعال الا انهم لما صنفوها كلامهم

لاحتياجهم

لاحتياجهم اليها نسقوها نسق الكلام وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر من
لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجيء كالفاظ
الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كسا للشرب
وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حقيقة لانها اما مفرد او كما ذهب
اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال الشاعر كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء
ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من الافعال فيصوت لها اما بصوت
غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من
حروف معينة لا معنى تحته مقترنا بذلك التصويت ما يلائم ذلك الامر اما بضرب او تاديب واما
بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في نيل التعهد وكان
يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب
او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او الصلة فيمتثل عقيب الصوت
عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا
الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو مشتبه الافراد
وتمايزها بالتقطيع والاعتماد على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة اراد
اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من التركيب يتبين من كيفية تعليم
الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانا لا ارى منعا من ارتكاب تسمية هذه
الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر المستغنى بها عن الطلب بعد اسماء الافعال كما ذهب اليه
فتكون اوامر ونواهي لان الله تعالى جعل البهائم التي تفهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء
فلا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا ولكل منها
من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او
اصواتا متقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به الحيوانات
وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت ثم جعل
اصوات مخيلة للثلاث بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كالكلمات
فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي بالاسماء لتكون ادل على دخولها في نظام اقسام
الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذي هو من خواص الاسماء في بعضها
كغاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه كقوله باسم الماء
وقوله كما رعت بالجوت فهو كقوله امرته بالضرب اي بهذا اللفظ وجعلوا معانيها بعضها معا في

لا ينعش الطرف الا ما تخونه
داع يناديه باسم الماء مبغوم

دعاهن ردفي فارعوين لصوته
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا

المصادر نحو آماً ان تعربها اعراب المصدر نحو واهاً لك ولا تنون ويحاً لكما فهذه الاصوات مع الكلام
كالسنا بن مخا الناس صوتها صوتها وما هيتها غيرها هيتها اذ ليست موضوعة في الاصل
لمعنى كالكلمات فالتنوين فيها دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات
وليس ما قال بعضهم من انه تنوين خاص للتنكير بشيء اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا امتناع ان تقول
في نحو صه وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان مخصوصه كان صوتا في الاصل ونستريح اذا
ما تكلفناه هنا انا نجعل التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنيت اسماء الاصوات لما ذكرنا انها
ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظوراً فيها الى التركيب الذي
هو مقتضى الاعراب او لكونه وضع بعضها وضع الحروف اعني على حرف كما قيل وان وقعت
مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مثلنا
وأن لكما واذا قصدت الفاظها الاعاية كما قال جهم بن العباس ترد بحيهل وعاج
من العاج والحيهل يحتفونها • وقال • تداعين باسم الشيب في متثلم • جوانبه من بصرة
وسلم • وقال • كما رعت بالجوت الظماء الصواديا • وتقول زجرته هيد وهيد هذا كما
تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها ع ان لوا وان ليتا عناء • ولاعجد الله بابي
وبأي على ما يجيء في العلم الاسم المبني والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والحيهل الخ
وباسم الشيب لكونها علامة الاسم التي هي اصل الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل
الآن وكل الذي صغرناً ومثبتاً ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كأن
ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل فعرب مع الالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الآن
والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء بما قصدت بها الفاظها كقوله
بحيهل وعاج فاعرابها واجبة لانها اذا تنوين التمكن ولم اظفر بغير هذا القصد كما في غاق
وصه فهي مبنية لانها تنوين الالحاق والمقابلة لا تنوين التمكن كما تقدم هذا هو الكلام عليها
اجمالا واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان والعجماوات او
الجمادات طيخ وهو حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصايحوا
في اللعب وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند
الشرب ونحوها ماء بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة
صوت الظبية اذا دعت ولدها وطاق وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب
حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا لزجر الخيل اي توسعي
في الجري وقد يزجر بها الاناث ايضا وعدس زجر البغل وقد سمي به البغل ومنه قوله • عدس ما
لعباد عليك امارة • نجوت وهذا تحملين طليق • زجر وليس اسم البغل والآلم يكن آخره

الآن

الآن يقال اجري الوصل مجرى الوقف وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا ان اللفظ بلا
تنوين وفيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربها الشاعر لما قصد اللفظ فقال
حتى استقامت له الآفاق طائعة • فما يقال له هيد ولا هاد • اي لا يمنع من شيء ولا يزجر عنه
ويقال ما لهم ما قالوا له هيد ما لك قيل يسأل عن حاله ويسمع زجره لزجرها وقد يقال للسبع
ايضا جه وجوه مثلثة التاء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا وكذا حاي وعاي بياء مكسورة
بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد
يتصرف فيقال اذا بنيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما حاحو وعاعو
كما تقول الحليناف اكثر من قوله لا وجي وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة
وكذا هج بفتح الهاء وكسر الجيم وسكونها وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون وحب بسكون الباء
وكسرها منون زجر للجمل وكذا حا مكسورة الهاء منونا وغير منون وهدع تسكين لصغار الابل
اذا نفرت وهدع بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او
المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيخ واخ بكسر اولها ويجوز في
الخاء الكسر والسكون ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء
وفتح السين المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب
وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وقع وقاع لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الميم وسكون
السين وقيل السين مفتوحة مشددة وبئ بكسر الباء وقيل بفتحها وسكون الهمزة دعاء للتيس عند
السفاد وجح وعه وعز بكسر العين والزاء وعيعاء بفتح العين زجر للضأن ووج صياح بالدجاج
وشا وتشو للحمار المورد وقوس زجر الكلب بسكون السين وقوس دعاء له وعوه دعاء
للجحش وهجي دعاء للفرس وده بفتح الدال وسكون الهاء وتشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى
اضرب واصله فارسية وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلاده اي ان لا
يكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على الحالة في نفس الكلام وي وهي للتندم او
التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويلك عند الفراء اصله وي ولك اللام حرف جر وكان
الاصل وي عن للداعي بتعجب الدم كثر استعماله حتى ركب معه وصار اللام الفعل حتى قالوا ويلا عليك وعند
غيره ان ويل و ويس و ويح و ويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها
واما ويلمه بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مستطعن وفي الخبر
اي هلاكها حاصل لها اهلكها امر وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله وقاتل الشيء اذا بلغ غايته
يدعى عليه صونا من عين الكمال كما قال • رمى الله في عيني بثينة بالقذى • وفي الغر من

ده
الآده فلا

أنا بها الكواذح وقولهم تالله الله من شاعر محذوف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار
ويلمه كالكلمة الواحدة بمعنى تعجبا وأما أن يقال أصله ويل لامه أي عجبا لها أي والدة
فنقلت ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لفضل التركيب المذكور والكسر
على الأصل وهي اللام الجارة ثم حذفت الهمزة بعد ضمها على غير قياس وأما ويكأن نحو ويكأن الله فهو عند
الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كأن مشددة كما في الآية ومخففة كما في قوله ويكأن من
يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لأن
معنى التشبيه غير ظاهر فيه نحو قوله تعالى ويكأن الله يبسط الرزق وويكأنه لا يفلح الكافرون وفي
قوله ويكأن من يكن له نشب وقال الفراء وهي كلمة تعجب ألحق بها كاف الخطاب كقوله ع قيل الفوارس
ويك عنتر أقدم أي ويلك فحذف لامه وضم إليها أن ومعنى ويكأنه لا يفلح الكافرون أما ترى
أنه كان رجل طلب كأن يدعي أنهم مخطئون فقال له عجبا أنك قائل لم تتعجب منه فقال لأنه لا يفلح
الكافرون فهو عنده محذوف الجزء أن وإن كان هو القياس واستدل عليه بكون بمعنى الترتيب بأن أعرابية
سألت زوجها أين ابنك فقال ويكأنه وراء البيت أي أما ترى أنه وراء البيت ثم لما صار
ويكأن المتصل تعبير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع بل بقيت على حالة واحدة وهذا الذي قال
الفراء أقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع آت وأقه ونحن ذكرناها في أسماء الأفعال ومنه حسّ
بفتح الحاء وكسر السين كلمة يتوجع بها الإنسان إذا أصابته مضضة ما يمضه ويوجعه كالجمرة والحزة ومنه
بخ وهي كلمة تقال عند الإعجاب والتبجح بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فإن وصلته خففته
ونونته مكسور الخاء وربما شددت منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما روافده أكرم الرافدات
بخ لك بخ لبحر خضم وإذا أتيت اللام فهو يستعمل استعمال المصادر كما سمي وحكى ابن السكيت
بخبخ بمعنى بخ بخ ومنه إخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذلك كخ بكاف مكسورة وقد
جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات أخا ويروى كخا كالمصدر فأعرب وهو مصدر
بمعنى المفعول أي مكروها ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ويقال في ضاده الفتح وهو اسم
لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين أي التصويت بانفراج أحدهما على الأخرى عند رد المحتاج
والسائل ردا غير قاطع إياس بالكلية بل فيه إطماع ما من حيث العادة ومن ثم قيل إن في مض لمطمعا
ولما لم يكن هذا الصوت للحاجة عند التمطق ما يمكن أن يكتب من شكله وشبهه كلمة صغت كلمة
وهي مض وسمي الصوت بها فصار مض كالحكايات عن الأصوات بني بناء سائر الحكايات على الأصوات

التركيب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة ش لا يطلق في الحد العموم فلا حاجة إلى قوله كل ولما
فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم أيضا محتاجا إليه كما في سائر الحدود المتقدمة لأنه في تقسيم الأسماء

التركيب

ولعله

ولعله ذكره لبيان أن الوجه أي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس من هذا الوجه تخلفا
البيان المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو كلمات مفردة قوله من كلمتين
أي حاصل من تأليفهما وإنما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين
ومن اسم وفعل وحرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال
إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه والجملة المسمى بها لأن بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا
مبنيين بعد التسمية بها وكلامنا في المركبات المبنية أما المضاف والمضاف إليه فظاهر عدم بنائهما
بالتركيب وأما الجملة فلا توصف قبل العلمية لا بالإعراب ولا بالبناء لأنهما من خواص الكلم لا الكلام ولما ل
وأما بعد العلمية فهي حكاية اللفظ على ما يجب فلا يطلق عليها أنها معربة في لفظها أو مبنية لاشتغال
حروفها الأخر بالحركة التي كانت عليها إعرابية أو بنائية أو بالسكون الذي كان كذلك فثبت أن الجملة
ليست مبنية قبل التسمية بها خلافا لما سيذكره المص أنها مبنية الأصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود
لأن المركب المعتبر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر وحرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة وهي
العطف وغيره لا يدخل في هذا الحد إلا ما ركب لأجل العلمية نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم أن العلم
المركب على ضربين وذلك لأنه إما ركب للعلمية أو كان مركبا قبلها والأول على ضربين إما أن يكون في الجزء
الأخير قبل التركيب سبب البناء أو لا فإن كان فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل
ويجوز إعرابه إعراب ما لا ينصرف وقد يجيء أيضا على قلة إضافة صدر المركب إلى الآخر تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف إليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معدي كرب كما يجيء فيجيء في المضاف إليه الصرف والمنع كما يجيء
ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف والإضافة إليهما لأنهما خرجا بالتسمية إلى الاسمية ثم بين ما المانع من
الإضافة هذا القياس على ما قيل علة لم يسمع في نحو سيبويه الإضافة وأما الجزء الأول فيجب البناء وإن لم
يضف إلى الثاني لكونه متخللا إلى الثاني فيكون بمنزلة بعض الحرف فيبنى على الفتح لكونه معربا في الأصل أو مبنيا
على غير الفتح ويجوز حكاية البناء المبني وإبقاؤه على حركة البنائية التي كانت أو سكونه وهذا النوع تسعة أقسام
لأن الثاني إما اسم والأول اسم نحو سيبويه أو فعل نحو جاويه أو حرف نحو ويه وأما فعل والأول
اسم نحو أنا ضرب أو فعل نحو خرج ضرب أو حرف نحو عن ضرب وأما حرف والأول
نحو إني من أو فعل نحو ضرب من أو حرف نحو عن من وإن لم يكن في الآخر قبل التركيب سبب البناء
كمعدي كرب وبعلبك فالأولى بناء الجزء الأول لما ذكرنا وهو الحتم إعراب الثاني وجعل الثاني غير منصرف
وقد يبنى الثاني أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونه أيضا كلمتين اتحدتا عقيب التركيب وهو
ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر

بالعوامل بالم يقبل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللمجوّج بالسفرد امن الصرف
وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به
في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف حتى على الاضافة فراسا ضعف ذلك
الاضافة غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقية بل التشبيه المضاف والمضاف
اليه تشبيها لفظيا من حيث ان كلمتان احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب بامعدي كرب
في النصب والثاني اعني الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية
معربا مستحقا للاعراب سعي لفظا او تقديرا ولا فان كان وجب ابقاؤه على ما له الاعراب المعين وكذا
يبقى الجزء الاول على ما له من الاعراب المعين ان كان له قبل هذا الحكم في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل
معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبدا لله والاسم
الفاعل عمل الفعل نحو ضرب زيدا ونحو وجهه ومضروب غلامه كما في الاولى لان الجزء الاول اعرابه
عمومه وان لزم منه دخول الاعراب على اخر الجزء الاول الذي كبعض الكلمة وكذلك يبقى الجزء الاول على البناء
ان كان في الاصل مبنيا كما في الفعل اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب
ولم يضرب وكذا في نحو انّ زيدا وهل زيد ولن يزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مستثناة في الظاهر بحال الحكاية
المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر
في باب التوابع وكذا كل اسم معمول الحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد لان الحرف والجزء تفصيل
وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاديا او لا فان كان فعند س والخليل حكم الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله
كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس
حركته مدغما احدهما في الاخرى ويعرب اعراب المضاف كما تزيد هما عليه اذا سميت به وهو مفرد
كما يجي في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد حرفا لان الحرفين انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط
للساكنين فيبقى المعرب على حرف وسع الاضافة لا يتنون حتى يلتقي ساكنا ن وانما الاحاد على حرفين
فعند الخليل وهو الظاهر من مذهب س انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد
زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة كما تزيد في حال الافراد كما يجي في باب
العلم والاولى ترك الزيادة لانها انما زيدت لئلا يبقى المعرب على حرف بسبب الاضافة ولذا جاز الزجاج الحكاية في
الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية ثم واعلم بانه هو ظاهر مذهب س والعلم اي الاول حرف جرف الحكاية كما
ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو زيد او كزيد وانما الخلف في حرف الجر لئلا يكون المجرور مع التسمية في صورة المضاف
اليه والمضاف فلا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال ش هذا وقد جاء اصل الجملة المسمى بها مضافا في

فاذا ذكر كرب ليس بمعرب بل مأخوذ من كرب ابي كرب اسم رجل ذكره الجوهري

الى عجز واذا لم يكن الصدر مضمرا تشبيها الجزء الثاني بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز فيه ايضا اضافة الضمير
لخروجه من معناه لو ثبت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا
كان مستحقا للاعراب معين لكنه كان من قبل مبنيا على حركة مشابهة للاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى
لان اصلى علمه كما كان عليه قبل التسمية لحاد الحكاية البنائية مجرى ما شابهه من الاعرابية ولم يمكن ان يجعل الجزء الثاني قبل
العلمية مستحقا لخصوص الاعراب بل لا يجب ان وجد فيه يكون قبل العلمية مطلق الاعراب مع التركيب او لا فان كان له
وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها الا غير نحو التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تمام الاعراب عليه
كالمضاف الى المضاف او الاسم العامل عمل الفعل ونواحي الاصل في الصفة وتركه فيصرف عاقلة طويلة سمى به رجل
واسم لا لان المسمى به ليس هو محل الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت به قلوة او محل ها
ما لا يتوقف الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية لجواز ها جمع الصفة والموصوف
وكذا لو سميت بامرأتها قالوا واذا سميت بطلحة وزيد لم يصرف الاول اذ هو موضع منع قبل التسمية
جزء التركيب فان ردت بطلحة واحد الطلحات لا اسم شخص صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس
ان تحكى المعطوف عطف النسق مع وجه المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على الحرف الاول انه
لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب ما يقتضي وجه مجموع الاعراب وتبعه المعطوف ولم
يتبع الاول الثاني الا لاصل التبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى بعلبك
في وجهي التركيب والاضافة اعطف النسق فان حرف العطف مانع منهما فان تحذف حرف العطف
قبل العلمية فبناؤهما اولى بعدها الفتح او موجبه في كليهما اما في الاول فلاحتياج الى الثاني واما في الثاني
فتضمن الحرف ويجوز كما في معدي كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما في اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا لا يتضمن الثاني فيجوز فيه وان يكن علما مضافا
يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا الحرف في الحال لان ذلك
المعنى زال بالعلمية ولم يكن الجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما
تام وقد قام وكلما وانما وانما وكان ولعل ونحوها وهذا تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله كان يقضي الثاني
حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر ولخويهما الا اثني عشر والاعرب اما في كبعلبك فبناء الاول على الفتح شي
اعلم ان الاصل خمسة عشر خمسة وعشرة فحذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما ولو قيل ذلك لما كان هذا العطوف
بالمعطوف عليه دون نحو قولك الاب وابن الاب ان الاسمين معا هنا منعو لحد اكثر وكما يجعل نحو
الابن والابن وانما مزجها الشيئين مع هذا العقد بخلاف سائر العقود نحو عشرين ولهاتين ومائة والف القرب
هذا المركب من مرتبة الاحاد اعني الاحاد الفاظها مفردة وبني الاول لكونه مختلطا بالثاني فصار كالحرف في بني
الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة لدلالة التعليم عروض البناء وانهما في الاعراب الاصل واختير الفتح

ليتغير بعض النقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة صدر المركب الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته
ولم يذكر ما يجئ في التسع عشرة بالخمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس
والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم ابتداء الجزء الثاني بما فوق العشرة مركبا او معطوفا في الفرد من
كما كان في العدد حتى قيل الثاني والعشرون كما قيل في العدد اثنان وعشرون كما قلت معنى المعطوف في العدد قائم
في الفرد من المتعدد وكذا الثلاثة معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في معنى ثلاثة عشر
اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من ثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرين الواحد
من الثلاثة والعشرين بل المعنى الواحد من الثلاثة والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فالمعنى هذا العطف
كان القياس ان يبنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
في نحو ثلاثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على فرد من المتعدد
لكان اسم الفاعل يدل على فردين وهو ضد المقصود فتبين ان معنى ثالث عشر في قولك ثالث عشر
ليس بمعنى الفرد من المتعدد كما في الطالب العشرين بل هو باعتبار العدد كما في ثلاثة وعشرين ولو كان
بمعنى الفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عشر اذا الفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين اذ لفظ العدد
المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي
ثلاثة وعشرين او ثلاثة عشر كما بنوه من الالفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما
مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي [illegible] الالف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة مع
حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر [illegible] في ثلاثة عشر [illegible] ان يلتبس لفظه
[illegible] اسم الفاعل [illegible] الجمع
للمعنى الحاصل من مجموع العددين [illegible] الصورة على اول الاسمين [illegible] الثاني [illegible]
المراد الفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني [illegible] على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على
المشتق [illegible] فهو عدد معطوف على عدد لا مشتق على متعدد [illegible] على متعدد [illegible]
كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا [illegible] قلنا المعطوف [illegible]
كما في الثالث والعشرين او محذوف [illegible] كما في الثالث عشر فاصل قولك جاءني ثالث عشر جاءني واحد من ثلاثة
عشر معطوف على الاثر [illegible] واحد [illegible] ثالث عشر مقام قولك واحد من ثلاثة [illegible] عطفوا [illegible] على ظاهر
هذا القائم مقام المجموع [illegible] فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحدا من ثلاثة عشر [illegible] ان يضاف
الى ثلاثة عشر فيقال ثالث ثلاثة عشر اذا المعنى واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر قلت هذا [illegible] ثالث
معناه واحد من ثلاثة الى ثلاثة فيقال ثالث ثلاثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بذلك عشر

لو لم يضف

لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او ما بينهما وفوقها الى اسم الفاعل من العدد الذي كان
بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه كما تقول الحسين رضي الله عنه وارضاه
ثالث الاثني عشر كما يجئ في باب العدد واذا عرفت نحو ثالث عشر وثلاثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف
في بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلاثة عشرك ففي اعرابه خلاف كما يجئ
في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام [illegible] الاسمية كما ذكرت في باب الصفة نحو كل
الذي قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب الصدر [illegible] لزوم دون الاعراب في وسط
والجزء الاخير لم تباشره اللام بخلاف كل الذي فان اللام باشرت جزء ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها
تباشر الثاني في نحو ثلاثة عشرك [illegible] ثم جوز [illegible] اعرابه كما يجئ في باب العدد قوله الا اثني عشر
جمهور النحاة على ان اثني عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان [illegible] الاعراب علة كما
تجئ في الزيدين [illegible] الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني [illegible] وقال [illegible]
من لفظي اثنا عشر واثنتا عشرة صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب
عند الجمهور الصدر منه لا الثاني بعد ثبوت علة البناء فيه اي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب
كالحاصل في وسط الكلمة ايضا وجب كونه كالعدم وذلك لانهم لما رأوا نحو الاسمين حذف الواو
النون منه بالانفصال وجب حذف النون ايضا لانه دليل تمام الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم تحذف
النون لاجل البناء لان [illegible] الى بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ويا مسلمين مع ثبوت النون
فقام عشر بعد حذف النون مقامها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون يجعلها كما كان
في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون موضع التمام فلا يختلف الاعراب قبل النون في المثنى
والمجموع كما يختلف قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف
اثنا عشر ايضا كاخواته تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك
ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يحذف في
غير هذا الموضع الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب ايضا في [illegible] البناء ولكن يقول
قال انه اعرب لانه انمحى حرف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط
الاعراب بنحو لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنيان كما مع قيام هذه العلة بل انما قصد بناء المثنى
التثنية مع كونها اعرابا وكذا [illegible] لم يجز ان تحذف لاجل التركيب علامة التثنية اي الالف التي
جعلت اعرابا فلم يسقط الاعراب لكن علامة المثنى بعينه المبني يدل على بناء يا زيدان ويا زيدون مع
هذه العلة قائمة قوله والآن اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول في الفصيح تقدم شرحه وان بعضهم
هذا المركب المزجي مع [illegible] وتركه من المركبات قولهم بادي بدي [illegible]

هذه وهي سكونه ياءي الأول والثاني تقول لعطه بادي بدي أي أول فاعل من بدأت الشيء أي فعلته ابتدا
والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وانتصابه على الحال أي اعطه فاعلا
ابتداء المعطي أو مفعولا ابتداء والمراد بالبدء مصدر الفعل المتقدم وهو الإعطاء فيهما فعلى هذا هو في الأصل
مضاف ومضاف إليه فينبغي أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين
ما استفيد من كل واحد إذ معنى بادي بدي مبتدئا وقد صارتا كلمة في تعلق معناها بالفعل وجعلته بمنزلة بيت بيت في
الحال فشبه المضاف والمضاف إليه لامتزاج معناهما الحقيقي وإفادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر
فإنه مركب مفيد معنى المفرد وإفادته لمعناه أي العدد المعين كإفادة مفرد لمعناها فبني الأول لكونه جزء
الثاني وقد احتاجه إليه وبني الثاني لتضمنه الحرف تشبيها بما تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما
ذكرنا في معدي كرب ولم تم بناء الجزأين ولا أحدهما في نحو عبد الله وغيوشاه ودرهاه وإن أفادا فائدة المفرد
للمركب وأعربا إعراب المفرد الذي يفيد أن معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين
أحدهما من صاحبه بالمعنى في المثال وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر أكثر من بناء ثاني
معدي كرب لقصدهم التخفيف هنا لأن الأكثر التزم في التخفيف همزتها بعد بدي على خلاف القياس كما في
وكثر بنا وما بنيا على غير القياس لأن الكلمة تخف بالبناء المجرد عن التنوين والإعراب وإنما لم يبن الجزءان
كلاهما في الاصطلاح المنقول عن المضاف والمضاف إليه وإن أغنى عن الجزئين أيضا معناهما الأفراد بان
كالمعنى في باب بدي أن العلم ينقل الكلمة عن معنى إلى معنى آخر من غير لحاظ الأصل إلا لحاظا خفيا في بعض المواضع
كما في الحسن والعباس فتأثير المضاف من حيث المعنى تغليبا لما لم يغير من حيث اللفظ لكونه فيه دليل على
الأصل المنقول عنه من أحد الجزئين على اللفظ والمعنى بخلاف نحو أيدي بدي ثلاثة معنا ما الأصل المقصود
ما نقل إليه الآن المنقول عنه أيضا في النقول إليه أفرادي وحمل على ذلك بادي بدي وبادي بدا
وأيدي سبا من باب معدي كرب بجعلهما اسمين من باب خمسة عشر وهو الأولى لأنه كان على جهة
التغليب ولو كان الأمر كما قال الجلال لوجب حذف التنوين في بدي وبدا لأن فيهما تركيبا بلا علمية ولم نسمعها
منونين وكذا أيدي سبا لأن سبا لا ينصرف علم اسم رجل لأن معنى أيدي سبا أولاد سبا بن يشجب وكيس اسم
قبيلة كما ولعله تغليب المعنى كما لو سبا وجعلوا سبا وإنما قال الجلال لا يغير وإنه من الأخلاق أيدي سبا
ورجال أسرة أخلاق معدي كرب ولا دليل فيه على إلحاقه بخمسة عشر وجعل من الكلمتين علم على بل فيجوز الانصراف
للتركيب والعلمية والأبنيا وأما تخفيفه هو في بادي بدي فتقول ألف سكن الهمزة من بادي وقلبت ياء
وحذفت الهمزة من بدي وكلا التخفيفين خلاف القياس وثانيهما بادي بدا أول كلمتي وزن كانت في اللغة
الأولى والثانية على وزن فعل واصلها بكلمات لأن بدا على وزن حلبا لم يأت في هذا التركيب فخففت
الهمزة تخفيفا وبدا مصدر بمعنى المفعول فهو كبدي من حيث المعنى والثالثة والرابعة والخامسة بادي

بدءا وبدي أو بديا بالكلمة الأولى من هذه اللغات كما في المذكورتين والثانية منها على وزن فعيل
أو كريم أو جبان والبدء والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الخلاف في هذه اللغات مبنيين بل هما
المضاف والمضاف إليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد التركيب للتخفيف والثانية في كلها غير مخففة وقد تبدل
ياء فيقولون بداه ذي بداه وبداءة ذي بداه على فعالة ذي وقد يفعلة وفعالة والمضاف إليه في الثلاثة
بمعنى المفعول كما يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر إما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه
على الحال كما في بادي بدي أو منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف أي وقت ابتدائك بما تبتدي به
فهو مصدر يضاف إلى المفعول ومنها أيدي سبا في قولهم تفرقوا أيدي سبا وأيادي سبا أي مثل تفرق
أولاد سبا بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم والأيدي كما يعبر به عن الأبناء والأسرة لأنهم في التقوي والبطش
بهم بمنزلة الأيدي ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز أن يكون على
المصدر والمعنى مثل تفرق أيدي سبا والمرة في الأول والثاني كما مر في بادي بدي فلذا الزم ياء أيدي السكون
وشكل همزة سبا ثم قلبت ألفا وقد يقال أيدي سبا بالتنوين فيكون أيدي مضافا إلى سبا أكثر من
سكون ساكنها وقلب همزة سبا وقد استعمل حال الخمسة عشر بسببه الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء
وحين حين وأحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت وأخبرته ولقيته صحرة بحرة
أما في الصدر من هذه الظروف والأحوال الجامعة وإنما لم يتعين بناء الجزئين فيها كما تعين في خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات إذ يحتمل أن يكون كلها بتقدير الحرف وأن لا
يكون فإذا قدرناها قلنا إن معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أي يوما فيوما وصباحا
فمساء وحينا فحينا أي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدي هذا المعنى كما في قولك انتظر ثم
ساعة فساعة أي في كل ساعة إذ فائدة الفاء التعقيب ويكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل إلى
لانتهاء فيما يعتمد على أول الكلام غالبا للتنبيه كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك وسعديك وكذا صباح
مساء وحين حين وقلنا إن أصل لقيته كفة كفة ومعناه متواجهين ذوي كفة منه وكفة منه
كان كل واحد منهما كان يكف صاحبه عن التولي والإعراض وأصل جاري بيت بيت والمعنى أي ملاصقا
بيتي وبيته أي مجتمعان ملتصقان كما تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء
شاة ودرهما وأصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة أي الكشف وبحرة أي الشاع
أي في غير ضيق واخترت صحرة بحرة ومعناه كاشفا الخلاء ذا صحرة ويجوز أن يكون مصدرا للحال
أي لقاء الخبال ذا صحرة وإن لم يقدر حرف العطف قلنا إن المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد مساء
وحينا بعد حين كقوله ولا تشلي كبا لنهم وإن هم صلوا الحرب حينا بعد حين وكفة ذا كفة مع
أو بعد كفة أي متوجهين عن مواجهة كفة أي بعد كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جاري بيت بيت

اي ذا بيت مع بيت او عند بيت والخبرة صحرة بحرة وظاهره صخرة انها العرب اللاتي صحرة بحرة نحرة
على الاتباع كما في حيث بيث اذ يتعذر تركيبه لانه كما تقول لقيته عيانا بمعنى الظاهر وان تحول الابل بتضمنه ومنه
تركتها تشغر بغر وتقول للعالم حين للعقل والنحو يتضمنا ناظر كما في لحل الحيوان فاذا ضيف
هذه الظروف والاحوال فاما ان تكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور كم عند عدم تقدير الحرف
واما ان يكون لتشبيهها بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا في معدي كرب وكذا في خمسة عشر اذا جعل
جاز الاضافة وتطيبها فاذا خرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجب الاضافة ويجب
التركيب قال فلولا اليوم يوم ما اردنا جزاءك والقروض للجزاء وتقول انا اتيك في كل يوم يوم وفي
صباح مساء وذلك لان علة بناء الاسمين لكون الظاهرة فيهما كما مركبة حسن تقدير حرف العطف بينهما
موقع ما يكثر بناءه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم يقع موقعهما لم تقدر ذلك واستعمل
وجوبا الحوال اللازمة الحالية نحو تفرقوا شغر بغر وشذر مذر بتحريكه الكلمات وكسرها وخذع مذع
بكسر الفائين والخول الخول وكلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيث اي متفرقين مضاف وسقط بين بين
اي بين الحي وبين الميت وبين الناس نبرابر كما في قولهم الثاني بيني وبينك والجميع في هذه الكلمات
الاضافة كما سمعت في المذكورة قبل مع التركيب ان لا تقدر فيهما انضاحرف العطف كما في الاولى وشغر
من اشغرت على ضيعته اي انشرت ولم تنضبط وتغرت تغر النخل اي هاج بالمطر وتنشر وتفرق
والشذر التفرق ومذر من التبديد وهو الاسراف فطلع بدله من الباء ويقال شذر مذر بالباء على الاصل
او من مذرت البيضة اي فسدت وحذع من الحذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب
ينشي الاخبار وينشرها وحيث بيث وقد بيننا انه وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلها حوث بوث قد
على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حيث بوث اي لا يستقا تروالاستدبا تروها بمعنى يقال استحت التي اذا
ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثانية وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات في
نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو ياء والفا لا الاستثقال الحاصل بالتركيب مع نونها تكلوه
اتباعا كما في حيث بيث وكسر حاث لاطهن المكبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل
الا مع التركيب وندر شغل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال اعلم انا قلنا ان تقدير الحرف فيه غير متعين
وانما حسنه الحالية والظرفية وكذلك قولهم وقعوا في حيص بيص اي في فتنة عظيمة بفتح الصادين وقالوا
مكسورتان ومفتوحتان والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا
لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء للازدواج وهو عليه اهلك الفتانيا واخضر وقد يقال الحيص بوص بقلب الباء
واوا وقد ينون الجزآن مع كسر الفائين وفتحهما فيكونان معربين والثاني اتباعا كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص
بكسر الصادين والفائين منونتين ومكسورتين تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص كذلك بات بفتحهما

وأما الخازباز

وأما الخازباز فهو مركب من اسمين الحل فهو على مدني تركيب فعل بمعنى فاعل بني على الحاسما وارتفع كما يقال هو الخاز
الباز ع وكما يجعل اسم الاحد او تعرف به على حبة او جعل خازباز كسرهما ونحو تبناه الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت
وخازباز كخبيهما بخمسة عشر ويجاز ان اصله الخازي والبازي على صحيحت احدا الاسمين على الآخر وخازباز
كبعلبك على انه مبني او اما على الفتح او الكسر واما بالكسر فلو ان ها هنا خازباز كبعلبك منظور الى الحل الاول وانما
منع الصرف في هذه ونحوهما للعلمية الجنسية والتركيب فاذا دخلها اللام انكسر الزاي بجر كما في سائر غير المنصرف
وخازباز باعرابها على الاضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعلبك فيجري صرف الثاني وترك صرفه وخازباز
كما سمعا وخزباز كقرطاس والملك الاخيرات مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ ما سمعي
كما قيل عبشمي في عبد الشمس واذا دخلت اللام على هذه اللغات المبنية جاز ان يبنيها على بنائها كما في
قال وبقي الخازباز به جنونا ولعلها حسنة معان نصنب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت
الذباب وداء في اللهازم والسنور وما خاتون اي الكلاح وتغاني ما في القاف في كل واحد منها يبني
فيبقى على بابها **الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث** الكناية في اللغة والاصطلاح
ان تعبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك
جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت انها اما على بعض من يسمع او الشناعة المعبر عنه كهن في
الفرج والفعل القبيح وكولجت وضلت كما يعبر عن حاجته وكالغائط للحدث او للاختصار كالضمائر
الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى او لغير ذلك من الاغراض والكنى
عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله تعالى ﴿فَتَمَلَّظَهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ﴾ دفا دكنو ولم يحلم
ولم تقلب اي نحولها كقولك مررت برجل فعل ابوه احق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ كالاعلام
والمبيات نحو كفت كنفت في تهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزونها في اصطلاحهم الحاد كقولك
افعل صفة لا ينصرف وهو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء وساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها
لام وكذا الصيغ من الاوزان كما يجيء في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانك تسأل بها عن عدد معين
وكذا ما ومن وكيف وغيرها من اسماء الاستفهام لانك تسأل بها عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن
ذي العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيدام عمرو واذ للمقابل فيما لم ذلك المجهول وكذا اين سؤال
عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى
الموضوع المعين شرطا كان او استفهاما كما يجيء هذه الاسماء شرطا او استفهاما على المعينات غير المحصورة
اختصار اذ لو كان تعيينا عليك لو قلت مكان ان زيد في الدار ام في السوق ام في الخان الى غير ذلك من
المعينات فجيء الشرط والاستفهام مقدران قبلها كما هو مذهب ثم وهي كناية على المعينات التي لا تتناهى
كما مر وقول المصنف ليس بحسن وما وكيف كناية ممنوع اذ لكثير ما يجري في كلامهم انه كناية على العقلاء

للحريري في مقامته السادسة والثلاثين
يا من يفتخر بعمر احظ محاسنه ويضيف
ما مثل قولك للذي اضحى يجاجيك كف كف

وما عن غيرهم وقولهم انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية لانه عود الى الظاهر
للرجوع اليه غير صريح بلفظه وفيه ويقال كنيت عن كذا بكذا وكنوت قال واني لاكنو عن قذور بغيرها
واعرب احيانا بها فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات ليست
مبنية فان فلانا وفلانة ليستا مبنيتين بالاتفاق وهما معربان والمبني منها كم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء
الاستفهام والشرط فانما عدّ هنا لان بعضها اخرها خص بهذا الكنايات كالظروف في كونه كل واحد منها
فمنهن معربا ومبنيا قال المصنف المراد بالكنايات الالفاظ المبهمة يعبر بها عما وقع في كلام متكلم مفسرا اما لابهامه
على المخاطب او لنسيانه كم لكونه من هذا القبيل على ما قرر استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا
في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من
الامر كيت وذيت ورب رجل قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل فيه فيطرد كاين خارج منه
حتى قوله الكناية رجلا عندي واعلم انه بنا وكم الخبرية لكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لشبهها
باختها الاستفهامية قال المصنف والاولى ان تتضمن معنى الانشاء الذي هو بالحروف نحو الكم الاستفهامية
وحروف التحضيض وغيرها فانها تضمنت ما تضمن معنى الحرف فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم
انه له خارجا بحيث كان الخارج مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلاما صدقا والا كذبا والانشاء
ما لا يقصد المتكلم به ذلك التفصيل التكلم المعنى في الخارج بل الكلام والكلام المصدر بكم ادوات لا بد فيه
من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره
فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم يتخصص احد وهذا التصديق والتكذيب دليل على كونهما
خبريين قلت الجواب معنى الانشاء فيكم في الاستكثار ورب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للعينين خارجا
بل هو المعبر بكلامه ولا يقصد ان في الخارج كثرة او قلة لا استكثارا واستقلالا بل انما يصح
ان يقال له كذبت فانما استكثرت القليل او استقللت الكثير كما لو قال ما اكرمه صح ان يقال
ليس بكريم ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كرمه وليس كذا انما قام زيد لانه يبين انه معتقد قيامه
منفيا هذا الكلام ان قيل كم رجل لقيته انك معتقد لقاءه وكثيرا هذا الكلام بل المعنى ان تحكم بانه في
الخارج وباقي تمام القول غير في افعال المدح والذم ان شاء الله واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا اسم اشارة ادخل
كالمقصود به الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وكان ذا اشارة الى العدد حسين في ذهن المتكلم عند
السامع ثم صار المجموع بمعنى كم ولغي عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في ذا في لماذا صار سيا
فصار الكلمتان كالكلمة الواحدة ولذا تقول ان كذا المال الذي مع ... لزخرف ولا تقول ابعد ان الكاف
الاسمية لانه عند من لا يكون اسمية الا الضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على الاصل بنائه قوله كذا
للعدد قد يكنى به لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وكذا ما كان يتضح كاف التشبيه دخلت على اسم الحين في

غاية

غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة وكان تمييز كذا في كونه مجهولا عند السامع الا انه في
ذا اشارة في الاصل اليها في ذهن المتكلم خلاف اي فانه العدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأين في الاصل
عما كان فلا عرف واحد كما في مثال رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم
اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عنه فالتمييز في الاصل كان عن العدد المخفي
عن الجزئين معناها الافرادي فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على
السكون آخره نون ساكنة كما في من ولا تنوين تمكن فلذا كتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له
في الخط ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه تصرف فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها
نون ساكنة فقال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد وهو الاولى الى انه من تصرفات العرب في الكلمتين لما ركبوهما
استعملوا على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة لما كانت فاء اي صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت
الاخرى عاملا وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقع الفاء
ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين
وبقيت الياء الخفيفة بعد كسرة فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم الياء المتحركة
قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء
الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما
في طائي ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت التنوين بدليل ان من لغاتها كيئ بحذف كيئ
وقد يقال كأ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كأ نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل
كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشج واما كيت وذيت
فانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات
فان قيل كيف وكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات
المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما
مثله بني على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ سبب البناء وهو الحاجة في التركيب يكفيه
عدم سبب الاعراب فيرد عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انما وقعتا
لكنايتين عن الجملة لما ضل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت [illegible] في موضع النصب
ان الاعراب المحكي الجملة [illegible] وبنا وهما على الفتح لثقل الياء كما في اين وكيف ولكونهما في الاطلاق كناية
عن الجملة المنصوبة المحل [illegible] وهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير [illegible]
عن [illegible] كيت وكان من [illegible] وهما مخففتان من كية وذية [illegible]

الظاهر ان نفي باب سلب العموم لا عموم السلب

قد تتمنى لي بموت لم يطع

منهما كما في ست والوقف عليها بالتاء كما على بيت ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا يكونان الا منونين حينئذ
التشديد والوقف عليها بالهاء وقد يقال كاين وكاء والذي يظهر لي انهم مثل حيوة وحيوات بدليل نحو ابا ... الا عند الداريه
وليقللات اصلها كوية وذوية لان الياء ... كيت وذيت بدل من اللام فلو كانا للعين وابدلت ... ذوت
وكونه ... والكناية عبارة عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء ... كيت مفتوحة ...

قوله كم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز الخبرية مجرور ومجموع ويدخل من فيهما وللمسائل الكلام
شرح كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدودها الاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند
المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في
الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول كم مالك اي كم عند
اخبر عند ذكر الدينار اي كم دينارا لك وكم عندك اي دينارا فلو ... حذف في الاستفهامية الاكثر في
المفعول و مميز الاستفهامية منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجي في باب
العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرفه في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الواسطة التي
بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن فصل المميز عنه كما ان ... ستفهامية حملا في الاختيار نحو كم
لك غلاما ويجوز في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وذلك لان
العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى انك تقول خمسة عشر مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد في القياس
على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذلك كما قلنا مع مميزه لا يفصل بينهما نحو
رجل رجلان لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا
اذا ... حرف الجر ... نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله مع النصب الجر والجر
عند الخليل ... بمن مقدرة ... تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن
مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون الجر عند من اضمر كم لان بدل ... الاستفهام ... بمعنى الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كما مر من المرتبة الوسطى ... الكوفيون
وعلى ما حكاه السيرافي في العدد اعشرون غلاما لك ... فيجوز ... كم غلاما
بجمل المثنى وقال الاخفش ... نحو كم غلمانا لك ... الاحسن والعين ... فيعلها
في حال كونهم غلمانا ... الحال ... المجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك اما مذهب الاخفش كما تقدم
الحال والجر في مميز الخبرية ... عند ... الخليل ... من مقدرة وهذا كما قال الخليل في الآن من
انه مجرور ... من مقدرة وانما جوز الفراء على اختيار ... كان في غيرها ... الكثرة دخول
على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية ... كم ... انها
الخبرية ومميزها ... عند الفراء لا ... لا للاضمار ... نصب مميز كم الاستفهامية

اذا لم يكن الاسناد مع الفصل الآتي مذهب يونس فانه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه وبغيره في
الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاخفش يونس يجيز الفصل
ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم يفعل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوا كلهم في باب
التمييز نحو لا ابا اليوم لك ولا دليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بني سعد بن بكر سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع ومن يجيز الجر مع الفصل بالظرف لا بالظرف الا في الضرورة قوله كم في بني سعد
البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجوز الا في الضرورة بناء على مذهب المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا
على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان
بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم اهلكنا من قرية
ومثال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كمثال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم
الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينه وبين كم الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز
على هذا التكرير كم عمة لك يا جرير بالنصب وانما الجر في مميز الخبرية المفرد وهو الاكثر والجمع لان كم للتكثير فصار مميزه
كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لانه في لفظ العدد الكثير
دلالة على الكثرة فاستغنى به عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوز فيه
جمع مميزه تصريحا بالكثرة **قوله** ويدخل من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك في السموات
وكم من قرية وذلك لمطابقته جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو الا ادعى ما ادعاه واذا جر المميز وجب تقدير كم منونة
قوله والحاصل الكلام اما الاستفهامية فالاستفهام واما الخبرية فلما تضمنه من المعنى الانشائي في التكثير كما ان
رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام ولهي ايضا تضمنها معنى الانشاء وهو التعجب وكم تفيد
كالتعجب في باب التعجب وانما وجب تصدر ما يتضمن معنى الانشاء لان ما يؤثر في الكلام بخرجه عن الخبرية وكلما اثر في
معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه وغير ذلك فمرتبته صدر الجملة خوفا ان يحمل السامع ذلك
الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره ولانه يجوز رجوع معناها الى ما قبله
من الجملة ... في ... الجملة ... **قوله** وكلاهما يقع
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر
او مضاف فمجرور والا فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك العمل في الزمان ... كم
قوله كلاهما اي كم الاستفهامية وكم الخبرية وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل
مركب من اعراب وحالها بالعوامل للرفع والنصب والجر **قوله** فكل ما بعده فعل الخ يقول كل ما تقدمها في الاعراب
يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليها كما في نحو كم رجلا ضربت او بنصب متعلق

ذلك المضمر كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا بمعمول على حسب ذلك الفعل اي على حسب اقتضائه
قال القاضي المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والا الى المفعول على حسب
وحسب التمييز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغيره من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب التمييز نحو كم يوما
تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان منتصبا به بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا
ان تجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله وما بعده فعل
وشبهه ايضا نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس معمولا انتصابه اما مفعولا به او ظرفا
او مصدرا او خبرا كان نحو كم كان رجالك وسنعرف ثانيا لما بعده نحو كم ظننت ماله قوله وما بعده فعل غير
مشتغل عنه مستقيض بقوله كم يوما انك فان شئت الفعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال
بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف
فمجرور لما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان تاخر الجار عن مجروره ممتنع لضعف
فجوز تقديم الجار عليها على انه يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدارة
حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات قوله
بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعرابه كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فمرفوع
اي ان لم يكن بعدها فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك اذا لم يكن لا قبله عامل ولا
بعده كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ وخبرا فاما ان لا يكون بعده فعل
نحو كم مالك او يكون عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك وكم رجلا جاءك
غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضميره او متعلقه انه
منصوب بناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز اذ الرفع فيما ذكرنا فيه من الحذف والتقدير
كما تبين قبل في ما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى انه يقدر الناصب بعد كم وتمييزه لحفظ التصدر
ولا يمنع من تقدير الناصب قبل كم الا ان المقدر يعد معدوما لفظا والمسئلة التي هي المفعول قوله الا ان يكون
كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل لانه داخل في قوله وما بعده
فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذي
هو خبر المبتدا وشال لكونه مبتدأ كم رجل جاءني وانما كم مالك الاولى فيه انه يكون خبرا لا مبتدأ لكونه نكرة
وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تعرب من رفع وغيره ومنصوبه
على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذ ما ان لم يجر بحرف جر نحو من
فلا بد من كونه منصوبة على الظرفية وقد تخرج انما عن الظرفية كما يجيء في باب الظروف غير متمكن اسم

الاستفهام

الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبرا مبتدأ ليس نحو متى عهدك بفلان واما اسماء
الشرط الظرفية فلا تكون الا منصوبة على الظرفية وما ليس بظرف فمنصوب ومنه ما يقع مواقع كم من وقوعها منصوبا
ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وماذنبك
والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما ضلت ومن ضربت اضربه وما تفعل افعله ولا يقع غير ذلك من
المنصوبات الا مستقلا والمجرور نحو غلام من انت وعما ضربت وغلام من تضرب اضرب وعمن تعلم اتعلم
كلمات الشرط نحو من وما واي التي للشرط لا للجزاء فانه كما ان الشرط مسند الى ضميرها او متعلقه منفيا كما
او لا فانها مبتدأة نحو من جاءك فاكرمه ومن من الحذلاء فاضربه وان كان مشغولا بالناصب الضمير منها
او لمتعلقه نحو من ضربته او من ضربت غلامه فيضربه لان الشرط لا يكون مبتدأ ومنصوبها بعضها بفعل تقدم عليه
الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها او متعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ويجوز كونها
مبتدأة على ضعف ولا يجوز ان يعمل الجزاء فيها لان الشرط كما هو مذهب بعضهم في نحو جاءتك على ما يجيء في
الظروف المبنية لجواز ان يكون في نحو من جاءك فاكرمه ومن تضرب زيدا فاضربه منصوبة المحل بكونها مفعول
الجزاء وان يكون في نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في
ادوات الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
والسر في جواز عمل الشرط فيها اداة دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها الصدر كان القياس ان لا يعمل
فيها لفظ اصلا ولكنها وان كانت الاولى مرتبة العامل المتقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر
حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما تقدمها عليه بلا فصل كالشرط واما الجزاء
فلما فرط تاخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما والدليل على
انه لا يعمل الجزاء فيها انه لا يصح مع الاستفهام على انهم جاءك فاضرب بنصب انهم ولو جعلنا الجزاء في الشرط
مقدرا بفعل كما هو مذهب البعض فكذلك اذا جعلته للفعل مقدرا بغير ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة
او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند الجمهور ولا
يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي تمييز كم الخبرية مجرور
لانه ابهمه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت شعر البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري
الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني الى الكف الخلفية
وليس كذلك الرجل الخلفة جانبه الى شق الحلقة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر
او تسلفت عليه كنه كان رحلتيهن فتنبيه منها فقد تشيع العرب فيه وروي النصب في عمة على كونه كم خبرية
على ما تقدم من جواز نصب تمييزها عند بعضهم او استفهامية وانه لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه
يقول لست اعلم كم عمة لك الجلابات التي في الجبال كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا

ابو زيد الالية الالية من كل شيء وقال الاصمعي الولى وقال
كل اثنين من الانسان مثل الساعدين والقدمين
ما اقبل منهما على الانسان فهو الانسي وما ادبر عنه
فهو وحشي صح

بتقدير كم حلبة نضبا وحرا انا النصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار وانما قلنا بتقدير كم
مرة نضبا على التهكم ومحلها على الاخبار نحو تفتح جهة الابتداء ولان صفتها والخبر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة
اما مفعول مطلق لخبر المبتدا او ظرف له كما تقول اضربتين [illegible] ضرب او اثر ثنتين [illegible] ضرب والعلم التمييز كم
لا يكون الا نكرة استغنى ما كان [illegible] اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية
عن عدد مبهم ومعدود كذلك والغرض من الاتيان بالمميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك
يحصل بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضايعا وكم في حالتيه مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز
على اللفظ نحو كم رجلا جاءك ومن [illegible] المنزل عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءوك
وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى فكل ما ينبغي عليه هنا انه يعود ضمير المتوسط وهو الحق لانه
لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد جاء هنا الذي جاء والمخاطب منفصلين رجلين رجلين لوجب ان تصح [illegible]
رجلين [illegible] فاذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصحيح التثنية والجمع كما في افضل رجلين
وايّ رجلين وايّ رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا خبرا ويجوز كم امراة
جاءتك وجاءك [illegible] حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير [illegible] التعيين [illegible]
وصحبة ولا تقول كم رجلا ونساء جاءك فتعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم
شاة وسخلتها فلكون المعطوف فيها نكرة على ما بيّن في باب المعارف وقد يجوز بعض النحاة نحو كم رجلا
لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك
في باب العطف عند قوله والمعطوف عليه [illegible] وتقول لقيت امراة وكم رجلا وهي [illegible] الحكم والحمل
كم امراة وآباؤها بالعطف على التمييز [illegible] المراة الملقية ذات [illegible] لا يخلو عن التقليل او التكثير واما
كان [illegible] الليل [illegible] فقال [illegible] يستقيم كم لك ولا يستقيم كما بين لك كما [illegible]
لك وليس بدليل والصحيح [illegible] كم لكثرة استعمالها [illegible] جاز حذف مميزها [illegible]
لا يحذف مجروره ولم [illegible] منصوب [illegible] وقال بعضهم [illegible]
[illegible] نصب مميزها [illegible] وكان مميزها [illegible] كم الاستفهامية مع [illegible]
الخبرية [illegible] قليلا [illegible] كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كأين تعد
سورة الاحزاب اي كم تعد [illegible] استعمالها استفهامية وحذف مميزها [illegible] قليلا [illegible]
كذا [illegible] في كم الخبرية [illegible] كذا [illegible] وكذا [illegible]
من العدد [illegible] كذا درهما [illegible] الحديث [illegible] كذا [illegible]
بعضهم [illegible] المميز [illegible] كذا دراهم [illegible]
مع العطف [illegible] وقال ابو حنيفة [illegible] كذا درهم بالجر

[illegible] بابه درهم وهذا [illegible] في لغة [illegible] بمميز كذا مجرورا والثانيه في [illegible] الالفاظ
المبهمة [illegible] الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كمية العدد نصا والمبهمة لا تدل
عليه [illegible] والمبهم ما هو [illegible] فيلزم [illegible] كذا درهما درهم واحد [illegible]
كذا وكاين كما قلنا في كم ولا تقول [illegible] الكافية [illegible] في محل الاعراب [illegible] التركيب [illegible]
[illegible] تقدم [illegible] الاعراب على انها [illegible] الاصل **الظروف** منها ما قطع
عن الاضافة كقبل وبعد [illegible] **ش** اعلم ان المسموع من الظروف
المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن عل [illegible] عليها ما هو بمعناه نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان يعرف
[illegible] المضاف اليه [illegible] المحذوف [illegible] الاسم تابع المضاف الا [illegible] قوله الا على الاعلى
[illegible] لم يرد [illegible] الاسم [illegible] كقبل وبعد واخواتها المذكورة
[illegible] واذ [illegible] هذا لا يحذف الا اذا [illegible] المحذوف وانما بنيت هذه الظروف
عند قطعها عن المضاف اليه [illegible] الحروف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف [illegible]
[illegible] المضاف اليه [illegible] الاسماء الموصولة [illegible]
[illegible] الاضافة [illegible] الاختصاص [illegible] الاسماء [illegible] حيث واذ واذا [illegible]
مضافة الى الجمل [illegible] ليست [illegible] الاضافة [illegible] الحقيقة الى مصادر
تلك الجمل [illegible] المضاف اليه محذوف [illegible] التنوين [illegible] المضاف اليه [illegible]
اليه [illegible] بلم [illegible] هذه الظروف [illegible] التنوين [illegible] ظروف [illegible]
التصرف [illegible] عدم التصرف [illegible] البنا [illegible] عدم التصرف [illegible]
ايضا في هذه الظروف [illegible] التنوين من المضاف اليه [illegible] قال [illegible]
[illegible] على [illegible] وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
ومنه القول [illegible] لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا [illegible]
اعرب من هذه الظروف المقطوعة [illegible] وهو الحق وقال بعضهم [illegible]
الاسما [illegible] قبلا [illegible] ابدا [illegible] قبل ومن بعد [illegible]
لان من [illegible] قبل [illegible] هذه الظروف المضمومة [illegible]
قبل وقبلا كما [illegible] المنادى [illegible] يا مطر [illegible] قوله [illegible] بعدا وقوله وكنت
من [illegible] هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة [illegible]
المعنى [illegible] المنسوب [illegible] المنسوب اليه [illegible]

الظروف

دون

تمامه [illegible] الجزاره

غايتها لنا للمفرد ان لو وضعها فسميت بذلك لان الاسم لا تستقل ابدا [illegible] وقفت فهي للقل لوضعها آخرا سميت
بذلك لانه صير وضعها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان صارت وسطا ولم تسم كل وبعض مع [illegible]
الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل بضم اللام ايضا كقوله ومن عالي
كقافية مقعن معالي كرلي ومن علا كعصا ومن علو بفتح الفاء وتثليث اللام فاذا بنيت على الضم
وجب حذف اللام اعني الياء نسيا او لو قلبت لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلبته من عليهم
تنبيها على كونها مبنية على الضم كما في قبل واما عن [illegible] فلان الضم في المنادى المفرد المعرفة [illegible]
اليه واذا انحذفت بناء علو ساكنة العين وجب فتحها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول
عليه الدار كما تقول سفلها المجواز بناء علو على الفتح نحو من علو وهي سائر اللغات للقل الواو [illegible]
واما الكسر فنحو من علو فاما التقدير المضاف اليه كما في قوله [illegible] شيء وفا وقيل ليس
بالفتح على قياس [illegible] الاستثناء فعلى هذا [illegible] هذا الكسر يجوز قبل [illegible] الاضافة الى الياء الضمير [illegible]
على الكسر استثقالا الضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات [illegible]
[illegible] لا يحجب [illegible] وفتحها وبناء الغايات
على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا [illegible] الحركات [illegible]
اليها اعني المضاف اليه وليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الغالب غير منصرف [illegible]
اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرف [illegible] حركة اعرابها قال واجري مجراها لا غير وليس
وحسب تشبيها غير [illegible] في الغايات [illegible]
ولابهام غير لا تتعرف بالاضافة [illegible] على الضم ولا يجوز [illegible] من المضاف اليه
الا مع لا التبرئة [illegible] لكثرة استعمال غير بعد لا وليس [illegible]
بعد ليس [illegible] المضاف اليه [illegible] غير هو
المستثنى المحذوف نحو جاءني زيد ليس غير [illegible] بنيت على الضم لمشابهتها الغايات
بالابهام واما حسب [illegible] الاستعمال [illegible] تنبيها [illegible] لا تتعرف مثله
بالاضافة كما مر في باب الاضافة قال ويجوز ان يضاف اسماء الزمان الى الجملة في الاكثر ش اعلم ان الظروف المضافة
الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلاثة حيث في المكان واذ واذا في الزمان وعلى
[illegible] الى الجملة [illegible] ولا يجيء [illegible] الى الفعلية والاسمية واما اذا ففي
جواز اضافتها الى الاسمية خلاف [illegible] الجمل [illegible]
الازمان ما تضاف الى جملة تستفاد منها احد الازمنة الثلاثة [illegible]
[illegible] هذا التناسب الاضافة الى الجملة

على طريق الوصل اذ المضاف اليه هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا الاسمي اذا اضيف الى
جملة فان الجملة لا يستفاد منها احد الازمنة معينا [illegible] احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان
يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة تضمنا فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر
من الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئيها فعلا كقوله تعالى
يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلاثة وان كان جزآها
اسمين اتيتك زمن الحجاج امير او في المستقبل نحو [illegible] قال تعالى
يوم هم بارزون قال المبرد [illegible] الزمان [illegible] الى الاسمية [illegible] المعنى نحو
اذا الواجبة الاضافة الى الجمل [illegible] يوم هم على النار يفتنون [illegible] ونحو ذلك [illegible] هذا
الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى الجملة وهو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فاما ان لم يكن الزمان ظرفا
للمصدر [illegible] قبل او بعد [illegible] من الجملة [illegible]
[illegible] مصدر [illegible] وما قبل الجملة [illegible]
[illegible] واما اضافة [illegible] الى الفعلية [illegible] اخرج [illegible]
[illegible] الزمان المضاف [illegible] زمان [illegible] ان [illegible]
يدخل [illegible] والمعنى [illegible] آتيك خفوق النجم [illegible] مقام الزمان مجازا اضافة
الفعلية وكذا آية [illegible] الى الفعلية [illegible] الاوقات [illegible]
بها [illegible] الاضافة [illegible] وآية [illegible] الزمان [illegible] الى الفعلية [illegible]
[illegible] مصدري [illegible] آية يقدمون الخيل [illegible] وقال
[illegible] بآية ما يحبون الطعاما وتقول [illegible] الزمان
الى الفعلية [illegible] مصدري [illegible]
[illegible] الواو والالف والياء الى الفعلية [illegible] بذي تسلم واذهب بذي
[illegible] فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة [illegible] اذهب [illegible]
الامر الذي تسلم [illegible] وقال [illegible] الموصوف [illegible] اذهب في الوقت ذي [illegible]
اي في وقت تسلم [illegible] الاضافة شاذة [illegible] الزمان [illegible] الى الفعل [illegible]
[illegible] الواو [illegible] استعملت
في الاضافة الى الفعل [illegible] الاسم [illegible] وفعل [illegible]
فعلت [illegible] وذوات [illegible] الموصول
وان تكون [illegible] الفعلية [illegible] الى الجملة التي [illegible]

وإذا فعلا مستقبلين في الفعل الذي يليهما أيضا معنى الشرط وهو بالفعل الذي يحتاج يليق بها إلى أجوبة
حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك في إذا نظر لكن نحو قوله تعالى إذا السماء انشقت وإذا السماء
انفطرت وإذا الكواكب انتثرت وأما الكلام في إذ وحيث فسيأتي بعد وقد يشبه غير مثل الظروف
المضاف إلى الجمل نحو ما مع حيث وإذ وإذا لأنهما يشبهانه مثلا ولا يلزم لاختصاصهما كما أنها غير محصورة
يجلد وحدها مرة الخصاص نحو اليوم والدار ونحو ما فإن الجملة لكن لما كانا مشبهين به تشبيها معينا
لم يعنا فالصريح الجملة المضاف إليها الجملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما أنكم تنطقون
وقوله لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال وقوله غير أني قد
استعين على الهم إذا خف بالثوي النجاء والغلسة بما أضيفا إليه بحرف مصدري دون ما أضيف
الزمان إليها لأن إضافة إلى الجملة وإن كان لفظا فإنها في كلا القسمين غير لازمة لأن التناسب بين الزمان
المضاف والجملة التي في دلالتها على الزمان وكون الزمان ظرفا للمصدر الجملة المضاف إليها شيئا من الحرف
الفاصل بين المضاف والحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في مثل غير فأجيبه
إلى الحرف المصدري مع أن نقل الكوفيين عن العرب إنها تضيف أيضا الآيات المسندة والمخففة نحو يجيئني
يوم أنك محسن ويعجبني أن يقوم زيد أم ليصح النقل جاز في تلك الظروف الإعراب والبناء كما في مثل أنكم
وغير أنه نطقت على ما في والخلف في كونه الظروف مضافا إلى الجملة أو إلى المصدر الذي يتضمنه
والتزلع في الحقيقة مستتر لأن الإضافة في اللفظ إلى الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى المصدر والأول
معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة إلى الجملة وهي خبر كان المعنى يوم مثل الخبر
وأيضا الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن وتخصيصها في الإضافة المفيد للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص
واللام يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف إلى الجمل فيجوز أن يقال جلست
يوم قدم زيد الحار والبارد على أنه يكون صفة لليوم قلت مع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي
يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم أمير ويوم أمير كبير قدم إذ المعنى
يوم تقدم أمير شهر أعلم أن يضاف الزمان وحيث إلى الجملة وإن لم يكن ظرفا أي منصوبا بتقدير في قال
تعالى هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم ينفع الصادقين بالرفع والإعراب حيث يجعل رسالته وهو مفعول
ليعلم مفعوله وقال بإذ حيث يكون من هذا قال أبو علي في كتاب الشعر أنها بعد حيث في المواضع
المضاف إليه قال الأصحاب يضاف من ظروف الأزمنة إلى المعنى حيث بجملة وحيث كونه أي يجعل غيره وكونه
ظاهر لا يقول إنه مضاف وهذا ليس إضافته وهو مستتر في الجملة كما في ظروف الزمان وأما نحو
وحينئذ وساعتئذ فقال إن الظروف مضاف إلى إذ المضاف إلى الجملة عوض بدلة منها
التنوين وفي ذلك تقسيم من حيث المعنى إذ في التضعيف وتشكل يوم الوقت وساعة الوقت

ونحو ذلك غريب الاستعمال مستقبح المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد إذ أنتم مسلمون إذ معناه بعد ذلك
الوقت وأما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال أبو علي في الحجة أن الوقت بمعنى الوعد كما أن معنى قوله
ثم ميقات ربه تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود فقال ولا يجوز أن يجعل الوقت الذي هو الأول
اليوم إنما يصح ذلك إذا يوم بمعنى من الزمان والوقت الذي بمعنى من الزمان أو يوم الزمان لم يكن ذلك
بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي أن هذه الظروف التي لا فعل لها ففيها ما قدم إلى إذ وليست بعضا قبل إليه الجملة
المحذوفة إذا أنها أحق في ذلك الجملة للدلالة سياق الكلام عليها على بدل منها تنوين لاحقة لجزء الظروف
لا أن الحق كل وبعض وإذا إلا كلا وأخواتها لأن الإضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف إليه
وتعين ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم
فوق بعض وقوله فحسبك من بلد أيام عمر وبعاقبة وأنت إذ صحيح لا أن ذا لازمة الإضافة فلا وجه للتنوين
إلا أن يكون عوضا البعد ويعني النكير والتمكين منه وأما هذه الظروف فليست لازمة الإضافة يعني
قلت يأتي زيد وكنت حينا كذا فقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين حينا منه أي حين في ذلك
لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهرا أن التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في
يوما وحينا وساعة بغيرها من تنوين التمكين والتنكير توصلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف
إليها صحيحا الأصل بأن أبدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لا زما للإضافة إلى الجمل خفيفا في اللفظ
صالحا لجميع أنواع الأزمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك متعوضا من الجزء في الجمل المضاف
إليها هو مع إبدال التنوين منها كما فعلوا وأما ما يجيء بعد هذه الظروف بلا تنوين العوض
كيوم التنوين كان ثابت في الظروف المبدل منها أي بدل الكل مع قيام مقام المبدل منه في المعنى
على المبدل عليه فكأنه هو وإلزم إذ الكسر لالتقاء الساكنين فيكون كاسم متمكن مجرورا مضافا إليه
الأول حتى لا يتنكر حذف المضاف إليه بلا إبدال ولا ضم ولا تنوين عوض لأن الإبدال حذف المضاف إليه
من أحدهما لا لأنه يعطف عليه معنا في مثل ذلك المحذوف كقوله ألا علالة أو بداهة سابح نهد
الجزارة ولما توصل بإذ إلى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وإذ مختص بالماضي
إذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية يجوز استعماله في المستقبل أيضا كقوله تعالى ويوم يومئذ تحدث
ونحوه والحق أنه إذا حذف المضاف إليه منه وأبدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتح ما يضاف منه قطعا
كما ينبغي إذا كان المضاف لفظا إذ يبني إذ لا معنى للجواز ههنا كما قيل في إذ لأنه الأول والبناء
وكسر اللام في نحو حينئذ لالتقاء الساكنين وخالف الأخفش فإنه زعم أنه مجرور بالإضافة وبناء إذ غير
جره وليضاف غيره في قوله وأنت إذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ كما التزموا الكسر ليكون مع صورة
المضاف إليه الظرف لا أنه يجوز في غير الفتح أيضا كقوله تعالى وإنا إذا لمن الضالين كما قلنا واعلم أن الظرف

المضاف الى الجملة لما كان ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه
فلا يقال اتيتك يوم قام زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى
الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قيام زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما الربط
فالم يكن مرتبطا بالمكان صفة نحو يوما لا تجزي قلم نحو قوله تعالى يوم تسود وجوه وقد يقول العوام يوم تسود
فيه الوجوه ونحوه والمذكور شرح قوله في آخر الباب قوله والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح
وكذلك مثل وغير مع ما وان وانّ ش انما يحتاج الى بيان بنائها حيث فتقول لان الظروف الزمانية المضافة
الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع اذا بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان والظروف المضافة
الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما لازمة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ ولما واذا فيكون حكمها على ما يجيء
من هي مضافة الى الشرط والا ما ليس لازمة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة الى الجملة لما ابهمتها
في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها
كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما
الجائز الاضافة اليها فعلة بنائها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا * فقلت الما تصح والشيب وازع * فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزوم
الاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذا عارضة واما البناء فللتنوين لعلة العارضة بتوقع المبني الذي لا اعراب له
ولا محل له موقع المضاف الذي يكتسب منه المضاف احكاما من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في الاضافة
واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا
يوم لا ينفع الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير
او الامير فلا بد له من الاعراب بلا خلاف عند بعض البصريين الجيد فيه الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء
وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة وقد جاء قوله تعالى ثبت في السبع بفتح
قوله هذا يوم لا ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئا
على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان وانّ ومثل المضاف
الى المصدر ومع ما فيجوز بالاتفاق فيهما اعرابها وبناؤها كما قال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون مثل مع كونه صفة لحق او
خبر بعد خبر وان ويجوز ان يكون نصبه لكونه مصدرا اي انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب
منها غير ان نطقت * حمامة في غصون ذات اوقال * فنقض غير مع كونه فاعلا لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه
معنى الا كما في الاستثناء وعلة بنائها لشبه الشبهة لاذ واذا وحيث لانها مضافة من حيث المعنى الى المصدر فيها
وليها ولا يعتبر بالابهام مثلها لفقد الحصر لاسم المبني وهو ما وانّ وان واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت
نقل الكوفيين بناء اضافة الظرف الى المصدر وان المشددة او المخففة جاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير كذا

يجوز انتفاؤها بناء الظروف المتقدمة تعطى له في نحو حينئذ ولغيرها من قوله تعالى من خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ وجوز اما
الاعراب فظاهر وضعه اما البناء فليعني الاضافة الى الجمل ولما البناء كما تقوم اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فلما
نحو قوله على حين عاتبت فبنيت لما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها على الفتح ثم يكون على
الاطلاق قوله مثل وغير مع ما وان وانّ يعني مثل وغير مع ان مشددة ومخففة وبهذا تمام الكلام في الظروف
المضافة الى الجمل وقال الاصم بني حيث لانه موضوع لمكان حدث تتضمنه الجملة فشابه الموصولات في احتياجها
الى الجمل وكذا قال الجاردي واذ لو بني حيث على الضم بنا الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما
ذكرنا وقد تفتح للثقل وقد تخلف ياؤها واوا وشكلته الثا ايضا واعرابها لغة فقعسية وقد تضاف اشياء فيها
الى المفرد قال * ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم * ببيض المواضي حيث لي العمائم * وقال * اما ترى
حيث سهيل طالعا * فبعضهم يرفع سهيلا على انه مبتدا حذف خبره اي حيث سهيل موجود وحذف
خبر المبتدا الذي بعد حيث قليل ومع الاضافة الى المفرد يبني بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة
الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وتركها الاضافة مطلقا الا الى الجمل
الى المفرد انه وظرفيتها غالبة لا لازمة قال * ان عمي حيث الغت رحلها ام قشعم * وكذلك في قوله اما ترى
حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله الله اعلم حيث يجعل رسالته وحكي هي احسن الناس حيث
نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يراد بها الحين كما في قوله * للفتى عقل يعيش به *
حيث تهدي ساقه قدمه * قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذلك اختير بعدها
الفعل وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ للماضي ويقع بعدها الجملتان ش قد تقدم
هنا علة بنائهما وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدهما فنقول قد تكون اذا
للماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ تكون
للمستقبل كما في قوله تعالى واذ لم تهتدوا به فسيقولون وعليه يمكن ان تؤول بالتعليلية وكما في قوله
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد تكون اذا مع
جملة لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا اذ انما تؤول الى نحوهم والاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان
من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ
لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به فلاجل ذلك غلب استعمال اذا
في الغالب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب
العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وكلمة الشرط لما يطلب جملتين يلزم من وجود
مضمون اولاهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه

قبله وبعده من معلقة زهير ابن ابي سلمى
فشقه ولم تفزع ببيوت كثيرة

فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدمه لانه فيه فالكلمة
الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيما استعمل فيه ان لا على انه موضوع له كما يجيء
فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم
لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد يقصد بها
ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمن معناها فلو موضوعة للشرط مفروض وجوده في
الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة للشرط مفروض وجوده في المستقبل
مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود
ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما هو حقيقتها ام لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد تستعمل
ان الشرطية في الماضي على الاكثر وجه اما ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له
لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه
بخيل واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان كما رايت
في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال
عليه الصلاة والسلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان
موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده ولتنافي
القطع والفرض في الظاهر لم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده
لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما
نتوقعه جوزوا تضمينها ذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا
جئتني فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء
لكن لضمها ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب ش في اسماء الشرط صار بعد
العروض عريقا ثابتا اذ لم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له
فجاز ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرط في الحرف الواقع فيه واما اذا فلما كان حدثه
الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض لما عرض
على شرف الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع
لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان
وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند
الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى

الشرط

الشرط في اذا وخرج به عن اصله من الوقت المعين صار استعماله وان لم يكن فيه معنى الشرطية
وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط
والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما ان لما كثر وقوع الموصول
متضمنا معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين
فتنوا الى قوله فلهم وقوله وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفتنة والافاءة متحققا الوقوع
فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه قوله ايضا وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا
الموضع في الحقيقة زائدة وانما زيدت في الموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدها ترتيب كلمة الشرط
وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون
الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا الجزاء مع كونه بعد حرف فلا يعمل ما بعده
فيما قبله كالفاء وفي نحو وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في قوله تعالى أإذا ما مت لسوف
اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني
ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل فيه
وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم كما
يجوز في غير الظروف نحو الكتب الا انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في
اداة الشرط لعمل الشرط فيها لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين
ولكن ان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين كما في الاختيار شغل الاقرب ببعض المعمول عنه
اهل المصرين كما في نحو ضربني وضربت زيدا وكان الاولى اذا انه يقال متى جئتني فيها ومتى جئتني يوم الجمعة
واما الاستدلال على كون الشرط غير عامل بل هو العامل المجيء الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو
متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم ولانت مكرم فيما لا يتم لان تقدير الاسم لغرض وهو تضمنه
لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب كما مر آنفا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه
جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى والاولى ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى الشرط
فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت غروب
الشمس فالعامل هو الفعل الذي في محل الجزاء وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الذي في محل الشرط اذ
هو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء لا يجوز ان
يكون وصفا اذ لو كان صفة لكان الاولى الاتيان بضمير كما تقدم في الموصولات والآيات في كلام فتخصيصه
له اذا لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الوصف في الموصوف كما لا يعمل

المضاف اليه في المضاف من الدلالة كالكلمتين وان كانا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى و نوعها
معا جزء كلمة يجوز ان يعمل اولهما في الثاني نحو المضاف اليه والعجين الفعل الذي هو كلمة واحدة بعض
اجزائه مقدم من وجه ومؤخر من آخر وكذلك ان هو بمنزلته في المعنى ثم اعمل صلة في موصول
والتابع في المتبوع والمضاف اليه في مضاف ما كلمة الشرط اذا اعملت في الشرط فليس مع الشرط كالكلمة
اذ لا يقعان الا موقع المفرد كالفاعل والمبتدأ والمفعول فيعمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب
اذهب واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى بل انه لا يعمل الشرط في كلمة نحو من تام قمت حاز وقوعها موقع المبتدأ
على ما هو مذهب بعضهم فاعتبر هذا قلنا ان الفاء في فسبحه كما في قصر الذي زيدت ليكون الكلام على صورة
الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرت السببية المخلوقة
معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء وقال الاندلسي
في شرح المفصل ان تعيين الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها والعلم يكن مضافا اليه كما
يحصل في قولنا زمانا طلع فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص بكونه صفة له لا بمجرد ذكره
بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعدها لكان يكفي لتخصيص المخصص نحو في يوم قام زيد وهو غير مخصص
اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط فيها بقوله تعالى اذا امت لسوف اخرج حيا بان الجواب
لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت وكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت
فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى اذا امت وصرت رميما
وبعثت مع اجتماع الاشياء كما قال تعالى أئذا متنا وكنا عظاما ورفاتا انا [illegible] واستدل بنحو
قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى [illegible] في العامل شرطها او يقول المعنى اذا
جئتني اليوم كان سببا لاكرامي اياك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس [illegible] جئتني
اليوم يكن جزاء المجيء اليك امس ولعدم مراعاة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز [illegible] كونها للشرط ان
يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون
ولا يمتنع من كونه هم تاكيدا للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم [illegible] ايضا جاز [illegible] مثلا لمجيء
الخالية عن الفعل بعدها في قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب قبل البيت فمن [illegible]
والليل اذا يغشى معنى الشرط فيها [illegible] الشرط اما بعده او بما دل عليه وليس هنا ما يدل على جواب الشرط
قيل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان المقدر اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان
الليل وهو ضد المقصود اذ القسم [illegible] حاصل وقت التكلم بهذا الكلام ولذا كان [illegible] الغير متوقف على
دخول الليل [illegible] ناصبة [illegible] الليل [illegible]
وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا [illegible] الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم

بما قبله وليس بعده ما يصلح للجزاء [illegible] لعدم توقف معنى الكلام عليه

يكون

فيكون الانسلاخ في حال الحصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد قائما في حال القيام وحصول الليل
في وقت غشيانه لان وقت الغشيان [illegible] كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت
دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل وهو نادر كما ترى وايضا في قوله تعالى والنجم اذا
انشق يلزم كون الزمان حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به
[illegible] على الظرفية وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان اخراج اذا عن
الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحتاج الى [illegible] لا يحتاج الى [illegible] وليس ببعيد ان يقال هو ظرف
لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم الا بالامور العظيمة فيتعلق المصدر المقدر
على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمل [illegible] الدلالة عليه ومناسبة [illegible] يكفي رائحة
الفعل [illegible] كما هو مشهور والتقدير عظمته اذا [illegible] عجبا [illegible] اذا [illegible]
والظرف هنا [illegible] التعجب [illegible] القسم [illegible] العظمة
اذ لا يتعجب [illegible] عظيم في معنى [illegible] واذا جاء اذا [illegible]
اذا [illegible] بالخلاف [illegible] حتى يكون [illegible]
ابتداء اذ ليس معنى كونه حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه يستأنف بعدها الكلام سواء
كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع وتقول [illegible] حتى يكل [illegible]
يجوز ان يجرد [illegible] عن الشرطية [illegible] ولعل [illegible] عليه قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة
شلا كما تطرد الجمالة الشردا وهذا [illegible] ويجوز [illegible] على
[illegible] اذا [illegible] ولنا [illegible] زيد [illegible]
[illegible] اذا السماء انشقت [illegible] وعن بعضهم [illegible] اسما
مجازا في نحو اذا [illegible] زيد [illegible] وقت [illegible] زيد [illegible]
[illegible] واما [illegible] اذا [illegible] الاولى [illegible] والثانية المفاجاة في
[illegible] الفاء كما يجيء في باب الشرط وتقع المفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا
في باب المبتدأ [illegible] الشرط للمفاجاة كما يجيء في نحو [illegible]
يجوز [illegible] خرجت فاذا زيد القائم بنصب القائم على ان [illegible] بالظرف كما في نحو [illegible] اذا
المفاجاة عند [illegible] ظرف مكان [illegible] القائم [illegible] المفاجاة [illegible]
لان [illegible] التي وجد [illegible] المفاجاة [illegible] خرجت [illegible] زيد القائم [illegible]
[illegible] الكسائي [illegible] التي جرت بينه وبين [illegible] العرب [illegible]
الزنبور فاذا هو [illegible] اياها [illegible] اذا المفاجاة يجب [illegible] بعدها

قال الزجاج هذا غلط من الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي فقالت انا طائر وقيل لها طيري فقالت
انا جمل لكانت اذا كانت الفعل وخفض بها ترى يرفع بعدها اسما واحدا وانك تعلوها بعض جملة تامة
بفاعل ومفعول قال الزجاج فاذا عرفنا انها ليست اذا الخبر فهو [illegible] فالمكان عرفنا انها
المرفوع فعند البصريين الا ان يرفع على انه خبر المبتدأ وقال ثعلب عند الكوفيين في نحو فاذا هو اياها
ان هو عماد واذا [illegible] وقال نحو فاذا هو اياها كقوله فاضحى ولو كانت خراسان
دونه رآها مكان السوق او هي اقربا اي رآها هي اقرب قال الزجاج هذا قول الكوفيين ولا
البصريين قال ولعل الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة
يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو فيما انشدنا اصلا هذا آخر كلام الزجاج وحكي انه يقال ان
الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معرفا باللام او افعل تفضيل وفي الاتيان به
عنها نظر كما مر في باب الضمائر وقيل او هي اقربا عمدا وهي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد
يقع اذ واذا في جواب بينا وبينما وكلتاهما اذا المفاجأة والافصح مجيء اذ في جواب بينما واذا في
جواب بينا قال فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف وكلاهما يجيء بعد
المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي لا يستفصح الا ترك اذ واذا في
بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر
افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين عليه السلام وهو من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها
في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته واصل بينا وبينما بين اضيفت الى المفرد والجملة الا
الى الجملة كما اضيف اليها [illegible] التي كفى المقتضي عن الاقتضاء او
اشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليلا على اقتضائها للمضاف اليه لانه [illegible]
عليه والالف قد يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق
فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق
خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تبين يستعمل في الزمان
والمكان واما اذا كف بما والالف واضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف
من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان
المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة
عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل ووقت الكلمة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف
اليها الى الزمان فصار نحو بين الا [illegible] زمانا لانه بين ان اضيف الى الامكنة او غيرها
فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم

الجمعة

فاضحى ولو كانت خراسان دونه
رآها مكان السوق او هي اقربا

في تذكرة ابي حيان عن النهاية بينا زيد [illegible] اذا اقبل عمرو [illegible]

الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الحدثين نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به محل الكون نحو
قول [illegible] بين الخوف والرجاء [illegible]
تقدير الى الزمان محذوف وظاهر الجملة [illegible] يكون بمعنى الزمان فالجملة [illegible]
الى الجمل كما قلنا في بينما [illegible] الكافة فكفته عن المضاف اليه ومن تقدير [illegible]
كذا اذا [illegible] الى الجملة [illegible] فانا اليه زمانا لكونه او مكانا [illegible]
فيكون بمعنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو [illegible] ومتى [illegible] الكثير [illegible]
بما لم تدخل الكلمات الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا لا [illegible] وقوع الماضي بعدها بمعنى المستقبل لكنه ليس
بجزم في كل ماضي كما في كلمات الشرط المتضمنة لمعناه وكذلك كل ماضي وقع بعد حيث احتمل الا انه
لا استقبال العموم الذي فيه ككلمات الشرط [illegible] وفي كلما لمعنى الشرط واما حيثما ففي كلمة شرط تجزم وتقلب
الماضي مستقبلا لكن [illegible] لما [illegible] كلما وحيثما ما هو في محل الخلاف لا الذي في محل الشرط كما في اذا
لانها في الاغلب تستعمل في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد
وقد تستعمل في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا اكرمه كما تستعمل اذا المتضمن
لمعنى الشرط في المقطوع بوجوده نحو اذا طلعت الشمس اتيتك وكل ذلك [illegible] الاصل ويدخل بينا وبينما
وكلما في [illegible] المستقبل ولما [illegible] تركيب بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما
ذكرنا في باب حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم تثبت
له حالة الاعراب فهي منصوبة [illegible] الاعرابية وانما رتبت بينا وبينما وكلما مع جملتها [illegible]
كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من [illegible] لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا
ادخل فيها اذا المفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاولى بالثانية مفاجأة بلا تراخ [illegible]
آنة في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف اليها مقدر [illegible]
في بينما انه دخل اذ واذا المفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجأة
ظرف مكان وكذا ينبغي ان تقول في اذ المفاجأة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما
وبينا وبينما ظرفا زمان [illegible] اي زيد هند بين اوقات قيامه فذلك المكان [illegible]
مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما خبر
عن الظرف [illegible] بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند حاصل بين اوقات قيام [illegible]
القول [illegible] المفاجأة كما هو مذهب بعض العلماء في بينا وبينما بعد كلمتي المفاجأة او نقول انهما
زائدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ
في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة البيت والكلام على مثل قوله

فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون كان الكلام على بينا وبينما تاما اذ الرابع عوا سواء
ويجوز ان يكون ظرفا في جواب بينا واذا والمعنى قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف
زمان بل الامر الظرف المذكورة ولا تحصل منها فان الجملة التي تليها بل تحصل الجملة عاملة في الظرف
المذكورة اي وقت اصابته في تلك الحال يستبشرون وكذا في الماضيين ظلت الجملة المضاف اليها اذ لعدم عود
مدلول عليه الجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون واذا كتب فريق منهم يخشون كما
تقول اذا وقعت حبا الان في نحو قوله وان تصبهم سيئة الاية اي اذا اصابهم يقنطون وجاز الفصل بين الحال
يقنطون وطلبتنا انها ظرف مكان ولا يلتفت الى ما قلنا فان الكلام لا يحتاج الى الحال التحيت بل المعنى
ذلك الوضع يقنطون وكذا في جواب اذا ولما وبينا ولكن قلنا جوبتنا اذا في جواب الاشياء الاربعة
فلا شك الا انها اذا حرفت كالفاء سواء وقد تجي اذا المفاجاة في غير جواب بينا وبينما نحو قوله كنت
واقفا اذ جاء في عمر ويجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا تعنقه الكماة وروغه
يوما اتيح له جري سلفع بتقدير بينا وقات تعنقه والاعرف الرفع على انه مبتدا محذوف الخبر اي
تعنقه حاصل قوله واذ للماضي وتقع بعدها الجملتان وذ الماضي لا يبطل اعلم انه معنى الشرط كما في اذا وان في
جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان الشرط في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا وادخل
على المضارع تقلبه الى الماضي نحو قوله تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان
كقوله تعالى بعد اذ هديتنا انا انقذ وقوله بعد اذ انتم مسلمون وقد جاء بعد مجرورا باسم الا بعد ويقع
مفعولا به كقولك اتذكر اذ من ياتينا نكرمه وقوله تعالى واذكروا اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ قال
انها زائدة كما مضى وقيل هي منصوبة باذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان حذفت لقيام قرينة عوض
منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فيكسر ذالها اذ ذاك كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ الى غير ذلك
اذ للتعليل نحو ضربته اذ انت كريم اي لانك ولا اوجه حرفيتها اذ الاذ لا تعنيها تنافيا بالوقت حتى تحمل
في محل الفعل واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ
موضوع الماضي فاذا لاقاه الماضي اولى ولا يقبح ان يليها اذ زيد يقوم لانها اذ على مذهب من داخله على
المقدر الفعل معنا انا الفعل لما على مذهب من لم يجز دخولها على اسمية خبرها فعل فيهذا وارد عليه
ولا تخلو لم يمنعه الا استقباح استعمال مثل هذا ايضا اعني اذ زيد يقوم والحق انه قبيح قليل الاستعمال
وقال الملم معترض على صاحب هذا المذهب لان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية فيه نظر
لان مثل اذ زيد يقوم نقل لكن المقصود به القيام الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت
في كلامهم كما ثبت الحال الماضية واذا لما ثبت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت الا انها جازمة متعينة
للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما لحق في الجازم ومنهم من قال يجازى باذ ما فيجزم الشرط والجزاء

وانشد الفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية متى ما قوله ومنها
اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان استفهاما
وكيف للحال استفهاما ش اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية اين تكن اكن وبنيا وبنا
على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى ثلاثة معان
استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا انه انى مع من في الاستعمال اما ظاهرة
كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين اي من اين
ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد والغلب انا اضماره لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا
تتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه
فصارت مثل نحو فجاز ان يتضمن الظروف اضمارها ومنه قوله صبيح غيلان بن الحق
ورقته لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من لدن شب وثانيها بمعنى كيف
نحو انى تكون ويجوز ان تكون بمعنى من اين تكون ويجي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى
شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجي بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله
فاصبحت انى تاتها تبتئس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر اي من اين تاتها قوله
ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل متى على انها بمعنى من كقوله
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فتكون على الوجهين
حرفا وبمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي انه وقيل هي
والجيد متى يدل الان الزمان لا يكون خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس
بخبر لها هو ظرف لخبر المبتدا الذي بعده غير ساد مسده كما سد في نحو اما ملك زيد وانت
وبلادك نحو كل رجل وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما
كمتى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا من ايان وايضا ايان يختص بالامور العظام نحو ايان
مرساها وايان يوم الدين ولا يقال ايان صمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر
نونها لغة والاولى الفتح لخفته وزنة الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز
ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع ويختص ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى
فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من لفظ اين
لان اين للمكان ولقلة فعال وكثرة فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها قال
الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فخففت الهمزة مع الياء الاخيرة فبقي ايوان
فادغم بعد القلب وقيل اصله اي ان اي اي حين فخفف بحذف الهمزة فاتصلت الالف والنون

ما يجيء وفيه نظر لأن آن غير مستعمل بغير لام التعريف ولا في الإضافة إلى معرفة منه قوله وكيف
الحال استفهم بها عامدا كيف في الظروف لانه يبنى على الاعتماد على الجار والظرف متقاربا
ولكونه كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند من هو اسم بدليل ابدال الاسم منه نحو كيف انت اصحيح
ام سقيم ولو كان ظرفا لابدل منه الظرف نحو متى جئت أيوم الجمعة ام يوم السبت
وللأخفش أن يقول يجيء ابدال الجار والمجرور منه نحو كيف زيد أعلى حال الصحة ام على
السقم فكيف عند من مقدر بقولنا على أي حال حاصل وعند الأخفش بقولنا على أي حال
وحاصل عنده مقدر فإن جاء بعد كيف قول يستغني به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب
المحل على الحال النحاة والبدل منه منصوب به تقول في الجواب متكئا على الآخر او معتمدا وفي البدل
كيف يقوم زيد أمعتمدا ام لا كذلك قلت بأي صفة موصوفا يقوم زيد ام معتمدا ام لا معتمد
بدل منه منصوب قائم مقام الجار المتعلق به ويجوز أن يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ما يليه
قول مستغني به منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول وكان معنى كيف يقوم
زيد قياما على أي صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة
التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف أعني المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا
والبدل منه أقياما سريعا ام بطيئا وإن جاء بعد كيف ما لا يستغني به نحو كيف زيد فهو في
محل الرفع على أنه خبر المبتدأ فتقول في جوابه صحيحا او سقيم وفي البدل منه أصحيح ام سقيم وإن
دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف
منصوب المحل خبرا تاما للمطلوب بذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه
الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روي على كيف
تبيع الأحمرين وأما قولهم انظر إلى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه
عن الصدر والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوزه البصريون
الا شذوذا قال بعضهم في الجزاء مستكرهة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء لأنه يعني …
قولهم كيف تكون أكون … في سائر العموم النصيص … فحكما … اذ لم يسمع الجزم به في
السعة وجاء في كيف كي … او راعيان لبعران شردن لنا كي لا يحسان من بعرانها أثرا
أثرا قال الأندلسي هي لغة في كيف او بقيا الحذف فاء كيف ضرورة قوله مذ ومنذ يعني أول
المدة فيليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيليهما المقصود بالعدد وتقديم المصدر او الفعل
او أن فيتقدر زمان مضاف … ش عند النحاة أن أصل
مذ منذ … استدلالا بأنك لو صغرته … على منيذ وجمعته على أمناذ

وبنوا

أحق الرجل … احساسا علم به

وبنوا على هذا أن الاسمية على مذ أغلب الحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف فإن الحرف لا يحذف
منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب وهذا كما قال بعضهم فيه … صاحب
المغني وقال قولهم منذ وإنما ذكرنا … منقول عن العرب وأما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم
للساكنين أكثر من الكسر فلأنه على أصله منذ … أن يكون للإتباع وضم ذال مذ سواء كان
ساكن او لا لغة غنوية فعلى هذا يجوز أن أصله الضم فخففت فلما احتيج إلى التحريك للساكنين
رد إلى أصله كما في … اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الأخفش منذ لغة أهل الحجاز ومذ
لغة تميم وغيرهم … أهل الحجاز وحكى أيضا أن الحجازيين يجرون بها مطلقا والتميميون
يرفعون بها مطلقا وجمهور العرب إذا استعملت منذ الذي هو لغة الحجاز على ما حكى فلا يجرون بها
… في الحاضر اتفاقا وإنما الخلاف بينهم في الجر بها في الماضي ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا قال الفراء منذ
مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية عنده … المرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدأ محذوف
أي من الذي هو الجمعة أي من الوقت الذي على حذف الموصوف وذو طائية وينبغي أن يكون الفتحة
عنه في نحو ما رأيته منذ يومان أي من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف
ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين أصل منذ من إذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعدها على
فعل تقديره … منذ يوم الجمعة من إذ مضى يوم الجمعة وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو
ما رأيته منذ يومان من إذ ابتدأ يومان … إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت …
في الوجه الأول وقت ابتداء اليومين وأثر التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغي أن لا يكون
منذ الجار على المذهبين مركبة إذ يبعد … ولا أن فيهما بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم
المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال لأن خفض بهما فعلى الإضافة وعلة البناء عند هؤلاء
لما في حال رفع ما بعدهما فلما يجيء من كون المضاف إليه جملة كما في حيث ولما في حال الجر فلتضمنهما معنى
الحرف لأن معنى … يوم الجمعة من حين يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف إلى الزمان متضمنا
معنى من ومعنى مذ شهرنا … أول شهرنا ومعنى مذ شهر ابتداؤنا وله شهر قبل وقتنا على ما سيجيء الآن
المدة ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فما تقرر هذا قلنا إذا انجر ما بعدهما ففيه …
الجمهور على أنهما حرفا جر وبعض البصريين على أنهما اسمان وإذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين
في ارتفاع ما بعدهما قال الأخفش … وجمهور البصريين إنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما … تقديره …
لأبي القاسم الزجاجي أنهما خبران … مقدمان … ومنذ أول المدة وجميع المدة …
يجب تقديم … البصريين فهو غلط لأن الخبر … الجملة … على …
خبر عن النكرة المؤخرة … والزمان المقدم لا يصح … المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية

يعني يوم الجمعة فمثال ولو اخرها بظرف كما تقول لشيء لا ترى ما رايته منذ يوم الجمعة اي مبدا انتفاء رؤيتي اياه ،
الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اي بعدها اي بعد الرؤية يومان فله وجه من تعسف
عظيم من حيث المعنى والثالث والرابع قول الفرا ، وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان نركب
منهما مذهبا خامسا من هذه المذاهب وما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية الزمان مع
فاخذوا العظة من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما
حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الاصلين ، والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما
يجيء وهما معنيين واذ فغلب على اللفظ تركبه منهما مع مناسبة لفظية للعظة وامور النحو الذي
طي فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ فبقي منذ بنون وذال ساكنين وحق اذا ان يضم
الجبل طالا اضافة اليها كلاما فكان ضم الذال لئلا احوجنا الى تحريكها للساكنين تشبيها لها بالغايات المتمكنة
في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان ولجبه الاضافة الى
الجملة الا انه وضعه وضع الحرف فلم يشابه الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث فكان حرف
اسم مضاف وذلك انما كثر ما يشابه الاسم على الاكثر احرف او اكثر فبقي منذ كما هو اللغة السليمية ثم
استثقلوا الخروج من الكسر الى الضم لانه مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم
جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون اصلا اذ التحريك انما كان للساكنين
والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان التحديد
زمان الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر جميع ذلك
الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنتان ومذ زيد
قائم اذا استمر الى وقت التكلم قيامه واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض
لذكر الآخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما بعده نحو مذ يوم الجمعة
ومذ يوم قدمت فيه ومذ قام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من
الايام فيجيء الاول لمكان لعل بمعنى اول الخ حرف اول المضاف الى اذ ثم ركب من من واذ فبقي منذ كما
ذكرنا وذلك انك معنى مذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف
فحذف فراد معنى مذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول تضاف منذ الى الجملتين اما الاسمية الجزئين
نحو منذ زيد نائم والمعنى فيه بجميع المدة ولا علمي بهذا العيد مستعملة لاول المدة واما التي احد
جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا
نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال
ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركيبه من اذ

الموضوع

الموضوع الماضي وقال الاخفش لا يجوز مذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وكون
زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جواز مذ يقوم كما قلنا حال الدخول
حال ودليل المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتعلق اذ
بالتركيب مع صورتها التي كانت معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريث وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة
التي بعدها بحرف مصدري لكونها اغراضا حقيقية في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز
ان يعطى منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها كما يجيء فيما المصدر الصريح نحو منذ
سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها اذا كان الباقي بجميع زمان الفعل من اوله
الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ رجب اذا كنت في رجب ومنذ
شهر نحو منذ ومنذ شهرنا وكان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة
كان او نكرة نحو اقول منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه
ويجوز استغراقها في جميع اجزائه وفي الثاني يجوز حصول الحد في الحد ود وخروجه منه وما بعد الحد
يجب ثبوت القراءة فيه بلا ريب ويجب كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد
مقصودا بل يكون المراد به الزمان المخصوص نحو ما رايته مذ سنة المجاعة ومذ شهر رجب ومذ يوم
لقائك ومذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته مذ عشر ذي الحجة وانت تريد ان
الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشرة فهو محال
لانه اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف يبقى حتى ينقطع في الثاني او الثالث بل المقصود انها انقطعت
قبل العشر لانه قلنا ان الحد لا يدخل في المحدود وان لم تقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر
لا انها انقطعت في كلها اذ لو كانت يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئي
الجملة اذا كان الباقي مصدرا اذ الاصل حذف الزمان المذكورين بتقدير الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت
الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذ اسخف خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان
لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل
اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم ويومان مبتدا على حذف خبر
وجاز الابتداء لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم ولهذا استغنى عن
التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء
كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة
كان فيه وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل كون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا
كان يوم الجمعة ناديت مناجيا واما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت الكلام

ناغ اي منذ ابتداء نومه او نومه مستمر وفي المعنى الثاني مذ خروجه اي مذ كان خروجه اي خروجه
كائن ويجوز ان يكون بمعنى مذ اتصاف الاول ومفاده الاستغراق في الثاني من هذا ثم تقول انهم
جوزوا نقل المعنى من الظروف المذكورة والمصادر نحو مذ يومين ومذ يوم الجمعة ومذ سفره ومذ
قدومه مذ كم سرته وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة
ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز في الكل خروج اذ ما التركيب
عن كونه طلب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا المراعاة اصل منذ في الحمة اذ اضافته الى المفرد عارض قليلة
كما ابقي في حيث عند اضافتها الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جرها الظروف ورفعها
اصلا لانضمامها الى ما بعدها في بعض الكتب بين الجر والرفع في المعرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمه مع الرفع فان ذلك توهم هذا الذاهب بل اصل منذ انهم
قد لا يقصدون بعدها نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك في
وضعه لا لاذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى متى
وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مستقر الى فصل جملة في
جميع استعمالاتهما الى اصل واحد على وتيرة واحدة والى الرجوع الى شرح ما في الكتاب من احكام
مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال مذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة نحو
انه اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول المدة الذي
قبلها مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة فاذا
كان الجزء المبني جملة يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجيء كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رايته
منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذ الكل العدد مقصود وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ
ليتحقق في ان المقصود باي زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما كان الفعل مثبتا او منفيا
نحو صحبني منذ يومان اي مدة صحبته يومان فيليها الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان معرفة او لا
معرفة او غيرها نحو مذ يوم ومذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان
الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم والا فيتخلف كون ذلك المجموع مقصودا اي العدد وذلك
لانك تقول ما لقيته مذ عرفنا ومذ زمانا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى
العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به
العدد لان المقصود بقولك يومان عدد اثنين لانك تقصد بالعدد يومين قال الاخفش فتقول
ما رايته مذ يومان وتريد ابتداء اليوم ويجوز ان يقال ما رايته مذ يومان وقد رايته اول من امس اما
اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا اشكال فيه لانه يكون قد تكمل انتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله

اعني وقت التكلم فانما يجوز ذلك اذا اجملت بعض اليوم اعني يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا ان
كان في وسطه بجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب بعض اليوم الآخر وانه
اعتددت بهما معا جاز ايضا فتقول منذ ثلاث ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت تريد يوم الاثنين
وقد رايته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان وانت
لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى قال وهذا ليس بشيء وهو ان منذ لا تدخله
من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجيء ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر ولا مذ السنة
ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فذاك والا فالقياس جواز الجميع والقصر
ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة فقوله وقد يقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى
هذه الثلاثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر زمان سفره ومذ زمان انه
سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم
ومذ ومنذ الاسميتان عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية
يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الرؤية يومان وكان حقهما ان يكونا في الاصل في الوجهين مذ
ما رايته حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك
بني منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على وضع الحروف ثم حمل عليه منذ لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ
الحرفيتين عندهم وقيل الذي بهما اصل الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليها فصار كاحرف الاستفهام وحق
الكلام مع مذ الاسمية جملتان فان رايته جملة ومذ يوم الجمعة اخرى قال ابو علي زعمت الثانية حال الاولى
والصحاح ذلك لانه اذ خرجت بتغييرها كما تقول ما رايته وانت حال يومان وكذا ان الثانية مفسرة مستانفة
بالاولى مقترنة بها فصارتا كالجملة الواحدة واصل الثانية عند جمهور كالمفسرة وقال السيرافي هي
منتصبة المحل على الحال ما رايته متقدما او اذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فلا بد للفعل العامل فيهما
ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة الى سنة ولا يتم هذا الاخير نحو قولك ما رايته مذ يومين اذا
اردت جميع المدة اذا اعتبرت بقولك ما رايته من يومين الآن بل يبتدئ من اول اليومين ينتهي المضاف في
وان كان الفعل حالا نحو ما رآه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في فقال الاخفش والاخفش
ابتداء الغاية ولا يتصف بهن هذا تمام تقرير المذاهب واليك الخيار في الاختيار واذا عطفت بعد
المجرور بمذ ومنذ والمرفوع جاز المعطوف على ما بعد مذ جرا ورفعا وان نصب بالعطف على
نفس منه على الخبر لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر لان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في
اول الكلام والجملة المعطوف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فقط لا الموافقة في الجميع ما

رأيته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس اي منذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم
يكن العدد مقصوداً بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال الخاص ما رأيته مذ يوم الجمعة
وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لانهما احد الزمانين لا اول المدة والآخر الجميع على ما قال البصريون وعلى
مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد
ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر واما النصب فعلى محل قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد
او على تقدير فعل آخر اي ما رأيته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا ان الجملة الا المعطوف على ما اذ لا زمان مقدر بعد مذ قبل
[illegible]
فكم للتشبيه دخل عليها الاستفهام ... فسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم اسلمتني لهموم
طارقات وذكر، ومنها لدى ولدن وقد جاء لدنه ولدت ولدن ولد ولد ولدُ
مثل عضُد ساكنة النون وهي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن
لدن حكيم وقلما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا
تضاف الى الجملة الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود
الذوائب، ويجوز تقدير الجملة بحرف مصدر نحو الجملة لدن ان في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان
ثارت الكثر العيان قديما ولم اقترك لدن ان غلاما، وربما ... لغات لدن فتح الدال وضم الدال وكسرها
... مع سكون النون ... في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فتبقى لد واما ان
تحرك الدال فتحاً وكسراً للساكنين واما ان تحرك النون للساكنين كسراً لان ازالة الساكنين يحصل بكل
... لغات تسع لدن التي هي الاصل ولد ولدن ولد فكان لدن تخفف بنقل ضمة الدال الى
اللام ... في عضُد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون واما
ان تكسر للساكنين ... الجمع واشهر اللغات لدى ... الا ... لديه
ولغات ... المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما لفظا ... او ... فهي بمعنى عند ولما
لدى فهو بمعنى عند ... معنى الابتداء، وعند ... لدى لان عند تستعمل في الحاضر القريب وفي
هو في حيزك وان كان بعيدا ... لدى ... لا يستعمل في البعيد ... لغات المشهورة لغة قيسية
قال المصنف الوجه في بناء لدى ولغاتها ... وضعه وضع الحروف ... عليها تنبيها
ولو لم يكن ... لم يكن لبنائها وجه ... مثل عند ... باتفاق ... ان بعض
الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلاثة احرف بناء ... وضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في
الكلام مبنية لمناسبتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حد الاعراب فلا يجب ان يكون بناؤها مبنيا على
وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ... على سائر الظروف ... في عدم التصرف

يكون مع عدم تصرفها الا ما المنفي الى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دون ... والذي هو بمعنى عند لا ... في
على البناء ومعنى من الغرض ... ومعنى عند ... فتح عينه او ضمت ويلزمها النصب الا
اذا جرت بمن ... حذف نون لدن ... مع الاضافة الى المضمر ... لدن ... لدن
ولدن ان تجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفرداً او تقديراً ان كان جملة وان كان ذلك
للظرف ... نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذاً فوجهه كثرة استعمال
لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون حال الدال قبل النون الساكنة تفتح
وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونها فتشابه حركة الدال حركة الاعراب من جهة تبدلها
وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها
تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان
كانت ايضا اما تشبيها بالتمييز فلان التمييز لا يكون الا نكرة واما لان التنوين لم ينون منصوب بعد
هيئة مجرورة واما الرفع فعلى حذف ... الجملة اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة
والف لدى يعامل معاملة الف على والى مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر وقد حكي عن بعض
من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشدد بمثنى حقب
حقواها، وانما قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمر تشبيها بالف رمى اذا اتصل بالضمير المرفوع
نحو رميت وانما شبه المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة
الواحدة كالفعل مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو
تقيل والياء اخف ولان الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وقفاك لان الف هذه الالفاظ اصلا
فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان اصلها
الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من المقصور الذي الفه اصلية بالمضمر الا هذه الثلاث واما
حتاه على الحد المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه، ومنها قط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي
بمعنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالنفي وعوض في الاصل
اسم الزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن ... يستعمل لمجرد الزمان بخلاف ... قال
فلولا نبل عوض في حظباي واوصالي، ويقال ما افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا الا انه مشتق من القط وهو القطع
كما تقول لا افعله البتة الا ان قط يستعمل لما سلف ... بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي
نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدون لفظا النفي نحو هل رأيت الذئب قط وقد
يستعمل عوض المضموم مع الاضافة ايضا قال ولولا نبل عوض في عفاق ... رضيعي لبان ثدي ام تحالفا ... عوض لا نتفرق

وهو مبني بمعنى لكون ترجوا لبطلو لا وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل
اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي
يبقى على وجه الدهر وكان المعنى ما بقي في الدهر داهر ويجئ قط قيل لانه على وضع الحرف
كما يجئ والاولى ان يقال بني لتضمنه لام الاستغراق لزوما لان الاستغراق في جميع الماضي واما ابدا فليس
الاستغراق لازما لمعناه الا ترى انه يقال طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض
وهذه اشهر لغاته اعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وقد تخفف الطاء فيقال قط وقد تضم
القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ ومذ وقد تسكن الطاء فيقال قط الذي هو
اسم فعل وجاء في عوض فتح الضاد وكسرها ايضا والاكثر ان يستعمل عوض مع القسم كقوله رضيعي لبان
ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين
وعلة بنائه تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يومك فهو امس وكان في الاصل
نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدية كما هو عادة كل اسم قصد به الى
واحد من جملة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف ثم حذف اللام وقدرت لتبادر فهم
كل من سمع امس مطلقا من الحذف الى امس يوم التكلم فصار معرفة وخولف به سائر الاخوات اعني
صباحا ومساء واخواتها للعين مع كونها ايضا معرفة على الاعم لان التعريف الذي هو بمعنى اللام
غير ظاهر فيها من دون تعين بغير ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح
يومك ومساءه وليلك لم يتبين تعريفها كما تبين في قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل
سواء قلنا بجنسه او بترك تصرفه لانه ليس مثل اخواته من صباح ومساء وضحى معينة فهو مثلها
بين العلمية سببا كان او غير منصرف واسماء ايام الاسبوع مع قصد به يوم التكلم كما بني امس تفضيلا
لتعريف الدال في اليوم على تعريفها المقدر وجميع هذا لان التعريف فيه الوجود ووجوده ذهني
فكل التعريف فيه حاصل فانه قد حصل له وجود وانه منقبل حال التكلم فتعريفه يكون اقوى من
تلك ويجئ بعض العرب اعراب امس مع ... كغد وليست مشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم
اعرابه غير منصرف حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالي النصب والجر قال بعض بني تميم يقول
امس بعينه في الاحوال الثلاث فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه ما بعده ... وخفض فلما تركوا صرفه
يرفع منهم مذ امس تركوا ايضا بعدها امس يجرون كانوا ... بنفسه قال لقد رأيت عجبا مذ امسا
عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال ... يا بين رجلا
على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غدا اذا استيقنت به وذلك ان كل مبني ... فالقول
فيه الاعراب مع التعرف كما يجئ في باب العلم وان سميته به على لغة بني تميم فيه ايضا فالاولى الا

من نون في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيها واذا صغرته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ
ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجب منع الصرف في امس لعدم العلة المقدرة
بانا فيه فيخرج ... والمختار ان تمنع صرفه رفعا وتبنيه نصبا وجرا كالمختار وان ... كضحى ... ويجئ
حذام وقطام ... في الجمع منها باب ... والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز ان يعتبر ... علة
البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدأوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء وادى
الاسماء واجتنبوا من الاعراب ... اشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف وفي الحالتين الباقيتين مبنيا
لان النصب مستو بالحركة في غير المنصرف ... ان تبقى هذه الكلمة على ... الا الاستثناء لوجه لا يستوي
في الضم بين اعرابها رفعا اذ كانت تصير ... في الحال ... بينهما في الفتح ... بين بنا ... وادى
تصير كما انه غير المنصرف فلم يبني الا الكسر ... او ... عليه الكلمة بعد السكون الكسر ... لكونه حذو الكلمة
حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم
مطلقا اي في جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان
بعضهم يفتح ... بعد مذ ... هذا القول بقول بعضهم ... بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يعربون
ومن العرب ... فان ... كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اوله من امس ... بعض
امسنا او ... نحو ... انما ... وعلة البناء ... ابن ... بن الاثير
ولعل ... زيادة الالف واللام ... ولا يصغر امس كما لا يصغر غد ولا يثنى ولا يجمع ... الاعراب الا الالف واللام
انما ... لتبادر الذهن ... الالف واللام الى شهر ... في اشباهه ... ذا ... بعد ... الواحد المعين
فيظهر اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الكسر لعلة كما قال
الربعي ... بقوله لقد رأيت عجبا مذ امسا ومنها الآن قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه
هذا الوقت ... ونظر الى جميع الاعلام فكانها تضمنت معنى الاشارة مع اعرابها
وقال المبرد ... في اصل الوضع موضعا والعلم ... في الاستعمال ... تعريف باللام
وسائر الاسماء لكونه في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تستعمل ولا تبقى على حال الابهام ... نزع اللام ... بر
... الحروف ... وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة فزائدة ... ذكر ... اللام
المعرفة ... دخل على المكان ... ولا الآن ... وقال الفراء اصله الفعل من آن يئين اي حان ... دخل عليه
اللام بمعنى الذي ... الوقت الذي حان ... كما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن قيل وقال
فانه فعل ... استعمال الاسماء وترك على البناء الذي كان عليه ... وقال الكسائي ... المعنى
في قوله قيل ... قال ... كثرة المقالات ... وكذا مذهب الفراء في ... ان امن
اسمي ... ويقال فيه الآن لالان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي

يُستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلهم من يحتمل لما انه قال لما الوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فيهما بلو
ولو حرف فقال الاخر حرف ابتداء الحرف ويجعل كلام من على انه نحو طي للمضي كلو وان لو لانتفاء الثاني لا
لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لوكان نحو قولك لم يجئني اسلم دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه
كانه دخلها في [illegible] قال هو من فصل نحو صنع وضع كلمة الشرط مع جملتين للغرض الذي ذكرنا واذا
وليه فعل ماض لفظا ومعنى ولم يفعل وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة فالفا
كتب عليهم الفناء الذي في [illegible] لما وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا وقوله ومن
الظروف المبنية قط ومنها لدى لدن [illegible] بها مجرور وحكمه حكم الظروف عندهم حذف لام
الى كثرة الاستعمال وعدم التعريف [illegible] قال لا و ابن [illegible] الافضل في حسب عنه
ديارها فتحزونيه تبنى لتضمن الحرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكنت [illegible] لوقوعه موقع الالف الساكن
ورجعت الالف الى اصلها من الياء لسكون العين كما هو واحد مذهبي رضي الله وهو انه [illegible] ففتح
لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد تحذف الياء فيقال [illegible] لم يبق في [illegible]
بالجملة [illegible] فاربا التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حكم غيرها [illegible] الاعرابية ولو قال [illegible]
للتنبيه الاعرابية في نحو لله لا افعله بالنصب واما مع فهو ظرف بالاختلاف عادم التصرف الا في النصب
وظاهر كلام [illegible] انه مبني [illegible] الخليل عن مع [illegible] نصبه يعني لم تبن على السكون [illegible]
فيكال انها [illegible] وضع الحروف [illegible] الحرف بقلة التصرف اذ لا يكون الا منصوبا او الى
الحكم باعرابها لحوق التنوين في نحو كنا معا [illegible] وان كان [illegible] جئت من معه اي من عنده ومن
موضوعا وضع الحروف [illegible] مع انه قد تقدم [illegible] وضع الاسم وضع الحروف ليس في
بالنظر الى الجنس الى مشابهته في الاستعمال للحروف لا يكون سبب بناء الاسم وتسكين عينها لغة ربيعة تقول
معْ زيد فاذا اتى ساكن كسروا عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو الحق هي في [illegible] اللغة [illegible]
اذا اوجب البناء فيه معروفا [illegible] المفتوحة العين المعربة [illegible] ثم تقول [illegible] يلزم اضافته [illegible]
ذكر قبله الحد المصطلحي نحو كنت مع زيد [illegible] ذكر قبله المضاف [illegible] لم يبق ما اضاف اليه فنصب
على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين
والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا تفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
او لا والان [illegible] عند الخليل [illegible] وهي عند [illegible] الاخفش وهو الحق
مثل [illegible] استنكار الاعراب الموضوع على حرف [illegible]
ويحذف في [illegible] لقيام المضاف اليه مقامه لانها قال والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها
على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان شرح قد مضى شرحه فيما تقدم قال النكرة والمعرفة المعرفة

ما وُضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام والمبهمات وما عُرّف باللام والنداء والمضاف الى احدها قوله
معنى قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد بان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد
ذلك لم يدخل فيه شيء الا الاعلام لا الضمائر والمبهمات وذو اللام والمضاف فان كل واحد منها يصلح لكل معين قصد
المتكلم المعنى انما وضع ليستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام
او لا فيخرجها ولكن انما نضع لاستعماله في شيء بعينه كما لو صرح في تجاوز [illegible] اللام موضوعا لا
ولما كان مركبا الا [illegible] الحصر لان المركبات ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هنا [illegible] وجعل
الاسم من حيث عدم استقلاله وكونه جزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد ويدخل
في هذا الحد المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتها لانها وضعا لشيء معين ويدخل الضمير في نحو ربه
ونعم رجلا ويئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مختصة قبل الحكم
الحكم نحو جاءني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في
جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في ربه شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانهم لم يخص النكرة
اليه بحكم [illegible] في دير المعرفة ان يقال يا ايها الخارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه
النداء [illegible] بعض النكرات [illegible] العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعهود اليه
المعهود مخصوصا قبل الحكم لان [illegible] الخارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يخص المعهود اليه
قبل نحو رجل قائم ابوه و[illegible] كما [illegible] جاءت [illegible] فيه باب كان ضرب رجلا وبئس رجلا
ونعم رجلا [illegible] ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجع اليه بحكم [illegible]
ورب رجل كريم واخيه [illegible] وكذا كل شاة سوداء وسخلتها [illegible] ان الضمير بمعرفة برجوعه الى نكرة مختصة
بصفة ويدخل فيه الاعلام [illegible] اشتركها نحو محمد وعلي [illegible] لكل واحد منها الى خصوصه عند الوضع
منه الكلمات [illegible] نحو قوله الحمد آتي رجل [illegible] ورجل [illegible] رجلا بوضع الاشارة الى
بل الخصوص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا فاعلم المتكلم [illegible] اذ ليس [illegible]
لا اسما الا [illegible] قلنا ما اشير به [illegible] جميع المعارف ويخص اسم الاشارة بكون الاشارة
بحسية بالوضع كما مر فيه بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم
المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لذلك
اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب [illegible] ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى
خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فنتبين بما ذكرنا ان قول المص في حق اللام [illegible]
واشير الى معهوده تعالى [illegible] الى تعلق اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية [illegible] والذي
[illegible] القارئ يقوم بهما [illegible] عن اللام [illegible] تعريف اللام [illegible]

العلمية فيخلى ساحته للتثنية كما سيجيء في الاعلام فمنقول الحالات التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن
معا وسيجيء تنكير المثنى بعد ياعته في المثنية وكونه بعضا مبهما وكون جملة الاحاد في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه
لاستغراق الجنس في كل اسم دخله اللام اي كونه بعضا فعلامة كونه بعضا من كل افراد الطائفة هنا التنوين وهي حاجة
اللام كما في قوله الكتاب فينظر في خلال الاسم فانه لم يكن معه قرينة حالية ومقالية دالة على ان بعض
من كل كقرينة الشراء الدالة على ان المشترى بعض في قولك اشتر اللحم اذ لا يتعلق الشراء الا ببعض كما في
الواحد في الخارجي فهي اللام التي يجيء بها للتعريف اللفظي في الاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان بمعنى
الوحدة كالضرب او مع علامة التثنية والجمع كالضربتين والعلماء او تجب حمله على جميع ما اطلق كالضرب
والماء والعلماء وجب حمله على الاستغراق لانا اذا اثبت كونها للعهد الذهني انما هي متعارجة فاما ان يكون الجميع
افرادها او البعض ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي اذ لا يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية
والبعضية لكن كلامنا في المشخص الخارجية لا في الامر موضوعا لها لا في الذهنية فاذا لم يكن البعض
لعدم دليلها اي التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طهور اي كل الماء والنوم
حدث اي كل النوم اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة وعلى هذا جاز وان
كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ان المحلى بلام الاستغراق
فالمفرد في شموله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المجموع فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فتقول الا ان
الرجل خير من المرأة الا الزيدين لحسبك الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا اي الكل واحد منهم ولا يجوز ان تقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا ولا الا
ثلاثتهم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى
فيجوز ان تقول الرجلان يرفعان هذا الحجر الا الاختلاف الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان
الا اخوتهما معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والواحد والمثنى منه
لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل
بمعنى نكرة مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين
وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه الصلاة والسلام
لا تحرم الاملاجة اي كل واحد واحد من هذا الجنس فلا يستثنى وكذا الاثنين كما
اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ومن المثنى الا المثنى
اما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو عنده نكرة فيما في غير الموجب مفرد وغيره
في استغراق اي ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى
والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فعلى هذا لا اذكر كما هو رأي شيخي

من الابصار

من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال
المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت
رجلا ورجلين ورجالا فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها الا مثالها فتقول
ما لقيت رجلا الا الزيدين لانه لعموم كل واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدين
معا وتقول ما لقيت اخوين متصاحبين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اي اثنين منهم ولا يجوز
الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى
ما لقيت جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق كما هنا
فهذه اللام عهدية على ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو اعطيتك الا
التمرة او التمرتين بلا فرق بين المعرف والمنكر معنى كما لو قلت ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن
فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال والفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي
في التنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملته فمعنى رأيت تمرا او رجالا اي شيئا من التمر وجماعة من الرجال
المعرف فان الواضع الماهية مجردة عن البعضية مستفادة من القرينة كالرؤية وكذا في تعلقات هذا الجنس
واشتريت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد في اللام اذا نظر الى القرينة بمعنى ما النظر
الى انفسهما مختلفان ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالنكرة نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خير منك كما تقدم في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا تفيد
الا التي للعهد الخارجي قوله وهي المضمرات قد تقدم ذكرها والمبهمات اسماء الاشارة والموصولات
وقد تقدم ذكرها وانما سميت مبهمات وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار
اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليه وكذا الموصولات من دون الصلات
مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للضمير الغائب مبهم لانه يعود الى متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب
وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف باللام هذا مذهب سيبويه ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة
للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل الكسر لكثرة لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة تخطي العامل
الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك لعلة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها
نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف والمضاف لا يتخطى [illegible] فالجملة المنفصلة من
جميع ما هو على حرف من كلمة كما تقول الاحمر والا اشياء سوا لمعنى هذا وفيه راجحة كان الفصل
الفاصل والموصول بالكلام يعتبر معنى ما قبله ولما بعده عند الفصل والاتصال والامتزاج التام بين اللام وما
دخلت عليه كان يحتمل الحرف لاجل حتى جاز توالي اربع فتحات ولم يكن ايضا وانما وضعت اللام ساكنة
ليتحكم الامتزاج ايضا دليل التعريف التنوين على جهة وكونه دليل التعريف مثله قوله الخليل الة

التعريف يحصل وقد استعمل الاكثر الهمزة وقد يبقى العرب منه وابن توقف عليها في التذكير نحو قول الخليل انا بذكرت
ما قيل الآن كالكتاب ويفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كما لو تقف على قد في قوله ازف الترحل
غير أن ركابنا ❊ لما تزل برحالنا وكأن قد ❊ وقال الآخر ❊ يا خليلي اربعا واستخبرا المنزل الدارس من
اهل الحلال ❊ وانما يفصله عن همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف
التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي
ابدال الميم من لام التعريف كما روي النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر
ولام العهد التي يعهد المخاطب مدلول مصحوبها بتقدم ذكره اي لقيته وادركته يقال عهدت فلانا اي ادركته
ويتعين اما بجري ذكره متقدما كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بسبب الخطاب
بمقابل الذكر بلا جري ذكره نحو قوله تعالى خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد ومنه ان الاحد
وقد تزاد اللام في العلم كقوله ❊ باعد ام العمرو من اسيرها ❊ حراس ابواب على قصورها ❊ وفي الجميع نحو الخمسة عشر
الدرهم على قبيح كما يأتي في باب العدد وقد تكون الالف واللام زائدة كما في الذي والتي وتكون اللام عند الكوفيين
عوضا من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين الضمير مقدر في كل موضع شرط في الضمير
كالصلة والصفة اذا كانت جملة والخبر الموصف المشتق ويجيء في غيره كقوله ❊ لها في جلدها الشبيه والبرد ❊
برده ❊ وقال الكوفيون قد تكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام والابيرق البصريون واللام في وصف
الاشارة ووصف اي نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل للتعريف الحضوري الاشارة اليه وهي في غير الحضور مبين
لتعريف العهد نحو ضرب الرجل ويعرض اللام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما تذكره في الاعلام
قوله والنداء نحو يا رجل ويا زيد ليس من التعريف ولكونه فرع المضمرات لانه معرف لوقوعه موقع كاف
الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف معنى احترازا عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف المحضة ما ليس من
المتوغلة في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره
بوضع واحد ش قوله غير متناول غيره يخرج عنه سائر المعارف لانها وان كانت بالوضع لشيء معين لكنه
العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد متعلق بمتناول لانها متناولة لغيره الا المضمر بالوضع الواحد بل كلمة
تناول كما في الاعلام المشتركة فانها متناولة ولم توضع لغيره بتسمية الشيء الاول كما اذا سمي شخص بزيد
ثم سمي شخص آخر فانه وان كان متناولا لا بالوضع المعين لكن تناوله بوضع آخر غير الوضع
الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين فاذا ذكرت قوله بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا
يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف وقال الاول ان اعلام الاجناس وضعت اعلاما
للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير الى في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية وكل واحد من هذه الاعلام
موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذا غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية

هذا اسامة

اسامة مقبلا فليس كما قال المصنف بل المطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي
لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في
الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريقة
الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا يبعد ان يكون مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على
ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي مطابقتها اياه كالمتواطئ بين قال الاندلسي لا فرق في المعنى بين اسد
معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد الحقيقة في الخارج ليس الا شيئا من هذا الجنس مطلقا لا
يحل محصور الاوصاف المميزة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق لجميع الافراد ... ان
اسامة كذا الا اذا قصد الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس في التعيين والحاملي
للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا مثل اسامة وثعالة وابا الحصين ولم عاس
واوس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وثعالة وترك دخال اللام على الجميع واضافة ابن ولم وابنه
وبنت لها غيرها كما في الكنى في اعلام الاناسي ومجيء الحال عنها ووصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على
المنكر بلا فرق نحو اسد وذئب وضبع فاذا كان ذلك الجنس يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واتى الذاكر لنا
تأنيث لفظي كغرفة وبعض مصحولا ونسبة لفظية نحو كمينا لاشاعة حيث يكون عندنا تعريف لفظي لما للأمر كما
ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعها الغالب اسماء حيوانات البرية والطيور نحو احنش
الارض والمعلوم وضعوا البعض اسما وكنية نحو اسامة وابي الحارث في الاسد ولبعض اسما بلا كنية كقثم
للضبعان ولبعض كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها ما لا اسم جنس له نحو ابي براقش وجار قبا
وفي اكثر هذه الاعلام معنى مناسبا للمسمى كحضاجر لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على ابر البعير وقد تجيء
في الاعلام المعنوية نحو شعوب ولم يشعم والحنق برة والكلية زعبر والغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لان اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد
ينون في الشعر كقوله ❊ سبحانه ثم سبحانا نعوذ به ❊ وقبلنا سبح الجودي والجمد ❊ وقد جا بلا تنوين كقوله ❊ سبحان من
علقمة الفاخر ❊ قال ولعل سبحان ... قوله ❊ سبحان من علقمة الفاخر ❊ والمنع من الصرف لعله ...
اليه وهو مراد العلم بل ابقي المضاف على حاله من ترك التنوين لاعتبار الاضافة الذي هي على التجرد عن التنوين كقوله ❊ خالط من سلمى
خياشيم وفا ❊ واما اوه وخاولك فهو علم للوعيد ... والدليل على انه ليس بفعل تفضيل لانه
افعل فعلاء وانه علم ما حكي ابو زيد قيل ... وهاء الآن ... وادخلته التاء التأنيث حال
على انه ليس بفعل التفضيل ولا فعل فعلاء بل هو مثل اكل وارملة واولاه انصا على انه لم ينصرف وهو
من طبعه القراءة قريبة وليس الا من اسم فعل ايضا بدليل اولاه في تأنيثه بالرفع والجر واولاة ... الآن
الآن واما هات الآن فالرنانه متعلق اسم الفعل كما قال ابو علي فتجرد ولي في التنوين العلمية والوزن

وتبعه المتأخر الاخفش الوزن فذاك في علم آخر فيه والوحيث ارسل على رسالة تكلام ممتنعا تصل الصرف اذ كل
علم موضوع وضعا مستانفا واعلام العلمية وان كانت لغلبة الا انها لما سقط اسمر تنوين التنكير صار
لفظا اسما معرفا لذلك لاستعد للتغلب اذ الحاق اللام فيها للتعريف اللفظي كالتمثل في الصعق واللام يحمل
على الاستغراق اذ مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم بمثل اسامة [illegible] لكل واحد من افراد هذا الجنس
من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المختصة قال ولانت اجرا من اسامة اذ دعيت نزال ولج في
الذعر فيصح استثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا فتقول اسامة يفرس
الا انسانا الا الذاهبين منه والقرينة المخصصة [illegible] اسامة فتغالبه هذا الاعلام كلها كالمذكورة على اللام المفيد التعريف
اللفظي اذا كان مثل اللام شرط مجهول بمعنى علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والعلم والسوف وقد عرفت حكمه
وقد جرت القناة في اسماء [illegible] من غير ان يتبع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبرها عن موزون
مع عمل الاعلام الذي لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب عليها نحو فعلان الذي مونثه فعلى غير منصرف
في سقوطه بالمرفق [illegible] كقولهم فعل صفة وسقوط الصرف منه ما جامع العلمية فيه سببا آخر كهاء
التانيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف المقصورة
للتانيث واذا نكرت صارت كلها بدخول كل ورب او مثل لا استغراقيا وغيرها من علامات التنكير انصرفت نحو قولك
كل فعلان صاله كذا ورب [illegible] على وزن [illegible] لم [illegible] مصرفة وكل [illegible] الالف التا
ولغير حتى قولك كل فعلى [illegible] في التثنية فانه يجوز فيه الاعتبار ان من حمله الالف التانيث لم تتجرد
حملته لغير صرفه التنكير [illegible] في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها
استغراق الجنس لان معنى قولك [illegible] كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يتبع فرد
كما ان معنى قولك [illegible] الا بعض الاعلام دون اللام بدليل صرف
تمرة وجادة لانهم [illegible] الاعلام من [illegible] الحيد [illegible]
الفعل [illegible] الكبري [illegible] منتوحة [illegible] ساكنة بعد
هين منتوحة بعدها لام وسببه [illegible] فعللة [illegible]
كذا فان فعللة لا معنى لها [illegible] بالاعلام [illegible] عن موزون
لم يتبع [illegible] الكتا
من خصم الاعلام دون الالفاظ التي يكنى بها عن موزونها من اعتبار معنى الموزونات كما تقول [illegible]
[illegible] على حسب [illegible] الفعل [illegible]
المراد من لفظ الكناية ذلك المعنى [illegible] بل اللفظ الذي [illegible]
دالة على المعنى الجنسي [illegible] لفظ الكناية [illegible] ان يجعل علما للجلد

الاولى

الاولى فانه قال المراد منه موزون من نقطه من غير اعتبار المعنى الجنسي ثم قال الخليل لما سال عن قولهم
كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرفه افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هنا ليس بوصف
وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكذا افعل في هذا الكلام ليس بوصف
ليس بعلم الجنس لدخول لفظة كل عليه [illegible] فعل هنا وزنه الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان
موزون هذه الاوزان معه كما تقول [illegible] اصبع افعل [illegible] اذا اجري مجرى الاعلام فيه فرض افعل
فعلي هنا كان القياس ان تقول [illegible] طلحة فعلة بالتنوين [illegible] الوزنه اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه
التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين [illegible] منع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم
وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين قال [illegible] انما ذهب اليه [illegible] يجري اسامة اذا
اطلقته على واحد من الاساد فانه تجويزه مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما فكذلك يجري الوزن هنا مجرى
اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لانه مثل هذا الوزن ما
لم يكن معه الموزون هنا والموزون وان كان معه الموزون فيعني الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل
ورزن اصبع هذا الوزن فليس في الحالين كاسامة في حالتيه يكون جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الي
بمعنى عليهما تعريف اسامة لكونه علما الماهية معينة كما ادعي وليس لاسامة المراد به واحد من الجنس مجازا
عنه محمولا عليه في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا منها وليس قياسا
فقياس عليه والاولى الجلد به ان يقال انما ذهب اليه لكونه متقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن وهو علم له كما
الاول متقول من معنى الى معنى آخر هو الموزون وهو علم له ومع اجل انه مثل هذا مجرى الاعلام فيقول
في نحو قوله ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو بتنوين المقابلة [illegible]
الصرف والقسم الذي هو كناية عن موزون مع اعتبار معناه حكمه عند [illegible] في الصرف وتركه حكم الموزون
قال المتنبي كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنع الصرف لانه موزون خولة
ويقولون مررت برجل افعل اي احمق وقال المازني ليس في فعله علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو
انما ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكني عنه فلا تصرف نحو فعل ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف
وتصرف نحو رجل هو افعل اي احمق وفعلة اي حمزة ومذهب [illegible] هو الحق اذ معنى الموزون
على العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخال اللام على فلان وفلانة [illegible] صرفه فلانة كما يجي واما اذا
اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها
او لا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعار بكونه من ابواب
الفعل الا ان لا حظ لها في الصرف والحركة لكن مع قلة على الوصف بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر
المخاطب مجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات او لا والاولى ان كان الموزن فعل فحكمه في جميع

الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه
معناه فليس بعلم وفي جعله مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين س والمازني وان لم
يكن معناه معنى الموزون بل المراد لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا تنصرف ان انضم الى العلمية
سبب آخر وانه نكرة تحكم حكم المنكرات في الصرف وتركه وان لم يوجد الموزونات بل اريد
الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل
ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا تنصرف ان انضم
الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين وما بعده ضعف خمسين قال المص
الظاهر ان جار الله اتبعه ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثبات ان ستة مبتدأ فلولا انه
علم لكنت مبتدئا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة ولولا انه علم لكنت مستعملا
مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال ووجه ضعفه انه يؤدي الى ان تكون اسماء
الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة
اي كل رجل وذلك في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز
الابتداء بالنكرة ههنا لكونها للعموم وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق
لكن قليلا كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة
ذلك اللفظ دون معناها كقولك زيد كلمة ابن ثلاثي وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لانه مثل هذا
موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو
اللفظ وقد يكون لبعض الاعلام اتفاقا اي يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله
في فرد من افراد جنسه اعلام اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعهود باداة التعريف وهي
اللام والاضافة اخرى العلم الغالب اما معنا فنحو ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب على عبد الله من
اخوته وكذا ابن عمر وغيرهما والمعرف باللام نحو النجم والصعق واللام في الاصل للتعريف العهدي وقد تقدم ان
العهد تقديري يجري ذكر المعهود وقد يكون لعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام
الغالبة من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون
هذا الاسم يليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لانه غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا
وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالحاصل بلام العهد سواء فلا يقال
غلام زيد الا للذي تعلمه انه غلام زيد الاسم يكون عظيم والمخصص به والمجملة لا شتهاره بغلاميته حتى كان
غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين قبل العلمية يجب كونهما اخص
فيما غلبا فيه منهما في سائر الافراد التي يتناولهما قبل العلمية فاصارا علمين بلزوم الاضافة فيما كان

فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنه كما قيل
في النابغة نابغة وذلك قليل قال ومن يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم
اثنين مباركا فيه ورده المبرد وقال هو حال لعدم النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة
وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا اما ان يستعمل بعد في التنكير
زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى ورب وكل ان تدخل على النكرات اذ يعرفه فلان ابن فلان بولعه
الجماعة المسماة به فتدخل عليه اللام كقوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله
او الاضافة نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم باسمر ماضي الشفرتين يمانيه وهي كثير من
اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو ربيعة الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء اذ
لم يكن اشتراك في العلم واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمي لان هذا التعريف انما كان
بوضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين
كما يجيء فزال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال العلم ويجبر ذلك التعريف الفائت بجعل
اداة التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في نحو الصعق والنجم الا
اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت
في المثنى والمجموع بل يجوز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستعمال يقويه وما ذهب اليه المص هو القياس واجري
العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه اسامتان والاسامات فان قيل فعلى ما قررت تنكير
العلم لازم لتثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضا والا لكنت قد قلت انهم واقع كثيرا
كثيرا قلنا لم يثنوه ولم يجمعوه الا بعد ان ذكروه من مثل جاءني رجل ورجل واما على انهم اذا ثنوه وجمعوه
ادى الى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يلزم من ذلك
فجبروا التعريف الزائل بالزام اللام لزوم التعريف العلمي فكان فيه توفية الامرين جميعا الاحتفاظ من التكثير والتخفيف
وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر ولكن التعريفان متغايرين لكن ذا تبين الجمع وقد جاء بعض المثنى والمجموع
غير مصحوب باللام وذلك في اشياء مشتركة متصاحبة كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان
الرباب النكرة للاخر فيه والاخر ابان المعشتان لغلبته فيه وكذا عمايتان جبلان متقابلان يقال لاسم
كل واحد منهما عماية وكذا الجماديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان الجبلين مثلا لما لم يفترق احدهما عن الاخر صارا
كانهما كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما تسمي مثلا شخصا بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فانه
الاخر فيه الا كما يصح انهما كانا في الحقيقة مسمى بالمثنى حقيقة يقال لهما زيدان وعرفات كابانين وعمايتين كانه
كل موضع منها يسمى عرفة فقيل عرفات للجميع وكذا اذرعات لبلد بالشام فليس هذا اذ يقال لبعضه اذرعة
بل هكذا حد مسمى بالجمع حقيقة والعلم انه يكون بلا اضافة ولا يدخله اللام الا ما سمع خاصة فيجب الحكي عنه

أي يكون كالعلم فلا يدخله اللام ويمنع صرف فلانة كما يجري أفعل بمعنى أحمق مجرى المكني عنه في امتناع
من الصرف على ما مر ويجوز تنكير فلان كسائر الأعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر إذ هو موضوع الكناية عن
العلم وإذا كني عن الكنى قيل أبو فلان وأم فلانة وإذا كني بفلان وفلانة عن أعلام البهائم أسماء كما تجاوز كثير أدخل
عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وأبو الفلان وأم الفلانة لقصد الفرق وكأنما جعلوا أعلام البهائم
أولى باللام من كناية أعلام الأناسي لأن أعلام الإنسان بجنسه أكثر وعندهم أشهر من أعلام البهائم فكان فيها نوع
تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف إن لفظ فلان لا يستعمل إلا محكيا كقولك قال زيد يا فلان ويرد عليه قول الخليل وهو
منتقض بما روى الأصمعي عن مزرد العبسي • سكنوا شُبيثا والأحص وأصبحت • نزلت منازلهم
بنو ذبيان • وإذا فلان مات عن أكرومة • رقعوا معاوز فقده بفلان • وبقول معن بن أوس
المزني • أخذت بعين المال حتى نهكته • وبالدين حتى ما أكاد أدان • وحتى سألت القرض عند
ذوي الغنى • ورد فلان حاجتي وفلان • ويكنى بهن وهنة بفتح النون وهنت ساكنة عن اسم
الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة ويدخل جميعها اللام وإذا أسكنت النون فتاء التأنيث مبدلة عن الهاء
كما في أخت وبنت سكنت العين ليؤذن بأن الهاء ليست لمجرد التأنيث لأن تاء التأنيث ينفتح ما قبلها
قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد • الله أعطاك فضلا من عطيته
على هن وهن فيما مضى وهن • يعني عبد الله وحسنا وإبراهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه
شيئا فأخلفوه والظاهر أنه كني عن الجنس أي على لئيم ولئيم ولئيم ونحو ذلك ومنه ويا هنا
للمنادى غير المصرح باسمه وتقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التأنيث يا هنت ويا هنتان
ويا هنات وقد يلحقه في الأواخر ما يلحق المندوب وإن لم يكن مندوبا فتقول يا هناه بضم الهاء في الأكثر
وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في السعة وصلا ووقفا مع أنها في الأصل هاء السكت كما قال
يا مرحباه بحمار ناجيه • وقال • يا رب يا رباه إياك أسل • في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض
البصريين ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة ادعى في هناه أن الهاء بدل من الواو التي هي
لام الكلمة التي في هنوات كما أبدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الحرف المبدل
من الواو وأبدل الهاء فكأنه وأنه لم يستعمل هناه كما أبدلوا في أيا فقالوا هياك ومجيء الكسر في هاء
هناه يقوي مذهب الكوفيين وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء وأيضا لحاق الألف والهاء
في جميع تصاريفه وصلا ووقفا على ما حكى الأخفش عن يا هناه ويا هناه ويا هنانيه لا في
المندوب ويا هنوهاه ويا هنتاه ويا هنتاناه أو هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنيت
عن جامعت ونحوه من الأفعال المستهجنة والقياس هنوت لأن لامه واو بدليل هنوات
واعلم أن العلم إما منقول أو مرتجل والمنقول الأغلب وهو إما عن اسم إما عين كثور وأسد

صوابه مزرد الثعلبي

وذكر أيضا عن ابن جني مما أنشده أبو علي من قول هند بنت أبي سفيان لابنها
عبد الله بن الحارث لأنكحن ببه جارية خدبه مكرمة محبه تجب أهل الكعبه
فإن ببه حكاية الصوت الذي كانت ترقصه عليه وليس باسم وإنما هو كغبب
لصوت وقع السيف وطيخ الضحك ومثله صوت الشيء إذا تدحرج دد دد
فإنما هذه أصوات ليست توزن ولا تمثل بالفعل بمنزلة صه ومه ونحوها

أو معنى كفضل والاسم إما صفة كحاتم أو غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببة وأما عن
فعل إما ماض كشمر وكعسب وإما مضارع كتغلب ويشكر وإما أمر كإصمت لبرية
معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كأسامة تقول لقيته بوحش إصمت وببلدة
إصمت والوحش المكان الخالي وكسرهم إصمت والمسموع في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرا ما تغير
عند النقل تبعا لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل ما
لا معنى له في الأجناس من قولهم ارتجل الخطبة أي اخترعها من غير روية وصورتها ارتجل الأمر
كأنه فعله قائما على رجله من غير أن يقعد متأنيا فيه فالمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال
بعضهم هما منقولان من الحنتف أي الجراد والفقعس أي البلادة وما كان مشتقا
من تركيب مستعمل لكن خص للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش أي سعته وكنصايات كعمر
مع تغيير الحركة ككابان ولا في الجنس من تركيب الذليل ينقولهن شيء إلى الخرعان كان مشتقا وأما أن غير لا نحو
في المبنى بالقلب والإدغام كما في محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كقردد
ومهدد لأن هذا التركيب غير مستعمل وإما بفتح المكسور كموظب لأرض وموهب لرجل والقياس
كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لأنهما لم يستعملا في كلامهم وإما بكسر
المفتوح كمعدي كرب عند من قال أصله معدى كمغزى ومن يجعل معدي وأما بتصحيح ما يعل
ككوزة لرجل ومريم وليسا بفعولة وفعيل من كوز ومرم لعدم استعمالهما وأما مدين
فيجوز أن يكون من مدن بالمكان أقام وأما بإعلال ما يصحح كحيوة لرجل والقياس حية لأن عند من يجعل
واوه بدلا والحاوي والحواء ليسا من تركيبه بل من حوى على جمع جمعهما في سقطه وعند غيره
أصل حية حيوة لقولهم الحاوي والحواء قلبت العين إلى موضع اللام فحيوة عندهم فالكلمة بجمله
التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة لأنها لم تستعمل في الأجناس مع هذه التغييرات ولو قيل بنقلها
والتغيير مع النقل أو بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والأعلام على ثلاثة أضرب إما اسم وهو الذي
لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو وإما لقب وهو ما يقصد به إما ذم كبطة وقفة وإما كلب في
الذم والمصطفى والمرتضى ومشمع الدين ونحو الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم
أشهر منه في المدح والنبز في الذم خاصة وإما كنية وهي الأب والأم والابن والبنت مضافات نحو
أبو عمرو وأم كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية من كنيت أي سترت وعرضت كالكناية سوى
لأنه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينه وبين اللقب معنى أن اللقب
يمدح الملقب به أو يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكني بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم
فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين لهم في الجاهلية على

عليه السلام وقد يكنى في الصغر تفاؤلا كأنه يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذلك واذا قصد الجمع بين اللقب
والاسم أتي بالاسم أولا ثم باللقب لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتي به أولا
لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان أو بدلا أو يقطع عنه رفعا أو نصبا
على المدح او الذم كما يجيء ويستعمل أحدهما ويجيء الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أو مضافين
او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين وأولهما جاز إضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة ومن
كلام البصريين يجيء بلا اضافة فمن قال ... جاز الاتباع والقطع والاتباع ايضا وهو الاولى وروى
الفراء قيس قفة ويحيى عينان لرجل ضخم العينين ... قيس الرقيات بتنوينه قيس واجراء الرقيات
عليه والانتهاء ايضا فمن قيس الرقيات اما على ان الرقيات لقب قيس والاضافة كسعيد كرز او على انه
الاضافة لأدنى ملابسة لتكاحه النسوة اسم كل منهن رقية وقيل هي جداته وقيل شبب بثلاث كل
قال كل لابن قيس أخي الرقيات • ما أحسن العرف في المصيبات • وقال الشاعر في الاتباع
ومن يطلب الأوتار ما حز أنفه • قصير ورام الموت بالسيف بيهس • نعامة لما صرع القوم
رهطه • تبين في أثوابه كيف يلبس • وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب ثم حكم نقل
اذا اردت التسمية بشيء من الألفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون
او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون فالأكثر في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون في كليهما
معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لأن سبعة أحرف غاية عدد حروف الكلمة فلا
النون في مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب فاذا اعربته النون لزم المثنى الالف دون الياء
لأنها أخف منها ولا تلزم في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال ألا يا ديار الحي
بالسبعان • والزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس
يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن
النسبة الى البحران الذي هو القياس أكثر فيجري أي أكثر من بحري ... واستعمال البحرين معتقب
الاعراب أكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو وقليلا مع الياء قال ... قنسرين
وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لأن مثل زيتون في كلامهم موجود وقال
الزجاج نقلا عن المبرد يجيء الواو وقبل النون المجعول معتقب الاعراب قياسا لا اعلم احدا سبقنا الى
هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال في قوله • وطاب بالماطرون اذا • أكل النمل الذي جمعا •
بكسر النون انه اسم اعجمي وفي شرح كتاب س بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح انه الماطرون
بالنون والطاء المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ألا
تكون فيه اللام للتعريف اذ لا يدخل على الاسم الاعجمي ولأن الكسر في موضع الجر قلنا عربي فليس النون

قال ابو عبيد ... لقب لأنه ... ابن سلام ... لا رقية ايها الرجل انتهى

معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس المطرد به بالياء فجعل الواو مكان الياء اشكال
وطولون وحرزون ... بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات نعيد الحكم
الثلاثة المذكورة في أول الكتاب عند ذكر التنوين واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير
ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية كقولك من استفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن وقد يجيء معربا
نحو ليت تنصب وترفع قال • ليت شعري وأين مني ليت • إن ليتا وإن لوا عناء • فان اعربت وأولته
بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة واللفظة فان كان ثلاثيا ساكن
الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على أكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف
قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني اذا كان
حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلتها لغير اللفظ فانك لا تضعف ثانيها بل تقول جاءني كم
ورأيت منا فتجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغر على كمي وكمية
وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لأن المعرب لم يوضع على أقل من ثلاثة فجعلت المحذوف حرف
علة لأنه أكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد أي ما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لأنه
لم يكن لها لام في الوضع فجعلتها من باب يد أي ما جعل لامه بالحذف كأنه لم يوضع ولا يجوز تقول
في لو لوه لأنه تغيير أكثر من الأول الشديد ... وذلك لأنه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ
فلا يستبشع لفظه بتضعيفه فانه ليس في الثقل وزان المركبات واما المنقول بالكلية أي الجعول علما
لغير اللفظ فلو غير لفظها ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى واذا كان ثاني الثنائي
حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي
تقول لو وفي ولا وزدت على الالف الفا أخرى وجعلتها همزة تشبيها بردا وكساء وانما وجب التضعيف
لو اعربت بلا زيادة حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا
لو ولنا بالكلمة او سميت به المرأة وجب التضعيف لأنه لا امن التنكير فيجيء التنوين اذا وحكي عن بعض
العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والأول أي
التضعيف أولى لكون المزيد غير اجنبي والجبل ... فاذا اردت اعراب أسماء
حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا وان لم يكن المعرب منها علما ضعفت الالف فتقول هذه باء وتاء
ودليل تركيبها وسببها بالتكلم نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو
على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو اعربته او لم تعربه وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها
واعربتها قلت كتبت زايا ... ولا تجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها

أي كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ ضعفت بخلاف ما اذا جعلتها لغيره فلا تضعفه

فلا تقول كتبت با حسنة كالمجاز في نحو من وما وليت اذا جعلت احكاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل
في الكلام المركب مع البناء فجاز الحكاية تنزيلا للحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع
لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم وقد توقفوا عليها فاذا استعملت مركبة مع
عاملها فقد خرج عن حالها الموضوع عليها فلا تحكى راسا ووجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي
بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جاز فيما اذا سميت بها اللفظ لانها تخلع اذ الحمل معناها الذي
كانت مبنية بسببه الا مثل الخروج عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسماء للفظ فانك تراعي معناها
من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك
اذا نظر الى الاصل معناها والدليل على ان المدني نحو قولك معرف بادسن يعلم يكون في اصل الوضع
قولك في الافراد با تا ثا لا حد وما وضع على الامر كونه في حال الافراد ايضا كقولك زيد وعمرو وبكر
ومن جعل ابا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فحكمها اذا اسمرفة وجعل سعفص
وكلمون وقرشيات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاولى عربية لان ابا جاد مثل
ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهواز من هوز الرجل اذا مات وحطي من حط يحط
قال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي فلا شك ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعلم
الخط بالسريانية وقرشيات يدخلها التنوين كما في عرفات ولم يعرف لها اصل حيث كونها الفاظا للفظ
اذا ركبتها مع العامل نحو كتبت كلمن اي هذا اللفظ وهذه الكلمة واذا سميت بنحو قال الخليل تقول
ذو اي الطرب تدكيف نا ارحملا اذ ردوه فقالوا فم بابدال الميم مكان الواو ولو ادال الفانه فوه
برد المحذوف كما هو مذهب س في نحو واذا سمي بذو لم تقول هذا ذوى كما تقول عن ابيه ذوى ومن رد
بنحوي بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول ذوى بنقل تقلب الواو ياء والسكون با عين على
ما مر من مذهبهما في باب الاضافة وجاز الزجاج في نحو اذا سمي بان يقال فوه رد الى الاصل ولا
يجوز تشديد حرف العلة كما شدد في هو لا لان رد الى الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سمي بمؤنثا
لهو كان كالو سميتها بنحو فيجب على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها بمي فهو كالو
سميتها بحذف الصرف وتركه وان سميت بحرف بعد حذف فاما ان يكون جزء كلمة او لا والثاني اما
ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء الاضافة على قلتها والفاء وان كان متحركا كمل بلا
احرف بتضعيف مجانس حركته فانا اولى لكون الحرفين مجانسين بحركته وانما جعلوه لاما
لما يليه من التصغير والجمع فتقول في المسمى بباء الجر بي ولو ردت حذفا لم اسر حسنو حركته
لسقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء واذا كان الحرف
ساكنا كلام التعريف عند س وياء الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند س والزجاج كم

الكلمة

الكلمة كما يجي وعند غيرها تحرك اللام بالكسر ثم يضعف بمجانس الكسر اي الياء فيقال الي وذلك لانه لابد
من تحريك هذا الساكن للابتداء اذا اردنا زيادة حرف عليه والساكن اذا احتيج الى تحريكه حرك بالكسر واما
الياء فيفتح لثقل الكسر عليها وقد عدل الاخفش الى الفتح في نحو غلامي ثم يضعف بمجانس الفتح فيقال باء
وان كان الحرف الواحد من كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند س يكمل ايضا بتضعيف
مجانس حركته كما ذكرنا فيما مر بعينه والاولى ان يكمل بعين تلك الكلمة والمبرد يكمله باعادة جميع
ما حذف نحو قولك رجل في المسمى بجيم رجل وقال المبرد بالانحاء وردتها الضرورة فان كان من الكلمة
فاء الا بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل
ولا يكمل الا باللام اذ الكلمة المحذوفة باللام اكثر من المحذوف الفاء او العين وان كان بعد الحرف المتحرك لم يكمل
المسمى به فيكمله بالعين في المسمى بلام رجل فيكون ساكنا فيه والاخفش
يكمله بالفاء فيكون العين وهو اولى لان المحذوف الفاء والابتداء كما وان
كان الحرف ساكنا كميم جعفر وسين مدرس في المبتدي يكمله بما كمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى الاصل وعند س
بهمزة الوصل مكسورة فيقول ام واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل فتقول هذا اس
ورايت اس قال بعض الاسماء على حرف اذا انفصل الكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة عارض فكان الكلمة على حرفين بحال حذف همزة الوصل فان لازم فبقي الاسم على حرف
ورد ايضا بجلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاد س ويقطعها الزم س وان
همزة الوصل في الاسماء المفرد قليل وانما تكون في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي
الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها بوحش واما ان سميت باسم فيه همزة
الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هولاء المذكورين
التكميل بعين تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فتكمل اما بالعين عند
المازني واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن قبله همزة وصل فان كان ذلك
في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلاق
كمل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا
كاردد ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء
كقردد ومهدد كثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض زال في الاسم
وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بالمسبب من قوله
ولهذا يرد اللام والعين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم
ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وسم وخف وقل وبع فتقول جاني يغزو
ويرمي والتنوين للعوض كما في قاض اسم امراة ويخشي كيحيي واغزو وارمي واخشي

ويخاف ويتقوله يبيع ويقول ويسع ويخاف كما في غير المنصرف اما سال اذا سميت به فان لا ترد العين لانه
لم تحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يا له لان اللام حذفت تخفيفا حرفا العلة ولم يعز
وتحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه وبيضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة
للوقف في رها الهمزة التي هي عين خلوها تردهما لاحتياجه الى زيادة الفاعلية كما في لا ترد الاصل والحق فتقول
جائي وإعي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول أراء فيهمز لان الراء تصير ساكنة
بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة وكذا ترد مع اللام المحذوفة فاء في قه فتقول وأي وقيل اذ لولا الرد
لوجب تضعيف الياء كما في فيوا وانما فتحت الواو لخفة الفتح ولكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت
ابدلت التاء هاء في الوقف وصار رضيا سهل لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربوا وضربوا الى
حرفان زيدتا علامتي الجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان
يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل
النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة وكذا الواو وجعلت الالف
والواو في الجمع ضميرا لا يكون من باب التسمية بالجملة وقد عرفت في المركبات ولو سميت بنحو وأولي رد
النون التي سقطت للاضافة فهو لو سميت بضرب على لغة يتعاقبون السليط اقاربي جعلت النون معتقب الاعراب
ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت بنحو بنت واخت صرفته لانه كما اذا سمي به مذكر وان التاء ليست للتانيث
بل هي بدل اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان قلنا ان رائحة التانيث فيهما معتبرة علم مذكر وكذا
هنت اذا سمي بها لانه ترده الى هنة لان المراد ... على القياس بخلاف بنت واخت فتخلص من الحذف
الذي كان فيها وتفتح اللام من الاسم الذي كان اصله اذا سمي به كالذي والاحسن والذي والتي فتقول في الذي
اصل العلم ان يستغني عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها اذ سميت به غير السور
اوغيره فان لم يمكن اعرابه فحسب حكي والحاذا كانت مفردة حكي قرأت قاف ونون غير منصرف للتانيث والعلمية
ويجيء للصرف كما في هند وكذا اذا سميت به امرأة وان سميت به رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع
الصرف وان كانت مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاث اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس ...
قابيل فكالمركب من اسمين وان لم يكن كالمركب كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكي عن يونس انه كان يجيز
في كهيعص فتح جميعها واعرابها على ان يكون كالمركب مثل صاد والياء في حشو الابتداء قوله واعرفها
المضمر المتكلم شرح لا اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم

قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه شرح عينها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم تشر به الى خارج اشارة
وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام
البنت الظاهر كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق في القرينة
نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان بل ... وهو له ان الظاهر ...

الاطلاق

الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فاما نحو لا رجل فظاهر في الاستغراق محتمل لسواه
واذا دخلها من فظاهر انه نص ... الاستغراق ... ولو كانت
زائدة كما ذكر النحاة لكنها تبين النصوصية الاستغراق كما ان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدى
منه بالجانب المتناهي وهو الواحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهى ليكون غير محدود كما نزل قيل ما جاءني هنا
الجنس من واحد الى ما لا يتناهى فمن ثم نقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد واذا وقعت النكرة
لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق بها ان كانت مبتدأة كتمرة
خير من جرادة ورجل خير من امرأة وقليلا في غيره كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على كونه في الكل
مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى
الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق بلا لام والسبق الى الفهم بلا قرينة من امارات الحقيقة

اسماء العدد

قوله اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء شرح مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية العدد فهي في الحقيقة
الشيء عدد ما المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته
التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسأل عنه
بكيف وكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا من الجمع فانه وضع لعدد غير معين وتخرج منه
المئات والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحد
لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت
اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل رجل ورجلان لانهما وضعا لكمية الشيء ولكانا
وضعا مع ذلك لماهية ذلك الشيء ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم
يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال
ما وضع للكمية فحسب والخلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد
من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قال لان الفرد الاول
اعني الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم
العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية
يدخل الواحد والاثنان قوله اصولها اثنتا عشرة واحد الى عشرة ومائة والف شرح يعني ان الالفاظ
التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ
متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين
وكاحد ومائة والف وكذا احد عشر وخمسة عشر لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلاثمائة وثلاثة
آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة آلاف ونحو ذلك ثم شرع

في كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان قوله ويقال واحد واثنان للمذكر
وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتأنيث على القياس دون الثلاثة الى العشرة لأنها
للجزء عن المذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والتكسير وحدان
واحدان كصاحب وصحبان والهمزة بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسرها
ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في المضمومة فقياس لان الواو المضمومة يجوز ابدالها همزا
في اول الكلمة كأجوه او في الوسط كقؤوس واما في أحد فشاذ عند الجميع واما في إحدى فهو قياس
عند المازني في ابدال الواو المكسورة في الاول همزة كالإرث وإشاح شاذ عند غيره واذا استعمل
في الاعداد المشتقة اختاروا لفظ احد واحدى نحو احد عشر واحدى عشرة تخفيفا وقد يقع في التنييف
واحد وواحدة ايضا لكن قليلا قليلا نحو واحد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون وربما قيل وحد عشر
ويستعمل احد واحدى في غير التنييف ايضا مضافا مطردا نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل احدى الا
في التنييف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا للعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو لا
احد ولزومه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كأحد من النساء وتعريفه نادر وقد يستغني عن نفي ما
قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو احد لا يقول كذا ولا يقع احد في الايجاب يراد به العموم فلا يقال
احد الا ترى خلافا للمبرد ويستعمل وحد ايضا للعموم العقلاء في غير المؤنث لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا
ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل
هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة اذ تركب كون الهمزة اصلا والاولى انه
نقول همزة في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد كيف ما فرقت وقد يستعمل قليلا احد في
الموجب بلا تنييف ولا اضافة استعمال واحد قال تعالى قل هو الله احد [illegible]
الاحدين وهو احد الاحد جمع الاحد على احد تشبيها ببسرة وبسر فمعنى هو احد الاحد
احد الاحد قال ع حتى استثاروا بي احدى الاحد وتستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب
الفاظ وهي عريب وديار ودارى ودوري وطوري وطؤوري ولا تأمر وارم وكتيع وكراب ودعوي
وشفر وتدغم وتمى لا يصحب نفيا ووابر ودبيج وآبز بالزاي وتامور وتومور
وتومور وتومور وعريب ودبيج واما اثنان فهو لفظ موضوع للواحدين اثنتي واثنتان حذف لامه
والتاء للتأنيث وثنتان مثل بنت تاؤها التي يبغيها بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو
كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة قوله ثلاثة الى عشرة للاثنى العشر ش يعني الثلاثة الى العشرة للمذكر
نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسع نسوة تخالف بابه التذكير

والثانية

والثانية من ثلاثة الى العشرة فان المذكر يذكر المؤنث وعلة ذلك ما ذكره الربعي والاخفش يعني انه يقال ما
فوق الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق
العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما جاء في ثلاثة رجال
فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلاث وانما وضع على التأنيث في الاصل لان كل جمع انما يصير جمعا في
كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض
فتأنيث العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر في موضعه
ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرأ عليها اذا معنى الوصف اذ معنى رجال
ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد لكنه مع غلبة الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها
اغلب فاستعمال نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل
مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى المعدود حصل التخفيف
بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان يضاف الى معدودها فان لم تضف
كما بين عشر الى مائة فلعلة كما يجيء كما ضاف نحو ثلاثة رجال ومائة رجل كاضافة نحو جرد قطيفة واخلاق ثياب
على الخلاف المذكور بين اهل المصرين في اضافة الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الآن باق
على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه مبين له كما هو
مذهب البصريين في الخلاف المذكور في باب الاضافة ولا نسلم انه يقال التجويز الكوفيين في الثلاثة الاثواب تعريف
المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان ترك اللام فيه موقوفه
كما مر في باب الاضافة اذ ليس في ذلك [illegible] لانه لم يسمع الجر بالتبعية لكنه لما ورد السماع في العدد بالوجه
ولما ثبت الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس [illegible]
واذا تجرد عن الموصوف اتيا كان موصوفها بعدها اما مضافا اليها نحو ثلاثة رجال ومائة رجل واما
نحو ثلاثة من الرجال واما منصوبا نحو احد عشر رجلا وعشرين رجلا الى تسعة وتسعين اجروها مجرى الصفات المشتقة
في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء او فرقا لان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة
اما في الجامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغير العدد من الجامد يوصف به ايضا نحو ثوب
ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة فتقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها
الموضوعة هي عليه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين
فانهما ليسا صفة الجمع فيقال رجال ثلاثة كرجال ضاربة واذا جيء بما كان موصوفها مضافا اليه نحو
ثلاثة رجال بقيت الاعداد تابعة له في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخرج
الى الوضع المذكور فاما اذا كان المميز مفردا وذلك فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يتوغل في الوصفية

المؤنث المجيء فاصل عشرون من رهاد ولم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال مائة ودراهم
الف ولم يوافق الاصل لموصوفاتها المجموعة في التانيث اذا اجريت عليها كما ذكرنا الان او اخر عشرون
واخواتها لزمها الواو والنون ولزم آخر مائة الياء المجيء فيتبعها الالف في ترك الموافقة لما استثقل
بالاوزان الثقال عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا اجريت عليها لم توافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل
الف رجال والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلاث الى التسعة مع التانيث ايضا على حالها قبله
بان لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه اذ ما
الفاظ العدد اذا ترادفت ان يجتزا بالمميز العدد الاخير عن جملتها تقول مائة وثلاثة وثلاثون رجلا كان الاصل
مائة رجل وثلاثة رجال وثلاثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال وعشر رجلا ومميز عشر اذا لم يكن
مع النيف يخالف مميزه مع النيف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ما بين
العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلاثون رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا وكذا قولك ثلاثة ومائة رجل في
ثلاثة رجال ومائة رجل فلما كان مميزها اللفظي مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصد بها
اجراءها مجرى الصفة المشتقة باثبات التاء فيها اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفها مع تذكير الموصوف
والموصوف لم يذكر اذ لا تصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث فلو الحقوا التاء في
مع الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفة المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث
مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتانيث الموصوف لانه الجامد ولان التاء اذا لم تكن للوصف لزمها
التاء في الاغلب كالصفة والغرفة والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا الاسم شقاوة وعباوة هرة
واسم تلزمها التاء اذ يقال عباء وشقاء وقد الطاة بنى التاء والتي ليست للوصف في الجامد على الوضع
حملوها على نحو طغاوة وخزاية وبحرها ما تلزمها التاء واما في الصفات في المقصود به الوصف فرق
فلذا تقول غلاة واستقاة فلو ثبت التاء في الجمعين لشابهتا نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطو
مع جمع المؤنث الذي تانيثه خفي كانه مذكر بالنسبة الى التانيث جمع المذكر لما قلت ذلك الثلاث تانيث جمع المؤنث
المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كما في جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلي معتبرا لجاز في السنة
قال السنوة كما يجيء فيها قال امراة فكما ان التانيث العارض لتذكير الاصلي في رجال والمام ازال التانيث
الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري حقا هو مشهور في رجال خفي في نسوة لان الشيء لا ينفعل عن مثله انفعاله
من ضده فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل ثلاث رجال وثلاث نسوة لانه صار مثلها والتي كانت في
لتانيث مجرد العدد حين اولى في قوة لتانيث العدد هذا كله في جمع المكسر واما جمع السالم فلا يقع مميز العدد
الا كان موصوفا الا نادرا فلا يقال ثلاث مسلمين وثلاث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تبيين الجنس والصفة
قاصر في هذا الفانها اذا كان اللغو نحالة القول في الجمع المكسر وصف الاكثر ذلك فيه واما غير الوصف كان

عليها قال في قوله تمييز ادنى جمع الاسم اذا كان فيه سوى الاول لغرض الكمال تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين في تمييزه
منكر في الاغلب وان كان ذكر معرفا فلان قولهم ثلاثة الزيدين وثلاث الزينبات وان لم يكن لها ما جاء فيه
مكسر لم يميز بالبناء في الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل ثلاث كسر ولكن قد يميز العدد بالسالم في غير هذا
الموضع وقد جاء في قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يكثر تمييزه بالسالم كقوله ثلاث حورات
تثبت ان الاصل تمييز الثلاث الى العشرة الجمع المكسر فجيء تانيثه وتذكيرها عليه دون جمع السلامة فلذا
تقرر هذا قلنا ننظر في تانيث الثلاث واخواتها الى واحد العدد كما ظاهر ود جمعا لا الى لفظ المعدود
فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كثلاث نسوة ومجازا كثلاث غرف وعيون حذف التاء
كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيه سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربع حمامات
وثلاث بنات عرس وبنات آوى الواحد حمام وابن عرس وابن آوى ولم يكن فيه علامة تانيث كثلاثة
رجال بواسطة تذكير الواحد وتانيثه كما في رجال تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة انفس وخمس
انفس وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف
لا حال الصفة قال تعالى فله عشر امثالها والمثل مذكر اذ المراد الاعمال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان لم يكن
المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر يستوي فيه المذكر والمؤنث باب الجمع نظر فان كان مختصا
بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانه بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط
وقال الولاية رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو
ثلاث من المخاض لانه بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور
والاناث فلك على العدد الحمل في الاعتبار ان كان مذكرا اثبت التاء وان كان
انثى حذفتها كيف وقع النص والعدد ونحو عندي ذكور ثلاثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلاثة
او عندي من الخيل ثلاثة ذكورا وعندي من الخيل ثلاث ذكور او اناث او عندي ثلاث من الخيل الا انه
يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فحينئذ تنظر الى لفظ المميز لا النص
فان كان مؤنثا الاغلب كالخيل والابل والغنم حذف التاء وان كان مذكرا الاغلب وما يجيء لم يثبت فيها
الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث والمذكر منه بجمع المذكر كما جاء تذكيره وتانيثه كالبط والدجاج
الحاق التاء ونظر الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر فيه الى اللفظ
فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البناء ومن يجيء الضرب في نحو ثلاثة من الشاء فيذكر
قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية ولا تقول ثلاث شياه ولم تنظر الى لفظ الشاء وان كان اسم جمع كطائفة
قائم مقام جمع فيكون جمعه اسم جمع فاذا تعذر اسم التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من
العشرة من جملة الفاظ العدد التي ذكرنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا في تمييز الواحد والاثنين

على القياس وجريها الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر لان وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا
تقول ثلاثة عشر رجلا وثلاثة وثلاثون رجلا ومائة رجل الا ان لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى
القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة
وانما رجع الى القياس لان تمييزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من
العقود مميزه في التذكير والتانيث في التصنيف لانه كان بلا تنيف ايضا موافقا المميزه مذكرا ومؤنثا
كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير فقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله قوله احد عشر اثنا عشر
احدى عشرة اثنتا عشرة ثلاثة عشر الى تسعة عشر ثلاث عشرة الى تسع عشرة ش اي احد عشر اثنا عشر
للمذكر واحدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلاثة عشر الى تسعة عشر للمذكر وثلاث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث وتميم تكسر الشين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو
كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي في آخره فتحة عدلوا عن فتح وسطه الى الكسر واما الحجازيون
فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون بالكسر ثقل بثقل آخر وهي الفصحى وقد تفتح الشين
على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب لتحرك الآخر لاجتماع اربع فتحات لحلولها
فتحة آخر النيف نحو احد عشر وثلاثة عشر رجلا اثنا عشر قوله عشرون واخواتها فيهما ش يعني في
المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرا رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا الى
تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف والمضاف
اليه كالجزء الواحد لانهما معا عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة
مؤنثة بالتاء فالمحذوف لما اضاف اليه صارت ككلمة تحذف لامها نحو جنة وثبة وقلة الاقرام يستعمل
ثلاثون بمعنى ثلاث عشرات كما استعمل نحو جنة وثبة محذوف اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد
بيان الكمية المعينة ولو استعمل الاثنين بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التي هي في مرتبة الآحاد
فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا يرى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجي
في غير هذه الالفاظ وسيجي في باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع بالواو والنون نحو
ثلون وثبون وما بون فقيل عشرون وثلاثون تشبيها بهذه المحذوفة اللام وابتدا بتغيير عشرات
المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسي في اخواته التي بعده
واذا جمع المثنى جمعا قياسيا لم يجي الا مضافا الى اللفظ او معنى الى مثنى آخر كما في قوله فقد صغت قلوبكما على ما يجي
في باب المثنى واما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواتها فلم يجز فيه تغيير الكلام ...
في الاثنين مثلا انه جمع ثلاثة اذ يعني ثلاثة عشرات وكذا الرسوب وغيره ... جمعية العشرة
في عشرون بوجه فقصدوا بتغيير الحركة ... كانت الواو والنون في عشرون ... كالجيم

ما حذف

ما حذف كما قيل في عشرون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان
التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمين في الرجال والنساء والعلويين في الرجال والجبال وانت تقول
عشرون امرأة وعشرون جملا الى غير ذلك مما لا يكون فيه التغليب في نحو عشرين رجلا وامرأة قوله احد وعشرون
احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة والف مائتان والفان فيهما
ثم على ما تقدم ش قوله بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العقد والمعطوف عليه الذي هو النيف
بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة
على خلاف القياس قوله فيهما اي في المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعني تجيء نحو ابتداء كل مائة
الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ... العدد نحو احد ومائة اثنان
ومائة ثلاثة ومائة او تعطف على المائة نحو مائة وواحد مائتان وواحد الف واثنان في المعلوم معدود
وفي غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلاثة رجال والاولى ان يعطف الاكثر على الاقل الا في
استعمال الا الاثنين على العشرة المركبة مع النيف معطوفا عليه في التقديم فثلاثة عشر في تقديم ثلاثة عشر
وكذا ثلاثة وعشرون اكثر من عشرون وثلاثة فاذا وصلت الى الالف استانفت العمل فيكون بين كل
الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف يعطف الالف على الفاظ العدد المتقدم عليه نحو احد والف
عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلاثمائة والف وان شئت جعلت الالف
معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة ... وكان القياس ان يكون للعاشر من الآحاد اسما مستانفا
خاصا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسما مستانفا وهكذا الى غير نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم
المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ
لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال فاقتصروا على الالف
فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلاثمائة الف الى الف الف
ثم مائة والف الف مائتان وثلاثمائة والف الف الى الف الف وهكذا الى ما لا نهاية ولم
يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل الف ومائة ولا ثلاث عشرة مائة بل الف وثلاثمائة والف
وثلاثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا
نحو ثلاثمائة رجل او امرأة واذا اضيف الى الالف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا
او مؤنثا نحو ثلاثة الاف رجل او امرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالاف
واصل مائة مئية كسدرة فحذف لامها ولزمها التاء عوضا منها كما في رئة وجبة ولامها ياء لما حكاه الاخفش
رايت مئيا بمعنى مائة وانما تكتب مائة بالالف فرقا بينها وبين منه لئلا تشتبه بصورة منه خطا فاذا جمع وثنى
حذف الالف قوله وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون ش اما الفتح فلان

الياء تحتمل الفتح لخفته كما في رايت القاضي وجاء اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما سكنت في
معدي كرب وقاليقلا وايادي سبا وفي نحو ثمانيها وجاز حذف الياء مع فتح النون استثقالا لها ايضا وبعد حذف
الياء فتح النون اولى من كسرها لان الفتح خفيف لثقل الكلمة بالتركيب وجوز كسرها
ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمان في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال
لها ثنايا اربع حسان • واربع فثغرها ثمان • وفي الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يجعل
ذلك برباع وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول
بضعة رجال وبضع نساء وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري
اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع
العقود قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلاثمائة الى تسعمائة وكان
قياسه مئات او مئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد ومميز مائة والف
وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد ش قوله الى العشرة الحد هاهنا داخل في المحدود لان مميز الثلاثة
الى العشرة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما انخفاضه فبالاضافة [illegible] تصريحها اختير على
قبل وقد تترك الاضافة فيرفع تاليه نحو ثلاثة اكلب على البدل ورياحا وفي الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما
شذ النصب لان المعدود في الاصل كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود ولو نصبوه لكان
المقصود في صورة الفضلة واما النصب في احد عشر رجلا ففي القول فيه واما الاضافة الى الجمع
فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف والاصل في موصوف
الثلاثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد المميز فوق العشرة فسيجيء قوله لفظا او معنى الجمع
المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل واسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر اذا كان
المميز احدهما فصله بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من الغنم وذلك لانهما وان كانا في معنى
الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعدما عهد من اضافته الى الجمع وقال
الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل لقوله تعالى تسعة رهط وقالوا ثلاثة
نفر وقال • ثلاثة انفس وثلاث ذود • لقد جار الزمان على عيالي • ثم نقول ان لم
يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية
اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة
لمطابقة العدد للمعدود نحو ثلاثة اجمال وقد جاء ثلاثة قروء مع وجود اقراء وليس
بقياس وقال المبرد يجوز قياسا ثلاثة كلاب بتاويل ثلاثة من كلاب وليس بمشهور قوله
الا في ثلاثمائة الى تسعمائة استغناء عن مجموع لان المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة

مفردة

مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلاث مئات لان المميز جمع لكنه في صورة جمع المذكر السالم وهو
مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فالمميز بقولهم مئيات تبيينا على انه لعوز جمع التكسير كما في ثلاث سنوات
لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء [illegible] في صورة المجموع بالواو والنون اعني
مئين الى التسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وارتفاع اللبس وجاء في ضرورة الشعر ثلاث مئين وخمس
قال • ثلاث مئين للملوك وفى بها • ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم • وبعضهم يقول في مئون مئون
بضم الميم وبعضهم يكسرها كما في [illegible] ولا يبين الضم وذلك هو الاختيار قال
الاخفش لو جمعت مائة بالتاء لقلت مئات كما في مئون ونصبا [illegible] وبعضهم يجعل نون مئين معتقب
الاعراب كسنين على ما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعليل في الاصل كغسلين حذفت الام فهو عنده
مفرد وليس بجمع اذ يقال المائة والمئين بمعنى ولعله عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كحصين
ابدل الياء الاخيرة نونا وقوله • وحاتم الطائي وهاب المئي • عند الاخفش في الاصل المئين حذف
النون ضرورة وحكي عن يونس انه [illegible] كما قيل لعيل [illegible] كما تقول
في لحية لحى وفي حلية حلى وقيل لعله ماي ككليب [illegible] كما قيل شعير ورغيف [illegible] حلق
يجيء في التصريف ثم خففت [illegible] ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله ومميز احد عشر الى
تسعة وتسعين منصوب مفرد انما نصب [illegible] الى تسعة عشر ولكن [illegible] لجعل
ثلاثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد [illegible] خمسة عشر [illegible] اثني عشر
في باب المركب قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه [illegible] المقصود الاول في المعنى [illegible]
كالجميع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو ثلاثة عشر زيد شيء آخر واما [illegible] فلان النون ليست
للجمع حقيقة حتى تحذف بل هي مشبهة بها فان قيل نقد قيل الارضون [illegible] وهذه النون
قلت بل الارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين فانه ليس جمع عشر [illegible]
[illegible] ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا [illegible] وجاء عشر ودرهم واربع
وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا [illegible] على حاله
لان المضاف اليه [illegible] بل هو تمام الاول كالموصوف [illegible] الجمعية لو اضيف كما كانت له
موصوفا فلما تعذر الاضافة نصب على التمييز وهو في صورة الفضلة لم يبق كالموصوف الذي هو
حتى تجب له ما تجب [illegible] والجمعية مفهومة من العدد [illegible] فاقتصر عليه [illegible]
[illegible] كان موصوفا [illegible] في الاصل [illegible] العدد [illegible]
وان كان [illegible] قيل عندي عشرون رجلا [illegible] اليه قال تعالى
[illegible] ويجوز وصف العدد ايضا [illegible]

وجمع الالف المائة المجتمع مضافا اليها ثلاث واخواتها كاسرو وان لم تضف اليها ثلاث واخواتها جمعت
واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئيات رجل قوله مخفوض مفرد لما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا
في نحو ثلاثة رجال واما افراده فلانهم لما الجأهم اليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع
ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع ومرتبة الآحاد جمع قلة وحكم القلة عندهم حكم الافراد في كثير من
الاشياء كالتصغير وعوده على لفظه وجمعه لسرة بعيدا مع جمع التكسير واما هذه المرتبة فتشهو كثرتها
لان مرتبة الآحاد فاغتفر جمع تمييزها وقد يجمع مميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال
اذا عاش الفتى مائتين عاما ٭ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ٭ قال المص ونعم ما قال الخمس قرأ قوله
ثلاثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من
وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثني عشرة اسباطا
امما والا لزم الشذوذ وجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا
تسعمائة ووجهه انه ظن ان مميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو
كان سنين تمييزا لكان بعضها من ثلاثمائة واقل السنين ثلاثة وكان كانه قال ثلاثمائة ثلاث سنين فيكون
تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثني عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلاثين
على ما قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرآ ثلثمائة سنين بالاضافة
فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا تشكل ان قراءة الجماعة تمييز عند النحاة وما ذكره
الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه
كالقصد في وقوع التمييز جمعا نحو ثلاثة اثواب من ان الاصل في المميز جمع والعدول الى المفرد لعلة
كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم لو كان ما استعمل
جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على الاصل فيما وضع العدد له فلا وهذا آخر كلام المص
واذا وصفت المميز المفرد جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلاثون رجلا ظريفا وظرافا
ومائة رجل طويل وطوال قال ٭ فيها اثنتان واربعون حلوبة ٭ سودا كخافية الغراب الاسحم
واعلم ان ش وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد في ما عشرة درهم كان صفة كما ذكرنا
في نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا وما يرى بعضها لان المقصود من التمييز التنصيص على جنس المعدود
في الكل الاوصاف بل اذا كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يقبح نحو ثلاثة علماء وما نرى فاضل كما
قلنا في هذا التمييز وهنا انا اذا اضفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فمذهب
الاسمان باقيا على بنائهما البناء موجبه اي التركيب والاضافة في هذا لا تخل بالبناء كما لا تخل به اللام
في نحو الاحد عشر لتناقا وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش فالاعراب فيه فرقا

بين اللام والاضافة وذلك لان اللام كثيرا ما يجيء في غير هذا الموضع مبنيا كالآن والذي واخواته
والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الاسم مبنيا الا لدن واخواتها لا ترجع الى الاعراب اي اللزوم
الاضافة مع ثبوت علة البناء فيه والى الاعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع عنهما
واما نحو غلامي عند النحاة وبناء حيث واذا ونحو يوم على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليه في بيان اسمي
فالاخفش يعرب ثاني الجزئين قياسا مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء
يجعل جزئي المركب عند الاضافة مع بقية اعراب المضاف والمضاف اليه لتشبيهه لفظا بالمضاف والمضاف
اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عمرو زيد قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس
فوجهان ش يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على المرأة ونفس اذا اطلقتها على رجل يعني
المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث
فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلاثة اشخص عن نساء
وثلاث انفس عن رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلاثة انفس للرجال وثلاث اشخص للنساء قال ٭
وكان مجني دون من كنت اتقي ٭ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر ٭ قوله ولا يميز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد ش انما لم يميزوا
واحدا واثنين لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد ولما لم يكن الجمع يفيده اذ لو قالوا
رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا الاف واقتصر لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيدان المعنيين
معا استغني بهما عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجل ولا اثنا
رجال لان لفظة رجلين تفيد الاثنينية وقوله ٭ كان خصييه من التدلدل ٭ ظرف عجوز فيه
ثنتا حنظل ٭ شاذ قوله استغناء بلفظ التمييز عنه يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين
لان التمييز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يتمشى في نحو واحد رجال
واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصدت تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركب ادخل
اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا والثلاثة والثلاثون جملا وان كان مضافا ادخل في المضاف
اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير الاول كثلاثمائة الدرهم وسائر الدرهم ثلاث
المائة واربعة الالف والثالث ثلاثمائة الالف وثلاثمائة الف الدرهم وثلث ثمانية الف الاف الدرهم
وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا نحو خمسة الثلاثة الاثواب وعند الكوفيين
هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على
التمييز لوجوب تنكيره والصحيح انه في نحو المركب لانه يكون كالذي دخل في وسط الكلمة وقد يدخل
على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والتمييز

نبح الحمار عشر التربيع وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان المعدود المميز بمذكر ومؤنث معًا اما ان
يكون منفصلا بعينه وبينهما بالفعل او بين او لا فان كان منفصلا فالغلبة للتذكير نحو اشتريت عشرة بين عبد
وامة ورايت خمسة عشر بين النوق والجمال الا ان يكون المميز يومًا وليلة فالغلبة اذًا للتأنيث
قال فطافت ثلاثًا بين يوم وليلة وكان النكير ان تضيف وتجأرا اذ التاريخ مبني على
الليالي كما يجيء فلهذا قال لبثت ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث حتى في القيام
فان خمسًا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا فانما غلبت التأنيث لان الاربع للفصل اذ
كان مع الفصل لم يذكر المميز قال بعضهم يجوز في القياس خمسة عشر بين يوم وليلة لكنه لم يجئ في كلام العرب
وان لم ينفصل بها فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد واماء وخمس
اماء واعبد اذ الاضافة اليه تفيد فضل الاختصاص وكذا في عدد جعلت عليه هذا العدد المضاف
نحو ثلاثة نفر ثمانية رجال وامرأة وثلاث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان
المذكر من المميزين عاقلا فحسبك كان المؤنث عاقلا والا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا
وخمسة وعشرون ناقة وجملا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار
بالسبق نحو ثلاثة عشر جملا وناقة واربع عشرة بهيمة وصبيا واربعة وعشرون يومًا وليلة هذا
واذا كان المميز يومًا وليلة نحو سرت اربعة عشر يومًا وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر
يومًا لان تضع الليالي اياما بعدتها ولا كذلك في اشتريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة
بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا
فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والنكرة المضاف اليها بين في مثل هذا ايضا لمن
التقسيم فيقصد به الجنس لا فتقله بين مستعارة من الظرفية كما في قولك القوم بين رجل وامرأة
اي ليس الخارج عن هذين القسمين من هذين الجنسين كما ان بين تكون بين الشيئين لا يكون
خارجا منها لكون المتوسط بينهما واعلم ان الليالي في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم
مبنية على الشهور القمرية وغرة الشهر تكون اكثر من الليل على العرب في غرة الشهر ودخول الشهر الا
بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في
اول الليل فيقال فيما الليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول
لليلة خلت واللام في مثله للاختصاص والاختصاص على الاكثر ضربان اما ان يختص الفعل بالزمان
لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله
نحو لليلة بقيت وفيه يحسب القرينة في الكلام يكون الاختصاص بوقوعه فيه مع قرينة نحو خلت وكونه
بوقوعه بعده وبقيت قرينة نحو بقيت لوقوعه قبله فلو تقول في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا

وعلى هذا

وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الذي فيعم عن جاز ان يكتب غير ما
يكتب في الايام فتخلط ان تقول في ما في الايام لليلتين خلتا وفي الثالث لثلاث ليال خلون وكذا الى العشر ليالي
خلون ويجوز لثلاث ليالي خلت الى العشر لما يخلت والاولى جمع النون الذي هو ضمير الجمع على القلة
عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربع عشرة ليلة ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى
مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو
جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانها صرحت بعدها القلة كما بين ثلاث الى العشرة كاضمين جمعا نحو ثلاثة
اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحد تاء التأنيث في الكثرة لانها صرحت بلاد الكثرة
اي ما فوق العشرة لكانه مميز مفردا نحو الا ثلاثة عشر جذعا ويكتب في اليوم الخامس عشر للنصف من كذا او
للمنتصف ولخمس عشرة ليلة خلت ويجوز ان تقول لخمس عشرة ليلة بقيت مع جواز ما ان يا ذلك الاهلة
الخمس وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا ومنهم من يقول من الخامس عشر الى
الاخير انت بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما
ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين
لليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة آخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير آخر يوم من كذا
او سلخه او انسلاخه قال وتقول الحادي من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثالث الى العاشر
والعاشرة لا غير وباعتبار حاله الاول والحادي والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول
ثالث اثنين اي مصيرهما ثلاثة وفي الثاني ثالث ثلاثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر
على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب ش يعني بالمفرد الواحد
وبالمتعدد المعدود قد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثة
نصف ستة ثم استعملت في المعدود كما في رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود
معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فانك رفعت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد
مطولا بذلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم وان قصدت الواحد منهم مع حفظ
الترتيب العددي ففي الصحيح وجهان احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبة
العددية بالنظر الى ما دونه درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كما قال الثاني الواحد من
الثلاثة والثالث ان يكون الواحد من الاثنين وهو يعني قوله باعتبار حاله والثاني ان تقصد الى ذلك الواحد المرتقي
درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون الواحد في درجته بسبب تصييره
الدرجة التي تحت درجته محوية ذاهبة الاسم وجعله للمجموع اسم درجة تنبيه بسبب انضمامه

الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه الى الاثنين وجعله المجموع اسم ثلاثة ونحوه
عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره
فاذا قصد ثانيهما باعتبار التصيير لم يجز ان يبنى من الواحد اذ ليس تحت الواحد عدد يصير هذا بانضمامه
الى الاحد فيجوز ان يبنى من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعد
فعل هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون بعده الناقص من المشتق منه هذا المصير نحو
كرابع ثلاثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون بعده الناقص عن الاول الا بدرجة ولا ازيد لان المعنى انه صير
مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص بدرجة فقط واذا نصبت
به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل هذا والاضافة فيه
اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب
ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر لانك لا تجعل الاثنين لا تصير الاثنين
وانما تضم اليهما واحدا فيكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة ويلزم سقوط المجموع الاول الاثنين
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار مطلق المجموع الثاني اسم الثلاثة فكان نصب المجموع الاول هو المجموع
الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكلها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد
ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما
لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وتذكير هذا ايضا على الاصل وقد جاء تحت الافعال الحلقية
المصادر بفتح ضم عين المضارع لان ما لامه حلقي بمعنى آخر هو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله
وكذا ربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى ما نحن فيه ولا يجيء هذا المعنى في ثنيت الرجل الذي هو غير
ولا يتجاوز في هذين المعنيين العشرة واجاز بعضهم ان يتجاوز العشرة ما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش
والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة
وثلاثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي لم ار احدا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما بعد
العشرة وهذا هو القياس فتقول على هذا متمم من يجيئه ويلحقه من لفظة النيف فتقول هذا ثاني احد عشر
وثالث اثني عشر ونحوه قال المبرد هذا لا يجيء لان هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل الماخوذ من الفعل و
لا تقول ربعت ثلاثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير
وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلاثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد فيه صورة اسم الفاعل وليس به معنى
كحائط وكاهل فلا باس ان يبنى من احد جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير
فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر ههنا من
العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلاثين

الجميع

الى التسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر انه يجوز اشتقاق ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى
الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلاثة عشر على بناء فاعل من اول
جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلاثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اوله لزوال التركيب ولا يجيء
ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لاخلاله بتركيب رابع مع العشر الاخير تحببهما ولا يخلي انه
رابع الى عشر فتغيره ان يعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما اذا قصدت الى ذلك
الواحد باعتبار حاله فانه لم تشفع قلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول
لان الواحد كما ذكرنا ينطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم تقصد الترتيب فقلت الاول
لتنبيه به قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كان مركبا فيه
معنى الوصف بخلاف ما كان الى هنا يجوز ان تبنيه وزن العشرة اتفاقا فتقول الحادي عشر بقلب الواحد
الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن الياء في الحادي والثاني مع
انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ
المفرد من المتعدد ولفظ العدد فيها واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون
في المعطوف الثالث والعاشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت انه بعض هذا النوع
الذي هو جزء منه ولا يجيء ذلك الا فيما دون العشرة فلا بد من تضيفه اما الى الاصل وهو الاغلب او الى
فرقه فلفظ الاول لا ايضا فلا كالى فيه نحو اول العشرة واول الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا تقول
الاحد ولا اول الواحد لانه بمعنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه ذلك البعض هو
الواحد فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة وليس الواحد بعضا حتى يضاف فالبعض اليه واما غير لفظ الاول
فيجيء فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقوله عطارد ثاني السبعة السيارة ولا يجيء عند الجمهور ان ينصب
اصلا اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت
نصبه اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثالث ثلاثة قال نعم على معنى تممت ثلاثة وجعلت الثلاثة
ثلاثة بنفسي قال الاخفش فلما وزنتها العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز ثعلب وحكاه عن العرب
حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلاثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة ثالث وواحد عشر بمنزلة ثلاثة فالجزء
الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا
الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجيزون الا ثالث ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي
المركب معا فبنيته من الجزء الاول وهو النيف وقوله حسن ولكن انه ليس اسم فاعل على الحقيقة وحكايته
عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف نحو ثالث ثلاثة عشر
اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت

أو للجزئين بوجوه الإعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه وامتناع تركيبه مع جزء المركب الأخير ويجوز
حذف أول جزئي المضاف إليه أيضا فتقول في ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر في الذي ذكرو حكى بعد الحذف
فتحهما جميعا أما الثاني فلتضمن الواو وأما الأول فلقيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي
المضاف وحكى الكوفيون جواز إعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه إعراب
الأول عدم قيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف قال [illegible] في هذا القول تسليم [illegible]
أصحابنا وروى الكسائي وجهين عن العرب في اللفظ في الوجه الأول أعني بناء الجزئين [illegible] هذا
اللفظ لفظ الأصمعي الذي لم يضف إلى المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم أن لقولك ثالث ثلاثة عشر
معنيين أحدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجب أن تقول ثالث
[illegible] أربعة عشر [illegible] ثلاثة عشر وثانيهما أنه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثاني
اثني عشر ويجوز [illegible] أربعة عشر وأصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر أربعة عشر واعلم أن حكم فاعل
المذكور سواء كان بمعنى المصير أو الواحد أو غيرهما حكم سائر أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث تقول في
المؤنث الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة وكذا في جميع المراتب مع المركب والمعطوف عليه تقول الثالثة
وتؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما في المذكر نحو الثالث عشر وإنما ذكروا الاسمين لأنه اسم واحد مذكر
فلا معنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فإن الجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة
والعشرون قوله ومن ثم قيل الحادي أي من أجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف
إضافتهما [illegible] بمعنى الواحد فقط إلى علة أو الحادي **المذكر والمؤنث**
المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظا أو تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء والألف مقصورة
وممدودة **ش** كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيا أو لا يسمى مؤنثا
فالحقيقي الظاهر العلامة نحو امرأة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي المقدر العلامة
زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الثلاث إلا التاء [illegible] على المرضي
فيجوز أن تحذف لفظا وتقدر بخلاف الألف ودليل كون التاء مقدرة دون الألف رجوعها في التصغير
هُنَيْدة في هند وقُدَيرة في قدر وأما الزائد على الثلاثي فحكموا فيها أيضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
إذ هو الأصل ولم ترجع التاء فيه أيضا [illegible] **قوله** وعلامة التأنيث التاء
تاء التأنيث في الاسم أصل وما في الفعل فرع علامة تلحق الفعل لتأنيث الفاعل [illegible] وأصل العلامة أن
تلحق الكلمة التي هي علامة لها وكانت التاء الاسمية أكثر تصرفا بتحملها الحركات وانقلابها في الوقف هاء
فقال الكوفيون الهاء أصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء الألف وليس بشيء لأن التاء في الوصل والهاء في
الوقف والأصل هو الوصل لا الوقف وعند جار الله أيضا علامة التأنيث في ذه وأهل اللغة يقال هذه

الصيغة

الصيغة بكمالها موضوعة للتأنيث كما وليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد وأما الياء
في تفعلين فالأولى أنه اسم التأنيث كما مر في باب الضمائر وتاء التأنيث قد تدخل الحرف كربت وثمت ولات
المجرور بها مؤنثا كقوله: فقلت لها أصبت حصاة قلبي * وربت رمية من غير رام * وقد جاء
يا صاحبا ربت إنسان حسن * ويجوز أن تريد بالإنسان المؤنث وتلحق ثم أيضا إذا عطفت بها قصة
على قصة لا مفردا على مفرد وقال الأخفش [illegible] كما مر في باب رب وقال لعلت في لعل وأما تاء
بنت وهنت وأخت وكلتا وثنتا ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث
وللإسكان ما قبلها وفي منتان كما مر بدل من اللام [illegible] وهو منه كثنتان والألف الممدودة هي
في الأصل مقصورة زيدت قبلها ألف الزيادة المدودة [illegible] الألف [illegible] النقل
زيادة الألف المدخلة كما في حمراء كتاب فاجتمع ألفان فلو حذفت إحداهما لصار الاسم مقصورا
كما كان [illegible] فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة دون الأولى لتبقى على مدها وإنما قلبت همزة
لا واوا ولا ياء مع أنه مناسبة حروف العلة [illegible] لو قلبت إليهما لاحتيج إلى قلبهما همزة
كما في كساء ورداء لكون ما قبلها ألفا كما فيهما فإن زالت الألف قلبت ياء وقيل ألف التأنيث ياء وكذلك
[illegible] وعلى اشعر [illegible] الصحاري تلا * ويعلم تأنيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع إليه كقوله تعالى
والشمس وضحاها أو بالإشارة إليه باسم يختص بالمؤنث أو بإلحاق علامة التأنيث بفعله أو شبهه
المسند إليه أو بالضمير نحو هذه الشمس والتفت الساق وبكأس من معين بيضاء لذة [illegible]
أو برجوع العلامة في تصغيره كما في الكبد بلا تاء نحو قُدَيرة وبتجريد عدده من الثلاثة إلى العشرة من التاء
نحو ثلاث أذرع وعشر أرجل وبجمعه على مثال يختص بالمؤنث [illegible] في الصفة كطوالق وحوائض أو
على مثال الغالب فيه المؤنث وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على أفعل في
المؤنث وقد جاء في المذكر على أفعل قليلا نحو مكان وأمكن وجنين وأجنن وطحال وأطحل [illegible]
التاء الأربعة عشر معنى أحدها الفرق بين المذكر والمؤنث إما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة
ومصرية وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة أي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وفي أفعل
التفضيل وأفعل الصفة وفي المنسوب بالياء والملحق ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونها في أصل
صفة النفس [illegible] ربعة ويفعة وإما في الاسم الجامد نحو [illegible] مسموعة قليلة كرجلة وإنسانة
وغلامة وثانيها للفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من أجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة
ونمل ونملة في قوله تعالى قالت نملة يجوز أن تكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تأنيث قالت [illegible]
لا لكونه مؤنثا حقيقيا [illegible] المصادر نحو ضرب وضربة والخراج والخراجة واستخراج واستخراجة
وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين أعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس هنا ما يقع على

[illegible] بقية البيت وهو
[illegible]

القليل والكثير بلفظ واحد وقد جاءت قليلا للفرق بين آحاد المصنوعة واجناسها كسفين وسفينة
ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كمأة وكمء وفقعة للجنس وفقع
للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للواحد والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس
المميز واحده بالتاء يذكر ويؤنث وقد يغلب فيه التذكير وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل منقعر ونخل
خاوية وقد تجيء مثل ياء النسب للوحدة ايضا كالتاء نحو عراقي واعراب وفارسي وفارس وعربي
وعرب ورومي وروم واكثر ما تجيء التاء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا تلحق الاسم
هي في نحو سعلاة وسقاة وارطاة واستقاة وبابي تفاعيت تجاذب نحو شقاوة وحجارة وسقا
وعلاوة وهراوة ونحو حذروة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي لازمة لانها نحو غرفة
وظلمة كما يجيء ولو جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقاء الان وضعها في المؤنث اللفظي على
اللزوم لما يجوز ان تقلب الالف ونحو كذلك في عباية وعباءة وعظاية وعظاءة وصلاية وصلاءة كما يجيء
في التصريف ان شاء الله الثالث ان تجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفها
وهي على اما ان لا موصوف مسبوق بالياء او على انها كقولك خرجت خارجة على الامير وسابلة
وواردة وشاربة وقطعت ركوبة وحلوبة وحلوبة وقتوبة ومقتوبة ونحو البصرية والكوفية
والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضماء
ولم يكن في كماة وكمء وذلك لاختلاف التاء في مثل صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة حمالة فحذف
الموصوف ولزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث
وقد قيل الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في
الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول
كنسابة وداعية ومطرابة وفروقة فهل تبعيدها اغنى في الوصف كما تفيده الياء في ياء النسب كما في
احمري ودواري وكذلك التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للتي للواحد
مجرى جماعة قصد صنيعه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه التي لا للانفصال وقد يدخل
كثيرا على فعل بفتح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة ونسبة ولعنة
ولعنة وهي في الوجهين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجحاجحة وموازجة وكيالجة دالة
على ان واحدها معرب بنقله الى الما امارة العجمة وذلك لان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث
نقل من التذكير وليست في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس انها تدخل
ايضا على الجمع الاقصى دالة على النسبة ولحرم منسوبه كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي
ومشهدي وذلك لانهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء

النسب

النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسب فحذفنا النسب
ثم جمع بالياء فصار التاء كالبدل من الياء كالبدل من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء واما ابلت
لتنا برالياء والتاء في كونها للوحدة كتمرة وبردى والمبالغة كعلامة ودوادي وكونها لازمين للمعنى
كظلمة وكرسي وقد تحذف ياء النسب فاذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكون المجموع كما في جمع التكسير انما
يكون هذا في اسم تكسيره الجمع على فعلان الجمع الاقصى كالاشعرين والاعجمين في جمع الاشعري والاعجمي وكذا المقتوون
والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا الكثر لازمة لكونها عوضا
من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه التاء فلا تقول في جمع نادري ونحاس
فرسة وللجمع بل فرس ولجم وكان اختصاص الاقصى بذلك انه يجمع الاسم بسبب ثقله الى اسهل من الاقصى
وقد تجعله من غير شرح على المنسوب ان شاء الله السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء
اللازم المحذوف قبل الآخر كجحاجحة في جحاجيح واما في الزنادقة وفرازنة فيجوز ان تكون عوضا من الياء
وان تكون لتعريب الواحد والتاء والياء في جحاجحة لا يستطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لا يجتمع
الياء الثامن انه تدخل للتأكيد المعنى في الجمع وغيرها ما وجب الدخول وهو في بنائين فعلة كاحجرة وفعلة كخئولة
وحجارة وهو في ثلاث ابنية في التكالة وقد يلزم كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة
وخيوطة وقد تلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها للتأكيد
معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واتان وهي لازمة قيل وقد تجيء التاكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز
فانه يجوز ان يصنع المؤنث فالتاء وعدم لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هي زائدة لفظا كما
في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عينه
كما في اقامة او لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا من ياء الاضافة في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر
دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف بالغا به حاجة الى الموصوف كما في النطيحة
والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والحمالة والبغالة في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول
هكذا لان التاء لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل مثل امرأة شكور وعضوض وكل الحقيقة
التاء الملحوظة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث قال ابو علي وتكون التاء عوضا من الف التانيث كما في
حبنطاة تصغير حبارى وعند حذفه لا بدل منه بل يقال حبيير كما يجيء في باب التصغير قال الزمخشري بجمع جلها
الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء
وقد يقلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل او مفعل ان لا يجيء بالتاء ادام تقصد
معنى الحدوث فالتاء لازمة كحائض وطالق ومرضع ومطفل فان قصد الحدوث فالتاء لازمة
كحائضة فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة

او لم تعدّدنا واوعدنا رويدا والمقتوين الخدم

لمثل ابنا النجيرة لا بنوة ونحو البابا وانا هو مصدر ان لا تجاه

بنيابة ان يقصد

وربما جاء بحذف التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر وناقة ضامر
ورجل وامرأة عاشق وفي تخريج هذا الصنف على التأويل مع عدم قصد الحدوث ثلاثة طرق الاول ما قال الكوفية
وهو ان التا انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث لانما يحتاج الى الفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى
الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعاشق وبمقتضى تخريج الصفات المختصة
بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تخريج الفعل ايضا في نحو حاضت وطلقت لان اصل اللغة العلاد
ويقتضي ان لا يقال الا امرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال حتى هو موصول
بحرف التا صار نصا وفي حائض كالترك بعد قوله بنفس وكيفية وانتقال طرائق لحقته التاء مع قصد الحدوث
دليل على ان العلة غير هذا التا ويلزم قال الخليل انا جردت عن التا التاويلية بمعنى النسب قال المص في شرحه كلا
ما معنا ما ان اصل التا في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا اردت
فاعلها الصفات في الحاق التا بها فمع الافعال الجارية اذا لحقتها التاء لمعنى كانت هي كافية وضربت فهي
ضاربة فاذا قصد بها الحدوث كالفعل كان الحاضت فهي حائضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى
الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب واليكا نسبت على صورة اسم الفاعل
كلابن وتامر كان المعنى فاذ ولبن وذو تمر وطالقا المعنى الحدوث اي لبني وتمري كذلك معنى
حائض وطالق ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية قلت غاية من تحصيل كلامهم ان اسم الفاعل على
لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي بنا على الحدوث في احد الازمنة الثلاثة فلم يؤنث
تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته له لفظا وهذا ينتقض بالصفات المشبهة فانها
للاطلاق لا للحدوث ولحقتها التاء كالفعل لفظا ايضا ولكانت احدثها بالتجريد عن التا وان تجعلها ايضا فانها
المنسوب بالتا الذي مثل حائض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق وفي الحدوث
وليوله فعل التعريف المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي
على صيغة فاعل الخليل يسبر على كلابن وتامر ونبال وقولهم لم اقصد به المؤنث لا تلحقه التا وهل يقال
امرأة نابلة ونبالة وكيف خصوا حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم باقي آ
النسب ظاهرة في الاقتصار من التانيث وقولهم عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء
وجعله المبالغة كما في علامة تنطلق الظاهر وثبت انه نحو حائض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو
نابل ونابل منها اتفاقا لان معناهما نبلي وتابقي ولا تعمل لجائني لا يقال انهما اسما فاعل انه كيف
يجئ انه يقال نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولهم فلان مرضع من ابنية النسب وعلم
ثبت هنا ابنية النسب المتفق عليها مفعل ومفعل ... كما حلا حائض على نابل
والتقريب فيه انه لو يقال انه الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل الاشتقاق ثم حمل

اسما الفاعل

اسما الفاعل والمفعول عليه لمشابهتها له لفظا ومعنى كما يجي في بابيهما فالحقا التا التانيث كالفعل
الفعل فجا ما هو على وزنه الفاعل لما لم يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق وقصد الفرق
بين المعنيين فانثوا بالتا التانيث ما قصد فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل لمشابهته
له معنى بخلاف ما قصد فيه الاطلاق لتكون ذلك فرقا بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب
بالياء فلم يقصد فيه شي منهما من الحدوث ومعنى الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التا في احدهما
دون الآخر بل كان ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذا تجريدها عن التا كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق
قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا بهما لمشابهتهما الفعل لكن الحاق التا لمشابهتها اسم الفاعل واسم
المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك يجمعان جمع سلامة
المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحقه تا التانيث غالبا مع كونه صفة يستوي المذكر والمؤنث
مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال كمعطار ومجرب ومنطيق وحصان وحكي
جبان وجبانة وما كذلك ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله وسكينة واما
فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والحلوب ولكن كثيرا ما يلحقها
التا علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث
ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث ولا تلحقه التا فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف منه موصوفه نحو هذه قتيلة
فلان وجريحته ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فتلحقه التا مع ذكر الموصوف ايضا
نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف منه التا نحو ملحفة جديد بمعنى جديدة
عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه وقوله تعالى ان رحمة الله قريب
وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل كما ذكر الحكيم اي المحكم وبديع بمعنى مبدع
مفاعل كثيرا كالجليس والخليط وربما لم تلحق التا في فعيل بمعنى فاعل نحو ناقة رجيع واما الف التانيث المقصورة
فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تا والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة
اضرب اما للالحاق كارطي وعلقي او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى وللتانيث والتي للتكثير ما تكون زائدة
سادسة ولا يلحقها التنوين نحو كمثرى وتتعين الف الالحاق عن الف التانيث بانه تنونه
فيما الالحاق يحصل مكانها النون في الوزن وان لم يجي على ذلك الوزن اسم على ان الالف للتانيث
نحو علقى وارطى فانها لم يات على فعلل اسم حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق ان تزيد في
كلمة حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون
المزيد في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصودهم بجعل التا ... الوزن والسجع وغير
ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجي له يختلف ولا يختلف ويجوز

ان يكون للكلمة قبل الزيادة وزن للالحاق مثل كجندب وزينب فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقاتل
يقاتل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة مصادرها المصدر فعللة وزانا التي لا يكون الفها
الا للتانيث فعلى في الغالب فانما قلنا في الغالب لما حكى من في بهمى بهماة وروى بعضهم في
رؤيا رؤياة وما شاذان فنعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل
كالافضل والفضلى وهو قياس اولا كانثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى
والرجعى واسم كالبهمى وخزوى وبهماة ورؤياة ان صحتا فالفهما عند من الالحاق ايضا كما عند
الاخفش مع انه اثبت فعللا كجخدب وذلك المابعج في التصريف في ذي الزيادة ومنها فعلى وعلم بانه
في كلامهم الا اسماء وقيل لم يات منه الا ثلاثة اسماء شعبى وادمى في موضعين واربى الداهية
وقال بعضهم جعبى في اسم موضع ورواه من بفتح الفاء مع المد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو
اما مصدر كالبشكى والجمزى واما وصف كقولهم حيدى وقد يجيء من ربعية واما اسم
كدفقى وقلهى واجلى اسماء المواضع ومنها افعلى كاجفلى الكثرة ومنها فعالى كحبارى الطائر
وفوعلى كخوزلى الموضع ومنها فعالى كقتادى نبت وفعللى كجحجبى قبيلة من الانصار وفعيلى
كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى وفعلوى كحوقى وفعولى كخجوكى الداهية وفوعلى
كخوزلى وخيزلى المشية منها تنكله ويفعلى كيهيرى الباطل ومفعلى ككورى اللئيم ومفعلى
كمرعزى وفعللى كحبركى مشية في خنق وفعلايا كبرحايا موضع وفعليا كزمرسا الداهية
وفعليا كزكريا والطاهر انه اعجمي وفعلنى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى نوع من السير
وفعللى كجلندى اسم رجل وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعلى كجندب
وفعلى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى العادة نحو احد ونالاولى [illegible]
بالكثرة مستنها المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث
والالحاق ففعلى الذي للمؤنث فعلان او مصدرا كالدعوى او جمعا كجرحى فالفه للتانيث وكذا
كانا شما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاق كعلقى لتثبت فيمن نونه وكذا ارطى فيمن نونه وقال
علقاة وقد تكون للتانيث كالشروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى وظربى
ولا ثالث لهما فلا تكون الفه الا للتانيث واذا كان صفة قال [illegible] ولكنه مع التاء فالفه للالحاق
نحو رجل عزهاة وامرأة سعلاة وقال في ضيزى وحكي لسلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى منونا
بلا تاء وهو مخالف للمذهب [illegible] واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد
تكون للالحاق [illegible] بالتنوين وقد تكون للتانيث كالدفلى والذفرى وقد تكون فيه الوجهين الالحاق
والتانيث كذفرى منونا وغير منون [illegible] التي تكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس

في مؤنث افعل الصفة نحو احمر وحمراء وقد يجيء صفة وليس مذكرا فعل نحو امرأة حسناء وديمة هطلاء
ورجل سوكاء وداهية دهياء والحرب العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء والالاء واسما مفردا
غير مصدر كالهيجاء والصحراء واسم جمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة
فالمحذوف من الطرفين اذا الاولى الا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف
التانيث كما ينصرف [illegible] اذا سمي بها بحذف الف التانيث نحو حبيرى فاذا حذفت الاولى رجعت
الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين
ولم يات عليها الا اربعة احرف [illegible] ابن ثاداء والسحاء وقرماء بالقاف عند
والفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الغزالي اصله ضم الفاء
كسرت للياء وفعلاء اما مفرد كالنفساء والرحضاء او جمعا كالعشراء والعلماء اما فعلاء وفعلاء كحو
وحشاء [illegible] ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو اما مصدر
كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء ومفعولاء كعبودكاء بمعنى
وفعللاء كهندباء [illegible] وفعللاء كعقرباء وفعنلاء كخنفساء وفعيلاء كخجوجباء ضرب من
التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر [illegible] الالف للالحاق [illegible] وافعلاء اما مفرد
كاربعاء واما جمع كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث
لغات وفعلياء ككبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء كمعيوراء وفعالاء [illegible] نوع
من الجراد وفعللاء [illegible] قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر
من الحيوان كامرأة وناقة واللفظي بخلافه كظلمة وعين ش انما قال في الحيوان لان بعض
الانثى من النخل فانه بازائه ذكر منه وتانيثه غير حقيقي اذ تقول اشتريت نخلة انثى وقد يكون
الحقيقي مع العلامة كامرأة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات
الفرج من الحيوان لكان اولى اذ يجوز ان يكون حيوانا لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظي
بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة
ذكر فيجوز ان تقول تغردت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور فيجوز ان تكون [illegible] وفي قوله
[illegible] قالت [illegible] واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز [illegible] المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم [illegible] الاشتغال
[illegible] عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث [illegible] التذكير الحقيقي كما حمل
عليه [illegible] ان يجعل تانيثه [illegible] وبعضها [illegible] والمانع العرف [illegible]
واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير وليس علما كشاة ذكر جاز [illegible] وما [illegible]

التذكير والتأنيث نحو عندي ستة ذكور وحمامة تحسن في الطرفين كما يعني شاة يجوز حمل المعنى ولا
يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو عندي خمس حسن ولا يجوز الفقها صالح ثم دجاجة انثى واذا ثلث العينة تأنيث
دجاجة بالتاء لكونه للوحدة لا للتأنيث لانك وان انثته يبقى التأنيث الحقيقي فيكون كتاء همزة
في غاية الندرة كما يجيء **قوله** واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر
الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضميرها العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن **ش** قال اذا اسند الفعل الى الفاعل وجب الحاق التاء مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا
حقيقيا لظهور العلامة ولاتحاد الفعل وشبهه مع التاء الا في ادون اول الامر تأنيث الفاعل فلم ولا
في ظاهر غير الحقيقي بالخيار لان كان الظاهر لاحترام ولاجي المضمر وغير الحقيقي ان تأنيث المسند اليها واجب على
بعض الوجوه كما يجيء اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع
غيرها اعني المفرد والمثنى وما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمهما وغيرهما اما ظاهر او مضمر والظاهر اما
حقيقي او غير حقيقي والحقيقي اما متصل برافعه اولا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة
التأنيث برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكي عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث
الظاهر عن علامته وانكره المبرد ولا وجه لانكار ما حكاه من نثق واما مع الفصل كان الاولى اثبات
تأكيد لوجوب الحذف والاثبات فصيح نحو نفع المراة هند ونفعت المراة لشابهتها الحرف بعدم التصرف
ولا تلتفي صيغته لانه جنس في التعجب وعند من اسند كرم الى هند كما لا تلحق الفاعل [illegible] في نحو قوله تعالى
اسمع بهم وابصر لكون الفعل غير متصرف ولتنا المزعم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة
ما يطلبه بالمفعولية الملحق [illegible] الفاعل [illegible] ولا الفعل
في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان متصلا [illegible] ما قام الا هند
الا هند [illegible] في الاغلب لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما
في باب الاستثناء والمستثنى قائم مقامه [illegible] المسند اليه هو المستثنى
من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وانه كان يغير [illegible]
اليوم امراة وقالا الحاق لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما المذكر فانما اعتنى
لطول الكلام [illegible] بالعلامة [illegible]
فان كان متصلا [illegible] احسن [illegible] وان كان منفصلا
فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان [illegible] فمنه قوله تعالى فمن جاءه موعظة
هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث
حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت الا في ضرورة الشعر كقوله فلا مزنة ودقت ودقها

اوله وهو من يعلقه طرفه
موم ان لا يعرف العتيق فيها
بعد اذن فرس والمؤثر المحددة
غير المرتخية والثالثة المؤثر الوحشي
واسمه ما يكون اذا كان مفردا
وهو على حرف

ولا ارض

ولا ارض ابقل ابقالها [illegible] وقيل الارض بالمكان وانما لزمت العلامة في الضمير المتصل مرفوعا
وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وانه كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله
بنفسه واما الجمع المكسر فان اسند الى ظاهرها سواء كان واحده مذكرا حقيقيا التذكير او التأنيث
كرجال ونسوة او مجازيها التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد الجموع بالالف والتاء بتقسيم هذه
الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبليات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرها حكم المسند
الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو انه حذف العلامة من الرافع مع الفصل مع الجمع نحو قال
الرجال والنساء والزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه جماعة
وانما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد في حال النسوة لان المجاز طار عليه ازال حكم
الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون
لبقاء لفظ المفرد فيه [illegible] وكان القياس هنا ان يبقى التأنيث الحقيقي في الجموع بالالف والتاء ايضا
نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يستغيد الى المفرد والعلامة الحذف مع ان
كانت تاء نحو الغرفات او بقيد لها كان التاء كما في الجبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من
التكسير وكان تأنيث الواحد يندك الى زوال علامته ثم جعلوا التاء فيه مقدرة فلا يظهر فيه التغير عليه
كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينبات مجازي
قول الحماسي ° فلا تنصحبن في مشمر تكلية ° تحبث بعلياء الخبيط ركادها ° وحكم البنين حكم الابناء
وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وصورته قال ° لو كنت من مازن لم تستبح ابلي
بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا ° وكذا حكم الجموع بالواو والنون المونث والجمع كالسنون [illegible]
حكم الجموع بالالف والتاء لان مختصه الجمع بالالف والتاء كما يجيء والواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء
ونيابة تجار التاء في [illegible] التأنيث الحرفية في نحو [illegible]
اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند
الى ضمير الجمع وهو قوله وضميرها فالى كان الجمع للعاقل فيقول يغير الجمع اما ان يكون ضميرها للعاقلين او لغير العاقلين
بالواو والنون [illegible] ولا يختص بالعاقلين بالواو والنون نحو الجمع وغيرها لواو وحده قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي
وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصلها ان تجعل حروف اللين والالف اخف المثنى والجمع بالواو
اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع وكانت الواو اخص التي في الجمع بالعاقلين
لانهم الثقل العاقلين وصارت الياء للواحد المونث في تفعلين وافعلي فلم يبق لجمع غير العاقلين
الذي يجيء النون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين الا بالواو والنون اما او نحو الرجال
والطلحات ضربهن بالنظر الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال الطلحات فعلت وتفعل وفاعلة

نظرًا الى لفظها يعني الجماعة على الانفطار اما غير العاقلين وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجبال
ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالقدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير
جميعها الواحد المؤنث الغائب بتاويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وكذا تقدم
ان النون موضوع لما فتقول الايام والجبال والنساء والزينبات والقدور والغرفات فعلت وفعلن
وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على الخلاف فيها فتقول في المرفوع المنفصل
انتم وانتن وهم وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب
المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل ان تقول ضربكموا واياكموا
ولكموا واما اسم الجنس فيجوز ان يجري ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرها
ولا يمتنع ان يجري ضميره مجرى ضمير جمع المكسر نحو النخل المنقعرت والنقعر والمنقعرات واما اسم الجمع فبعضه
واجب التانيث كالابل والخيل والغنم فجار مجرى جمع المكسر في الظاهر والضمير وبعضه يجوز
تذكيره وتانيثه كالركب قال ع مع الصبح ركب من احاظة مجفل فهو كاسم الجنس نحو
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا **المثنى** ما لحق آخره الف او ياء
مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه ش يريد بالجنس هنا على ما
يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينها في نظر
الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره
البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان
لانسانين والبيض لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجلين او اكثر كالزيدين والزيدين
فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك
المسمى اي ماهية كان مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي به انسان وسمي به فرس في النظر
بالوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم
وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يقولون في الجنس ما يقع
على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعندهم تردد في جواز
تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرءان للطهر والحيض والعينان
لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع منه المص في شرح الكافية لانه لم يوجد
مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولي والاندلسي
وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب المص فحيي

المثنى

وهو انه

وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة
في غير الموجب نحو ما رايت عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يبعد ان يستدل
بتثنية العلم وجمعه على تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة لان نسبة العلم الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند الجمهور
فلانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني
المشترك ليست كذلك ولا يلزم مثله في الاعلام كما مر واما عند غيره فقال الا نعم لو سلم ايضا ان نسبة العلم
الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته تم بينهما فرق وذلك ان المشترك لاجناس تتخذ آحادها فتثنى
وتجمع كالقرءين للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس
وليس العلم كذلك بل تتخذ آحاده فتثنى وتجمع حتى ان الحج وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس
وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعل احدهما متفقا مع الآخر في اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى
كانهما شيء واحد كما قالوا في ابي بكر وعمر العمران وكذا القمران والحسنان ويغلب الاخف
لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيختار ما هو اخف في اللفظ وان كان احدهما
مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ويلزم الالف في المثنى لغة
بني الحارث بن كعب قال ع أعرف منها الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها وقيل انه في كلمة هذا ان الهذان لساحران على هذه اللغة وتحذف نون التثنية لغة كما في قوله
العينا لو قوله يا رب خال ... فهو لا تنقضي شهر شهرينه ... ربيع وجمادينه
في الفعل ايضا نحو ... في الفعل ايضا نحو ... اصل
المثنى والمجموع العطف بالواو وظن الى المعنى قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اشر ومحك
وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف شاذا في الشذوذ واما اذا
قصد التكثير فكما في قوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما بفصل
ظاهر نحو ما في رجل طويل ورجل قصير او يفصل مقدر نحو ... رجل فاكرمت الرجل والرجل الذي ضربته
اي الرجل الجائي والرجل الذي ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير
بغير عطف نحو صفا صفا ودكا دكا وقد يجيء للتكثير كقوله تعالى ارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
وذهب الزجاج الى ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف عنده اعرابا
بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل في اللذان وهذا ليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في خمسة عشر
بل حذف حرف العطف فتضمنها المعطوف فبني واما في المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف
ولو سلم انه تضمن الحرف العطف لم يجب البناء لتضمن حرف العطف فانه قال المعرب الذي لحقه

يرجع

التثنية والجمع تضمّن معنى حرف العطف لوقوعهما على الشيئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمّن المفرد
واوا ولحوق علامة الجمع دليل تضمنه الكثير بواو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا
بل الاسم بمعنى العطف ولو سلمنا ان اصله كما ذكرت جعل المفرد في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد اغنى
عن العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا لم تقع على المفرد فلم تحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانا احتاج عند التثنية
الى علامة لئلا يلتبس بالمجرد وكذلك نقول جعل المفرد في المجموع جمع السلامة واقعا على الاشياء كلفظ كل فاحتيج
الى علامة الجمع رفعا للتباس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على غيره لجزء متضمنا لمعنى العطف والا
وجب بناء عشرة وخمسة وغيرها من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين
المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية على وجهين بالوضع والعطف فما من الوضع اثنين وزيدين
وعن والمتعدد الجماعة خمسة عشر ونحو ذلك الموضع كله ولحوق الجموع وما بلفظ سلامة الجمع وضعا ومنها في نحو
واما ان يوضع كلمة الجمع بعد وضعه للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككل وجميع وما وافق
الواحد من الفاظ العدد الى العشر ويبطل مذهب الزجاج اعني [illegible] مسلمات ورجال اتفاقا مع ان المراد ما
ذكرنا ايضا قوله والمقصور ان كانت الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واوا والا فالياء والممدود ان كانت
همزته اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واوا والا فالوجهان ش يعني بالمقصور ما آخره الف
لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر
الحبس فان كانت الفه عن واو ولم يكن عوضا عن واو وهو ثلاثي المقصور الثلاثي قلبت واوا اعلم ان الكلمة
قد يلحقها التغيير عند التثنية فيرجع [illegible] الى انواع المقصور والممدود والمحذوف
آخره اعتباطا اما المقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى الاصل ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس المثنى
عند حذف النون بالاضافة بالمفرد [illegible] الواو والياء وان تقلب الفا لئلا يعاد اليها [illegible]
من [illegible] الى الاصل دون [illegible] فلم يستثقل [illegible] الواو وان كانت الالف ثالثة اصلية
غير منقلبة عن شيء كحتى وعلى والى اذا اعلما فان [illegible] الاسماء العريقة البناء اصل او كانت
اصل [illegible] الصلات [illegible] في تمكن الفعل [illegible] فيه الامالة [illegible] بسبب الامالة
انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء والا [illegible] الواو والياء الى الاكثر فقال بعضهم [illegible] في النوعين
جعت الامالة او [illegible] اخف من الواو فقال [illegible] ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو [illegible]
الاولى كالضحى ومكوى [illegible] وجب قلبها ياء [illegible] الكلمة بالواو في الجمع مع الضمة او الكسرة في الاصل
فتحمل مثل هذه الالف وتكتب ياء [illegible] قلب كل ما [illegible] واو او ياء اشهر قوله والا فالياء [illegible]
[illegible] التاء وعن [illegible] تكون ثالثة عن ياء [illegible] او زائدة على الثلاثة
اما عن واو كاعلى والمصطفى والمستصفى او عن ياء [illegible] والمستلقى [illegible]

زائدا للتانيث كالحبلى والتصرى والخليفى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى
وقد تجيئ الالف زائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء كما في زبعرى وقبعثرى ولا
يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لانه مفرد وانهم انما يقلبون الالف الثانية في المفرد عند
التثنية وهاهنا لم تثبت الالف قط حتى تقلب ياء اذ هو شيء لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الى
الحد وهي اربعة اضرب لان الهمزة اما بدل من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة
عن واو او ياء ككساء ورداء او اصلية كقراء الجيد القراءة فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا فاما
القلب فلكونها زائدة محضة في الابدال الذي هو اخف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قبلها
والطدون الياء فلوقوعها بين الفين في الفاظ الجر بلحاق الاثنان الاثنا الياء او بين الف والواو
او لكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صحت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها
ياء عن حمرايين والاعرف في الاصلية ابقاؤها في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا وحكى
قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة من الواو والياء الاصليين فيجوز قلبها واوا وابقاؤها همزة لانهما بين
منزلتين ليست باصلية فتشابهت همزة حمراء ولا بمنقلبة عن اصلية كالتي هي عن واو وياء الحقتة بالا
فتبقيا همزة فقراء لان الملحقة والمنقلبة تصحيحها اذ ليستا اصلا والا عوضا عن اصل بل هي عوض من
زائد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيد واما المبدلة من الاصلي فتصحيحها اولى من ابدالها لقرب
نسبتها من الاصلية لانها بدل حاصل وقد تقلب المبدلة من اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فقد قالوا
كساءين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرف بعد الالف الزائدة همزة كما في رداء وكساء ثم
في التثنية لما ان يصحح الهمزة او تقلبوها واوا وهاهنا لم تتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل
واحد ثنايا بل هما الالف والنون هاهنا لازمان كما في مذروان ثنايان كسقايتين وعبايتين وجاء
حذف همزة ما قبلها للتانيث اذا كانت فوق الاربعة نحو قاصعاء وخنفساء والطولاء وكبرياء خلافا
للكوفيين واما المحذوف آخره اعتباطا فان كان المحذوف عند في الاسماء فرد جبره في التثنية
ايضا نحو اب واخ وحم وهن عند الاصمعي نقول اخوان وابوان وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان
واما قولك فلم ترد اللام في التثنية ما لم ترد في الاضافة فرقا بين ما يتغير قلب واوه ياء كما في الاخ ادعى فانا
وانما لم يقل غدوان كما قيل اخوان لما لم ترد في الاضافة بخلاف فم فان فمه متضمن من الحذف لانه
من التمويه فلم يحتج شيء كما انه يجري مجرى المعرب للتثنية وتبعها في الشعر فموان قال
هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض منه
فيكون ضرورة وقيل هو ما اعتبت على اللام الواو والهاء كتثنية وتنيبة فلا يكون ضرورة
وقد جاء فميان وهو ابعد وورد لام ذات في التثنية لام ذو فقالوا ذواتا مال وقد جاء ذاتا مال
وهو قليل واما غد ويد ودم فلم ترد لامه في الاضافة فلا ترجع ايضا في التثنية فيقال دمان ويدان وامّا يديان

قال يديان بيضاوان عند محلم • على لغة من قال في المفرد يدا كرحا وعصا دميان ودموان
قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين • قال الجوهري لانه واو واعتا لو ادى يدي
كرضي يرضى من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال الحق ان ساكن
العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كعصا لجمع على فعال فدميان
او دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل بتحريك العين
فدميان شاذ عنده قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر اضطر
الى رده على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما • قال الشارح يقال
تدمى ويديان كدميان مع ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدا وهي لغة في يد لا مثنى يد
قلت وللشارح ايضا ان يقول دما لغة في دم كيدا في يد والمشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون
ولا يحكم بالتحرك الا بثبت ولم يستعمل المراد ان يكون اصل يد فعل بتحريك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا
الا ذراع العيس او كف اليد • فاما ما ذكره فانه لعله توجيه فهو اما مقصور منقوص وقد ذكرناه واما
منقوص كذلك والمختار في تثنية المنقوص ان يبقى ساكنا كالمحذوف مع التنوين لان ياءه
الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول
قاضيان وقاضيين قوله ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان شذ فانما تحذف
النون في الاضافة لما مر في باب الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد تسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما
اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار واما ان الجر فبالاضافة واما فصل وقد تسقط
لتقصير الصلة كالضارباه زيدا بالنصب على ما يجي في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان اعلم
انه يجوز خصيتان واليتان على القياس قال تعالى قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا وقال بل اني الجار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان فقال ابو علي
الوجه في حذف التاء لان الخصيين لا تفرد احداهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليها معا اي لفظ التثنية
موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية واليه مفردين لخصيان واليان
بل مفردا هما خصي واليه في التقدير ومثنى خصية واليه خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان
ضرورة الشعر قال يا ايها العينان ترتج الياه ارتجاج الوطب وقال كان خصييه من التدلدل
ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا يحذف منهما التاء وقال بعضهم خصي واليه مستعملان وهما
لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما
فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال تعالى كانه وجه تركيين
غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجوه الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى قال تعالى فقد صغت
قلوبكما وذلك لاستكراههم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما

لتنافيا الاتصال فرارا من الثقل لان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس تترك التثنية ثم
حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفية وهو الحق كما يجي تقول
قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانما اراد ايمانهما بالخبر والاجماع
وفي قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء
آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق بعضهم بين ان يكون الاول متعددا في كل واحد
منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديهما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين انه
الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور
الترسين • فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو وكذا
ظاهر المضاف مع ان قبل الظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف اليه بل كان منفصلا
فالاكثر بوجب اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين تثنية المضاف وجمعه وان امن جاز جمعه قياسا عند
الفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجيزون سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير الا
رحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرناه مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو
نفوسكما اعجبتاني واعجبتني وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما
يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله
وعيناي في روض من الحسن ترتع • وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا وقوله
وهم لكم عدو وذلك بجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون
كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله • كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن
خميص • وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تعالى للخطاب مع مالك القيا في جهنم اما على ان الالف
التثنية قائمة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التي بينهما ومثله في قوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلاثة فيخاطب كل واحد منهم صاحبيه في الاغلب
فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد قيل بتسمية جزء باسم كل في الجمع
مقام الواحد ما مثله نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير اشهب العثانين وقطع الله الحصاه وقد يجي
تثنية اسم الجمع المكسر نحو الجمع المقصى على تأويل فرقتين قال لنا ابلان فيهما ما علمتم وقال لاصبح
الحي اوبادا ولم يجدوا • عند التفرق في الهيجا جمالين • ولا يجوز لنا سلجدان

الجموع

ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما ش قوله ما دل على آحاد يشمل المجموع وغيره من
اسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما اي
تقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يوتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع تغيير ما في تلك الحروف

هذا معنى حديث رواه مسلم عن النعمان بن بشير مرفوعا المؤمنون كرجل واحد اذا اشتكى راسه تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر

أما تغيير ظاهر أو مقدر فالظاهر إما بالحروف كسلمى [illegible] أو بالحركة كما سد [illegible] كرجال وعرف والتغيير
المقدر كهجان وفلك فقوله بتغيير أي مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفرده أي كائنة مع تغيير ما
وخرج بقوله بتغيير ما جمع السلامة لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الألف والتاء فتغيير
الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغيير اسم الجمع نحو ركب
لأنه وإن دل على آحاد لكنه لم تقصد إلى [illegible] الآحاد بأن أخذت حروف مفردها وغيرت بتغيير ما بل الآحاد
الا أنه من غير لفظه [illegible] نحو كتب جمع راكب وطلب في طالب وحامل وباقر في جمل [illegible]
داخل فيه إذ آحاد ما من لفظه كما رأيت أخذ راكب [illegible] حروف [illegible] ليس راكب
مفرد ركب وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية وإنما قلنا ذلك لأنه لو كان جمعا لرد إلى الآحاد لم
تكن جموع قلة لأن أوزانها محصورة كما يجيء في الجموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد إلى واحده
كما يجيء في باب التصغير وهذه الأشياء تصغر كركيب وجميل أيضا لو كانت جموعا لردت في النسب إلى آحادها
ولم يقل ركبي وحملي [illegible] وأيضا لو كانت جموعا لم يجز عود ضمير الواحد إليها قال ع لنا حامل لا نجد
الليل سامرة وقال ع سع [illegible] ركب من أمانة [illegible] وخرج أيضا اسم الجنس الذي يكون
الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو تمر وتمرة أو بالياء نحو رومي وروم وذلك لأنه لا يدل على آحاد إذ
اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع للماهية المعينة سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا ولو سلمنا الدلالة
عليها فإنه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة فإن قيل الآحاد أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو
الياء قلت ليس كذلك وإن التاء والياء مفردين لا اسم الجنس [illegible] الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وبينه
أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم وإن قلت تمرة
أو تمرتين وعاملت روميا أو روميين جاز أن تقول أكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم
يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين على أنه قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الأخفش جميع أسماء الجموع التي
آحادها من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه اسم جمع كان
كباقر وركب واسم جنس كتمر وروم فهو جمع وإلا فلا فأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من
لفظهما فليسا بجمعين اتفاقا نحو إبل وتراب وأما نحو [illegible] تراب ونحل يفرق بالتاء أو الياء مفرده
مميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما
على الوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كأفعلة وأفعال ولا المشهورة فيه كفعال [illegible] أن اسم الجمع
لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد من لفظه
إما بالتاء أو بالياء بخلاف اسم الجمع فإن قيل فقد خرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع أيضا

أعني جمع الواحد المقدر نحو عبابيد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغي أيضا أن يكون من
أسماء الجموع كإبل ونحوه قلت أما أسماء الجموع كما مر فهي التي لمعنى الجمع بخلاف أمثلة الجموع الخاصة بالجمع والمشهور
فيه نحو عباديد وعبابيد وزنهما من أوزان الجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها أوجب أن يكون من الجموع فيقدر
لها واحد له لم يستعمل كعباد وعبيد ونسا كغلام وغلمة فكأن له مفردا غير بتغيير ما وقد الحق
الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن جمع حسن ومشابه في جمع شبه وإن كان لها واحد من
لفظها لكن لم يكن قياسيا فكأن واحدها مذكار ومحسن ومشبه وكذا أحاديث النبي صلى الله
عليه وسلم في جمع الحديث وليس جمع الأحدوثة المستعملة لأنها الشيء الخفيف الرذل ولا يحكى صلى الله عليه
وسلم عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضا مما الصيغة الأصل مصدر أو وصف بريد في كونه لفظا
مشتركا بين الواحد والجمع أو كونه اسم جنس بأن يتطرق اسم بقية إلا الاختلاف النوعي فيه وهو اسم جنس كالتمر
والعسل فإن نحي الاختلاف النوعي فهو جمع مقدر تغييره كهجان بمعنى الأبيض وكالفلك والدلاص
في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفي الجمع كقفل وفي الجمع
كرجال بتغيير الحركات والحروف الذي غير حركات الواحد وحروفه تقديرا لأن الوصف الذي كان في الأصل
مصدرا نحو صوم وعدل فيجوز أن يعتبر الأصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى حديث ضيف إبراهيم
المكرمين وقال نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل إليها فيثنى ويجمع فيقال
رجلان عدلان ورجال عدول وأما تأنيثه بالتاء فلا لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما فيه معنى وصفا
والملحقة بها مع عدو كم ويكون مصدرا فيجوز أن يقال عدوة وضيفة [illegible] الاختلاف في
النوعين ولا تشترك بين الواحد والجمع كهجان لأنها البناء على الجمع ولا اسم جمع كإبل لوقوعه
على الواحد أيضا وأما في الأصل مصدرا لا أنه لم يستعمل مصدرا بل هو اسم دائر إطلاقه على الجمع كما ذكرنا مثل
قوله وهو صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث فالمذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها
ونون مفتوحة ليدل على أن معه أكثر منه فإن كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون وإن كان
مقصورا حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون شرح قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال
عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين * ويمكن أن يكون جعل النون معتقب الإعراب
أي زعانف قوم آخرين ويطلق المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحا وإلا فقد مضى حكم الصحيح
والمعتل إما أن يكون منقوصا أو مقصورا أو غير ذلك فما هو غيرهما فحكمه حكم الصحيح كظبيون ودلوون
في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص تحذف ياؤه وذلك لأنها تنضم قبل الواو وتكسر قبل الياء والضم
والكسر مستثقلان على الياء والكسر ما قبلها كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي فحذف والتقى ساكنا
فحذف أولهما كما هو القياس في الساكنين وهذه الياء مع واو الجمع وياء الجمع بحكم الطرف فحذف ضمها وكسرها

حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها الضمة كما في الصحيح ولو بقيت الكسرة مع بقاء الواو وبعدها
لتعسر النطق به ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فلا يقبل هكذا
في نحو مسلمي زيد ذال الياء الاضافة في الجميع لسكونها في الرفع واما في النصب والجر ففتحت الياء وبقي الكسر على
حاله لكونه باقيا والجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى وبائه
والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال
للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى
مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون ذاتها حرف [illegible] لانه لو حذفت فيه ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف
بالمفرد نحو [illegible] علا اخويك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلى اخويك واعليهم فلا يلتبس به واما الاتي
فتحة الواو والياء قبل الالف والياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين لخفة من ضمتها
او كسرتها قبل الواو والياء ومن ثم لا تحذف في الطرف في نحو غزوت ورميت كما تحذف في نحو [illegible]
فاذا [illegible] في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم
الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في [illegible] فالمثل [illegible] من لزوم
ما في الجمع [illegible] في الوسط نحو قولي وطويل وغيور وتبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف
الزائد بالمنقوص [illegible] فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله ومن شرطه ان كان اسما فذكر
علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر وحمراء ولا فعلان فعلى مثل سكران وسكرى ولا مستويا
فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء التانيث مثل علامة ش قوله ومن شرطه اي من شرط الجمع المذكر السالم اذا كان
اسما [illegible] كان مستغنيا عن قوله مذكر لان [illegible] في جمع المذكر السالم وانما ذكر [illegible] ومنهم
من يطلق [illegible] جمع المذكر السالم [illegible] الذي يطلق على [illegible] وان لم يكن تحته معنى كما [illegible]
فقال الجمع المذكر ليخرج جمع [illegible] وهو من يذهل عن تعقل التذكير والتانيث [illegible]
ثم قال [illegible] طلحة [illegible] فيجمع على [illegible] وهذا ايضا ليس بشيء [illegible] ان يخرج بقوله فذكر
يخرج ايضا بقوله جمع المذكر [illegible] ليخرج [illegible] ايضا وكان عليه
ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو [illegible] وسلمى [illegible] بالواو والنون
اتفاقا ويخرج نحو طلحة [illegible] واعلم ان شرط جمع المذكر بالواو والنون [illegible] بين [illegible] الاسماء والصفات
باحد [illegible] احدها التجرد من تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم [illegible]
وابن كيسان [illegible] قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات [illegible] الالف والتاء
كما قالوا [illegible] لما كان [illegible] الالف [illegible] مخالف للقياس والاستعمال

اما الاستعمال فخرج له [illegible] كما عرفنا [illegible] الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت
مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث وان حذفت [illegible] ما يدل عليه
[illegible] جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو [illegible]
وعلامون [illegible] التاء [illegible] بخلاف الالف الممدودة تقلب [illegible]
علامة التانيث وانما قلبوها واوا [illegible] والياء لتشابههما في الثقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف
وتبقى الفتحة قبلها [illegible] وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة [illegible] حذف التاء [illegible] في الكلمة كانهما
لازمها وكذا المازني فكان يجيز [illegible] دون الهمزة في الواو [illegible] الضمة قال السيرافي هذا سهو لان
انضمامها [illegible] والجمع بعدها [illegible] اطلوا القوم ولا يجيز الهمزة فيها اتفاقا
وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف [illegible] اذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم
جمعت ايضا بالواو والنون كما تجمع زيدا اذا سمي به مؤنث بالالف والتاء وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت
احمرون وحاسرون [illegible] الشرطين العامين [illegible] ان يكون من ذوي
العلم فلا يجمع نحو اعوج [illegible] بالواو والنون [illegible] في الصفات اذا كان [illegible]
تلك الصفات من افعال العقلاء كقوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين وقوله
رايتهم لي ساجدين [illegible] وكل في فلك يسبحون [illegible] على العقل [illegible]
[illegible] نحو قوله تعالى فنعم الماهدون [illegible] لا يطلق عليه تعالى [illegible] العقل [illegible]
[illegible] على صاحبه [illegible] الله عنه [illegible] العلم بالجمع الصحيح بالواو والنون لانهم اشرف [illegible]
في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصه بالواو [illegible] تعليل تخصيص [illegible] العقلاء في نحو الرجال
[illegible] بالواو [illegible] الجمع [illegible] الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم
فتخصيصه بالتصحيح [illegible] جمع التكسير الذي [illegible] التصرف في الاسم باعتبار [illegible] العلم [illegible]
[illegible] التصرف [illegible] ما امكن وايضا فان العلم [illegible] بالجمع بسبب زوال
التعريف العلمي [illegible] بالتصحيح كما [illegible] واما الوصف فلانه لما [illegible] شابها
للفعل مؤديا معناه معملا اعماله [illegible] بتصحيح كما يتبين في التصريف اريد ان تكون العلامة
الدالة على [illegible] الذي تجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل [illegible] نحو الرجال فعلوا
ويفعلون فجعلت ايضا في الوصف واوا لما كانت في الفعل [illegible] واو [illegible] ولا يناسب
الواو في نحو قام رجال قاعدون وغلمان كما في يقعدون غلمانا ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما
[illegible] المقتضيين للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل
واسم المفعول وابنية المبالغة [illegible] الصفة المشبهة والمنسوب والمصغر [illegible] المصغر

بخلاف سائر الصفات من حيث انه يجب ذكر الموصوف معها وانما لم يجر الا جمع الصفات عليه لانها كانت لعدم
دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل على معين
واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فهذا امر وذلك معنى رجل وقد جاء فيه
في دلالته على المعنى والعين وضعا فلم يحتج الى غيره فجمع كما تقدم وكل صفة يدل على الموصوف المعين
لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع الفاعل
ما هو من جنسها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كالجنيد كقوله ولم يعمل في
الفاعل وهو اصل عمل الصفات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغيرهما واما الخامس من شروط
الجمع بالواو والنون فغلبة انتفاء العلمية وقبوله تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول التاء
مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب
التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها
بالتاء لتاديتها معنى الفعل والفعل يفرق فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكان الاصل في الفاعل
التاء وان كان في الفعل تحقيقا والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة
لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر وليستوي مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس فهذا هو الغالب
في النوعين وقد يجي بالعكس ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في
الصفات وكامرئ وامراة ورجل ورجلة في الاسماء وكل صفة لا تلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا لم
يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى ولو جاز لكان يقال احمرون وسكرانون واستدل بقوله
فما وجدت بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ ولو جاز لقيل حمراوات
وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع وكذا الفرع وقد شذ عن هذا الاصل افعل التفضيل
فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا تلحقه التاء ولعل ذلك لاجرائه مجرى الفعل في العمل في الفاعل والمفعول
مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيه لاجل معنى الصفة كما جبر النقص
بالجمع بالواو والنون في نحو ثبون وكرون وارضون كما يجي ولجاز عن قياس الاسماء ما ذكرنا من قبوله
التاء كندمانة وكذا سيفانة فيقال لهم سيفانون قال سيبويه يقولون ذلك لان الاغلب في فعلان
الصفة ان لا تلحقه التاء فندمانة وسيفانة من قبيل الشذوذ وقال الاولى ان لا يجمعا هذا الجمع حملا على
الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلانا الصفة بضم الفاء لا يمنع اصله
عدم لحوق التاء واما انه يحسن في الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عن غير حملا على صديقة
ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز فيه مسكين وعدو ومسكينون وعدوون ولم يجوز في
المؤنث مسكينات وعدوات حملا على المذكر وهذا قياس لم يسمع كما قال فيه ما نون وهذه منه

هذا الاصل

هذا الاصل صفة على خمسة احرف كمصه مصلاق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال مصه مصلقون
ومصه مصلقات لان تكسيرها يستكره كما يجي فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فذكر
علم عاقل وكذلك وذلك انه يكون بقوله ان كان اسما فذكر شرطها وجعل خبره قوله شرطه لان المبتدا
المقترن بالفاء ضمير راجع الى اسما اي فنوع منه فتخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه مع ان
المعنى لا يتم الا بهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول
الجملة التي هي قوله شرطه فذكر وفيه حذف لانه لا يلزم دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله
وقائلة خولان فانكح فتاتهم هذا عند الاخفش ولانه في الشرط كون منه وكلاما او الخبر ما بعده بمعنى الصدق
والثاني ان الفاء والشرط المتوسط بين المبتدا والخبر ضرورة كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجي في
بابه ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبرا للمبتدا والتقدير فشرط حصوله مذكور يعني الضمير المقدر
الى عاقل شرطه والضمائر الجزء مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا
مستويا فيه مع المؤنث عبارة اخصر وادل ولا مستويا عطف على افعل فعلاء ويكون المعنى وان لا يكون
الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا يغني هذا الكلام وكيف يحتوي على الشي في نفسه مع عين
وانه قال ولا مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان سببا قوله ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين
قد تحذف النون للضرورة كما في الذين ولتحقيق الصلة كما في قوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من
ورائهم نطف وربما سقطت لاجل ساكنة كما في الشواذ انكم لذائقوا العذاب بنصب العذاب
تشبيها لها بالتنوين كما في قوله قوله وقد شذ نحو سنين وارضين وجمع الذكر
بالواو والنون كثير منها ابينون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو
عند البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقصور على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع المصغر
لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابني مصغر ابن مقدرا فهو جمع ابنا كما ذكرنا فيجمع ذلك هو عندهم
شاذ من جهتين كونه جمعا للمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن
وقال الجوهري شذ عنه انه جمع ابنين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة انه تصغير بنين على
غير قياس ومنها ذهبيدون وابيكون في قوله تدارك ... قلت سماتي وابيكونيا
فانها جمع ابيك مصغر وهو مصغر الاب وجمع ابيك تصغير اب يقدر كاضحى عند البصريين فهو
شاذ من جهتين لعدم تكسيره بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه جمع مصغر لم يكبر وهو عند الكوفيين
جمع تصغير ابي جمع اب فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالاهيلون ومنها الوفانزع ذو
على غير لفظ مفرده وهو اسم للجنس ومنها في قوله كتاب رقيم
تشديد ولانه يكون على انه جمع المنسوب اليه وهو اثر والقياس ان ... المنسوب اليها

اوله يا اقرع بن حابس يا اقرع

عليين كقولك للمنسوب الى كرسي ولهذا قلنا ان عليين غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب اليه ومعنى
الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون للتعظيم في قوله تعالى كتاب مرقوم ... قوم
على حذف المضاف ومنه العالمون لانه لا يوصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون جمعه على جهة التغليب لان بعضهم
عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم به ذات موجده ويكون دليلا عليه فهو بمعنى
الدال ومنه اهلون وهو شاذ لانه ليس بصفة ويجوز ان يجعل الرد للطائفة بمعنى الآهلين واما قوله
ولد ... فهلوب صبيته حلتي وادرك طهلول وعرفنا مجيئل فانما جمعه بالالف والنون مع عدم العقل
لانه جعل الذئب والارقط والعرفا بدل اهليه ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتحوا الراء والواو والنون في ... الالف ... فكما ... الحركات والتنبيه على انه ليس بجمع سلامة
حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وهنون وشذوذ هذه الثلاثة لعدم الوصف والعلم
واما ذو مال فوصف ومنها بنون جمع ابن كان قياسه ابنون لكنه جمع على الاصل ... وهو مبني على حذف اللام
نسيا في الجمع كما حذف في ... بلغت سنا البلغين والذين ... بضم الفاء فيهما ... الاربعين
بضم الفاء وكرها وكذا ... لم ... ذا
من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس في كل
ثلاثي لم ... تكسير ... الاسم الذي عوض من لامه تا والتاء ... المفتوح ما قبلها ... الجمع تنبيها
على انه ليس بجمع سلامة في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون
بضمها وهو قليل ولم ... هذا التنبيه بكسر ... عزين وجاء في بعضها ... مضموم الفاء مع الضم ... كالقلون
والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير الا بعضهم
والماء ... نحو الرئين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما
ثبت تكسيره ايضا كالثبين ... في الجمع ... وفيهما ...
وفيما قلب لامه كالاضاة والقناة لكن بحذف ... فيقال الاضون وقنون وعلى
احترنا ... ليقال القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالاعلون ... على هذا
قال ... ولكني اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقيل الذوين كالاعلين ... مفتوح العين
كما ... ايضا ... لانه ... في الجمع ... هذا الجمع في التضعيف
كا ... وحرتين ... وحكى عن يونس حرون بفتح الحاء ... احرة في الواحدة قيل
... لكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيها على انه غير قياسي ... جمع ... لانه ...
هذا الجمع ... هذا الجمع اشرف الجموع لكونه خاصا بالعقلاء كما ذكرنا فجبر به ... الاسم من
النقصان بالحذف نسيا ... الادغام وبعضهم يقول

المنقوص

للمقصور المتوهم وذلك لان جمعا لا يبدل فيه من احد حرفي التضعيف كما في تظنيت وقد جعل النون
في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته القياس كما ذكر في حرف
فيه اعراب المكسر فيدخل التنوين ولا تسقط النون بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا
وشيبننا مردا وقال وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال ... فيها ...
صاحبته البرية وقال وان لنا ابا حسن عليا اب برّ ونحن له بنين وتلزمه الياء اذا كان علما وانما
يجيء جمع سلامة المذكر في باب العلم والكثر الشائع في الشعر هذا لكل العلمية ولما بعدها كون النون معتقب
الاعراب سائغ في الاختيار في هذا كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نونه
مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتوي بياء النسب فالمحذوف ياء النسب ومقتوي
كقلوب ... كما قيل ... مقتويا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب وانه
للالف للاطلاق وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا
المرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجويزهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه
في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع وذلك من ثلاثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء
النسب الذي في الواحد وهي مقتوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله والواحد
استعمل بقلب واوه الفا فقيل مقتى فجمع على مقتون كالاعلون لا على مقتو وانما قلنا اصله مقتوي
بحذف الياء ... في المطلوب ... باسم من ينسب اليه فكانك ... كلامهم مهلب
لان الجمع في الظاهر المحذوف منه ياء النسب ويجوز ان تقول ان ياء النسب في مثل مقتوين والاشعرون
والاعجمون ... بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل مقتويون والاشعريون والاعجميون ويحكي ابو زيد
في مقتوين فتح الواو قبل الياء فمن جعل النون معتقب الاعراب ... مقتوين وذلك ايضا تغيير عن صورة
الجمع المخالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير ... كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض
مذكرا نحو زيد وهند ... وزيد والهندات ... وكذا ... بعضهم كما في نحو زيد والحمير
مقبلون وشذ ضبعان في الضبع التي هي ... والضبعان الذي للمذكر والقياس ... لعل ذلك
لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ضبع ... والعلم المركب الذي ... جزءه الاول
ان ... جزؤه الاول مبنيا كبعلبك ... معدي كرب ثني وجمع نحو البعلبكان والبعلبكين لان الجزءين
كالشيء الواحد في التثنية والجمع ... واما ... والذين ... اللتين وذان وتان ...
... واما الثاني فمبني اما التركيب كخمسة عشر ... القياس ان يقال ذوا سيبويه
وذوو سيبويه وكذا ... ونحو خمسة عشر وهذا كما قيل في الجملة المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو
تأبط شرا اتفاقا وكذا ... شاب قرناها وذوات شاب قرناها لان الجملة يجب حكايتها فلا ...

والجمع وكذا يلزم ان تقول في المثنى والمجموع المسمى بهما اذا لم تجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذو الزيدين وذو
مسلمين لئلا يجتمع على آخر الاسم اعرابان بالحرف وتحذف في الاخيرين الا ثانيين والاضافة ذو ومستتر فلا تريهما هنا
من لفظ المسمى الى اسمه كما في ذات مرة والمبرد يجيز في نحو ثنى اسيبويه اسطي اسيبويه من بناء
الجزء الثاني وكذا يلزم تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فانه كلام في تجويز ذلك
في بعلبك وسعد يكرب واسم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبد مناف وعبد مناف
واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك جاءني ابوا الزيدين وآباء الزيدين
والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه نحو ابوا زيد وآباء زيد واما جمع ابن كذا وذو كذا علما كما تا ولانما
لما قلت بنو كذا وذو وكذا ابنا كذا واذواء كذا والعلم يكون للعاقل سواء جاء المؤنث بنت كذا
وذات كذا نحو ابنا اللبون وبنتا اللبون وحمار ذو خشونة وما قرذات عشون اولها ياته لمونث
نحو ابن عرس وذي القعدة تجمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو
ذوات عثانين وذوات القعدة الحاق لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث على ما يجيء كما مر في قولهم الايام مضين
وحكى الاخفش بنو عرس وبنو نعش لما اعتبار اللفظ ابن وان كان غير عاقل قال اذا ما بنو نعش
دنوا فتصوبوا كما نرجعا جما الاخر بعين والمؤنث لم يستعمل المؤنث ماله خرو الله وتا وشرطه
ان كان صفة ولم مذكر كان يكون مذكره جمع بالواو والنون فاصل يكن له مذكر فلا يكن نحو حائض
والا جمع مطلقا قوله المؤنث على الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض في حو نحو سلفاء لا تعلق قبل عمومه محيح
ومكسور الصحيح المذكر مؤنث تنبيه للمؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما وعلى هذا
كان مستويا ايضا بحد المذكر متعلما على التسمية المؤنث والاولى الحق الا انه ليس معه الحد وانما طلب
له علاقة ان يكون ذكر بالا دلة جمع المذكر على ما خص بالزيادة بالالف والتاء لاجرم فيها حقيقة تانيث حقيقي
وكل ما لحق من الحرف فيه تعريف على كل من المعنيين كما في رجال ومسلمي الجامع وكسر قوله شرط ان كان
صفة لم يسبقه المؤنث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة فلان المصحح مطلقا اي لا يشترط شرط
فهو قوله والا جمع مطلقا وليس نفسه لا لاسماء المؤنث ثنائية مقدرة كقدور وتاء بعقرب وعين من
الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيه الجمع بالالف والتاء بل هو سماعي كالسموات والكائنات والثمار
في النباح مذ ان الحقاء هذا التانيث ليس حقيقيا وظاهر العلامة لا تجمع اذا هذا الجمع في اسماء الاسماء
المؤنث العلم المؤنث ظاهرة كانت في العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند ادو دتاء التانيث الدالة
على انه مذكر حقيقيا كطلحة وحمزة وسنه تولد الكولمات والتمرات والطلحات وحزنها الواحد
كرامة وتخرجه بتاء التانيث لا اكرام وتخريج وجمع المجرد اكادم وتخاريج عند اخلاف لا ثلاثي من الكرامات
كالمصادر نحو القبلات والكلام كالضروب والقتل فلا ينتقل من ثلاث الكرامات وتخريجات بخروج العدد

من التاء وثلاثة الكادم وتخاريج اذا قصدت تلاثة انواع من الاكرام او نحو الدالة التانيث اذا لم يتم
بر المذكر الحقيقي كالنحر عيوا الطراء واذا اسمي بر المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر وما ليس تانيثه
ومذكره الا ثالم بالتاء مذكر ولم يجئ جمعه بالواو والنون كالاوقات والتا آنثا الى آخرها وذلك لاستبعاد
ابواب الجموع الاعداد يجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن مؤنثا على غير العاقل المصدر طلبا قرابن وذو
نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة لما ذكرنا ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من
الاسماء احدهما الجنس مذكر لا يعقل اذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل ما جمع على الحروف
كسر جلالات تكسير مستكره كما يجيء وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فالتزم هذا الجمع
الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لا
تكسر نحو رجالات وصولجات وبيوتات وطرقات وكليات لقولهم اكالب وان كان المؤنث صفة بلا
من ان يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي
كرجال ربعات وعلامات او لا كمنازلة وحليات ونفساء وان لا ان يكون فعلى فعلان او فعلى افعل
فانهم لم يجمعوا بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون كما ذكرنا واجاز ابن كيسان
كما ذكرنا حمراوات وسكرانات كالجائز احروان وسكرانون فانه غلط الاسمية على الصفة جاز اتفاقا نحو
كقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى حيث لم غير المذكر الحقيقي
وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة التانيث ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف
والتاء سواء كان لمذكر كما ذكر في الفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوي مذكره ومؤنثه جاز كما
على مذكر انها الممتنعة من الجمع بالواو والنون ولم يكن لها مذكر كحائض وطالق ومطفل فرقا بين
بين من التاء وبين ذي التاء وان دخل التاء فهي معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل الموصولة خص
جمع المؤنث الذي فيه التاء والتاء والتحقيق خروج المؤنث بالالف والتاء واما الجموع فلم يكن فيه معنى الفعل
فلم يحمل في الحاق علامة جمع المؤنث بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وطوالق وان كان صفة
المؤنث المجرد من العلامة سواء اشترك فيه المذكر والمؤنث او اختص بالمؤنث خماسية اصلية الحروف
كالرجل الحلاحل والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه مكسرها فيقال فيه سبطرات
وجحمرشات ويجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكره حقيقيا كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال العجم وجبال راسيات وكذا ابن اللبون
وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمل ذو عشون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما
لا يعقل كجبيلات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجئ على الوصف وانما جمع المذكر جمع المؤنث
لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر

في المشكاة عن علي قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضراوات صدقة الحديث رواه الدارقطني ورواه السيوطي في الجامع عن سنن الترمذي بلفظ ليس في الخضراوات زكاة ٥

فالحق بغير العاقل المؤنث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اعم من ان يكون والظاهر عود الضمير
الى المبتدا الذي هو فعلة والمراد بالاسمية الجمع في محل الجر لانه بدل وتعيين هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على
ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر
فشرطه ان يكون المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة
التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح وثيبات شاذ ووجهه ان فعلا قياسه لحاق التاء
في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الصفة بالتاء التي يستوي فيها المذكر والمؤنث كربعة وعلامة
ومعطارة ونحوها فانه لا يجوز ان يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت واخت بنات ومجموع اصلها
لان الاصل بنوة كاخوة فجمع اصل ابن اي بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل
اي اخوة بغير حذف الام ولم يجمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام المعوض منه
التاء على ثلاثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وصنعوا
في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع
جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة وشفة
واما مكسور الفاء فترك الرد فيه اكثر كلثات وزنات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء
ولم يرد فيه الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد
المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت لغاتهم وجاء في الشاذ انفروا ثباتا ولعل ذلك
لاجل توهم ان الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون وثبون وقال ابو علي
بل هو تاء الوحدة والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان من قال
ان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر لان المعنى في سمعت لغاتهم وانفروا ثباتا الجمع وحكى الكوفيون
في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها الزمخشري ما يضبطها لان من فتح والالف للالحاق
ببرهم او نيفا لان جمع فتح تاء فهو شاذ فان العرب اذا كان المؤنث مذكرا جمع مكسرة فهل العرب تجمع بالالف
والتاء شاذه ولعل ذكر شيا من احكام المجموع بالالف والتاء ولما كان الجمع ذكره في قسم التصريف
تقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرة او ظاهرة كدعد وجفنة فان كان صفة
كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء الا
هذيل خلاف في هذه الاشياء وجب فتح عينه فيما عداها كتمرات والدعدات واشم في جمع لجبة لجبات بفتح العين لانه في
لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما الزم التاء في لجبة لكونها
صفة للمؤنث ولمذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة
ولجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح في جمع ربعة لمجيء بعضهم بفتح عين الواحد

وقيل

وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات
بفتح العين نظرا الى عروض الوصف وندر في جمع كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره وعن بعضهم انه جمع عبلات
خلاف القياس ويجوز اسكانه استحق الفتح من عين فعلات المعروفة قال ذو الرمة ابت ذكر عودن
احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو لحوات وجديات بسكون
عينها ولا يقاس عليها فصلا للمخفف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان
يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا بالصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة و اهل
في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال وكهلة
وقد تبيت ودهم وابليتهم في الحرب جهدي وناقتي اي جماعة منسأة هلة للوعد وقال
وهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وتقال اهلات ايضا بالسكون
اعتدادا بالوصف العارض وتفتح هذيل العين المعتلة كجوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح
متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح وفي الشواذ ثلاث عورات وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكانت
الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل واذا كانت احدى علتي
منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا للادغام ولقلب العين في جوزات وبيضات
عند هذيل الفا لعروض الحركة في الجمع كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها يا الا لعروض الضمة ولما
فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا اصل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فالاسكان لا غير
مع الالف واللام كعدات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالواو كصورة فلا يجوز الاتباع
اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في بيضات وروضات لانهم علوه بخفة العين على
حوطلعة لكن لم يقل الا بحذف الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة
العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام يا جاز في العين
الاسكان والفتح والاتباع سواء كانت اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع هنا اكثر منه
في فعلة واسكان الكسر اخف لان ضمتين اكثر من كسرتين ابل وان كانت اللام يا نحو كلية لم يجز الاتباع
اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام غيره ما يدل عليه واما ام فلفظ
امهات في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والكلام في زيادة الهاء واصالتها يجيء
في التصريف واما فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء
الا بسكون العين نحو عدات وان كانت معتلة العين ولا تكون الا بالياء اما اصلية كبيعة
او منقلبة كديمة فانه يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وعيرات
جمع عير شاذ عند غير هذيل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات
وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان

ملي ما نص عليه المبرد كخطوات وقد منع الفتح الاندلسي وان كان اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فنعه تحت لثقله باب فعل في الصحيح بكسف المعتل اللام ولجازه المبرد في لعروض
الكسر قياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا يمنع ضم
العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء صحت العين ام لا لانهما يسمع كخطوات
وعرقات **جمع التكسير** ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال
وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة **ش** لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون
يتغير بناء واحده ايضا بسبب الحاق زيادتين لانك تبنيه بها بناء مستانفا فان المفرد صار كلمة
اخرى بذلك كما ان الثلاثة كذلك اذا ضممت اليها العشرة صارت ثلاثة عشرة ويكون المجموع الثاني غير
المجموع الاول وهذا هو التغير فقد يتغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع
بتغير ما يدخل فيه جمع السلامة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرده
الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك اما التغير في نحو تمرات بفتح العين وفي
نحو خطوات وسدرات بضمها واتباعها فبعد حصول هذه التغيرات بعد سكون عينها
لغرض واما لم يثبت نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء
في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقها لاجتماع التانيثين فخرجا من باب جمع السلامة باعتبار
الاصل **قوله** وجمع القلة افعل الى قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل
من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر
اربعة أَفْعُل وأَفْعَال وأَفْعِلَة وفِعْلَة وزاد الفرا فَعَلَة كقولهم اكلة راس اي قليلون يكفيهم
ويشبعهم راس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة من قرينة شبعهم باكل راس لا من الجمع وفي
فَعَلَة ونقل التبريزي عن ابن افعلاء كاصدقاء وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا
بمناسبتها التثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مناسبة شيء لشيء لفظا لا تقتضي مساواته
له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر
يلمعن في الضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قلت جفناتك واسيافك لكان فيه
دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمعا السلامة مشتركان بين
القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا
على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها
فيه على سائر الجموع انه وعرفت ولعل انه اذ لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل
او الا بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير لرباعي الاصل نحو جعفر وما الحق به الا الاجاد
ومضائع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر

كقوله ولا اثر قدم مع وجود اثره **المصدر** اسم الحدث الجاري على الفعل **ش** يعني بالحدث معنى قائما
بغيره سواء صدر منه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء
يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت تحميدا ان المصدر جار على
فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجري على اصله ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي
يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال
او موصوف او موصول والاولى هنا نزع الجري عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه
الفعل لكان مصححا تاما على مذهب البصريين فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون
سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعدت مقعدا
حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدل الكوفيون
على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو ضعيف لان قبليته بمعنى الاصل
في قضية العمل انه يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول للتزاحم فان وضعه غير مقدم على وضع الفعل
ثاني لهذا التقديم من الاخر وينتقض بما قالوا نحو ضربت زيدا ومررت بزيد ولم يضرب فانه لا دليل
فيه على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل فرع يصاغ من اصل ينبغي ان يكون فيه
ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه
معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد
ضرب تنصيص نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال
بحروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وحسن تسمية المصدر فعلا لانه اذا انتصب بفعله او بمعناه
سمي مفعولا مطلقا كما مر في بابه وقوله الجاري على الفعل احتراز عن العالمية والقادرية **قوله**
وهو من الثلاثي سماع ومن غيره قياس تقول اخرج اخراجا واستخرج استخراجا **ش** اقول ترتقي
ابنية المصادر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فيأتي
قياسا كما تقول مثلا كلما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكلما ماضيه على فعّل فمصدره على
تفعيل وكلما ماضيه على فاعل فمصدره على فعالة ويجوز ايضا ان يتركب قياس واحد لجميع
الرباعيات والمزيد فيه وهو انه يقال تنظر الى الماضي وتزيد قبل آخره الفا ان كان قبل الاخر
في الماضي متحركان وكسرت اولهما فقط كما تقول في افعل افعالا وفي فعلل فعلالا وفي فعلى
فعلالا وفي فاعل فيعالا وفي فعّل فعّالا وان كان ثلاث متحركات كسرت الاولين كما في انفعال
وافتعال واستفعال وافعلال وافعيلال اذ اصل ماضيها افعلل وافعالل وتفعل الحين
هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن لم يعرف سبق علم

بالتفعل والاشهر في مصدر فعّل وفعال وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعّالة
ومفاعلة وتفعّل واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياسي اذ اصله قيتال
ولم يات في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوهما الا خلاف القياس
كالتفعلال والتفاعل **قوله** ويعمل عمل فعله ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا
يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف
الى المفعول واعماله باللام قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان
ش اعلم ان معنى المصدر عرض قائم بالغير في الوجه من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض
المصادر ما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الالة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك
الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ
على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معينا الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على
الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها فنقول اذا قصد
تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من
محله الذي يقوم به او زمان خاص غير الازمنة الثلاثة وما وقع عليه صيغ من هذا المصدر
الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في
الضرب او تغييرها مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او تغييرها مع الزيادة كيضرب
واضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما
قام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا
او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر
والمساء ونحوها او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند
المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور
بعدها مفعولا ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تبيين احد ازمنة الحدث
الثلاثة معينا مع تعيين لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على
احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان منها ذكره
اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ونضرب ولكنه لما كان الاغلب
ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب
ونحن بعد نضرب بدلالة الفعل عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل للقائم به الحدث صيغة
مختصة اعني المبني للفاعل ولما في اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فانه

الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فرفع كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء
تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امام الامير بالسوط او تاخر عنها كلها او عن بعضها
ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد
وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل ايضا يفيد كونه
اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع
في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه
به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر
ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم مما يحتاج الفعل
اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على انه يكون مصدره مسندا
الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شيء
في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم
على مقتضاه وكان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا
للطلب كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه
الفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه
وغيره وبغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فرعا عليه وانه
دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي كان بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل
فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر
واسم الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي فغرض الوضع على العقلي
وازال حكمه لان الوضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب فاعلا ولا
والمفعول وكذا اسم الفاعل وضع لفظه لذات مع الحدث دالا على الفاعل فلا يطلب لفظا اخر دالا عليه وكذا اسم
المفعول فانه وضع دالا على المفعول وكان حق هذه الاشياء ان لا تعمل الا في الفاعل والا في المفعول
لكنها لما شابهت الفعل عملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا
ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملها في جميع المواضع عمل الفعل والزم المسند اليه كالفعل وجوز
الاضمار فيهما كالفعل والفعل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وسيجيء ان اسمه
يتصل به غاية الاتصال وهو اضمار مستتر ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل
والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل

يحتاج الى تقدير السلم بالازم عمل الفعل والالزم مجي المسند اليه بعينه ولا يجوز الاضمار فيه واما اقترانه
للحال او الاستقبال فيختص باسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فكما مر في باب الاضافة
فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما
كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا بادنى مشابهة لطالبها وضعا اعني الفعل
يتحمل هذا القدر من المشابهة كما من فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب الا دنا كما في اسمي
الفاعل والمفعول ولاذان العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب
المصدر اقوى من طلبهما وقد مر شطر صالح منه هنا في باب الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر
انما ينتصب بالفعل اذا كان مقدرا بحرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا فانه
لا يصح اذا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا وضربته اضربا شعر ما ضربت ان ضربت
واما قولك اضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل الفعل
المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديره للمصدر بان والفعل لانه اذا
كان بمعنى الحال لا ان انه اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخل على الماضي
فانه يبقى معها على معنى المضي لكنه تقدروه بان دونه ما وكيف ان كان في الحال ايضا نحو ضربك
الان زيدا حسن لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ولتعذر تقديره بان والفعل وهم بعضهم
ان العمل حالا لا يستقيم تقديره اذا بان قوله ولا يتقدم معموله قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري
مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين
معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على انه امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة
وبعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما
معدودات منصوب اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع
بعض الصلة وابقاء البعض الا اصله دليل قرينة عليه فيكون كالمذكور كما في المفعول معه
هنا لما قالوا انا لا ارى منعا من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم
ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة وقال بلغ معه السعي
وفي نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول
بشيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه
بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف والشبه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل
فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله

بنعم

بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى بنعمة الله وجنس منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول
ان الله لما سكن لا يهينك بتركك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله
وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف
معنى يوسف في قوله تعالى يوم يستبشرون يوم خبر اسم الاشارة لان المراد بالتعقيب ويجوز ايضا الفصل بينه وبين
معموله بالاجنبي على هذا فلا يقدر الفعل كقوله تعالى اياما معدودات وكذا يجوز اعمال المضمر بقيام الدليل عليه
قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة فقد ذكرنا وتقدم في الضمير ترك الاضمار في المصدر بوجه قريب وهو انه
لو اضمر فيه المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع مع جملة المصدر مثنى ولا التبس حينئذ المثنى والمجموع
والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله لم يخل
بوجه فيه بعلامتي التثنية والجمع وهو مستثقل لعجز فاعله وهو يؤدي الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل
والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة
فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولعل مراده بقوله يجوز انه يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا
يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المصنف ذلك لانه التزامه كان في
الاضمار فيه اذا كان لغا لا يستقيم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
ولقائل ان يمنع القياس لان القياس ليس الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته
الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له
جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد يدوم من حيث العقل لانه محله الذي يقوم به
وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة في
المصدر وفي اسم الفاعل ويجي الكلام فيه في اسم الفاعل دليل في قسم اقسام المصدر في العمل المنون كما
بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه الفاعل اذا كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد
شبها بالفعل واما يضاف الى المفعول اذا اقامت القرينة على كونه مفعولا لما يلحق تابع له منصوب محلا
على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم الحجي الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
لعينيك من ماء الشؤون وكيف او القرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يوقع على بفعل يبنى
للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل الخبز اي ان اكل الخبز فحقه الاضافة
اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما اعجبني المجيء وربما يرفع نحو اعجبني اكل الخبز
النفي فاذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا
قوله واعماله باللام قليل واعلم ان استعماله المعرف ودخول اللام عليه ينافي تقدير المصدر العامل به وهو الحرف
المصدري وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة والداخل على الفعل واما اللام التي

في الصفة المشبهة فلم تضعف لانّ عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قبل ولم يأت
في القرآن شيء من المصادر باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل جاء معدّى بحرف الجرّ نحو قوله تعالى
لا يحبّ الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل
والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء بالجهر
ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اي الا جهر من ظلم وس والخليل جوّزا اعمال المصدر
المعرّف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه * يخال الفرار يراخي الاجل * وقوله لقد علمت
اولى المغيرة انني * كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا * فينبغي على هذا ان يجوز اعجبني الضرب
زيد على انّ الكاف مفعول والمبرد منعه قال لاستحالة الاسمية فيه وقال في قوله اعداءه اي يخال اعداءه
قال لا يكون منصوبا بالمصدر لكن مقدّرا اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه ويضعّف المصدر لقوة القرينة
الدالّة عليه قوله فان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لا للمذكور
من نحو قوله في المفعول المطلق ان من الفعل سواء كان ذلك الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار وامّا ان
كان واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فيجيء في ذلك المفعول المطلق لا يكون
بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان بدلا لم يقدر الفعل قبله كما مرّ في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون
بدلا من الفعل اذا صار اسم فعل كما مرّ وانما يقال البدل من الفعل مجازا اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه
بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا
لازما فعند س ان الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربا زيدا اي اضرب زيدا ضربا
فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالفعل لا انه بدل من الفعل وهو دليل لكونه كالفعل الممتنع استعمال
الفعل معه وذهب الاخفش الى ان العامل كما ذكرنا في المفعول المطلق وقال السيرافي العامل هو الفعل المقدّر
فعلى مذهبه يجيء تقديم المنصوب على المصدر لان العامل الفعل المقدّر وهو المانع من تقديم المعمول
غيره على ما قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا بمعنى اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا
للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا من [illegible]
هل هو العامل او الفعل فهو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل في كليهما اذ المصدر ليس قائما مقام الفعل
حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى
الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال دون غيره من الوصف ثم الاتباع على العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وايضا بالحمل اذا لم تحمل على
اللفظ الظاهر كما مر في باب الاستثناء وحمل التوابع على المحل جوزه ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان
الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيها [illegible] هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان

بخلاف

بخلاف البدل فانه من جملة اخرى والعامل فيه مثل العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال
الاندلسي الظاهر من كلام س منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر الا بايهم
الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا انما نقلا ومنويا من جنس ذلك المضاف ويجوز حذف فاعل المصدر
لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره س هو الحق لانه انما يترك اللفظ هاهنا الى المقدّر اذا كان المقدّر
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف واذا نعت المجرور على
الظاهر كما مر في قوله ع طلب المعقب حقه المظلوم * انما ارتفع المظلوم فيه لكونه فاعلا حقيقة اي
غلبة المظلوم بالحق ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر
مزيدا فيه الميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله
اكفرا بعد رد الموت عني * وبعد عطائك المائة الرتاعا * اي اعطائك والعطاء في الاصل
اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور اي غائر وبمعنى اسم المفعول
كقوله ع دار لسعدى اذ من هواكا * فيستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع اعتبارا بالاصل
ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا بحذف المضاف اي ماء ذو غور ومن ذات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكماله فيه

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر ش قوله ما اشتق
من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان س يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على
انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقائم هو الحدث
قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان المجهول امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة المشبهة
ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان ومبتعد منه ومجتمع
معه فان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله
بمعنى الحدوث تخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد
الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى وضائق
به صدرك في ضيق وهذا مطّرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل
اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومنخوز وعذرة [illegible] لقصد الاستمرار
عارض ووضعه على الحدوث كما في قولك الله تعالى كان عالما وزيد صائم النهار وقائم الليل قوله

الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو الخرج واستخرج قال المص وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وفيما
قال نظر لان ليس الغرض بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم
ما فعل الشيء فيدخل فيه المفعل والمنفعل والمفتعل بمعنى الذي فعل الشيء حقيقة لا اسم المفعل
بلى لو قال اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان
الاغلب فيما بني له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمستخرج لكان وجها **قوله**
ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومنشعبه الرباعي يكون الجميع
بوزن مضارعها المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في
المضارع مكسورا كالمتدحرج ومتضارب ومتكبر بكسر ميم مفعل اتباعا للعين وبضم عينه اتباعا للميم
قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس
فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على بعض التأويلات وقد استغني
عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج
اي افلس فهو ملفج قال وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي
مرضية والاولى ان يكون على النسب كتامر ولابن اذ لم يثبت ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب
ما لا فعل له كتامر بل يجيء ايضا كثير مما منه الفعل بمعنى النسب اسم الفاعل في اللفظ ولذا
قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتيا اي آتيا والاولى ان يكون من اتيت
الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعد ربك مفعولا **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة وما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي فان كان له معمول آخر
فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيدا امس
استوى الجميع **ش** انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة
لانه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط الحال والاستقبال ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه
اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه [illegible] مستمرا **قوله** والاعتماد على صاحبه اعلم ان
اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء
كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما به
كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا تقتضي لا فاعلا ولا مفعولا
فاشترط للعمل ما تقويهما بذكر ما وضعا له اعني ما جنيا اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات
مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه فذكر قبله ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب

الآلة

الآلة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدث فما يخصصه
بانيتها قبل واما وقوعها بعد حرف همزة النفي وما في الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ
اما في الحال نحو زيد ضارب اخوه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننت زيدا ضاربا اخواه وان زيدا
ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك
هو حال كونه خبر المبتدأ وحالا ايضا معتمدا على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فانه
يجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة **قوله**
او الهمزة وما الاولى كما قال المص وحرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل هل ضارب الزيدان ولا ضارب
اخواك ولا مضروب اخواك وان ضاربا زيدا او انه قائم ابوك وقد يكون النفي غير ظاهر نحو قل
قائم الزيدان وينوي الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على
شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدأ **قوله** فان كان للماضي وجبت الاضافة
معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون
اضافته معنوية فهذا ضارب زيد امس [illegible] ولا ينصب مفعولا نحو ضارب امس ويرفع مع كونه
ماضيا كما تقرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما
رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال
سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وهذا ظان زيدا امس كريما قال تعالى جاعل
الليل سكنا قال السيرافي الاجود هنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني بضرورة حيث
لم يمكن اضافته الا الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى
الفعل ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في
موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل
مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله
في الفاعل ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى
الماضي قال الاندلسي يرد على الفارسي انه لا يتم ذلك في مثل هذا ظان زيدا امس قائما لانه يلزم حذف
احد مفعولي ظانه وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال
القلوب ويضعف مذهب السيرافي في قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار هنا الى نصب
عمرا لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله تعالى وكلبهم
باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كأنك
موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن ولا يريد بذلك ان اللفظ الذي

ذا الظرف زمان محكي لانه على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود منه حكاية الحال
حكاية المعاني لا كما شرح لا الالفاظ كما لجار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا في الفعل
الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فآخذ السيف
فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته معنوية فيتعرف اذا اضيف الى المعرفة
نحو مررت بزيد ضاربنا امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة
قوله فان دخل اللام استوى الجميع اي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال قال ابو علي في كتاب الشعر
والرماني ان اسم الفاعل اذا دخله اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد
كلامهم عاملا الا ومعناه المضي ولعل ذلك لان اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فيتوسل بالجيء اعماله
بمعناه باللام واصل لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل
الاندلسي عن ابي علي ولم يصرح بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب زيدا فمعنى تفسيره بذلك
اذا عمل بمعنى الماضي اولى بجواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجرد يعمل بمعناهما وجوز
المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي والحال والاستقبال واستدلوا بقوله • فبت والهم تغشاني طوارقه •
من خوف رحلة بين الظاعنين غدا • ويحتمل انتصاب غدا برحلة وببين والظاعنين والاستدلال
بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منهما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل ذو اللام مطلقا
لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول لا انه مفعول
كما في زيد الحسن الوجه وضعفه ما قال النحاة ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر له
ولما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصولة كما مر فلو وصلت لتخلص والام في الحقيقة عمل فعلا [illegible]
المرتفع لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به بانفسهما ان يعديا باللام نحو انا ضارب لزيد ويعجبني
ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعدى الفعل باللام اذا تقدم المنصوب عليه
كقوله تعالى للرؤيا تعبرون وتقول لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لان اداء التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعدم ما كان من نحو علم وعرف ودري وجهل الباء نحو علمت به لجواز
زيادتهما مع افعالها ايضا كما يجيء قوله وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر
مثله والمثنى والمجموع مثله ش ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهي التي الامر فيها محولة
اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي مقصدا للمبالغة قال • فيا لرزام رشحوا بي مقدما • الى الموت
خواضا اليها الكرائبا • وفي كلامهم اما العسل فانا شراب وقال فيه • ضروب بنصل السيف
سوق سمانها • اذا عدموا زادا فانك عاقر • ومن امثلتهم منحار ومنعال وضعف ابن خروف عمل مفعال

ودراك من احتش وادرك وقال • شمر بها وبيه لبل لبا الحز ورغا ميص لقتبات الغبور لاتقم
جمع مفعول من لعاف قال سيبويه تس ناعل الا انه حول الى فعيل او فعل عمل ايضا وانشد • حتى شاها كليل
موهنا عمل • باتت طرابا وبات الليل لم ينم • وكليل مبالغة كال يعني البرق وشاها اي ساقها
والضمير للابل ومنع ذلك غيره وقالوا ان موهنا ظرف لشاها لا لكليل لان كليل لازم ولو كان لكليل
ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر لسيبويه بان كليلا بمعنى مكل فهو متعد
مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك فيفعل اذا مبالغة مفعل فلا استدلال بالمحتمل ولا
اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله • حذر امورا لا تخاف وآمن • ما ليس منجيه من الاقدار
وسمعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن الاصمعي ان سيبويه سالني عن شاهد في تعدي فعل
فعملت له هذا البيت اما الذي يكون فعيل وفعل ما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وفطن
وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ ليسا من ابنية المبالغة الا في الصفة المشبهة وقد يجيء فعيل مبالغة
مفعل كقوله تعالى عذاب اليم على راي وقوله • امن ريحانة الداعي السميع • يؤرقني واصحابي هجوع
واما الفعيل بمعنى المفاعل كالجليس والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين انه
لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل فاذا جاء بعدها
منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تنقص عن الصفة المشبهة في
مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط في الصفة المشبهة
وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل فالابيات المتقدمة ظاهر في كونها للاطلاق المفيد
للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها ايضا كافرادها قال • ثم زادوا انهم في قومهم
غفر ذنبهم غير فخر • وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل وسيبويه
وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى والمجموع
السالم فظاهر لبقاء صيغة المفرد التي بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع
الواحد قال • ممن حملن به وهن عواقد • حبك النطاق فشب غير مهبل • قوله ويجوز حذف النون
مع العمل والتعريف تخفيفا ش يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله • الحافظو عورة
العشيرة لا • ياتيهم من ورائهم وكف • وذلك لان اللام موصولة فتطول الصلة بنصب المفعول
فخفف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله • ابني كليب ان عمي اللذا • قتلا الملوك
وفككا الاغلالا • وقال • وان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد
واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فلا خلاف فيه ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان

يكونا مستغربين والمصغر والموصوف لا نهما التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل وعلى تخريجه التثنية
والجمع وجوّز بعضهم عمل المصغّر والموصوف قياساً على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا وأما قولهم
أنا مرتحل فسويرٌ فرسخاً فإنما جاز لكون المعمول ظرفاً ويكفيه رائحة الفعل واعلم أنه قد جاء في
الشعر فصل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول عنه بظرف قال ◦ وكرّار خلف المحجرين جواده
إذا لم يحام دون أنثى حليله ◦ الحكر أن جا دونه وقد شذ أيضاً الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم
عمرو وكان حقه في الأصل ... ولولا ذلك ... شرط ... فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل فإن كان
بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد أمس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملاً على اللفظ والنصب جائز لكن
بإضمار فعل بغير لفظ اسم الفاعل لأن اسم الفاعل ... ضعيف ولا يكون حملاً على المحل إذ لا محل
ليوافق المفسر ... أن يكون هنا ... خلافاً ... هذا ضارب زيد أمس وعمرو غداً وإن كان بمعنى الحال
أو الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ أولى ... هنا الخلاف في أن النصب حملاً على المحل أو
بعامل مقدر فإن كان بعامل مقدر كما هو مذهب ... ناصب ... اسم الفاعل ... تقدير الفعل ...
المعتد الظاهر وأنشد ◦ هل أنت باعث دينار لحاجتنا ◦ أو عبد رب أخا عون بن مخراق ◦

اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج وأمره
في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهماً ش قوله وقع عليه يعني وقع عليه أو
جرى مجرى الواقع عليه ليدخل نحو أوجدته ضرباً فهو موجد وعلى ... فهو معلوم
وسمي اسم المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر إذ المراد المفعول به يقال فعلت به
الضرب أي أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعاً فاستتر لأن الجار والمجرور كان
مفعول ما لم يسم فاعله وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب
فهو مضروب لكنهم لما أداهم ... في باب أفعل إلى ... تغيير ... وغيّروا
الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم ... على ... وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه
لكنه ليس ... في موضع الزيادة ولا الحركات في ... كما ترى ... فهو ناصر وحميد ... ففي
اسم الفاعل ... كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات ... بزيادة ... الميم
... وهو مستثقل ... مفعول ...
... في الأشباع كقوله ...
... وصيغته من ... على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل ... ما
قبل الآخر كما في مضارعه ... المبني للمفعول ... فهو

مضعوف

مضعوف أي جعلته مضاعفاً قوله وأمره في العمل والاشتراط أي يعني أن حاله في عمل عمل فعله أي
المضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمل عمل فعله الذي هو المبني للفاعل وحاله في اشتراط
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه وحرف الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لإعادته
فلا يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان كما بيّن في باب الإضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط
الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراطه ...
فإن كان الفعل متعدياً بنفسه بني اسم المفعول منه بلا قيد نحو مخرج كما مر في باب المفعول به وإن كان لازماً فإن
لم يتعد بحرف جر لم يبن اسم المفعول منه كما لم يبن الفعل المبني للمفعول منه إذ لا مسند إليه لأن المسند
لا يقال المذهوب كما لا يقال ذُهب وإن تعدى إلى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسنداً إلى ذلك
الجار والمجرور نحو سرت إلى البلد فهو مسير إليه وكذا في مصدر حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف
الجر نحو رميت عن القوس فهي مرمي عنها والمرمي هو السهم ومنه قولهم اسم المفعول أي المفعول به وكذا المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وإن أسند إلى الزمان أو الظرف فلا يطلق عليه اسم المفعول نحو سير اليوم فرسخاً
فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وإن أسند إلى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا يقال في ضُرِب
شديداً الضرب الشديد مضروب ثم إن اسم المفعول إذا أضيف إلى ما هو مفعول به سواء كان مفعول
لم يسم فاعله كمضروب الغلام أو لا نحو زيد معطى درهم غلامه أي معطى درهماً غلامه فإضافته غير حقيقية
لأنه مضاف إلى معموله والذي يضيفه إلى معموله فإضافته حقيقية سواء كان المضاف إليه فاعلاً في ...
المعنى نحو زيد مضروب عمرو ولا ... الحسين رضي الله عنه قتيل الطف ... قال

الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت ش قوله من فعل أي مصدر قوله لازم يخرج
اسم الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كمعدول عنه
واسم الزمان والمكان والآلة قوله على معنى الثبوت أي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم
وقاعد فإنه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر وشازب وطالق
وإن كان بمعنى الثبوت لأنه في الأصل للحدوث وذلك أن صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا
المرجح تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي أرى أنه
الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة
لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما وليس معنى حسن في الوضع إلا ذو حسن
سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين فهو حقيقة في القدر
المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض ولم
يجز نفيه في جميع الأزمنة لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع

اسم المفعول

الصفة المشبهة

الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن
فتخلص بخطوته في الاستمرار ليس وضعيا **قوله** وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع
كحسن وصعب وشديد ويدل على فعلها **ش** صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم
المفعول وتجيء في مقدمة التصريف وذو جات من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض
وابرص واعور على افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغتها الفعل وان كانت للحال
والاستقبال واسم الفعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة
ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مشتقا الى المصدر فحسن بمعنى ذو حسن كما ان
اسم الفاعل مضروب الحدث المشتق هو منه فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من جهة
الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها
صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل
لان اصل استعماله ان يكون بمن وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يعتد بان
تثنيتها وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان
والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل
سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتم انها حاصلة في افعل التفضيل الذي ليس بمن اسم
الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول
فاطول افعل بمعنى طائل المبني من المغالبة لا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة قلت
اولى ما قيل ان باب المغالبة ليس بقياسي مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل ثم
ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعديه الا فعل الى المفعول
او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا
اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا
يتعدى افعل التفضيل الى المفعول لان بنائه لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلنا
انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة وليس معنى اطول من القوم ذو طول
اي ذو غلبة بالطول بل معناه ذو زيادة في الطول من سائر القوم بعد ما شاركتهم فيه وتحا
تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه وقال الاعلم لم يعمل الا في المصدر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل لما امكن تقديرها بفعل من نفيد فائدته فتعمل
عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل بمعنى يفيد فائدته ويقوم مقامه فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته
تلك الجهة [illegible] **قوله** وتعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة لانها موضوعة على معنى

الاطلاق

الاطلاق ولهذا الاعتماد على احد الاشياء الخمسة ولا تبنيه لما ذكرنا في اسم الفاعل والمفعول اولى الضعف **قوله**
وتنقسم مسائلها الى ان تكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور فصارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه
ثلاث وكذلك الحسن الوجه وجه الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن
وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن
وما لا ضمير فيه قبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف فيؤنث وتثنى وتجمع
واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين مثل الصفة في ذلك **ش** اعلم ان الصفة المشبهة اما ان تكون
باللام او مجردة عنه وهذه قسمة حاصرة ولم يتم بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب
الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام هنا في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها الذي
بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا منهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام
الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم المعمول في كل واحد من الاقسام
الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها
بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه
تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه
المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى
ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه
والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانه لم تفد الاضافة تخفيفا والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما
قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل
الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن
الي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما كالحسن الوجه ولم تحصل باضافة
الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه
باق ولم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل
في الصفة فيجوز عنده لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعتين
ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام واما امتناعه
مع حصول التخفيف فيه بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب بها
التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فلا يكون مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا هنا

بخلاف الحسنة فلا اشكال اذ لا تكون حينئذ مما نحن فيه وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه
ومسائلها تسع تختلف فيه وهي ان تكون الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف نحو حسن وجهه فمن جميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيين
يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على الاصل المحتاج
اليه وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة
ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير المستغنى عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها
بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها ابن بابشاذ مستندا
بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في
المعنى وذلك غاية منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قاله ان لا تضاف الصفة الى ما
هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى
مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يتنكر في الظاهر وان
اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن وكأنك قلت حسن الحسن
نفسه وذلك قبيح فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحد امه
وعبد بطنه وحصن بلده وطبيب مصره ويجوز ايضا مع ذلك من الاستدلال على صحتها في الشعر قول
الشماخ: اقامت على ربعيهما جارتا صفا * كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما * وقال المبرد بل الضمير في
مصطلاهما للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما جمعا
باعتبار ما حولهما كقوله * دوائر [illegible] ونستطارا * فالالف في تستطارا راجع الى [illegible] فانه بمعنى
[illegible] فكأنه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا نحو
زيد حسن الغلام قبيح فعله اي فعل الغلام وفيه ان مصطلى الاعالي تحت الاعالي وهو الموضع اصابته النار
لكن الاصل الجوابين اعلال كميت ما بينه جونتان اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه
ومن المسائل المذكورة مسالتان الاخريان قبيحتان عند النحاة تستحسنهما العامة وهما الحسن وجهه
وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة انما كان من غير
التشبيه بالمفعول مع كونه في المعنى فاعلا لكيلا يكون في صورة المفعول فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك
لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع به في المعنى كما
في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه فكأنه اضافة الشيء الى نفسه فهي مستقبحة
في المحضة وعلى هذا الغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى

الاكثر حيا لان الضارب غيره في المثال المذكور فاذا اضيف اليه بعد نصبه كان كاضافة الشيء الى
الاجنبي فنصب معمول الصفة اذ الاصل ترك الجر كما لا يكون الحسن وجهه بالجر مستغنيا كان للقبيح التي امتناع
نصبه ايضا والمراد بحسن وجهه بالجر الا في الشعر لا في القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا
في الشعر اذ هو بتقييد الجر والجواز مقصود ابدا ثم كانهم جوزوها على قبح في السعة ايضا لظهور النصب فيها كما
على الاستواء الجواز في الاضافة والاعالية الظهور فتبين في الحمى [illegible] كان قبله منصوبا قال انعتها
ابنين [illegible] كتم القرى وابقة شرابتها * ثم اعلم ان الاصل من المسائل المتالية الحسن وجهه
وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان لكثرتهما في الاستعمال وانما كانتا اصليتين لان الوجه
في المعنى لاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلابد من الضمير في متعلق الصفة اذ لا يخلو الصفة من كل
ولحذف منها نوعا حسنا استعمالهما في القياس لكثرة الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه
وحسن الوجه بالجر على الاضافة واما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلان القصد المبالغة في
وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا ثم تفصيلا ليكون اتيانا اوقع في
النفس لان الابهام ثم التفسير [illegible] في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف
الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما حسن الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه
احدهما في الصفة والاخرى في محلها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا في المعمول وفيهما معا نرى التعريف الوجه
باللام التي هي الخصوص للضمير بها اعادة لاصله في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما
الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى
الصفة قولك هند حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجه والزيدون حسنوا الوجه [illegible] هل
العلامات في الصفة الا ضمائر مستترة الا في الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز
اسناد الصفة الى ضمير الحسب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على الحسب [illegible]
او حالا [illegible] المعنى [illegible] على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه
فانه يتصف بحسن وجهه او لا نحو زيد غليظ الشفتين اي قبيح فانه لم يجر في اللفظ على السبب نحو زيد
وجهه حسن او جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود
غلام الاخ وزيد ابيض النور وزيد ايضا [illegible] الا انه لا يعني الحبيب الا انه صاحب [illegible] تتصف بالوصف
المذكور فيجوز ان يجعل صفة سببية كصفة نفسه فيضمر فيها ضميره اذ لا تدل الصفة السببية على
صفة نفسه بل [illegible] الصفة في نحو زيد ابيض غلامه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب نور
كذا قلت معنى صاحبه منهم من كون نور سبب زيد ليس صفة السبب وانما حسن جبان الكلب
لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال * الحر ابا والعم كلبا * ومسالة القبيحة ولا في [illegible] الحسن

وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الا عدم مطابقة المعمول لاصله في التعريف والرابع مسائل قبيحة تجيء لامر قد اليها منها في حال السعة وهي الحسنُ وجهُهُ وحسنٌ وجهُهُ والحسنُ الوجهِ وحسنُ الوجهِ برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وعن بعض الجار مع المجرور قليل اي وجهه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدل من الضمير المستكن في الصفة قال في قوله تعالى مفتحة لهم الابواب وهذا لعلل اللام بالعلم لا يصير له المعنى وبدل الاشتمال لا يخلو من ضمير المبدل منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لها في لهاة الغيث والبرد نبذه مالوجه باقي على الناطلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسالتان فيهما وجه لكن قل استعمالهما لاستكان في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنها فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما استنكارها فلنصبها هو فاعل حقيقة لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميز كما مر في بابه وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه حسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما ومسالتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم فالمجموع ثماني عشرة مسالة ولنا ان نعلل استقباح الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما اسكن ضمير السبب في غير السبب لما ذكرنا من الاستخلاف جرى على السبب واستلزامها الصفة في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة لحصول الفاعل الضمير المستكن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا وجر للاضافة ولزوال المانع من الاضافة الى السبب اي المانع انما كان ضعفه كما ذكرنا فلا استكن ضمير السبب في الصفة استقبح تجنيه في السبب ايضا لانه انما كان يحتاج اليه في السبب ليتبين كونه سببا واما والضمير في الصفة دال على السببية فلم تنصرف الى الدلالة بصفة على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به كان قبيحا والتي نحو زيد حسن غلامه كذا لان الضمير فيها رب ليس له الا وصفة سببه على صفة نفسه فاشهر فالقبح في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية كما ذكرنا امتناعها قوله والضمير على التفسير المنبو اي هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها الكلام في انه مرفوع الحسن والاحسن والتبيع من سبية على الضمير مقدما عند تتبين ان الضمير والضميران والمجرد عن الضمير قال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فقط

ظاهر ابو زيد نحو وجهه او الوجه وان كان في الصفة فذلك اذا لم يرفع ظاهرا فيوحد بعينه وتانيثه للضمير ويثنى ويجمع لتثنيته وجمعه كان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراده وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف بها او الى المضاف اليه بالا كانما ابلغ نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوزدت وكذا حكم المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابي غلامه وكذا الوزدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب الجيب منها وبرجل حسن وجه يصون وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو برجل حسن وجه غلام وحسن وجه ابي غلام وكذا الوزدت قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين الخ يعني اسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاسع النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي والمضارع او الاطلاق فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فلذا جاز فيه معمولها الرفع وجاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة مسالة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول او جره اذا كان يحصل لصاحبها المتقدم وصف باتصاف موضعها بمعمولها كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم الاب الم على المعمول ولا مضروب بطول الداخ ولا مضروب ماء الخ هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا او معطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يلتبس بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فان المفعول الحقيقي لا يشتبه المنصوب والمجرور بهما وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يجز عند ابي علي نصب الفاعل ويجوز اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو مررت بقاع عرفج كله اي خشن الوجه فيجيء فيها المسائل المذكورة وهو قليل قيل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي فقط وليس الكلام هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا كان في معمولها ضمير صاحبها نحو برجل الحسب في داره نوما اذا اعتمدت على حرف النفي والاستفهام نحو احسن الزيدان وما قبيح الزيدون

لانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه وما اخبر ما رايت ثم الجارية لا حسن وجهها بجر الوجه او نصبه
حسنا وجهها فان وجهها وان لم يكن سببا للزيد الا انه سبب الجارية التي هي سببه فجاز تخلل الصفة
المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبه لان الضمير الذي اضيف وجه اليه راجع الى الجارية
التي هي ايضا في الضمير الموصوف فكانه قيل ما رايت حسنا وجه جاريته فهو محمول على المعنى كقولك
برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلامها لا قاعد ومن هذا الباب عند البصريين ما سمعلوه
كامرار [illegible] جونتا مصطلاهما اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاختصار حذف الضمير الذي
اضيف اليه عالي واستتر في جونه فصار جونتا وادخل اللام في اعالي ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة
ثم اقام موضع الاعالي الضمير الراجع اليه المتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين عنده
اذ انه باب حسن وجهه بالاضافة لانه حذف الضمير ههنا من وجهه كما حذفته من اعاليهما **افعل**
التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره **ش** فتنتقض بنحو طائل وفاضل وغالب
ولو احترز عن مثله بان قال من فعل الموصوف بزيادة على غيره بجزائه في الفعل المشتق منه لا ينتقض
بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره ولا الى الصيغة هو المبني على الفعل لزيادة صاحبه على غيره
في الفعل الذي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف
لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس **قال** وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن البناء وليس بلون
ولا عيب لانهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس فانه تصدق غيره تفضل اليه اشد غيره مثل
هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشهر واشغل
ش شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد ليجا منه فعل تام غير لون ولا عيب متصرف قابل لمعناه
للكثرة نقولنا جاء منه فعل احتراز عما يجيء [illegible] فانه لم يثبت وتلم الحنك المتنابين
اي اكلهما اشتقاقا لحنك وانه شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحنا ثم لم يستعمل منه فعل على ما قال
وقال الجوهري ابل يابل بالفتح نكس ينكس نكاسة اذا قام لمصلحة الابل وهو افرس من غيره
من الفروسية ولم يستعمل منه ايضا فعل وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه
لا يقال اكون منه خبرا كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما تم بعضهم وانه
موضوع التفضيل في الحدث والحدث داله الفعل المصدر ايضا كما سيجيء في بابها فلا فتنع والفعل ليس له ان يقال
هو اكون منك منطلقا وما ليس منه غنيا [illegible] وقولنا غير لازم النفي احتراز عن نحو ما
نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لانه غير مستعمل في الاثبات [illegible] انبس [illegible]
الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفعل في التكلم وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وعسى وليس
اذ لا يقال انعم وابأس واعسى وقولنا قابل لمعناه للكثرة احتراز عن نحو مات وفني وطلعت فانه لا يقال اموت

اليوم

اليوم غير مبين اسس ونحوه [illegible] عن مطلق العيوب الظاهرة كالعور والعمى **قوله** ثلاثي احتراز
من الرباعي نحو دحرج **قوله** مجرد احتراز عن الثلاثي ذي زيادة نحو اخرج وعلّم وانطلق واستخرج
ونحوها **قوله** ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج
لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد
فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج
ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس اخرج من خرج وكذا
في غيره من المشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل الا افعل وانما اقتصر على الخمسة لان **قوله**
وليس بلون ولا عيب صفة لثلاثي **قوله** لان منهما افعل لغيره يعني ان الام يبنى من الالوان والعيوب
لانه جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد
الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى انه اشد في السواد وهذا التعليل انما
يتبين ان افعل الصفة متقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم
بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو الطبع وينبغي ان يقال ان
الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن
واهوج والخرص والقوا شكس وانجى العجم وانوك مع ان بعضها يجيء منها افعل الغير التفضيل ايضا
كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء والخرق وخرقاء والعجم وعجماء وانوك ونوكاء
فلا يليق ايضا تعليله بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب
الظاهرة دون الباطنة لان الالوان باقيا فيها على افعل وافعال كما يقال اسود واسواد
واصفر واصفار وما جاء من الثلاثي قليل واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها [illegible]
[illegible] من غيره كاحول واعور [illegible]
على الحول والعور وما لم يجيء منه افعل وافعال كالبخر والقعم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضهما
يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع والجواز [illegible]
بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض شاذ لانهما اصل الالوان قال ابيض من اخت بني اباض
وقال لانت اسود في عيني من الظلم وهذا عند البصريين شاذ **قوله** فان قصد غيره يعني قصد
التفضيل من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي غير الزيادة والرباعي والالوان
والعيوب الظاهرة يبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه [illegible] كثرة او غيره على حسب غرضك
الذي تقصد ثم تؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز لتحقق معنى
التمييز عن النسبة فيها نحو افتح عورا واشد بياضا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك

قوله [illegible]

وعند سيبويه هو قياس من باب أفعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو أعطاهم للدينار
وأولاهم للمعروف وأنت أكرم لي من فلان ويجوز لقلة التغيير لأنك تحذف الهمزة وترده إلى الثلاثي ثم تبني
منه أفعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن
المبرد والأخفش جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل وغيرهما
قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه بخلاف أفعل قوله وقياسه للفاعل يعني
قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كأضرب أي أضرب أكثر ضربا من سائر الضاربين
ولا يقال أضرب بمعنى مضروب أكثر مضروبية من سائر المضروبين وإنما كان القياس في الفاعل
دون المفعول لأنهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده وأما سائر الألفاظ
المشتركة فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فلابد من جعلها في أحدهما الظهور وفي الآخر فجعلوه
في الفاعل قياسا لكونه أكثر من المفعول إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب ولا ينعكس وإنما قلنا في الأغلب
لاحتمال العين نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع أنه أكثر بلا معنى
التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول أيضا على غير قياس نحو
أعذر وألوم وأشهر وأشغل أي أكثر معذورية وملومية ومشهورية ومشغولية ومنه أعني
في قوله من وهم لنا أنزاعني قوله ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه مضافا أو بمن أو معرفا باللام فإذا
أضيف إليه فله معنيان أحدهما وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أضيف إليه ويشترط أن يكون
منهم نحو زيد أفضل الناس وليس يوسف أحسن إخوته والثاني أن يقصد زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح نحو يوسف أحسن إخوته ويجوز في الأول الإفراد والمطابقة لمن هو له وأما الثاني والمعرف
باللام فلابد من المطابقة فيهما والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل إلا
أن يعلم ش اعلم أنه يلزم استعمال أفعل التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا
يجتمع اثنان منها إلا نادرا وإنما لم يخل عن الجميع لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والإضافة
يذكر المفضل عليه ظاهرا وأما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لأنه إشارة باللام إلى معين مذكور قبل لفظا
أو حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فتكون اللام إشارة إلى أفضل المذكور المفضل عليه كما إذا
طلب شخص أفضل من زيد قلت عمرو هو الأفضل أي ذلك الأفضل أي الشخص الذي قلنا إنه أفضل
من زيد فعلى هذا لا يجوز أن تكون اللام في أفعل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعهد لئلا
يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود
من وضعه وإذا علم المفضول جاز حذفه غالبا إن كان أفعل خبرا كما يقال أنت أسن أم أنا فتجيب
بقولك أنا أسن ومنه قوله تعالى الله أكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول

وقد يستعمل

وقوله يستعمل أيتنا للموت أدنى إذا دانيت لي الأسل الحرارا ويجوز أنه يقال في مثل هذه
المواضع أن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شيء وأعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون
أفعل غير منصرف فاستبشع ذلك وأما في نحو ما ذكرنا فقصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز أنه
يقال الله أكبر مجرده عن دعائه أي أكبر من كل شيء ويقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل أفضل
في جواب من قال ما جاءك رجل أفضل من زيد كأنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال
كأنه حذف بعضه أكثر واعلم أنه لا يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لأن كل واحد منها يغني عن الآخر في إفادة ذكر
المفضول كما ذكرنا ولأنها من حيث المعنى الآخر إذ لا ذكر الآخر إذ ذكر أحدهما لغوا وأما قوله ولست
بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض أي لست من بينهم بالأكثر
حصى وهذا كما تقول مثلا أريد شخصا من قريش أفضل من عيسى فيقال محمد الأفضل من قريش أفضل
من عيسى من بني قريش ويجوز أن يحكم بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ونحن نهلهلا
والخير منه زهير أمه ذرأت الذلول ويجوز في البيتين على ما قيل أن يتعلق أفعل آخرهما أي من اللام
يتعلق بمحذوف أي بالأكثر أكثر منهم والخير خير منه ولا يمتنع اجتماع الإضافة ومن التفضيلية إذا لم يكن
المضاف إليه مفضلا عليه كما تقول زيد أفضل البصرة من كل فاضل فإضافته إلى البصرة للتوضيح كما تقول
شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب أفعل مفضل على غيره مطلقا فأغنى
ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى إما تحقيقا
كما في زيد أحسن من عمرو أو تقديرا كقول أمير المؤمنين علي عليه السلام لأن أصوم يوما من شعبان
أحب إلي من أن أفطر يوما من رمضان لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند
المخالف فقدره رضي الله عنه محبوبا إلى نفسه أيضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكأنه قال هب أنه محبوب
عندي أيضا أليس صوم من شعبان أحب منه وقال عليه السلام اللهم أبدلني بهم خيرا منهم أي في اعتقادهم
فإنه لم يكن فيهم خير وأبدلهم بي شرا مني أي في اعتقادهم أيضا وإلا فلم يكن فيه صلى الله عليه وسلم شر ومثله قوله
تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كأنهم لما اختاروا موجب النار اختاروا لها من قيل في التهكم
أنت أعلم من الحمار فكأنك قلت إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان
الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار والمعنى قولهم أنا أكبر من الشعر
وأنت أعظم من أن تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد
بعدهما عن الشعر والقول وأفعل التفضيل يفيد تبعيد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه في
مثله ليست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك بنت منه تعلقت بأفعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن
بلا تفضيل فمعنى قولك أنت أعز علي من أن أضربك أي بائن في العزة علي من أن أضربك فقط من تلك الحيثية

بمناسبة في نهج البلاغة

في نهج البلاغة ومن خطبة له عليه السلام وقد تواترت عليه الأخبار باستيلاء أصحاب معاوية على البلاد وقدم عليه عاملاه ... اللهم إني قد مللتهم وملوني وسئمتهم وسئموني فأبدلني بهم خيرا منهم وأبدلهم بي شرا مني

وأما جواز الاولى من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بتقريب من هذا المعنى الذي نحن فيه انك اذا
قلت زيد افضل من عمرو فمعناه تجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو ففي ما نحن فيه كان التفضيلية الا في
معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين علي عليه السلام ولحي عاتبك من نزول البلاء حين لي والتقصي
في قولك اصدقته او فيض ان تكذبها وتغررك اي تجاوزه من فرط صدقها اصدقها الكذب
ويجيء بلي من التفضيلية افعل الذي من تمام معناه او يلي معموله قال فلما رأينا النهي لحج ساعة
للصواب من ربطنا بحسبهم وقد يفصل بينهما بلو وبعضها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس
وقد تتقدم عليه في الشعر كقوله واستنزل الزبار قسرا وهي من عقاب لوح الجو اعلى منتمى
ويلزم ذلك اذا كان المفضول اسم استفهام نحو ممن انت اعلم زيد او مضافا اليه نحو من غلام ايهم اكرم انت
قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه اما كان هذا
الكون او يضع افعل التفضيل الشيء على غيره الا الذي ذكر المفضول وليس فيه على من اضيف اليه بل من جهة
لانه مفضل عليها سواه من جملة ما اضيف اليه وليس منفصلا على كل ما اضيف اليه وكيف يكون وهو من تلك
الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه وقد تكلم في دفع هذه الشبهة انه قصد بالذي يكون في الناس في قولك زيد
افضل الناس لزم التفضيل عليه منهم بل الغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس شيء الا انه
يحتاج لحصول هذا الغرض الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكر الكلام بعد هذا
وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع
الا بعد الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء آخر
والاولى في تعليل دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح ان
لافعل جهتين الى آخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال **قوله** الثاني ان يقصد زيادة مطلقة
اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص
والتوضيح كما تضيف ما لا تفضيل فيه نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه
بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو احدهم داخل فيهم كقولك نبينا صلى الله
عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن
عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه الى
غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه او مسكنه وان
قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم **قوله** ويجوز في الاول
الافراد الى آخره يعني اول معنيي المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يتفضل

وضعه

وضعه وهو من التفضيلية لانه يجوز هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تدعو الى المفضول
الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل تمييز حالها ذكر في هذه الصيغة من الوصف كاحمر واشكل فكل
فيه غير التفضيلية فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا
قليل فادام معه من لا يطابق صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر
نحو زيد والزيدان والزيدون او هند والهندان والهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث
لكان كتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفته واردت تفضيل صاحبه على من سواه
من اجزاء المضاف اليه كما في افعل الصاحب بمن في لوء مصيغة ولعل وجه الحكم مثله في كونه
المفضول مذكور بعده مجرور ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما تبين في باب
المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى لانه حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة
جميع اجزائه مفضول الا صاحب افعل الداخل فيهم ولا فرق بينهما الا في اللفظ لا يذكر من في احدهما
دون الآخر فلذا اجري المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن للمشابهة التي بينهما وجاز ايضا تثنيته
وجمعه وتانيثه لانه لفظ مما نعه من التصرف وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب
اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول
بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا والاولى اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني ان لا يتابع المصاحب لمن اذ
لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يتابع المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعدهما فجاز التصرف
فيهما تثنية وجمعا وتانيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته
لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا
وهو مفضل ولهذا لا يبنيان الا من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى
الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اعني من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم
يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخل اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فيخرج
بهما عن الاسمية فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي
هي من خواص الاسماء ولم يجب لمعنى التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه لم يتجرد عنه
لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبا له اي لعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل
عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة
قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفرا الام قوم اصغرا واكبرا
اي صغيرا وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل
بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء كما

بهذا المعنى فلم يبنوا منه صيغة افعل كثيرين المطابق تقليلا له بخلاف الفعل الذي هو الاصل لباب افعل
التفضيل ومن اما اول فذهب البصريون الى انه افعل ثم اختلفوا فعلى الاشتقاق الجمهور على انه من تركيب
وول كددد لم يستعمل هذا التركيب الا في اول وستعرفه وقال بعضهم اصله أوأل من وال اي نجا
لان النجاة في السبق وقيل اصله اوأل من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول
كاشهر واحمد فقلبت الهمزة في الوجهين واوا وادغم شاذ او قال الكوفيون هو فوعل من وال فقلبت الهمزة
الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة ومنع صرفه كتصريفها افعل
واستعماله بمن مبطل لكونه فوعلا واما الذي لم اوله اولا ولتا بمعنى الامام العوام والصحيح وانما لزم قلب
الواو همزة على مذهب جمهور البصريين كالزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف وعند من قال هو من وال
اصل اولى وولي قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اوعى وهذا
الاصل الحمزة في قلة كالون حاد الوؤلى لانه خرج الاولى وحرك لام التعريف بحركتها في الجتماع الهمزتين
فاول كاسبق معنى وتصريفا واستعماله لاتقول في تصريفه الى الاول او الاولى لاوائل والاولى الاول
الاولى ونقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول والمكي لفظا ومشتقا منه
مستعملة على القول الصحيح انما استعمل منه فعل كالحسن ولا ما استعمل منه اسم كالخلخي فيمعنى ذو
اذهب انما تظهر باعتبار المشتق منه وتتفاوت ذلك المشتق به كالعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره ولحلك اي
حلك اشد من حلك غيره وانما تظهر وصفه اولى بسببه ما وليه بالمشتق وهو اسبق فصار كمثل من
برجل السابق من غيره الجمع يعتبر وصفيته الحسن كالمصوف قبل ما ظاهر اخوه يوما اول اذ ذكر من التفضيل
بعد ظاهر اذ هي دليل على الوصف اصل الاول لاسما وجمع كافكل وانما ذكر بما وخلاصتها سعا ولم يكن مع اللام الاضافة
داخل فيه التنوين مع الحتنا وصفيته كامر وعند ذلك كقول امير المؤمنين علي عليه السلام في ذكر الاوائل
وقيل انما تركت له ولا الاحد احصين حذف المضاف اليه من اول قولنا وعلى الضم اذ كان ذكرا في الزمان
نحو قوله لعمرك ما ادري واني لأوجل على اينا تعدو المنية اول اي اوله اوقات عدوها وقيل انه
منزعلم اوله برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض العرب تقول ما علم اول الفتح اول وهو قليل
حكى ابن القيم جعلوه ظرفا كانه قيل منذ عام قبل عامك هذا وقيل اوله بقبلها اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه
فحمل اوله على الاسبق لجزائه اما من الابتداء الى الايام او الاوقات وسبق قبلها من لدن الزمان الذي هو متقدم
جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل لذلك الكان بحذف وحرف المضاف اليه وجب بنا وه على الضم وجوزان يكون قبل
هنا بمعنى اوله من عاملا نحو يكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك فجعل الزمان
زمانا توسعا والعبارات يقال انه حصة الرفع على تقدير الجر في الموصوف لانه ما بعد منذ بحيث يكون كعقله
ولا نعوب الاثنين فعليها وقوله تعالى فاصدق واكن من الصالحين فلعل هذا يكون اول بمجرد الاتساع

وتقول

وتقول انا الم ترني ابدا قبل امس ما رايته منذ اول من امس فاسلم ترمني يومين قبل امس قلت ما رايته مذ اول
من اول من امس ولانهي وبذلك انما آخر فقد الغي عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا
يستعمل الجمع من واجمع الاخر فدا بستعمل اما مجرد اسم اللام ومع اللام وما لم يكن معنى من مقدر اسم المجرد بحطا
ما صولة تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى من اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى
العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال في سعي دنيا طالما قد مدت وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة
يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لانها غلبتا في الشيئين المذكورين كما غلب فيها معنى التفضيل
واما حسنى في قوله قرات وقول الناس حسنى فمن قراءة الالف وسوى في قوله ولا يجزون من حسن بسوى
ولا يجزون من غلظ بلين فليسا تانيث احسن واسوا بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله ولا
يعمل في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا فصلوا بينه وبين معموله
باجنبي وهو الكحل والاولى تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد كما في قد ذكر العين قلعها رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قوله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا ش اعلم ان مشابهة افعل التفضيل للفعل ضعيفة
وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الاشهر وطا يحكي
يونس عن ناس من العرب رفعه له بلا اعتبار ذلك الشرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع الضمير المستتر الذي هو فاعل نحو مررت برجل افضل من زيد اي مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فعل
دال على الفعل الناصب له قال تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله
واضرب منا بالسيوف القوانسا اي نضرب شبه المفعول كالحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول به
ينصب ايضا شبهه واما لا ينصب فلاجل التصفه فرع الرفع كما تقدم وهو قوي لشبهه الاسماء فلذا كان بعضها
وصالحها في الفاعل الظاهر الا بالشروط التي تجيء وانه وقع ذلك ايضا فالية صفة ويتعدى افعل التفضيل
الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل ولذا جاز ذلك ان تقويهما اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول
نحو ضرب لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب ذلك في افعل لضعفه وان كان المفعول به
لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى
والجهل وذلك لان افعالها ربما تعدت في صور بالباء نحو علمت بزيد وجهلت به وكذا اسم الفاعل
والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه افعل

من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي
فلم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا
اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا

بين الحرف ايضا نحو انا امررتك بزيد واديت منك الثياب ويتعدى الى الاول منعولين باب كسوت وعلمت
بالام ويبقى ثانيهما على ما بين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان القياس
ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام لان الفعل المتعدي بحرف جر يتعدى لفظا او معنى الى شيئين من نوع واحد
كمفعولين او ظرفين او حالين لم يكن ناس من نوع كقولك صدرت في البلدين الجمعة وتعلق الحالتين في العراق
في بغداد في رمضان في القياس بدلا من اللام الجر واستغنى عن الضمير لشهرة البصريين بان اختلف معنيا
الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو او مع عمرو وجاز علقها على مررت من البصرة الى الكوفة واستغنى بانهما
المذكور عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل
فيكون منعولي افعل والفعل مع منعولا الاول محذوف نحو انا اكسى منك لعمرو واكسوه الثياب واعلم منك
لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف فلا افعل يجب ان ينصب منصوبا ولهم اللام اسم الاخ فلما ذكرنا اولا
منصوبا فلا نرانه ينصب المفعول كما مر وقال صاحب المغني الجيد حذف المفعول لم يتعد الى الاخر في باب علمت ثم لا
ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قال الخضري هذا كله فيما بعد من التكلف
اعلم منك انطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب والبغض يعدى اليه بما هو الفاعل في المعنى اي المحب المبغض
بالى نحو هو احب الى من واشهى الي وابغض الي وامقت اليك واكره اليه فان فعلها يتعدى الى
المبغض والمحب بالى ايضا كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهما كما بمعنى المفعول كالمحمود
واشهر وانجب فقد تقرر فيها ان تتعدى الى المفضل بعلى نحو كما تقدم هذا المفعول
الحاصل لافعل لصوغه على هذه الصيغة وينتصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال
لمشابهته لنحو زيد احسن منك اليوم وراكبا والتمييز نحو احسن منك وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الى هنا شروط رفع افعل التفضيل على الظاهر قياسا
مستمرا بالضعف قوله الشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك اثر صفته قوله وهو اي افعل في المعنى لمسبب
اي لمتعلق الشيء الذي الاشهر في اصطلاحهم ان يقال في التعلق السبب لا المسبب والحسن في مثالنا
جهة المعنى لمتعلق رجلا وهو الكحل فان الحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفته
لمسبب اي ذلك التعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرته الاول اي صاحب افعل وهو رجلا في مثالنا مفضل
قوله على نفسه الضمير للسبب اي هو اذا اعتبرته الاول مفضل اذا اعتبرته غير الاول وهو في مثالنا
زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضل تفضيلا منفيا اي عدم كون ذلك المتعلق
باعتبار الاول فاضلا باعتبار الثاني منفولا بمعنى اعتباره فاعله فاضلا او باعتبار الاول منفصل او حاله
باعتبار الاول مساو بحاله باعتبار الثاني والمراد في مثل هذا المثال انه باعتبار الثاني فاضل او باعتبار
الاول منفصل كالكحل الذي في عين زيد ينفصل الكحل الذي في عين جميع الرجال او الكحل جميع الرجال

مثال لنا

مثالنا لفظ رجلا في المثال المذكور لانه نكرة في سياق النفي فتكون عامة انه قيل كيف تعلق
قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل بحرفين
متحدين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت اعتبار الاول وباعتبار الثاني ليسا الا من الضمير
المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه الى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا
راكبا على عمرو راجلا او معنى قوله باعتبار الاول اي بالنظر اليه وكذا اعتبرت الشيء اي نظرت اليه
وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن في المثال انما لم يعمل فعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى
يعمل على قياس الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر وحسن ههنا بمعنى حسن
اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل الاعمال في هذا
المكان فلا كمثناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزمه ان لا يجوز رفعه
الظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اي حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان
معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم
لو رفعوا فيه لتعليل حتى وهو ان افعل الفاعل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل الاخطر الى العمل
لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع
احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل يتعلق باحسن فيكون قد فصلت
بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا
كان عمرو ضاربا والمعنى ههنا بالاجنبي لانه من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي انه تعلق على زيد
العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وافعل خبره فله به تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء
ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب وان قلت قدمت
منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عندك باجنبي قلت يبقى الضمير فيه راجعا
الى غير مذكور وتعليل حتى يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لا يثبت الا في المنفي ولعنت ان يستعمل في
ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد قوله
ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول
وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فتقول
بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه ينفصل
الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اي
لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو تقديم الاسم الذي جعلنا انه غير الاول على محل التفضيل بادخاله عليه كلمة

التنبيه وتخفيفها بعد السبب المرفوع من المفعول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل
وحاصل هذه المسألة وان لم يكن فيه فصل بالمعمول بين افعل والابتداء لانه فرع الاولى ولا بد من
التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقول المحشي في هذه العبارة بدل من
قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وقوله المذكورة معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد
ولذا قدر عليه ومعنى ما رايت احسن فيها الكحل منه ولا شك انه تحت المعطوف في الموضعين اعتمادا
على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت الحسن
من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكحل من الكحل اقرب للعبارة التي
الاول بهم لان ما ذكرت ان العين انقص من عين زيد ولم يذكر ان النقصان في اي شيء الا بجواز انه يكون
احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لا انه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها ولذا جعلها
في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف هذا هو الحق وانما استشهدت
هذه العبارة بعد المرفوع لانه قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل
فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع حين يظلم
واديا انتصابه واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادي السباع حال منه لانه صفة النكرة اذا تقدمت
عليه انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون
تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بما قبله لان كوادي السباع كما كان الحسن في
عينه الكحل بالحسن كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع والمخوف به ركب منهم بوادي السباع
قوله ولا ارى مثل الوادي قوله حين يظلم ظرف ملغى … واديا ايثار وادي السباع وقت
اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية تحول حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف للمخوف وهو
بمعنى المفعول كالشهر واحد قوله تلبثه اي تلبثا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب …
اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك هو احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا لا انه فا
المرفوع بافعل الجليس ثوبه وانما قال تلبثه ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل
به ركب منهم بوادي السباع كقوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة
ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأنيه من وادي السباع تم قسم الاسماء ولله الحمد

الفعل

رب العالمين وصلى الله على محمد واله اجمعين الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة
الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء وضمائر التانيث الساكنة
قوله قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج
الاسم وكلا متراس يرد على حد الاسم اعني على قولنا كل اسم فهو غير مقترن لمعنى الاقتران بباب الغبوق

واسم الفاعل

واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس
حد الاسم اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاقتران المضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى ونحوه
فهو وارد على طرد حد الفعل اعني على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في
حد الاسم وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في
المضارع واما السين وسوف فسماها سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل
وعدم التضييق في الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين وتحذف سوف
بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كانت تحركها الساكنين
نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل وانما اختصا
بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخير الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا
جزم في الاسماء كما ذكرنا انهم وفوا الاسماء اصالتها في الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسم
في الاعراب ما لا يكون عوضا عن حركة وهو الجر فلما نقص الجزم … بدله الجر … ساكنا ولولا
الخروج من اجماع النحاة ولحق فيما كون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه
لا لفظا ولا تقديرا وقد اطلت لا بمعنى كل منهما اسما كانت او فعلا وحرفا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة
للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه مغيرا اخر الكلمة عما هو اصلها الحالة الاخرى لفظا او تقديرا
ثم نقول لما حصل لم يغز ولم يرم ولم يخش … وانما حذف الاخر ليكون فرقا بينه
المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك ان الفعل محل الاعراب اذ الكلمة حرفا يوجب سكونه لان استثقال
الحركة عليه لا للبناء اي حذف العلة ليكون تنبيها على ان محل الاعراب فيه بظاهر … من زوال الى محل
الاعراب على الحرف الاخر لا على مخالفه نحو يا شجي ولا فني … حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه قبله
لانسلم ان العامل انما يكون عاملا التغيير اخر الكلمة عما هو اصل بل انما يكون عاملا التعيين حالة الاخرى
سواء كانت الحالة الاولى حاصلة لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى عارضة حاصلة لها قبل دخول العامل
فنحن انما سمينا الجازم عاملا لتحصيله اخر المضارع من الرفع الذي هو يحصل له لوقوعه موقع الاسم او تجرده عن
العوامل الى السكون فعدلنا عن عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو
التجرد عنهما والحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع قلنا ليس
زوال الرفع اثر الجازم منسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اعني الوقوع او التجرد على
ما قيل ان علة العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال العامل الرفع وزوال العامل الرفع
اثر الجازم واثر الاثر زوال الرفع اعني الانجزام اثر الجازم قلنا زوال العامل الرفع قد يكون اثر الناصب
ايضا فيلزم ان يكون الناصب عاملا … في عشية قول النحاة ان عمل الناصب بزوال الرفع

الى بدله وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدله فلم يبق الا الناصب جازما لان تعريفه باثره الوجودي اولى من
تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فصح جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون
الناصب في لن يضربا ولن تضربي جازما لانه التزم رفع لا الى بدله ولو اخترنا مذهب الكسائي
وهو ان ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم المضارع مسقطا للرفع الثابت بحرف المضارعة له
وما قال بعض الفضلاء ان الجازم رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى بدله قال الراضي لان عامل الرفع ثابت
مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع اليه فقال انه لم يرد الاعتراض المذكور **قوله** ولحوق تاء فعلت يعني به
اتصال ضمير المرفوع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو
لحقه الضمير البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فلو لم يحذف احدهما استثقل ولو حذف التبس
قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم وكان تساوي بالسكون
من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل **الماضي** ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح مع غير ضمير
المرفوع المتحرك والواو **ش** قوله ما دل لان فعل دال حتى لا ينتقض باسمي ونحوه وانما لم يخرج الفتح
بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال **قوله** قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك لانه على وجه الحكاية لئلا يدخل
فيه نحو خرجت في قولك اليوم تقول زيد سيخرج غدا امس فخرجت ما ضيء ان لم يدل على زمان قبل زمان
تلفظك به لانك حاكي وزيد يتلفظ به لا على وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تكلفك به فحينئذ
عند انتبهنا على خروج في قولك اليوم قال زيد او سل خرج غدا فانه يدل على زمان قبل زمان التلفظ
الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق
بين الانشاء في نحو بعت التي قصد بها الحال والتي الاخبار لانه ليس بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد
بهذا اللفظ مطابقته لان الانشاء يحصل بالمطابقة المقصودة فان الكلام صدق والخبر كذب وانما بعت
الانشاء لم يكن الخارج لم يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلذا قيل ان
الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب لان الاول معناه مطابقة الكلام الخارج والكذب عدم مطابقته
فاذا لم يكن له خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء والطلب
اما دعاء نحو رحمك الله واما امر كقول علي رضي الله عنه وكرم وجهه في النهج اجزا امرؤ قرنه آسى اخاه بنفسه وفي
ايضا الى الاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى ونادى اصحاب النار اصحاب الجنة
وسبق الذين والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل فعلها كانه وقع ويصح بعد فهو
منه ويتصرف الى ايضا اذا كان منفيا بلا وان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا
كما يلزم في الماضي الباقي على بابه قال تعالى والله لا نشتري به ثمنا قال ع والله لا لئن تبغضوا ... ويتقلب اليه ايضا بدخول اداة الشرط عليه
يتضمن معناها بدخول ما النافية على الظرف المضاف نحو اذ زارك ... ونعم ... معنى

الماضي

اجاب كاسعت كثيرا وقليلا لتقدير يبقى معها على المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل النفي والاستقبال
بعد ضم النون نحو يسول على اقسام فمنه ويعكسها وحيث الى في الا للامر لعلة الشرط وكذا بعد حروف التحضيض
اذ يحتمل التعليق التقديم كما يجي في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدا وصفة لنكرة عامة وكذا اذا
نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم لاتضمن المبتدا معنى الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا **قوله** مبني على الفتح
اما بناؤه فمعلى الاصل كما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهة الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب
اي ضارب بالمضارع لما شابهه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو مشابهة ناقصة فاستحق البناء
على الحركة وايضا بوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قيل بعض الفتح لثقل الفعل اذ اجتمعا لانها ساكن
الوسط بالاصالة لو معنى بل التفعل للمصدر والزمان وبطلبه للمرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع
متحرك سكن آخره كراهية اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لانه
المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجوزون في كلمة واحدة بين اربع
متحركات على الولاء وهذا قال والاصل هدبد وعلبط هدابد وعلابط **قوله** الضمير المرفوع احتراز من المنصوب نحو
ضربك وضربنا فانه لا يسكن **قوله** المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي
اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو **قوله** المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت
لو توجه مشتركا وتخصيصه بالسين فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمؤنث
وللمؤنثين غيبة والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا يرد بني الفعل
غير ما لم يتصل به نون التاكيد لانه حينئذ جمع مؤنث **ش** قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يتم معناه الا بها ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من
الضرع كانه كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ
كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع **قوله** باحد حروف نأيت ليس بيانا لوجه المضارعة
بيانا لما هو قوله لو توجه مشتركا وتخصيصه بالسين والباء هنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول
الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب حصول جهة مشابهة المضارع الاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكر
فالباء فيه كالتي في قولك بزيد مررت كما ادعيته في النزوة **قوله** باحد حروف نأيت يخرج الماضي **قوله** لو قوعه
مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته
للحال والاستقبال فلذلك حمل عليه كما تقدم قوله لو توجه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال كذا قال
بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الحق لانه اذا خلا عن القرائن لم يحمل الا على الحال ولا
ينصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة
خاصة كالامر وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء لفظ الحال ... فيقال

المضارع

الحكاية لان الحال الذي بزمانه سوى حجيل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان بالتنصيف قليلا
والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ما على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سمي
كان الماضي زمانا والحال مشترك بين الزمانين ومن ثم تقول انت تصلي قيل قوله زيد يصلي حال مع
بعض ماض وبعضه آت فيجعل الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل
ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج والذي انه زيدا لخرج
قال اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تزحلق عن المبتدأ الدخول ان فهي تدخل على الاسم وعلى
ما اشبه الاسم موافقا لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما يجيء في
باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه
بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوز ان زيدا
لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون دخول اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما
كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ **قوله** لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما
نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال
ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع من جهة المشابهة المذكورة عند البصريين لاجل توارد
المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه
قد تتوارد ايضا عليه المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى الاعراب ليتبين
ذلك الحرف المشترك بتعيين المضارع تبعا لتعيينه وذلك نحو قولك لا يضرب برفعه مخلص لكونه
للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونه للنهي نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب
دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك بنصب يظلم
دليل على كون الفاء السببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر
ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود فتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا
يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلتبس فيه
الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان طرد لوضع الملتبس في الاسم وفي الفعل اكثر من غير الملتبس او اقل
او مساو بل ارادوا ان يطرد في الاكثر الحكم الذي بنيت عليه في الاقل كحذف الواو في يعد واعد ونعد لحذفهم
لها في يعد وكذا الحذف الهمزة في تكرم ونكرم ويكرم لحذفهم في اكرم **قوله** فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين
لمعاني حروف المضارعة لتعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فهي اول الكلمات ايضا فهمزة
وليست للمتكلم والنون مع الغائب وللمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا
كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع الاثنا

الثلاث

الثلاث وتقول المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لحذفهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد
الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وتفعلوا في الكلام القديم المعتبر وانما هو استعمال المولدين والتاء
للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائب وللمؤنثين الغائبتين والياء
للغائب غيرها اي غير المؤنث والمؤنثين فتكون الاربعة للواحد المذكر ومثناه ومجموعه ولجمع المؤنث **قوله**
وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه زائد كيكرم واصله
يؤكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال الثلاثي والرباعي فتح حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح اخفه
هو الاصل فكان الثلاثي بالاصل اولى ولان الرباعي اقل فاحتمل الاثقل الذي هو الضم وترك الكسر لان الياء
من حروف المضارعة تستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور
العين كما يجيء في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها واو اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصلي حمل
عليه الرباعي المزيد فيه كتفاعل وتفعل وتفعلل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته واما اهراق يهريق
واسطاع يسطيع فرباعي بزيادة الحرف على غير القياس كما يجيء في التصريف **قوله** ولا يعرب من الفعل غيره وقد
تقدم علته **قوله** اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نون التاكيد فقال جمهورهم
مبني لتركبه مع النون وصيرورتهما ككلمة واحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فخفي ولا مدخل في الاعراب
للحرف فان قيل فما امتنعا فهلا اعرب الكلمة كالجزء الثاني كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء مركبا او هلا اعرب
مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبله ما تكلف لان الاسم اصل في الاعراب
والفعل فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر ما امكن دون الفعل ولاسيما والنون من خواص الافعال فيرجح
جانب الفعلية ويضعف مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما الآن علة اعراب الفعل اسقطاه حقه
ظهور معاني الاعراب فالاسم وكذا الافعال مبنية فيرجع الى البناء الا في سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع انه
المعرب بالمعنى آخر الحروف اعراب ما قبل النون كما اعرب ما قبل التنوين فرجح الدليل الذي يوجب البناء مع
ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكد بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والجمع المذكر والواحد المؤنث
فتحت في الاول وضمت في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الخفة ولما كان الاسم اصلا في الاعراب لم يبنوه مركبا
مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين مع ما قبله امتزاج قوي الامتزاج الى سقوطه في الوقف
وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التأنيث وقال بعضهم
ما اتصل به النون من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف
الاعراب بالحركة المجتلبة قبل النون اعرابه الكلمة لاجل النون تقديرا كما في نحو غلامي على مذهب الجمهور وقال
بعضهم المضارع مع النون مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان والواو والياء نحو هل تضربن
لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف لساكنين في حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن

كتضربان وتضربين فالمسند الى الضمير الاخير فانه معرب بتقدير الاعراب لاشتغال المحل بحركة المناسبة في
فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض التنوين عن الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين
اشتغل محل الاعراب بحركات الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضمائر قلت كراهة لاجتماع النونات
والنا لم يدخل الاعراب عند هؤلاء على نونات التأكيد كما دخل على ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتها التنوين
والاعراب قبل التنوين بعلتها ولتشابههما تقلب الفا في نحو لنسفعا **قوله** والاعراب جمع اختلف فيه ايضا
فالجمهور ان الفعل يعني الحاقه قال سيبويه يضربن بمنزلة ضربن يعني انها سكن آخره واذ لم يجتمع فيه اربع
متحركات حملا على ضربن حاز بناؤه ايضا حملا عليه وذلك لان تشبيه الفعل بالاسم وطرا عليه من اصله
البناء مع ان هناك داعيا الى البناء وهو انه يحل الاعراب الاسكان المشابهة نحو ضربن وقال سيبويه
لضعف علة البناء يقدر الاعراب لانه محل السكون ولم يعوض النون عن الاعراب نحو فالاجتماع النون
قوله والاعراب رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة
والفتحة والسكون نحو يضرب ولم يتصل به ذلك النون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل
بالواو والياء بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف
قوله والصحيح المجرد تفصيل الانواع الاعمال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في
انواع الاسماء فمعناه نحو تبيينه في الاسماء ونبه هنا اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الانواع
بسهولة امرها بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم انحصاره **قوله** والصحيح المجرد
عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس الضمة والفتحة لفظا والسكون جزما **قوله** المجرد عن ضمير بارز احتراز
عن المتصل بضمير بارز مرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في التثنية والجمع والمخاطب نحو
يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون
بل بالنون وحذفها كما يجيء وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل
بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون
وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت عنه لجعله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل البارز
المنصوب نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون **قوله** والمتصل به ذلك اي المضارع المتصل به ذلك
الضمير البارز المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفه
وانما اعرب هنا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو والفتحة لتناسب
الالف والكسرة لتناسب الياء لم يكن ورود الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية
فجعل النون بدل الرفع لشابهته في الغنة الواو وانما خص هنا الابدال بالفعل الذي ضمير الواو والياء
والالف مدة ونحو يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي وانه كان الاعراب في جميعها لعدم المانع

مع كونه معربا لكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وفي الالف
يضربان مشابها لا الف مختار وبه وفي يضربون مشابها للواو في ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث
ان اللاحق للاسم حرف واللاحق بالفعل اسم ومحل الياء في تضربين على ذلك الالف والواو في الحاق
النون بهما وانما جاز وقوعه علامة رفع الفعل بعدما علامة في الواو والياء والالف الضمير المرفوع
المتصل كالجزء خاصة اذ لا ينجر على حرف واحد اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين والكلمة
معها كمنصور ومسكين ومختار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكون علامة الرفع وكذا في النصب علامة الرفع
لا يكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد لا يعم الناصب وحمله النصب على الجزم في الامثلة الخمسة كما
الرفع لا يبدله مضارعا النصب في الامثلة الخمسة في صورة الجزم وتحذف هذه النونات الخمسة مع نون التأكيد
اما عند من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال المعرب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون
الاعراب معها مقدرا كما في تأتني وتكسر النون بعد الالف تشبيها لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وتوكيد
في التثنية انما تنية وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وقد حذفت لا للاشتباه نظما ونثرا
قال ابيت اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي **قوله** والمعتل بالواو والياء
بالضمة تقديرا استثقالا للضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم تستثقل الفتحة بعدهما
لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري
يلعبن بالصحراء **قوله** وتقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الياء والواو كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب
وكذا في الاسم قال كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق وقد يقدر في
السعة ايضا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح قال
فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الالف والياء والواو في الجزم
لان الجازم يقتضي حذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل الاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد
آخر الكلمة الاحرف علة مشابهة الحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف العلة الا في الضرورة قال
ولا ترضاها ولا تملق وقال الم ياتيك والانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها
للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الآن للاشباع كما في قوله فانظور وقوله
ينباع من ذفرى غضوب جسرة ولم يأت في السعة **قوله** ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم هذا
وان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد من العوامل كما هو مذهب الفراء كما ابى الى ذلك المختار
ولعل اختيار النقل لهذا تخلصا من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو انه ارتفع
بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور او
منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه يكون

اذ الكلام فاعطي السبق لعمل الاسم واقوى وهو الرفع وترك الاضعف اضا انتهى كارتفاعه في نحو لعسى لا يتبع فيه موقع
الاسم كان اصل الفعل النعت نحو يضرب وفيه نحو سيقوم وسوف يقوم لا يحرف التنفيس من خواص الافعال
وفيه نحو كاد زيد يقوم وفيه نحو يقوم الزيدان وعكس الجوس يحتمل النعت بنحو يضرب ويقوم الزيدان بالفعل
هو واقع موقعه لان المنقول الذي ضا حبه هو على الحقيقة دين خبر مبتدا متقدم عليه وكذا فاعل الزيدان
ولكفينا وتمعه موقع الاسم واصله الاعراب مع تقديره سماع الاعراب مع تقديره فعلاء ومن سيقوم ان سيقوم
مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين كالجز لانه الجملة وعكس نحو كاد زيد يقوم الصلاحية
دون موقع الاسم كما في قوله ❊ وما كدت آيبا ❊ وانما عدله على قطاع الاصل لما يجي في باب وقال الكسائي عامل الرفع في حرف
المضارعة لانه دخلت في اول الكلمة فحروف الرفع لحدوثه الا اصل المضارع انما الا الى النصب والجزم فاذا
هذا الرفع بل حدث من حدوث الرفع كما التعليل اولى من التعليل المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين
والفراء انما عن لها عامل النصب والجزم لضعفه وصيرورته كالجزء الكلمة فمن لها الطاريه للمتنصي وتعيين
المضارع الحالية بالان وآنفا وما في معناها من الظروف الدالة على الحال عند الابتداء عند الكوفيين كما
قال بعضهم يتعين الحال بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وما نحو ما يقوم زيد وما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد
عند المبرد وقال ابو علي ان يطلق النفي وما النفي الحال وقد مضى الكلام عليهما في باب وسيجي الكلام على الحسن في
ويتخلص الاستقبال بظرف مستقبل كاضربه غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيموت الغلام وقتضا
طلب الفعل وذلك في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاشفاق لانه طلب الحاصل محال
وكونه وعدا كقول الصرامة آكرمك واحسن اليك وبنون التاكيد ولام القسم اذ اللا ترى تاكيد وهو انما
يليق بما لم يحصل نحو والله لاضرب على ضعف ولاضربنه واما الحاصل في الحال نحو والله كان يتحمل الا تاكيد
ولذا لم يتخصص الخطابات الحاصل في الحال بتشهد بان كيد لكنه لما كان متحجبا وامكن المخاطب على الا
انه يطلع على ضعفه اقتصر ان يكد واذا كان جواب القسم بما هو الحال الظاهر وما في الحالية كما سيجي في بابها
وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلهذا كانت اذا الناصبة علامة للاستقبال واذ ارتفع المضارع
بعدها فهو للحال ويصرف الى بلو المصدرية نحو وددوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا
لو فانه موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كونه للحال مستقبلا لانه لازم الشرط الذي يجب هو مستقبل
ولازم الشي واقع في زمانه ويتخلص ايضا بحرف التنفيس قال ابن من تبعه وبلا النفي ايضا كما قال ابن مالك
بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعيد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الآية وينصرف الى الماضي بلم
ولما الجازمة وقال بعضهم بلمها يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كان وادو
اولى لان تغليب المعنى اظهر في كلامهم وينصرف الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانها يصيرها ماضيا قوله وينتصب بان
ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام كي ولام الجحود والفا والواو وقال ابن خطاب ران تحسن الخوا وابشر وكم

فانت الى قوم وما كدت آئبا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

النواصب

النواصب

والتي تقع بعد العلم مخففة من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم لا طلا يقوم فالتي بعد الظن
فيها الوجهان ولن معناها نفي المستقبل مثل لن ابرح واذن الخالم تعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل
مستقبلا مثل اذا تدخل الجنة فاذا اوقعت بعد الواو والفاء فالوجهان وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها السببية ش ذكر النواصب جملة ثم ذكرها ما يعمل مضمرا انتهى اخذ ينقل وهو قوله مثل اريد
ان تحسن الي ق والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يجب فيها في كل موضع
يكون فيه اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمولا لفعل او لغيره حلت ان قائم ولولا انك
قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك خارج ومعمول فعل الشك نحو شككت
انك مسلم وقال تعالى انه يصنعنا ان يقال الرجل والمنع والحق ولفظ انك تفعل وقال ابن القاسم انك لتفعل
الذي يدل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله ❊
وجدت وما تغني الوداد اني ❊ بما في ضمير الحاجبية عالم ❊ وفي نهج البلاغة وجدت الطلحي فلانا كان
ظاهرها وكذلك تعليل اللحم ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد فان لان التمني يدل على
توقع القيام وان تدل على ثبوت خبره وتحققه بل على ان تحقيق خبره مبالغ فيه مؤكد فيحصل به يثبت هذا التاكيد نحو
قولك تحقق انك قائم وان ينصح قولك يثبت انك قائم وانا شاك في انك قائم ولو كان بمعنى التمني
ومعنى انه تنافيا لكان التنافي بحرف ليت انك قائم رجعنا الى المقصود فنقول اذ تخفف المشددة
تقاصر تخفيفها فلا تقع بعد فعل الشك كالمشددة لا تقول احسب من انه يستخرج ولا تقع الا بعد فعل
التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر والفكر والايحاء
والنداء ونحو ذلك وبعد فعل الظن ايضا ويلزم ان يكون ظنا غالبا متاخيا العلم فلا تقول احببت ان يستخرج
ولا وددت ان يستخرج او رجوت ان يستخرج كما كنت تقول ذلك في المثقلة وذلك لانها بعد التخفيف شابهت
لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونها حرف المصدر فاريد الفرق بينهما فالتي
قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا
في اول الامر لانها مخففة لان التحقيق بان المخففة التي تدل على التحقيق انسب واولى فهذا لم يجي
بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي معنى فيجي المصدرية والمشددة
والمخففة ولم يتصلوا بهذا الاول ولو ترك الفعل الا جوب فنظر فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله
ان هالك كل من يحفى وينتعل ❊ او الفعلية الشرطية نحو ان اذا صعدت وان لو استقاموا لم يحتج
الى فرق آخر اذ المصدرية تلزم الفعلية لا اولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على الاسمية ولا
الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تعالى الم ييأس الذين
يعلم الفعل وان ليس للانسان وقوله الم ينظر وان عسى يتفكروا الى العلم وان عسى ان يكون قد اقترب

وذلك لان الاسم ان دال على ثبوت خبره وتحققه

العلم

لم يحتاجوا الى فرق آخر ايضا لان ان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها
بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ما بعد ان الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل
اما بالسين او سوف نحو علم ان سيكون او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا او بحرف النفي نحو علمت ان لم
ولن يقوم ولا تقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف
المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر فلا يفصل بينها وبين ما بعدها لضعفها وكذا لا يفصل
لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء وقد يفصل لا بين المصدرية والفعل لان لا لكثرة دورانها في
الكلام تدخل فصولها لم تدخل الحواجز بلا لانا تفق وتوقع لا بعد المخففة فان كانت المخففة
بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا تقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن
جاز ان تكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع
على انها المخففة نظرا الى غالب ... في مثل هذا الموضع ويسمى التي تمنع الحروف الفصل بعد ان
المخففة حرف التعويض لانها كالعوض من ... وكلما ناصب لفعل الظن ... من
العلم فتقع بعده المخففة وهو الكثير وكذلك تقع بعد شبه الظن ... المتيقن فتقع بعده ايضا
كقوله ... بالفلاة ... ان لا اذوقها ويجوز بينهما ان يؤول العلم بالظن
مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل
علم غير مؤول فجوزا ان يكون قوله ... ان ... ما ... وجودا ... هذا
ويجوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغدادية ... ان تخرج بالرفع وذلك
شاذ فنقول ان التي ... بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن
مصدرية لا غير سواء كان بعد فعل ... كخشيت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تعالى
او لم يكن لهم آية ... ولما كان جواب قومه الا ان قالوا اخرجوا ... كقوله
ولولا ان ... وان تقوى خير ... المصدرية ولا تنصب ... كقوله ان تقول ...
... وان ... وفي ... الا ما على
المصدرية او على المخففة والتي بعد القول ان كانت بعدها غير الامر وقعت المخففة لا غير وكذا
ان كانت بعدها لا الداخلة على غير الفعل ... وان كانت بعدها لا الداخلة على الفعل
احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ولم يكن فيه معنى
القول كتحققت وتبينت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كاشار ونزل واوحى ونادى فان في
معنى العلم ... فنقول ان وليها فعل غير متصرف كما ذكرنا ليس عندنا الا مفسرة او مخففة
وان وليها فعل متصرف من غير حرف فصل احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة ولا تحتمل المخففة

او الوجاء

اكتب علي فاس ... مذكرة ... الراس ... المذكرة ...

لعدم العوض وفي المكسورة ... ان بورك من في النار اعني اي بورك ... ولا لكنا
ان بورك لان معنى الدعاء فيها مفسرة لا غير وكذا في امرته ان قم وذلك لان المخففة كما لا يكون بعدها ولا
نفيا ولا خبرا لما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا المصدرية على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل ولجواز
كون صلة المصدرية ... في امرته ان قم اي بان قم بالقيام وقال ابو علي في قولهم ما كتب
اليه الا ان ... عبد الله ... ان تكون مصدرية فتكون صلتها امرا ... خبرا وخبر مبتدأ
اي هو ان اعبد الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل
كانت الفعل ولي ان لفظا وليت ما فيه معنى القول وليها فعل متصرف ... جاز كونها مخففة ومفسرة
ومصدرية نحو امرته ان لا يفعل او وصيت اليه ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا للنفي والفعل مرفوع
لكن لان المخففة كالمثقلة لا تدخل على الطلبية وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي والنهي فيرتفع الفعل
او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل ... ولا يجوز ان تكون نهيا فيجزم
الفعل الا عند ابي علي فان وليت ما فيه معنى القول وليها فعل ... حرف النداء
... نحو واوحينا اليه ان ... مخففة او مفسرة وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت ... الفصل
كلا فصل وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل ... بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في
الدار ... فيها مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا الحرف
الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تعالى ... لو استقاموا على
... الاخفش ان تنصب ان الزائدة ... وجوز الكوفيون كونها شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا
في قوله اما انت منطلقا انطلقت وقال في قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة
وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية
ولا يتقدم على ان الموصولة معمول صلتها كما تقدم في باب الموصول ... الفراء ... له
كما تجزني بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء غيك خابرا ان تسألي ... او
فتقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل بخبر محذوف او متعلق بما بعده مقدر وكذا خابرا منصوب
بتسالي مقدرا حاله ولن هنا ما ينفي المستقبل ... نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد
كما قال بعضهم ... الالف نونا في احدهما ... قال الخليل اصلها لا ان
قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ادناه الخطوب اي لا يلاقي وقال سيبويه ...
اذ لا معنى للمصدرية فيه كما ... ولانه جاز تقديم معمول معمولها عليها حكى سيبويه عن العرب زيدا
لن اضرب وللخليل ان يقول لا امنع ان تتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا ...
ولا دليل على قول الفراء ... في لا امنع تقديم معمول ما بعدها عليها ولا يجوز ... الا في الاصل

اد له وخبر محذوف ... الاسال ...

يرجي المرء ما لا ان يلاقي

جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير قوله واذا للمستقبل
معه بما بعدها على ما تبين الذي يلوح لي في اذ او يغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف
اليه وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وبعد الا
انهم ارادوا الاشارة الى ذلك فقل ما يكون مقتصرا على اللفظ اذ من ظرف الزمان كلمة لفظي
وجرد من معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفت الجملة المضاف اليها لانهم ارادوا
تصديره الذي يربطه الى زمان الفعل المذكور دل على الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول
لك شخص انا ازورك فتقول اذا اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك فالمعنى عوض
التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو كل وبعض والاصل فيهما مع ابن واذ مبني
كما ذا على انه صالح للماضي كقوله اذا القام بنو مروان خشنى و للمستقبل نحو ان جئتني اذا
اكرمك و للحال نحو اذا اظنك كاذبا واذا ههنا هي اذ في قوله جاءني يومئذ الا انه كسر ذاله في يومئذ
لكونه في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف كسر نادرا
كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح والحجة في كونه في صورة ظرف
منصوب انه معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمين معنى الشرط وهو المعنى بقول من قال انها
وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذ ما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها كانت الظرف الواجب اضافته الى الجملة
يستلزم عن الاضافة تضمين معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توضح في المضاف
لكن لما كانت الجملة المضاف اليها اذا ثابتة من حيث المعنى وعوض منها التنوين في اللفظ جاز ان لا
تضمن معنى الشرط مع بقاء الجزاء كما جزمت اذما وحيثما والحاصل انما يكون الغالب في اذا تضمن الشرط
فلم تعمل تعويض بزيد فيه كما في الجزاء لانه لم يتضمن الشرط في تعلقه تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وان كان الشرط
جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذا اكرمتك وفي المستقبل نحو اذا اكرمك بنصب الفعل فاذا كان
بمعنى الشرط الماضي جاز الجواب بحرف لو في جواب الام في جواب كقوله تعالى اذا لاذقناك ولولا ان ثبتناك لقد كدت تركن اليهم شيئا
قليلا اذا لاذقناك وكقوله اذا القام بنو مروان ولمن الالام جواب القسم المقدر كما في الصحيح واذا كان بمعنى الشرط
في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في قوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا فلا رفعت
سوطي الي يدي اذا فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من ياتيك بالحسد ايمانا تبتني لا
تقعد ثم كان يستعمل بعد لو وان توكيدا لها لما كانا مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل يعني حرف الشرط
المذكور مع فعل الشرط نحو لو زرتني اذا اكرمتك وان جئتني اذا ازرتك فكانه مكرر تكرار الشرط
مع الشرطين للتوكيد ثم لما تبين ما حكاه الشرط مع الشرط جاء هو جواب وشرط نحو اكرمك ان اكرمتني
واكرمتك لو اكرمتني جاز ان ياتي اذا الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عوض جملة نحو اكرمك اذا في قوله

٢٩١

الفاء الا انه لو كان متوسطا اذا بين جزءين ساهو جزاء وشرطا تقول انا اذا خارج وان كان بحيث يلا
يجوز فيكلا الشرط الا في ضرورة قال والله عندنا انشا ان تلقها قريب كما يجيء وذلك لانه تضمن معنى الربط
في اذا وكذا تقول والله اذا لخرجن كما تقول والله انه كان كذا لخرجن ولما كانت اذا اشارة الى زمان الفعل المتقدم
وجب تقدم ما فيها الى كلام المتكلم بان اذا نحو ان جئتني اذا اكرمك فعالى تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض
واذا لا يلبثون وانما في كلام متكلم آخر كقولك لمن قال ازورك اذا اكرمك او اما اذا اكرمك في جواب من قال انا ازورك غد علم
ان اذا اذا اوليا المضارع احتمل ان يكون الشرط في المستقبل كما يجيء وان يكون الحال فلا يتضمن معنى الجزاء
كما تقول لمن يحدثك بحديث اذا اظنك كاذبا فان لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في
الماضي كما عرفنا الظروف المبنية ولا يدخل الجزاء في الحال فتكون اذا مع الحال كما قلنا في قوله تعالى فعلتها اذا
وانا من الضالين فلما احتمل اذا التي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال ولحتمل معنى مطلق
الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذا نصب المضارع بالمقدرة لانه يتخلص
المضارع للاستقبال فيحمل اذا على ما هو الغالب فيها اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع اذ ذاك على
الحال المنافية للجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بها التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا النصب
الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فان المقصود التنصيص على كون الفاء للسببية دون العطف
اخبرنا انه بعد النفي عن المضارع الحالية اللازمة للفاء من السببية وقيل ايضا انهم لما قصدوا
بالواو معنى مع وباو معنى الى او الا نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية دالة على
كون معنى المصدر مستقر لكونها الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء وكون او بمعنى الى او الا اللتين
حقهما الدخول على الاسماء واذ لم يكن الاضمار الا بعد الحروف التي هي الفاء والواو واو وحتى فيها اعتبار اضمارها بعد
الاسم الذي هو اذا وانما لم يجز اظهار ان بعد اذا لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يجز الفصل بين اذا
والمنصوب بها لان المقتضي لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذا للجزاء بها وجب اذ لا اقتضاء
النصب كما تقرر عامل النصب كما اتفقا في السببية وطرح الجزاء في العاملين في الفعل لم يجز الفصل
بينها وبين الفعل فصار الفاء والواو واذا كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها وبين الفعل الا انه لما
لما كان استعمالها اكثر منها جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو
القسم نحو اذا والله اكرمك والدعاء نحو اذا رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذا يا زيد اكرمك وذلك لكثرة
دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذا عندك
يفصل الامر ولا بالحال نحو اذا قائما اضرب لان الظرف والحال اذا يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة
ان ولا يتقدم على الموصول ما في حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترطوا في نصب الفعل
ان لا يكون متوسطا اذا بل متصدرا لان نصب الفعل على ما قلنا الغرض التنصيص على معنى الشرط في اذا والشرط

من رتبة الصدر فاذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فلم تجزم تقول والله ان تاتني
لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيها معنى الشرط الذي لاجل ذلك ينتصب الفعل بعدها
حصل بما تقدم انه شرط وجب انتصاب الفعل في الاصح بعدها اذا لم يكن شي مما تقدم وخالف الخليل
جوابا وان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما
اذا تصدرت من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذا لا يلبثون خلفك الا
قليلا وكقولك ان تاتني اذا اكرمك فيجوز نصب الفعل وترك نصبه وذلك ان العطف جملة مستقلة
فيجب كون اذا في اول جملة مستقلة فهو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعدها ومن حيث كون ما بعد العاطف
من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض فهو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف
اكثر وعليه القراءة المشهورة واذا لا يلبثون لانها اذا غير متصدرة في اللفظ ثم اعلم ان الفعل المنصوب
بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذا اكرمك اذا اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبره
لان الفعل الذي التزم فيه حذف ... لم يظهر فيه معنى الابتداء حق
الظهور ... بمنزلة تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ... واذا تركت
ادعا واذا اذ ما بينه محذوف ... الجملة ... الظهور ... في جميع استعمالاتها كما في اذ
فانه ... اذا اكرمك ... في قوله تعالى
... اذا والناس ... وتقول اذا ... بالرفع فانها محتملة للزمان ...
في الوقف ... اسمية ... بالالف ...
... اذا اعلمتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واما
اذا اعلمتها فالعمل ... بالقسم والنداء والدعاء ...
بنفسها كان ... ولما تقدم في الشرط ان زيدا تضرب ...
البصريين ... اما قوله [illegible] ... اخاك مصاب القلب ...
هذا ومذهب ... الخليل ... ناصبة بنفسها ... انتصاب الفعل
بعدها ... اذا ...
... توجيه هذا القول ... ذكرنا ... ايضا ...
للخليل ... ان ... الفعل
بعدها ... النصب ... عيسى بن عمر
ان ناسا من العرب يقولون ... الرفع ... يونس ... الاستقبال ...
بمعنى ... هنا كلام ... اذ لم ... بعدها على ما قبلها ... ان يكون ما بعدها من تمام

ما قبلها

بيت
مختصر
هذا البيت واصله هكذا
فلا تلحني فيها فان بحبها
اخاك مصاب القلب جم بلابله

ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذا اكرمك وانه اذا اكرمك
ونحو انا ... كقوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا ... وبين
الخبر ... هو ... فلا ... قد ... كما تقول زيد اذا يقوم قال الاندلسي يجوز
ان يكون خبر ان محذوفا ... الثاني ... وجعل ما بعدها معنى الا
الموضع الثاني ان تقع جوابا للشرط ... نحو ان تاتني اذا اكرمك قول الشاعر ... لئلا تم بر
اذن ... مذهب الكسائي ... ان يكون ... جواب ...
نحو ... بالنهي ... في ...
ان ... وعند ... منصوب ... قبله ... قال لا تزجرن فاما
بقوله ... الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذا لا اخرجن وقوله لئن عاد لي عبد
العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذا في غير هذه المواضع الثلاثة معتمد
على ما قبلها بالاستقلال ولم تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو ... اذا زيد ... الرجل
اذا زيد ... في ... ان تاتني اذا اكرمك ... الجزم ... النفعل
على ... والنصب على الاستئناف وعطف اذا مع الفعل ... كما ذكرنا ... الجملة الشرطية
والرفع على ... قوله ... ولكي ... الجنة ... الكسرة
اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير ان ...
كما يحكي الكوفيون ... كما تقول ... كل الناس ... اصبحت ... كيما ان تغر
وتخدعا ... وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ... اللام
على ... في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني ... المتاخرة في الاولى
... اللام المتقدمة واللام المتاخرة ... كي ... المتقدمة ... الموافق له
المعنى ... قال اذا ما ... غاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها ... على مذهبه وهو
... ان ... ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في
نحو كيما ان تغر ... ان زائدة ... وفي كي لتقضيني بزيادة اللام ... وفي كيمه ... الفعل
المنصوب ... قيل لا يجيئك فتقول كيمه ... او في
اعتذارهم ... الصلة ... الاستفهامية
عن الفعل ... ولا ينتصب الاسم ... المعدوم ... تقدمها
كلمة الاستفهام ... بعضها ... والمجرور وكلمة ما
... الوجه على ... الاستفهامية غير مجرورة ولا الفعل ...

في لا تتركني فيهم شطيرا

لا تزجره

تظهر م

لابن قيس الرقيات
ليتني الغ رقية في خلوة من غير ما انس
كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس
صدره اراك اذا ما بت بت على هوى

وهي عند البصريين قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة فيضمر بعدها ان نحو ان تقدر بعدها اللام نحو كيلا تأسوا
فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيه معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان نحو جئت كي ان تعطيني فهي بمعنى اللام
للتعليل وكذا في كيمه والجار اسم الاستفهام الآتي كيمه وفي هذين الموضعين يتعين كونها جارة وفي نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان تكون ناصبة
بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة بمعنى اللام ينتصب بعدها ان واللام في كي للتعليل ان تقع عندهم وبدله
كي الجارة وان عندهم في كيما ان يدل على كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل
المنصوب بعدها فلا تقول جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما
وجاز الكسائي تقدم منصوب كي عليها وليس في قولهم ما على اذا ما انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتي كيما يضر وينفع
برفع يضر قيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفعه وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع
بعد كي على انها بمعنى كيما والمبتدأ محذوف للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما لا تظلموا وقيل الكاف للتشبيه
لو ان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك ويقولون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد على
مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرب انما
رفعا ونصبا اعرب بالرفع لوقوعه موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقع موقع الاسم بنفسه
او بغيره وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع ان موقع الاسم وهو المصدر ولما اذا لم يقع موقع
الاسم بوجه لا مع غيره ولا بنفسه لم يعرب فلضعفه المشابهة كما اخبرنا قبل قوله وحتى اذا كان مستقبلا
بالنظر الى ما قبله بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير حتى تغيب
الشمس فاذا اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى تدخلها وجاز كان سيري حتى ادخلها
في التامة بالنصب والرفع وايهم سار حتى يدخلها شرع ابتداء الحروف التي ينتصب الفعل بعدها باضمار
ان لعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام كي ولام الجحود حروف
جر وفاء والواو واو حروف عطف ولا ينتصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلاثة الاول حروف جر وهي من
عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاز ان تظهر بعد لام كي خاصة
في سعة الكلام فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى ولامين تنصب بنفسها
لقيامها مقام الناصب فان اللام قامت مقام كي فعملت عملها ولكن حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فعمل
عمل ان وفيما قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد
خروجه عن خط الاصل وفيما قالوا البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر
مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في قوله ولبس عباءة وتقر
عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغا على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا يمين ان وحتى

للغاية ليست بمعنى ان فكيف تعمل في النصب على ما بيننا وقال الكسائي من بين الكوفيين
ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر الذي بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر
اي حتى انتهى الى مطلع الفجر ويرد عليه الاعتراض في حتى انه عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على
سائر الكوفيين بل يرد عليه بانها غير مختصة بقبيل الكوفيين في مذهبه فيعد لانه حذف الجار وابقاء عمله في
غير الفاء فكيف الجر بعد حتى وايضا الجر يحذف الفعل بعدها مع ايلاء الاسم وعند الجرميين الفاء
والواو ناصبة بنفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا
للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لمخالفته ما قبله
والمحصل التخالف هاهنا بينهما لانه طرأ على الواو معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى الغاية
او الاستثناء وقولهم في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف يعني قولهم نصب على الخلاف
سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والظاهر
مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع والعجب ان الخلاف الانتصاب
لم يجر العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص
العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف في هذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع اما
نحو قوله تعالى انتم فيه سواء فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو نعطي
الآن خلقي لم يزل وقوله وهلا تعشى ليلى يشفيه ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب
البصريين فالواو حتى حرف جر فلا تدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الا بان ظاهرا وكما
ما او لو فالتزم تقديرها ولولا انها لا ينتصب ظاهرا فكيف ينصب مقدرا بعد ان لولا لكن مصدر
ان بعد فعل التمني كالتمني والتزم تقدير كي لانها لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو
لكي اقوم او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريد لتنسى ذكرها
كيما تجمعني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل
لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم وبعد فعل الامر كقوله تعالى
وامرت لاعدل بينكم فتكون اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها
في نحو سرت حتى تغيب الشمس والتزم تقديرها ولولا انها لا ينتصب ظاهرا فكيف ينصب مقدرا
فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا كقوله وتقر عيني واحضر
الوغى وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى
ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون
الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فانه

يقولون لي لو اسلمت ليفتح الي

ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي

الدخول كان عند الاخير متوقعا فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او
مستقبلا ولم يكن على الحد الاوجه الثلاثة وذلك انه يكون مثل السير ابتداء الدخول حال الاخبار حتى يعني كي
او الى الدخول على التحقيق يعني الى ثم عرض مانع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة الثلاثة
وقد لا فاذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامة تغير فيها نصب المضارع بعد حتى من رفعه
لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كانت او منصوبا لا يخلو اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها
اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والانتهاء بعد الابتداء قال لان الى انه يجب ان يكون ما
بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض يرد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت
حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب
الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم
نحو ذكرى جاز انتصابه بان ثم اذا اردنا ان نبين متى يرتفع المضارع بعدها ومتى ينتصب قلنا اذا كان
الى قصد المتكلم ان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن
المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين
نحو سرت حتى ادخلها والعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها
او ارى انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها
بلغني ولا ادري وذلك لانك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل
اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه
الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها
او لم يتصل به نحو رايت منه العام الاول شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام فعلى هذا يجب ان يكون ما
قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب
غير متحقق في الاول وغير معلوم ثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه
وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع لان العرب لم تتكلم به قط وقد غلط فيه ويجوز ايهم سار
حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر واذا قلت قلما سرت حتى
ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل
جاز الرفع ولكن على ضعف وفيه الاجراء ذلك اللفظ مجرى النفي الصريح به وان اردت به
النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في كتاب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها
فلفظ انما يستعمل بمعنيين اما تحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيرك فيجوز الرفع
على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع

اي يحك هذه المسئلة فقط فيجوز الرفع انه بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير
لا يكون سببا للغروب ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار
وجب النصب وكذا يجب اذا لم يقصد لحصوله في احد الازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيه بل قصد كونه
مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او منع
مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان تكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين
لانه ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف
المرفوع على المنصوب ولا العكس الا باعادة حتى فنحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي
ونعم ما قال انه لا اصل معنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف الى اذا كان الاسم نحو حتى مطلع الفجر
دخولها في المضارع كما ذكر التي بمعناها لا تدخل الا على الفعل ظاهرا او مقدرا بعد الاستفهام نحو كيمه على
خلاف فيه قال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل الا بالاتية الى الانتهاء واول حتى قولهم كلمته حتى يامر لي
بشيء انه بمعنى كلمته واكلمه حتى امر لي بشيء الى ان يامر فيجوز فتقع صريح الاسم في موضع كل مضارع
منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها
كما يتعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر يتعلق بما قبلها والتي يرتفع بعدها الفعل
ان بعدها ليست مستقبلا اي انا ادخلها الان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
بالرفع بل يعني كونه حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استوفت
بعدها الجملة الشرطية قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي لما فات الاستثناء في السبب
شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي لان السبب متصل بالمسبب معنى فهي تجبر ما
لما فات من الاتصال اللفظي قال ع ولا اصلح حتى تضبعون وتضبعا فعدم الصلح سبب للضبع اي مد
الايدي بالسيوف وقوله تضبعا عطف على تضبعون على توهم النصب على حتى
وانت ترى قوله تضبعون وان كان مستقبلا لا يرفع العموم الجزم عليه كما سيحصل او قد حصل
ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من اجل ان يكون ما في موضع ما بعدها حرف ابتداء امتنع في المسائل
المذكورة لانه تبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة لم يبطل الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها
لما ذكرنا وهو انه تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار
حتى يدخلها فانه حاكم بحصول السير ساكت عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز
الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر بحتى ان قسم شئ تاخذ

وانما وجب مع الرفع

بنصب تاخذ ولو جئت بالشرط مجزوما فليس الى في الخبر الا الجزم وكذا بعد وحتى الى الا قد واذا ادانك
الا اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف سهل نحو
سكت حتى اذا اردنا انقوم يقول واقم حتى يجيئ اكلنا يا كل الظرف منصوبهم على قضيه اسهل نحو
الشرط العفو لهم واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى من اخذنا اخذ تلاحق ذلك عجيب
ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوبها الاسم الناصبة بالقسم ولا الفصل بين الفا
الجحد ومعمولها وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها لكونها على حرف واحد قوله
ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحد لام تاكيد بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم ش الظاهر
ان ان تعمل بعد اللام الزائدة التي تجيئ بعد فعل الارادة والامر نحو يريد الله ليذهب وامرت
لاعدل والتي لتاكيد النفي تختص بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو
وما كان الله ليعذبهم ومعنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي التي في نحو قولهم
انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا لفعله ولا
في الحال ولا شك ان في هذا معنى التاكيد فعنى لم يكن الله ليعذبهم ما كان مناسبا لذلك
لاهل يقرب فعل الحذف الا بناء على جواز حذف الجار مع ان واما اظهارها بعد الواجبة
بعدها وذلك كما تقدم انها ليتبين ان قوله والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني
يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض او نفي او عرض حال او دعاء بشرطين الجنة وان يكون قبلها
مثل ذلك واو بشرط معنى الجمع ش ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو لولا
اتيتني لم يكن معه نذيرا او لولا ارسلت الينا رسولا فنتبع آياتك وترك الترجي ايضا
قال تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب وقال لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب
فاطلع بالنصب على انه تحضيض واما الدعاء فنحو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين
كالنهي في باب لا تعجل اللهم ارزقني بيتا فاسعد ولا تؤاخذني فاهلك والكسائي
والفراء يجيزان نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان
يكون ما قبلها سببا لما بعدها كما اشترطنا في الكلام فيه وان لم يكن صريحا في ذلك
بان يكون معمولا عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او اسم فعل نحو نزال فنكرمك عليك زيدا فاكرمه وحكى الشريف عن الكسائي الاصل في نحو
فالكسائي يجيز في جميع ذلك النصب نحو صه فاحدثك وتابعه ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد
كالامر عليه هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابن عمر اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
فلشبهه بجواب الامر من حيث مجيئه بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ المعنى لعولك

قلت لزيد اضرب فيضرب اي اضرب ان تضرب يضربه اي يضربه زيد واما الآية فنحو لا تسمعني ولم
والنفي ما تاتينا فتحدثنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول كقولك قلما يلقاني فيكرمني وكذا اقل رجل
وقد يحمل الآن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصريح وتستعمل في اللفظ ايضا استعمال النفي اما ما يفيد
معنى النفي لكن على غير طريق استعمال حرف النفي فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير قائم فتضربني وكذا التقليل
بقد في المضارع ايضا نحو قد يجيئ فتكرمه وقد يجيئ فتقوم بنصب جواب كلما تضمن النفي والتقليل فيما
لا استعمال وقد يجيئ التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتحكم
اي لست بوال اما اذا قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز النصب كمن حسبته يشتمني
فاثب عليه اي لو شتمني لو ثبت عليه وقد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد
الشرط قبل الجزاء نحو ان تاتني فتكرمني او وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتني آتك فاكرمك
او واكرمك ووجه ذلك ان الشرط في الاول والجزاء في الثاني غير واقع اذ الجزاء مشروط وجوده
بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وحمل على قوله
فيها ان بينا يسكن الريح فيظللن البيت يعلم على قراءة النصب وقد يجيء بعد الحصر بانما نحو انما
نحو انما يجيئ فيكرمه زيد لما قلنا في حتى انه فيه معنى التحقير القريب بمعنى النفي واما بعد الحصر بالا
نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح في الحال بخلاف الفعل الذي بعد انما بعد
النفي بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى نفي فيحسن للنفي نحو ما قام احد الا هند فيحسن
اليه او فاكرمه والضمير للصلاة المعنى ما قام احد فيحسن اليه الا هند عليه فلا يقبح لان معنى فيحسن متعلق
بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصريين الا في الاشياء
المعدودة هناك وقد جاء بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر في البيت مع خلوه من النفي اصلا كقوله
سانزل يوم الجحيم بني تميم والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض نحو
الا تنزل فنصيب خيرا والاستفهام نحو هل تزورنا فنكرمك وكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد
فاء السببية الرفع على انها جملة مستانفة لان فاء السببية لا العطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها
الكلام كاذا المفاجاة ومعناها ايضا ما يتلوها وكذلك يتعاقبان في جواب الشرط لان اذا المفاجاة
مختصة بالاسمية وتدخل فيما بعد الفاء السببية على نفيه قليلا كقوله تعالى فلا يؤذن لهم فيعتذرون
وقوله لم تسال الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل
ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب في الجواب وكذا الشيء من ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع كما يتبين وتكون
معنى الرفع والنصب سواء نحو ضربني واضربه بالرفع وكذا فيما قال تعالى تعالوا نعم اوليلومك
معنى الرفع فيه معنى النصب اي البيان فيما لم يجاز الا ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب

ولقد تركت صبية مرحومة

اعتمادا على ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد النفي ... واما رفعها بعد فاء السببية المرتفع
الى النصب لانه قصد التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال
او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان
الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس
معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقبل الفاء المذكور جملة ويخلص المضارع للاستقبال
اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان دفع جانب كون الفاء للعطف
وتقوية كونه للجزاء فكيف هذا فما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا في اذن ولانا اخترنا هذا
على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المتقدم تقديره ليكن منك زيارة فاكرام
ليكن منك زيارة فاكرام مني اذ فاء السببية ان عطفت فهو قليل نحو فاما تقطف الجملة على الجملة
على الذي يليه فيغضب زيد الذباب وكذا نقول في الفعل المنصوب بعد الواو الصرف انهم لما قصدوا
فيه معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا الى ان الامر
الى انه ليست للعطف فحي لها تعلقا بالحال وكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قيامك مع قيامي اي في حال الثبوت فيما يجوز ان يصح فيه وقد
تدخل الا على الاسم قصدا ها هنا مصاحبة الفعل للفعل منصوبا ما بعدها فمعنى قم واقوم قم مع قيامي
كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة المصدر
على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن على هذا
التقدير فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون الواو للعطف
للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يحمل على وجه
يكون ظاهرا فيه لا تقصد النصوصية عليه وانما نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها
احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوجود ويكون
ما بعد الفاء كالجزاء ثم حمل ما قبل واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء
السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو وفي مثل هذا الموضع اعني انتصاب المضارع بعدها وذلك
لمشابهة الواو والفاء في اصل العطف وخروجهما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احداهما
والجمعية في الاخرى والقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء
مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية
فجاز في هذا الجواب ما امتنع في الجملة الجزائية وهو ان الطالب تفصل بينها الفعل الذي قبل الفاء
ومعموله نحو هل تقطع فتلك زيدا وتتوسط ايضا بين ذات الاستفهام ما التي هي جواب الفعل

او كيف

او كيف او لمه وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل تاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف
فاستقبلك تجيئني ولم فاسيء تسبني ويجوز ايضا حذف المستفهم عنه للوضوح والقيام فقط
الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك
ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في الحقيقة جملة ظاهرة فلو اوقعت
الجواب بالفاء والجواب ايضا الشيء الواحد بجوابين نحو قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جواب
قال فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة بينهما
ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجز جوابين لان كل الشرط والجزاء ولا يجاب كل الشرط
بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا ان تاتينا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو
الاتيان كقوله لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل
المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا وتدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده مثل الفعل جزاءه
كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فيحل غضبي حاصل معنى نافيا ان يكون
النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية
لكنه انما انتصب نظرا الى تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء في هذا المعنى ليست
للسببية لان قولك ما تاتيني فتحدثني يخالف في المعنى لقولك ما تاتيني ولا تحدثني بل انما
تعطي هذا المعنى معنى ثالث العطف المصرف اما عاطفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث
على ما يؤوله بعض النحاة المنصوب واما عاطفة الفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني بالرفع
فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع
الاتيان المقيد بقيد تعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه
معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون من هذا المعنى وعلى تقدير الجزء الثاني فقط يكون
المعنى منك اتيان لكن الحديث بعده ومنه قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة
لا يخرج لكم بطاعته شيء فتضعوه ولا تسخط فتجتمعون عليه ولا يجوز ان ينتفي الاول
فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بل لك ان تحمل ما بعد
الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد
ما تاتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال غير انا لم يأتنا بيقين
فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء للسببية

في نهج البلاغة من كلام له عليه السلام يعتذر اصحابه منها
او ليس عجبا ان معوية يدعو الجفاة الطغام
فيتبعونه على غير معونة ولا عطاء وانا ادعوكم وانتم
تريكة الاسلام وبقية الناس الى المعونة او طائفة
من العطاء فتفرقون عني وتختلفون علي انه
لا يخرج اليكم من امري رضى ١ه

والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم
اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون
وكذا قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقطعه اي فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا ويعتذروا
كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله ع الم تسأل الربع القواء فينطق
ع لم تدر ما جزع عليك فتجزع ولا ادري باسا مع ان لا يتقدر في مثله المبتدا لان فاء
الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في الجزوم
لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال ابن المعنى فهو مما ينطق على كل
حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال ع وهل تخبرنك اليوم بيداء
سملق ☉ وقد لا يصرف بعد فاء الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا نحو ايتني
واكرمك بالرفع لا نصوا والحالية قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت
واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ما لم تتصرف كما ذكرنا بعد والى النصب نحو تعالوا او
يسلمون مع ان معنى الا امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى ابدا من احد الامرين
القتال او الاسلام وفيما عدا التي بمعنى الى والا فالرفع بعد الفاء اذن اربعة معان كما تقدم
وللنصب معنيان واعلم انه جاز النصب في المعنى الثاني من الفاء في البيت السببية لتشبه الفاء
بفاء الجزاء لكون ما بعده مضارعا كما بعد نفي كما قبله في كم فيكون والنفي في المعنى لان
كثرة الاستعمال كقولهم لا تسعفني فينجز عني اي وان تسعفني فلم ينجز عني قال ☉ وما
قام فينا قائم في ندينا ☉ فينطق الا بالتي هي اعرف ☉ اي يتبوء ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال
وما حل سعدي غريبا ببلدة ☉ فينسب الا الزبرقان له اب ☉ اي ابعدل وينسب ولولا
ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد ينتصب
بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود في كل حال وبعد او من
غير معنى الى والا كما يقال انا اسافر او تجيك او لا بل السعي ثم بدا لك فقلت او اقيم
اي بل انا اقيم ويجوز مع الرفع في قوله تحاول ملكا او نموت ☉ اما على العطف على تحاول
او على القطع اي نحن نموت وقوله تعالى او يرسل رسولا بالرفع معطوف اي نحن يرسل وقوله
ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا ☉ او تنزلون فانا معشر نزل ☉ عند الخليل محمول على المعنى
اي تركبون وتنزلون كقوله ع ولا ناعب الا ببين غرابها ☉ وقال يونس هو على القطع اي او انتم
نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل هم
يزيدون وقد ينتصب بعد الواو في الجمعية قال ع على الحكم المأتي يوما اذا قضى ☉ قضيته ان لا يجور

لامرئ القيس
فقلت له لا تبك عينك انما
نحاول ملكا او نموت فنعذرا

ويقصد ☉ لم ينتصب لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور للنفي فيكون المعنى على
الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون معطوفا على لا يجور الكائن بمعنى يعدل
بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوف اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما
تقول زيد يحجنا فاشتهيت يجيئه وتفتيته اي ينبغي له يجيء فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي ان لا يجي
وقد ينتصب مع الفاء التي لغير السببية لا ذكره في قوله ع ومن يجيء يكثر التأميلا وشذ قوله وما هو الا
ان اراها فجاءة ☉ فابهت حتى ما اكاد اجيب ☉ يروى بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا
ابهت قوله الواو بشرط الجمعية وان يكون فعلها متعلق المفاعيل يجتمع مضمونه ما قبلها ومضمون ما بعدها
في زمان واحد ويكون قبلها احد هذه الاشياء نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله ☉ عار عليك اذا
فعلت عظيم ☉ او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا فتكرمنا او تحضيض نحو هلا
تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة يقولون هنا بالى العطف نحو ليكن منك زيارة
وزيارة مني وقد ذكرت ما يليق في الفاء قوله واو بشرط معنى الى او الا او في الاصل لاحد الشيئين او الاشياء
نحو يقيم او يتعلي يحتمل لاحد الشيئين ولا يتبادر احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو
لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او
فتصير او بمعنى الى او الا العبارة برجعان الى شيء واحد فيقدر بالا مع المضاف بعدها محذوف وهو الوقت
اي الا زمان الاول ان يقضيني او يعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبله وعند تقدير الى جار
مصدر مجرور بها والتي بعد الحال وقال الشاعر ع وما انا للشيء الذي ليس نافعي ☉ ويغضب منه
صاحبي بقؤول ☉ يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي قال
ابو علي في كتاب الشعر انه معطوف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى حينئذ انا ابقؤول للشيء
الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته
فهو على الصرف تقدير اجتماع ذلك لانه اذن نفي النفع والغضب وهو عكس المقصود لان مراد
الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقول قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هنا الصرف في سياق
قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذا لا اقول الا شيء نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي ان
ينبغي ان يقول قول ما يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلنا في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد
المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون اقول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او
بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو
حقيقة اعني بقؤول كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى كارمك تكرمني كما تقدم
تعليل الصرف قال والرفع تبعه ابو علي انه ينصب يغضب عطفا على الشيء الذي يغضب صاحبي اي

بسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء على التفسير فيكون المعنى بيانا انا بتقول
لشيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينبغي ولا يحسن لهذا الكلام والصحيح ان يرجع الضمير
الى المضاف المقدر لان انما اسند على الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى الغضب منه كما بيّنا في
الظرف غير المستقر المحتمل قوله والفاء العاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما ش عطف على حتى في قوله
اذا كان مستقبلا على انها العاطفة بعدها ان نحو قولها ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني احبُّ اليَّ من لُبْسِ
الشُّفوفِ ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو يعجبني ضرب زيد فيغضب وضرب زيد
ثم يغضب وضرب زيد ويشترط الواو والفاء واو في مثل هذه المواضع ان لا تكون بمعنى السببية والجمعية والا ثم
قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لا في اللام ش هذه بيان للمواضع التي يجوز اظهار ان
المقدرة والموضع الذي يجب فيه ما يرجح اظهار ان ضمنا التي سبق بعد العشرين هو الموضع الذي يجوز فيه
الاظهار ربما نقول الغلبة ان اظهار ... العاطفة واللام الزائدة نحو مررت لان اكون لان هذه اللام قد تدخل
على الاسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لاضرب ... ان يظهر معها
ما يقبل الفعل الى الاسم صريح وهو المصدر واما لام الجحود فلم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها الا
وكذا لم يظهر بعدها ... مع ... في المعنى التي تدخل على الاسم صريح كما مر ... على
التي بمعنى الى او الا ... التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما
بعدها التنصيص على معنى السببية والانتهاء والجمعية كما تقدم ... لم يظهر ان ناصب بعد
وقد تظهر ان بعد حتى الشرط قاله ... لوجه ... الاستثناء
اللام في ... والما ... لا يدخل ... لانه ... فيه نظر
لان ... ترى الحوامل ... وحسبوا ان لا تكون فتنة والكوفيون يجوزون اظهار ان بعد لام
الجحود ... بلام اللام ... والتوكيد ... ويجوز تقديم معمول الفعل بعدها عليها
خلافا للبصريين ... ما كنت ... لا بد اللام
عندهم ... وهي عند البصريين ... كنت ... ثم كذ
لا ... وقد ... ان ... الافعال
... في ... ذا الحج ... نصب
... قوله ... يخرج ... وقد
... الا ايها الزاجري احضر الوغى ... والكوفيون يجيزون النصب في مثله قياسا
قوله ويجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة ... ومن
واي ... ولم ... ما ... مدة ... فلم تقلب المضارع ماضيا

ونفيه

ونفيه ولمّا مثلها وتختص بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل
ولا النهي المطلوب بها الترك ش اختلفي التفصيل في قلب لم المضارع ماضيا قد ذكرنا
في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي وقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم
في الشعر غير جازمة كقوله لولا فوارس من نُعْمٍ واسرتهم يوم الصُّلَيْفاء لم يُوفونَ بالجار
وجاءت ايضا في الضرورة منفصلا بينها وبين مجزومها كما قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها
كان لم سِوى اهلٍ من الوحش تؤهل قوله ولما مثلها اي في قلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي الماضي قوله وتختص بالاستغراق اعلم ان لما كان في الاصل لم زيدت عليها ما
كما زيدت في اما الشرطية وانها اختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى
التوقع كقد في ايجاب الماضي ... يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما تخبر بقد في الاغلب
عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب او لما يركب وقد يستعمل في غير
المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا باستمرار نفيها من حين الانتفاء الى
حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم هذا هو المراد بقوله
الاستغراق وضع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه
والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه الفارسي واما لم فيجوز انقطاع نفيها عن الحال نحو لم يضرب زيد امس
لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب ومن
لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي
او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها كما جاء في قول التميمي تطليق كما قال أَزِفَ
التَّرَحُّلُ غيرَ انَّ رِكابَنا لمّا تَزُلْ بِرحالِنا وكأنْ قَدِ وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله
احفظْ وديعتَكَ التي استودِعتَها يومَ الاعازِبِ انْ وَصَلتَ وانْ لَمِ واذا دخلت همزة
الاستفهام على لم ولما فهي الاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله الم نشرح لك صدرك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر اللام المطلوب
بها الفعل من الفاعل الغائب يدخل فيه لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الفاء والواو وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا وهو بعد
الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام
بعدها وحرف المضارع كلمة على وزن فخذ وكتف فيخفف بحذف الكسر واما ثم فحملت عليهما لكونها
حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب وهو لما فعل المفعول نحو لتُضرب

ولتضرب اشتغال هذا الفعل الفاعل الغائب المجهول واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد
ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى
ولنحمل خطاياكم وهذا اي لام الامر لنفسه قليل الاستعمال فانما يستعمل فلابد من اللام
كما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا
الحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لتغليب
المخاطب واللام الغيبة فيكون اللفظ المجموع الامرين بنيا على كون بعضهم حاضر وبعضهم غائبا
كقوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم
حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء
تبالا وجاز الفرا حذفها في النثر في نحو قل له يفعل قال تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا وانما
ارتكب ذلك الاستبعاد ان يكون القول سبب الاقامة والايجاب يقال في مثله انه جواب الامر
كانه لما كان تحصل الاقامة للصلاة عند قوله عليه الصلاة والسلام صلوا جعل قوله عليه
الصلاة والسلام كالعلة في اقامتهم وقال بعضهم جزمه لكونه اشبه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون
بالنصب ولو كان كما قال الفراء لم يختص هذا بجواب الامر ثم اعلم انه لما كان القياس في امر الفاعل
المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا
وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض هذه الزيادة
فمنها زيادة حروف المضارعة في اوله وقد جاء في الحرف امر المخاطب باللام نحو لتزره ولتزور ولو
بنفسك لتقوم الى المصاف فكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي
حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم واللام مقدرة هو القياس المذكور
وايضا مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيء وايضا الحمل على النهي
نحو لا تفعل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب به الترك وهي تجزم كلا الى النهي
وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكن
ولا تمنع ان تعمل لا في مثله للنهي ولا النهي تجيء للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص بالغائب
كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وغالب قولهم لا اريتك ههنا لان النهي في الحقيقة ههنا هو
المخاطب اي لا تكن ههنا حتى اراك قوله وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية
الثاني ويسميان شرطا وجزاء فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثاني فالوجهان
ش اعلم ان ما من الكلمات الشرطية الجازمة وثم يجزم بعدها الشرط والجزاء في الشعر
خاصة مع التعريف قال قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويجعل

في السعة شرطها وجواز اذا كان مستقبلا لا لامر انها باذا الاخرى قال اذا انتفى والاماضي اليه وانك
تاتي الصريخ وكذا يجزم بحيثما الشرطية مع تلوها الا اذا اتقى ما يكون نحو اذا من حيث المعنى كقولك
افعل هذا اما لا اي ان لا تفعل ذلك فاصل هذا عند الكوفيين ان يجيء انه بمعنى اذ كما قالوا في قوله
تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا انه بمعنى اذ لان ان معين للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان
ليست للشك بل للعدم القطع في الاشياء الجائزة توهم وعلم وتوعيه ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى
يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين لما كان يستحيل معانيها في حقه تعالى الضرب من الشك وبل كقوله
تعالى لعلكم لما كان التكليف بحسب التخيير في صورة الاسلام وقال تعالى لعلكم تتقون لما كان ذلك في
صورة من يرجى منهم ذلك وقال يضل من يشاء اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فلذا
قال ان كنتم مؤمنين وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وعدمه والارتياب
وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه قال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن
فعلى نحو على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف للوصف والالف زائدة ولو قيل انها للتانيث لم
تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هي الحقيقة ما كما الحق سائر كلمات الشرط نحو متى ما
واذا ما ثم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى ها لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب
قياما على اخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف
مع معنى الشرط الا على بعد نحو مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال له قائل
لا تقدر على ان افعل فعلت مهما تفعل افعل ولم يثبت ما حكى الكوفيون عن العرب من مجيء من كما
في قوله اماوي مهما يستمع في صديقه اقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان ان يتوب المذ
الزجاج وقد جاء في الاستفهام مهما بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره مهما لي الليلة مهما ليه
اودى بنعلي وسرباليه وهما اسم بدليل رجوع الضمير اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها وقال
الشاعر وانهما وكلت اليه كفاه وقد جاء ما وهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما
تجلس اجلس اي ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان وعلله نظر
الى انه لفظة ما تدخل على اذ اسما ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل طالما دخلت على الماضي كما انه لا
تصير جازمة معها فكيف بانها الحالية من معنى الشرط الموضوعة للماضي فانما عنده غير مركبة
وقال المبرد في اذ ما على اصلها من الحالة ذكروا اذ ما غرس والصحابة واستشهد من بيتين احدهما
قوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس والآخر قوله اذ ما
تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وقال بعض النحاة اصله اما وهو
الجمع الاثنون الحاكية بعده كقوله تعالى اما ترين فلما كان بنكسل البيت البون غيرت صيغته

اوله اذا استبدت سدت مطاوعة

بقلبك يليم أولجد الأول لتم له هذا فيقول إنما غلبت وقال المبرد إذ ما باقية على اسميتها
وما كانت قبل اتصال ما بها مفيدة للشرط والجزم كما في حيثما فإنها صارت بها بمعنى المستقبل وجازمة
وأما الاعتراض بأنا لا نعلم إذ ربما تختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختيارا منهم لا لمرجح فالجواب
أن حيث مثل إذا في تضمن معنى الشرط بل هذا أقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون إذا وإذا ما حيثما فنقول إنما
لم كان في حيث الإضافة فلا تراه كان في متى ما وإنما وذلك لأن حيث كانت لازمة للإضافة فكانت مستحقة
بسبب الإضافة إليه فكفها عن طلب الإضافة لتصير بها كسائر كلمات الشرط وإنما وجب إبهام كلمات الشرط الذي
كلها تجزم لتضمنها معنى إن التي للإبهام فلا تستعمل في الأمر المتيقن من المقطوع به لا يقال إن غربت الشمس
أو طلعت فحمل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد إن لأن نوع عموم أيضا
والشرط بعد هذه الأسماء أيضا كالشرط بعد إن في احتمال الوجود والعدم وأيضا فإنهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى إن إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت إن ضربت زيدا أو عمرا
أو ضربت بكرا ضربت إلى ما لا ينتهي وكذا في ما ومتى وسائر أخواتها ويجوز أيضا أن يلي الأسماء الثلاث إن وأي وأين
ولين ومتى وأيان وحيثما وأنى أيضا كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل
فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى حتى صارتا كالواحدة
فهي كالابتداء العامل في الجزأين وكظننت وأخواتها عملت في الجزأين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد
إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقوى على عملين وهذا
كما قيل إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر وأجيب بمن ضعف الحرف عن عملين بأنه ذلك يجوز إذا اقتضى
شيئين كأن وما ولا وقال الأخفش إن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط وحمل لضعف الأداة
عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه وأجيب باستقلال عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط
مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار كما أن جر الجار في قوله كبير أناس في بجاد مزمل والجر أجل الجر والجزي في
لأن العمل بالجوار الضرورة وأيضا فإنه عند الانفصال يجزم الجزاء مع بعده عن الشرط المجزوم بذي الشرط
فقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب
على ما أخبرنا قبل وكلمات الشرط لما كانت في الشرطية وكونها أم الباب يجوز أن تدخلها على الاسم بشرط أن يكون
بعده فعل نحو إن زيد ضرب وإن زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو أنتم تملكون بخلاف سائر كلمات الشرط فإنه
لا يجوز ذلك فيها إلا لضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقي وقال
أينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة
الاستفهامية لما كانت أصلا في الاستفهام وسواء ههنا وليه ذلك الاسم فعل أو لا نحو أزيد ذاهب وأ زيد ضربته
ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تضربه كما في إن زيد أو تلقاه

ومن زيد يضربه ومتى زيدا تخرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت إلا اضطرارا بل تقول هل
بعد الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز وحق الفعل الذي يلي إن وما تضمن معناها
من الأسماء أن يكون ماضيا سواء كان بعد الاسم مرفوعا أو منصوبا نحو إن زيد ذهب وإن زيدا لقيت أو
لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو يثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد
وقوله أينما الريح تميلها تمل وإنما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه
وبين معموله فلما كان الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر
ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع أن زيدا لقيته إلا ما حكي الكوفيون في قوله إن منفس أهلكته وهو
أيضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بعد فعل يفسره الفعل الناصب له إن أهلك أو هلك كما مر في
المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين إلى رفعه على الابتداء لكنه يجب كون خبره فعلا
لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها أو لا ونقل عن الأخفش أيضا في مثله أنه مبتدأ لكن العامل في المبتدأ
عنده هو الابتداء وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الخبر كما تقدم في باب المبتدأ وإن كان بعد الاسم الواقع
بعد أداة الشرط منصوبا فإن كان الفعل بعده مشتغلا بضميره أو متعلقه فهو عند البصريين منصوب
بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وإن لم يشتغل ذلك الفعل
بضميره ولا متعلقه نحو إن زيدا ضربت فهو أيضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين
بالمقدر وفي الظاهر ضمير عندهم من حيث طلب كلمة الشرط للفعل حتى لا يحصل الفصل بينهما لفظا لأنها
أم الباب ولم يجز أن تدخل كلمة الشرط على الاسم لاتصاله بها كما جاز ذلك في همزة الاستفهام وعند البصريين
حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم إن تقم
زيد يقم وإن لم تأتني زيدا أضرب فهما معمولان لمقدر يفسره جواب الشرط أما الكوفيون فيجيزون
جزم جواب الشرط إذا تقدم معمول المرفوع لأن الجزم عندهم بالجوار وقد زال بفصل المرفوع الذي هو أجنبي
عن الشرط أما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا أما نحو الجوار نحو إن تضرب يضرب زيد وإن ضربت
تقدم معمول المنصوب فالفراء يمنع أيضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائي
لا يمنع الجزم للفصل وإن كان ظرفا للجزاء لقوة جزم الجزاء لأنه كلا فصل نحو إن تأتني اليوم وغدا آتك
وإن تأتني الليل أقصد وإن لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول الخليل
المنوعة ولا الشئ شيئا إلا في تصطيرها ويبرز بتأثيرها الخير تعقب والقصيد مكسورة
القافية والأكثر حمل المرفوع بعد فيجب جزم المضارع اتفاقا ويتصدر المبتدأ بالفاء نحو إن تقم
زيد يقوم وكذا الأكثر تصدير المنصوب بالفاء وفي تقديم المضارع اتفاقا نحو إن ضربتني فزيدا أضرب
ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والجملة الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو إن تأتني والله آتك

يكون بعد الاسم الذي يليه
لا تجزعي إن منفس أهلكته
صدره كانت اننا من اعمر بتيه بتره
أحييت الحزن وصفة الإبل بالطلعة دابنر
ومن زيد

وان تاتني غفر الله لك آتيك واما انت منطلقا زيدا آتك فاما تاتني ولا تفخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم
معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك كما امتنع معمول الجزاء ولا يجوز زيدا ان جئتني اضرب
بالجزم لان ما تقدم اضرب من غير ان يكون الشرط مستقلا وزيدا اضرب ان تاتني [illegible] ان جئتني
جزما لضرب وعلة ذلك كله ان كلمة الشرط تصدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه
لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذ لقيت
او تضربه وزيدا حين جاءك تضربه او تضربه فالاصل الجزاء او حين يجري [illegible] كلمات الشرط الجملة كما تقول
الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضربه او تضربه فتنصب زيدا ولهذا لم يشتغل الفعل بالضمير
زيد تضرب على [illegible] قيل [illegible] فلما جاءك [illegible] قلت [illegible] الفعل
واقعا على زيد [illegible] [illegible] عليه [illegible] في الحقيقة
كان ظاهر الضمير فيما ولهذا اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيدا والجملة تبين في المنصوب على شريطة
التفسير [illegible] بالرفع او النصب [illegible] اذا وحين [illegible] كلمات الشرط [illegible]
زيد عند البصريين كما ذكرنا فيان [illegible] واقعا على زيد لانه
جواب الشرط هو الجزاء في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الفصل الذي بينهما [illegible]
او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] في الشرط ولما [illegible] تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط لان
الجواب التقديم نحو ان تضرب اضرب [illegible] في الفعل اضرب ان تضرب [illegible]
المجزوم على الجوار [illegible] والدليل على ان مرتبة الجزاء التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان
يصرع اخوك تصرع ورفع الجواب مراعاة لاصله من التقديم وورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل
الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله
تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله وانك ان اذاق اخرت
الى الجانب الذي به انت من بين الجنائب تاظن فانه لا يعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا مفردة
فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال الكريم ان لقيته فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما
بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فيجي اقرب تعليق الجاب شرطه بين المبتدا والخبر
في قوله انا امرؤ النفي اذا ارد[illegible] ان نقول لكن فيكونه لعدم [illegible] في الشرطية واما على التقديم
وان خالف الضرورة [illegible] المقتضي [illegible] [illegible] يكون البيتان [illegible] هكذا واما
تقديم معمول الشرط على الاداة جاز [illegible] وقد [illegible] اذا تقدم على اداة الشرط [illegible]
من حيث المعنى [illegible] عند البصريين جواب له لفظا لان الشرط [illegible] الكلام [illegible] عليه [illegible]

وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم لعدم تصدره بالفاء المتقدمة فهو عندهم جواب واقع
في موقعه لما ذكرنا وانما يجزم على الجوار اذا تاخر عن الشرط نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث
المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك علي الف ان دخلت
الدار لعدم جواز التعليق في الاقرار وعند البصريين ايضا لا يعتقد مع هذا المتقدم جواب
للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو شبه السجار لذا المذكور الذي هو كالعوض من
المقدر اذ لو كان احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يكون هذا المقدم هو الجواب الذي كان رتبته
التاخر عن الشرط تقدم على الاداة لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان
اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضرب زيد على ان الضمير لغلام زيد فرتبة الجزاء عند البصريين بعد الشرط
وعند الكوفيين قبل الاداة كما مر وقد تدخل الواو على الاداة الدالة على جملة بما تقدم ولا تدخل الا اذا
كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك
اكرمه وان شتمني فالشتم بعيد من اكرام الشاتم وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكذا
تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والطلب بالدال والدل على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني
بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق ألية وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجي بعد تمام الكلام
كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي
الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل
فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا
الواو الاعتراضية لان الجملة الشرطية ليست جملة اعتراضية وقال الجزري هي واو العطف والمعطوف
عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير عنده زيد
ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة
لكنه يلزمه ان يدخل الفاء في الاخير فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى
بين المبتدا والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كونها واو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل
بين الجزئين من الكلام كما تبين ذلك الفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعلى ان يخرج جاز ان الواو فيه للحال
فيكون الذي كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما على جواب متى عند بعضهم في
متى النسب على انه ظرف ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزري عليه بان
معنى المستقبل لا الذي في ان ينافي معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله
مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضرب غدا مجردا وضربت امس مجردا واستقبالية شرط ان

اوله وتحتقر الدنيا احتقار مجرب

الجزري هو ابو الفضل اسمعيل بن عبد الله بن حكم الجزري
منسوب الى الجزرة بجيم مفتوحة ونون ساكنة بعدها
زاي معجمة وهي بلدة يقال لها كنجه من اذربيجان
وارمينية كان من علماء الفقه والحديث بدمشق
كذا في طبقات الاسنوي

تمام
والشر بالشر عند الله مثلان

ان تصرع

باعتبار زمان التكلم فلا تنافي بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون الا
ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وافاد الحصر انه لا يقع الا وهو في القرآن
لفظا كما لا تعلق فيما هو كالجزاء عند البصريين وما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر مضارعا نحو
آكيلة متى ما اتيها انشد فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها كانه قال
لا يضيرها من ياتها كقوله والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي المرء ذيب على احد التقديرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط كمتى واينما وايان واين
وحيثما وانى فلا شبهة في تضمنها الشرط اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه
الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونه موصولة ايضا نحو من وما واي فانه يجوز ان تعدها
ما يحتمل عنده ان يكون موصولة او شرطية نحو اكرم من اتاني فان كانت موصولة فمنصوب بالفعل
المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من ياتني آتيه
ولا يعمل الفعل الذي بعد هذه الكلمات الا فيها هاما موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن
السراج قطع بكونها موصولة حملا على الظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصريين
وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتي من ياتني فالوجه كونها موصولة
ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار
اذا تقدم ما هو جواب معنى واذا جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى
الجمل التي تليها كما ذكر من جعلها موصولة سواء ولي الكلم المذكورة ماض نحو اذكر اذ من ياتنا
اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما تفعل افعل وقد يجيء في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد
على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فاستقبل الحجاز الجزم في السعة
في نحو غلام من تضرب اضربه ولم يجز في نحو اذكر اذ من ياتنا نكرمه واذ مضاف الى العاملين كما ان
غلام كذلك الا ان غلاما اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار كالكلمة ولحق فيه معنى الشرط
اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلا يلزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف في
الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية فكان
المضاف هو هنا مصدر يكرمه واقعا على معنى من اي اذكر وقت اكرامنا من ياتنا فلم يسر
مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب معنى الشرط اذ ليس مضافا اليه كما في غلام مضافا اليه فلم
يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول لاذكر المتقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى
يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان تعلقت في نحو من يجوز ادخال اذ عليه في صدر الكلام وبكونه بين الشرط
والاستفهام كونهما في صدر الكلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني الذي من يضربها اضربه قلت قد تقدم

في باب المبتدأ ان كلمات الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير به ما جاء اذا اثر في الجملة ولا في معناها
شيئا وانا نعني ههنا شيئان احدهما قوله الجزاء هو متقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجيء ام بعض احدهما ان
يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يؤثر في الجملة التي هي صدرها معنى من المعاني وذلك كما ان
وكان تعطف والخلف وما النفي لا تقول ما من تضرب اضرب وما ان تقعد اقعد اما لان ليت كان وان تلغى
في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول اهين من يطلب نفعه واهين يكرمه
تكرمه وكذا تقول لان اتيتك اعطيتك ولان تقعد نا قعدك سالت عنا والظروف المضافة الى
الجمل لا اشكال في ان احدا في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا تبقى كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام
لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك لانهما نعم خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة تسبب المبتدأ في حكم
المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذه دعوى سمعه من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي
شرعي انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بانه اصل خبر المبتدأ بل الواجب على انه
الاصل فيه الجمل التي لا يكون في محل الرفع لا يراد ايه تقديرها بالمفرد بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها
موقعا يصح وقوع المفرد فيه وتقول ما انا ببخيل ولكن ان تاتني اعطك لانه لكن لا تغير معنى الجملة
التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما تجيء في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع
مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد واما قوله وماذا على ان تكان ابن عمي ولا اخي ولكن
متى ما املك الضر انفع برفع انفع لانه لغوا فيه مرفوعه على التقديم والتاخير لضرورة الشعر كما
في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع ومتى شرطية بلا شبهة فتجزم ما املك التي موصولة كالوفي في
واما اذا المفاجاة فيصح مجيء من وما واي شرطية بعدها نحو خرجت فاذا من ياتيه يعطه كما يجيء
فاذا من ياتيه يسلبه على انه من موصولة وذلك لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على
الصحيح ليست بمضافة اليه وانما عدم تقدم اي نحو حتى واذا المفاجاة الظروف بعدها فلاختصاصها
بالجملة الاسمية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها فينبغي الا يجيز وقوع كلمة الشرط
بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها اي فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع نحو اذكر اذ من ياتنا نكرمه
والاضمار وحينئذ بعد اذا المفاجاة لا يرجح الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فانه كان بعد
من وما واي وبعدها فعل مضارع فانه يترجح جعلها شرطية لا الجملة التي كلمة الشرط التي بعدها
كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع الجواب لو قلنا هو العامل في آتيك فلا تجيء كالاولى
جعلها موصولة نحو اما من ياتيني فانا اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو
اما من ياتيني فانا اكرمه قال فاما ان كان من المقربين فروح فلا يكون بعد انه واخواتها وكان
واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام

ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة ليست لغيرها فادخلها على الواو والفاء وثم فجاز
امن يضربك تضربه وامن لقيته فثمة تكرمه فزدت في كلامها ضمير الشان فجاز دخولها على كلمات
الشرط وكلما لو حذف ضمير الشان بعدها على ضعفه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام
في بني بنت حسان الله واعصه في الخطوب * وذلك لان كلم الشرط لم تكن ادخلت للنواسخ
الحقيقية والمجاز كون العامل الثاني لهذه النواسخ في الحقيقة جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد
من يضربه اضربه ولو قدرت ههنا الجزء الثاني على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجز لانتفاء
ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قوله علمت ايهم زيد وعلمت ايهم في الدار لم عمرو فقد ذكرنا الاعتذار
عنه في باب المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان
اتيتني وكذا في قوله تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية فاذا لحذف الجزاء ويبقى لها قال الشرط الجازمة
فالواجب الاختيار ان لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا تعمل الاداة في
الشرط كلما تعمل في الجزاء قال فان كانا مضارعين او الاول فالجزم وان كان الاول مضارعا والثاني بغير مضارع
نحو ان تزرني فزرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فيها الجزم وما لا فالجواز واما قوله ان يصرم لعله
نصرع فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فيها جميعا في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان
كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يات في الكتاب العزيز وقال بعضهم
لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بشيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ان ضربتني ضربتك او ماضيين معنى
نحو ان لم تضربني لم اضربك ثم بعد ذلك ان يكون احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني
ضربتك ولو تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى
من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف وعكسها اضعف الوجوه نحو ان تزورني زرتك لان الاداة
اذ لم تؤثر في الفعل الاقرب تعلقه الى معنى المستقبل من جزاء تؤثر في الابعد شيئا يغير المعنى ونحو ان
تخالف الشرط والجزاء مضيا واستقبالا نحو ان ضربتني وتكرمني ولئن تزورني واكرمني على الاول تواقفه
كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان تزرني اكرمك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا
ذكر بعد الشرط فعل اخر من غير الجزاء اي لا يكون معطوفا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعطيك له
صلة نحو ان تضربه الذي اضربه يضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك او حالا او ما كان
يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه لكونه تاكيدا للعطف ولما ان
يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تاتني تسالني احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون
منصوبا الشرط بتقديره نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني ان اذهب فهو منصوب

الحمل

قبله مهلا لا يؤبد الملك في النصر البزيرزان اخته
كان عني يردد درء كل نعد له شغب
المستعصب المريد

الحمل على انه منصوب واما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل الاول له
واما ان يتفقا لفظا لا معنى نحو ان تضرب تضرب اي تسير نحو اياك وحكمه حكم الحال الاولى لفظا ومعنى
وكذا الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فانه متفقا له لفظا ومعنى نحو ان تاتني احسن اليك والمختلفا له لفظا
ومعنى نحو ان تزرني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو تصيبه ثم اليت ابالك اجوع والمختلفان معنى
لا لفظا نحو ان تاتني اضرب اضرب اي اسير والصحيحة في المتوسط وثانيا او ثم فالوجه الجزم ويجوز النصب
مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في باب السببية وواو الجمعية وكذا اذا الفعل المتاخر وبينهما في الجزاء التاخر
جواز استينا فرابعا نحو ان تاتني آتك فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على
العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحدثنا تامر بالمعروف فعطفت
فعلا عليهما فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحدثنا انه تامر بالمعروف وتوجر عليه وان كان من
شكل الثاني نحو تحدثنا تامر بالمعروف وتنهى عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلاثة اوجه الجزم على
العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحدثنا انه
تامر بالمعروف وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب
على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني في الجملة فالوجهان اي اذا كان الجزاء مضارعا
والشرط ماضيا ففي الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجزاء
للجوار فان لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب فعند النحاة الرفع في هذا الجواب لاحد وجهين اما الكون في نية
التقديم واما النية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا
في حال السعة والاولى ان يقال لما لم تغير عمل ان وضعف هذه الصورة عن جزم الجزاء لحيلولة الماضي
بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جارية لشيئين لمعنى الشرط
تقديرا كما تجزم سائر الجوازم لفظا كلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا تقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى
نحو هذا غير معمول فيه وذلك لضعفها عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تتعرى عن جزم الجملتين
الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب متقدما وعند المبرد واما الكوفيون فيقولون ان لم يجزم الجواب
المتقدم لانها انما تجزم عندهم الجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديرا لم تجز الفاء واذا كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان والا فالفاء شرح اعلم ان اداة الشرط سواء كانت اسما او حرفا تقتضي معناها اولا يكون
شرطها الا فعلا لتعين مصدر يحصل الموصوف بحصوله في الاولى الافعال بل يجيء مضارعا مستقبلا بعد حرف الماضي لا الا جملة
لكنه استعمل ما يتغير الماضي العامل لحيث يدل على ما تقدم التغير الى المضارع الى الماضي ...
حروفها الا الخبر لكثرة الحروف ولا يتصدر الماضي ... ولا تشتمل القلة ...
نحو هذا الا نحو ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وانه قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا بكونه

الشرط جملة طلبية ولا انشائية لانه وضع اداة الشرط على ان تجعل الجملة التي تليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو
لو جئتني اكرمتك واما في المستقبل نحو ان جئتني اكرمتك فيجعل الجملة فليس بينا مفروضا [illegible] على مفروض
فلا يجوز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر [illegible] في كلام الشرط جاز
وقوعها اسمية وفعلية مصدرة بحرف كان فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط
بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط
بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب الشرط [illegible] هذا
مع خفتها لفظا واما اذا فانما استعملها في الاسمية [illegible] الفعل [illegible] وكون معناها من الجزاء ابدا بمعنى الفاء
وذلك لمشابهتها [illegible] الشرط [illegible] الجزاء [illegible] عليه ثبت جعل الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب معها الفاء لعدم ملائمة الجزاء وكذا ان كانت
انشائية كنعم وبئس وكلما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا فعلى التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية
سواء تصدرت بالحروف [illegible] ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم [illegible]
واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فعلى تقدير القسم [illegible] ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم
آياتنا بينات ما كان حجتهم [illegible] بتقدير القسم ويجوز ان تكون اذا المجردة [illegible] الشرط الا لم
بلا خلاف في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد تحذف علامة الجزاء
ضرورة في موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
اذن [illegible] الكوفية حذف الفاء [illegible] اختيارا [illegible] بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع [illegible]
ويجب الفاء ايضا في كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع [illegible]
او مقدرة نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت [illegible]
نحو [illegible] فما اهتديت وان [illegible] فلن [illegible] ربك [illegible] وفي المضارع [illegible] بلن وسوف
هنا كلها لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء [illegible] غير المصدر بحرف والمضارع
غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر [illegible] دخول الفاء اصلا [illegible]
[illegible] لمناسبتهما لفظ الشرط على ما بينا [illegible]
الى المستقبل لكلمة الشرط [illegible] العلاقة بين المضارع المجرد والمصدر بلا [illegible] الفاء وتركها
اما الفاء [illegible] قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم تؤثر الاداة فيهما تأثيرا [illegible] كما اثرت في فعلت
ولم افعل واما تركها فلعدم تأثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقرر في المضارع
ان [illegible] فالفاء [illegible] الاستقبال [illegible] ان تدعوهم لا يسمعوا
دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقال ابو جعفر يجيء دخل الفاء [illegible] ولم يثبت

وقال تعالى في المثبت المجزوم ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب [illegible] تقدير
المبتدا في الاخير ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه وقال ابو جعفر مذهب [illegible]
اذ المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا ان جعل المبتدا لم تدخل عليها الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول
الفاء في مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه المذكور لانفيه [illegible] نحو قوله ان غبت
يموت زيد لم يكن لمذهب [illegible] وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد
ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء
كانت الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجيء دخولها
على اداة الشرط فيتعين تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ان
اكرمتك تكرمني وعلى تقدير تقديم الهمزة لا يجيء الفاء لان اداة الشرط هي في الجملة قال تعالى
ارايت ان كذب [illegible] ويجوز دخول كلمات الاستفهام على الهمزة لانها اصلها قال تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
بغتة او جهرة هل يهلك وقال تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز
دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي [illegible] آتاني
منه رحمة فمن ينصرني وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني والمم قال وقد احسن من ازجى [illegible] ما ذكره
لكن انما تدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجملة معنى [illegible] تخليصه للاستقبال
ان كان ماضيا او [illegible] الى ان كان ماضيا فتدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن
للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية [illegible] الاستقبال
فتدخل على الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرا او مقدرا لان قد
للماضي [illegible] تدل لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما اكد [illegible]
ينقلب ولم ينقلع على ان قد [illegible] قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال
قال وانما تدخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب [illegible] واما المصدر
بلا النفي فقال لانه [illegible] كانت للاستقبال فقد تجرد للنفي [illegible] بلا [illegible]
الفعل المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي [illegible] الاستقبال [illegible] اداة الشرط
فتجلب الفاء وكان على قياس ما قال المجاز [illegible] في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان الاداة [illegible]
[illegible] الاسمية بالاستقبال ثم اعلم انه ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي
جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة
التي تستفاد منه في الكلام الذي هو [illegible] الزمن الماضي فقط وذلك لا يدل على الزمن الماضي مطلق الحدث
الذي تخصصه بعد من خبر نحو كان قائما فمطلق الحدث يستفاد من خبره لا يدل على تعيين الحادث

ربيع كما هنا ما اضربه فلو جئت ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزء المضمون لم يتبادر الى فهم
الى الجملة جوابه اذ ذاك في الطلب انما كان لتبادر فهم الى انه المطلوب مقصود لما الا الترا ولغيره وقع
ذكر العرف الاطلاق ايه يكون جملة انما تقع التلي في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاء بمعنى الشرط جاز ان يحذف
فاء السببية ويجزم بعد الجزاء كما تجزم بان والخلع الجزاء بعد هذه الاشياء الا ان تقدير ظاهر مذهب الخليل
لانه قال ان هذه الاوامر كلها فيها معنى ان فلذا انجزم الجواب ومذهب غيره بانه انما مع اشرط مقدرة
بعدها وهي بانه على التمر والعقد ولعل ذلك استنكار هم اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعد ببعيد
لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلت فالاني من جزم الفعل المتضمن معناها فلا احظ
ثم اعلم انه يجيء جزم الجواب بعد الاسما الدالة على الجزاء بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك الحديث ينم الناس وكفيك الحديث شرعك
ينم الناس وانتق الله امرء فعل خيرا يثب عليه وكذا الطاسماء الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
تنج والغلام يتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب النصب مع صريح
الامر والنهي عند غير الكسائي بخلاف الجواب الجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا قال لان
فاء السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون
ولم تقدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع يحتمل والنصب
فيها وقد تقدم في الامر والنهي وسائر الاشياء الثابت مشابهة الشرط في عدم ثبوت مدلولها في الحال
مقو بر لمعنى السببية في الفاء وقد يراد ان يكون قبل الفاء صريح الامر العربي في الامر حتى لا تضعف دلالة
السببية في الفاء بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية للسببية مما هو محمول على الامر
من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية ولا تضعف معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر
بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه
بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان تقوله في جواب هل في
لانه امر فيقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا قال المبرد في مثله ان تقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل لهم اقيموا
وليس بجواب لانه مثل كن فيكون على قراءة الجمهور فيه من التكلف ما فيه **قوله** واذا قصد السببية اما انما
قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الامل فكل حسب امرئ يجري يعقلان
او الوصف نحو ولياً يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر والرفع
في نحو ثم ذرهم يحتملها يجب الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف ايضا من جهة الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر
يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسله معنا غدا يرتع ويلعب حال وعند الشرط الصريح قول الحطيئة متى
تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد ويجوز في مثله البدل لا بدال الثاني من الاول على بدل الاشتمال
قال ان تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فاما النهي فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء ما كان الشرط ومعمول بالفعل

هذا البيت ركب من بيتين صدر اولهما صدره للحطيئة وعجزه
تجد خير نار عندها خير موقد وعجزه لعبيد الله بن الحر
وصدره متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا

وبتخيل تعيين من دون الحروف نحو كان ما في الزمن الماضي زيد قائم فيكان مدلوله هو الزمن
الماضي فقط ومع التنصيص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا مختصا نحو كان ود وبواقي
الافعال الناقصة لانه ما يدل على الاستقبال الذي يجيء به خبره عليه وكذا باقي تمام كان اذا كان
شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون بمعنى تحقق
الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط بمعنى تحقق الوقوع وان كان بعيد
لفظا كان ممكنة قليل كقوله اشعب الا ذا ما قتيبة حرجا ونحو قولك انت وان اعطيت ما لا تبخل
وانت وان ضربت امير الا هاملك وقال الملم التعيين به ثبت حرا ذنبه ليكون الشرط مستقبلا
وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا
نحو انه كنت غدا حاجا لتا فاني يحيل انما الحدوث المطلق وبالزمن العارض في جميع الافعال
بسبب الصيغة الطارية على جميع الكلم وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل
قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج اما لا اقول هذا لكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو خطأ هو الانسا
لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى عليه السلام قال ذلك انما كان في غير تلك الدنيا
وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فخوفه الا فيما اليوم وقوله تعالى ان كان قميصه قد
ظاهر في المعنى **قوله** ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء **ش** الشرط انه لا تكون الاسمية طلبية وقد
ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء واي مناسبة بين معنييهما **قوله** وان مقدرة بعد الامر والنهي الا
والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل النار
خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر **ش** اعلم ان الكل يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء في
جواب بعضها ويجزم الا النفي لان محل التنبيه طلب والنفي خبر محض والطلب ظاهر فيتضمن معنى الشرط
اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان الكلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه وحامله على
الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه تقول ضرب زيدا وما ضرب زيدا فقصدت افهام المخاطب
ضرب زيد وعدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فيكون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او
لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني
توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب يجوز ان يكون
كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرته بعده ذلك غلب على الظن كون المطلوب
مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون فيه معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء
واما الخبر فانه اذا ورد حمل على المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا لان
مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد تخبر بشيء مع انه ذلك الشيء غير مقصود الخبر كقولك لمن يخبر

ذين

المصدر بالفاء او الباء او نحو ان تأتني آتك كما عرفت ذلك واتتني آتك فاسكت فنجزم ما بعد الفاء على
البدلية وترفع على القطع وتنصبه على ان الفاء للسببية مع ضعفه هنا لان الجزم يتقدم على المنصوبات كذا
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا يمتنع في
العربية النصب ولذا جنح بنحو جاز الجزم والرفع دون النصب قال وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم
لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان معنى السببية بين الطلب وانما يتوقع الجزم
جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال دعني فاذهب جانبا يوما واكفك جانبا وهذا
الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
جر الثاني لان الاول قد يدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار
يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل
النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار يعني ان لا تسلم تدخل النار وقال الغيث
بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل
تصب فلان كلمة العرض همزة انكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس بمذهب الكسائي بعيد
لو ساعده نقل **الامر** صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة وحكم آخره
حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة ومكسورة
فيما سواه مثل اقتل واضرب واعلم وان كان رباعيا فمفتوحة مقطوعة نحو اكرم قوله صيغة يعم ان يطلب
به الفعل كما هو صريح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وغالب ثم يتبين به كل ما يصح ان يطلب به
الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو
المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى
وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الالتماس او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا
او التهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال
هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب وذلك كما سموا اللابث والضاحك
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فانهم
قالوا لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذنا بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل
المخاطب يخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا تفعل انا ولنفعل
نحن باكم فانه قيل الاولى من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم قلت لا نسلم
ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد
تخصصه من الامر المضاف الى الغائب كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ
يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله ع لتقم انت يا ابن

خير في بيتي وان كان ذلك قليلا منه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله وحكم آخره حكم المجزوم
قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان ع محمد تفد نفسك كل نفس والحرف حرف
المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما
بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف
العلة والنون لانه قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام
مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اعني المضارعة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره
محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا
حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك
او ساكن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم تحتج الى اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ في
الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج وقاتل من تقاتل
وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظرت فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد
ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في يقيم وتقيد اقم واعدد فان همزة
افعل حذف بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم فطردا للباب وحملا
لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة
المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب فان قيل لم حذفت الهمزة المتحركة في يقيم اي بعد حرف المضارع حذفت
الواو الساكنة بعد وهب له ايضا وذلك الحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما ردت المتحركة قلت لانه لو رد لاجتلب له همزة الوصل فكنت تقول اوعد
واوهب ثم كيف تعل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة وهبة
فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك
لاجل حرف المضارعة رد بعد زوال العلة كأكرم من يكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل
نحو اضرب انطلق استخرج وانما قلنا اصل يفعل مضارع افعل يؤفعل لان قياس بناء
المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارع على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج
يستخرج وانطلق ينطلق وانما حذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بتحرك حرف
المضارعة عنها فكان قياس يكرم يأكرم لان الهمزة فيه وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي
في اكرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس برباعي يعني برباعي
افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف مضارعته ساكن فقط وبني اي بلى الماضي على الاربعة
احرف قوله مضمومة ان كان بعده ضمة اعلم ان حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال الا في
الموضع الذي يليه الحركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف وانما ضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كانقل واد

غير ما نطلق على مقدار اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي
الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من ها السكت كما يجي في آخر
الكتاب **فعل ما لم يسم فاعله** هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث
مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع وجاء الاشمام والواو ونحو بوع
واختير وانقيد ودون استخير واقيم وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا
ش فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول لانه مبني له ويجوز
ان تريد بالفعل الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع
وفعل الامر **قوله** هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند من وافق على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت زيدا
وضرباني الا على ما يجي في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي
في كتاب الشعر في نحو زيد ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لمن يستشهد بقوله تعالى اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره
المص بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله **قوله** فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره هذا عام في كل الماضي سوا كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاكرم واستخرج او رباعيا
كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج وانما غيرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يغير لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه
اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا في الافعال
اذ الفعل من ضرورته ما يقوم به فالحذف منه ذا الاخف ان يلحق فعالي وهذا الثقل تقسيم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم اوله وكسر ما قبل الآخر
قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل يقتصر فيه على ضمها
وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر في نحو انطلق واستخرج اذا وقفت عليه وانفعل بالحجازية نحو انطلق
ولم يضم ما بعد التاء اليها في اوائلها الا وفي نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس بالمضارع بصيغة مضارع
ما هو مطاوع لها نحو تكلم وتغافل وتدحرج **قوله** ومعتل العين يعني ان في معتل العين من الثلاثي المجرد في فعل ما
بني للمفعول من ثلاث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلها قول وبيع استثقلت الكسرة على
حرف العلة فنقلت بعد سلب حركة ما قبلها الى الفا لان النقل لا يكون الا الى الساكن دون المتحرك فبقي قيل
وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول بوع وهي اقل اللغات والاولى
بالضمة كسرة في الثاني فبقي بيع لان تقليلها كان اقل من تغيير الحروف وانما الاول اختص بنوع ثم حمل قول عليه لانه
معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء
فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصد به التخفيف ما امكن فبقي على هذا نقل الحركة

الي يتحول

الي يتحول بعد حذف حركته اذا كان محركة المنقول لحقه من حركة المنقول اليه فبقي بيع وقيل فقلبت الواو
الساكنة ياء كما في ميزان قال بعضهم تسكن العين ولا تنقل الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها وتقلب الياء
واوا للضمة قبلها وهذه اقبح لان الثقل الضمة والواو والاولى الى خفة الكسرة والياء وقيل الجزولي فيه لان
الاعلال الحاصل بالنقل الى نفسه اوليس حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل
المتحرك مع بعد فيه على ما بينا واما الاشمام فهو نحو عليه كان قليلا وحقيقة الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة وتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والنحاة
بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف يعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم فالاشمام الغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وانما نبهوا
على الضم الاصلي من الخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بالاشمام التنبيه على ان الوزن المستقبح
الاشد لحصول الغرض المذكور قبل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان كان قرض جا
الى الحرف الضم في الواوي والكسر في اليائي نحو عزت بالضم وبعت بالكسر نحو بعت يا عبد تقم تحوبيت وعدت
فالاولى ان لا يدل الضم في الواوي من احتمال الكسر والاشمام وفي اليائي من احتمال الكسر والاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل ونقل
كلام المبرد في الجواز لان المعنى لم يتعذر الا للالتباس بالقلة ووقوع مثله **قوله** ومثل باب اختير وانقيد يعني باب افتعل
وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين فيجي فيه الاوجه الثلاثة لما ذكرنا له في قيل وبيع لاستثقال
الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبلها في افتعل تاء وفي انفعل لا يوثر في العلة ولما في انفعل
ما قبل حرف العلة فاذا كان في الثلاثي المجرد **قوله** دون استخير واقيم يعني باب استفعل وافعل معتلي العين
لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سبيلها في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل
العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن ولا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع
نحو يقول ويبيع وسنافه على ما يجي في التصريف ان شا الله تعالى واعلم ان شرط نقل الحركة اليها فيهما في
الموضع المذكور ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوي ولا اقوي ولا استقوي ولا انطوي على
هذا ولا احتوي وانما لم ينقل خلاصا لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيانا امتناع قلب عين نحو طوي
وصوي الفا وكسرها وفعل الادغام نحو رد كقفم والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين الياء او الواو
انما كان لاجل انا صحت فرار اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقل عند نقلها تحصل الكسرة والياء وهما
اخف ولا يجتمع من نقل الكسرة في رد ثقيلان لكن ليجيز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة
وربما الضم كما يجوز ضمة ايضا وحكيناه وفعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما
تقول في المبني للفاعل شهد شهد وفي الاسم نحو فخذ فخذ وجميع ذلك في حلقي العين كما يجي في التصرف

وقد يحكى قطرب ضرب زيد في ضرب على لغة كثيرة الا الاضداد وهو شاذ قوله وان كان مضاعفاً ضم اوله
وفتح ما قبل آخره فانما ضم اول المضارع حملاً على الماضي وانما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر لتعتدل
الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل العين تنقلب فيه الفاً اي عين
المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفاً نحو يقال ويباع وذلك حملاً على المبني للفاعل واسكان
العين كما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل
منه المبني للفاعل والغالب في ذلك الادواء ولم يستعمل العلماء الامر من المعلوم في غالب العادة الا نحو [illegible]
[illegible] قيل يا ارض ابلعي ماءك وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن
وسل وزكم وورد وحم وشد وهلك قال [illegible] لو اردت نسبته اليه تعالى كان على افعل نحو اجنه الله
واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لان المراد بيان فعل المذكور كجن وسل فعلى هذا صار كالم ووجع وعني
وحق ذلك ان الالفاظ التي بابها فعل مكسور العين فصار يتعدى الى المنصوب كما يعدى فعل وذلك الفعل
الى الفعل المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق وغير المتعدي بخلافه فالمتعدي
والمتعدي يكون الى واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى الثلاثة كاعلم وارى واخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث
فهذه سبعة منها الاول كالمفعول [illegible] والثاني والثالث كالمفعول [illegible] ش قوله متعلق بفتح اللام وقد
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى [illegible] ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد ودخل وخرج متعدياً اذ لا يفهم
معانيها الا بمتعلق [illegible] يقال مثل هذه الافعال انها متعدية بالحرف [illegible] لكن لا يقع عليها اسم المتعدي
اذا اطلق [illegible] والاطلاق عندهم ان باب فعل كله لازم [illegible]
يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد
على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك واعلم انه قد يجيء في بعض الافعال انه
متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالباً
نحو نصحتك ونصحت لك وشكرته وشكرت له والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً اذ معناه
مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو باللام متعد ايضاً فكان اللام في ذلك زائدة
زائدة كما في ردف لكم الآية مطرداً [illegible] فلا [illegible] تعديه بنفسه
قليلاً نحو [illegible] ومختصاً بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة ولما الحق بها
نحو [illegible] في الاول فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلاً فهو متعد والحرف
زائد كما في [illegible] ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى فامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالنصب
وقال الشاعر [illegible] فلسنا بالجبال ولا الحديدا [illegible] والتحقيق ان الجر

وحرف منصوب المحل يعني الجار ولان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت
زيداً واكرمت عمراً لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلاً منه
كالجزء من المفعول توسعوا فيه لفظاً وقالوا في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار
الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضاً يشترط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر
عند الخليل والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر عن ان يعمل مضمراً [illegible]
ونحو قول [illegible] خير [illegible] اصبحت [illegible] وقوله ع اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف
الجار مع ان وان كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضاً قياساً
اذا تعين الجار كما في [illegible] ولم يثبت [illegible] شاذ [illegible] قوله ع تمرون الديار ولم تعوجوا
وقوله تعالى لا تعقدوا عقدة النكاح وان تسترضعوا اولادكم [illegible]
ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار [illegible] ولا تنووا عقدة [illegible] تسترضعوا لاولادكم
حتى [illegible] وكذا تضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعديته ما تضمن معناه قال تعالى يخالفون عن امره
اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد من حذف الظروف المختصة
وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت لك ووزنتك المال اي وزنت لك
وكلتك الطعام اي كلت لك [illegible] لا يالونكم خبالاً اي لا يالون لكم وزدتك ديناراً اي زدت لك ونقصتك
درهماً اي نقصت لك ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف في المفعول
الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنباً ع ومنا الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا
[illegible] حروف الجر يعني الذي [illegible] الباء [illegible] في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد [illegible]
[illegible] الباء [illegible] المعدية
[illegible] الباء في [illegible] كالهمزة والتضعيف [illegible] اذهبته يجوز فيه المصاحبة
[illegible] قوله تعالى ذهب الله بنورهم [illegible] ان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا [illegible] من معنى التغيير [illegible] حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى
آتوني زبر الحديد [illegible] على قراءة ائتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة والتضعيف على الفعل فان كان
لازماً صار متعدياً الى مفعول واحد وان كان متعدياً الى واحد صار متعدياً الى اثنين
نحو [illegible] والثلاثي في التعدي الى اثنين [illegible] الا اعلم وارى نحو علم وراى والمفعول الذي زيد
بسبب الهمزة والتضعيف هو الذي كان فاعلاً للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشر الفعل
فللفاعل مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدماً على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت عمراً زيداً
وتضعيف العين يعدي الى الواحد كفرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا تعدي الى الثالث كالهمزة وقل

وقد تعدى بغير الحلقي العين الأول الهمزة نحو أنبأته وحدثنا ويجتمع على فعل واحد تعديان من ضعف الحال إذا كانت
محتملة نحو خرجت بمالك وغيره إلى البصرة لأنه أسلف وأما إذا اتفقت فقد ذكرنا حكمه في آخر فعل التفضيل قوله
والثلاثين لا معنى بعد التعدي إلى اثنين على ضربين أما أن لا يكون مفعولاه مبتدأ وخبرا كأعطيت زيدا
درهما وهذا أيضا النوع من الأفعال وأما أن يكون في الأصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا منطلقا وعند الكوفيين ثاني
مفعولي باب علمت حال وكذا ثاني مفعولي خبر وليس بشيء لأن الحال لا يجوز حذفه وأيضا لا يكون الحال ضميرا
واسم إشارة ويعرف بتعريف سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله وإلى الأخر كأعلم وأرى
وعند الأخفش ... بسبب الهمزة مفعول آخر هو بمنزلة الطبيعي قبل المفعولين لأن معنى الهمزة المعدية
جعل الشيء على أصل الفعل فمعنى أعلمتك زيدا منطلقا جعلتك عالما أنه تعلم زيدا منطلقا فلا بد أن تذكر أولا المحمول
ثم تذكر متعلق أصل الفعل وهو المحمول عليه لأن المحمول عليه معنى تام بذلك المحمول والعادة جارية بأن تذكر
الذات أولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم به كما في المبتدأ والخبر والحال وذي الحال والموصوف والوصف وكذلك
وكذا في نحو ضربت زيدا لأنه أبي حالة على حصول الضرب ولم يتفق أن ينقل إلى ثلاثة من المتعدي إلى اثنين
بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني منقولا علمت إنما هو منقول الأول والثالث أو منقول
الثاني فعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيد وعلمت عمرا الانطلاق وقد قال تعالى وأنزل
عليك الكتاب وينقل بالهمزة إلى ثلاثة باقي أفعال القلوب أيضا قياسا لأنها ما نقل أحسبتك زيدا
منطلقا وكذا أظننتك وأخلتك وأزعمتك وأوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز أيضا في غير أفعال
القلوب نحو أكسوتك عمرا جبة وأجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف أيضا في أفعال القلوب وغيرها
ولجرى القياس لجاز نقل جميع الأفعال المتعدية واللازمة نحو أضربت زيدا عمرا وأذهبت خالدا فثبت أن هذا
موكول إلى السماع أعني النقل من الثلاثي إلى بعض الأبواب المنشعبة وأما أخبر وخبر وأنبأ ونبأ وحدث ولم
يستعمل حدث بمعناه فليست منقولة بالهمزة والتضعيف متعدية إلى الثلاثة بعد التعدي إلى اثنين بل لم
يستعمل من ثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى الأخير إلا خبر بكسر الباء أي علم وحدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا
مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الأفعال الخمسة ألحقت في بعض استعمالاتها بأعلم المتعدي
إلى الثلاثة لأن الإنباء والتنبئة والإخبار والتخبير والتحديث بمعنى الإعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة
إلا نبأ وألحق البواقي غيره وألحق بعضهم أرى الحلمية بأعلم فإن ثبت سماعها فيجوز نحو أراني الله في النوم
عمرا أسلما وتستعمل الخمسة متعدية إلى الواحد بنفسه وإلى مضمون الثاني والثالث ومضمون الثالث
وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علم المفعولين وينصب مضمونهما
الذي هو المفعول حقيقة أو مضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا وعلمت انطلاق زيد وعلمت
الانطلاق لكن علمت يتعدى إلى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وأنبأت وحدثت لا يتعدى إلى

إليه إلا بحرف الجر فلا تقول أخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو وأما قولهم أنبأت نبأ وأخبرت خبرا
وحدثته حديثا فهذه المنصوبات أسماء صريحة قيمت مقام المصدر أي إنباء وإخبارا وتحديثا
ولو كانت مفعولا به لجاز استعمال المفعول به مختصا مقامها نحو حدثته خروج زيد ونبأته دخول
خالد ولم يجز ذلك اتفاقا فإذا تقرر هذا علمت أن قولك حدثت ونبأت وأخبرت زيدا قائما ليس
بمعنى حدثت هذا الحديث المخصوص ونبأت هذه التنبئة المعينة وخبرت التخبير الخاص فانتصاب زيدا
قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا لنوعه كما في ضربته ضرب الأمير لأن زيدا قائما
بيان المخبر وتعيينه وليس بيان كيفية تلك الأخبار التي هي الحدث الواقع منك أي التلفظ والتكلم المخصوص
وإن كان صريحا أو بطيئا أو غير ذلك من صفات التلفظ فقولك خبرتك زيدا قائما أي خبرتك بهذا المخبر به
والمخبر به مفعول بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا إن الضرب مضروب كما
مضى في باب المفعول فظهر بهذا أن ما قال المص وهو أن زيدا قائما في خبرتك زيدا قائما خبر خاص والخبر في
قولك أخبرتك خبرا مطلق وكلاهما منصوب على أنه مفعول مطلق ليس بشيء إذ المخبر خاص بلا ريب لكن لفظ
الخبر ههنا منقول أي أعني مخبر به خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الإخبار المنهي بفعل الحس ها
كما لا يخفى إما غلط أو مغالطة والدليل على كونه مفعولا به كمفعولي علمت أنك تقول أخبرتك أن زيدا قائم كما تقول
أو علمتك أن زيدا قائم متصل الجملة بأن وأيضا تقول أخبرتك زيدا قائما كما تخبر أن زيدا العالم فتضيف اسم
الفاعل الواقع بعد الكاف في أخبرتك واسم الفاعل لا يضاف إلى المصدر فلا يقال أنت ضارب ضرب الأمير
ولئن أعترض ... على نفسه من قال قلت زيد منطلق ليس بشيء إذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
الناصب كما ذكر بل هو بمعنى المفعول به أي المقول بخلاف قلت قولا صريحا على أنه مفعول مطلق
ومنشأ الغلط أن الخبر يستعمل بمعنى الإخبار وبمعنى المخبر به كما أن القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول
فاعرفه قوله فهذه مفعولها كمفعولي أعطيت اعلم أن مفعولها الأول كالمفعول الأول لأعطيت والثاني والثالث
معا كالمفعول الثاني لأعطيت لأنا بينا في باب المفعول أن هذه الأفعال في الحقيقة متعدية إلى المفعولين أولهما
غير الثاني فمعنى أعلمتك زيدا منطلقا أعلمتك انطلاق زيد فهو كأعطيت زيدا درهما سواء فيجوز ذلك
أن لا تذكر لها مفعولا أصلا كباب أعطيت وأن تذكر جميعها وأن تذكر الأول وحده وأن لا تذكر الثاني والثالث أو تذكر
الثاني والثالث دون الأول وأما ما ذكروا من حذف الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجيء في أفعال
القلوب وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر الأول وترك الثاني والثالث لأنه قال لا يجوز أن يقتصر على أحد
من الثلاثة فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الأول وأجازه ابن السراج مطلقا
وقال السيرافي أراد سيبويه أنه لا يحسن الاقتصار على الأول لا أنه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج أولى إذ لا مانع
وتبعه المتأخرون إذ انطلقت النظر عن الحال ... المفعول الثاني والثالث كما أن الأول مفعول علمت

لا انها هما والاول هو الذي لا ريب الحمزة كما تقدم **افعال القلوب** ظننت وحسبت وخلت
وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عليه فتنصب الجزأين **شرح**
ان الجمل التي تدخل عليها الافعال الاخر من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها او لا فالاولى هي بعد القول
نحو قلت ضرب زيدا وتضارب ولا يعمل فيها الا القول اذ المقصود حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية
هي التي المقصود منها معناها دون لفظها لا يتأتى عمل الفعل الداخل عليها في جزئيها لتعلق معناه
بمضمونها فلا تدخل اذن الا على الجملة الاسمية لان دخوله على الفعلية بخلاف المسند اليه فيتعذر عمله في الفعل لانه
الضروري من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذي في الجملة الفعلية فلا يرتفع به اسناد الى
ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا يكون اثر واحد من مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند
لا يعمل الا النصب فيجب ان ينصب كالجزء في الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينتصب الفعل الا بالحرف
والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيه اثر الفعل الداخل الا اذا كان فعل معلق عن النصب جاز
دخوله على الفعلية لانه لا يعمل فيه في الظاهر كقولك علمت ان عمرو على اي يوم سرت وايهم رايت
اي يتعلق اثر معنى الفعل الى فنقول الذي يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول
فان اقتضى فاعلا وذلك في باب كان رفعنا المبتدأ تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول
ولم يعكس لان الفعل لا يرفع الا فاعلا فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا ينصبهما اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز
ولا ينصب الاول ويرفع الثاني لان طلب الفعل المرفوع قبل طلبه المنصوب والفاعل في الحقيقة في باب كان
مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فمعنى كان زيد منطلقا كان انطلاق زيد وكذا في جميع اخوات كان لان الكل
بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح
كان في الصباح واصبح الضحى نحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال القلوب فليست من هذا
الافعال الداخلة في الاصل على الجملة قبل المرفوع بها فلا تعمل على الحقيقة فطلبنا رفعا سنعرضها الا في باب
اقتضى مفعولا نصبنا جزئي الجملة لان ما تنصب يتضمن المفعول الحقيقي واما ايضا فالمبتدأ الى المفعول
الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد ذلك المفعول الحقيقي فلذا
دخل على هذين الجزئين لفظة اضافة عامله الجزئين فيقتضي جزئين واحد ولم يدخل الجزئين الذين بعد كان
واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب
او غيرها افعال القلوب على ضرب اما الظن فقط وهي خال يخال يعني ظن وخال يخال بمعنى حسب
وكذا حسب غير متصرف اذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وعلم الاسمية نحو ان نصبت جزئيها
فان كان في حجا بمعنى غلب بالقصد او يفرغ الى وخال بمعنى وهب امر من الهبة او كان من الاسمية مصدق
بانه لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا دخلت على الاسمية غير مصدر

بان

بان ويستعمل الريب الذي هو مال الشبهة فاعل من اريب علا الظن الذي هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى
علم وان كانت اريت بمعنى علمت واما اليقين فتختص بمعنى علم اذا كان بمعنى عرف ولا يتعدى الا الى مفعول
وعرفت عرفانا معنويا لا قال بعضهم ان معنى علمت ان زيدا قائم عرفت ان زيدا قائم واخذ الاولى ان
لا ينصب جزئي على الجملة الاسمية كما ينصبها علم لا الفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد
لما التساوي بين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر ولما ذهب الكاف عرف وابو يعلم في نصب المفعولين
ويستعمل دري بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصب المفعولين بل يرد الاسمية بعدهما نصب
نحو دريت انك عالم و قوله تعلم ان بعد الغي رشدا ولا تصرف في تعلم بمعنى اعلم فلا قيل لا تتعلم
كذا فلا تقول تعلمت بل علمت فان قال تدري بمعنى تخل وتعلم من تعلم الشيء اي تكلف علمه فليس من
الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يقصد الابة واما الظن فالظاهر احتماله في بعض المواضع اليقين وهو
ظن لا بمعنى انهم قال تعالى فالظن بمعنى اليقين اي ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجي بمعنى تهم فينصب مفعولا
واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اي ظننت به امرا فعل سيئا
وكذا اتهمته واما الاعتقاد الجازم في شيء على امر على صفة معينة سواء كان مطابقا للامر ام لا فاذا كان
بالمعنى المذكور وليتها الاسمية المجردة عن ان نصبت جزئيها نحو رايت زيدا غنيا سواء كان في نفس الامر
غنيا او لا كان قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق وقوله تعالى الم تر الى الذين
خرجوا نظن بمعنى الانتهاء اي الم ينته علمك اليهم وقد تلحق راى الحلمية في نصب المفعولين قال تعالى
رايتهم لي ساجدين واما الاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عدو حمل فاذا كان
بالمعنى المذكور وليتها الاسمية المجردة ونصبا جزئيها نحو كنت اعتقد فقيرا فبان غنيا وقال تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا انهم لا انوثة واما القول اي ان المخبر على صفة
قولا غير مستند الى نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال الا هم تؤف ابنا
ما زعموا واما الاصابة الشيء على صفة وهو وجد والوجد عن سائر افعال القلوب لانه اذا وجدت
الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى وجدنا حاله لا يخرج عن هذا
لانه تعالى قد يستعمل هذه الافعال فيما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله نبتليه ونجعل
ونحو ذلك كما انه تعالى قد صار في حاله والظاهر لم يعلم كاصلح الله ولا يستعمل اصاب وصادف في
استعمال الوجد في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي معنى
الحقيقي مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا فيحصل منه مصدر اضيف علمت
الكائن زيدا علمت زيدا اخاك وانه وقعت بعدها الفعلية في الندرة ضمير الشان مقدر قبلها
لتصير اسمية نحو حسبت يقول زيدا اي حسبته يقول زيد وبعض هذه الافعال يكثر فيهم المتعول

في الاعمال والتعليق نحو عجبني ظننك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني والباء حظني زيدا قائما لان المصدر لا ينصبه ما قبله كما قيل وقد مر تحقيقه في باب المصدر ولكن ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر انه حذف الفعل جاز نحو ظننا زيدا قائما في الصورتين يجوز الالغاء والفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح لما فيه من قبح تأكيد الفعل الملغى واما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظننت ظننا فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الالغاء ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مصدرا لان الفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتأخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل الحقيقة لا المصدر ولا يجيء انه يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق قوله ومنها انه تعلق بحرف الاستفهام التعليق ما خوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على الاخفش كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معنا لام الابتداء فيكون ابتداء نحو علمت غلام من عندك وقد يكون بلام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون بحرف النفي وهي ما وان ولا نحو ما زيد كما تعلمه ان زيد قائم ولا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار ولا امرأة اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فلزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فان بقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجليلة ما بين الصدارة من الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلغرض وقع ما للجملة التي هي لجماع ان واللام كما يجيء واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها التبرئة المشابهة لان المكسورة ولدخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجيء واما اذا تجردت عن اللام فانها لا تعلق لانها تفتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا لم يعلق لفعل القلب بان تفتح همزتها فتعمل هي في جزئها العامل مكانه عن عمله واما قوله ولقد علمت

لتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما جرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لان في اللام المفيدة للتأكيد معنى الحلف وفي علمت معنى التحقيق فصار كقولهم والله انني في الليل مع الصدود لأميل وقد يجري نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجواب القسم في بعض الاحيان نحو علم الله لاتين اي والله والفعل المعلق قد يدخل على التعليق نحو علمت من عمرو وعلمت اي يوم ضربت بنصب اي على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت انت ام تعدت واعرابه بجملة المعلق عنها كما عرفتها اذا لم تتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على انه الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقبتي والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا اسند المفعول الثاني في جملة الاستفهام فالاولى ان لا يتأتى فعل القلب على المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعول الاول لانه بمعنى الاستفهام هو يعم الجملة التي بعده علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لانتفاء قيد في النصب في علمت زيدا ما هو لما ثم ان المعنى علمت ما زيد فانا اما قولهم ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايته اخبر به وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حالته العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمقول كما يجيء بل حرف خطاب ولا بد من الاستفهام بعد المنصوب او ان تأتي به من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحالة المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي اخبرني ارايتك هذا الكريم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الآية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان على الهدى كرر ارايت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال للمخاطب اخبرني ارايت زيدا عن اي شيء من حالاته تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم وتلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبرني لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية نحو حيهل ونجاءك فاستغني بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتأنيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل ارايت التاء لا ان المعنى فحو ويدل لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع ضميره وقد يعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا تصح ان يقاد فاعل ايضا وقال الفراء نقل الاسناد

إني لاسمن بالصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل

اي يوم عقبتي العقبة النوبة تقول تمت عقبتك عقاب

على الثاني الى الكاف وهو مثل ويك وويلك والنجاءك بالمعنى في اسماء الافعال اعني انها كانت مرفوع المحل فاذا
اردت بأرأيت فعل القلب الكاف الملحقة برأيتم يتصرف بتصرف المفعول الا انه لا يصح كونها الثاني يتصرف فيها
نحو أرأيتك زيدا وأرأيتكما الزيدين وأرأيتكم الزيدين وأرأيتك هندا وأرأيتكما الهندين وأرأيتكن
الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت
ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
الشخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وان زيد مثلا وقد كان الاستفهام يستحيل
كونها مفعولا لما تقدم لتعلقه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام
الشخص المستفهم عنه اعني زيد واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت علمت زيدا
الذي قام ويتبين الاستفهام من غيره في الجملة بكون مرضيا تقول في الاستفهام على التفسير قام بعد اي ولذا
كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اعراب الاستفهام الذي باب علم في نحو علمت زيدا ايهم قام مفيدا
لاستفهام المتكلم بل للنوع التناقض فنحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المتقدم على ايهم مفيد ان قائل
هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان
ايهم لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام الى اي منهم قام استفهام عن شكوك خبر هو
انتساب القيام الى معين ربما يتوهم الشاك انه زيد وغيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وتعلق كان
المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فتعليق اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا الاستفهام المتكلم والمعنى
عرفت المشكوك فيه الذي تستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هو وذلك الشخص في ضمنه اي المعنى
عرفت جواب زيد لما يصرح باسم القائم ولم تقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع
الى الابهام الذي على المخاطب من تقرير كما يكون له داع الى التصريح بركعة انهما انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال
مبين فمعنى هذا يجيء بعد في الاستفهام الذي جوابه بلا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم
والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد وعدم انتسابه كان المشكوك فيه مع الهمزة
ولم ومن اسماء الاستفهام ان كان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذاك مع الاختصاص الواقعة عليه كلمة
الاستفهام وكذا يجيء علمت ازيد قائم وعلمت هل زيد قائم اي عرفت جوابها الا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا
نسبة القيام الى ولعدم المذكور ثم عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يسأل عنه فيستفهم
عنه وسمع تقدم من وقوع استفهام جوابه بلا او نعم بعد فعل القلب استبدل الاكثرين بمضمون الجملة الاستفهامية
لا يصح ان يكون متعلقا للعلم لانها طلب ومع المتعلق متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال
في جواب الاستفهام بام وبأسماء الاستفهام الخبر معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد
قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك في جواب اما زيد او

زيد قائم

زيد قائم واما عمرو واما اذا قال علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد اثباتا او نفيا حتى يقال ان
العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها بل جوابه لا او نعم وليس فيها النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب ها
ههنا اما نعم او لا لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بل مضمونها استفهام المتكلم لا
يصح ان يكون متعلقا للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك لقلنا نعم او لا في الجواب ايضا
متضمن لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بل زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اي المحكوم عليه وبه
في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام يرد على الوجه المذكور اي لمجرد
الاستفهام لا الاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر ليتبين المشكوك فيه
نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم
كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت
وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت تقول تفكرت ازيد يأتيني
ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكر لفعل آخر نحو يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون
ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة تحت السان انفسها ايتها يشقى
مطلبه كالمحزون لمن يفكر بها يسقي ولم يسم هو وليترجح احد الجوانب على
الآخر ويجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك في
باب الموصولات ويجيء في نحو سألت هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد انه ينوب عن المفعول والجملة
مفعول الاول المنوية عليها هو مذهب البصريين ونقض السؤال يعني العقول يعلق به في الحكاية بعد القول على
ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من مذهب الفريقين فمقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهي
في موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو
اي شككت في هذا الامر وفي موضع مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما
لتضمنه ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولين نحو عرفت هل
زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعول اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون الجملة
اما في مقام الاول او الثاني نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار
او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ادرى يتعدى
الى مفعولين كادريته وانه كان بمعنى العلم او في مقام الثالث نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني
اي المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا
يتعدى الى المفعول لتضمنه معنى تعرفت اي تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قوله تعالى انظر اليه ايهم اقام صلى
تا عدانيه تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع ثم ينظر فيه وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وصل الى زيد

أصوات من دفعه في نحو علمت زيدا ابو من هو لان نظر الذي بمعنى تفكر وسأل الذي بمعنى سأل الناس لا
ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه وكذا ان كان الفعل المطلوب
العلم متعديا بالحرف نعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجي الجملة المعلق عنها في موضع
المفعول الذي لا يتعدى الفعل اليه الا بسبب تضمنه معنى التعرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه
بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى يسألونك عن
الساعة ايان مرساها اي يتعرفونه وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق
نحو علمت انك الله ان الكاف منصوب اصل الفعل والله منصوب الفعل المضمن وقد تكون الجملة المعلق عنها
بلا ما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قائم ولا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت قتلك
الحال ازيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدله من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من
زيد هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوه قائم قال وانما لم يجز لظننت اخاه
لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضي كما يجي في باب ان فهي في التقدير لغلة على الخبر كانك قلت لظننت
اخوه قائم واما الالغاء والتعليق في علم وادري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه
ابن مالك انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم وادري تقول اعلمت لزيد
وانه قائم ام عمرو وما زيد قائم وزيدا علمت قائم وزيد قائم اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت الى
المفعول الذي لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائم وزيدا علمت قائما وقال الاندلسي الفيدا عول على احتياج التعليق
والالغاء بالنسبة اليها وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على ان اذا بنيت الفعل للفاعل امتنع الغاؤه
وتعليقه واذا بنيته للمفعول جاز والذي يرجحه انه امتنع من الالغاء والتعليق سواء بني الفعل
للفاعل او للمفعول وقال ابو جعفر لو الغيت فقلت زيدا علمتك قائم وعلقت فقلت علمتك
لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة ولحق لانه ابدا يعمل في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق
والاعمال في حالة والحق ولبس ليحال الصحيح لان اعماله بالنسبة الى شي والغاؤه وتعليقه بالنسبة الى شي
اخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل
وعلقته عن المفعول واينما الفعل بمعنى الحزن او التصيير والملغى والمعلق اسم عالم فالمحكي عنه
المعمل واعلم انه الخلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالمفعول اعطيت **قوله**
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد هذه الافعال المذكورة في متن الكافية
ولفظه هب بمعنى احسب وراى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى
نحو علمتني قائما وقال تعالى اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما متصلا والاخر متصلا نحو قوله رأيتنا مع رسول الله
وراينتك تقول كذا وقد يجري مجراها راى البصرية حملا على راى القلبية وكذا عدم وفقد وجد

وتجعلانها ضعفاه في اصل الوضع وانما الجزء الثاني فيه الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا
والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير الاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول
ضربني ولا ضربتك زيدا وانت تريد ضربه نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وانه يحتاج الى
لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كونهما نحو ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى الضمير كانه غير له لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في اللفظ
واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مضى فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اي نفسه
الا انه لما كان احدهما متصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا ودعنا
او لم يقع نحو ما ضرب الا اياك وانا نعطي اياك وانا ضرب وما ضربت الا انت واما اذا كان الفاعل والمفعول
متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا
وجاز الثاني في افعال القلوب مناسبة وان كان المضمر متصلا بما نصبه وقد تقدم جميع ذلك في بحث
المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول
ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان
مفعولها في الحقيقة على ما تقدم هو مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وان المفتوحة موضوعة لهذا
المعنى فتقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد وهو مفعولها الحقيقي
ولكن لا تجوز ذلك الفعل فيما نقل ونصبه لمفعول واحد ضمنا صحيحا كحسبت وظننت وخلت مما لا
تطلب لفظا الا استعمال الاسناد او مسندا اليه سوى نصبها كما في حسبت زيدا قائما ولم ينصبها كما في حسبت
زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو المصرح به في الجزئين المصرح بهما ان هذا مذهب سيبويه
اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له اخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام
المفعول الاول ويقدر الثاني نحو علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا والمطابقة الخلاف كما
بينا ولكان ستعد الجاز اظهاره لو لم يسد مسد شي حتى يكون واجب الحذف ولا تقول ان ان مع جزئيها
ساد مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع
المواضع كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل فكيف تكون في تقدير اسمين بل الوجه ان يقال انه الاسمين المنصوبين
في نحو علمت زيدا قائما ساد ان مسدهما لان ان مع اسمها وخبرها معنيان فائدتهما احدهما بتقدير المصدر بلا
ان المصدر كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا اخر الكلام في افعال القلوب واما غير افعال القلوب
ما ينصب جزئي الجملة بتقدير المفرد فهو صير وما اداه فمنها من جعل وهو صيغة منصرف وورد و وتركه
وتخذ واتخذ وكان واصل الباب صير ومنصوباه في الحقيقة اسم وخبر لصار فحاصل الاصل اذ معنى صيرت زيدا

كما تأمر صار زيدًا أنا كنت أحرث زيدًا النهر من حفر زيدًا انتهى فحال المفعولين في عدم جواز حذفهما
معًا بلا قرينة وجواز حذفهما كحال مفعولي علمت يقال جعلت زيدًا كريمًا فتقول بل أنا جعلت وأما بلا قرينة
فلا يجوز ذلك الا ان يقال انا ان ما يجعل المسبب أي الأغلب فلا بأس في ذكر الفعل وحده كما قلنا في
علمت وظننت وكذا يجوز حذف أحد المفعولين لكن قليلًا لأن المفعولين هو المفعول المصير كما يضمونها
كما على صار وكان القياس ان يكون حال المفعولين في تقديم المصدر جواز تصديرها بأن كما في مفعولي علمت
الا انه رد على أصلها حين كانا اسمًا وخبر الصارفانهما لا يصدر ان أداة بها كما ذكرنا في أول هذا الباب وأما
الغاء صير وسائر أخواتها وتعليقها فلم يأتيا كما أتيا في أفعال القلوب لأن ذلك فيها لضعفها من حيث لم
يظهر تأثيرها المعنوي اذ هي أفعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر أثره في الأغلب كجعلت غنيًا فهو
ظاهر المعنى فاذهب لمراد الشيء بعيدًا فلم يكن ومراد فات صيرته تخرج من هذا الباب وذلك اذا
لم تكن بمعناه كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور أي خلق ووهب أي اعطى وردّ بأي جعله راجعًا
وترك أي خلّى وتخذ واتخذ أي أخذ وأما كان فهو قليل الاستعمال لكنه يجيء لامعنى صير وذلك لما
ذكرنا أن معنى صار كان بعد أن لم يكن ومعنى كانه جعله كائنًا فحصل بالهمزة معنى النقل عن الكائن
إلى الكون ومعنى التصيير ولم يستعمل كونه متعديًا إلى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب بمعنى المثل بمعنى
صيّر كقوله تعالى وضرب الله مثلًا عبدًا وجعله الموالييم ذهب الأندلسي فيكون مثلًا مفعولًا ثانيًا وعبدًا
هو الأول أي جعله مثلًا وضاعه مثلًا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز أن يقال معنى ضرب مثلًا أي بيّن
فهو متعد إلى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقوله إنه ورد تصيير بمعنى غادر وبمعنى ترك الحي به
تولها الذي بعناه نحو غادرته صريعًا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالًا ولا يكون غادر بمعنى خلّف
وخلّى وأما اذا كان معرفة كما في قوله غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير هو الظاهر ومما
المبتدا والخبر من أفعال القلوب وغيرها دخلت هي سمع المتعلق بعين نحو سمعته تقول كذا وسمع
مضمون الجملة أي سمعته قال وحتى تصدير الجملة بأن نحو سمعت ان الله تعالى قال وأعمل في المبتدا
والخبر لكون الجملة من أفعال التي لا تعلق نحو سمعته تتعلق بكذا وتكلم وأنا الا أرى منعًا من نحو سمعتك
تمشي للجواز سمعت الله تعالى قال سمعت الناس ينتجعون غيثًا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس وقد يروى برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر القول وما يتصرف منه
والأصل في استعماله أن يقع بعده اللفظ المحكي عن قول القول وهو اما قبل التكلم او حال التكلم او
أما الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم أو الذي هو واقع في الحال نحو أقول الآن زيد قائم فينبغي
ان تكون الجملة الواقعة بعد أقول في هذا الكلام تلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والآخر يكون
حكاية أو الذي يقع بعد نحو أقول غدًا زيد قائم أو قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد أو
جملة والجملة أكثر وقوعًا والمقصود من الجملة الواقعة بعده أي اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام

سومعلقة عنترة
غادرته جزر السباع ينشنه
ما بين قلة رأسه والمعصم

القول

لا يجوز ابدال المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعه موقع الفاعل النحوي لكونه الآن
مفردًا نحو قيل زيد قائم أي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الأصل جاز
ان يغير اللفظ بشرط حفظ اللفظ المغير إليه بالمعنى المغير عنه الأصل لأنه ربما يتعسر أداء اللفظ المنقول
بعينه على بعض القائلين فجوّز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك طردًا كالباري تعالى وكذا يجوز
ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب أن لا يبدل المقول في شيء من أجزاء الكلام لأجل المثل هذه الجملة
يجري على أصلها أي المحكية بأعيان ألفاظها فعلى هذا اذا نقلت حكاية عمرو قال زيد قائم قال عمرو قام
زيد وهذا ترى الكاتب المعنى يتصرف فيه على النحو المختلفة الا السن اللسان العربية وتقول قال زيد
قائم وقلت عمرو أنه يخل برعاية اللفظ المحكي ويجيء نقال زيد صوتًا ثم وقلت عمرو وهو يخل بالمعنى لأوله
اعتبار الحكاية بأن جزيئًا وعمل فيه غابًا بأن ومنه قوله تعالى قال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان
خيرًا ما سبقونا والأول أكثر استعمالًا لكنه يجوز الوجهان فيما هو في معنى القول كما قال تعالى أقسموا
بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولًا مطلقًا على ما قدم
المعلم كما تقدم في باب المفعول به والدليل عليه اضافة اسم الفاعل إليه في قولك أنا قائل زيد قائم والقول
على تمام الجملة انه يتولد وكلا علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المذكور فاذا كانت منصوبة المحل
مفعولًا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبًا كقولك قلت الخا زيد قائم او لفظًا آخر ويقع المفرد بعد
القول على أحد خمسة أوجه أحدها ان يكون مؤديًا معنى الجملة فقط ويعبر بذلك عن بعض بكان وذلك
المفرد جملة ثم يجاء إلى المفرد عليه كما تقول مثلًا قلت كلها كلامًا حقًا أو باطلًا او كلامًا حسنًا اذا قلت زيد
قائم ثم تقول ازيد قائم كلام حقًا وباطلًا أو كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة اذا قلت
لفظة عبارة عن زيد ويعبر بذلك بأن يقع خبرًا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظًا
يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظًا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة
لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكي حتى ترد إلى وليست أيضًا جملًا حتى لفظها اعتمادًا على بقاء المعنى كما تقدم
حتى ترد إلى أصلها ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فيجب حكايته
ورعاية أصله نحو قال فلان زيدًا اذا تكلم بزيد مرفوعًا وأما بناء قوله يقال له ابراهيم الذي ذكرناه في باب العلم
وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا هو مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن يكون بعده ما
يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أي عليكم سلام قال اذا أقبلت قلت دبابة من الخضر
دبابة وقوله تعالى قالوا سلامًا قال سلام يجوز ان يكون سلامًا المنصوب معبرًا به عن الجملة كما يقال قلت
نفي له السلام أي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا سلامًا بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز
ان يكون من القسم الخامس من الخمسة الأوجه فيكون منصوبًا مطلقًا لفعل محذوف أي سلمنا سلامًا فيكون

أي ووزنه الافعل الثلاثة

تمامه من الخضر مغموسة في الغدر

فيكون الجواب الموضوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجملة على الثبوت المستفاد من الرفع علي ما مضى في باب المبتدا والحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل والخبر تبر زيد قائم قال تنادوا بالرحيل غدا وفي ترجمال كتبي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزيز في الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته قلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والتاويل في المتاويل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يسال عن قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم واعلم انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان في الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول في هذه المسالة اي ما تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام بعض المتاخرين قال المص والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول ان الله تعالى واحد فتجيب قائلا اقول انه واحد فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم والاكثر من العرب لا يجوزون هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون بعضهم ويشترط المضارعة دون الخطاب نحو يقول زيد عمرا قائما على ما قال ابو جعفر وقد اشترط الاكثر في الالحاق من شرطه تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قائما او منفصل بظرف نحو اعندك تقول زيدا قائما او بالمفعول تقول زيدا قائما او بالمفعول كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا قال بعضهم بعض الشرائط عند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله وبعضها اخر بل لكنها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره شقرة وخلت ايضا بمعنى ذلك الابن خلاء وزعمت بمعنى كفلت وهل الثلاثة بهذه المعاني تكون لازمة قوله علمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى بمعنى وعلما الى مفعولين فهما بمعنى اصبت ومن معانيها ايضا الاصابة والمعرفة وهو الجلة ونصب المفعولين وعدم نصبهما متعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين **الافعال الناقصة** ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حرية وتدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما قوله انما سميت ناقصة لانه لا يتم بالمرفوع به كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشي لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شي

ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان على ما مر في بابه مع فائدة اخرى هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان فدلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواتها ومادام الدال على الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواتها وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى المذكور قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي له ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لان زيدا في ضرب زيد متصف ايضا بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة واما الافعال الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل قوله تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار الى آخرها لم يذكر منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الافعال ما لا يستغني عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل ما جا بمعنى صار كما قال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص وتنقص منه فالذي زيد من مراد فات صار آل ورجع وحار وارتد كالها كانها في الاصل بمعنى رجع تاما وكذا تحول واستحال فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان نحو جميعها ان تستعمل تامة فتتعدى الى ما هو الآن مصدر لخبرها بالى فمعنى صار الى الغنى ثم ضمن معنى كان بعدما لم يكن لان المنتقل اذا رجع الى الشي وانتقل اليه فذلك المنتقل يصير كائنا بعد ان لم يكن فنقلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وما على ما هي كانت تامة هي المرتفع بها لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال اتقيت ان الحيلة تحيث صار القوم صائر اي كانت انتقال القوم مستقل وقال تعالى انه ظن ان لن يحور بلى ايه فاعلم ان تلك النظائر والى غيرها هي اي معترضة لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون

المنتقل عنه والمنتقل اليه وليس لحاق مثل هذه الافعال بصار قياسيا بل سماعا الا ترى ان تحول
لا يلحق برجع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال مرادفاته ما فتئ وما انفك وما ونى وما رام من
رام يريم اي برح واصلها زال وما برح وما فتئ وما افتا وما فتا وما انفك ان تكون تامة
بمعنى انفصل فيتعدى بعن الى ما هو الآن مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما
زال زيد عن العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصبت الخبر نصب كان وانما
جعلت بمعناه لان الذي لا ينفصل عن شيء فهو كائن فاعله دائما وكذا اصل برح وذلم ان
يكونا تامين بمعنى زال عن مكانه فيعديان بانفسهما وبمعنى برحت بالمكان من بابك ورمت بابك
واصل ونى فتر فكان الاصل ان يتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلاثة بمعنى كان دائما
لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون فاعلا له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي
دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع
الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي
واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمان الماضي ونحو ذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو حمل النفي كالاثبات مقيدا
بوقوعه في وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن بينا قضيتي الاثبات
اذ يمكن كون الجزء الذي تقيد الاثبات به غير الجزء الذي تقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفى في
مطلقا في الاثبات بلحوقه وقصد في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار
الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تتناقضان احديهما الاخرى
فهذا ان النفي مفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحاصل هذا الكلام ان نفي النفي يكون ايضا
دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو
المقصود فلا يجعل كل فعل مفيد النفي داخلا عليه حرف النفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع
فلا يقال ما انفصل وما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت امثل بضم الزاي ولا ما زال آمرا وما زال الناقص ولا يزيل
معنا ... ان ... فما زال يفعل كذا فيقول وقول الضال يزيل اي فرقه منا ... فتاما ...
وقد حكى ... ابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود
فنقل كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول في نحو قيل ... والقياس الاكثر
ما زال وما كاد وقد تستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى لن ابرح
الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال ولا يزال وما فتئ وفتأ فلا تستعمل الا ناقصين

قال الحرانى بر في قيل ما زلت برحتي بعد منعوله برد الاوليان تقول ما اخبرابه ما زلت منه ونقص
ابن مالك من اخواتها صحى غدا وراح تقول هما لا يكونان الا تامتين واما جاء بعده مرفوعهما منصوب فهو
حال كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة كقوله تعالى
ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى مشى في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب
في تمامهما واما قوله يروح ويغدو داهنا يتكحل فان كان بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما
ايضا تامان والمنصوب حال وان كان بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا يمتنع من
كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في ما جاءت حاجتك وما استفهامية على الضمير الراجع اليه لكون الخبر هو
ذلك الضمير معنى كما في من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انه اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك
الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من امير المؤمنين علي عليه السلام ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف
شفرتها حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يتجاوز بها هذا الموضع وقعد الموضع الذي
استعملتها فيه العرب قال ... سيبويه وقال المصنف واجاد الاولى ... حتى جاء في ... البرقعنين ... وقيل
هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البرقعنين ... قال ... تقعد فلا يطرد وان قلنا انه يطرد
فانما يطرد في مثل هذا الموضع الذي استعملته فيه العرب او بمعنى تقعد في كل موضع فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار وقال
تعد كانه سلطان يكون مثل قعدت كانها حربة فقوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فيرفع الاول وينصب الثاني
تسمية مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها اذ الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر
مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونها مضافا
الى الاسم كما لا تسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا تسمى المشبه بالفاعل فاعلا
لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما تقرر من ان كل فعل لا بد له من فاعل
وقد يستغني عن المفعول قوله فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها دائما او منقطعا وبمعنى صار
ويكون فيها ضمير الشان وتكون تامة بمعنى ثبت ووقع وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها او بمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار
خبرها لفاعلها مذ قبله ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعله ومن ثم احتاج
الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا ش شرع بذكر معاني الافعال
الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها تاما اولا فقال كان الناقصة بمعنيين احدهما ثبوت
خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان للماضي ويكون للحال او الاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على
استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل

تمامه يخوت بأذناب الشعاب ويعسل

أوله ولا خالف دارية متغزل

انه الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظة كان لان الاتيان نحو كان
زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ واذا اطلقت كان زيد نائما لم يستفد الاستمرار وكما صح قياسا قال
ان يكون كون ويكون ثابتا الا الاستعمال وقول القائل دائما او مستعملا رد على هذا القائل بعيون كما لا
يلصق على ما العرب بل قال اللغويين والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو قليل النسبة الى الاول
قال بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان
اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدر فترفع المبتدا والخبر بعد
منصوبة المحل خبر لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير وتعب القصة
ثم فسرت القصة بالجملة وانما اولوا الى الاضمار لانه ثبت في كلام العرب ضمير الشان الابتداء في الحال نحو قل هو الله احد
او في الحال كاسم ان واول المفعول المنفت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وتكون تامة بمعنى ثبت وقد
تقدم بما يرشدك اليه الا ان الناقصة ايضا تامة في المعنى فانها مسند الخبر منضما الى الاسم فزادت ونزل هو
الناصب للمفعول وعلم الناصب للمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل الصحاح يجي بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة
اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشي الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني
ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا انه [illegible] غير مفيد
للماضي [illegible] الافعال المعنى صبيا على هذا الحال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني
عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما
اذا دلت كان على الزمن الماضي مع تعلق [illegible] كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند من
قال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان [illegible] لا يتقدم على اسمها الا اذا كان
ظرفا [illegible] زائدة كما قال الاندلسي [illegible] لا يفيد الا محض التاكيد [illegible] زائدة
مجاز لعدم [illegible] الحدوث المطلق [illegible]
للحدث المقيد في الخبر يغني عنه [illegible]
للحدث لا للزمان فجاز ان تجردها [illegible] عن الدلالة على الحدث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردت
لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ومنصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان [illegible]
لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاق بالظروف التي يتسع فيها فتقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار
والمجرور ونحو على كان المسومة فتشبه كان المبنية للمفعول التي لا تدل بوجه على الدلالة على الحدث
المطلق وقد ذكر السيرافي [illegible]
قوله بكان الضمير [illegible] معناه [illegible] فاعل
[illegible] الفرزدق فكيف اذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام
[illegible] ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك [illegible] خبرها اي جيران كرام كانوا لنا فقال ابن [illegible]

زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منه واما في الافعال فهي تعنى وعليها النحاة ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان يعني
غير العاملة [illegible] تكون للدوام والحصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بها
[illegible] في الخبر [illegible] كان ولا زائدة ولا مجردة الا انها
[illegible]
[illegible] قوله وصار للانتقال ومعناها اذا كانت تامة كانتقل
ومعناها اذا كانت ناقصة [illegible] فيفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير
[illegible] قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها هذه الثلاثة تكون ناقصة
زمانية [illegible] باعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل في امسى
الصبح والمساء والضحى باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال
واما معنى [illegible] في الصبح كان في المساء وكان في الضحى فمقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر
مضافا الى الاسم بزمان الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا
ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح زيد اميرا ان امارته مقترنة بالصبح في الحال او
الاستقبال وتكون تامة بمعنى دخل في الصبح [illegible] والملك لله [illegible] وصلنا الى الصبح والمساء
ودخلنا فيهما وكذا اضحينا [illegible] وحكى الاخفش زائدة [illegible] ما اصبح وامسى [illegible]
التعجب [illegible] ابو عمرو وقال السيرافي [illegible]
[illegible] لو ثبت ما حكى الاخفش [illegible] مجردا عن الحدث للزمانية
الى الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره بمعنى ظل
زيد متفكرا كان في جميع النهار [illegible] مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار [illegible]
ايضا [illegible] بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال وتصريف ظل [illegible]
قالوا ولم تستعمل [illegible] تامة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال [illegible]
[illegible] كان في جميع الليل [illegible] زيد بزمان بات وهو جميع الليل [illegible] الماضي
البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب [illegible] تامة بمعنى اقام ليلا [illegible]
نام او لم ينم وفي كلامهم [illegible] وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار [illegible]
قال تعالى ظل وجهه مسودا واما [illegible] بات بمعنى صار ففيه نظر [illegible]
[illegible] قوله وما زال اي قد ذكرنا ان معنى ما زال واخواتها [illegible] فتقول ما زال
زيد اميرا [illegible]
[illegible] قوله وليس [illegible]

لحق والاولى ان يقال لا ينفصل بين كان وما وليها بظرف ونحوه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو [illegible]
ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله ع فلا وابي دهماء زالت عزيزة
شاذ وليس مما حذف منه حرف النفي كما في قوله تعالى [illegible] يوسف بتأويل لا وابي دهماء لا زالت
لان حذف [illegible] مضارعها وانما جاز حذفه لعدم اللبس [illegible] لا تكون ناقصة
مع كان تنفك تتم ما حييت بها الى حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كما في قوله تعالى
تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في
جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون ما زال واخواتها
بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها الا الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات
كما مر في باب [illegible] نحو ما زال زيد الا عالما لا [illegible] على جميع الصفات
الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا اذا انتقضت
وقد يتبع ذلك في ما ايضا وذلك اذا تقدمت عليها اخبارها فلا يجوز [illegible] لم يكن زيد الا [illegible]
خالد [illegible] تنفك الا مناخة
على الخسف او ترمي بها بلدا قفرا [illegible] تنفك تامة [illegible] ومناخة حال وعلى
تتعلق بمناخة [illegible] كقولهم تحية بينهم ضرب وجيع [illegible]
علينا [illegible] وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف [illegible] ومناخة [illegible]
ضعف من وجهين [illegible] المفرغ [illegible] وان كان
فضلة ايضا كالحال [illegible] تابعة
في المستثنى منه [illegible] فيه ضعف [illegible] المفرغ
[illegible] كما ذكرنا [illegible] الاخفش
[illegible] الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما
تقدم في باب الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر [illegible] مصدر خبرها الى
ذلك المصدر فانه في قولك اجلس ما دام زيد قائما اي مدة [illegible] ثبوت قيام زيد
وكذلك كان فاعل الخبر [illegible] دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي من اجل كونه لتوقيت
لشيء [illegible] الظرف فضلة فلا بد معه من تقديم جملة اسمية [illegible] وفعلية [illegible] او
تقدير [illegible] وما التي [illegible] الزمان [illegible]
دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون الجملة [illegible] لنفي مطلقا [illegible]
الله [illegible] في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل [illegible] على انها النفي

الحال الا [illegible] ما قال ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على
الحال لانه يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به [illegible] وحكم ما
حكم ليس في كونه عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد كما قيد به وقد ذكرنا حكم لا في باب المضارع واصل
ليس ليس كما قالوا في علم علم والزموه تخفيفه الاسكان [illegible] ولم يقلبوا ياءه الفا كما هو القياس في هاب
[illegible] في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ المفتوحة لا تخفف في الغير تخفيفا
[illegible] والكوفيون على انه فعل غير متصرف [illegible] في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد
في صيد لما تحرك [illegible] عند اتصال الضمير [illegible]
قال ابو علي واما الحاق الضمير به في لست ولستما فلتشبيهه بالفعل لكونه على ثلاثة ومعناه كان وكونه رافعا
ناصبا [illegible]
[illegible] اتصال الضمائر به [illegible] كما ذكر في ها قوله ويجوز تقديم
اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها على الاثر اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح
وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس قوله ابن معط
ان خبر ما دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهم غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في المرفوعات قوله
من كان الى راح [illegible] لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها
عليها [illegible] واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا
لا [illegible] واما غير ما دام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون والفراء
وابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الناقصة وصارت معها بمعنى الاثبات
فهي كجزء منها [illegible] ما فارق [illegible] الفعل فانها لم تلزمها بل جاز حذفها [illegible] والفصل
بينها وبين الفعل فلم يجز ذلك في هذه الافعال [illegible] اللفظ ما ولو لم يكن فيها
معنى النفي [illegible] مثبتا [illegible] واما توسيط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال
فلم يجوزه احد منهم لان [illegible] هذه الافعال [illegible] كبعض حروفها فلا يجوز [illegible]
[illegible] ذكرنا [illegible] النفي [illegible]
[illegible] الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في انه لا يجوز تقديم
[illegible] اتفاقا [illegible] في باب المصدر [illegible] واما ليس [illegible]
تقديم خبرها عليها [illegible] من ذلك [illegible] البصريين وابن
[illegible] ولنقصان فعليتها [illegible]
قوله ع [illegible] ولم ترد منهم [illegible] مع اتصال الضمير كما وردت في صيد المخفف العين [illegible]

حينئذ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا المعمول لا يجوز تقديمه الا حيث يجوز تقديم العامل ولا يرد
لهم ذلك في نحو قولك زيدا لن اضرب ولم اضرب ولا تضرب لانه يقال ان يوم ياتيهم ظرف لليس فليس الافعال الناقصة
تنصب الظروف لانها على ما تلق الحدث واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة على مبتدا واجب الحذف كما
ذكرنا في باب المبتدا ولا على مبتدا لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدا عادم التصرف
التعجبية ولا على مبتدا لازم الابتدائية لكونه في المثل كقولهم لا انا الا ابنين كقولهم التلقين بخشا الا ادلى
لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله ع فانت طلاق والطلاق البتة ولزوم الابتدائية لكونه بعد
لما الفجائية او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليبين معنى الثبوت كما ذكرنا
في باب المبتدا ولا تقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات تصادق
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار
زيد قائما ان زيد قيام له حصول في الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما ان زيد قيام له حصول في
الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون ضمن قيدا اخر كما ذكرنا غير مرة فلو كان اخبارها
طلبية لم تخل هي حال كونها خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال بكونها صفة
لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على
انه غير محكوم بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل الفعل الناقص
كما تقرر فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه مخبرا عنه بكان فثابتا عند المتكلم مسندا
الى غيره ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان دليل الاستفهام
التعلق بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال الطلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة الاخبار
التنفي بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها اذ كان الطلبان متنافيين واما اذا الطلب في
اخبارها نحو قولك كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب بها في الشعر
قال ع وكوني بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا
والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فصار امرا وحاجة
وهو محال واما اذا كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز ذلك لان المفرد يجب تقديمه
عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها
معنى الاستفهام فلا يبقى في الفعل اذن اخبار حتى يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز
تقدم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ام ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث
في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع
اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد

ولامتى

تمامه ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم

تمامه وددت في ذل ماجدة ضناع

ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النافية ويجوز متى لم يزل هذا واعلم انه اختلف في تقديم خبر ليس عليها فمنعه
الجزولي والشلوبين وذلك قياسا على عسى ... زيد قائما ذلك بناء على ما تقدم من عدم جواز
تقدم خبر ليس عليه ... عليه وان منعنا الا ... الى الحال ... لان زيدا لا يجوز
ان يكون في جميع الازمنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ... التخييل نحو ليس
وجود الله تعالى ... او قدره ... لما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ما له الصدر من الكلام وجب تقديمه
عليها نحو ... ما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن وكلمة الاستفهام نحو اين كنت
واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخر الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل
وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد وما كان قائما الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب تاخيره
عن الخبر اذا كان ضمير الخبر متصلا بالاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان
عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ... تقدم
الثابت في الفعل ويجب تاخر الخبر عن كان واسمها ان دخلها الا نحو ما كان زيد الا قائما ويجب
تاخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء
الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان صائما زيد فلا تفصل هذه الكلم عن الفعل كما
في المنصوب على شريطة التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية فلم يكن مع ذلك واخواتها فيجوز توسط
الخبر بينها وبين الفعل الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليها ويجب تاخير
الخبر ايضا عن الاسم اذا تاخر معموله عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه
او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوب
فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزئه واما
اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو صائما كان زيد اليوم وفي الدار اذ الظروف يتسع فيها والزم
بعضهم تاخر الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا فصل عند البصريين بين
كان واخواتها وبين المرفوع بها من معمول الخبر الا بالظرف فلا يجوز كان زيدا ذاهبا او الجار نحو كان
[illegible] زيد جالسا او كان في الدار زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص ضعيفا فلا يفصل بينه وبين
معموله الاجنبي الا بالظرف ولانه كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بغير الظرف نحو يكون فضلة
وبغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل نحو كان ... بغير الظرف ايضا نحو
كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم
يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما
اوهم خلاف ذلك فعند ... ضمير الشان اسما لكان واخواتها نحو كان زيدا الحمى تاخذ او كان

ذكرنا انه للتحقيق قال ❁ فما نحن هنا بحمد لله ببوتهم بما كان ايام ام عطية موددا ❁ ويجوز في خبر ليس زيادة
كان واعلم انه يجوز في هذا الباب في النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة وابطل التخصيص حصول
الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدا قال ❁ ما دام فيهن فصيل حيا ❁ وقوله ما زال دليل ولقد في الباب وكذا في
باب ان قال ❁ وان شفاء عبرة مهراقة ❁ وكذا التنكير يجيء في هذا الباب وفي باب ان نكرة
ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر الا لبس لفقد العامل اللفظي هناك واختلافهما هنا وجوز ذكرنا ان قال ❁
ويكاد تقدير هو الخبر قال الا الى المخصص هنا عن ذا يكون مزاجها عسل وماء
فيمن نصب مزاجها وقال ❁ ولا يك موقف منك الوداعا ❁ وقال ابن مالك في نحو ذلك اختيار لان الشاعر
امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية
الاخرى ولا خلاف عنده في جوازه لكنه اختار الى ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى الى قوله
ان اولى الاعتبار بالتقديم في قولهم ما كان ... كونهما معرفتين بحيث لا يمكن المضمر حتى
لم يوصف كالمضمر وانما ... على ... الاسم ... الجرجي ... وورد في التنزيل
على النكرة المعرفة قوله ❁ اسكران كان ابن المراغة اذ هجا ❁ تميما بجوف الشام ام متساكر ❁ فقوله فانك لا تبالي
بعد حول ❁ اظبي كان امك ام حمار ❁ وقوله ❁ الم تك قد بلغت ... كان ... يجرون
ورد عليه المبرد بان ... هو في ... وهو سهو واجاب السيرافي بان همزة الاستفهام في الحول
واسكران ... بالرفع بعد الفعل المسند الى ضمير ... ذلك المرفوع مبتدا ... الفعل
اولى بالاسم كان اولى به نكرة وورد الجواب بان قام المتصل بهما احد المتساويين والاخر الخبر ولو قدم بعد
المضمر فعلا ... المستويان نحو ... بان الفعل ... كان ... الاجل ... فكما
معدوم وايضا فان ... ما ... في ضرورة الشعر ... في باب العطف ... قد
ذكرنا في المنصوب ... التغيرات الموضع ... اذا كان ... النعل
... خاصة ❁ اظبي كان امك ام حمار ❁ الاولى ان يكون ... باب العطف
ان ... الا تدخل همزة الاستفهام ... الفعل ... الضمير ... نكرة
... الرجل ... النكرة ... ضرب رجلا ... نكرة
... وصفه ... ان الضمير ... نكرة ... بوجه ... فعل نكرة
والا ... نكرة ... رجل ... امراة ... المعرفة ... النكرات ... مختصة
فالضمائر اشد ... وان ... ليس ... يجيء اسمها نكرة لما فيه من النفي ...
حقيقة خبرها ... ❁ انما يجيب من ... ليس الحمل ❁ اي ليس الحمل ... على ...
مثلها وجميع هذه الافعال ... دام ... ما لها ولا يستعمل ما زال ... مصدر

واسم فاعل الا ما مر ... يلزمها حرف النفي وهي انما تدخل على المعرفة وقد يحذف لم يكن الجزم تشبيها النون
بالواو فحذف ... قد حذف قبل حركتها الجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى ولم بك بغيا نحو كما
حذفت كسرة لم ابال ... لم ابل بعدما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال ... اذا التقى نون يكن
المجزوم ساكنا بعدها لم يجز حذفها ... الذين كفروا ... بالحركة وخروجها عن شبه
حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد في نوادره ❁ لم يك الحق على ان هاجه ❁
رسم دار قد تعفى بالسرر ❁ قال السيرافي هذا شاذ قال ... تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحق ويسمى
ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله نحو
كان في الدار زيد ... مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار ... المحصل
عليه ولم يتحقق تقدير الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر فلا يقال ان فصل ... كان زيد
جالسا واما قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معتمد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو
مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا ❁

افعال المقاربة

ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه ❁ ش الذي يجاوز ان عسى ليس
من افعال المقاربة اذ هو طمع في حصول غير ... وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله
فكيف يحكم بدنو ما هو ثوق حصوله ولا يجوز ان يقال بمعناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام المصنف
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فتقول عسى الله ان يشفي مريضي ان ... رجوت قرب شفائه
وذلك ان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل الطمع حصول مضمونه مطلقا سواء
يرجى حصوله عن قرب او بعد ... تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي
فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عدم المقرون بان
من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر لان معنى ... زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول
اجزائه ولا ... الخروج قريب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب نقل المسافة بحيث
يقال للشيء شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على يد فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة
لدنو الخبر الا كاد وحده وكذا قوله لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لانه نصب هذه المصادر
على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد
علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر ولدنو حصوله ولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره
بل لرجاء دنو الخبر اي طمعه ... وكذا طفق ... لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه ولفظ الخبر
وهو ... افعال المقاربة ... او ... المعنى ولو جعلنا المنصوبات احوالا من الخبر
اي لدنو الخبر ... وحاصلا ... لكل ... لا يستعمل في مثل هذا ... البعيد

النجح قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول وتبين ايضا بين قرب الخبر وحصوله
تناف لان القريب من الحصول بعد قوله فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى
ان يخرج زيد وقد تحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح
وقيل يكون للاثبات وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وبقول ذي الرمة · اذا غير النأي المحبين لم يكد · رسيس الهوى من حب مية يبرح ·
والثالث جعل وطفق وكرب واخذ مثل كاد واوشك وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال شرح قوله فالاول
عسى اي الطمع في رجاء مضمون الخبر قال ... عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه
نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف والغالب تسرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء
الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت
والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى الانشاء عارض فيها قال الجوهري عسى من الله تعالى واجبة لاستحالة الطمع
والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكون الا في المجهول وقوله عسى ربه ان طلقكن ... على الخوف والاشفاق
كما انه في كلامه تعالى للايهام والتشكيك لا الشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاءت على احدى لغتي
العرب لان عسى رجاء ويقين ايضا وانشد لابن مقبل · ظني بهم كعسى وهم بتنوفة · يتنازعون
جوائز الامثال · اي ظني بهم يقين هذا كلامه واما لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين وفيه نظر ويجوز
ان يكون معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وتدخل كسر سين عسى اذا اتصل بضمير المتكلم نحو عسيت عسينا
او ضمير المخاطب نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج
ان عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل وانما اتصال الضمير المرفوع به يرد ذلك الا ان يعتذر
بما اعتذر به ابو علي الجلبي كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج اعلم ان مذهب ... عسى يرفع الاسم وينصب
الخبر ككان والمعتبر ان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بمثل المثل النادر عسى الغوير ابؤسا
وقوله لا تلحني اني عسيت صائما · وتقول من ... كونه ان يفعل جزم قيل انما ... لان ... لا يكون
خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعند من جعله
خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج قال
ابو علي في العسكريات عسى زيد ان يقوم ليس عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف لانه يلزم الحذف في اللفظ
لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه نظر ايضا لان الزائد لا يلزم الاسم وعلى ما ذكرنا ذه ما في
توهم انفصل هنا ... ولزومه ... في موضع معين مع اية كلمة كانت بعيد وقيل المقترن بان شبيه
بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي في قارب زيد
ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان الاصل

معينا

بمعنى احسن زيدا اي جعل حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قال الاصل في معنى عسى ان
يخرج زيد قرب من ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي
الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى قارب لا وضعا ولا استعمالا وكان قال
الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
الى قوله ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو
يا زيدون عسى ان تقوموا ... بما كان بدلا من الفاعل كما ان الفاعل والمعنى ايضا ... ذهب
اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال
لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس
كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذ على تضمينها معنى كان وقال بعضهم
التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وهذا نحو حذف ان مع الفعل مع كونه حرفا
مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله
كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله ما قدر الكسائي في البيت وهو ع لهم ابل الا انها تقدر
الا ان يكون ... الآيات القريبة هنا ادل كما ذكرنا فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر
مع قلته اذ الوجه قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى
جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان زيدا خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول في التثنية على اختيار
البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس
الجمع والمؤنث وجاز ان تقول ايضا ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في التثنية عسى ان
يخرج الزيدان ظاهر وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في
ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اجنبي اذ ... فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله
تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون
تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى
ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا الضمير في عسى ضمير الشان لانه ليس
من نواسخ الابتداء كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز
ان يكون من باب التنازع ... على الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يجوز حذف الفاعل
فيه كما مر واما على قراءة كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المؤنث بل هو على ضمير الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ايهما شئت

في التسهيل وتدخل على عسى ضمير الشان قال ابن عقيل
... كما في كان ... شبيه بكان عسى زيد
كان مع المبتدا او الخبر بعده ... يخرج ... على
انه في عسى ضمير الشان ه

ويحتمل اضمار الشان في كاد وشبهه ليس خلق الله مثله وليس بمشهور اضمار الشان في افعال المقاربة
الا في كاد دون اخواتها قصة الا في كان وليس ولا يتقدم ان مع فعله على عسى لما عرفت انه خبر فلضعف
عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا
الباب اذا عُلم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني • تركت على عثمان تبكي حلائله • اي كدت افعل
وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل عسى زيد ان يقوم اي كم عسى زيد ان يقوم والخبر المرفوع لجميع الافعال
في الباب اختصاص فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد تحذف ان كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه فرج قريب • وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد عند
من قال هو خبر وقد تقدم ذلك عند الكوفيين تتقدر بان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة
ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى
سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد تخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل
نحو عسى زيدان يفعل كذا لكثرة الاستعمال واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى في الفعل الماضي فقط ومعناها
صار حريا وحري اي جديرا او صار خليقا واصلها حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف
الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى
الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل او حرٍ
بكسر الراء كعمٍ ان يكون ثنيت وجمعت وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقد يقع بعد اخلولق
ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما قلنا في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر • عسى طيئ
من طيئ بعد هذه • ستطفئ غلات الكلى والجوانح • السين فيه عند المتاخرين تاكيد لمعنى
كونه للاستقبال والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى ضمير الشان والجملة الاسمية التي بعده كما
في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم امر اطفاؤه غلات الكلى قوله والثاني كاد اي
ما وضع لدنو حصول الخبر وهو من كدت تكاد كيدا ومكادا ومكادة وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون
كخفت تخاف خوفا وفعلا نحو الاولى اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك
فلان في السير وهو من مرادفات كاد او اوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال
كربت الشمس • دنت للغروب واما اولى فمعناه الاصلي قارب قال فعادى بين هادين منها
وأولى ان يزيد على الثلاث • اي قارب وكاد ولا تستعمل الا مع ان والنظام كونها مثل عسى في وجوب تجريد
خبرها من ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب
اكثر واذا كان مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم

أخذ

بيت
فأبت الى فهم وما كدت آيبا
وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

ثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال وان اما منصوب او مجرور في
كان وقد تقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون
على التنازع فاوشك المقارب الفعل نحو كاد ولكن لم يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل
استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلاث تقديرا ما كان
مع الحذف كما في تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا لا تقديرها ولتعمل كاد وكرب واوشك
لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولا تستعمل الا دخل كان فجاء في الضرورة • وما كدت
آيبا • ولهذا اضمر الشان فيه في نحو كاد يزيغ قلوب فريق وتستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل
استعمال كاد وهي طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت بذلك
اولى من كاد ولكنها لان اخبارها حاصلة والمضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل
استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى جعل الظلمات
اي اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرب وهب في الفعل من قولهم هب البعير في
سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما لزم تجريد
خبره من ان مع انه بمعنى كاد لانه بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيها اكثر ومثل هذا التركيب يدل
على المبالغة كزلزل وصرصر كان للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل
خبره بغير ان نحو هلهل يحتم وكون افعال المقاربة كاد ومرادفاتها وافعال الشروع
اي طفق ومرادفاتها كان ومحمولة على المتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم اخبار
كان عليه واما لزوم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي
والمضارع المقترن بان لان المضارع المتجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى
في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت
الزوال قائما يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على
كونه مستقلا دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان
فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام
في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما جعلت هذه الافعال على كان وقصد الحيان بها اي
حدوث مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا بان
وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاتها ان يكون اخبارها كذلك وجوزوا اقترانها
بان لكونها من شق القرب الذي فيها كانها للاشتغال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان
مثل افعال الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان

كقوله: قد كاد من طول البلى أن يمصحا ● ولم يجئ ذلك في خبر فعل الاستغناء وأما التزامهم
في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بأن وسنوهم من أن يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا
منعوا من عسى قيام زيد فلأن المضارع المقرون بأن للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق
مختصان به فهو أليق بمعنى الترجي من المصدر وقد يحمل لعل وإن كان نصا على أخوات أن عليه نحو لعلك
أن تقوم. قوله: وإذا دخل النفي على كاد قال بعضهم في كاد أن نفيه إثبات وإثباته نفي بخلاف
سائر الأفعال لما كونها إثباتا نفيا فإن أرادوا أنك إذا قلت كاد زيد يقوم فأثبت الكود أي
القرب فهذا الإثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون الإثبات الذي نفيه بل كاد زيد يقوم
إثبات القرب من القيام بلا ريب وإن أرادوا أن إثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو
صحيح وحق لأن قرب من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل إذ لو حصل ذلك الفعل لكنت
آخذا في الفعل لا قريبا منه وأما كون نفيه إثباتا فمنقول أيضا أن قصدوا أنه نفي الكود أي القرب
فيما كدت أقوم إثبات له فهو من أفحش غلط وكيف يكون نفي الشيء إثباته وكذا إن أرادوا أنه
نفي القرب من مضمون الخبر إثبات إذ ذلك المضمون بل هو أخفى لأن نفي القرب من الفعل أبلغ
في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فإن ما قربت من الضرب آكد في نفي الضرب من
ما ضربت بل الحق فيه قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه
وبعد انتفاء القرب منه فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت
انتفائه وانتفاء القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر
وإنما التنافي بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد فلا يكون إذن نفي كاد مفيدا لثبوت
مضمونه بل المفيد لثبوته تلك القرينة فإذا حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد
بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون أي ما كادوا يفعلون قبل ذبحهم
وما قربوا منه إشارة إلى ما سبق قبل الذبح من تعنتهم في قولهم أتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت من دأب من لا يفعل ولا يقارب
الفعل أيضا وإن لم تثبت قرينة هكذا نحو قولك مات زيد وما كاد يحيا فقلنا بنفي مضمون خبر
كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله إذا غير النأي المحبين
البيت لأنه ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ونحو هذه القرينة هي الشبهة التي
قال لأجلها نفي كاد إثبات فقال بعضهم إن الإثبات في الماضي كان كقوله تعالى وما كادوا يفعلون
أو في المستقبل واستدل لكونه في المستقبل أيضا للإثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
لم يكد يبرح لم يكد مستقبل لأنه جواب إذا فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه والجواب

ربع عفاه الدهر طولا فامحى

عن الاستدلال بقوله تعالى وما كادوا يفعلون على إثبات الفعل منهم من القرينة أي قوله فذبحوها لا من كادوا
كما تقدم ولهذا لم يفد الإثبات في قولنا مات زيد وما كاد يحيا إذ لم يكن قرينة وأما الجواب عن تخطئة
الشعراء فبأن تخطئتهم وتصويب ذي الرمة في تغييره بناء على الدليل المذكور في نفي القرب من الفعل لا يكون
إثباتا له وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في تغييره من قال حين سمع تلك الحكاية أصاب بديهته وأخطأت
رويته وقال بعضهم إن نفي الماضي إثبات لشبهة قوله تعالى فذبحوها الآية ونفي المضارع نفي لقوله تعالى
لم يكد يراها وقول ذي الرمة لم يكد يبرح وعند الأخفش يجوز زيادة كاد. قوله: والثانية ما الذي يفيد
شروع فاعله في مضمون الخبر وتذكر مرادفات طفق ولغاتها يقال طفق يطفق طفقا كفرح يفرح
فرحا وحكى الأخفش عن بعضهم طفق طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس ويستعمل مضارع كاد وأوشك
من بين جميع الأفعال المذكورة في هذا الباب وقد استعمل اسم فاعل أوشك. قوله: وهي مثل كاد في الاستعمال
وقد يجيء خبر جعل جملة اسمية قال: وقد جعلت قلوص بني زياد ● من الأكوار مرتعها قريب ● وقد يجيء خبرها جملة
مصدرة بإذا قال: وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ● ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل. فعل
التعجب ما وضع لإنشاء التعجب وله صيغتان ما أفعله وأفعل به وهما غير متصرفين مثل ما أحسن زيدا
وأحسن بزيد ولا يبنيان إلا مما يبنى منه أفعل التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما أشد استخراجه وأشدد
باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل وأجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه
ما بعدها الخبر وموصولة عند الأخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في أفعل ومفعول عند الأخفش
والباء للتعدية أو زائدة ففيه ضمير. ش: قوله ما وضع لإنشاء التعجب أي فعل ما وضع لإنشاء التعجب لأنه
في قسم الأفعال فلا ينتقض الحد بنحو قاتله الله ولله دره وأبيه رجلا وكاليوم رجلا ويا له
رجلا لا ينتقض بنحو قاتل الله من شاعر ولا شك غيره فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس الحسن الإنشاء
وكذا نحو أبرحت ربا لأن تعقل هذه الأفعال ليست بموضوعة للتعجب بل استعملت له بعد الوضع
وأما نحو تعجبت وعجبت فهو وإن كان فعلا لكن ليس للإنشاء ولأن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور
بأمر يخفى سببه ولهذا قيل إذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة إذ لا يخفى عليه شيء
ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون على صيغة ما أفعله وأفعل به وأما المذكور وليس كل فعل أفاد
هذا المعنى يسمى عندهم فعل التعجب. قوله: وهما غير متصرفين لمشابهتهما بالإنشاء الحروف وهي غير متصرفة وأيضا كل لفظ
منها صار علما للمعنى من المعاني ولم يكن بحلاة القياس لا يتصرف فيه احتياطا للفهم كأسماء الأعلام فلهذا
لم يتصرف في نعم وبئس وفي الأمثال. قوله: ولا يبنيان إلا قد مضى ذلك في باب أفعل التفضيل حين بني عليه فعل
التعجب لأنه وهما لا يبنى إلا مما يقع واستعمال التفضيل فإن قلت ما أضرب منك فكلا لا يتعجب إلا بما
حصل في المعنى واستقر حتى يستحق أن تتعجب منه أما الفعل الذي لم يكمل بعد والمستقبل الذي لم يحصل بعد

في مثل اجبّ الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة فرارا من قبح الفاعل المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولانه
يصاغ فعل التعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وابيعه واقول به وابيع به انه لما كان لا يتصرف نوع
تصرف وفعل التعجب غير متصرف وهو تم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره اما
التصغير فلكونه شاذا مقصورا على السماع وانشد ابن كيسان فاثر بتصغيره اطراده ويقيس عليه افعل
فيجاز التصغير انما جاز ذلك للاتصاف بعدم التصرف فيشابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل
في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان او العيوب
الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما لزم النفي كما في ما نبس
او مصوغا للمفعول نحو [illegible] فلا يمكن التوصل بما ذكرنا الى التعجب منه ولا الى
بناء التفضيل فيه اذ لا مصدر [illegible] وكذا الاصل لنعم
وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يتعجب
منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقولوا ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير ش كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد
اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لما
ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم
يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين العامل الضعيف ومعموله بالاجنبي فلا يجوز [illegible]
ما احسن امس زيدا على ان يتعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما
احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب كما في الفعل والفضلة واما بالظرف
فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق
واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان توسيط الاعتراضية ولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلفه
زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها
وفيها ضمير والحسن زيدا خبر كان [illegible] لانه كان ليس على صيغة التعجب فعل التعجب
على فعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا ان كان في الماضي [illegible] دائم الى الان
لم يتصل بزمان التكلم بل كان ذا قبل وشذ الفصل بما اصبح وامسى في قولهم ما اصبح بردها والضمير
للغداة وما امسى دفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في
الفصل بخلاف ابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدا مع كونه نكرة عند س والاخفش في احد
قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى
ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب والغي معنى

في الوجه والماضي التعلم بشيء فلا يتعجب منه فلما كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي وهي ما افعل
قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعُل بضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعُل اذا كان من غيره نحو ما اضرب
وما اقتل ليكون نقله الى ان المتعجب منه صار كالغريزة لان باب فعُل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل
التفضيل وكان الاصل ما اضرب لزيد وانت اضرب لزيد من عمرو ليدخل اللام وانما لم يستعمل هذا الاصل لان نقل
الفعل الى فعُل لبناء التعجب والتفضيل منه لازم لما قررنا ولا يتعدى الى المفعول به لان الفعل الثلاثي يتعدى
اليه بنفسه الا باللام كما رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول كما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل امتناع
مجيئهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعُل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بني للمفعول اذا اومن
اللبس بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره وما امقته الي وما اعجبه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا
في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالى وبعند نحو احظى عند يحيى وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض
قال ابن جني جاء التعجب على الفعل ولم يستعمل وكان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت ولم يستعمل
واشباه من جنون كما يقال مجنون ما اجنه وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يؤتى بالفعل المبني [illegible]
المصدر مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشد نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما جن
وبني ايضا من باب افعل [illegible] عند س [illegible] عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف وما افقره
والاخفش والمبرد جعلا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل التفضيل وربما بني من غير فعل نحو
ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي اكلهما وكذا يقال ما اجله وما ارجله وانما لم يستعمل منها
الفعل كما مر ولم يستعمل منها الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعمه وما ابأسه ويجوز ان
يبنى من العيوب الباطنة كافعل التفضيل نحو ما احمقه وما انوكه وما الده وما [illegible] وشذ [illegible]
الحمرة [illegible] افعل التفضيل ويتعدى فعل التعجب منه كما كان يتعدى افعل التفضيل سواء
ولمشابهة افعل التعجب لافعل التفضيل في الوزن والاصل المبني منه وشرائط بنائه صحح العين في نحو ما اقوله
وما ابيعه وتعديه باللام [illegible] افعل التفضيل توهم بعض الكوفيين ان افعل التعجب كافعل
التفضيل [illegible] تصغيرهم اياه في نحو يا ما اميلح غزلانا شدن لنا [illegible]
في تعليله ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه بعد انتصاب المفعول به لكان مذهبهم
جديرا بان ينصر وقد اعتذر عن الفتح بكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف
كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف [illegible]
شيء من الاشياء [illegible] وانتصب المتعجب منه بعد افعل لكونه مشابها
للمفعول لمجيئه بعد افعل المشابه للفعل [illegible] فانتصب انتصابه فهو
قوله وانضد بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب

معنى الجعل لجاز استعماله في التعجب من شيء يستحيل كونه مجعولا نحو ما اقدر الله وما اعلم الله
لانه اقتصر من اللفظ على غرضه وهو التعجب من الشيء سواء كان مجعولا او لا بسبب اوله همزة فعل التعدية
ما كان له لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله
الاول وهو فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا فما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدا افعل خبره وفيه ضمير راجع
اليها وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها
صلتها والخبر محذوف اي الذي حسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده
وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه
ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يأت نحو ذلك
مبتدا نحو قال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه
كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادراك ما يوم الدين
والقارعة ما هي ولله دره اي رجل كان قال ع ولله عينا حبتر ايما فتى • قيل مذهبه ضعيف من
حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت واما احسن بزيد فعند
سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا كذا كالحم والباء بعده زائدة في الفاعل
لازمة وقد تحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس
وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى
صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم بزيد والفصيح بزيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها
في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف انه امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما
يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون
في شخص كما قال • وقد وجدت مكان القول ذا سعة • فان وجدت لسانا قائلا فقل • وهذا معنى مناسب
للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منها قياسا مطردا
وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا
احسني لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك خفاء معنى الامر فيه كما خفي في ما افعل
معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى
يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة افعل به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء
مزيدة في المفعول وهو كثير نحو ... وجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء
للتعدية اي اجعله ذا حسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في
الخطاب على صورة ولعله بكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة

فاومات ايا اخنيا الحبتر

وايضا نحن

وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يجوز ان يخاطب شيئان في حالة واحدة الا ان يقال معنى خطاب الحسن
تقدم نحو ويجب كون المتعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو
رجل جالسه كذلك جاز وانما علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال ... اسمع بهم وابصر فلفظ
بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه لا
انه لما لزمه الجر وبكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول اشبه
الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فانه لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يجوز
لفعلي التعجب ولا لافعل التفضيل مفعول مطلق خلافا للجرمي وجاز ذلك الا انها لجمودها صارت كنعم وبئس
مما لا مصدر له ولا يجوز العطف على الضمير المستتر في فعل التعجب لانه المخبر عنه بعد النقل الى التعجب معنى الفاعلية
كما تقدم بل معناه الآن اي حسن حسنا زيد فلا يجوز ان يعطف عليه او اخبر عنه لاعتبر بعده ... واجاز ذلك الجرمي
ببعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم من انه لا يفصل ... **افعال المدح والذم** ما وضع لانشاء مدح
او ذم فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف مثل نعم الرجل
زيد وشرطه مطابقة الفاعل وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل
نعم العبد فنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كاعراب
مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييز او حال على وفق مخصوصه **شر** قوله ما وضع لانشاء
مدح او ذم هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم
الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول
الاعرابي حين بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم الولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يكون الكذب
فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا
الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تقوية ما قالوا من كون هذه
الاشياء للانشاء ومع هذا فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا كذب في
كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا
اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك لم تخبر او
لم تخبر انك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يقال انه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس
بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمية اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة
وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب **قوله** فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان ... فعل

بكسر العين وتلك المدح في لغة تميم كما يجيء في التصريف في فعل الحلقي العين اربع لغات سواء كان اسما كفخذ او
فعلا كشهد لحق بها فعِل وهي الاصل والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين
مع كسر الفاء والرابعة اتباع الفاء للعين وكذا المبرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا كان عينه حلقيا مثل اكلة
للعين نحو رغيف وشهيد وبعير الا ان الاكثر في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذا
قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم قال س كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء
العين ثم اسكنوا الثانية وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله نَعِمَ الساعون في الامر المُبِرّ ومنه قوله تعالى
فنعما هي بفتح الفاء وكسرها على القراءتين ولم يجز اسكان العين مع المقصود الادغام وقرا علي بن ابي وتاب في
الشاذ نعم بنحو الماء بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الا بكسر الفاء وساكن العين وانما
لم يتصرفا لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا
باللام او مضافا الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام ونحو فعلم حر لحو نعم وجه
فرس غلام الرجل اعلم ان اللام في نحو نعم الرجل عند بعضهم للاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي وابنا مع ما
ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا
يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت بلى هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول
انت الرجل كل الرجل قلت امتنع التصريح في مثل هذا بكل الرجل يدل على انهم لم يقصدوا بذلك المعنى وايضا
فانهم لم يقصدوا ذلك المعنى للمبالغة المذكورة الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى كل الرجال بمعنى
انت الرجل اذا قصدت المدح اي من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست اللام في نعم الرجل للعهد
ايضا في الذهن كما قال اللام لما بينا في باب المعرف وهو دليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما وهي
انما تلحق الفعل والادات مع ان بعض الكوفيين يقول لاتها والتي تزاد في لا وحين مناص
ثالث العاطفون تحين ما من عاطف كما مر في ظروف الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقان ثم وربت
والاكثر انها لا تلحقها الا اذا وليها المؤنث ايضا من اول الامر بذا المروءة الا اذا عطفت بثم قصة تعلق قصة قال
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري ولا ادري ما صحته
وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد يجاء يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل
عنك اليوم او يسال عن حصحم لا يكون الا دليلا صوتنا والرابعة التي تلحق لعلت كما مضى في
والمؤنث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نعما رجلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة
البارزة من خواص الافعال وايضا يجوز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا
ثم نقول انهما بعد خلعهما الاصل صيرا فعلين مستقلين مبنيا عليهما كلاهما اسم فاعلهما بتقدير المفرد الرجل
كصفة مشبهة مبنية على صوتها كما في قوله والمؤمن العائذات الطير وبجر وتكسبنه مضمرا بمعنى نعم

قوله وقد جوزه ابن الانباري قال الشهيد ورود خبر رواية
قال فان يك من سوالف الجام ساقتهم للبلد الشام
فبالسلام تمت السلام

رجل في غاية الجودة فكانه نعم رجل اي رجل جيد جدا فلما جئ بجملة بعدها كانت الجملة مستقلة و الجملة
نظائره نحو قوله تعالى سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيد قائم على ما مر في باب ظننت وكان
زيد منطلقا ونحو يعجبني انه قائم فان الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية بدليل كون مضمون الاولى
مبتدأ على ما قيل ومضمون الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة ايضا فاعلا وهي
كالمفردات الجملة فصارت بمعنى المفرد ذات كانت على الحكاية مطلقا والا لم يكن ان كانت فعلية تركت على
حالها كما في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية
اعرب الجزء الاول بما يستحقه مضمونها لو كان مفردا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب الفاعل
والجزء الثاني باعراب المفعول لما كان المضمون علما في باب كان فلم يجز فيه الا جاز نصب المذكورين
بعد علمت اذ لا يرتفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا ضمان هما اذ الفعل لا يبنى من رفع وحكي الفراء
ان كان المضمون مضافا اليه فلم يمكن جر اسم واحد الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على الخبر او الجار لم
يكن للاول اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني منصوبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ
او ما اصله الخبر كخبر ان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد والتحليل فكونها ذات محل
من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب كانت الكلمة
فعلية كما في سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل معنى
مفردها الفاعل موصوفا بالفعل المتقدم كما ذكرنا وكان الاصل تركيبها على نعم وبئس لانهما صيغا المدح خبر المبتدا
الذي هو المخصوص كما يجئ كان التناسب ان يقال نعم رجل زيد نعم رجلا الزيدان ونعم رجال الزيدون
اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لتقبله في الخبر الجمع
او بعض مضمر مبهم وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة الا ان هم وهو انهم غلبوا تاخير هذا
المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذ لو ففي النفس وقع فلو ورد الفاعل على صورة المعرفة وان كان
نكرة في المعنى ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر مصوغا على وجه لا يمكن لاحد صحح تخصيص منكور من
الاشخاص او ذمه لا فائدة فيهم فيبنوا امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما
ذكرنا في تقدير مفردها الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب عن الفعل معنى الزمان عن الحدوث فصار
معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة ويجيء ذكره في جميع الافعال التي في المعنى صفات لفاعليها فصار نعم الرجل كجيد
فعلية ولا يقال ان ما ذكرت قريب من مدعى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك انه تقرر بالدليل
ان المخصوص يرتفع بالابتداء ما قبله خبر له مرفوع تقدم اذ لو كان كذلك لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه متقدما
على فعل المدح والذم ومتأخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ع لنعم السيد ان وجد يوما فاذا ظهر كون مبتدأ ما قبله
خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاصل ان يكون ذو اللام جنسا مستغرقا

وكون اللام للاستغراق او لغيره بمنزلة الفاعل عند ذكرنا ما عليه ولو كان كذلك لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق
لان استغراق الضمير الجنسي غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها من حيز الايجاب
والاعتذار لكون ذي اللام قائما مقام الضمير بما قال المصنف انه لما كان في مقام الضمير كان الضمير اذا قام مقامه
راجعا الى المبتدا غير محتاج الى الخبر في نحو زيد نعم رجلا كما تقول في نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما في قولك
قائم زيد وليس فيه اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون تقديره كالنكرة الراجع
الى اذ المعنى زيد يذهب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد ولم يسلم لكن كلام يقاربه الى ان في اللام عليه عموم
ويكون في باب الجمع اطراد التعريف الذهني لا معنى له عليه لا يبعد بطلان الحجج الاتي اذ ان تكون الجملة
في تقدير المفرد في الوجه المذكور يحتاج الى الضمير ويؤيد كونه بتقدير المفرد دخول حرف الجر على
نعم وبئس مطرحا كقول الاعرابي لما بُشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة نصرها
بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير ولبس زيد بنعم الصاحب وغير ذلك والبصريون الدخول على الحكاية
وحذف القول كما قال البعض كقوله والله ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك اللفظ ذلك على غير
وبئس مطرد وكثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكي قطرب نَعِيمَ الرجل علي وزن شريف وكريم فهو على الحكاية
الصحت توبيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل على ما جاء مطرقا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير وبالبيت الرجل (?)
على انه منادى عليه ايضا يجيء دخول لام الابتدا ولام القسم عليهما نحو ان نكل البئس الرجل وو الله لنعم الرجل
انت مع انهما لا يدخلان الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي فرقت الفعل حتى جعلتهما في العمل
اسمان ولو كانا كذلك للزم ان يكون لرفع ما بعدهما وجه اعتكله (?) ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط
بين جزئيها لا ظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد
مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير لما نذكر ان المبتدا الا انه الخبر في تقدير المفرد والاكثر
في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتدا نحو كان
نعم الرجل كنتُ وقوله يمينا لنعم السيدان وُجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد يتقدم
المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل فهو قليل مع ذلك يستقبل الفاعل الا ان الذي كما رأيت و
يستعمل منشأ بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا واما الرفع
كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخل متقدما نواسخ المبتدا
نحو كنتُ نعم الرجل وظننتُ نعم الرجل والضمير في قوله نعم عبدا الايم الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير به
موضع قوله الذكر منهما انُبلغوا الذي نُعيِّي فان كان كالنادر لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم
قوما ونعم قوما الى الضمير نا ئب هم والواو راجعين الى الموصوف والا لم يتشرك قوله اوضمر مميزا
نكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم فيه نعم وبئس على الاشهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا

بما بعده فالذي

بين اهل

بين اهل المصرين لعلتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة
لان ذلك النوع تصرف ولفظ الماضي نعم المرأة هند كما جاز نعمت المرأة لكون الحاق التانيث اهون من الحاق
علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وثمت وربت ولعلت فلذا اطرد نعمت المرأة ولم يجئ
نعما رجلين ونعموا رجالا الا في لغة الثانية ان الضمير لو جاء المذكر اشتبه بما نحو نعموا الا تستفيد منه اذ لم يتقدم
ما يعود عليه الا معنى شيئي يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب
ان ذا معنى التثنية والجمع والتانيث والمقصود هذا الضمير الابهام فاما الفعل فيه كما هو اولى واما تمييز هذا
الضمير فتختص فيه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا ورجلين او رجالا وامراة وامرأتين او نسوة
اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده والعلة التانيث المذكورة والكوفيون يجعلونه
مطابقا لما يقصد فيقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة ذهبوا اليه دوحة
وبالها قضيته تصرف في الضمير كما رأيت واما تبين هذا الضمير فذهب الجزولي وتبعه
شرح كلامه الى افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل
الكوفة فظاهر لانهم يطابقونه بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة
فلانهم التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير في نعم رجلا فيما الا اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن
مالك ان المطابقة لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه
اليه الا بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون درهما بين المبهم وتمييزه الا
في الضرورة فالاولى بمثل هذا الضمير وقد جاز شاذا فصل بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في
حبذا وتمييزه فالجواز اسعفنا نرعنه (?) فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير التوابع
كالبدل والتاكيد والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود
ويلزم هذا الضمير غالبا ان يميز وقد جاء في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا التمييز محذوف اي بئس مثلا
مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف
المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييز
للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك زادا فنعم الزاد زاد ابيك زادا وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا
اي ذراعا لان المصدر يجيء عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمجيء الحال في قم قائما وتعالى جائيا للتاكيد
ومنع سيبويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت تزود مثل زاد ابيك زادا على انه حال او انه
مفعول تزود وهو الذي ذرعها اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى المفعول قوله او ما
مثل شيئا في اختلف فيها هذه فقيل كافة هيأت نعم وبئس للدخول على الجملة كما قيل في قلما وطالما
قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما

مصدر به ويمكن ان يقال انما جاز ان تكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه
يحتاج الى تكلف في اعمال المبتدا والخبر في نعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ما فاعل
وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصرحا
به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله
الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى
فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصه ويضعفه عدم مجيء
ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال انيما اني افعل
ذلك اي من الامر ومن الشان اني افعل ذلك قال وان شئت قلت انيما افعل بمعنى ربما
افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصولات
وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به ولبئسما
شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا ويكون
التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله
نعم الفتى فجعت به اخوانه * يوم البقيع حوادث الايام * اي فتى فجعت به ويجوز ان يكون
تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز
المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا
ويجوز ان يكون على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة
بين الفاعل والمخصوص مبينة لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا
بدله من ذلك المذموم او خبر مبتدا محذوف والجملة بيان المذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد
قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص اما مذكور كما في نحو نعما يعظكم به
او مذكور كما في قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته
دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لانه لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا
المعرف باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظيا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف
كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال * ونعم الفتى المري انت * خلافا لابن السراج قال لان الصفة
مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمري بدله من الفتى وليس
بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن
ولا يمتنع عند ابي علي والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا

من وما واعني الجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ولنعم دار من لم يرض بها
دارا قال * فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه * ونعم من هو في سر واعلان * وتقول نعم الذي
هو عنده بيعا اما اذا كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين
فلا يجوز اذ ليس فاعلها الابهام وقد يرد فاعلهما مثل مفردا نحو نعم رجل زيد ومضافا اليه كقوله ع
نعم صاحب قوم لا سلاح لهم * وهو قليل وقد روي عن سيبويه نعم بهم قوما والباء في الفاعل تشبيها
بفاعل التعجب وهو افعل به وتضمينهما معناه كما مر قيل انعم بهم قوما وقد تدخل هذه الباء في المخصوص
كقوله عليه الصلاة والسلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيء المال الصالح المخصوص هو
المتعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال
ابو علي سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف
الجنسي وينبغي ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لانية
الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شربت صيفين وبيت الصعفوق والاولى ان يكون هذا
وان كان على خلاف الاصل من ترك تمييز ضمير اي بيت بيت الصعفوق فالصعفوق مخصوص لا
فاعل ومثله قولهم نعم ونعمت على رجل بهذه القضية ونعمت هي فالتمييز والمخصوص محذوفان معا
وقد يؤنث نعم وبئس وان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا حكى نعمت الانسان هند قال
ذو الرمة * او حرة عيطل ثبجاء مجفرة * دعائم الزور نعمت زورق البلد * وكذا يؤنث الفعل
وان كان المميز للضمير مذكرا لتانيث المخصوص كقوله تعالى ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله هو
مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز
دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن ابن جني وهذا الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اي
شرط المخصوص مطابقة الفاعل ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين
اما على حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم
اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لان التخصيص بعد
الابهام ولا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بمعموليه بين العامل
ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ما ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو نعم الرجل عمرو
قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا اعلم انه الحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين لا اصالة
نحو ظرف الرجل زيد وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يد وقضو الرجل زيد بشرط
تضمنه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي
اظرف به ويكون ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى حسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك

قال النواوي في تفسيره انما وحد الرفيق وهو صفة الجمع لان
الرفيق والبريد والرسول تذهب به العرب الى الواحد
والى الجمع ولا يجوز في مثله من الكلام ان تقول حسن اولئك رجلا
انما يجوز ان توحد صفة الجمع اذا كان اسما ماخوذا من فعل
ولم يكن اسما مصرحا مثل رجل وامراة

وقيل حال وعلى قوله نعدما متأملي بإضمار الفاء وكذا في قولهم شدّ ما انك ذاهب وانه فاعل شدّ ويجوز ان تكون ما بينهما كافة في نعما وتأمّلي وانّ مخصوصان ويقدّرا على فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاني الزيدان وكرما اي ما اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقتهما في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى **قوله** ومنها حبذا وقد علمت ان اصل حبّ حَبُبَ كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس **قوله** ولا يتغير يعني لا يؤنث ولا يجمع ولا يثنى بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حبذا اولاء ولا حبّت تا لانه يريد به كالمثل في نعم وبئس في لزوم الافراد مثله ويطلع الاشارة منه لغرض الابهام فحبذا يعني حبّ الشيء عند المبرد وابن السراج انه تركيب حب مع ذا اذا الفعلية حبّ الى الاسم اقرب فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب اذا استعمل الفعل هو المقدم فالغلبة لزوم الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعل واذا دخل لا على حبذا فهو بمعنى بئس والحق ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ وخبر مبتدأ لا يظهر كما قال في هنا لكنه الفعل الذي يتبع في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيانه لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع ذلك وقال الربعي خاز ان ذا كما في نعما صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبّذه بكي لحو وتحمل **قوله** وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيد وله كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تأخر التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التمييز هنا عن الظاهر اعني ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير لابهامه فلما جاز ترك التمييز هنا لتضمن اللفظ الظاهر على الضمير وقيل انه لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص هنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد ينقل حب عن ذا فيجوز اذن نقل ضمة عينه الى فائه كما يجوز حذفها قال وحُبّ بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذلك كل ما هو على فعل اذا كان بمعنى المدح او التعجب كقوله بعد ما متأملي وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنان والتغيير اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحُبّ بها مقتولة ثم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين **الحرف** ما دل على معنى في غيره **ش** قد مضى شرحه في حد الاسم **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل **ش** اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام

الي اسم

تعدت له وتحتي بين ضارج
وبين العذيب بعد ما متاملي

تعدت له وتحتي بين ضارج
وبين العذيب بعد ما متاملي

الحرف

الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اعم من الجملة فالاسم يحتاج ايضا في كونه جزء الكلام الى مسند ومسند اليه وكذا الفعل في نحو قام زيد اما الحرف فلا تعب في كونه جزء الكلام من فعل واسم وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكانه قد وخرجت ولما **حروف الجر** ما وضع للافضاء بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا فمن للابتداء والتبيين والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان من مطر وشبهه متاول **ش** الافضاء الوصول بالباء بعد التعدية اي الايصال بالفعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله ولا حكم وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها اي الى الاسماء انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك لك وفي الدار لاكرامك لك فاللام في لاكرامك متعلق بالظرف الذي هو في الحقيقة متعلق للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار متعلق بالظرف وكذا في يا لزيد فانه قائم مقام ادعو واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا ارى من خلاله لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو معناه لقلت اشير اليه في الدار كائنا في الدار فلفظ اشير بعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا اليها مه مقام الحال المحذوف على الشيء في الحال الغرض عمله في المفعول لو كان في عمل معنى الفعل الى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قوله ما انت بنعمة ربك اي ما انتفى بعدك وقد مضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وتقول لعل في لعلي ويجيء الكلام عليه قال المصنف العشر قال ابو لا الاكثر ها انها حروف والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاث البواقي تكون حروفا وافعالا لانها علم اجد على اسما وفعلا وحرفا لا انها اعني فيا لعدا صيغتها بين الكلمتين المتفقتين في النوع المتباينين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كما شارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلم اجد فعلا ايضا مع انه يكون امرا من ان يعني وكذا في مع كونه

اصل معناه افضاء تصيير الشي في فضاء وسعة ثم نقل الي الايصال ... الظهور

امر المؤنث من وفى وله امرا من وعى لي بلي وكذا لم عدا ليا سماعا مع انه يحتاج الى بمعنى النعمة كل ذلك
لاختلاف المعنيين قال وادعى ايضا في العقد مع التشارك في المعنى التساوي في اصل الوضع وعلا
اذا كان فعلا كتب بالالف واصله الواو وعلى اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفيه ايضا لا اصل
اشتق فا وفي علول ونيا قال المنظر بل على الاسمية تكتب الفا واصله واو لكنها اذا اضيفت الى
الضمير تقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله بانت تنوش الحوض نوشا من علا علا فيه مبني على
على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه فقال فما شيء وخلا وعدا الحرفية
لا اصل لالفاتها فجاء له فما فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم
التصرف فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهنا غير وارد قوله من للابتداء كثيرا ما يجري في كلام
اي من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما
ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد
والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع
المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان
المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم وقوله اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة وقوله
لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن دهر وانا لا ارى في الآيتين معنى الابتداء اذ
المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بها الى الابتداء شيئا ممتدا كالسير
والمشي ونحوه ويكون المجرور بها الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون
الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان
الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة و
التاسيس والبناء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد
وهنا معنى في من في الآيتين بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل
زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية
واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاولى لم يبتدأ من الحجج بل المعنى من اجل مرور
حجج وشهور والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من نحو قولك نمت من اول الليل الى آخره وهو
كثير الاستعمال ويعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء
واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ

للشيء حينئذ جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يجيء يقال انفصلت منه وعنه
ونجيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اي بعده عنها واما من
التفضيلية فهي وان كانت لمجرد التجاوز كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت
في التفضيل كبعض حروف افعل التفضيل فلا يتغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء الغاية في
الفاعل والمفعول لكون الفعل بينهما مشتركا نحو رأيت الهلال من مكاني من خلل السحاب فهذا
رؤيته وهذا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من داري من الطريق
ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح محذوف اي اخذت من الدراهم شيئا واذا
لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته منكرا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير
لانه قائم مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم فالدراهم ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر
نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة
فيتعلق بمقدر اي شيئا كائنا من الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون حالا على النكرة
الموخرة قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر
وهو بعض المجرور بمن كما في قوله خذ من اموالهم صدقة وسقاه نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم
شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم في
قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ قوله وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من
الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيرا له ويقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرون انها الدراهم
وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو
مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت
عشرون من الدراهم فان فسرت الدراهم بالدراهم المعينة الذي من عشرون فمن مبعضة
لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة لصحة اطلاق اسم
المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال
بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري
كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ لنفسه وكذا الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدأ
له والغالب تقديم من المبينة على المبهم في قولك انا من خطبه في روضة ومن رهائنه في
حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم الذي فسر بالتبيينية مقدم

نقديًّا كان لك ثلاثًا فيحتمل ان يكون من خلة في وصفه وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قوله يعجبني من زيد
كرمه اي شيء من خصال زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كرمت من زيد يده اي
من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له
كما ذكرنا في باب عطف البيان كل ذلك لتحصيل البيان بعد الابهام ولان معنى يعجبني زيد اي شيء من اشيائه
بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بيّنت ذلك الشيء واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد
اسدًا فليس من هذا بل هو مثله في [illegible] نحو لقيت من لقاء زيد اسدًا اي حصل لي من لقائه
لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى فاسئل به خبيرًا وقولهم لقيت
بزيد اسدًا اي سل بسؤاله خبيرًا ولقيت بلقاء زيد اسدًا وقد تكون من للبدل كما في قوله تعالى ارضيتم
بالحياة من الآخرة قال ٭ فليت لنا من ماء زمزم شربة ٭ مبرّدة باتت على طهيان ٭ ويعرف
بصحة قيام لفظ بدل مقامها قوله وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رأيت من احد او نهي نحو
لا تضرب او استفهام نحو هل ضربت من احد وعند الاخفش والكوفيين تزاد في الموجب ايضا [illegible] في غير الموجب
ودخولها على النكرات والكوفيون والاخفش احتجوا على ذلك بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
لان في غير الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي ساقطة عند مجيء يغفر لكم ذنوبكم جميعًا قالوا فقوله
تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعًا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح
وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعًا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابًا لامة
واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها
واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه
سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر [illegible] في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب
كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقوله الكم شيء من مطر من التبعيض او التبيين
نظرًا الى حذف الموصوف واقامة الجار والظرف مقامه بالشرط الذي ذكرنا في باب الموصوف قليل
[illegible] اذا كان الموصوف [illegible] لا يكون [illegible] المبني للفاعل الا اذا كان
الجار [illegible] بمعنى حرف الجر موصل للفعل القاصر [illegible] عنه والفعل المتعدي
فاعله ولم [illegible] الجار ان يكون الا ضعيف قوله لا تنتهوا ولن ينتهي ذوي شطط
كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل ٭ حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح
الاستدلال بالبيت على انه الا فاسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به
على ما ذهبا اليه لم يجز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل والمفعول في نحو ما جاءني من احد فعند [illegible] زيادة الاستغراقية

وعند الكوفيين

وعند الكوفيين والاخفش ترد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا
في باب التمييز اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل الاستغراق
ان يكون بمعنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر واذن التاكيد بالاستغراقية
النكرة في غير الموجب على الاستغراق وكلام النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل
غير ذلك وليس كذلك زيادة الباء في نحو ليس زيد بقائم فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين وقيل
الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من ابتداء الجنس الى انتهائه وقد تجيء للتعليل نحو لم آتك
من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب وتكون من
مضمومة الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا تدخل الا على لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وقد
تدخل على الله نحو من الله لافعلن [illegible]
القسم خاصة وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن وتكون من في
الظروف بمعنى في كما تقدم وتختص من بقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع وتجيء معه
اي من عنده وكذا بل نحو من لدن ان يا اتيا الصخرة واختصت ايضا بعن وعلى قوله سين
والى للانتهاء وبمعنى مع قليلًا حتى كاد الصوم بمعنى مع كثيرًا وتختص الظاهر خلافًا للمبرد في الظرف
وبمعنى على قليلًا والباء للالصاق وللاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدية والظرفية وزائدة في
الخبر والنفي والاستفهام قياسًا وفي غيره سماعًا نحو بحسبك زيد والقي بيده واللام للاختصاص والتعليل
وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو في القسم للتعجب شرح اعلم ان الى لانتهاء غاية الزمان
والمكان بلا خلاف نحو فاتموا الصيام الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء في المحدود
فاذا قلت اشتريت هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرًا في الشراء ويجوز
دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعدها ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازًا
وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر الدخول والا
فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلًا كما في قوله
تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا في قوله تعالى
الى المرافق وفيه من اضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل اي مضافة الى الذود قوله وانت الذي
حببت شغبًا الى بدا ٭ الي واوطاني بلاد سواهما ٭ اي مضافًا الى بدا وقيل تجيء بمعنى في كما
في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني ٭ الى الناس مطلي به القار اجرب ٭ والوجه انها بمعناها وذلك
مطلي به القار اجرب مكروه مبغض والتكريه يتعدى بالى قال تعالى وكره اليكم الكفر حملا على التحبيب
المضمن معنى الانالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما قيل بغض منه حملا على نقيضه ونقيضه

على خلاف ما يحفظه وقيل انه الى في نحو نظرت اليه جبيب او بغيض وجلست اليه يعني عنده والاولى
ابقاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا هي في قوله • وان تلتقي الحي الجميع تلاقني الى ذروة البيت الكريم
المصمد • يعني منتسب الى ذروة البيت كما قيل قال وحتى كذلك للانتهاء الغاية مثل الى الا
انه بينهما فرقا كما تجيء وعتى بالعين لغة هذلية وهي على ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف
استيناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكي ولا تجيء بمعنى كي الا مصدرية او ولا بد الفعل
المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة واطعت الله حتى ادخل الجنة والتي بمعنى
الى نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو حتى مطلع الفجر وينبغي ان يكون
المجرور بها موقتا الا ترحه والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله فذرهم في غمرتهم حتى حين يعني الوقت
اي حين اختنهم وينصب الكسائي ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل ينبغي ان يكون لازما
لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال وهي كالي في لغة تميم عند وقد ذكرنا في النواصب الى
واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة
فلا تقول جاءني القوم حتى رجل الا ان حدة فلا قدم فيها معه وتشترك الجارة والعاطفة في انه لابد
قبلها من ذي اجزاء الآن ذا التحبيب ظاهره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج
حتى المشاة واما في الجارة فيجوز ان يكون ظاهرا نحو ضربت القوم حتى زيد وحتى نعقتين و نمت حتى الصباح
اي نمت الليلة حتى الصباح وسيأتي ذكره ايضا بان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت
القوم حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ... حتى ... او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما في قوله
القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها • عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة
لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه ولا بد اذا القى الصحيفة التي اشدها ثقلا القى كل شيء ووجب
ايضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيدا لا بد ان واقع على زيد ايضا
واما الجارة فالاكثرون على جواز كون ما بعدها متصلا بآخر اجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى
الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما تكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر
مع جاء مقلو يجب كون ما بعدها جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجوزوا نمت البارحة حتى الصباح
جزءا كما ... نصا وهو مردود بقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من الليل بل هو ملاصق
لآخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها فنقيه اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان
جزءا مما قبلها وملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المصنف وجوز ابن مالك الدخول وعدم
الدخول جزءا كان او ملاقيا لآخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء
داخل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيد مع دخوله في القوم في قولك

ضربت القوم حتى زيدا بالجر لغرض التعظيم والتحقير واستدل عليه ان حتى كالي تنفصل لما قبلها فاذا دخل
في الاجل الداخل غير المنفصل والخارج بدخول ومذهب ابن مالك قريب لان الدخول مطلقا اكثر
والغالب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى ملاصقا لآخر اجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل
بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكن يجب فيه ان يكون آخر اجزائه اذا رتبت الاجزاء اقواها نحو مات الناس
حتى محمد عليه الصلاة والسلام بالعطف وليس عليه الصلاة والسلام آخرهم حسا ولا دخولا في الموت
بل هو آخرهم ترتيبا وشرفا فاذا ابتدأت تتصدى من الجانب الادنى بحيث يكون آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم
الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما
بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قوله قرأت القرآن
حتى سورة الناس جرا وعطفا وبعدها ما هو ملاقيا نحو ... والقوم صاحب المغنى التحقير والتعظيم فيما
بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا
وفي جواز عدم دخولها في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة
او ضعفا لان الجارة لم تقتض كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا
يجوز اكلت السمكة حتى نصفها او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها او الى ثلثها والعاطفة
كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى
لا بد فيه من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف ان دخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثير كما
بعد الى مع ان حتى تكون بمعنى مع نحو قال الوعيد مع كثير واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار
اعادة الجار دفعا لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل
حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو ضربت القوم حتى زيدا عطفا او جرا
فكلما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى
ابصرته ... يقال في مثله ابتدائية وانه لا تعطف الجمل ... قال وتختص بالظاهر
خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم حتى انت
ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء
بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا لا يدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام
الفاعل بخلاف حتى نحو سير الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهه المبرد قال وا كفيه ما
يختشي واعطيه سؤله • والمرء بالقوم حتاه لا يحتمل • وليس ما في البيت بحتى الجارة
والا لم يكن ينوع لا حتى بعده بل هي ابتدائية اي حتى هو كما في قوله فيناه يشرى رحله
البيت وتمسك بقوله ايضا فلا والله لا يلقاه اناس • فتى حتاك يا ابن ابي زيد •

وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما
ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر
فيها عدم الدخول لانتفاء القرينة وان كان ايضا جزءا وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه
فاذا كان ما بعدهما جزءا ما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول
وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء المتجزي المعتبر لحتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان
قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمه ايضا كذلك والا فلا نحو قلبي اليك والخلاف في صحة
وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستقلا الا في نحو كلمه
سيبويه حتى ادخلها بنصبه فحل واعيا المستقر بما يتعلق بعدها واما حتى الابتدائية فقد ذكرنا
في نواصب الفعل المضارع وتقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وحروف الابتداء
ايضا اما التحقير كقوله ● فيا عجبا حتى كليب تسبني ● كان اباها نهشل او مجاشع ● او
التعظيم كقوله ● فما زالت القتلى تمج دماءها ● بدجلة حتى ماء دجلة اشكل ● ويلزم في الاسمية
ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب فلو قلت حتى الامير ضاحك
لم تفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى راسها اي راسها ماكول قوله وفي
للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانما جعل كونه
الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر مشتملا عليه اشتمال الظرف على المظروف فكانه
محيطة به من جوانبه وكذا قوله عليه الصلاة والسلام في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها
فالسبب الذي هو القتل متضمن الدية تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية
وقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله ● بطل كان ثيابه في سرحة ● بمعنى على
والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء
في قوله ● ويركب يوم الروع فيها فوارس ● بصيرون في طعن الاباهر والكلى ● والاولى ان تكون
بمعناها اي هم نافذة وحذاق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى فردوا ايديهم
في افواههم والاولى ان تقول هي بمعناها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في
عبادي وبمعنى الباء في قوله ● تخاب بينها اكفاءنا وخيلنا ● ونرتجي فيما بيننا وتعار
والاولى انها في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي في الروح
اجسام عبادي والشاعر جعل ثمانيها ظرفا للشراء والقنا مجازا وقولهم في الله من كل فائت
خلف اي في لطفه وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله مشتمل عليه ولغايتنا لا تخرج منه

تمامه يخفى بها آل البيت ليس بتوأم

الاباهر

الى الاطراف

الى الاطراف التنبيه وكذا قولهم الحب في الله والبغض قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به
وقد يكون مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بالله وبحياتك والخبرية ويكون مستقلا
على الذي بزيد حسب ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى
مجاز الالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشتريت
الفرس بالسرج قيل ولا تكون بمعنى مع الا مستقرا والظاهر انه لا مانع من كونه لغوا وتكون للمقابلة نحو بعت هذا بهذا
وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله وتكون للتعدية جميع حروف الجر للتعدية الفعل القاصر
المفعول به لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وتغييره وهذا المعنى مختص
بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اي اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته مستقلا
الا في قراءة من قرا ايتوني زبر الحديد اي ايتوني بزبر قوله وللظرفية اي بمعنى في نحو ما بكى الكبير
بالاطلال ● اسي فيهم ● وتكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله ● غلب تشذر بالذحول
كانها البت وهي من الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى فامسحوا برؤسكم قال ابن جني ان
اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها
بنفسه ويجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها اي منها وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب وتجي للتجريد نحو لقيت بزيد
اسدا اي بمرويته كما مر في من قوله او زائدة في الخبر في الاستفهام بهل والنفي مطلقا في الاستفهام فلا يقال ان زيد
بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفي ليس بمخالف نحو ليس زيد براكب وما زيد براكب وقيل بلا التبرئة ايضا
نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في وانه لم يسمع في النفي بما فيه كان الا ما الاستفهامي
والاستفهام وتزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت بزيد
وعلمت به اي بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا في المرفوع في كفى بالله ومنفردا به
وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب من وفي المبتدا في بحسبك وتزاد شاذا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء
سيئة بمثلها عند الاخفش وتزاد سماعا كثيرة في المفعول به نحو القى بيده نحو نضرب بالسيف ونرجو بالفرج
وقليلا في خبر لكن قال ● ولكن اجرا لو فعلت بهين ● وهل ينكر المعروف في الناس والاجر ● ومع ان في
قال ● الاهل اتاها والحوادث جمة ● بان امرأ القيس بن تملك بيقرا ● وقد ذكرت مواضع زيادتها في
الجارة ومن غريب زيادتها ان تزاد في الحال نحو قوله ● فاصبحن لا يسالنه عن بما به ● اصعد في علو
الهوى ام تصوبا ● وتضمر كثيرا مع الله في القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا في غيره كقول رؤبة خير
لمن قال له كيف اصبحت قوله واللام للاختصاص اللام الجارة مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعة وربما فتحت قبل المظهر نحو لتعلم وقيل فتحها مع جميع المظهرات لغة عكل
حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فتحها الفتح لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة

تمامه جن البدي رواسيا اقدامها

تمامه على وعرة الآية غدو والبادي

بكونه على حرف واحد كسرت باء الجر ولامه لموافقة عملهما ولم يكسر كاف التشبيه لأنه يكون اسماً أيضاً نحوها
اذن ليطلب اصالة قبل القيام مقام الحرف عندهم تاللات المضاف ... وانما ابقي لام الجر الداخل على المضمر
على فتحة الكاف ... الامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بالبناء لانه لا يلتبس
بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب
ربما تعذر اذ ربما يكون الظاهر مبنياً او موقوفاً عليه ومعاني اللام الاختصاص بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو
الجل للفرس والجنة للمؤمنين والابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو لِدُوا للموت وابنوا للخراب وقوله
تعالى ... فرع لام الاختصاص كان تخلقهم لجهنم وولادتهم للموت وكذا التي للتعليل نحو جئتك للسمن
وللضرب اذ المجيء مختص بذلك والتي لتقوية العامل الضعيف متأخرة عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه
فاعلاً نحو انا ضارب لزيد او مصدراً نحو عجبت من ضرب لزيد ... بمعنى الى نحو ... لام الاختصاص
وقد يجيء بمعنى ... ومع ... عليه ويجيء للاذى
اعيطه **قوله** وزائدة ... بنفسه وكذا في نحو شكرت له ... التعدي ... لانا
في وزنت المال ووزنت له ... بل هي ... ويجوز ... عندي
وكذلك ... له وعددت الدراهم وعددت له ... مثل شكرته وشكرت له ... اوصلت الافعال
الى المفعول الاول ... ومثله ... ولا ... كذا اللام المقدر بعد ان بعد فعل
الامر والارادة ... الافعال ... في قوله تعالى واذ بوأنا لابراهيم وكذا اللام في قوله فلا اقسم
لا اقسم ... ويجوز ان يقال الثانية تأكيد لفظي **قوله** وبمعنى عن مع القول ... في
قوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا اليه ... بمعنى ... ما سبقنا
... في افعال القلوب ... **قوله** وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل **قوله** في
التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه ... ولا يستعمل الا في الامور العظام
نحو لله ... وقيل ان اللام في لا ليلاف ... للتعجب ... ان تكون للاختصاص
... في القسم ... قوله في نحو ... ذكرنا ذلك في باب ... **قوله** رب للتقليل
... مختصة بنكرة موصوفة على الاصح ... غالباً وقد تدخل على مضمر مبهم مميز
بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافاً للكوفيين في مطابقة التمييز ... ما تدخل على ... على
نكرة موصوفة **قوله** في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء
المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح
الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة
بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلاً رب رجل لقيت اي لا ... ١٢

الرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئاً وان كان قليلاً قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام
... رب رجل كريم
... ذكر ... التقليل ... ثم ... التكثير ... في التقليل
كالحاز ... قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل وقوله ماوي يا ربتما غارة
شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود
... التقليل ... في المدح
... التقليل ... العلم
لا نكرات ... عند البصريين خلافاً للكوفيين والاخفش ... جعلها
حرفاً ... في التقليل مثل كم في التكثير ... التكثير ... كم انهم لم
يوردوها ... رب رجل ... حرفيتها بمعنى
رب رجل كريم اكرمت فان حروف الجر ... الفعل الى المفعول الذي ... اليه واكرمت يتعدى
بنفسه ... بحرف الجر كقوله
ان كنتم ... رب ... التضعيف
... التضعيف ... الى المفعول
بذلك المفعول ... وانا ضارب لزيد ... وكذا ... فعل
رب رجل كريم اكرمته ... الضمير ... فهو
باب ... اكرمت واكرمته ...
والجواب ... رب رجل كريم اكرمته ...
اللام ... اكرمت
الكلام ... في قوله ... للقرآن ... المنصوب ... الفعل
... رب رجل كريم ... في ... الافعال الاول
انه لم ... في ... يشكل
ايضاً بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب ... بمعنى
اللام ... المنصوب
وقد ... والعامل تحققت
... يعني
رب رجل كريم حصل ... والكوفيين ... في ... النكرة

تامه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب

أزهير إن يشب القذال فإنني
وزهير ... زهيرة ...

فضربت رجل في اصل الوضع تقليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل تكثير من هذا الجنس ولعلهم ردوا ابدا
على عتبة الاخير لما المقترنا في باب الاستثناء كقولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانهما يتناسبان بما في رب
من معنى القلة وكان من نواسخ المبتدا لا تدخل في نحو غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وقولهم
خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفي التي لها صدر الكلام وكذا لا يدخل على رب لان القلة عندهم
تجري مجرى النفي من ثم كان لرب صدر الكلام كما ان للنفي صدر الكلام وهذا التجاوز هو البصريين اعني عدم
دخول العوامل عليها حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو رب لا طالما لا انها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل
ولتضمنها معنى النفي كان قياس وصف مجرورها الا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك
لان النفي يطلب الفعل الا انه تدرب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في
قوله يا رب هيجا هي خير من دعه ويجوز وقوعه ايضا صفة ظرفية تتعلق بالفعل هنا يجب باب اقل رجل
كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة
ويتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير شيء خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل الاكثر مراعاة
الاصل فقد يقع فيما فيها اما ظاهرا او مقدرا فالظاهر كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر
اقيال وليس الجواب بعد رب كما قال ابو علي لانه يتم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء والرفد
القدح الضخم يقال هرقت رفده اذا مات وهو كما تركتهم صرعى وطائر والمقدر كما في قوله واسرى
من معشر اقيال اي اسرتهم نغير حصلت لي واما نعت مجرورها فعلية او ظرفية كما اخترنا في باب
الاستثناء فنحو قولك رب رجل يا بني وفي الدار فله درهم كما ذكرنا في باب المبتدا واستشهد الاخفش على اسمية
رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار قال الاخفش رب مبتدا وعار خبره
والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعه
قوله مختصة بنكرة لان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة تحتمل القلة
والكثرة نحو افضل رجل وصلت في رجل خلوصا يحتمل الاثم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالفرد
والمثنى واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج
الى العلامة في المحتمل حتى يتميز بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي وابن السراج ومن
تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى وجوبه لان رب مستعملا بالاختيار انما تعمل في نكرة موصوفة بمجرورها
معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لان وصف رب
فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل الكون رب بمعنى النفي لان التقليل عندهم كالنفي
فكما لم يتقدم عليه ناسخ ولزم الصدر قوله وفعلها ماض محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي هو رب جواب
مضمونها نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت

امرء القيس واطعنة مثعنجر وجفنة ... ولو ادركته صفر الوطاب ... رجل ... وصف ... اللبن

غير ذلك كما في قوله واسمر عبن يحتمر اقبل الحاسرين ولم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب
بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفه اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور
او ظرف نحو رب رجل في الدار او عندك او اسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعه او صفة نحو قوله
عليه الصلاة والسلام رب نفس طاعمة الخبر بتمامه وليس يخفى عن ذلك الاشياء عاملا الا حيث يأتي
وصف مجرورها كما ذكرنا وتبيينه بجواب رب بعيد ويجوز اضعف قياسا على المجرور برب كم
على النكرة المجرورة بكل واي واسم مضاف الى ضميرها لكان ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب
شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وعلا قال الجزولي على هذا المعطوف
لكنه مجاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال الجار نحو رب ظاهر والسيد قوله وقد
يدخل على مضمر هذا المضمر نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز وشرحه مضى في
باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما فتدخل على الفعل كقوله ربما قام وربت الكفوفة الاصل لها الى الاعراب ولكنا
اسماعلي بالحق لكونها كف النفي للدخول على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف
صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج
ان تكون نكرة موصوفة كما في قوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
عما قريب وليا اذا اطيعت الامر في الاولى زائدة واعمال الجار في غير عمل ... وخطيئة انهم وقد
تكفها المحذوف رب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال الاخفش وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج
بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي
في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله
تعالى ربما يود الذين كفروا ان المستقبل في الامور الاخروية غالب عليها في القرآن فذكرها بلفظ الماضي
وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعمالها بعد ربما
وقال فيها ... ربما تكره النفوس من الامر اي لما ... قوله فلقد يكون
الخادم وكلبه والمشهور جواز دخولها على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح ومثله
ربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لانها تقع في الموصولات وفصيحة النعت
بعدها عند القرينة قال فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي
ربما يتوقع ذلك قوله وواوها الى واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين وجاز الكوفيون قياسا
سائر الفاظ القسم نحو الله لافعلن وذلك مجاز عند البصريين لاختصاص لفظة
الله بها تستعمل لغيرها تبعا لاختصاص هذا الحرف فيها التي يتم ... تلك

اي كانت

ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال

في نحو يا الله وها الله ذا ومنها حذف الجار بلا عوض ومع عوض بها التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر

ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عمله اذا كان ذلك الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر والثاني ان يكون بعد الواو والفاء وبل وانما حذفت من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله وذلك في الشعر ايضا قليل واما بعد الواو فكقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فإن أهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد وأصباب اما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لانهما حرفا عطف لا يجوز ان يعملا فيما بعدهما عاطفة على ما قبلهما والتنكير بالشعر واما الواو فقال بعضهم ايضا عند ليست بجارة فان لم تكن فيها معنى العطف كقوله وليلة نحس يصطلي القوس ربها واقطعه اللاتي بها يتنبل فلكونها للعطف ظاهرا حتى كان فيها ذلك كقوله وقاتم الاعماق فانه ينبغي ان يكون معطوفا عليه كما قال رب هولي اقتت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كانت في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرون معطوفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب ومجاز مثله ولو كان للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل بعدها كما في قوله مطلقا وبل يقول الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يصح دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام فلا يقال نحو وليلة نحس لان فولية اعتبارا الاصلها خلاف واو القسم فانه لم يكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها هذا كله على مذهب البصريين في نحو والله ثم والله واصل الباء باقيا عملها في قول رؤبة خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن مقدرة وفي بابه واما قوله أشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال فيما مضى نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في رب اما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر بدلالة عليه بالحروف الثلاثة قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء اعم منها في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحروف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه ش اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها حذف فعل القسم معها فلا تقول اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء والثاني انها لا تستعمل في قسم السؤال فلا تقول والله اخبرني

اوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة

كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على المضمر فلا يقال وك كما يقال بك واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما ابدلت منها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لانهما تتناسبان لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو في الاصل للعطف وهو قريب من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وتراث ووكلة وتكلة فلما قصرت عن الواو لكونها بدلا منها اختصت بلفظ الله وفيها مع ذلك معنى التعجب وحكى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ والجر بمن كما ذكرنا مختصة ايضا بلفظ الله في القسم لا توصف والمضموم الميم مختصة بلفظ رب كما ذكرنا انها حرف جر قائمة مقام الباء وضم الميم لانه قد فيه معنى اعلا وخروجها عن بابها كما يقول في اللعب بضم الخاء وذهب بعض الكوفيين الى ان المضمومة مقصورة من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان يمين لا يختص بالله او الكعبة ومن مختصة بالله كما يقول على ان الاصل عدم تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل على بنائه انه يجيء بلغة من اعرب انها اختصار الاعراب وهي حرف لا يوجب البناء كما في مذ ومنذ والاولى انه تقول ان ما روى عن بعضهم من الله بضم الميم والنون وبكسرهما مع لفظ الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع رب انحذفت النون منه لما لم كسر الساكنين واما من الله بفتحتين فتقول هو من الله بكسر الميم وفتح النون اتباع الميم للنون وان كانت فتحة عارضة للساكنين ما الباء التخفيف على ما قلنا في الجارة في القسم مختص برب او بالله وقيل بل اللام اي بضم الميم والنون وبكسرهما ومفتوحها مع لفظ الله مقصورة من ايمن الله بفتحتين فتقول ها هو واما المكسورتان والمفتوحتان فلا ان الكوفيين مقصورتين عندهم لان ايمن عندهم جمع يمين كما يجيء والقسم يوجب البناء فيجيء كما في الاسم بين الرفع والنصب والجر لكان معرب ايمن الله رفعا ونصبا عند الجميع ويجيء ايضا عند الكوفيين جرا وان يقال ان اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من ايمن الله بفتحتين مقصورا منه اعني الله باتباع الميم النون بعد القصر ويجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصور من يمين باتباع النون الميم في الحركة لا الاعراب لان الاصل الاتباع وايمن الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصورة من ايمن بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام الله بفتح الهمزة وكسرها وكلها مقصورة من ايمن لا يستعمل الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن بها وقد يقال م الله وما الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن على ما قال حتى قيل انها مقصورة من ايمن فيجيء كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من يمين وقيل انها بدل من الواو وكالتاء لكون الميم والواو شفويتين واختصاصها بلفظ الله كالتاء وينتقل الى الكلمة التي عليها مع ما يجيء في كلامهم مضموما واذا حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدله منه فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض عند الكوفيين والجر فيه يكون بالحرف المحذوف عند الجار من المقسم به وان كان العوض نحو الكعبة لا فعل الحصحف اشبه ويختص لفظ الله بتعويضها او همزة الاستفهام منها لكونها يعوض من الجار ثم تقطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت الدرج

في التسهيل ويجوز جر لفظ الله دون عوض ... رفع اسم الله فقال الله لافعلن ... بجر ولو قرع ... القسم تكون ...

ثم جعلت عوضا من الحرف وجاز الله حيث حذف [illegible] الشرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصه بلفظ الله كما انه
كان ذلك في التنبيه بلا [illegible] المقسم به [illegible] ذا وايم الله [illegible] وقوله تعالى
ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة كما يأتي في حروف التنبيه تقدم على لفظ
المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه واذا دخلت ها على الله ففيها اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها
وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله كما [illegible] الف لا تقتصر في ذلك
انما يغتفر في كلمة كما في الضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انهم لم يحذفوا الف ها ليكون
كالتنبيه على كونها من تمام ذا فان قلت ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت وهياك
في ارقت واياك والثالث وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله فاثبت الف ها للساكنين كما في ذا الله
وما الله والثالث [illegible] في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان
حرفها [illegible] في الدرج والرابعة حكاها ابو علي [illegible] قبل الجميع ها الله بحذف
الوصل وفتح الف ها للساكنين [illegible] وذا بعد [illegible] قال الخليل ذا من جملة جواب القسم [illegible]
[illegible] والتاء [illegible] وقال ابو [illegible] الله ذا الاعتبار
افعل [illegible] وقال الاخفش [illegible] من تمام القسم
صفة [illegible] الجزاء [illegible] الجواب او [illegible] القرينة
واما همزة الاستفهام [illegible] الحجاج [illegible] الله ليقومن [illegible] العبد [illegible]
كذا وكذا والاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال [illegible] الله الذي لا اله غيره
فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله [illegible] التاء [illegible] الرجل
[illegible] للاستفهام واما قطع همزة الله [illegible] كان قبله [illegible] همزة الاستفهام
[illegible] هل [illegible] الاستفهام [illegible] لقد
كان [illegible] وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم هنا للفصل بينه وبين الله [illegible] وعند الاخفش
فيها [illegible] ولا يكون هذه الثلاثة [illegible] على [illegible] القسم [illegible] النصب [illegible]
عوض [illegible] القسم والجواب [illegible] القسم [illegible]
القسمية اسمية [illegible] القسم [illegible] وجب حذف الخبر
كما مر في باب المبتدا [illegible] الخبر [illegible] القسم [illegible]
[illegible] الله [illegible] وعهد الله [illegible] والمراد بامانة
ما [illegible] عليهم [illegible] الينا [illegible]
الامانة [illegible] اليمين [illegible] بالله [illegible] اليمين التي يكون باسمائه تعالى

نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك [illegible] يمين الله [illegible] اثبات الخبر [illegible] وعلى
يمين الله وكذا تقول الكعبة والمصحف لافعلن والكعبة يميني لافعلن وقال الفراء [illegible] المبتدا اسم [illegible]
وايمن الله [illegible] القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر [illegible] لعمرك [illegible] ولافعلن [illegible]
لان [illegible] فهو مقسم به والافعلن مقسم عليه [illegible] وكذا [illegible] الله
والمبتدا [illegible] بلام الابتداء نحو لعمرك ولعمر الله [illegible] رفعه وقال [illegible] ما سوى
باللام [illegible] نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول [illegible] لافعلن والنصب
من الرفع [illegible] فقلت يمين الله [illegible] رفعا ونصبا وقال [illegible] ولفظة [illegible] النصب [illegible]
[illegible] الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين [illegible] همزة القطع [illegible]
تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة [illegible] مشتق من اليمن وهي البركة
اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه [illegible] كسر همزته [illegible] فتح الهمزة [illegible]
ويستبعد ان تكون الهمزة الاصل [illegible] ثم فتحت تخفيفا [illegible] الهمزة في الاسماء والافعال [illegible]
[illegible] المفردات ايضا [illegible]
[illegible] والقسم [illegible] الليل [illegible] والنهار [illegible]
[illegible] القسم [illegible] بالله [illegible]
[illegible] القسم [illegible] الليل [illegible] بالنهار [illegible] باخلق [illegible]
كل [illegible] مستقل [illegible] جواب [illegible]
خلاف الاصل [illegible] جواب [illegible] المجموع [illegible] كل واحد [illegible] الاستقلال [illegible]
الاصل [illegible] القسم [illegible] واحد [illegible] المقسم به [illegible] والقسم [illegible] المقسم به
جوابه واحد [illegible] فاذا قال اقسم بالليل والنهار وما خلق [illegible] ايضا [illegible] بالعطف
[illegible] لافعلن [illegible] لافعلن ولا [illegible] اقسم بالله [illegible] لافعلن [illegible]
كلامهم [illegible] على الليل [illegible]
[illegible] عوض عن حرف القسم [illegible]
وذلك [illegible] في القسم [illegible] الفعل [illegible] عوض عن الفعل ايضا
كانه عوض عن الحرف [illegible] على [illegible] اقسم
بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى [illegible] فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس [illegible] والليل
[illegible]
[illegible] في باب العطف [illegible] في [illegible]

ان التعدية وعطفا الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الصحة هو الفعل المقدر وكذا فيما اذا انتفى ان يكون
الاول خالفا مقام الفعلة ويجعل العامل في النهار بواسطة الليل وتحت مستنه فالعامل في المجرور
والمنصوب شي واحد واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك وعمرك الله
وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل العمرك في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهي او
استفهام كقولهم بعينك هل رايت عليك ليلى وجاء بالاول ايضا نشدتك الله الا فعلت وقد يعني
لما الا شئنا وقوله قعيدك الا تسمعيني ملامة ان فيه زائدة وقد قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن
فيكون خبرا بمعنى الامر قال وتلقى القسم اي يستقبل جواب القسم بما ذكرنا واستقبل
اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية والمثبتة تصدر بان مشددة او
مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم
بها لانها مقيدة للتاكيد الذي لاجله جا بالقسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة هي في الاصل لام الابتداء ايضا
يجب في ابتداء ... تدخل هذه اللام على لام جواب القسم ... يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ...
... اللام في الحقيقة جواب القسم ايضا والقسم قبل مقدر ... عند هم لام الابتداء ...
تقول لطعامك زيد آكل ... خبر المبتدا ... والتقدير ... لام الابتداء ... يجوز
... لام القسم ... المبتدا ... يعتذر ... مقام ...
... القراءة ... قوله تعالى ... من محيص ... القسم ... جوابه
وليس ... يحتمل التعليق ... لئن ... القسم ...
الاولى ... لام الابتداء ... التاكيد ... القسم كما ... الكوفية ... الاصل ... التقدم
والتاكيد ... حاصل من اللام ثم ان ... حرف النفي ... تؤكد الجملة التي في حيزها
حرف النفي ... وما هو قائم ... ما زيد قائم ... اللام التعريف والاثبات وحرف النفي الجزم والاولة
بينهما ... هو قائم وان زيدا لم يقم ... واللام ... الجملة ...
... ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته الاسم ... المجزوم ... مثله مع
المطلق ... قال المتلمس ... سنة يتقعقع بها واجلو عليه ... وتدخل على
... تنفيس ... سوف ... الكوفيين ... ولا تدخل على الماضي ... كان
او لا يجري الجملة ... لام الابتداء ... لقد سمع الله ولقد
... الماضي ... المضارع ... مناسب ... الحقيق
وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا ... قائم زيد ... زيد ...
خبر المبتدا اذا وقع موقع المبتدا ... لطعامك زيد آكل ... زيد قائم ... الخبر ... كما ذكرنا

او فعلا مضارعا ... لطعامك زيد ياكل وما ... تقتضي لطعامك زيد لن ياكل ولا يقال لطعامك زيد
لن ياكل ولا يدخل في غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل في نعم وبئس وانكانا في الاصل ماضيين
ذكرنا فيما ... نعم الرجل زيد كقولك ... واذا وقع لام الابتداء بعد
ان جاز ... في غير هذا الموقع ايضا على خبر المبتدا المؤخر كان زيدا لقائم كما يجي في باب ان واللام في جميع
ما ذكرنا ... جواب القسم ... الكوفية بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما عند
اهل الحجاز ... او بلا ... على الخلاف نحو والله لا زيد ... والله لا رجل
ووالله لا في الدار رجل ولا امراة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم ... الجملة فعلية فان كان الفعل
مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو والله لاضربن لان تدخل اللام على ... المضارع
... كقوله تعالى ... ونفات ... اللام ... على حرف التنفيس نحو ... والله
لسوف اخرج ... النون ... الاستقبال ... المضارع عن اللام استغنا
بالنون ... وقيل ... لئن ... قرع ... لم ... لا يجوز عند البصريين الاكتفا باللام
النون ... التعاقب بين اللام والنون
قال تالى ... اوسي ... في ... ينفع ... بفتح اللام ... بكسر اللام
... وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن هذا كله اذا كان المضارع
مستقبلا ... جوابا للقسم ... المبرد ... محقق الوجود ...
التاكيد بالقسم كما مر في المضارع ... هذا ... لئن تك
... لا يبعد ... بان ... يجب الاكتفا باللام ولا ... بالنون
لانه علامة الاستقبال ... المضارع منفيا فنفيه بما ... ولا ... بالزمان
المستقبل ... في الافعال الناقصة ... والله ما اقوم وان اقوم لكونه
... في الحال ... جواب القسم ... نفي المضارع ... في جواب القسم لكنه ...
يجوز حذفها ... العامل ... النافي الحروف ...
الفعل الماضي ... باللام وقد نحو والله لقد خرج واما ... اللام ... لا يدخله القد
لعدم تصرفهما ... لتبع ... واجب اللام ... اجاز الاقتصار على الحد
قال تعالى والشمس وضحاها ... قد افلح ... حلفة ...
... ويجب تقدير قد بعد اللام لان لام الابتداء ... الماضي المجرد كما مر والاقتصار على
اللام اكثر من العكس ... واقسم ان لو التقينا وانتم ... فذهب ... ان

موطئة كاللام في لعمر حبيبتي لكونها لام في الكلام اذن حوابا القسم لا جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا نحو قولنا ويجيء اللام عليه في حرف الشرط واذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام واما ان نفي بلا وان انقلب بمعنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم كالا يلزم اذا كانت في الماضي التي للدعاء نحو لا رحمه الله ولا الحال الماضي في الموضعين بمعنى المستقبل في غيرها يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة لقوله فاي امر سيئ لا فعله ولا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فما علم تكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكأنه قال فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب خبر مستقبل وقبل ذلك الشرط اقترنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومبينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قوله والله لئن اتيتني لاتينك ويجوز ان اتيتني لا تيك بلا لام لان حذف القسم وقدر بالآكون الجواب للام الموطئة تنبيها على القسم المقدر بها ولا لام وقد يجيء من غير لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وما تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فيجيء حكمه في حذف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لا يزال داخلا وغيرها كما قال فقلت ايمن الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما حذف في غيره لانه اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي في القسم لكثرة استعمال النصب لان لفظ المضارع اثقل من الماضي ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لا يزال واخواتها قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه والتجاوز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا تلتبس بالايجاب واما قوله فلا وابيك ما ازالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بين حرف النفي كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الغالب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احداهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لانها اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض وتقدمه ما يدل عليه اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي نهج البلاغة قد والله لقيتم القوم قوله او تقدم ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله هذا الكلام الذي توسط القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن اللفظ مثل جواب الشرط في اكرمك ان اتيتني كما مر في بابه وقد يجيء بعد الجملة الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى جوابا كالمذكورين قبل كقوله والفجر وليال عشر اي ليؤخذنه وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الآية عليه وقد يحذف القسمية لكونه

ظرف من سمى لا مع الفعل الواقع جوابا ماله نحو لا افعله عوض وعوض العائضين واما كان كذلك لكثرة استعمال العوض مع القسم معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم واجل المنادة فانه قد يتقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه كنون التاكيد وما يقال عوض لا اتيتك وعوض ما اتيتك لغرض سد مسد القسم كما يجيء في حواشي ما بنو الجمعة فانت زيلك ثم وقد يستعمل الجر غير القسم كقوله هذا ثنائي بما اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام القسم ايضا بعض حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كانك قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد يفتح كيف واليوم معا بمعنى حقا خلافا للقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى على اعراب الي بمعنى النعمة وقد يأتي بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما نون نحو جيرن قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذاك انه وبيرا استدله من ذهب الى اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ان يقال التاكيد في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم كقوله ع فاقسم لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجواب ان اكد باللام والنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع كما يجيء ولا يجيء في الخبر المرفوع نحو لتضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابا القسم خلافا للكوفيين كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الالتزام اما ان نحو لله علي كذا لافعلن او عهد نحو عاهدت الله او علي عهد الله لافعلن قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء وقد يكونان اسمين بدخول من والكاف التشبيه ظرفية وقد يكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومنذ يومنا وما شاء وخلا وعدا نحو قوله وعن للمجاوزة اي لبعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقوله رويت عنه علما واخذته عنه مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تجاوز عن امره متضمن معنى تجافى وغفل وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين متساويين في الشدة متطابقين كل واحد منهما اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى كرتين والمراد

فالكلّي التكثير والتكبير فاقتصر على اقل من احد التكثير وهو الاثنان تخفيفا وكذا الحكم ورث السيادة كابرا
عن كابر اي كابرا بعد كابر وهذا في المنفصل عن كابر آخر وقال بعضهم ... كابرا والاولى ان يكون
الموضوع على معناه ما امكن وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
ضمّن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى
ان يكون معناها الجار والمجرور صفة للمصدر اي ما ينطق نطقا صادرا عن الهوى نحو ... تنبيها النبيه
في قوله قلت هذا عن علم وقوله تصدّ وتبدي عن اسيل ضمّن فيه تبدي معنى تكشف اي
تكشف الغطاء وتبين من وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا
نحو عليه دين كما يقال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره ومنه علي قضاء الصلاة
وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما اي على استعلاء
عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على
فلان كانك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله واما قوله اذا رضيت علي بنو قشير فلعمر رضيت
ضمّن اي تجلّت وقوله رعته اشهرا وخلا عليها اي على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلّط عليه
تميل اليه فتتبعه وقوله فلان على حلاله يقول كذا اي معه كان المعنى انه لزمه لزوم الراكب المركوب وقوله
ركبته الديون اي لزمته ومنه سمّ على اسم الله اي ملتبسا به وكانه مركب يحمله الى مقصده ومن
نفيها تصوّر العلو كان من جهة الفوقية خلاف من ... وقوله ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد
يوما على من يتكل اي على من يتكل عليه فزاد على بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
فامتنع حذف الضمير المجرور العائد الى الموصول كما عرف في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل
فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل مجازا قوله وقد يكونان اسمين وعلى اسمين فلا يستعملان الا
مجرورين بمن وانما يتعينان ذلك لاسميتهما لان الجر من خواص الاسماء قال نعيف قطاة غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل وقال ولقد اراني للرماح دريئة من
عن يميني مرة وامامي فبنيان اذ ذاك لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتهما معنى فلزم عن الاضافة
ومعناها جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا
اي من فوقه قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعها صلة في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي
في الدار فان قيل لم لا يجوز ان يكون بمعنى المثل والمبتدأ محذوفا اي الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم
في باب الموصولات ان حذف المبتدأ في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة واستعمال نحو جاء الذي
كزيد سائغ كثير وتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم واذا ارتفعت
في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسنذكر اسميتها

الاعند

الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وشبه الجزولي وتكون ايضا زائدة اذا
اذا لم يلتبس كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق اي الطول وحكم بزيادتها
عند دخولها على مثل لانه ليس كمثله شيء او دخل مثل عليه كقوله فاصبحوا مثل كعصف ماكول
اذ الغرض لا يفيد بالمشبه فيجب زيادة احدهما في التشبيه وزيادة ما هو على حرف واحد اولى
اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحرف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله
وصاليات ككما يؤثفين فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظي فهما اسمان او حرفان
كقوله ولا للما بهم ابدا دواء واما ان تكون احداهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى في
اولى فتكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ويجوز ان يكونا اسمين
او حرفين واحدهما زائد فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف في
مثل كعصف قلت يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لا يلزم الفساد لان علة الجر ليس بالاصالة
ويجوز ان يكون مثل مضافا الى المقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدي فعلى
هذا لا تكون الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجيء في قوله تعالى ليس كمثله شيء
ان الحكم بزيادة الكاف لا يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك ليس لاخي زيد
اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه
لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو
كان له اخ لكان له اخ هو زيد فكذا هاهنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله
تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو دخله
لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطردا المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المتصل
المنفصل قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر كاياك اسر وهو من باب
اقامة الضمائر بعضها مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن
الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انت
وتجيء الكاف بعد الكاف فيكون لها الاثر معا يلحقها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما
كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا تقتضي الكاف ما تتعلق
به الا الجار لانه كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا وقال الحرف ... كما ذكرنا
ان تشبه بالفعل الناصب للمفعول به الى المفعول به لا لابتداء من فعل او معناه ومعنى كن
كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف الخبر وانت تشبيه الكون المطلوب منه
بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونون يولى عليكم تشبيه التولية بالكون

يا تيم تيم عدي لا اباكم لا يلقينكم في سوءة عمر
او له لا يفزع الارنب اهوالها

بعض ع

قال فان الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم ع

يكون بهم المكروه ليعجل النهم المكروهة وثانيها ان تكون كا عيني لعل حكى عن العرب استطيعها ما آتيك
اي لعلّنا آتيك وقال دريد لا تقطع الناس كالاشتم فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما تجي ربما
بما قال وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم اي ربما وتقول لا انهما افعل
وقال بعضهم انه بالمجي ايضا بمعنى ربما حرف اي بالفعل اي ربما والثالث ان تكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوّز الكوفية نصب المضارع بعدها بمعنى كيما على ان
اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يغيروا الرفع ولم تثبت البصرية الا بانه كما للتعليل والفعل بعده
واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية لا تظلم الناس كما لا تظلموا والبصرية يجعلونه على الاول
نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اي لعلك وقد تكون ما بعدها كالمصدر بتاويله كما تدري ثم تريد الفعل
كما يفعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعني كن كما انت وكما تكونون يولّى عليكم من هذا النوع كما يجوز
ان يكون هذا النوع من القسم الاول اي تكون ما كافة واما ما التي بعد رب فيقال ان رب حرف
قد تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا فيكا وقد ترب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعد
ومن قال انه اسم حكم ايضا بالعكس طلب المضاف اليه وما التي بعد قل وكثر وطال انها كافة الافعال عن
طلب الفاعل وانها مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت فاطولت الصدود
وقلّما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ
وقد ومنذ الا قد مضى شرحه في الظروف المبنية ستوفى وحاشا وخلا وعدا الاستثناء مضى شرحها
في باب الاستثناء واعلم انه اذا امكن في كل حرف يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى او زيادته ان يبقى
على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن الفعل المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا
ولا تحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل تضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح وقد مضى كثير
ذلك في المسالك **الحروف المشبهة بالفعل** ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر
الكلام سوى ان فهي بعكسها وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال ش سميت الحروف
المذكورة الحروف المشبهة بالفعل خلافا لما لا التي لشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وصل لشبه
الفعل التام المتصرف المتعدي وليفارا الحجازية لشبه ليس معنى النطا وهذه تشبه الافعال المتصرفة
المتعدية من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وانما مفتوحة الاخر فيها فان هذا المنقول انها
المشابهة الافعال بل لكنها هي متبقيا بسبب تشديد الاول والياء في ليت فهي ملحقة بما يشبه الاسماء
الماضية تعمل على الافعال وان قلنا ان المشابهة الفعل فلا تقا بر بسبب الافعال الاخيرة لكونه مشابهة
المتعدية فانقلب بعد المشابهة لانكوه بعض جهات المشابهة وكذا لمن بين الوقاية اذا قلنا انها

فيها فقط الا التخفيف سكون من وعن غير بعض جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلانها شابهت
الافعال المتعدية معنى الجملة الخبرية مثلا وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها الافعال
اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي
ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع تفصلا
الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها من اول الامر وتنبيها بجعل عملها فرعيا على
كونها فرعا للفعل وهاتان العلتان ثابتتان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة
هي الاولى ثم نقول مشابهتها للفعل المتعدي بما ذكرنا وهو اقتضاؤها الجزئين وشابهت
معنى لمطلق الفعل من حيث ان في ان وان معنى حققت وأكدت وفي كان معنى شبهت
قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان صفة
نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال هي للتشبيه
ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا
انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو
الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذا تقول كانّي امشي وكانك
تمشي والاصل كاني رجل يمشي وكانك رجل يمشي وقيل للتحقيق في كانك بالدنيا لم تكن وكانك
بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى تبقى
كان للتشبيه اي كانت الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ببقائها وكانت على معنى التشبيه والحكم بانها
تشبه ونقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة
بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر الدنيا وتشاهدها غير كائنة والآخرة غير زائلة والليل قد
اقبل وكانه بزيد وصوملاه والواو ولا تدخل الجمل اذا كانت اخبارا لكان الجوهري وفي لكن معنى
استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم
قيل الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم انه عمرو ايضا جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجي وفي ليت معنى تمنيت وفي لعل معنى
ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو استعمال
التمني في الممكن والمحال واختصاص الترجي بالممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء
سواء تنتظره وترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا يوثق بحصوله فمن ثم لا يقال
لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو
لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطرب

كلامهم فيتعلق الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى فقال قطرب
وأبو علي معناها التعليل فمعنى افعل الخير لعلكم تفلحون أي لتفلحوا ولا يستقيم ذلك في قوله
تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب إذ لا معنى فيه للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة
التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر أو يخشى إذ لم يحصل من فرعون التذكر وأما قوله
آمنت بالذي آمنت به بنو إسرائيل فهو يأس لا معنى تحته ولو كان تذكرا حقيقيا لقُبِل منه
والحق ما قال س وهو أنها للرجاء والإشفاق يتعلق بالمخاطبين وإنما ذلك لأن الأصل في
الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حملت على أنه يرجو ويشفق كما أن أو
المفيدة للشك إذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والإبهام لا للشك وقيل إن لعل
تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا قائم أي هل هو كذلك وأخبار هذه الحروف عند الكوفيين
مرتفعة بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في
المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لأنه
بمعنى تمنيت ومعمولها مضمون الخبر مضافا إلى الاسم أي تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما
ذكرنا في علمت تنصب أفعال القلوب جزئيها سواء ومن ثم جاء ليت أن زيدا قائم كما جاء علمت أن زيدا
قائم فهو عنده كأفعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله • يا ليت أيام الصبا رواجعا
والبصريون يحملونه على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف أي يا ليت أيام الصبا لنا
رواجع والكسائي يقدر كان أي يا ليت أيام الصبا كانت رواجع وهو ضعيف لأن كان لا يكون
لا يضمر إلا فيما اشتهر استعمالها فيه فتكون الشهرة دليلا عليها كما في قولهم إن خيرا فخير ويجوز
عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية أيضا كما رووا عنه عليه الصلاة والسلام إن
قعر جهنم لسبعين خريفا وأنشدوا • كأن أذنيه إذا تشوفا • قادمة أو قلما محرفا
وذلك أن اسم كأن مشبه وخبره مشبه به فهما مفعولان لتشبهت الأول مفعول به والثاني
مفعول بحرف جر عليه قال الباقون هو رواية وقد رد على هذا الشاعر وقت إنشاده هذا البيت وقال
الممدوح الصواب تخال أذنيه إذا تشوفا قادمة فمفعول أن ليت متضمنة معنى الفعل كما في
أفعال القلوب فإنها أفعال صريحة فلا يقاس بهذا التضمين الضعيف مرتبة نصب الجزئين بلا كون
مضمونهما مفعول فعل تضمنته ليت وأما نحو قوله • يا ليتنا نحو سنبيا فغنم • والنجم منه فوق
كراز الجم • فإن اسمها وخبرها مغنية عن المعمولين لأنه مفعول تمنيت وينبغي على ما ذهب إليه
الأخفش في نحو علمت لقد زيد قائم من تقدير المفعول الثاني أن يقدر أيضا هاهنا خبر ليت والامتناع كالاعتراض
وأجاز الأخفش قياسا على لعل في مجيء أن المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل أنك قائم ولم يثبتوا أنه نصب

بأن

بأن أخوات ليت الجزئين ممنوع والمروي إن قعر جهنم لسبعون خريفا وأما قوله كأن أذنيه
البيت فقد ذكرنا أنه مخطئ فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه
وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي وأما لا ولم ولن فتقدير في المنصوب على خبرها يطير التنفس
علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض وغير ذلك وأما
الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة فإنها وإن أثرت في مضمون الجملة فلم تلزم
التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال وإنما لزمت الحروف المذكورة الصدر لما ذكرنا وكل
واحد من هذه الأحرف تدل على قسم من أقسام الكلام بخلاف إن المكسورة فإنها تؤكد
معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا يغير المعنى إلا أنها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك
وجب تصدرها كاللام وأما أن المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد لكونها مصدرية
وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه ولا تتصدر ولكان
في مقام المبتدأ الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل وكأن وأن المفتوحة لا
تدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا أو جملة أما ليت ولعل فلأنهما
لطلب مضمون الخبر فلا يتوجه إلى ذلك المضمون طلب آخر إذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب وأما
كأن فلأن خبرها إما مفرد لأنه مشبه به كما ذكرنا وهي إما ذات مذكورة يشبه الاسم بها نحو كأن
زيدا أسد أو مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كأنك قائم وكأنك قمت أو تقوم وعندها [illegible]
كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقديمه
عليها فيسقط إذ ذاك عن مرتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد والكائنة
الخبر بتراعي النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم أول نحو قوله • جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط
وأما أن المفتوحة فلأن وضعها لتكون مع جزئيها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين
بهذا أن أن في نحو قوله تعالى أن قم لا يجوز أن تكون مصدرية على ما اختاره س وأبو علي كما
تقدم في نواصب المضارع وأما إن ولكن فلا يمكن كون أخبارهما مفردا متضمنا معنى الطلب لما
مر في كأن وأما الجملة الطلبية كالأمر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك فلا دليل يمنع من وقوعها خبرا لهما فخبر المبتدأ إن كان كذلك نحو إن زيدا اضربه وإن
لا مرحبا بلواته زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عمرا لا تضربه قال • ولو أصابت لقالت
وهي صادقة • إن الرياضة لا تنصبك للشيب • قوله ويلحقها ما فتلغى على الأفصح إذا دخلت
ما على إن ونحوها جاز أن تعمل وأن تلغى وروي قوله • ألا ليتما هذا الحمام لنا • إلى حمامتنا ونصفه فقد

فقد

ولعل ذلك لانها وليها بالمفرد نحو اقسم بالله انك قائم اي اقسمت بالله على قيامك وضيرُ بعد اذ لا
تلي المفرد الصريح جواب القسم وتكسر ايضا اذا كانت محكية بالقول نحو قال [illegible] قال تعالى وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد [illegible]
افتح لتكون بتأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا [illegible] الا انه صريح المصدر المؤول به
وتكسر ايضا اذا كانت في موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان [illegible] لان ليس [illegible] الجملة اذ كان
خبر المبتدأ في تأويل المفرد واما اذا كان المبتدأ [illegible] فتح [illegible] انك قائم وتكسر ايضا
اذا دخلت في مستدل في خبره لام الابتداء فانها لا تدخل الا على المكسورة لان وضع لام الابتداء التاكيد مضمون الجملة
كان المكسورة فهما سواء في المعنى **قوله** وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا
وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اي علمت قيامك وكذا المستثنى [illegible] وكذا المضاف اليه نحو
[illegible] كراهة انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم **قوله** وقالوا لولا انك [illegible]
سؤال مقدر وهو ان لولا لا تدخل على الجملة الاسمية فيجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها [illegible]
[illegible] كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر
ولا يجوز فتحنا ها لتكون انه مع جزئيها في موضع المبتدأ والخبر محذوف وأما على مذهب الفراء
ومذهب الكسائي في موضع الاسم [illegible] بعدها كما ذكرنا في باب المبتدأ فتعين ان ظاهر **قوله** ولو انك
لانه فاعل بتقدير ثبت لان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية
ولا يجوز فتحنا ها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ومجيء
حرف الشرط وكذا الواقع بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيد قائم لانها لا تدخل الا على الفعل
وذلك لانها مصدرية ويلزم دخولها على الاسمية [illegible] التقدير ما ثبت ان زيدا قائم [illegible]
انك قائم **قوله** فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها
[illegible] واقع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فانا اكرمه والفتح على ان مع
ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكرامي ثابت وكذا بعد اذا المفاجأة كقوله وكنت اري زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عنقه اي لئيم يعني صفعان والقفا عظم
نابتان في اللحيين تحت الاذنين جمعها الشامن [illegible] حجب مذ [illegible] بالكسر على اول
اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وقعت ان الواقعة قوله
هذا وان لكن تقريرا للكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين مبتدأ محذوف وان
عطف على الخبر والعرف كذا الامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فلعطف الجملة مع جزئيها على
الجملة المتقدمة المحذوف لحدى جزئيها قال اني اذا احفيته [illegible] الوى بها فقل رافعا بادي

في سورة الانفال
ذلكم وان الله موهن كيد الكافرين قال البيضاوي
ذلكم اشارة الى البلاء الحسن او القتل او الرمي ومحله
الرفع اي المقصود او الامر ذلكم وقوله تعالى وان الله
معطوف عليه اي المقصود ابلاء المؤمنين
وتوهين كيد الكافرين وابطال حيلهم وقرأ ابن كثير
ونافع وابو عمرو موهن بالتشديد وحفص موهن
بالاضافة والتخفيف انتهى

رفعا ونصبا لالغاء الكلمة تخريجا على الاختصاص بالجملة فالاولى ان لا تعمل كما تقدم في ما
الحجازية فاذا اهملت فما كانت في مذهب الجمهور ان ما الكافة نحو قال ابن درستويه انها نكرة مبهمة
بمنزلة ضمير الشأن تكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فان ان حرفية لا تعمل الا
بجارحة ورويت بالعجين في اعمالها واعمالها الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيها الضعف معنى الفعل فيها
لان التاكيد الذي هو معناها تقوية الثابت لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في لعلما وكانما
ولكنما وقياسه في الاعمال عليهما سائغ عند الكسائي والكوفة واذا افرد وجب اعمالها اذا لم يدم في اعمالها
الفعل فيه فاعلم ان الحروف لكن الاعمال في الالحاق لعدم السماع ورد الاختصاص بسبب ما وجه
يمنع الاعمال الا في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره **قوله** فان لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم
المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول
وفتحت فاعلة ومفعولة ومضافا اليها ومبتدأة وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولو انك لانه فاعل فان جاز التقدير
جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة
لفظا وحكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو وعليه ان وقع في العطف لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر
لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دون
على الكل وعلى الاسم ان فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز
الغاؤها ويجب دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن
مقدر فتدخل على الجمل مطلقا وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين وسوف وقد او حرف النفي **قوله** فان لا تغير
معنى الجملة لخفيه تفصيل معاني الحروف الستة فان ان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فتقتضي معنى جملة الاولى
موضوعة ليكون ثبتا وليس مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا
نحو بلغني ان زيدا اخوك يقدر بلغت الاخوة بالنسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربة
والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة متعلق الظرف **قوله** ومن ثم وجب الكسر
اي من جهة عدم تغير المكسورة معنى الجملة وتغير المفتوحة معناها الى المفرد **قوله** فكسرت ابتداء اي مبتدأ بها سواء كان في
اول الكلام الحقيقي نحو ان زيدا قائم او كان في وسط الكلام اذا كان مبتدأ كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فقوله انه فاضل
مستأنف وقع عليه التعليل ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصد به
الحكاية لا الاعتقاد لانه يقتضي الجملة اذ تنصب كما تنصب بعد افعال الظن واذا كسرت بعد القول بمعنى الحكاية
لان ما بعده الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا تكون الا جملة وفي كثير من مواضع لتمنعه وكذا في جواب
القسم لان جملة لا محالة نحو والله ان زيدا قائم وتفتح في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام

ذلك واني على جارتي لذو حدب احنو عليها ويحنى على الجانب فهو مثل قوله تعالى ذلك ومن يعاقب الآية

الجملة القسمية تعطف على الجملة المتقدمة ومن كلامهم اذا اولي ليتحجوا اول فهي ليحو اول كلامي الفتح على ان

مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المفعول والتقدير اوله قولي اي اقول الحمد الله فلم يجمع لان المصدر لا

يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخرجه من المصدر بالمصدر والكسر على الحكاية قولي بمعنى مقولي اي

اول مقولاتي فلم يجمع معان بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر في المعنى اول مقولاتي هذا القول

وهو ان الحمد الله فيكون صدقا كلام ثامًا اوما في الحمد لله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله

الرحمن الرحيم وقال صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا

قوله ان الحمد الله معنى اللفظ قولي فكيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك ضرب

زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس محولا للضرب وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل

وان الحمد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المتم

احسن رده وذلك انه افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون نطقه بهذا الكلام اول ووسط

وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث لفظة ان وباعتبار الحروف فلفظه ممزة ان فيكون المعنى

اذا صرحنا بلفظي ان او همزة ان ثابت وهو مختلف من الكلام وغير مقصود المتكلم ويجي الاول

بعد اما فانه يفتحت فاما بمعنى حقا تقول اما انك قائم اي حقا انك قائم فانه فاعل اي احق

ذلك حقا او تقول حقا في معنى الظرف اي في حق فتكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في

باب المبتدا قال احقا ان اخطلكم هجاني ودليل كونه في معنى الظرف قوله افي حق مواساتي

اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس فهو كقوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل البيت وان

كسرت فانه حرف استفتاح كالا تقول اما انك قائم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا

وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي افي حق والله انه ذاهب على ذهابه واما والله

انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحق ان كانت ابتدائية وجب كسرة ان بعدها

وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح فقد عرفت امورا يصح بها الصالح وعجبت من

احوال الحتى انك تقاخر وتجوز كسرة ان بعدها وشدد واصحاب ووقع الجملة والمفرد بعدها

نحو لقيتك مذ انه قائم ومذ قيام زيد رفعا بتقدير الجملة بعدها مضافا اليها كما مر في الظروف المبنية

في تقدير المفرد الذي ان ربه وآية بيضا فان الجملة لكن لما كان في تقدير المفرد لم يجئ ان بعدها

المفتوحة كما مر في الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار رد لما

السابق على ما هو مذهب الخليل وان لا كما في لا اقسم لا في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند من

قال من معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة

لاجرم

بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها

وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبتها الطعنة فزارة الغضب اي جرمت

لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم عن المسجد الحرام لكم عند بعضهم الآية اي يجرم كنهم

ان لهم النار وان معمول لجرم وقال الفراء معنى لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة الا انه

عن العرب لا جرم والفعل مع الفعل بين كما في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم

القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على الحكى صارت بمعنى القسم

التاكيد الذي في فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت وجرم

انك قائم في فتح ان نظر الى الاصل لا جرم كما تقول لا بد انك تفعل كذا ولا محالة انك تفعل

كذا اي من انك تفعل ومن انك تفعل ومن كسر نظر الى معنى القسم العارض في لا جرم وحكي الكوفيين عن

العرب وجوها من التغير لا جر باسقاط الميم ولا ذا جرم بزيادة ذا ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم

ولا عن ذا جرم ولا ذا ان ذا وعين عن بدله من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت من خرقاء منزلة

وتقول شد ما انك ذاهب وعز ما انك قائم بالفتح فشد وعز فعلان مكفوفان بما كما قلما وطالما

وهما بمعنى حقا فيفتح ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الآن فلا تدخلان على شيء عزّ كونه

في الاصل فعلين ويجوز ان تكون ما اسما نكرة تاما كما هو مذهب سيبويه في نعما صنيعك وبئسما

وقد ذكرنا ان الصحيح ان بعض يجيز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح

ليس ما ها هنا كافة كما كانت في زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر ان ولا يجيء

الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ودليل زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انكم

ما زائدة ها هنا لكنهم الزموا الكاف مع هذه الزيادة كراهة ان يخل لفظه مثل كان ومعنى زيد

فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي

انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأيي اذ اجيب بما فعلت اما حقا فانك ذاهب

واما جهد رأيي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك لم تضطر الى جعل الظرف خبرا

لان ما كنت مضطرا اليه من دون اما لان معمول ما في حيزها لا يتقدم عليها ما الجئ في

حروف الشرط نحو اما يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دونه

اما فاضطررت الى فتح ان مبتدا وجعل الظرف المتقدم خبرا قال سيبويه اما في ابيها انك

ذاهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت

ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما اذا اردت انه في الدار هذا الحديث بانه يجب الفتح والتعريف

المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من ترتيب ابي علي كل موضع
يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فا الجزائية يجيء فيه الفعل
والاسم كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين الاسم
ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف اي ولكون ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب باقيا في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل
ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كالمص يعطف على اسم المكسورة
بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي
كان مرفوعا قبل دخول ان ومدخولها كالصحيح فيتبع على الحكم بوجه لكن محل لاشتغال اللفظ بالنصب
فان ثبت كاللام في ضاربه ولا نظر له المرفوع فيه هو زيد العمرو وصل لا الاسم مع الحرف اذ لا دخل عليه
فكذا ينبغي ان يكون الاسم مع ان ومن قال على موضع ان مع اسمها نظر الى ان قال اسمها لو كان وحده مرفوع
المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والحق النظر باعتبار الرفع
مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما تعتد بها اذا اعتبرت النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها
لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتداة والمبتدا هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست
اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد تقدم ذكره في باب الابتداء [illegible] قوله
لفظا وحكما الجمل لفظا المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم المكسورة نحو علمت
ان زيدا قائم وعمرو فان ان مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان العامل عليها علمت
لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها
بتقدير اسمين اي المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في بقائها مع ما في
حيزها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك انا بعد تسليم ان
المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان تخيل الاسمين بتقدير المفرد نحو علمت ان زيدا قائم
بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كان من افعال القلوب فتكون بتقدير
اسمين مع جزئيها لا يخرجها عن كونها بتقدير المفرد اذ ذا كل الاسماء بتقدير الاسم المفرد هذا
مع ان التحقيق ان ما في حيزها ليست بتقدير اسمين بل هي مع ما في حيزها بتقدير اسم مفرد اعني
المصدر الذي ذلك الاسماء المنسوب [illegible] وانما دعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه
يستشهد على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الاية واذان بمعنى اعلام
وكذا استشهد بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة

براءة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الارض اربعة اشهر واعلموا انكم غير معجزي الله وان الله مخزي الكافرين واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله

بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلان ان المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة فلمحض
الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها حكم
المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرف كالمكسورة فيجوز العطف بالرفع في نحو اعجبني
ان زيدا قائم وعمرو والتباين فيه تابعه لم يلتفت الى الاستدلال حتى قالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تاويل اسم مرفوع او منصوب
او مجرور فاسمها كبعض حروف الكلمة ونقل ابن سعيد تخريج قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في بريء
وجاز ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور مقام التاكيد ونقول
بتلبس نحن وغيرنا ونحو لكن المطلوب اعتراضية لاحاجة فيه وقوله والا فاعلموا البيت ايضا
بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله والا فاعلموا انا وانتم
ولا انتم ... قوله لا تحسبن ... ولا ...
ولا ... لما ... قوله ... انا ... وعيد
لما ... على ... بالكسر ... ولا ... الكسر ... الاشكال وكان
قوله ... حكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا
لبعضهم قال لكن بعد ذكر جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن المكسورة في جميع الكلام بمنزلة ان
المكسورة ... لان ... لا تغير معنى ... دون ان ... كان ... لا ...
الابتداء ... ان ... الاستدراك ... قبله لا الى ... فيحفظ الحكم السابق ... كان ...
... يدخل فيه الاسم المنصوب لكن تقول ما قام زيد لكن عمرا قائم ... القيام ...
من ... وكذا ... لكن ... لم يقم ... رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل
لكونه في الاصل مبتدا ... عن معنى الابتداء ... الحروف ... المعاني والوصف
وعطف البيان والتوكيد كالنسق عند الجرمي والخليل والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم
في ذلك ... ولا اجازة ... ذا ... قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب في قوله تعالى قل ان
ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل رفعه وجها اخر ولم يذكر البدل والقياس كونه
كالنسق التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما اجاز ذلك في اسم لا التبرئة
المشبهة بليس نحو لا غلام رجل ... الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد مضي الخبر فلا يجوز عندهم
ان زيدا وعمرو قائمان واجاز ذلك الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو المبتدا
وفي خبر ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل فيه عاملان مستقلان مختلفان في العمل

رفعا والحق انه لا يجتمع ثلاثة عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي
لا يجتمع الصدور عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد منهما عن الآخر
فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما ولو عرفت الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم وخارجة
لم يات الفساد الذي ذكروا في جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى وجعلنا الليل والنهار لتسكنوا
فيه ولتبتغوا من فضله واذا توسط الخبر على العطف فاما ان ياتي في المعطوف بخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو
كذلك او مخبر مقدر والاكثر الاجود نحو ان زيدا قائم وعمرو والمجوزان يكون هذا من باب حذف الخبر اي
قائم لكون خبر الاول يدل عليه وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان
عاملا في خبر المبتدا لانه لا تاثير لانّ واخواتها لا تعمل عند الكوفيين في الخبر انما عملها في الاسم لان المبتدا والخبر
مترافعان فعلى هذا فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط بين مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع
رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا
مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قاعدان
والا فلا لانه لا يستنكر في الظاهر كما استنكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان حمل على محل من
مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذا اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين
على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين
هادوا والنصارى والصابئون من آمن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف
وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك ليسد خبر ان مسده فدلالته عليه كما في البيت
على مذهب المبرد ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار
كذلك لغريب وسمع من قبل الخبر رفع توكيد اسم ان المبني وكذا المعطوف نحو انهم
اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان خبر عنهما بلا شك ونقل ... تعين ...
الاسم وانما اجاز الكسائي رفع المعطوف على المحل ... خفي على البناء ...
خلافك ان زيدا وعمرو ... الذي ... بان ...
مضمونها ... واذ استعملوا في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المعطوف في الظاهر كاسم ان ونحوها فتقل
الشناعة قوله خلافا للمبرد والكسائي في الظاهر فان مذهب الفراء والكسائي مذهب الكسائي
كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك في الحكم الحمل على المحل قوله ولذلك دخلت اللام
مع ان لكون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام

لام الابتداء

مترافعان

التلاوة تقديم الصابئون على النصارى

لام الابتداء المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان تدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها هو
معنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا
ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف
العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان تقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع
الثاني ان لا تستطيل عن مرتبتها وهي صدر الكلام اي المبتدا والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما يجيء
في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد آكل ولا يدخل بعد النواسخ الا على احد
الثلاثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق
الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار لئلا يتخطى حقها كل التخطي بتاخرها خلفه
صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما العمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها بظرف
هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر على ما بعده
الابتداء فيما قبله لنقصان صحته من المصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن اللام الاولى فيه لام
الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر
اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد
قام لما مضى في شرح جواب القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا
كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا لسوف يقوم
خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا
في حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط
مرتبة كليهما التصدر فيتنافران ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب
الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية
عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته لان صلاحها ... ولا تدخل الا على ما كانت تدخل عليه قبل
ذكرنا مواضعها واجاز الكسائي نظرا الى معناها ... الجزء واذا قصدنا ... خبر ان فالوجه دخولها
على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه لحسن وهو شاذ دخولها على جواب
الشرط الواقع موقع الخبر وكلاهما ضعيفان لان حقها لما استطت على الصدارة ان لا تتاخر عن الاسم وعن
اول الجزئين والخبر واذا اردت دخولها في خبر ان الذي في خطه لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة
الاجتماع قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة كما قلنا في قوله ... ان ...
انّي وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا لطعامك آكل
واني لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفي الدار نام كما ذكرنا في جواب القسم واجاز الاخفش وقد

تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عماداً كقوله تعالى انك لانت الحليم وذلك لوقوعه موقع
الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده وقد تدخل اللام في الخبر وفي
متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لبك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا
وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدا الموخر مجردا من ان كقوله ام الحليس لعجوز شهربه وقد
يجيء لكون في التقدير داخله في المبتدا كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم
ليأكلون الطعام وكذا قد جاء في الشواذ ولعله الله السميع عليم بالنصب وجاء في خبر معمولا لاضحى نحو اضحى زيد
لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سألوا أمسى لمجهودا
ولزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد ولما نحو ما زيد
لقائما وقوله واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء شاذ لدخولها على حرف النفي
وغير ذا ايضا دخولها على كأن ولولا قال تباعد حتى لكأن لم يكن فاليوم ابكي ومتى لم يبكني
وقال للولا قاسم ويدا بسيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل شهدت ان
يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وبان زيدا قائم ويجوز ان تحذف الجار كما هو القياس نحو
شهدت انك قائم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة
ان يكون عن علم ويشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب
علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت يجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن علمت ان
زيدا قائم بكسر ان وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا
قد يجيء اشهد للقسم كذا كان قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لقد خرجت قال ولقد علمت
لتأتين منيتي وقد تقدم ان ظننت لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراهما مجرى القسم ضعيف كما
ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت زيد قائم وشهدت زيد فاضل كقوله اني وجدت
ملاك الشيمة الادب والدليل على جعل الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع
شهادات بالله انه لمن الصادقين ففي قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد ان زيدا قائم يجوز
ان يكون معلقا كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام جوابه ولا يجوز لحمل
شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب
وانك لقائم لعطف الجملة على الجملة واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال
لهنا لمقضي علينا التهاجر وقال لهني لاشقى الناس ان كنت غارما وقد تحذف اللام
وهو قليل قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم وفيه ثلاثة مذاهب
احدها للنحو وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما في اياك وهياك فلما غيرت صورة ان بقلب همزة هاء

جاز

جاز مجامعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما حكي
عن ابي الهيثم الكلابي له ربي لا اقول ذلك بقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن
وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اي لله ابوك ثم حذفت الف فعال كما تحذف من
المد اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال ألا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في
الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله
لله انك واللام للقسم فعل به ما فعل في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لان ترك الهنك
لغائب بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التوكيد وان زيدا لقام بمعنى قد فاللام فيهما
جواب قسم مقدر اي فوالله ليضربن ووالله لقام وانما جاز حذف في الماضي مع لام جواب
القسم دون لام ان لان كل واحد منهما في الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف لكثرته وهناك
جملتين في حكم ولعل الاولى في تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر في لعمرك وايمن الله وجواز
حذف الجار في الله لافعلن ولا تجيء لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا في ان المكسورة وحكى
الكوفيون مجيئها في لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا وانما ذلك لانها لا تغير معنى
الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا
تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة
تناسبهما بكونهما لمعنى واحد فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى
فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها وما انشدوه فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس
لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل لكن انني فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف
لكنا هو الله ربي فانه بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة تراجع نعم
كما تجيء في حروف التصديق فلا تعمل وعلى حذف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها
اسما مفردا امتنع اسماء هذه الحروف الستة التركيب فصلها عنه بالخبر كراهة اجتماعهما لفظا على معنى عنده
انك قائم وليته في غلبك انك تعطيني وكذا في البواقي واضع ما في حيزها بدل الاشتمال من احد
في قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا في قوله الم يروا كم اهلكنا قبلهم من
القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله
مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتاكيد الاولى لما تراخى ما بينها وبين الخبر كما كرر
فلا تحسبنهم لما تراخى ما بين مفعول لا تحسبن في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون
وهذا قول الجرمي وهو حسن وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا وخبر اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى

الحكم وتحت سكم اصل حكم ويجوز توسط المكسورة عند الاخفش كقوله: إنّ الخليفة إنّ الله سربله
وقوله: لعمرك إنّ الحلم إنّي لمانوى آخذ، إذا اختلفت أمّا بعد أنّي خطيب، بكسر أنّي وروي بالفتح على أنه يكون تكرير
الثانية الأولى كما قلنا في الآية قوله: وتخفف المكسورة أي إذا خففت بطل اختصاصها بالأسماء ... الأفعال
قال ... في الأعمال وإن كلا لما ليوفينهم تخفيفان ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخففة والأكثر ... دخلها ... اللام
ويلزمها اللام مع التخفيف سواء أعملت أو أهملت لكن مع الإهمال للفرق بين المخففة والنافية وأما مع الإعمال
فللطرد وهو ... مذهب ... والمحققون قالوا اللام لا تلزم إلا مع الإهمال لحصول الفرق بالعمل ... الا بما المقصود فهو
حسن لزوم اللام ... النافية ... أن كان الاسم مبنيا أو مضمرا أو مقصورا ... وأما إن دخلت
على الأفعال لزمت اللام ... وقوله: أما إن خير الله خيرا لم تدخل فيه اللام لأن الدعاء لا يدخله إلا النافية فإذا
دخلت المخففة على الفعل لزم عند البصريين كونه من نواسخ المبتدأ والخبر ... الا ... الكوفيون
يعممون بجواز دخولها على الأفعال كلها قياسا كقوله: بالله ربك إن قتلت لمسلما، وجبت عليك عقوبة
المتعمد. وقولهم: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه، وهو عند البصريين شاذ واختلف في هذه
اللام الفارقة فذهب أبو علي وأتباعه إلى أنها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام أخرى للفرق إذ لو كانت
لام الابتداء لوجب التعليق في نحو: علمت إن زيدا لقائما ... ولما دخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله: إن قتلت لمسلما، وإن يزينك
لنفسك، وذهب جماعة إلى أنها لام الابتداء والجواب عن قولهم إنه علمت أن زيدا لقائم أنه التعليق واجب لو دخلت
على ... معمول أفعال القلوب ... لا تدخل بها الأفعال الناسخة الداخلة على المبتدأ والخبر وتدخل اللام ...
إما على المبتدأ المؤخر أو الخبر أو القائم مقامه وفي الأمثلة الواردة في التنزيل لم تدخل إلا على ما كان خبرا في الأصل نحو: وإن
كانت لكبيرة، وإن كنت من قبله لمن الغافلين، وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين، وإن نظنك لمن الكاذبين، وإن يكاد
نصب ... عن ... وسعلق ... بنصب الثانية أن دخلها لام الابتداء ... وإن يكاد الذين
كفروا ليزلقونك، وإن كادوا ليفتنونك، وأما قوله: إن قتلت لمسلما، وإن يزينك لنفسك فشاذ. وفرق
الكسائي بين إن مع اللام في الأسماء وبينها في الأفعال فجعلها في الأسماء المخففة وأما في الأفعال فقال
إن نافية واللام بمعنى إلا لأن المخففة بالاسم أولى لأصلها والنافية بالفعل لأن معنى النفي راجع إلى الفعل
وغيره من الكوفيين قال إنها نافية مطلقا دخلت في الفعل أو في الاسم واللام بمعنى إلا وقال البصريون لو كانت
اللام بمعنى إلا لجاز في العموم: قام القوم لزيدا أي إلا زيدا ولا يلزم ما قالوا إذ ... بعض ... مختصا
لما لاستثناء بعد النفي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير الشأن بعدها وجوز ذلك بعضهم
قياسا على المفتوحة وقد تقدم الكلام في باب الضمائر. قوله: وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر وقد يبرز ضمير
الشأن مع التخفيف في الشعر وحكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة نحو: أظن أنك قائم، وأحسب أنه قائم، وهذه
رواية شاذة غير مشهورة وأما في الضرورة فجاء في المضمر قال: فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل

وأنت صديق، وقال: بأنك ربيع وغيث مريع، وأنك هناك تكون الثمالا، ويليها مع الفعل الحرف ... ...
في الأغلب الفعل المضارع وإذا دخلت على الاسمية فتلك تكون الجملة معه تكقوله: أن هالك كل من
يحفى وينتعل، وقد تكون مصدرية بلا عوض: علمت أن لا يحيى لك، وأما المعوض عنها: علمت أن سيضرب أو ضربه
أو ربما تحرم ... بعد ... خصهم ... على مذهب الكوفيين إذ نحو علمت كغلام ... قوله: كأن للتشبيه وتخفف
فتلغى على الأفصح. ش: قال بعضهم إنها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل أن أصل كأن
الأسد ... كأن الأسد قدمت أداة التشبيه للتوصل ... لا يرتبط التشبيه فوجب فتح أن المكسورة
رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على المفردات ففتحت لفظا وهي في المعنى باقية على حالها فلم يقتصر على الفتح
حتى لصلت بالكاف حتى صار كلمة واحدة ... كانت في محل جر أن الصغرى
بحرف الجر كما ذكرنا في كأين أو كذا ولم تقتض ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الجر لأنها
خرجت بالجزئية عن كونها عبارة فإذا خففت كأن فالأفصح إلغاؤها وقد جاء: كأن وريديه رشاء خلب،
وقال: ويوما توافينا بوجه مقسم، كأن ثدييه حقان، وإذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شأن مقدر عندهم
كما في أن المخففة ... يقال ذلك ... لعدم الدليل عليه كما في أن المخففة لكن ... الذي
الفعلية التي تليها ما لزم أن المخففة من حروف العوض ... الشأن بعدها إجراء لها مجرى أن
ولزوم حرف العوض في الفعلية بعدها يقوي كونها مركبة من الكاف وأن وتجيء المهملة اسمية
كقوله: وصدر مشرق النحر، كأن ثدياه حقان، وفعلية كقوله تعالى: كأن لم يغنوا بالأمس، كأن لم يسمعها
وعن أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: كأن قد وردت الظعائن، وقوله: أزف الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قد، أي وكأن قد زالت به. وأما ما بعدها مفرد كقوله: غنى بها ... ظبية
تعطو إلى ... كأن ... أو قرن ... أو ... وقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم، كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم، برفع ظبية يجوز أن يكون ظبية تعطو اسمية وله
يكون تعطو صفة ظبية واسمها محذوف أي كأنها ظبية ويروى كأن ظبية بالنصب على إعمالها ويروى
بجرها على أن ما زائدة أي كظبية. قوله: ولكن للاستدراك تتوسط بين كلامين. ش: هي عند البصريين مفردة
وقال الكوفيون هي مركبة من لا وأن المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة وأصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة إلى
الكاف وحذفت الهمزة فلا ... بعدها ليس كما قبلها نفيا وإثباتا وإن تحقق ... مضمونه ما بعدها والحق
التكلف ... قالوا وفيه نقل الحركة إلى المتحرك والأصل عدم التركيب. قوله: متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز
معها الواو. ش: أي في النفي والإثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي قد يكون معه نحو: جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ
وقد لا يكون كقوله تعالى: ولو أراكهم كثيرا إلى قوله: ولكن الله سلم، أي ولكن الله لم يركهم كثيرا، وتقول: زيد حاضر لكن عمرا
مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما فلا يقال: ... زيد ... فصيح ...

ولكن اكثر الناس لا يشكرونه فان عدم الشكر غير مناسب للافضال لان الافضال يراه يشكر المفضل ومثله قول
واذا خففت انّ فسيبويه والاخفش ويونس اجازوا اعمالها مخففة ولا موضع لها فلا يجوز دخول اللام عليها
مشددة ومخففة ويجوز كون ظاهرها طلق الجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء
في الشعر حذف نون الخففة للساكنين ❊ فلست بآتيه ولا استطيعه ❊ ولاك اسقني ان كان ماؤك
ذا فضل ❊ قوله ❊ وليت للتمني ولعل للترجي ❊ ش ❊ قد مضى
شرحه في اول الباب ❊ قوله ❊ ولعل للترجي الخ فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل ولعن بعين مهملة
ولغن بغين معجمة ولأن بالنون ورعن ورغن بجعل الراء مكان اللام ولان وانّ ولعا ❊ قال
لعاء الله فضلكم علينا ❊ بشيء ان امكم شريم ❊ وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة
اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل بكسر اللام ومفتوحتها قال ❊ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة
لعل ابي المغوار منك قريب ❊ وهي مشكلة لان جرها على مختص بالحروف ورفعها للمشابهة الافعال وكونها
عاملة عمل الحروف والافعال مختلة ولحن ما لم يثبت والبينا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق ههنا ظاهرا
ولا مقدرا ثم مثل لولا الداخلة على الضمير المجرور وعند من يجوزه الاستعمالها وفي البيت الذي انشدناه اند رويح
اللام الاخيرة بجملته يقال الاسم لعل وضمير الشان مستتر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة بمعنى جد لتوالي اللامات
اي لعل لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال الثاني لا بي لعل محذوف واللام المفتوحة بارزة للظهور كما
نقل عن الاخفش انه سمع عن العرب فتح لام الجار الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة والاحمر
وان روي بكسر اللام تضمير الشان ايضا مقدر مع حذف لام لابي اي لعل الاجتماع الحال له ادعو لابي في قام الحي
ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اي انتعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذا الوجه مستفيد
مما انشده ابو عبيدة ❊ لعل الله يمكنني عليها ❊ جهارا من زهير او اسيد ❊ بجر الله واللام الاولى في لعل
زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ بنيناها على الخفة والبصريون
نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب وجعلها اداة الثانية فان قيل لم تنصرف عند البصريين ان التركيب العلمية
وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان الحال الاسم والخبر بعد
هذه الحروف على ما كانا عليه قبل دخولها الا انه يجب تاخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا ورد لا او مجرورا فيجوز
توسطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب الخبر ههنا
لذينا انكالا في المبتدا والخبر ويجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على قلة وشذ كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ❊ ولكن زنجي عظيم المشافر ❊ فيمن روى برفع زنجي وكذلك زنجي
روي بنصبه فالخبر محذوف اي ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا
كقوله ❊ ان من لام في بني بنت حسان ❊ المه واعصه في الخطوب ❊ وقوله ❊ ان من يدخل الكنيسة يوما

يلق فيها جآذرا وظباء ❊ وقد لا تقدا ما الشرط لا تعمل فيه العوامل اللفظية المتقدمة وانما في غير الشعر
فيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن شرطها ان لا يليها الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة
بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ما خوذ
اي انه وتقول ان تضعف الدار يطلبك اخوك وقال ❊ كان على عرنينه وجبينه ❊ اقام شعاع الشمس او مطلع
البدر ❊ وانما جاز نحو ضمير الشان من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد
به التفخيم فتخط فيه كالزائد وجاء في الحزانة من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وهو
رعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عامل لفظا كالمكفوفة وان ذا
علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم ليكون ما
جاء كذلك مخصوصا قوله ❊ ان محلا وان مرتحلا ❊ وان في السفر اذ مضوا مهلا ❊ اي ان لنا محلا
في الدنيا ومرتحلا الى الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اي سبقا اي لا
يرجع الراحلون الى الآخرة وتقول ان مالا وولدا وان ابلا وغنما اي ان لنا ذلك والفراء
يشترط في جواز حذف اخبارها تكريرها كما قيل ان لعرابينا قيل له ان الزبا بنزال الغارة
فقال ان الزبا بنزال الغارة اي لهما مختلفان والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين
قالوا يا رسول الله ان الانصار نصرونا واوونا ووصلونا وفضلونا وفعلوا بنا فقال
صلى الله عليه وسلم الستم تعرفون بذلك قالوا بلى فقال عليه الصلاة والسلام فان ذاك
اي ان ذاك مكافاة لهم اذ روي عن قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة
ان ذلك الي مصدق ثم ذكر انه حاجته فقال عمر لعل ذلك اي لعل مطلوبك
حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر يعيدونه
والوا وزائدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا ❊ على الناس او ان الاكارم نهشلا ❊
وقال ابن يعيش ان خبر الحروف الظرفا او جارا ومجرورا فقال ابو الحسن لا تتقدم فيه ذلك
ولعل ذلك الظرف ايضا اي ان القصد لك ولعل ذلك الامام قال الاملي الي يعمل جميع الاخبار
المحذوف ظرفا لان التقدير باستقرار بمعنى الكلام ظرفا كان او لا وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة
نحو ان كل رجل وضيعته ولحال نحو ان ضربي زيدا قائما واما قوله ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة
مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت قال من اصله ليت شعرتي حذف فيه الهاء
في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا
فيجب حمل المصدر على الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مرددا
باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب

جميع هذه اللغات الآلقاء مذكورة في التسهيل ... وانما ذكرها في الاكثر مسائل الخلاف في هذا البيت وغيره

غيرهما

في الصحاح والزباب جمع زبابة وهي فارة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول اسرق من زبابة

قال ابو عبيدة معناه وكان ذلك مكافاة منكم لهم اي معرفتكم بصنيعهم واحسانهم مكافاة لهم

قال ابو عبيدة اي ان ذلك كما قلت ولعل حاجتك ان تقضى

نقوله وان الاكارم نهشلا فيه رد على الكوفيين والفراء فانه حذف منه خبر ان بدلالة ما قبله وهو تفضلوا واسمها معرفة وهي غير مكررة ونهشلا بدل من الاكارم جمع اكرم والالف للاطلاق ويذكر قبله

ليت شعري

في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو أي ليت علمي بما يُسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المالكي هذا
الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لأن شعري مصدر بمعناه
متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية أي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون
ذلك المصدر حتى يُخبر عنه لأن علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد
كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده وفيه أيضا نظر لأنه يحصل خبر شعري الذي هو مصدره
بعد جميع ذي لوازمه فاعله ومفعوله فكأنه بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقام
بعد حمل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسد لكثرة الاستعمال وتقدير خبر الاستفهام ثابت مع العلم نحو قوله
ليت شعري مسافر بن أبي عمرو وليت يقولها المحزون أي ليت شعري بحقيقة أمر هو مسافر ف
منادى وقد يجيء ههنا بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة لأنا ذكرنا في باب المبتدأ أن التخصيص غير
مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وأما الخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لأن المبتدأ لا يبتدأ الخبر
وذلك لتوافق إعرابهما وأما ههنا فالإعراب مختلف نحو قال فإن شفاءً عبرةٌ مهراقةٌ ويجيء
أيضا الإخبار عن النكرة بالمعرفة اضطرارا نحو حسبك الله كما قلت في باب كان أظبي كان أمك أم
حمار ويجوز أن يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي
اسم ليت والجملة بعده خبره على أنه يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان أيضا نكرة لكونه ضمير الكفاف
وإن روي برفعه فاسم ليت ضمير الشأن محذوف وقوله خيرك مبتدأ اسم كان وكفافا خبره ولم يبق
كونه مصدرا في الأصل يعني متعلق بكفافا أي تكفيني كفافا على هذا الوجه منصوب أي ما ارتوى
مرتوٍ من الماء وقيل عزلته مرتوٍ يقدر اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبرها أي خيرك كفافا وشرك
مرتوٍ عني كما قال في النصب قوله فلما ... داره ويكون الماء على
هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى أي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى وأو
وأما وأم ولا وبل ولكن فالأربعة الأول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم
مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعها ليفيد قوة أو ضعفا ش اعلم أن
بعضهم عدّ أي المفسرة منها وعند الأكثرين أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم أن
بل التي بعدها ... نحو جاءني زيد بل عمرو أو رأيت زيدا بل عمرا وليست منها لأن ما بعدها بدل الغلط
مما قبلها وبدل الغلط بدون غير فصيح وأما هي ففصيح مطرد في كلامهم لأنها موضوعة لتدارك مثل
هذا الغلط قوله للجمع أي الفاء والواو والجمع ههنا أن لا تكون لأحد الشيئين والأشياء كما كان أو وأما
وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان نحو قول جاءني زيد وعمرو
أو قام زيد وقام عمرو أي حصل الفعل منهما بخلاف جاءني زيد أو عمرو أي حصل الفعل من أحدهما

ودون الآخر

الحروف العاطفة

دون الآخر قوله فالواو للجمع مطلقا يعني لمطلق الجمع يحتمل أن يكون حصل من كليهما في زمان
واحد وأن يكون حصل من زيد أولا وأن يكون حصل من عمرو أولا فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لا دليل
في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب
والربعي وابن درستويه وبعض الفقهاء أنها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه
الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله أجوبتين قد حدثت
ونفيت ختامها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله غوث ونحيي والأصل في الاستعمال الحقيقة ولو كان
للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله تعالى في موضع آخر وقولوا حطة وادخلوا
الباب سجدا إذ القصة واحدة قوله فأمر إن الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين تصاعدا في فعل واحد نحو
زيد وعمرو أي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين تصاعدا في اسم واحد نحو قام زيد وقعد أي حصل
كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين تصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو
ودزيد قائم وعمرو قاعد فإن قلت لو لم تجيء بالواو في عطف الجملة لعلم أيضا حصول مضموني الجملتين فما
فائدتها قلت بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا أن يكون الكلام الأول غلطا ويحتمل حصول أحد الأمرين فبالواو
صار نصا في حصول الأمرين كليهما ففائدة الواو في مثله كفائدة لا في مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو
كما يجيء فكأنه لأجل النص وأنه لم يعين الفاء في التوالي ولم يعلم أنك إذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا
وقلت ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفي للاحتمالات الثلاث أي لم يجيئا لا في وقت واحد
ولا مع الترتيب والأكثر أن لا يعطف على المنفي بالواو إلا بعد الواو لا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ودل
لأن الواو وإن كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب إلا أنه لما كان يستعمل
كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف أيضا نحو كيف أنت وقصعة من
ثريد وكل رجل وضيعته خيف أن يكون مراد المتكلم ما جاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت
بل يجوز أن يجيء أحدهما على مجيء الآخر بل في الأغلب فكل ما هذا التوهم وبيانا أن المراد نفي الاحتمالات الثلاث
وقد تلد فيما لا يحتمل الترتيب لمزيد التأكيد كقوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة وقوله وما يستوي الأحياء
ولا الأموات وإن أردت نفي بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ما جاءني زيد وعمرو معا
أو ما جاءني زيد أولا وعمرو ثانيا أو ما جاءني زيد ثانيا وعمرو أولا فيبقى بعد أن تقيد أحد الاحتمالات احتمالان
آخران وأما لو كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند ... نفي للمجيئين المنقطع
أحدهما عن الآخر كأن المخاطب توهم أنه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فنفيت
الكلام وجهه وعند الفارسي هو أيضا نفي للاحتمالات الثلاث كما كان بدون تكرير العامل وهذا القول
أقرب ويكون فائدة تكرير العامل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو وأكثر قوله والفاء للترتيب اعلم أن الفاء تفيد

الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد فائدتها ملابسة المعطوف لمعنى
الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو
اي حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل وكذا ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على عمرو عقيب
وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول
عاملها بل في مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي يأكل فينام كقوله
يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب وان لم يكن
الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجمل نحو قولهم في صلاة
الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت بالفاء جملة على
اخرى فتفيد كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو
وقد تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها في الذكر لا ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء او مدحه
يصح بعد جري ذكره ومن هذا عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان تبييت البأس تفصيل للاهلاك وقد
تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي تقول مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية
اي الى الثعلبية وبعضهم يقول ما زبالة فالثعلبية يحذف بين مع كونه مرادا ويقيم
المضاف اليه مقامه ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين
قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية
وهي احسن الناس قرنا فقدما وحكى الجار بردي عن هشام مثل قوله: قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اي ما بين الدخول الى حومل الى توضح الى
المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو واذ الفعل لا يتعلق بحرفي
جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع
الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار خالد فيحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال
النابغة الجعدي: ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي * الى جانب الصمان فالمتثلم
اقامت به البردين ثم تذكرت * منازلها بين الدخول فجرثم * ومسكنها بين الفرات
الى اللوى * الى شعب ترعى بهن فعيهم * فاذا كثر ذلك مع حرف الجر الجاعي الى حذفه

مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى لعدم جواز امتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون
المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير
هذا الموضع واما قوله: يا دار مية بالعلياء فالسند، فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه
يذكر في تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسيع يشتمل على مواضع منها
السند وهذا كقولك داري ببغداد فالكرخ واذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت
ما جاءني زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان معا او
يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا
لا تخلو عن معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم
كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومع عدمها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها
بان يصلح اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى هنا اذا كان
كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا
في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها اي اذا
كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اي اذا كنت لعنتني فانظرني وقال
فانك من المنظرين اي اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقد تكون فاء السببية
بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى تدخل على ما هو الجزاء في
المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل ثم اعلم انه لا تنافي
بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد
فيغضب عمرو لكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها
موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما
قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم في الظروف المبنية وقد تجيء زائدة في غير الموضع المذكور حكى
قد وجد عند الاخفش وقوله: واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب
بلا مهلة لا ينافيه كون الثاني المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ
بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء
الاخضرار ولو قيل مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله فجعلناه نطفة
في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا المضغة

تمامه أقوت وطال عليها سالف الأبد

صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته

حظا مما تكسونا العظام لحما تنظر الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر انا نظر الى تمام
الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة
قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي وعن ثم قال من
في صرف بن ثم عروات الدرو من عدان وله تكون العاطفة ولا تكون السببية اذ لا تراخي للمسبب
عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد تجيء ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما
بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير
مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان
الايمان بعيد المنزلة من فك رقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا في قوله تعالى استغفروا ربكم ثم توبوا
فان بين التوبة وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد تجيء ثم لمجرد الترتيب
في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين
تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه
ثم قد ساد قبل ذلك جده المقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم
بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه
مقدمة في الزمان على سيادة نفسه فثم ههنا كالفاء في قوله تعالى فنعم اجر العاملين وفي قوله فلبئس مثوى
المتكبرين كما ذكرنا وقد تكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في
الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك
ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى
فالينا مرجعكم ثم الله شهيد اي ثم مجازيهم بما عملوا اقترن كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام
المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على الهداية المذكورة من
التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ثبتنا عليه فاستعمل ثم ايما
تنظر الى تمام البقاء او استبعاد المرتبة البقاء عليها افضل من مرتبة ابتدائها وقد تدخل
همزة الاستفهام المفيد للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر
بها الا الفاسقون او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وكلما عطف على انزلنا والهمزة لانكار النبذ
وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل
ما اوتي موسى او لم يكفروا عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار
كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم فقوله افانت تسمع عطف على منهم من يستمعون

اي بعضهم

قيل ان لحقت الالف اختصت بعطف الجمل نحو فضت ثمت قلت لا يغيبه ورد عليه قول عمرو بن العجاج ... لا تكن سوا ... فهم للبلد الشام ... السلام

اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك
افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او التقرير واذا دخلت
على النفي وقد تدخل على الفاء السببية كقوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان
كذا فلم لا تسمعون فالفاء السببية والهمزة للتوبيخ او التقرير وكذا تدخل همزة الانكار على ثم
المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به فثم ههنا
مثلها في قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد من مستعجله
وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما ذكره لما جاز
وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ولم تجيء الا مبنيا على كلام متقدم و
الحروف الثلاثة تجيء عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون نحوها بتقدير المتبوع ويصونها من
الزيادة اما الواو فنحو قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين قال البصريون جواب لما محذوف اي
وتله للجبين وناديناه كان ما كان مما لا يوصف من الطاف تعالى وكذا قوله فلما اجزنا ساحة
الحي البيت واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم رشيد ولا ناه اخاه عن الغي وصب
عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف
المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا
الما ملك وذلك الاحلام واما الفاء ففي قوله ارافعا اذا ما بت بت على هوى فثم اذا
اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زائدة وقيل بل الواو لتقديم لحرية الصدر واجاز الاخفش
زيد فجئ وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح
فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع زائدة عند البصريين وعند الكوفية كما مر في بابه واما ثم فقال
الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا
ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة
ثم تاب عليهم وما جاء من مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد
ابو زيد لزيادة ثم قول الراجز يا ذهو ام ما كان مشيي رقصا بل قد تكون مشيتي توقصا
قوله وحتى مثلها يعني حتى مثل ثم في الترتيب والمهلة فالجزء في المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة
بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والنحاة يقولون تعتبر لا مهلة فيه بل حتى العاطفة
تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه
وقد يكفي تعلق الفعل العامل في المعطوف والمعطوف عليه بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء

الاخر كقولك الشتو قبل الله كل ابن حيي آدم وقد يكون في الفنا تعلقه بتلك الاجزاء بعد موت الناس
حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي غير معتبر فيها كالاعتبار فيما قبل المعتبر فيه ترتيب اجزائه بالقبلية
وهناس الاضعف ان الترتيب كالقيامات الناس حتى الانبياء بعد الاخرى بطي الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة
قوله واو واما وام لاحد المستويين بينها وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين
والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون
نعم او لا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او شرح اعلم
ان الجمع للاشتراك احد الامرين او الامور واو واما العاطفتان سواء في المعنى الا في شيء واحد هو ان او يجيء
بمعنى الواو الا في التخيير وايضا للاضراب بمعنى بل كما تجيء كذلك بعدها الا انها لا تكون حرف عطف بل حرف
استيناف واو اذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاء زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة
نحو ما ابالي اقمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم تبدو له الاقامة فتقول او اقيم اي بل
اقيم على كل حال وهل في هذه الصورة محتملة العطف فيكون على خلاف التقدير متردد بين الخروج
والاقامة ومنه قوله: بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ° وصورتها او انت في العين املح ° فلا
يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في
قوله تعالى وارسلناه الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى
لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم
يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق مضربا عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه
الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين عليه وكذا قوله تعالى كلمح البصر بناء على ما يقوله
الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلط فيه في هذه النسبة اي قالوا ذلك وتحقق وكان الامر او اقرب
اي بل هو اقرب وقالوا ان او اذا كانت في الخبر فلا تخلو من الشك او الابهام او التفصيل واذا كانت في الامر
فلها معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرف عينه والابهام اذا عرفت بعينه
وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك واذا عرفته وقصدت
ان تبهم الامر على السامع فهو للابهام كقوله: وهل انا الا من ربيعة او مضر ° فانه ظاهر انه كان من ربيعة
قال تعالى انا او اياكم لعلى هدى والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان
يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا غير او على انه عرض لا غير او على انه لا هذا ولا
ذاك واما في الامر فان يحصل المامور بالجمع بين الفعلين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم
الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان
الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز الجمع هذا

ما قيل

ما قيل وينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما النحو واما الفقه لم يفهم من لفظ او
بل ليس الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة مما قبل العاطفة وما بعدها معا لان
تعلم العلم خير وزيادة الخير خير ولاو واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد
الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر
فالشك يعرض من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك
والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل بجمع الامرين فضيلة اما في سائر اقسام الطلب فلا
يعرض فيه شيء مما ذكر الا في التذكرة في الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا
فالظاهر فيه الجمع اذ من غالب العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم
الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال
الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كثر استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال
وكان سيان ان لا يسرحوا نعما ° او يسرحوه بها واغبرت السوح ° فان سيان بمعنى مستويان وهو يقتضي
شيئين كقوله: سيان كسر رغيفه ° او كسر عظم من عظامه ° واذا نفيت الخبر في نحو رايت زيدا او عمرا فان اطردت نفي
معا قلت ما رايته ولا كلا منهما او ما رايت احدهما او ما رايت زيدا ولا عمرا او اطردت نفي غير احدهما لا على التعيين
فان تعين عند النفي الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب قلت ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين
عندك او تعين لكن ما قصدت تعيينه قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الآخر وكذا
اذا نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فان القياس يقتضي ان يكون
المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في نحو رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل
الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فان المعنى اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم
ولا تضرب الباقين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقين وكذا في
الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا وما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك
جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد وما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل لفظ
احد وما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب
ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من
زيد وعمرو وكذا فيما يؤدي معنى الواحد نحو رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كل من الالفاظ الثلاثة
يفيد انك رايت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رايت واحدا منهما او ما رايت رجلا منهما او
ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة ظاهر والمحتمل ان يريد الواحد فقط فيكون المعنى

الشيئين

ما لقيت واحدًا منهما ولقيت الآخر لكن الأظهر والأغلب في الاستعمال أنه يكون المراد ما لقيت ولا كلا منهما
فكيف عما في قوله الواحد أي المراد نفي معه بكليهما وإنما كان كذلك لأن الأصل عدم التغيير فلما لقيت واحدًا
منهما أو ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدًا وعمرًا فقد وجب واحد منهما ما كان أصلا أي عدم الرؤية فيبقى
الآخر على أصله أي غير مرئي وأما إذا قلت ما لقيت واحدًا منهما أو ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدًا وعمرًا
والأصل عدم الرؤية ولم يصرح بضد العدم رؤية واحد منهما فيبقى الآخر على أصله من عدم التغيير أو يكون
نفيًا للمطلق على عدم التغيير فإن قلت فإذا كان الأصل عدم الرؤية كان تعليله أنه لا فائدة في قولك لقيت الواحد
ولا كلمة تخشى توهم المخاطب أن هذا الأصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك أن تقول ما لقيت من جنس الرجال
فأدمال الحي تقييد بنفي التغيير بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان أن ذلك الأصل أي عدم الرؤية
بقي على حاله ولم يكتف بتعلقها بأقل ما يكون أي الواحد فكيف بما زاد وإذا اتفق هذا ظهر لك تعلق

[illegible]

الهيئة الحيا أجلنا بدا وإما بأموات وقد تختلف الثانية الأفعال فإما أن تكون خبرية نحو قد عرف
منك غيًا وشيبي وإنما طرحني وأخذ بي هذا التعلق وتعقبني وتلزم الثانية الواو ورُبّما
ترد بلا واو نحو خذا بنا هذا إذا تعالى يا ليتنا أمنا شالت نعامتها إما إلى جنة إما إلى نار وقد
إما إلى جنة وهي لغة في إما قالوا إن إما الأصل فيها ما بفتح همزة إما العاطفة وهي
ش مركبة من إن وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وإن من خريف فلن
يعدما فارتكب الشاعر حذف إما الأولى وحذف ما من الثانية قال لقد كذبتك نفسك فأكذبنها
فإن جزعًا وإن إجمال صبر قال التقدير إما تجزع جزعًا ولا منع من تعقب معنى الكلمة ومالها بالتركيب
كما مضى من كون حما بمعنى رتما وقال العيني هو مفرد غير مركب لأن الأصل في الحروف الإفراد

[illegible]

استفهم ثم عمت في الجميع فتغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عند العلم عند العمر ولان معنى فان
ام عندك عمرو مستغنا عن تقول من عندك واذا لم يكن داخلا في عموم الاستفهام المتقدم نحو من
عندك ام عندك حمار وان زيد لم عند العمر وفي الحكم المنسوب اليهما نحو من عندك ام ضربت عمرا
ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء ثبت
احدها او احدها عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اية وليستفهم بها عن التعيين فيكون
المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام ولهذا كان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما في
المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عنده بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانها اضراب عن الكلام الاول
وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو قولهم انها
لابل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون
افتراه وقوله ام اتخذ مما يخلق بنات وفيها مع معنى بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء
او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه وقد تجي بمعنى بل وحدها كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو
مهين اذ لا معنى للاستفهام هنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن ولاجل كون ما بعد ام وما قبلها على كلامين سميت منفصلة
وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كلاما واحدا ومن ثم جواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف
وثالثها ان يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام
عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اي هي شاء وقال ابن مالك لا يجوز حذف احد جزئي الجملة بعد
المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس لعله اذا كان الاستفهام المقدم غير
الهمزة تلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها نظيرها ولهم سوى
لتكون مع الهمزة بتأويل اي والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى
ايهما عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو وتجوز ايضا التقديم مطولا ام نحو
اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار ولقيت زيدا ام عمرا لجواز احسنا كما قال ليس الى العبادة
لحسن حوان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين فان كانتا فعليتين مشتركتين في
الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين
ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين مسندتين الى فاعلين مشتركين في الفعل نحو
اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد او زيد اخوك ام عمرو
فالاولى كون ام في الصور الثلاث منقطعة لانك كنت قادرا على الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت

الاتصال

دليل

الاتصال بالمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد فلو اردت
الاتصال قلت في الاولى ازيد قائم ام عمرو وفي الاخير ايقوم زيد ام يقعد وازيد اخوك ام عمرو نعم والجملتين
مع القدرة على المفرد يدل على الانفصال واما في الفعليتين المشتركتين في الفاعل فلا يقدر على الاكتفاء بمفرد
منها لان كل فعل لا بد له من فاعل واذا جاءت بعدها جملتان غير مشتركتين في جزء نحو ازيد قائم ام عمرو قاعد
واقام زيد ام قعد عمرو واقام زيد ام عمرو قاعد وكذا ضرب زيد ام قتل خالد فالاشتراك فيه فصل الجر جملة
فالمتأخرون على انها منفصلة لا غير والمص والاندلسي جوزا الامرين فانه كانت متصلة فالمعنى اي هذين
الامرين كائن وليس ما ذهبا اليه ببعيد بل لو وقع الاختلاف بين الجملتين اما بان تكون احداهما اسمية
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احد الاسميتين وتأخر خبر الاخرى نحو اقائم زيد
ام عمرو قاعد وكذا في المشتركتين في جزء نحو ادام بيتنا ونظيرها نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابوك قائم ام قائم
عمرو فالظاهر في الانفصال واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون مع اختلاف الجملتين مع انها
متصلة لا منع من الالتباس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى لها في المنقطعة فعلى هذا ان كان بعد ام
مفرد لفظا او تقديرا فهي متصلة لان الاول مثله قبلها الهمزة في الاغلب لفظا وتقديرا وان كان بعدها
جملة فان لم يكن قبلها همزة فهي منقطعة وان كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك
الان وقال في قوله لتعلم الدار عندك ام لا منقطعة كما صح السائل ان زيدا عندك فاستفهم ثم ادركه شك
اللحق فيما ليس عنده فقال ام لا واما عدها منقطعة لان لو سكت على قوله ازيد عندك اعلم المخاطب انه يريد
اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقوله ام لا فائدة مجددة وهي تغيير ظن كونه عنده الحاصل له بنفسه
عنه ومعناه معنى الانقطاع والاضراب واما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء
وقولهم لا ابالي وما تصرف منه نحو قوله سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت
ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بالواو العاطفة اي سواء علي قيامك وقعودك
فقيامك مبتدأ وقعودك معطوف عليه وسواء خبره مقدم وقد جاز ايضا ابو علي ان يجعل الفعلية
الموصوفة ... واما العطف لانها بعد همزة الاستفهام وما بعدها ليس مستويان في علم
المستفهم لانك اذا قلت اقمت ام قعدت فها ذا استوى عند المخاطب قيامك وقعودك فطلب بالسؤال التعيين
فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعلامتها مع ما بعدها مقام المستويين معا
قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل مجامع الاختصاص
وكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة لتسوية ولا ينعكس الا ترى ان يظهر ان سواء في
خبر مبتدأ محذوف تقديره الامران سواء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما في قوله تعالى فاصبروا او لا
تصبروا سواء عليكم اي الامران سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع فكانه في الاصل مصدر وقد حكي ابو حاتم تثنيته

وجه مورده ابو علي وقول لا ابالي قمت او قعدت بمعنى انه قمت وانه قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اي الدال
سواء وما ابالي جزاء الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران سواء علي ولاشك في تضمن الفعل بعد سواء
وما ابالي معنى الشرط ولذلك استحسن الاخفش على ما حكى ابو علي عنه في الحجة ان يقع بعدها الابتدائية نحو سواء
علي ادرهم مالك ام دينار والا ترجع الى الافادة ثم الماضي في مثله بمعنى المستقبل وما ذاك الا لتضمن معنى الشرط
واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتعادل الفعلية والاسمية يجوز من وقوع الاسمية موقع
الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستوون والمقدم الاستفهام
الدال عليه من حذف قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وقال الاخفش يستقبح
الاخفش وقوع المضارع بعدها نحو سواء علي اتقوم ام تقعد وما ابالي اتقوم ام تقعد لكون اداة الماضي معنى
الاستقبال لاجل اداة معنى الشرط فيه قال ابو علي وما يرد عليه ما قال الاخفش انه قليل في التنزيل من هذا
النحو وعلى مثال الماضي قال تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم و سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك اليوم انصاعت ابو نجر في ام انحي لها السيف
ذابح وقال ما ابالي انب بالحزن تيس ام جافى بظهر غيب لئيم واما قوله فالرابع ابالي سوء حوله
اطلبي كان اسلك ام جاد فتقدير فيا بيت كان اقة نعدي ... كان اسلك نحو والحدي الخولة
استجارك وان الهمزة فانه ارتباط الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه الجهل في الا
فلا يقال ان غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتعين حصوله فجاز قيامه مقامه فخرجت
عن معنى الاستفهام وكذلك جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانهما مستعملة في احد الشيئين
الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت وقعدت ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب
الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس
خبر المبتدا بل الجملة قمت او قعدت فلا ابالي بها وقول ابن سيناء سيان عندي ان بر او انه
نحوا فليس بجزء على المنهاج فلم يتعين ذلك واصل يكن الاستفهام دعنا له مرضيا واما بعني الهمزة وام
الحرف او بعدما يدر ويرب وهل نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا
الباب لان معنى الشرط فيه كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما
ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام والهمزة للاستفهام فيقال اضرب زيدا قام او قعد والمعنى بالامعية المتقدمة
ذلك التقدير لا فعل التقدير ان قام او قعد اي اضربه في حالتي قيامه وقعوده مستويا عندي لا يمنعني احدهما
من ضربه ويجب تكرير الشرط بسواء كما ضرب ما وجعل ان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز
ما ابالي اقام ولا اضربه قام واما قلت في سواء وما ابالي الهمزة وام لمعنى الاستفهام هنا بل للمراد الشرط
لانه يبين لفظي سواء وما ابالي ويجب معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية في المعنى

جوزت الاتيان بها بعد اللفظين تجريدا الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم يجوز
معهما بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد يوم مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت قال ابو علي لا يجوز او
بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه
ان معناه ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على القيام قعدت سواء علي احدهما فعلت اي الذي
فعلت سواء الامرين لتجرده اي تجرده معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما الزمه ذلك في اوهام
لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد
جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي الذي يجري مجراهما ان يذكر بعد ام والهمزة نحو اضربه اقام ام قعد
مستدا انه بمعنى قول الاضربه اقعد ام قام وهو بمعنى اقام ام قعد وليس قال سيبويه ان معنى التسوية خبر
ايضا ظاهر في قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال اذ اما انتهي
عليك عيشها عنده اطال فاملك او تناهى فاقصر ودعا وقتنا ما فالهمزة في طال للتسوية بل الحال
ماض من الطالة وروي ان تناهى فالهمزة للتسوية وطال الفعل ماض من الطول والهمزة مع ام
يكن فيه معنى الاستفهام لما فيه من التسوية المطلوبة هنا وليس فيه الهمزة او معنى التسوية وقيل لا دلالة كما
من كان ولا فعلة كان انما كان كما ان فيه حالين المعطوف وما في محل النصب على انه خبر الكان انما
وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما الصفة محذوف اي كائن وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال
اي كائنا اي شيء كان كما قال اكل من ضم قد الحلبة ناجيا المعطوف احدهما على الاخر بحال الحال كنحو اضربه قائما
او قعدا اذ المعنى في الحالة لو قيل او ان قيل الكلام بالتسوية من غير استفهام نحو ما ابالي اقعد ام قعدت فالكلام
ولتقارب الصيغة بين المخصصين معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجب فيه اوجب فيه ام وبالعكس
واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت ام عمرا احدهما رايت وجوابه
لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا السؤال
باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لان المتكلم عالم بوجود احدهما عند من يكتب تسال احدهما نعلم وتقول ازيد
افضل ام عمرو بل علي ايهما افضل من الاخر فيه ذكر المتصول معنى ولو قلت ازيدا افضل ام عمرو لم يجز الا اذا كان
المفضول معلوما الذي طلب اذ المعنى احدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال الشافعي مخصص عندي رجل
افضل من بكر ثم حضر زيد وعمرو فتقول ازيد وعمرو افضل اي احدهما افضل من بكر وعليه اشكل
على الحاضر في او وام المتصلة في الاستفهام فعقيبها وبا حدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين
افضل ام ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما
والمعنى انهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا

ام عمرا الهاتم ام ايهما المستوياني الداعيها والآخر اسم وقد تقدم ان حق المتصل هذا انها زحيل الان سواد زيدا
رايت ام عمر الحسن واولى **قوله** ومن ثم كان جوابه التعيين اي لكونها لطلب التعيين **قوله** ولا وبل ولكن لاحد الامرين
معينا لكن لازمة للنفي **ش** اعلم ان لا لنفي الحكم عن معمود بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي الا بعد خبر موجب او امر
ولا تجي بعد الاستفهام والعرض والتمني والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد النهي فتقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب
زيدا لا عمرا ولا تعلقت به الاصحية ولا الماضي فلا تقل قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة الامر موضوعة لعطف المفردات
وقد تتطفل معنا ربما على معنا دخ عليه قاله نحو اقوم لا اقعد لا يجوز معنا دعته الاسم كذلك كلما قالما كم لا
ولا يجوز تكريرها كما في حروف العطف لا تقول لكنت زيدا لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك
ادخلت الواو فقلت لكن لا تقلب ولا بكر لانها لا تخرج عن العطف وتتمحض للنفي لدخول العاطف عليه
ومنع الزجاجي مجي لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كانه دثار حلقت بلبونه عقاب
تنوفى لا عقاب القواعل تنوفى ثنية والقواعل صغار الجبال وقال بعضهم لا يلي ايضا ان تكون عاطفة كما
قال ان غاية الفتى على الجبل فلنظر الى ما هو على ما سبب الحال عليها اعبد الحيلي الجليات تراكبه الا المسلم مفرد او جملة
وفي الاولى محتمل كان الغاطل يحتمل كونه سببا لنفي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب نحو جاني
زيد بل عمرو فهو يجعل التبيع في حكم السكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون اخبارا عن قيام زيد غلطا ثم تداركا
قد تكام وان لم يقع فيعوت بل لان تلك الاسما المعطوف عليه كان غلطا في ما تعين سهوا لسان او نقل
صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجيزون العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم منه لانه قل ما لم يجوزوا
عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون هذا او اذا
بل على رتبنا بعد النفي والنهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه نفي قولك ما جاني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجي
كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء او لا يصح فيكون جائيا كما كان الحكم على زيد بالمجي في جاني زيد
بل عمرو يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي قال ابن مالك بل بعد النفي
والنهي كلكن بعدها وهذا الاطلاق منه يعني انه علم مجي زيد في قولك ما جاني زيد بل عمرو وتحقق بعدم مجيه
ايضا كما كان كذلك في ما جاني زيد لكن عمرو بالاتفاق ومن قال المبرد لا تتركها جاني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجي
لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرنا اولا هذا الحكم الى التنقل الى ما بعدها واما حكم ما بعد بل الاتية
بعد النفي او النهي فعند الجمهور انه مثبت نحو قولك ما جاني زيد بل عمرو وثبت نكان على جاني عمرو قبل
ابطال النفي في الاسم المنسوب اليه المجي كما الدليل على ان الثاني مثبت عندهم حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قائما
بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في ما ومن عند المبرد ان الحكم الذي للاسم المعطوف عليه ينتقل في النفي الى
الى الثاني فكانك قلت ما جاني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب الى الثاني وان ضممت الى لا بعد الايجاب

فاذا اوقعت قرضا فى جزه

او لا بل يخف قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا تعني لا ترجع الى ما قبله للايجاب والامر المتقدم الى ما بعد
بل فيغفل لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم تجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا
في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر تقول اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب زيدا
بل اضرب عمرا ولولا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون فيصح الامر بضرب عمرو وكذلك في
الداخلة على بل بعد النفي والنهي لاحاجة الى معنى خلاف النهي والنفي وكان قبلها وما بعدها بل الذي يأتي على الكلام
المذكور عند المبرد والجمهور ولا تجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل في الحكم
لحصول مضمون الكلام وطلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام بحصول شي ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك
ولا قيل انها تجي بعد التخصيص والتمني والترجي والعرض والاولى انه يجوز استعمالها بعدها لاستفادة معنى
الامر والنهي كالتخصيص والعرض واما التي يليها الجمل فيفيد لها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى
وقد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم
عادون والتي للتدارك الغلط نحو ضرب زيد بل اكرمته وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان في
جزء وقد لا تشتركان واما لكن فيلزمها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
كما مر في المنفصل تقول اذا عطفت بها المفرد ولكن في حال العطف معنى النفي لان حروف النفي انما تدخل الجمل فوجب
ان تكون لكن بعد النفي لتغايرها بعدها ما قبلها نحو ما جاني زيد لكن عمرو وقد تجي للاستدراك في الجمل
فتقدم المجي زيد باق بحاله لم يكن الحكم بوسيلة غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم ان حالة عمرو كحاله في المجي
كزيد من في عطف المفرد نقيضة لا لان الاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا النفي عن الثاني بعد الاثبات
للاول واجاز الكوفيون مجي لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاني زيد لكن عمرو حملا على بل والعطف بها شاذا
ولكن يضع بل المغايرة ما قبلها لما بعدها ينفع خلطا لانه لا يجوز الا مع هذا الوضع وامتنا والتي تلي الجملة وجب
المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة وتقع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني
والعرض والتخصيص على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف
عطف وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد نحو بل العامل بعدها والحكم على ذلك عليه
اذا وليها مجرور بالجار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن
الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك واختلف فيها بعد الجمل فكون مخففة
لا عاطفة صحبتها الواو او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها في مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا وامّا
المجردة عنها فلا دعوى المفرد فعاطفة الا ان يونس وان وليها غير مفرد فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب
الزمخشري فلا يجوز الوقف عليها قبلها وقيل مخففة كما هو مذهب الجزولي فيجوز الوقف على ما قبلها الكو
حرف ابتدا **حروف التنبيه** الا واما وها **ش** اعلم ان الهاء والا حرفا استفتاح يبتدأ بها

الكلام وكانه بهما المعنوية تؤكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار
نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار بمعنى ان الا انهما غير عاملين ويدخلان
على الجملة خبرية كانت وطلبية وكانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان
بالجملة بخلاف ها وفائدتهما المعنوية كون الكلام بعدهما مبتدا به وتدخل اليهما كما هو مذهب
وتدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد تحذف
الفها في الاحوال الثلاث نحو أمَ وهمَ وعمَ وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في
قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد تجيء اما بمعنى حقا فتفتح ان بعدها كما مر في باب ان واما الا
للعرض فهلا فانهما يختصان بالفعل ولا تستبعد في كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي
وليستا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف والتي
للعرض تختصان بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المصنف دخولها على الاسمية ايضا كما مر في باب
لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا
بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا او تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك
وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا كقوله ها ان تا عذرة
وقوله فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم
الاشارة اي كما قالوا ها الله ذا والاصل هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على
ان فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا
افعل في موضع ها انا ذا افعل وليس معناه ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيره
لانه محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور
بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول ...
الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم بينت بقولك تقول وقولك
يضرب ... الذي يستغرب ولم يتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان
الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا
قالوا والحال هنا لازمة لان الفائدة معقودة بها والعامل فيها حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى الحال
في مثل اذ ليس المراد ان المشار اليه في حال القول ... ويجوز بعضهم ان تكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل
غير منوي الدخول على اسم الاشارة بل هي في قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة
لم تعد بعد انتم في هؤلاء ... ان تلك الاعادة للتعبد بينهما كما اعيد ...
الذين يبخلون وايضا قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون دليل على كون ها المصدرة منوية الدخول على اسم الاشارة

ولو كان

ولو كان في صدر الجملة من اصل الجائز من غير اسم الاشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان
زيدا منطلق وها افعل ما لم يقم عليه شاهد ... ان تقول ها التنبيه مختص باسماء الاشارة وقد تفصل
منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيرها من الجمل والمفردات حتى يعتد به فثالث يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها
منادى ... وقد تجيء للتنبيه ... تقليل نحو يا رب غارة وقولي يا ... والتمني
والتعجب ومن جعلها حرف النداء فتعلق في جميع هذه المواضع بمنادى محذوف بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجمع حروف
التنبيه صدر الكلام كالاستفهام لما تقدم الا ها الداخل على اسم الاشارة غير منفصلة ...
الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **حروف النداء** يا وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد
تنوب ... في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وتبدل الهمزة بعدها الف وآي ...
يا ساكنة ... للقريب والبعيد وقال الزمخشري هي للبعيد ... واما يا الله ويا رب
مع كونه اقرب الى العبد من حبل الوريد فلاستقصار الداعي نفسه واستبعادها عن مرتبة المدعو
وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل وايا
وهيا وآ وآي ووا للبعيد واي والهمزة في القريب **حروف الايجاب** نعم وبلى واي واجل وجير وانّ
نعم مقررة لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم واجل وجير وانّ
تصديق الخبر **ش** مقررة لما قبلها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال
قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام زيد وكذا تقرير ما بعد حرف الاستفهام
مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم
فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر والاولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات
ما بعدها اثباتا كان او نفيا كما ... ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكفروا فيجب بهذا
الاعتبار ... الجملة الايجابية ... المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ان يقع نعم موقع
بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفظا لقصد التقرير ... فيجوز ان تقول في جواب الست
بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح
قوله ووضعنا عنك فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا
للخبر المثبت ... الاستفهام مع النفي لا تقريرا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب
الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوز
هذا القائل مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان والدليل على جواز استعمال
ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تداني نعم وترى الهلال كما اراه
ويعلوها النهار كما علاني اي اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل

الیس لی علیک دینار فقلت نعم لزمتک بالیمین بناء علی العرف الطاری علی الوضع وفی نعم اربع لغات الشهورة
فتح النون والعین والثانیة کسر العین وهی کنانیة والثالثة کسر النون والعین والرابعة نحم بفتح النون وقلب العین
الشوحاء کما قیل حاء عینا فی حتی وتقع نعم فی جواب الامر نحو نعم لمن قال ازرنی ای انا ازورک وتقول لمن
قال لا تضرب ای لا اضرب ولو قلت نعم فی جواب التحضیض نحو الا تزورنا کان المعنی الایجاب ای نعم ازورک
وکذا فی جواب العرض نحو الا تزورنا قوله وبلی مختصة بایجاب النفی ای انه بلی تنقض النفی المتقدم سواء کان
ذلک النفی مجردا عن الاستفهام نحو بلی فی جواب من قال ما قام زید ای بلی قد قام او کان مقرونا باستفهام فهی اذن
لنقض النفی الذی بعد الاستفهام کقوله تعالی الست بربکم قالوا بلی ای بلی انت ربنا وزعم بعضهم ان بلی تستعمل
بعد الایجاب مستدلا بقوله وقد بعدت بالوصل بینی وبینها بلی ان من زار القبور لیبعدا ای لیبعدن
بالنون الخفیفة فاستعمال بلی فی البیت لتصدیق الایجاب شاذ وزعم الکوفی ان اصلها بل زیدت علیها الالف
للوقف فلذلک کانت للرجوع عن النفی کما کان بل للرجوع عن الجحد فیما قام زید بل عمرو والاولی کونها حرفا
برأسه والایجاب بنعم وبلی ولا ینفیها من حروف الایجاب استفهم الا ما کانت بالحروف وهی الهمزة وهل واما
الاسماء الاستفهامیة فان جوابها یکون بما هو اخص منه فلو قلت فی جواب من جاءک نعم او لا لم یجز لان
الاول اعم والثانی مساو فلم یحصل الا ان العالم یتخیر بل تقول اما رجل او زید وکذا اسم الاستفهام کما
یقال من جاءک فتقول زید او احد من بنی تمیم واما جوابها فان کان سؤالا عن الماهیة فنقول انسان او فرس
او بغل ونحو ذلک من الانواع وان کان سؤالا عن صفتها نحو ما زید فنحو عالم او ظریف او فارس او تاجر
فالموصولات وفی جواب ای المضاف الی ما ذکر معرفة نحو زید او عمرو طوال او خالد فی جواب ای الرجال
قال فلان ونکرة مختصة بالوصف نحو رجل رأیته فی موضع کذا او جواب ای المنازل النکرة ما یصلح
وصفا لتلک النکرة نحو عالم او کان فی جواب ای رجل نکرة مختصة بالنعت وجواب کیف نکرة
لا غیر وجواب کم تعیین العدد معرفة کان او نکرة ومنع ابن السراج کونه معرفة وجواب متی وایان تعیین الزمان
دون المبهم منه وجواب این وانی المکان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها او
او جواب هل نعم او بلی او لا قوله وای لاثبات بعد الاستفهام والاکثر فی غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذکر بعضهم انها تجیء لتصدیق الخبر ایضا وذکر ابن مالک انها ای بمعنی نعم فان اراد انها تقع موقع نعم
فینبغی انها تقع بعد الخبر موجبا کان او منفیا وبعد الامر والنهی والاستفهام موجبا کان او منفیا
فیکون لتقریر الکلام السابق کنعم سواء یقال الا تضربنی فتقول ای والله لا اضربک وکذا یقال ما ضرب زید
فتقول ای والله ما ضرب وهذا خلاف الذی ذکره المصنف من لزوم سبق الاستفهام ویکون
للاثبات وانما کان للتصدیق مثل نعم وان تقع موقعها فکذا لجمیع معانیها التصدیق ولا تستعمل
بعدها ای فعل القسم الا ای اقسمت بربی ولا یکون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمری

بلی

أي

قوله ای

تقول ای والله وایم الله بجر حرف القسم ونصب الله وای ها الله ذا او ای وربی
وای لعمرک واذا جاء بعدها لفظة الله فان کان مع ها نحو ای ها الله ذا ففیه الوجوه
الجائزة فیه ویجب جر الله اذن لنیابة ها عن الجار وان تجرد عنها کان الله منصوب
بفعل القسم المقدر وفی ها ای ثلاثة اوجه حذف الفها للساکنین وفتحها تبیینا لحرف
الایجاب وابقاؤها ساکنة والجمع بین ساکنین مبالغة فی المحافظة علی حرف الایجاب
بصون آخرها من التحریک والحذف وان کان یلزم ساکنان علی غیر حده لانهما فی کلمتین اجراء
لهما مجری کلمة واحدة کما فی الضالین وتمود الثوب کما فی ها الله وهذا ایضا من خصائص
لفظة الله قوله واجل حرف ای لتصدیق الخبر سواء کان الخبر موجبا او منفیا ولا تجیء بعد ما فیه
معنی الطلب کالاستفهام والامر وغیرها وحکی الجوهری عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فی
الاستفهام ایضا واما جیر فقد مضی شرحها فی القسم فی بحث الجیم واما ان فقال من قرأ قول
ابن قیس الرقیات ویقلن شیب قد علاک وقد کبرت فقلت انه والهاء للسکت وقیل انه
للتحقیق والهاء اسمه والخبر محذوف ای انه کذلک وقول ابن الزبیر لفضالة بن شریک لما قال
لعن الله ناقة حملتنی الیک ان وراکبها نص فی کونها التصدیق لکنه یدل علی انها تجیء لتقریر معنی
الدعاء وهو خلاف ما قال من انها لتصدیق الخبر حروف الزیادة ان وان وما ولا ومن
والباء واللام فان مع ما النافیة وقلت مع المصدریة ولما وان مع لما وبین لو والقسم وقلت مع الکاف
وما مع اذا ومتی وای واین وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ولا مع الواو بعد النفی وبعد
ان المصدریة وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذکرها فان قیل فائدة الحرف
الزائد فی کلام العرب اما معنویة واما لفظیة فالمعنویة تاکید المعنی کما تقدم فی من الاستغراقیة والباء
فی خبر ما ولیس فان قیل فیجب ان لا تکون زائدة اذا افادت فائدة معنویة قیل انما سمیت زائدة لانه
لا یتغیر بها اصل المعنی بل لا یزید بسببها الا تاکید المعنی الثابت وتقویته وکانها لم تبال لما لم تفد
فائدة العارضة الفائتة الحاصلة قبلها ویلزم ان یعد علی هذا ان ولام الابتداء والفاظ
التاکید اسما کانت او فعلا ولم یقل بعض العوامل زائدة کالباء ومن الزائدتین وبعضها لا یعمل
نحو فبما رحمة واما الفائدة اللفظیة فهی تزیین اللفظ وکونه بزیادتها افصح وکون الکلمة او الکلام بسببها
مهیأ لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع وغیر ذلک من الفوائد اللفظیة ولا یجوز خلوها من الفوائد
اللفظیة والمعنویة معا والا لعدت عبثا ولا یجوز ذلک فی کلام الفصحاء ولا سیما کلام الباری تعالی
والانبیاء والائمة علیهم السلام وقد تجتمع الفائدتان فی حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخری وانما سمیت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها لا تقع الا زائدة وسمیت ایضا حروف الصلة لانه

أجل وجیر

زیادة

فائدة الحرف الزائد فی العربیة اما معنویة او لفظیة

لفظیة

يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك فان تزاد مع ما النافية
كثيرا للتأكيد النافية تدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ونحو قوله ما ان جزعت ولا
هلعت ولا يرد بكاي زندا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي ومع
الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد
وكذا مع لما والزيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة نحو قولك لما ان جلست جلست نحو وكثر واما ان
فيكثر زيادتها بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وبين لو والقسم نحو اما والله ان لو قمت قمت وقيل في
القسم ان ملحقة تكون موطئة للقسم قيل لو كانت اللام موطئة قبل اللام وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى
واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية وحكي الكلام فيه وقد تقدم في الافعال نحو ان انه وقلت بعد
كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو الى ... وليست في قوله تعالى وما لهم ان لا يكون ... ان لو استقاموا وان قوم
زائدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثانية مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فتزاد مع
الجمل الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتى ما تكرمني اكرمك
بمعنى متى تكرمني ولا يفيدها معنى التأكيد لو افادتها لم تكن زائدة في تلك الكلمات التي للتكرار فهي ما تكون
قال المتكلم كذا متى ما وايا ما تفعل افعل حيثما تكن اكن وانما ينصب بها وقد تدخل بعد الان ايضا قليلا
ويجري حكمها مع ان في نفي التأكيد قوله شرطا تفسير لجميع ما ذكر من اذ ومتى واين وايان كلها تستعمل
شرطا وغير شرط وعند زيادتها ما فيها مختصة بالشرطية والمجردة من ما فمن وان لم يكن لها معنى من الزوائد
لانها تأتي توابع وهو من العامل عن العمل ويقبلنه لدخول ما لم يكن له ان يدخل عليه نحو
الجمل الكلمات ولذا لحقتها يكون ما زائدة وليست في حيثما واذما زائدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين
نحو كافة ايضا على الاصح فعسى ينبغي ان لا تعد في نحو بغير ما ارينك من عظمة ما يسيرة فشكر
زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على الحق في بابه وتدخل الكافة فيما في مثل فلما
في الموصولات وقد تزاد بعض حروف الجر نحو رحمة وعما قليل ومما خطيئاتهم وبعد نحو بعين كان اعزا
لنبي عقلا انها بعد حروف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في
باب الاستثناء واما في الفعل فزائدة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غيرما جرم واما الزائدة فقضية
ومثل ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد
نفي لفظا ومعنى وقد مر ذكرها في حروف العطف والجر انهم لا يجوزون زيادة الحرف تأكيدا معنويا كالتأكيد
الباء ورفع الاحتمال الخفي لاحتمال وفي حرف الاستغراق فيهما لما في كلام الحروف لذلك ويرفعها عموما لفظها
كلفظ ما نفي فزيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد وبعد اللام لئلا يعلم وجاءت قبل القسم
كثيرا لا الزائدة لتكميل القسم منفيا نحو لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر

وجاءت قبل القسم قليلا وحمل عليه قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف نحو
في بئر لا حور سرى وما شعر والحروف المهملة واما مع الباء والكاف واللام فقد تقدم ذكرها
في حروف الجر حروف التفسير اي وان فان مختصة بما في معنى القول قوله اعلم ان المفسرين اي وان
ان اي تفسر كل مبهم من المفردات نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هو يقطع رزقه اي يموت وقال
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وانما فسر ان مفعول فعل مقدر باللفظ
دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقولك يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو
قم فحرف دال على ان ثم تفسير المفعول به المقدر كتبت وكذا تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى واوحينا
الى النحل ما يوحى انما تكره وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي فقوله اعبدوا الله
تفسير لضمير فيه وفي اي معنى القول وليس بمثل الماضي في قوله ما امرتني لانه مفعول صريح القول وقد جوز
بعضهم ذلك مستدلا بهذه الآية ولكن استدلال المجمل وجيب بان ان مصدرية وذا على هذا مذهب من جوز
دخول حرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع المحكي بكي
مفسرة مصدرية اذا دخلت على الامر والنهي تستحق ان المصدر مصدرا واستدل على جواز كونها مصدرية
بدخول حرف الجر عليها نحو كتبت اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة زيدت لكن لما تدخل الجار على ظاهر
الفعل والمعنى كتبت اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله زائدة والاولى الحكم بالزيادة
فيما كان الحكم بالاصالة محتملا وتمسك المجيز بتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان
امشوا قال التقدير قال لبعضهم لبعض ان امشوا واجيب بانه يجوز ان يكون صريح القول المقدر كالفعل المؤول
بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن معنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتقاولون فيما جرى
فيه وبان انطلق لا بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من
صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم ولا تسمع لو
ان كنت ... لها المساواة بالمفسرة لان ان في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرتك ان قم اي قال لك قم فان
امر بالامر تقديرا قال بعض على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان ذلك وهذا مطرد في جميع الامثلة
حروف المصدر ما وان وان فالاوليان للفعلية وان للاسمية اما ما فيصل بالفعل الخبري في
اذ الذي يتصرف لا المصدر الحقيقي لقولنا الفعل مع الحرف يؤول بالمصدر ولا يوصل بالامر لانه لا ينبغي ان يعتد بالصلة
المؤولة بان مع الفعل لما انها دائما تقع ذلك النعل مع انها ليس مؤولة بالاتر كان بمعنى بادرتكم
وبرحمة شي واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك والمصدر المؤول بان مع الامر لا يفيد معنى

ان تدخل على الاسم والفعل

ان

في استعمال المفسرة بالقبل

حروف التفسير

اي وان مختصة بما في معنى القول

كتبت اليه ان قم

حروف المصدر

الامر كقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى القيام لانك قولك طلب القيام ليس بغير معنى طلب القيام بخلاف قولك اذا قم
ويتبين بهذا ان الفاصل لا يكون امرا ولا نهيا خلافا للمذهب الجرمي وابو علي ولو جاز كون صلة المرفوع
لجاز الحفيف صلة ان المشددة وما ولي نحو قولهم انا قد ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان
المضاف الى المصدر المؤول بها وصلتها بنحو اقعل ما ذر شارق اي مدة ذرور شارق ومدة حسوة او
ذلك في الغالب فعل ماض التعليلية كما ذكرنا او منفي بلم نحو قوله مع لم يلتقي معناه الاستقبال
كما يرد طلب الماضي ويقل كونه فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيبويه الا فعلية ويجوز غيره
الاسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة
ام الوليد بعدما • افنان راسك كالثغام المخلس • ولحاق ابن جني كون صلتها جملة ويجوز المبرد على
مذهبه ما خلا زيدا وما عدا زيدا لجعلها مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض
لقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع ولم يخصها بالنصب كما قيل ان اخرى نصبته وتخصيصه بالاستقبال الا
او يخرج اليه ما بعد ما كما مر في ان تميم واسد يقلبونها هي عينا ويقولون اعن ترسمت من خرقاء منزلة
ماء الصبابة من عينيك مسجوم • واما ان المشددة فتوصل بمعمولها كما تعلمه واذا كفت فتلك بالجملة
الفعلية وسالر حروف المصدرية اذا دخلت لام التعليل نحو لكي تخرج وهي بمعناه وتختص بالمضارع وقد ذكرنا
الكلام في نواصب المضارع فمنهم من يجعلها في الجملة مصدرية في قولك او بعد ما ود نحو او
اذ لباب مثل يغم ومن سعينا التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن وقال تحرسا لو يشرون مقتلي •
وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغني بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها منزلا
بالفاء نحو لو كان لي مال فاحج لما في ان لو كان لي مال قالوا ما كلمتها فاكرمني من الحسنين **حروف التحضيض** هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا **ش** اعلم ان معناها اذا دخلت
على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وكلما تستعمل في المضارع ايضا
الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فاذا خلا الكلام من التوبيخ فهو
العرض فكانه من حروف العرض ويستعمل في هذا المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى التمني نحو لو نزلت
فاكلت ما طعمنا ما تستطيع الحلم ويلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولو ما تاتينا او تقديرا نحو قوله
تعدون عقر النيب افضل مجدكم • بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا • وحرف لا يليها بعد رسما
الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله • ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة • الي فهلا نفس ليلى شفيعها
واذا وليها الظرف فهو منصوب بالفعل الذي يجب ان يكون قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك

تجاوزت احراسًا اليها ومعشرا
علي حراصًا لو يسرّون مقتلي

لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما مر قبل وقد يلي الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت
اسماء الا احبها • فقلت بلى لولا ينازعني شغلي • فقوله بلى لولا فهي غير التي في الامتناع الا الامتناع
الاول وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي لا ان تراه
حرف التوقع قد وهي في المضارع للتقليل **ش** هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع
فلا بد فيه من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي
يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب
وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط فهي ان تقول قد ركب لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير
المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى يقرب معناها من الحال وتدخل ايضا على
المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب
قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى التقليل
نحو قد نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله
المعوقين وقال ع قد اترك القرن مصفرا انامله • ولا ينفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله احسنت
وقد لعمري بت ليلا كلا وقد يغني عن الفعل دليل فيحذف بعدها قال ع لما تزل برحالنا وكان قد **حرفا
الاستفهام** الهمزة وهل لهما صدر الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل والهمزة اعم تصرفا تقول ازيدا
ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع وافمن كان واو من كان دون هل
ش قوله لهما صدر الكلام **قوله** ازيد قائم واقام زيد وكذا هل يعني تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية
الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا وخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد فكون حرف الاستفهام انما تكون بهمزة
الاستفهام فقيل اهل قال • اهل عرفت الدار بالغريين • وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة كما رات فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا تقنع
به مقدرا ايضا للفعل المقدر بعدها ولهذا لم يجز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
قوله والهمزة اعم تصرفا اي تستعمل في مالم تستعمل فيه هل منها انك تقول ازيد خرج ولا تقول هل زيد خرج الا كون زيد مبتدا
ولا تقول كونه فاعلا الفعل مقدر ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده والهمزة يقال
ازيدا ضربت على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام

ولا انكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري
ومن ذلك الحديث بنية في الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على النفي فهي لمحض التقرير
اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك الم يجدك واليس ذلك استبعاد وهي في الحقيقة
للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام
المتصلة ولا تستعمل هل معها الا شاذا كامر وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها للتقرير في
الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون وقولهم هل من سبيل فهل يجيبك يا عمرو وفادي فانك
النافي حتى جاز ان يجي بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان
قال وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة انه يدخل
على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونه فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها وهذه
الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونه اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني لان تعلقا تكرمني كما ترى في الجزاء وتقول
اسلم عليه ثم هل ... والهمزة لا تجي بعدها ويجوز الحذف في ... سائر كلم الاستفهام لم يرد معنى الا
فيهما كما تبين من مذهب ... حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعلى الهمزة في الاستفهام ثم تجمع
بين ... في الاستفهام وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال تعالى
امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وغير ذلك واذا اجاب تام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني
واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشتراك ما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد الاشتراك
فيجوز من يطعمني ام يسقيني بمعنى بل ... على تقدير قصد الاشتراك فان ام منقطعة والمتصلة
لما من تقدم الهمزة ولم المنقطعة حرف استيناف والمنقطعة بمعنى بل حرف استيناف ولو كانت
عاطفة لاستفيد معنى ذلك الاسم بالعطف على المنقطعة لا تفيد معنى تلك الاسماء المتضمنة معنى
الاستفهام اذ المنقطعة بمعنى بل وهو سادة الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية
المتقدمة لان معناها ليس شيئا معروفا تعم معنى الاستفهام فاذا انصرفت معناها ولم تستفد من ام لانها العطف
لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا المتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن الا تقدير التصريح
بها بعدها واما هل فيجوز فيه ترك الاعادة لانه ليس في الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواته
الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ
نائك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل
همزة ومن خواص الهمزة تجيء بحذف المفرد بعد اعتمادها على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر نحو
قولك منكرا ومستفهما اذا قيل لك رايت زيدا أزيدنيه ... رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل

زيدا وهل

زيد وهل زيدا وهل بزيد **حروف الشرط** ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال ولو
للمضي ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع
منطلق ليكون كالعوض وان كان جامدا لجاز لتعذره **ش** قولنا ان للاستقبال سواء دخلت على
المضارع او الماضي ولو للمضي على انها دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم ... في الظرف
المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع ... ثابت لا يبكي ... العلم ولو
بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال ... بل هي لامتناع الاول لامتناع
الثاني وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل
من النار والشمس كلها فالواجب ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء
كل سبب وفيما قال النحاة لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا في قولك لو
كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك
لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص
هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي
ذكرها بل لانها موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون
ممتنعا فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقيل
جواب لو قليل لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك انه يكون الشرط مما يستبعد استلزامه
لذلك الجزاء بل يكون نقيضه انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على
كل تقدير لانك تحكم في الظاهر بانه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما
للشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك فالغرض استلزام
الاهانة الاكرام فكيف الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر ... ما
نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لكن لا طاع وقد لم
تقع ولو مستعملة او كونه لو بمعنى الماضي وضعا ... الا اضطرارا لان الجزم من خواص المضارع
والماضي مبني قال لو يشا طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان الجزم بها
مطرد على بعض اللغات **قوله** ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا اما في نحو ان ذات سوار لطمتني ولو
زيدا ضربته فالكلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف المذكور في ان زيدا
ضربت وجاء شرطها اسمية في الضرورة قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهل انتم منتهون **قوله** ومن ثم قيل
لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو التي تليها ان وقال المبرد في الكتب عندي

انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن لان نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان
اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو كما اذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاء زيد
قوله وان تطلقت موضع منطلق يعني اذا لم نا وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان
مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت تدل على معنى ثبت فان الزمخشري انه يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسما ليكون كالعوض من لفظ
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز التعدد كقوله تعالى
ولو ان ما في الارض الاية اما قوله تعالى يود والو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليس بعد لو
لجيئه بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان
مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك وقال سويد بن كعب • هما خيبا في كل يوم واهلكتم
لو ان تخلك نافع • وقال كعب • اكرم بها خلة لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح
مقبول • ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقع بعد لو اكثر وان لم يكن
لازما واذا حصل الفعل فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد
جاء مضارعا قال • عمدتها الاعناق او تلويها • وتشتكي لو اننا نشكيها • وجواب لو اما فعل
مجزوم بلم او ماض فالاولى ان يقع اللام المفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا وان وقع لو مع ما في حيزها
صلة تحذف اللام كثيرا نحو جاءني الذي لو ضربته لشكر في ذلك الطول وكذا اذا طال الشرط
بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض الاية قلنا نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بلا خلاف
ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا
واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فبتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية
جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وكقوله تعالى كلا لو تعلمون علم
اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية
جواب لو وقال انما جعل جوابه اسمية دلالة على استقرار مضمون الجملة **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم
تاتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى كقولك انا والله ان
اتيتني اتيتك وان اتيتني فوالله لاتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعتموهم **ش**
اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته
ياتيك وان زيدا والله ان اكرمته يجازيك او لا يتقدم والاول كذلك يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط
بتقدم الشرط وكلامه الان فيما لا يتقدم عليه طالب خبر وهو قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم

اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى
اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه
اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الاية واما في لو فكقوله تعالى
ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وتقول والله لو جئتني لجئتك واللام جواب القسم لا جواب لو
ولو كان جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لجئتك
ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند بعضهم موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء
الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك • والله لولا الله ما اهتدينا
لكن رفنا اليوم او كادوا • واللام جواب القسم لا جواب لولا ولهذا يجوز حذفها واما في اسماء الشرط
فكقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله
لمن تبعك منهم لاملان جهنم ويجيء قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقوله
لئن منيت بنا عن غب معركة • لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل • وقال لئن كان ما حدثته
اليوم صادقا • اصم في نهار القيظ للشمس باديا • وقال حلفت له ان تدلج الليل لا يزل • امامك بيت
من بيوتي سائر • واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط والغاء
ذلك القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك
وتعليل هذه الاحكام مبني على مقدمة وهي ان ادوات القسم والشرط الصلاة المتصدرة كالاستفهام لتاثيرها
في الكلام معنى ثم ان كل منها لكثرة استعماله وبعد ما ياتي بعد فيه جوابها قد يسقط عن
تصدره على جوابه فيلغى باعتباره اي لا يكون يعني الجواب بعد لفظه اما الشرط فحتى ان اتيتك واما
القسم فنحو زيد والله قائم وزيد كائم والله فضعفا من هنا فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى
فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط
لان الشرط وان اثر في الكلام نحو رحم الله الوالحارث بلا نية لعمرك السنتهم طيه وسماه لغوا قال تعالى
لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثير في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم
مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالقائل الذي يتم المعنى دونه والشرط مورد في جملته معنى بمعنى التوقيت فكان
اداة القسم احق بالالغاء من جوابه اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم على الجواب مع اتصاله اي لا يلغى
بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد اكرمك انا ان تعتبره فتقول اكرمك ولا تقول انا
ان تاتيني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط
والجملة الشرطية خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة
الشعر واذا تقررت هذه المقدمة قلنا اذا تقدم القسم على ادوات الشرط فاعتبار القسم اولى المتقدم

القسم المتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا استدلال للكوفيين فيه على اعمال
الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد يقوى بالتصدر
الذي هو حقه واصله والقريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا
بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان ترجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى
القسم كما مر في قوله ع لئن منيت بنا عن غب معركة البيت واذا تقدم الشرط على القسم وجب
اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجب الغاء القسم ايضا لان اعتبار القسم
لا يمكن نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لما ذكرنا انه قد
يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله آتك فتجعل المجزوم جواب الشرط والجواب دال على
جواب القسم وساد مسده واما اذا تقدم لو ولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لا يكون
الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان تكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله اكرمتك ولولا زيد والله لضربتك
قوله وان توسط اي القسم قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني الخبر كالمبتدا بلا ناسخ او
مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم لتقدم المبتدا
عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول في الاعتبار
انا والله ان اتيتني لا اتيتك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا
والشرط لغو فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان
الاعتبار كما مر هنا الجواب طالب آخر غير متأخر عن الشرط مع الالغاء نحو انا ان تاتني والله آتك
الغيته لتقدم طالب غيره عليه اعني المبتدا والشرط فتقول مع الاعتبار انا ان تاتني فوالله لا اتيتك
جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم
غير الشرط اعني المبتدا او الخبر عليه ولم يكن هناك شرط متقدم عليه ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز
ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم
لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا يحمل قوله الحكم
وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول
الكلام او يتوسطه او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء ولي الشرط نحو والله ان اتيتني لا اتيتك
او لا نحو والله لاقومن وانت آتيك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط
وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على الشرط طالب الخبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا اتيتك وانا ان اتيتني
والله آتك او لم يتقدم عليه نحو ان اتيتني فوالله لا اتيتك وان اتيتني والله آتك وان لم يتقدم
الشرط على القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا

والله ان

والله ان اتيتني لا اتيتك وان الغيته اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط وجاء
بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لآتينك وانا والله لا آتيك وان جاء بعده مفرد
وجب الغاء القسم نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه لا غير نحو انا قائم والله وان
اتيتني آتك والله قوله ولا يضمر فعل ما ابتدئ بما يتضمن معناه من الاسماء فيمتنع الا جاءني الجواب لها
لما قلنا ان الاسماء لا تعمل الا كلمات في الشرط لما ذكرنا في الجوازم فيقول اجيبك ان تجيئني والله ان تجيئني
اكرمك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله ع فانك بك ربع حيث لا يزح طارقا وان يك انسانا يا ايها الانس
تنعل وتكلم فانه تنشر بالشنفري ام تنطل لما اقتبلت بالشنفري قبل الطول وقوله
لئن بك تعصامت على بيوتكم ليعلم رب له بيتي واسع وقوله اما تريني حفاة لا نعال لنا
انا كذلك ما نحفى وننتعل فضعيف لمن يلزم المضي لفظا ومعنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول
الا ان يكون ماضيا لفظا ومعنى ونعني بالمعنى نحو انه لم يتوقف وقد تبين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم
لفظا ليس بحتم بل يجيء الجواب للشرط وان قل كقوله لئن منيت بنا البيت قوله انه لو وقع جواب القسم
المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لنفعل وما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط كقوله تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا
ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به
سواء كما هنا في لم يوطأ كما في قوله تعالى لئن لم تفعل او لم يكن كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما
يكون لضرورة الشعر كقوله ع من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على
كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وايّ وما وغيرها او حرفا كان ولو فالجملة تلك الكلمة
والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو أئن يضربك تضربه وكذا أإن ضربك
لضربته وكذا أإن تاتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة
من كلم الاستفهام بل يقول متى ان اضربك تضربني بالجزم اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام
وتقول في الهمزة أإن اتيتني اتيتك بتقدير أآتيك ان تاتني وكذا امن تزره يكرمك بالجزم والحق
هو الاول عند سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يقتضي الجواب على ما مضى وههنا
ليس كذلك لان الهمزة لا تقتضي الجواب الشرط وجعل الاستفهام داخلا على الشرط يقول معناه كذا على المنصوص
عليها معنا في نحو قوله تعالى افان مت فهم الخالدون والدليل عليه قوله تعالى افان مت فهم
الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل
فان مت بل كان يقول اان مت فهم الخالدون او افهم الخالدون ان مت والفصل عدم الحكم

لئن منيت بنا عن غب معركة
لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

برنا وفنا الحرف وانما الحق الداخلة على اذا في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لا انه ليس بجزاء
كما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ما ذكرناه هناك فليست اذا مع
جملتها كان مع جملتيها بل مرتبة جزائه التقدم من حيث المعنى على اذا الا انها لما تبين في الكلمة
المذكورة الاستفهام ما دخل في الحقيقة عليه فعل ثم اثبات الفاء في قوله تعالى أئذا كنا عظاما ورفاتا
أئنا لفي خلق جديد لان التقدير أئنا لفي خلق جديد اذا متنا وطال الكلام بما يكرر الاستفهام في أئنا
نحو قوله أئذا متنا وكنا ترابا وعظاما أئنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان
حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن الذين لما
طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام وان
ولا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو مثل قولك اما يوم
الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان لغرض اذكره هناك خم
اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان قصدت كون الشرط الثاني مع جوابه جزاء للاول فلا بد من الفاء في
الاداة الثانية لما ذكرنا في الجزاء وعلامة كونه كذا دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت تكلما فان سلمت فلك
وان سالت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط
الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط الاول مع الجواب الاخير فيكون اداة
الشرط الثاني بلا فاء كقوله فان عثرت بعدها ان وألت نفسي من هاتا فقولا لا لعا فهو بمنزلة
والله ان اتيتني لا [illegible] فيما في الشرطين لفظا او معنى مثل ان تتب ان تذنب ترحم اي
ان تذنب فان تتب ترحم وكذا ان كان الثاني شرطا من غير فاء سألتك ان اعطيتني ان دخلت الدار
اعطيتك اي ان دخلت الدار فاعطيتني فان سألتني اعطيتك فتقول فان سألتني من الجواب
جواب فان اعطيتني وقيل ان ان اعطيتني مع جوابه جواب لان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر
قف وأما التفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينه وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا مثل
اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز التقديم
فمن الاول والا فمن الثاني ش اعلم ان اما موضوعة لمعنيين التفصيل مجمل كقولك جاءني اخوتك
اما زيد فعنيته واما عمرو فتكلم واما بشر فكذا الى آخرها يقصد الاستلزام الحالي عما بعدها
شيء يلزمه من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شيء لشيء اي
استلزام الشرط للجزاء كما مر في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع
استعمالها بخلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع
مواقعها فالتزم ذكر للمقتضى بعدها وحمل عليه قوله والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم

دخول الشرط على الشرط

زيد على يعني واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الآن يجاذ السكوت على ما قبله
اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها بان تقول هي حرف بمعنى
ان وحيث حذف شرطها الكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو يقتضي تكرير ما
كما ذكرنا من قولنا اما زيد فعنيته واما عمرو فتكلم فيؤدي الى الاستثقال لو قلنا ايضا وايضا حذف فعلها لغرض
معنوي وذلك انه اراد ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم
في جميع الكلام فمعنى قولك اصلا اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم اي لا بد من ان يكن اي ان يقع في الدنيا
شيء يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء في الدنيا
وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بعد
الشرط الجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم الملزوم وهو زيد
مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لانها فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك
الكلي وهو لزوم القيام لزيد فهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم من
حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط
الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط
وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب
الحذف بشيء آخر كما في تعارض خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم المحذوف وجوبا الاسم سد جواب لولا
وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم
جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والتكثير
نحو اما اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان للحكم والمعنى ان
عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم ونهاب لازما ليوم الجمعة وكذا قولك من معمولات الجزاء
كالحال نحو اما مجردا فانا قيضا ربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فانا ضارب والمفعول له
نحو اما تاديبا فانا ضارب ولم يتغلب هنا تنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها لما كان ذلك متعينا في
غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة التي مضت والفعول بلا على شيء
ذكيا فانا ضارب عليك زيدا مفعول ضارب لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض لم ان يجوز التقديم
للاغراض المذكورة واما كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا
سائر واما زيدا فاضرب ولا يتقدم من اجزاء الجزاء شيئان فصاعدا الا انه لا ينجاوز عن قدر الضرورة
فلا تقول اما زيد طعامك فلا تاكل وقد تقدم كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شيء فان كان من المقربين فله روح وريحان

نبه بحث لان قوله وانما الا ان في اذا
ما ابتلاه فيه فصل بنوعيه المبتدا
والظرف وهما نوعان لا نوع واحد
كما غلط فيه بعض محشي المفتاح
والمراد بالجزء الواحد نوعه فلا يضر
تعدده ولا العطف عليه تامل

فتحول الى وقع بجواب اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انه لجواب اما انه لم يجز
اما ان حبّتني اكرمك بالجزم ووجب اما ان حبتني فاكرمك مع انه نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو
ان ضربتني فاكرمك لتقال تعالى اما اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شي فاذا ما ابتلاه بقوله
واما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا فلم يحمل لما زيد فيقم ابدا لانه وجب حذف
فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الاترى انه اذا لم يحذف الفعل في نحو ان تاتيني
فالاصل ابطال عمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط اولى واما قولهم اما فعل وان كان الشرط
انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط فيها فاما بمعنى ان كما ذكرنا واما تفسير قولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شي
فزيد قائم فليس بظاهر لان اما بمعنى مهما وكيف وهي حرف ومهما اسم والقصد الى المعنى اي لان معنى
اما يكن من شي فزيد قائم انه كان شي فزيد قائم اي هو قائم البتة وجوز ان تكون اما عند الكوفيين لما الشرطية
ضمت اليها ما على ما ثبت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت واحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة
نحو قوله فاما الصدور لا صدور لجعفر اوسع قول محذوف يدل عليه قوله كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم ايمانكم اي فيقال لهم اكفرتم والتفصيل بين اما وفائها جملة مستقلة تامة اما زيد فقائم نحو وكذا التي الواقع بينهما
الجزء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يلي بعد
ما يكون ذكره بعدها وذلك اما مصدر يكون رضا اي يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا
فسمين وعلما عالم واما صفة بكونه لتقدم بعد الفاء نحو قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصافيا في
واما عالما فعالم وحق ذلك المصدر لما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد ففي
العبيد اما زيد فقد قام زيد فالنكرة من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم
لا الرفع الجيد والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما سيظهر واما الحجازيون فيجوز
فيه الرفع والنصب فلا يجب الا ان الحجازيين فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف يرفع عند
الجميع بلا خلاف ونصب ما غير المصدر والوصف فيرفع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا انه يجيز الرفع فيجيز
فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان عرف كان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا
على انه مفعول له عند الحجازيين فقال الكسائي كلامه ذلك الاترى انهم ينصبون المعرفة والنكرة فالنصب الحال الحقيقي مفعول لم
فمثل اما سمنا فسمين فمعناه فيكون ذلك لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم
فهو عالم قال سيبويه ونصب النكرة من المصدر عند بني تميم على الحال لانهم لما لم يجيزوا في معرفة المصدر الا الرفع
علمنا ان نصبهم النكرة على الحال والعامل فيه اما محذوف وفعل كما تقول انهم نحو اما علما فعالم والتقدير مهما
تذكر زيدا عالما فهو عالم والمذكور بعده اي عالم فيبنا لما فيكون حالا مؤكدة قال المصنف اما الرفع في المصدر
فعلى انه مبتدا والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم به كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس

فاما الصدور لا صدور لجعفر
ولكن اعجازا شديدا ضريرها

شيئا اي لا تجزي عنه ولولا الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرفة المصدر لتم حجة وا على الحكم بني تميم
اما العلم فعالم اي بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب
اي انا ضارب من الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب
النكرة على الحال عند الجميع واما ملزم لها الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا الا عند بني تميم
واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما السمن فسمين
واما العلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال لما بعد الفاء
وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما
بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدا ما بعد الفاء
خبره بالتقدير خبر كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان تقول انه تفصيل هذا الكلام انما يقال
اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء لها وينكر عليه ذلك فيسلم السامع بعض الطلبات وعلى ذلك كما
يقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول له مع انا سمينا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا الحال الا
المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اي اذا ادعيت من نفسك العلم
وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما
فانا عالم الاشتراك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا آمنوا على الحسن فانا وبلاغا يا
ايها الذين وصفوا بالايمان آمنوا حقيقة فلعل اولى هذا لما بعد الفاء والتقدير ان يكن شي فانت عالم اي
عالم حقيقة من كنت عالما الموسوم في زي العلماء والمصدر المنكر يعني اسم الحال الاخبار على هذا الوجه في حال
معمولا مطلقا على انه معنى اما سمينا فسمين اي ان يكن شي فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما سمنا فلا سمن اي اما
يكن شي فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير لما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم
اما يكن شي فزيد عالم العلم واما الكلام على التركيب ويعمل ما بعد الفاء فيما قبلها وهو اما سمنا فانت
بسمين او فانك سمين فتقديره الغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم
فانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدا لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله
خبر مبتدا محذوف اي فانت سمين وزيد العلم فهو عالم ذو سمن وذو علم فهو كالفعل هو
القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا الحال في الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد
فذو عبيد اي فانت صاحبهم ولم تقل فذو هم لان ذو لا يضاف الى المضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما
نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فاستغنى
لا علم ولا عالم لك الضمير الراجع الى المبتدا في قولك اما العلم فلا علم اي لك ثم منه واما العالم فلست بعالم
اي فلست به وانما التفوا ... مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر السادّ مسد المضمر لانه لم يطرد في غيره

تمامه نغّص الموت ذا الغنى والفقيرا

على الآخرة كما مضى في باب المشتغل نحو زيدا ضربته تنبيها لهم بما عنى والمبتدأ والخبر ههنا عن الحاجة بتوسط الفاء
فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر واما في الصفة والصلة نحو اما العبيد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات
معرفا كان او نكرة ويونس حكى عن بعض العرب نصبه قال الخليل هي خبيثة قليلة قال والنصب في الحجة
هذا النصب الضعيف في المعرفة الا اذا كان غير معين لا يكون الا في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما
اذا اردت العبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لكم واما
ابوك فلا ابا لك فأقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء
لان معنى ذو عبيد اي عالم بهم وكذا الكلام في الكسائي اما قرشيا فانا افضلهم اي اغلبهم بالفضل وقولهم
اما ان يكون عالما فهو عالم اي فيه مبتدأ اي اما كونه عالما فاصل والخبر محذوف لما بعد الفاء وكذا قولهم اما
ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقيل لا زائدة فان لا يكون زائدة كما في قوله
تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرناها خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته من الترتيب عندي وقد
يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل ... وقوله
ومن الخليفة ... ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بما فسره
فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء زائدة وقوله
خولان فانكح فتاتهم فقد ذكرنا في باب المبتدأ تأويله على الاخفش ... على زيادة الفاء وعند الاخفش
وانما جاز اضمار اما بالقيد المذكور لان الامر لا بد له من الفعل للفاعل والنهي لانه لازم الفعل للفاعل فناسبا
الزام الفعل لحركة المفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل الفاء على الامر والنهي فان ما قبل
اما ... كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا
الله فأووا وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجل الظرف يجري مجرى كلمة الشرط كما ذكرنا في
قوله حينئذ ... على ما مر في الجازم وذلك اذا سطر على ما مر في الظروف المبنية ويجوز
ان يكون قوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر
اي مهما امر منا ... المستقبل الذي هو سيقولون وقوله واتيموا في الظروف الماضية
اي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الماضي محالا
لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الاغراض المعنوية اي قصد الملازمة كما يعزى الافعال المستقبلة
وقعت في الازمنة الماضية وصارت ملازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة **قوله** وهو معمول لما في جزئها
اي صلتي اما والفاء سواء كان ما في حيز الفاء اي ما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدأ في نحو
اما زيد فقائم خارج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من
المقربين خارجة عنه **قوله** مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء مما يجب له صدر الكلام كان وما

النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن فيه ذلك الغرض المذكور فهذا مذهب المبرد واختاره المص وقال
بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء مما يمتنع من عمل ما بعده فيما قبل الفاء او لا نحو اما
زيد فقائم عندهم تقديره اما ذكرت زيدا فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس ذلك
بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم بتقدير اما ذكرت ويتعين ايضا جواز الرفع اختيارا في نحو
اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الا بتأويل بعيد اي فيه زيد قائم وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما
بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا يفصل بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا الى ان التقديم
في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه لم يكن ما بعد الفاء مستحقا للتصدر كما انه
ربما اوما يمنع آخر من عمل العامل فيما قبله ككونه عاملا في صفة وسعوله مما قبل الموصوف نحو اما زيدا فانا رجل ضاربا
او كون المعمول تمييزا وعاملها مسمى نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل او مع نون التأكيد نحو اما
زيدا فلاضربنه واما سائر ما في نحو اما القميص فانا تعلمين ذلك فان لم يكن احد هذه الموانع عمل ما بعد الفاء وكذا
ما بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الفاء وليس بشيء لانه لا يجوز التقديم
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا مانع يجوز مع مانع آخر وذلك لان الغرض مهم يجري لتحصيله الفاء
مانعين حيثما عند الدليل على جواز امتناع النصب في نحو اما زيد فانا قائم ولكان معمول مقدر لتعيين تقدير
ما سبب بخلاف ما ذكرت كما ان حرف تقديره الملتبس الاولين آتيا يا قال رأيت رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحى واما بالعشي فيخصر **حرف الردع** كلا وقد جاء بمعنى حقا **قوله** الردع الزجر تقول للشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا للذي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي
اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد تكون كلا في كلام المتكلم نفيا لما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر بعده
كلا نفيا لذلك المنكر كقوله تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد تكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى
كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما في الآية والايجاب كقوله تعالى كلا بل
تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي ولست للردع اذ لا معنى له الا ان تتطلع الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما
في قوله تعالى ايطمع كل امرئ منهم ان يدخل جنة نعيم كلا انا خلقناهم وقد تكون بمعنى حقا لم يجز الوقف عليها لانها من تمام
ما بعدها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف
لانه لا يستقل بمعنى كلا لا تفعل وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم مبني لكونه مثل
كلمة الحرفية ومناسبة معناها لمعناها الا انه ترد المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا
بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فيها من المقصود من تحقيق الجملة المقصودة بان يعلم خروجها
عن الحرفية **تاء التأنيث الساكنة** تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه ان كان ظاهرا غير حقيقي
فتخير واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف **ش** اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث

بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه لا المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد
وبين الفاعل ودلالة الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون التاء كالجزء من اجزاء الفعل حتى سكن
الاخر في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى انه قد يقع الفاعل بين الفعل
واعرابه في نحو يضربان ويضربونه وتضربين فتاء التأنيث دلالة على تأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه
لاجل ذكره بالفعل مرتين كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله تعالى رب ارجعون
اي ارجعني ارجعني وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فنبه من اول الامر بسكونها على بناء ما اتصلت به لانها كالحرف الاخير مما اتصلت به وحركة تاء الاسم اعراب ما
وليته دليل كونها كلام الكلمة دون الاعراب حالها في نحو قائمة فتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية
اذ لا تقلب ... وهما الحرفان ... ولم يكن لاصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة في ... رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي كجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كالاربعة
لان اصل التاء السكون فالحركة عليها كالعدم بخلاف حركة اللام في لم يخافا فان لم يخافوا وخافوا وخافن
وخافت وبيعن وقولن ... من الفعل فيهن لم تحذف الا لسكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا
تحرك لعارض جعلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع
في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا فاصل ... الحركة وهي الان متحركة بحركة لازمة
لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو كجزء الكلمة بخلاف لم يخف الله ولم يخف احد ولم يبع الثوب ولم يخف
ولم يقل الحق لان اللام وان كان ... الحركة لازمة ... ليست كالاربعة التي الكلمة الثانية منفصلة
وكذلك ... في اخشون واخشين وان تحرك ... واو والياء لان اصلها ... الحرفين السكون كالتاء الفعلية
وحذف ... ضعيفة ... بحركة التاء ... ولا يقولون
رماة ... الحركة لاجل كلمة منفصلة ... اذ ... في الاتصال كالضمير قوله
واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك
فتكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا ... على ... الفاعل مثنى ومجموع ولا تكون
اسماء ضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ... في نعم رجلا ... وفي باب
التنازع ولكونها حروفا ... في غير العقلاء ... البراغيث ... الفاعل ذلك
الاصل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله ع يعصرن السليط اقاربه
ويجوز ان ... النسوة ... الواو ... وابدال الظاهر منها
واما الفاعل في ... الابدال ... وتكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كونه
للجزم أ التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل وهو التمكين والتنكير والعوض والمقابلة

والترنم ويحذف من العلم موصوفا بابن مضافا الى علم ش التنوين في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
نونا قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الآخر يخرج امثال ما الآخر فان الكلمة
نون ساكنة لا تتبع حركة الآخر ... انما التنوين يتبع الحركة وانما الحق قوله
حركة الآخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله ع وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتأكيد
الفعل يخرج نون التوكيد الخفيفة وانما لم يجعل التنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة
مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه رفعا وجرا وانما سميت التنوين وهو تفعيل من نونت لا لانها
عارضة والمصدر هو الحادث ولذا سميت الحركات والمد ... تنوين الكلمة بالتنوين وقد
ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم ... نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعماله
ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك
في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا الطامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه
يعبر به عمن لا يعرف على الجزاء ... العلم وان كان يدخل فيه ما كان يدخل الصفة فاصل كل ابن
على نحو جاء في كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لقلة الاستعمال
وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك سقط التنوين اخذ
في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ مع
خبره وحكم ابنة حكم بنت وفي الوصف بنت وحذفها كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله ع وحاتم
الطائي وهاب المئي وقوله ع فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ
في الشواذ قل هو الله احد نون التأكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف
تختص بالفعل المستقبل في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي ولم لشبهه
بالقسم وكانت في مثلها ما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما
عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان ولا تدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما
في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل فان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترمين وترين وترون واغزو
واغزون واغزن والخفيفة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب الفا
ش انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين والف الفصل نحو اضربان
واضربنان تشبيها بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في الجمع المثنى
نحو الزيدان قوله وتختص بالمستقبل لم تدخل في الحال والماضي لما مر في المضارع ودخولها في الاغلب في
مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض
فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التأكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن واما
المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك الحرف توطئة لدخوله نونها كما فعلوا بانا برغم الطلب علي ضربني

أما طلب وجود الفعل أو عدمه كما في الأمر والنهي والتحضيض والعرض والتمني أو السؤال عن
حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن وألا تفعلن وليتك تفعلن وهل
تفعلن وكذا جميع أدوات الاستفهام اسمية كانت أو حرفية قال أفبعد كندة تمدحن قبيلا وقال
كم مكثت وانظر بعين تفعلن وقال أقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى
ترى كيف نفعلا والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن وكذا كل أداة شرط جاء
بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في إما تفعلن ومتى ما تفعلن وأينما تفعلن وإما
تفعلن وأينما تكونن أو لم يجز كما في حيثما وقد يدخل نون التأكيد اختيارا
في جواب الشرط أيضا إذا كان بالشرط ما يجوز دخولها فيه كقوله فمهما تشأ منه فزارة تعطكم
ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزراني في الثرى حديثا متى ما يأتك
الخير ينفعا لكنه أقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو إن تفعلن
أفعل قال من تثقفن منهم فليس بآئب أبدا وقتل بني قتيبة شاف ويجيء النون أيضا
بعد الأفعال المستقبلة التي تلحق أواخرها ما الزائدة في غير الشرط اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن
وبعين ما أرينك أي أعجل [illegible] وبألم ما تختننه [illegible]
الاشتقاق ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له أصل [illegible] على كونه
شيئا آخر قلما تقولن وكثر ما تقولن وربما تقولن وإنما كان دخولها مع ما التي في الشرط أكثر
منها مع غيره لأن الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت وأما قوله ربما أوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات فضرورة وإنما حسن لزيادة ما في رب وتدخل في حيزها وتجيء النون بعد
المنفي بلا إذا كانت لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لأنها إذن تشبه النهي واستشهد بقوله
تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل القطع في الآية أنه نهي وعلى تقدير لا النافية مستقلة عن أبي
[illegible] عند أبي علي لا تجيء بعد النفي اختيارا [illegible] من معنى الطلب وتجرده من التأكيد
في الأولى قال [illegible] تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما
شيخا على كرسيه معمما وقد لحقت للمضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال [illegible] في الضرورة
أنت تفعلن قيل وقد تدخل اسم الفاعل على اضطرار تشبيها له بالمضارع قال أريت إن
جئت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا أقائلن أحضروا الشهودا وقال
يا ليت شعري عنكم حنيفا أشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول
نون الوقاية في قوله وليس الموافيني [illegible] ثم اعلم أن النون تلزم في بعض المواضع
المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لأقومن والشرط أن لا يتعلق بجار سابق كقوله
تعالى ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون وقوله ليعلم ربي أن بيتي لواسع شاذ عند البصرية

كما ذكرت

كما ذكرت والكثير دخولها في الأمر والنهي والاستفهام دون أما وعند الزجاج هي لازمة
مع أما [illegible] لغيره قال فإما ترينّي ولي لمة فإن الحوادث أودى بها وترك النون
معها جيد عند غيره ولما كان الكلام في أبنية لها قال وما قبلها مع ضمير المذكر مضموم والضمير
المذكر هو الواو وإما أن يضم ما قبلها كانصروا واغزوا وارموا أو يفتح كاخشوا وارضوا
فالمضموم ما قبلها حذف إذا اتصلت بها نون التأكيد للساكنين في كلمتين ولكنهما مثل
بأن كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الأولى إلا أنها على كل حال
كلمتان والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليه دليل فلذلك حذفت وهي ضمة ما قبلها
قال س لو قالوا اضربوا واضربن كما قيل اضربا لم يكن خارجا عن القياس كتمودّ الثوب
ومديق والمفتوح ما قبلها يحرك للساكنين بالضم وإنما لم تحذف لأنها ليست [illegible] كما يجيء في
التصريف في باب التقاء الساكنين وإنما ضمت على الكسر ولم تتبع الحركة لما قبل نون التأكيد في جمع
المذكر في جميع الأنواع مجيء طلبا بالتزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لأن ضمير المخاطبة ياء
فإن كان مكسورا ما قبلها كاضربي واغزي وارمي حذفت للساكنين كما قلنا في الواو وإن
كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين وارضين لمجانسة ما قبل النون في المخاطبة في جميع
الأنواع مجيء طلبا مع أن الكسر للساكنين هو الأصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة
لغة طائية نحو ارضن في ارضين قوله وفيما عداه مفتوح أي فيما عدا المذكور وما عدا ما في جمع
المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو اضربنان
وليس ما قبل النونين في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو ألف لكن قبل الألف فتحة ولعل هذا
مراده أما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وجيء بناؤه على الفتح عند الجمهور
لكون النون كجزء الكلمة [illegible] اللام المحذوفة للجزم أو للوقف في نحو ليغزون واغزون
وليرمين وارمين وليخشين واخشين لأن حذفها كان للجزم أو الوقف الجاري مجراه ومع
ضد البناء على الفتح التركيب لا جزم ولا وقف وكونه مبنيا على الوقف مذهب المبرد وأبي علي
وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل أو مبنيا لأن إلحاق النون يكف
الفعل عن شبه الأسماء رفعا له إلى أصله من البناء والأصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين
تحركت بالفتح [illegible] للفعل عن الكسر أخي الجر بالأصالة [illegible] كما كانت في اضربا إذا تحرك للساكنين
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الأصل أي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصالها
بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف الحركة في اضرب الرجل فلذلك كما لا ترد
ترد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور

التناهيين الى بنائه ما اتصل به النون وانا على مذهب من قال الفعل لا يبقى على اعرابه كان حكمه قبل دخول النون من الاعراب او البناء فانه يبقى لا غاية اللام وفتح في البنا فقس نحو اغزون وارمين اذ لو لم ترد لقيل اغزن وارمن فكان يلتبس الاول بجمع المذكر والثاني بالواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد من ذلك صحيحه ومعتله ولا غاية اللام في ارضين واخشين فاطرد الباب فقط اذ لم يلتبس بشيء آخر هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفرا حذف اليا والذي هو لام الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لتبعثن واخشن ولا ترمن وارضن لتخشين يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك اجمعا وانما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذف الواو واليا في اضربن خوفا اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتح النون مع ان المدغم في الالف اكثر منه في الواو واليا والمدغم قد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها مجتلبة للفصل فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا تدخلها الخفيفة اي لا تدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك والحجة عند من لم يجز الحاقها في نحو اضربان في نون الوقاية واضربانّ نعمان وانه لا يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان النون المدغم فيها ليستا بلازمتين واما يونس والكوفيون فيجيزون الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما اتبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياي وقول ابي عمرو اللايي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله ولا تتبعانّ بتخفيف النون واعلم ان الكلام في الخفيفة والثقيلة بحرف براسه عند سيبويه وعند الكوفيين الخفيفة فرع المثقلة قوله وهما في غيرها اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو واليا قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو واليا او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها وقد تبين بعض حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ويعني بالعامة ان النونين حكمهما في المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع

غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وادعوا واخشوا وارضوا والواحدة المؤنث نحو اخشي وارمي واغزي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو ره وقه واغزوا ارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وادعوا القوم وكذا ارمن واغزن يا امراة بحذف اليا كما حذفت في اغزي الجيش وادعي القوم وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل قوله فان لم يكن اي بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزن وارمن واخشن فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة ويعني بها الفا التثنية نحو اغزوان وارميان فترد اللامات وتفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا قال الماكان النون بعد الضمير البارز كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل بين الفعل والنون ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا تعليل كلامه ويرد عليه ان المنفصل ليس هو الالف فقط بل الواو واليا في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانه لا ترد اللام معها كما تثبت مع الالف فليس قوله انه كالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذا سئل لم لا تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخشي وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت اليا في ارضي الرجل ولم يخفف في ادعوا الرجل وادعي القوم وكل علة تذكرها في المحمول عليه تجري في المحمول فان قلت حمل الشي على الشي اذا لم يكن المحمول نحو بثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل لمشابهة من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي ولم يكن فان العلة المقتضية للرفع والنصب كما في الفعل المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لقي الخفيفة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه يحكى انما حذفت ولم تحرك كالتنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل الا ان يجي مانع وهو اللام والاضافة بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة الاسم فضل على اللاحقة الفعل فالتنوين يحذف في غير ضرورة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره بالضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي واما النون الساكنة فيحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس انه اذا جا بعد النون الخفيفة في اضربان واضربنان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفرد المذكر والمؤنث وجمع المذكر فتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني انه يقلب في المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب الخفيفة الفا لا يمد للالف الطويلة بتقدير الفين

وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها زادت على الالف انه حرفا يكسر ولا ينبغي ما بعدها
قال الشارح ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك لانه يقدر ان المد الذي يزاد بعد النطق بالالف
الاولى حاصل به الف اخرى وانه سيتصل على الاولى ولم تتبين وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور
ما قبلها نحو اضربنْ واضربنْ وكان يونس يقول اقبلنْ واما بعد الضمة في اخشون وياء بعد الكسرة
في اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ادري ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن
هذا زيدو ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربو
واضربي فاتفقين في اللفظ الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره
هما الفعل المردود بعد حذف النون كالحي ويقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تضربن
وهل تضربن بلا نون والواو والياء بدلان من الخفيفة وعند غيره هل تضربون وهل
تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف الخفيفة مع رد النون التي سقطت لاجل النون
المؤكدة كالحي قوله فيرد ما حذف بينوا اذ لحذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في
الوصل بسببها من الواو والياء وحدها كما تقول اضربوا واضربي واخشوا واخشين اضربو
واضربي واخشوا واخشي من الواو والياء مع النون التي ما بعدها كما تقول في هل تضربن
وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل
تخشين وهذا ايضا بناء على انهم قدروا النون الخفيفة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها
لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاني قاض بغير رد الياء على الاصح لكون
التنوين لازمة اذا لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا آخر شرح المقدمة
والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق الاله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه
وختم اختتامه في الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها افضل صلوات رب العزة وسلا[مه]
في شوال سنة ست وثمانين وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت
وامكانها لم نذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة
وسين الكسكسة اما هاء السكت فهي ها تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين
احدهما اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لا وهنا وذلك لان الالف
حرف خفية اذ جئت بعدها وذلك في الوصل بحرف آخر تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها ها
بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى يظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلما وصلت بحرف ليتبين
جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف ها لمناسبتها بالخفاء لحروف اللين فاذا جئت
ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين

ساكنين

ساكنين فتبين الالف بذلك التمكين والمد واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى والعارضة
البناء نحو لا فتى فلا تزيد هاء السكت اما الجوف هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم
العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب مقدرا في الف افعى وشبه الحركة
الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او ما يشبه الاعراب واما الف نحو
هنا وهؤلا فليس للحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا
بحركة بنائية نحو هو وهي وهؤلاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا آخر غير الالف المذكورة سواء كان
واوا او ياء كمذني او غيرها كلم ومن وذلك لان الالف اخفى في الهاء بيانه احوج بل تلحق الالف
والياء طلها وفي الندبة نحو واغلاماه واغلامكيه واغلامكموه وفي الانكار نحو الاميراه او الاميريه او الاميروه
لقصدك الى زيادة مد الصوت فيها وثاني الموضعين اذا وقعت على كلمة متحركة الآخر بحركة غير
اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذ لو لم تزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما
لم تبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هاء رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنّه
ومُرتبته وقيله وضربتكه وعلمكه وثمه واضربنه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه
وغلاميه وهوه وهيه وانيه وكيفه ونحو ذلك وحذفها فيما قبل آخره ساكن ايا قوى منه
فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الآخر ولم تلحقها النونات في الامثلة الخمسة
نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين
ان يقال نحو ضربتنه وانطلقته لالتباس الضمير بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس
بشيء لان الخليل يحكي عن العرب انطلقته ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانته وليته
ولعله واعلمنه وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها الهاء وذلك في انا وحيهلا
ولم يلحقوها آخر نحو رجل وما زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فتشبه بذلك الحركة الاعرا[بية]
وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه اعمل حركته كما ذكرنا في ما به شابهته المضارع فكان الحركة
اعرابية فلا تقول ضربه واذا كانت الكلمة مما ذهب لامه جزما او وقفا وان بقيت على حرف
واحد فهاء السكت لازمة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالساكن وان كانت على
اكثر من حرف واحد نحو اغزه وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثل ذلك ليست
بواجبة لكنها الزم ههنا منها في نحو غد ومسلمين لان لما اذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف
حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه واقرب من قولك اق تع اعه وان توغلت في الزم منها
في اغزه ولم ترمه لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكنت العين وذلك بعد حذف الفاء واللام واسكان
العين وبعض العرب لا يلحقونها هاء السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شيء وله

يقفون على ما لم يحذف منه شيء كأنا ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى
يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم
بالاسكان من غير هاء قال س هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في الاستفهامية
المحذوف الفها بعد حرف الجر كلام والجيم اكثر من حذفها واما في المجرورة بالاضافة
نحو مجيء م ه ومثل م ه فالهاء عند الوقف لازمة كما في ره وقه وقد يجيء تعليل ذلك في
باب الوقف ان شاء الله تعالى لانه حذف منها الالف كما حذف في نحو اغزه وارمه واخشه
للوقف الاخير قبلها فصار معها كحرف ثم لان الجار لا ينفك عن المجرور ولكونه على حرف صار كبعض
حروف الجارة لاتصال حاصل بين الطرفين ولذا وقفت على نحو مجيء م جئت نقل مجيء
كما في قره وره لان المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره وتحذف
هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى
هلك عني سلطانيه خذوه وحقها السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع
الساكنين محتمل في الوقف وحركها من يثبتها وصلا بعد الالف تجريًا
للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروي
على الوجهين ع يا مرحباه بحمار عفراء • اما شين الكشكشة وهي في لغة
بكر بن وائل فهي الشين التي تلحق كاف المؤنث في الوقف وذلك انهم ان لم يلحقوها
سكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة للمذكر
فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف اذن كافية في الفرق
بين الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث السين في الوقف فاذا وصلوا
حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق الشين وناس كثير من تميم ومن اسد يجعلون مكان الكاف
المؤنث شينا • تضحك مني ان رأتني • ولو حرشت لكشفت عن حرش ع وذلك
ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة
من الحلق لان السين ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال انكش ذاهبة
قال • فعيناش عيناها وجيدش جيدها • سوى ان عظم الساق منش دقيق •
واما حرف الانكار فهي زيادة في آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة اذا قصدت
انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول جاءني زيد
فيقول من يقصد تكذيبك وان زيداه يا ان زيدنيه اي كيف يجيئك فهذه الف
لبيان انه لا يعتقد انه اتاك ويقول ذلك من لا يشك انه جاءك ويستنكر الا يجيئك

وكانه يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيئك قال الاخفش هذه الزيادة موضوعة
لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط فان نمارئيا لانكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء
والسخرية فكانه يقول كيف لا يأتيك وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم
هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف والانكار وهمزة الاستفهام من غير فصل بينها وبين الاسم المذكور فان
وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق
اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما هو بمعناه نحو ايقول زيدا او تتكلم بزيد او
مع حصول الشرائط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وحركته
اعرابية كانت او بنائية نحو اذ هبتوه لمن قال ذهبت وأأنا انيه لمن قال انا فاعل
وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى
بالحاقها به من جملة كلام المتقول لمن قال ذهبت أذهبتاه ومنه حكاية س سمعنا
من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا لرأيه نفسه ان يكون على
خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقال أأخرجوه ثم نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا
او متحركا والساكن اما حرف علة او صحيح فالاول نحو القاضي وزيد يغزو ورأيت المعلى
وحكمه ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اولهما نحو القاضيه والمعلاه
والغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا
تكون زيادة الانكار اذن الا الياء نحو ازيدنيه والم تضربيه وان كان متحركا
فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة
واو وبعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الف نحو ازيدوه وزيداه وازيدنيه والاميروه
فليس مدة الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا الا عند اللبس ويجوز
لك الحاق مدة الانكار بأن تزيد بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام
فلا تكون المدة اذن الا الياء لانها تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان
والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كما في ما ان فعل قال المصنف
انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم تزد ان تحرك
الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة وردّ قوله بمجيئها بعد المتحرك
في نحو أأنا انيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف
والوقف على انا بالالف فصار انا وانه لم يجي فيه الف لمجيء ان بعد فحكم الموقوف عليه

بالالف ولو لم تزد ان تقول انا بحذف احدى الالفين وقياسه ما قال الرضي في المعلّق
انيه والقاضي انيه وان تعزو انيه ان اريد هذا الذي قاله من تخصيص ان
بالساكن آخره قياس منه لم يأت في كلام الفصحاء **ثم اعلم** انه يجوز الانكار والحكاية مع
ترك مدة الانكار واتيانهما للكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة
نحو أزيدا يا فتى كما ترك العلامات في منين تقول منٍ يا فتى وانما يجوز اثبات التنوين
هنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار يتوسط التنوين ويبقى لها موقوفا
عليه ولا يستنكر بقاء التنوين وقفا ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف
وغيرهما نحو أزيدا وعمرا نيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا وازيد الطويلاه واذا قال ضربت
عمرا قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمزيد على آخرها تم شئت من اقسام
الكلام يحذف الف الندبة كما في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت هنا **واما حرف
التذكر** فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا انطلق من يتذكر كلمة ولا يريد ان يقف ويقطع
كلامه فيصل آخر تلك الكلمة على ما يجانس حركته ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول
ومن العام قالا ويقولو ومن العامي ويصله
بياء ساكنة ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيئني اذا اردت
شيئا من صنعته كيت وكيت وتقول في قد فعل وعن الالف واللام في نحو الحارث مثلا قدي والي
وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الواقف قدر كـ
ولا تجلب حرفا آخر ويجوز ان يقال انك تجلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا
يلي هذه الزيادة معا هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

تم الكتاب بعون الله وتوفيقه

كتب هذا الشرح المبارك العبد الفقير الى الله تعالى عبد القادر بن عمر البغدادي وكان فراغ الكتابة في غرة ذي الحجة
من سنة اربع وسبعين بعد الالف من الهجرة وكان ختمه في الكار[illegible] من شهر ربيع الاول من سنة
خمس وسبعين والف من نسخة مصححة مقابلة بنسخة الشريف الجرجاني ومع مراجعة اربع نسخ اخرى مع تحري
الصحة في عبارة الشارح والاحاديث وكلام نهج البلاغة والالفاظ اللغوية والامثال والابيات
ابيات الشواهد وينبغي ان يعتمد على الضبط بالقلم فانه عن مراجعة وقد شرحت شواهده في ثلاث
مجلدات وهي زهاء الف بيت وقد رأيت ان اذيل هذا الشرح بتخريج الاحاديث التي وقعت فيه
مع شرح مشكلها واضبط الفاظ نهج البلاغة كذلك وان الشرح الآتي اودع فيه الفاظا غريبة
تحتاج الى الضبط باختصار اعانني الله عليه اولا وآخرا واستغفر الله واحمده واصلي على نبينا محمد وآله

هذه صورة اجازة للشريف الجرجاني لمن قرأ عليه هذا الشرح

احمد على جزيل نواله • واصلي على نبيه محمد وصحبه وآله • وبعد فان نحو العرب
لا يخفى شأنها في رفعة مكانها • يجري من علوم الادب مجرى الاساس • وتتنزل منها منزلة
البرهان من القياس • وبها يتم ارتشاف الضرب • من تراكيب كلام العرب • بل هي مرقاة منصوبة
الى علم البيان • المطلع على نكت نظم القرآن • وان شرح الكافية للعالم الكامل نجم الائمة
وفاضل الامة محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي • تغمده الله بغفرانه • واسكنه بحبوحة
جنانه • كتاب جليل الخطر محمود الاثر يحتوي على اصول هذا الفن على اتمها تهذيبا •
ومن فروعه على نكاتها • قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها • وبين تكثير المسائل
والمعاني وتحريرها • وبالغ في توضيح المناسبات • وتوجيه المباحثات • حتى فاق بيانه
على اقرانه • وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم • بنواهد الكلم • لكن وقع فيه تغيير
وتبديل كثير من المحو والاثبات • وتبدل بذلك صور نسخه تبديلا • بحيث لا تجد الى تصحيحه
سبيلا • واني مع ما منيت به من الاشتغال • واختلال الحال • وانكاس سوق الفضل والكمال
وانقراض عصر الرجال • الذين كانوا محط الرحال • ومنبع الافضال • ومدين الآمال • وتحير
الآمال • وتلاطم امواج الوسواس • من غلبة افواج الشوكة وظهور الفساد في البر والبحر
بما كسبت ايدي الناس • قد بذلت وسعي في تصحيحه بقدر ما وفقني به حتى مع تلك العوائق
ووسعه مقدرتي مع موانع العلائق • فنقحت اتمما قدرت او وفيت • او طغى به القلم وزاغ البصر •
وقد قرأه علي من تناوله الى آخره المولى الامام • والفاضل الهمام • زبدة اقرانه في زمانه
واسوة الافاضل في اوانه محمد حاجي ابن الشيخ المرحوم السعيد عمر بن محمد الكيلاني زيدت
فضائله كما طابت شمائله • قراءة بحث واتقان • وكشف وايقان • وقد نقر فيه
عن معضلاته • وكشف عن وجوه مخدراته • هذا وقد اجزت له ان يروي عني مع
سائر ما سمعه علي من الاحاديث • وفنون الادب والاصولين • راجيا منه ان لا ينساني في
خلواته • ويدعو لي عقيب صلواته • لعل الله يجمعنا في جناته • ويسعدنا برضاته انه على ما
يشاء قدير • وبالاجابة جدير • وحسبنا الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير

كتبه الفقير الحقير الجاني
علي بن محمد الحسيني الجرجاني
وذلك بمحروسة سمرقند سنة
اثنين وثمانمائة

الزهر
باكر جوهر الانجم

سم [illegible] المرتب الكلام عن الزهر مشبك الادبا
كمايم اللفظ والمعاني ازاهر وصبح بيانه ينفي ليل من الحيد [illegible]
هذا وان الاخ الفاضل عبد القادر البغدادي لما عند [illegible] الا
الذي قدمها من حسن الظن الذي هو من بعض الظن فرأيت
[illegible] مرآة اخيه ورأى فيها بلد منطبعة فيه وانما [illegible]
وما عبد الانشاء عن قضايا نفسه [illegible] اعتذر [illegible] كل فاضل
[illegible] الاجازة لظنه اني ممن حصل العلم وحازه فلبيت دعوة
الاجابة و[illegible] من [illegible] الانتظار [illegible] ما اجزته بما رويته عن
مشايخي من الكتب الستة وغيرها من العلوم العقلية والنقلية بعد ما
قرأ [illegible] وبعض جامع البخاري [illegible] حما رويته عن شيخي
الحسن الكردي عن السيوطي وبما رويته عن ابن [illegible] الكردي
عن [illegible] وبما رويته عن البرهان العلقمي عن [illegible] شمس الدين عن
السيوطي وعن شيخي [illegible] عن القاضي زكريا الانصاري وبما
رويته عن [illegible] عن ابن حجر الهيتمي عن السيد عيسى
الصفوي وبما رويته عن [illegible] عن خاتم المفسرين ابي السعود
العمادي عن [illegible] عن الجلال الدواني وبما [illegible]
و[illegible] وبما قرأته على خالي [illegible] ابو بكر [illegible]
واجزته ان يروي ذلك عني [illegible] الله [illegible]
[illegible] وكرمه

كتبه [illegible]
[illegible]